وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة -1-

كلية الحقوق والعلوم السياسة

قسم العلوم السياسية

دور فرنسا في النظام الدولي في ظل المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص العلاقات الدولية

إعداد الطالبة:

بيرم فاطمة

إشراف الأستاذ:

أ.د قادري حسين

لجنة المناقشة:

اللقب و الاسم	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د/ زقاغ عادل	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
أ.د/ قادري حسين	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
د/ فوزي نور الدين	أستاذ محاضر – أ–	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
د/ عطية إدريس	أستاذ محاضر – أ–	جامعة تبسة	عضوا مناقشا
د/ شاعة محمد	أستاذ محاضر – أ–	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
د/ زياني زيدان	أستاذ محاضر – أ–	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

دعاء

اللهم بك نسترشد ونستعين

اللهم نسألك أن تملأ بنور الحق بصائرنا

اللهم لا تصبنا بالغرور إذا نجحنا

ولا باليأس إذا أخفقنا

اللهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا

اللهم اختم بالسعادة آمالنا

ربنا تقبل دعاءنا ... آمين ...

إهداء

إلى التي رسمت بحنانها طريقي، ولا تزال...وكللت بدعائها سماء حياتي، ولا تزال ...

إلى التي وهبتني من آيات صبرها... إلى الذرة الكامنة في قلبي أبدا...

" الحبيبة أمي "

إلى من رفع راية التحدي والكفاح دوما، إلى من بقي صلبا وقويا رغم الصعاب والمحن، إلى الذي منحني صفوة جلَده فاستسهلت عظمة العلم وسعته، إلى رجل حنون... إلى ذروة فخري وقوتي...

" الغالي أبي "

إلى من ساعدوني وتحملوا المشاق والصعاب... إلى من سهروا الليالي ووقفوا بجانبي وشجعوني وكانوا سندا معنويا كبيرا أثناء الدراسة وكتابة البحث

"زوجي الغالي ياسين وابني أنور سراج الدين"

إلى " ماما زهرة" رمز الطيبة والعطاء

إلى من شاطروني حياتي، إلى اللائي ألهمنني العزة وحلاوة المنى، عزيزة، نجود، إلهام.

" أخواتي "

إلى جذوة الأمل: " أخي محمد الأمين ".

إلى سفراء النور في حياتي ، "أبناء إخوتي"

إلى قناصلة الطهارة والنشوى ، "بنات إخوتي "

إلى كل أقربائي وقريباتي.

إلى من تسمعنني وتفهمنني، رفيقات دربي : أسماء، مريم، هدى

إلى كل زملائي وزميلاتي الذين قاسموني شغفي للعلم والمعرفة

إلى كل طالب علم

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي المتواضع .

شكر و تقدير

أول شكري أتوجه به إلى رب العالمين الذي وضعني على الصراط المستقيم، والذي بتوفيق منه وفضل منه تمكنت من انجاز هذه الأطروحة.

إلى الأستاذ الدكتور قادري حسين، الذي تفضل بالإشراف على هذه الأطروحة ، والذي لم يبخل علي بتوجيهاته وإرشاداته ونصائحه وتشجيعاته ووقته ، والذي ساهم كثيرا في انجاز هذا العمل .

لكم منا فائق الاحترام والشكر والعرفان، ونتمنى لكم المزيد من التقدم، وخدمة العلم وطالبيه.

إلى من ساندوني في مسيرة الدراسة وحققوا ما رجوته من أمل...إلى أساتذتي الكرام جميعا.

إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، على قبولهم مناقشة وتقييم هذا الموضوع مما سيساهم في إثرائه بالتأكيد.

إلى كل من ساهم في انجاز هذا البحث من قريب أو بعيد .

خطة الد راسة

مقدمة

الفصل الأول: مظاهر التغير في النظام الدولي بعد الحرب الباردة وأثرها على السياسة الخارجية

المبحث الأول: طبيعة النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة

المطلب الأول: مفهوم النظام الدولي

المطلب الثاني: التحول في هيكل النظام الدولي

المبحث الثاني: التحول على مستوى المفاهيم بعد الحرب الباردة

المطلب الأول : التحول في مفهوم الأمن

المطلب الثاني: التحول في مفهوم القوة

المطلب الثالث: التحول في مفهوم السيادة

المبحث الثالث: أثر نهاية الحرب الباردة على التفاعلات الدولية والسياسة الخارجية للدول

المطلب الأول: التغير على مستوى نطاق وأولوية الموضوعات والتفاعلات الدولية

المطلب الثاني: التغير على مستوى السياسة الخارجية

الفصل الثاني: طبيعة التغير في السياسة الخارجية الفرنسية بعد نهاية الحرب الباردة

المبحث الأول: مضامين السياسة الخارجية الفرنسية

المطلب الأول: الأصول التاريخية للسياسة الخارجية الفرنسية

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية بعد الحرب الباردة

المبحث الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الفرنسية ومحدداتها

المطلب الأول: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الفرنسية

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الفرنسية

المبحث الثالث: الدور الدولي للسياسة الخارجية الفرنسية: مقاربة تحليلية نظرية

المطلب الأول: نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية والدور الفرنسي

المطلب الثالث: الدور الدولي الفرنسي: مقاربة القوة الذكية كإستراتيجية أداء

الفصل الثالث : الدور الدولي الفرنسي آليات التوظيف و الأداء

المبحث الأول: دور فرنسا من خلال المنظمات الدولية والإقليمية

المطلب الأول: فرنسا والأمم المتحدة طموحات عالمية: أولوية التعددية في السياسة الخارجية الفرنسية

المطلب الثاني: المنظمة الدولية الفرنكوفونية : الثقافة والتاريخ في خدمة الطموحات الفرنسية

المطلب الثالث: الاتحاد الأوروبي: أولوية في العمق الاستراتيجي الفرنسي

المطلب الرابع: فرنسا وحلف الشمال الأطلسي نحو المواءمة

المبحث الثاني: السياسة الفرنسية في إفريقيا ضمن هندسة الدور الفرنسي

المطلب الأول: تطور السياسة الإفريقية لفرنسا

المطلب الثاني: خصوصية المغرب الغربي في السياسة الإفريقية–الفرنسية

المطلب الثالث: منطقة الساحل الإفريقي في المنظور الاستراتيجي الفرنسي

الفصل الرابع: حدود الدور الفرنسي بين التحديات الداخلية والتحديات الخارجية

المبحث الأول: تحدي على المستوى العالمي: المنافسة الدولية على منطقة النفوذ التقليدية إفريقيا

المطلب الأول: تحدي المنافسة الأمريكية

المطلب الثاني: تحدي المنافسة الصينية

المبحث الثاني: تحديات على المستوى الإقليمي: مدى قدرة فرنسا على أوربة سياستها الخارجية

المطلب الأول: تحدي نمط النظام المستقبلي للاتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: تحدي العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي

المبحث الثالث: تحديات على مستوى الداخلي الفرنسي

المطلب الأول: تحدي إنعاش الاقتصاد الفرنسي

المطلب الثاني: تحدي صعود اليمين المتطرف في فرنسا

المطلب الثالث: الهجرة في فرنسا كرهان للأمن الداخلي: إشكاليات الاندماج وتحديات الإرهاب

الخاتمة

مقدمة

تختلف أدوار الدول في المسرح السياسي الدولي، وتتمايز عن بعضها البعض تبعا لمنظار كل واحدة منها للظواهر والحوادث السياسية المختلفة، عبر وضع إطار عام محدّد لهذا الدور يتشكّل نتيجة لرؤية سياسيّة واضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية، في حدود ما توفّره إمكاناتها والمحدّدات التي هي بحوزتها. ويبقى العامل المحدّد مدى قدرة النخب في الدولة على توظيف قدراتها لتشكيل الدور وبناء إطاره وهيكله، كتعبير عن مدى نجاحهم في إدراك دور دولتهم المتناسب مع تلك الإمكانات، ومع ظروف البيئة المحيطة سواء إقليمية أو دولية.

كما يظل الوزن والحضور الخارجي للدول رهين طبيعة السياسة الخارجية التي تنتهجها، وتحويل هذه السياسة إلى السلوكات والتدابير والبرامج التي تتخذها الدول في سبيل تحقيق أهدافها في النظام الدولي، فهي تنحو إلى خلق قدر من التوازن بين التزامات الدولة وامتلاك مختلف عناصر القوة التي تسمح لها بتحقيق أهدافها وأولوياتها على المستوى الخارجي. لذلك ترتكز العلاقات الدولية على إدارة موازين القوى من خلال إيجاد تموضع استراتيجي للبلد يمكنه من طرح أسلوبه وقناعاته وشروطه على باقي الفرقاء ، كما يدخل في علاقات متشابكة تطغى عليها التفاعلات السياسية النابعة من أهداف محددة، أدوار مسئولة ورهانات مستقبلية، فنجد المشهد العام مقسَّمًا إلى تحالفات، وصراعات، وكذلك توازنات تختلف حسب طبيعة النظام الدولي السائد.

فما شهده العالم في العقد الأخير من القرن العشرين من تحولات وتغيرات أدت إلى تبدلات عميقة في النظام الدولي غير مسبوقة، أرست معالم نظام دولي جديد قائم على أنقاض النظام القديم، إذ أفل نظام الثنائية الذي اتسم بالصراع الإيديولوجي بين النظام الشيوعي والنظام الليبرالي، ليفسح المجال لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل على قيام نظام جديد أحادي القطبية. كما عرفت الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة عدة تطورات نتج عنها حدوث تحولات هامة على عدة مستويات، على مستوى الفواعل الدولية، مستوى القضايا الدولية، كما أدخلت تغييرات جذرية على المفاهيم التي سادت العلاقات الدولية لفترة طويلة، أهمها: الأمن، القوة والسيادة، مما أفرز تصورات جديدة، تفاعلات وأساليب جديدة مختلفة عن تلك التي سيّرت النظام الدولي خلال مرحلة الحرب الباردة.

وقد شملت هذه التطورات كافة مكونات المجتمع الدولي، حيث أضحت العلاقات بين الدول أكثر ترابطا وتداخلا على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...الخ. وهو الأمر الذي تأكد خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حرب الخليج الثالثة، إضافة إلى الثورات العربية التي عرفتها المنطقة العربية في السنوات الأخيرة.

وبما أن رغبة الدول في تحقيق هيبة لها على مستوى النظام الدولي، خاصة الكبرى منها، تفرض عليها استجابة مبنية على الفعل ورد الفعل داخل علاقاتها في التفاعلات والروابط التي تجري في النظام الدولي، وهذا ما حصل في فترة ما بعد الحرب الباردة، فعندما شعرت الدول بأن مصالحها مهددة بدأت في التحرك

نحو إثبات الوجودية في النظام الدولي، للمحافظة على مصالحها تحقيقا لأهدافها وأدوارها المنشودة ضمن هذا النظام.

لذلك سقطت رؤى، وانبثقت بديلاتها، تراجعت استراتيجيات وظهرت أخرى، تشكلت علاقات دولية جديدة، تحكمت في نشأتها وتبلورها مصالح جديدة بديلة عن تلك التقليدية، فراحت الوحدات الجغرافية في العالم تشهد تقسيما جديدا للعمل، مما أدى بجزء غير يسير في العالم إلى إعادة تشكيل ذاته وبناء مستقبله، تأسيسا على المعطيات الدولية الجديدة والمفاهيم المستحدثة في العلاقات الدولية. وه و الأمر الذي فرض على هذه الوحدات أن تجهز نفسها للبحث عن مقوّمات دور جديد يتلاءم وحقائق التغيير، لإعادة التمركز بشكل مؤثر في نظام دولي أخذت معالمه ترتكز على إعادة توزيع القوة مع إمكانية صعود قوى جديدة، وعلى معطيات اقتصادية وعلى المصالح وفتح الأسواق، بعد أن كان للإيديولوجية في معظم مراحل القرن الماضي، دورٌ مهم في إدارة السياسات الخارجية للدول وفي رسم بنية التحالفات والتوازنات على المسرح الدولي.

هذا ما يمكن تطبيقه إلى حد كبير على فرنسا التي لم تكن بمنأى عن هذه المستجدات التي كان لها تأثيرا تلقائيا عليها، وبالتالي لا تملك فرنسا إلا أن تستجيب له، أو تأثيرا تأسيسيا خاضعا لاعتبارات صراع المصالح بين مختلف القوى الدولية، مما دفعها لإعادة النظر في سياستها الخارجية خاصة بالبحث عن بدائل إستراتيجية وآليات جديدة تتلاءم والبيئة الدولية الجديدة أملا في استعادة دورها ومكانتها التاريخية المنشودة، وهو الجزء الذي يختص به بحثنا بالدراسة، والذي يتكفل عنصر التعريف بالموضوع بضبطه.

- **التعريف بالموضوع:**

لطالما مثل دور فرنسا في النظام الدولي أحد أهم الأهداف الإستراتيجية الثابتة في الفلسفة السياسية الفرنسية، وهو الأمر الذي عبرت عنه من خلال سياستها الخارجية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة للموقع الذي اضطرت فرنسا للقبول به بسبب انهزامها أمام ألمانيا وكذلك حرب تصفية الاستعمار والحفاظ على إمبراطوريتها العالمية، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كأهم القوى التي هيمنت على النظام الدولي بعد ما كانت فرنسا تمثل قلب النظام الأوروبي، مما جعلها تعيش في هاجس الخوف من فقدان الاستقلال أو على الأقل استقلال القرار، كما جعلها تعيش في هوس الانحسار والجمود، وهو الأمر الذي استمر وتأكد خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وما ترتب عليها من تغيير جوهري في شكل النظام القائم، وآليات عمله ومعاملات توزيع القوة والقدرة في إطاره، وفي شكل العلاقات الدولية القائمة ومضمونها وإدارة تفاعلاتها، مما قد يحرّر الحركة السياسية الخارجية للدول من جملة قيود كانت تكبّلها، وفتح أمامها هامشًا وفرصة جديدة كي تتعامل مع جملة قضايا كانت تُعّد في عهد القطبية الثنائية، حكرًا على القوّتين العظم تين، الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتي سابقا.

غير أن فرنسا واجهت مشكلة عويصة تتعلق ببناء مفهوم جديد للسياسة الخارجية، يضع في الاعتبار دورها ومكانتها في النظام الدولي الجديد، فهناك إصرار على أن تسترجع دورها التاريخي كقوة كبرى ذات إستراتيجية عالمية المفقود منذ انهزامها أمام ألمانيا. وهكذا أصبح على فرنسا ضرورة التعامل مع معطيات

النظام الدولي الجديد ومتغيراته المختلفة والمتنوعة، في ظل تداعيات الهيمنة الأمريكية وموازاتها مع صعود قوى جديدة في العالم، كالصين والهند...الخ، وبالتالي إمكانية الاتجاه نحو ظهور عالم متعدد الأقطاب، مما أدى إلى التنافس على زيادة النفوذ بين هذه القوى، مما يثبت بأن التغيرات التي حدثت في بنية النظام الدولي زادت من محاولة القوى الكبرى لإعادة الترتيب لتوازن القوى في هذا النظام.

الأمر الذي فرض على فرنسا أن تجهز نفسها للبحث عن مقوّمات دور جديد يتلاءم وحقائق التغيير، وإيجاد الشروط الملائمة لاستمراره واللازمة لإنجاحه وأن تثبت من خلاله مكانتها الدولية بين القوى الكبرى التي من شأنها منافستها، وفي هذا السياق نسعى إلى تحديد ملامح السياسة الخارجية الفرنسية وتحركاتها الدبلوماسية والعسكرية، للوقوف على مساحة الدور الفرنسي ومدى توافق هذا الدور مع القدرات الفرنسية في ظل ما عرفته أوروبا والعالم من متغيرات.

- **أهمية الموضوع :**

إن أهمية الموضوع تكمن في كونه سيسلط الضوء على السياسة الخارجية الفرنسية، مع تحديد فرص دورها الدولي وحدوده، لتحديد مكانتها بين القوى الفاعلة في النظام الدولي.

وذلك بتسليط الضوء على نقاط قوة فرنسا، بدراسة إمكانياتها الداخلية، إضافة إلى الآليات والوسائل سواء الإقليمية أو الدولية والتي من شأنها تدعيم دورها ومكانتها التي تطمح لتبوئها. وأخيرا الإحاطة بأهم التحديات التي من شأنها إعاقة الطموح الفرنسي، وإمكانية تجاوز فرنسا لهذه التحديات .

كما تكمن أهمية البحث في كونه سيسلط الضوء على دراسة مرحلة جديدة من مراحل تطور السياسة الخارجية الفرنسية، خاصة منذ مرحلة الرئيس نيكولا ساركوزي الذي تبنى مجموعة من السياسات والقرارات توحي بتغيرات مهمة في السياسة الخارجية الفرنسية، أهمها إعادة انضمام فرنسا إلى الحلف الأطلسي والذي تبلورت نتائجه مع الثورات العربية الأخيرة، ونخص بالذكر هنا حالة ليبيا، إضافة إلى ما عبرت عنه عهدة " فرانسوا هولاند " من تطلعات فرنسية لاستعادة أمجاد دورها ومكانتها الدولية من خلال نفوذها في إفريقيا، كما اتضح من خلال تدخلها في مالي سنة 2013، وهو الأمر الذي أكد عليه الرئيس الحالي " إيمانويل ماكرون" من خلال تصريحاته في الأشهر الأولى لعهدته.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

اختيارنا لتحليل موضوع دور فرنسا في النظام الدولي في ظل المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، يرجع إلى اعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية.

لعل أحد أهم الاعتبارات الذاتية تعود لميولي واهتمامي الشخصي بحقل الدراسات الإستراتيجية بشكل عام، ورغبتي في تقديم عمل مرجعي على مستوى المراجع الأكاديمية باللغة العربية. بالإضافة إلى اهتمامي بالسياسة الخارجية الفرنسية بصفة خاصة، ورغبتي في مواصلة دراسة التطورات التي تحدث بخصوصها، نظرا لأني تناولت في مذكرة الماجستير موضوع يخص سياسة فرنسا الخارجية بعنوان " **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة** " ، ومما شجعني أكثر على ذلك هو التطورات

الأخيرة في السياسة الخارجية الفرنسية خاصة في السنوات الأخيرة لرئاسة "نيكولا ساركوزي" لفرنسا، مما يوحي بتطورات كثيرة سواء على المستوى المتوسط أو البعيد.

أما في ما يتعلق بالأسباب الموضوعية، فهي تتعلق بأهمية الموضوع في حد ذاته، حيث أصبحت قراءة واقع وآفاق دور ومكانة فرنسا في النظام الدولي تحتل موقعا هاما في قلب النقاش الأكاديمي المعاصر، خاصة في الآونة الأخيرة نظرا للخيارات والتحركات التي عرفتها كما سنوضحه من خلال أجزاء الدراسة.

- **إشكالية الدراسة:**

لكل وحدة دولية دورا تضطلع به في النظام الدولي، وهذا الدور تحدده الوحدة الدولية بناءا على فهم صانعي السياسة الخارجية لمقدرات دولتهم ولشكل النظام الدولي والفرص المتاحة فيه.

لذلك فإن دراسة دور فرنسا في النظام الدولي، تعني محاولة فهم أهم الأفكار والأسئلة والانشغالات والأسباب، التي تنطلق منها فرنسا لتحدد إستراتيجيتها ودورها الدولي.

وبالتالي فالسؤال **الرئيسي** المطروح كالتالي:

إلى أي مدى أثرت المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على دور ومكانة فرنسا في النظام الدولي؟

من خلال هذه الإشكالية تظهر لنا مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1 -ما هو شكل وطبيعة النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة؟

2 -ما هي المحددات المحورية المحركة للسياسة الخارجية الفرنسية بصفة عامة؟

3 -ما هي مقتربات القوة التي اعتمدت عليها فرنسا لتكوّن مخرجات للوصول إلى النتائج التي تصبو إليها على مستوى دولي؟ وهل تتطابق مع مفهوم الدور والمكانة في تصور صانع القرار الفرنسي؟ بمعنى هل تمتلك فرنسا عناصر قوة كافية للتأثير في مسار النظام الدولي كما يتصوره صانع القرار الفرنسي؟

4 -ما هي الآليات الإقليمية والدولية التي اعتمدتها فرنسا لتحقيق طموحاتها الدولية؟

5 -ما هي أهم التحديات التي تواجهها فرنسا في هذا الإطار؟

- **حدود الدراسة:**

في إطار اعتمادنا في هذه الدراسة على تحليل دور ومكانة فرنسا في النظام الدولي، سوف نقوم بحصر دراستنا في الفترة الزمنية الممتدة من نهاية الحرب الباردة إلى نهاية سنة 2017، بالإضافة إلى العودة إلى أهم المحطات التاريخية في السياسة الخارجية الفرنسية حتى في فترة الحرب الباردة أو الحقب التي سبقتها، كلما استدعت ضرورة البحث ذلك. أما بداية الفترة الزمنية للبحث فقد تم اختيارها لأنها شهدت الملامح الأساسية النظام الدولي الجديد والتطورات المتسارعة التي تلته، وغيرت من قواعد إعادة توزيع القوة بين الانتشار والتركيز، أما نهاية الفترة فقد روعي أن تتوقف عند آخر تاريخ يمكن أن تتوافر عنده الدراسات والمعلومات والبيانات عن هذا الموضوع، عند الانتهاء من كتابة هذا البحث.

أما فيما يخص الحدود المكانية (الجغرافية) للبحث فهي البيئة الدولية والإقليمية التي تتحرك في إطارها فرنسا معبرة عن اندماجها مع التفاعلات الدولية. حيث سنركز على أثر المتغيرات الدولية على الدور الفرنسي سواء على المستوى الداخلي أو الإقليمي أو الدولي، والتي ممكن أن تفيدنا في تفسير طبيعة دورها كما تصوره صانع القرار الفرنسي، ومدى تطابق هذا التصور مع إمكانياتها وطبيعة نشاطها، مركزين في ذلك على دورها من خلال المؤسسات الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى نشاطها الدَءُوب في منطقة نفوذها التقليدية إفريقيا.

- **فرضيات الدراسة :**

في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة، وكذا الأسئلة الفرعية يمكن صياغة فرضيات على النحو التالي:

1 –هناك علاقة ارتباط بين سلوكات الدول والبيئة الخارجية، بمعنى أنه كلما وجد تغير على مستوى بنية وتفاعلات النظام الدولي كان هناك أثر على سلوكات الدول الخارجية، وهو ما ينطبق على فرنسا.

2 –كلما زادت وترسخت مقومات القوة الفرنسية المقترنة بالشعور بالدور، كلما كان لفرنسا تأثير أكبر على صياغة وتشكيل النظام الدولي.

3 – هناك علاقة طردية بين التوظيف الأمثل لمقومات القوة والنتائج الايجابية المبتغاة، بمعنى أنه كلما كان توظيف القوة عقلانيا كانت مخرجات الأداء الاستراتيجي الفرنسي ناجحة معززة لدورها ومكانتها الدولية.

- **الأدبيات السابقة:**

بالنسبة للأدبيات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة يمكن تقسيمها إلى فئتين بناءا على متغيرات الدراسة.

فبالنسبة للفئة الأولى والمرتبطة بالمتغير المستقل للدراسة تدور حول التحول والتغير على مستوى النظام الدولي بعد الحرب الباردة، فقد اهتمت العديد من الدراسات ببحث هذا الموضوع، لذلك فالاطلاع على بعضها مكننا من الإحاطة بجوانب عديدة لموضوع دراستنا، ومن بين هذه الدراسات نذكر:

– كتاب " آفاق التحولات الدولية المعاصرة " كتاب جماعي تحت مراجعة وتقديم الكاتب وليد عبد الحي، والصادر سنة 2002، ناقش هذا الكتاب عبر مجموعة من المقالات القيمة أهم التحولات التي صاحبت نهاية الحرب الباردة على مستوى النظام الدولي، وكيف تعاملت الوحدات الدولية معها، خاصة كل من روسيا والاتحاد الأوروبي.

– كتاب "النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية" للكاتب خليل حسين والصادر سنة 2009، ناقش من خلاله الأسباب التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي وما نجم عنه من تداعيات وآثار في النظام ال دولي، كما عالج فيه هجمات الحادي عشر م ن سبتمبر وتداعياته ا الأمريكية والدولية والخلفية التي وقفت وراءها الولايات المتحدة لخوض الحرب على الإرهاب ، وأنهى دراسته بخاتمة ما يمكن أن تؤول إليه أوضاع أميركا من سقوط وانهيار لقيادتها العالمية.

أما بالنسبة للفئة الثانية من الدراسات السابقة والمرتبطة بالمتغير التابع للدراسة والتي تناولت موضوع دور فرنسا في النظام الدولي وسياستها الخارجية فهناك ندرة في المراجع على مستوى مكتباتنا سواء باللغة العربية أو الأجنبية، ومن بين أهم الدراسات التي جاءت تقريبا في نفس الصدد نذكر:

– كتاب " دور فرنسا في ظل النظام الدولي الجديد" للكاتبة بوشنافة شمسة والصادر سنة 2016، ركزت من خلاله الكاتبة على طبيعة الدور الفرنسي وتوجهات سياستها الخارجية في ظل النظام الدولي الجديد، حيث ركزت على أهم الآليات التي وظفتها فرنسا وذلك في الفترة الممتدة من انهيار الاتحاد السوفياتي إلى نهاية عهدة الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك" سنة 2007.

– كتاب "عشرون عاما قلبت موازين العالم من برلين إلى بكين" للكاتب الفرنسي تييري دو مونبريال، ترجمة داليا الطوخي سنة 2015، قدم هذا الكتاب صورة للعالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، بالإضافة إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي وصفها بالحدث الأكبر بعد حدث نهاية الحرب الباردة، وفي وصفه للنظام الدولي بعد هذه المتغيرات يقول بأنه أصبح محكوم بالمنافسة بين البلدان المتقدمة تقليديا ومنها فرنسا، والبلدان الصاعدة ممثلة في الصين والهند، وفي هذا الإطار تحدث عن الخطة التي يجب على فرنسا اعتمادها لتفعيل دورها ومكانتها.

– كتاب "السياسات الخارجية الأوروبية هل مازالت أوروبا مهمة" كتاب جماعي من تحرير رونالد تيرسكي Ronald tiersky، ترجمة طلعت شايب، والصادر سنة 2016، ناقش هذا الكتاب قضية هل ما زالت أوروبا مهمة مثلما كانت في الماضي؟ وذلك في عالم جديد مختلف جذريا عن القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر، عندما كانت أوروبا قلب القوة العالمية. وقد خصص الفصل الثامن لمناقشة كيفية تصور فرنسا لدورها وآليات تنفيذه تحت عنوان:"فرنسا الحنين إلى الماضي والنرجسية والواقعية."

– بالإضافة إلى كتب أخرى باللغة الفرنسية والانجليزية بحثت في كيفية تفاعل فرنسا مع متغيرات ما بعد الحرب الباردة، ونذكر منها: كتاب " التحدي الفرنسي: التكيف مع العولمة " " the French challenge: adapting to globalization" الصادر سنة 2004، لكل من: فليب غوردن وصوفي مونيي Philip.Gordon and Sophie meunier ، وكذلك كتاب صدر سنة 1999 بعنوان : " هل مازالت قوة كبرى" "la France est-elle encore une grande puissance" للكاتب باسكال بونيفاس Pascal Boniface.

بالرجوع إلى خصوصية هذه الدراسة، فحتى وإن وجدت دراسات تناولت موقع فرنسا الدولي فإنها دراسات لم تتناول المستجدات أو المتغيرات الجديدة، خاصة في مرحلة حكم الرئيس ساركوزي وكذلك هولاند، التي تعتبر مرحلة جديدة من مراحل تطور السياسة الفرنسية في ظل النظام الدولي الجديد، لتكون بذلك مكملة للجهود السابقة التي تناولت هذا الموضوع من زوايا ومراحل مختلفة وبذلك إضافة مادة علمية جديدة حول الموضوع، على أساس أن الظاهرة السياسية سريعة التحول والتغير في مكوناتها وتفاعلاتها.

- **منهج الدراسة:**

يحتاج هذا البحث إلى نوع من التكامل المنهجي، بمعنى استعمال أكثر من منهج واحد وذلك كمحاولة للاقتراب من الإشكالية محل الدراسة.

منها المنهج التاريخي والذي يساعد على وضع الظاهرة في محيطها وظروفها الأساسية المنتجة لحركيات الظاهرة في وضعها الحالي.

المنهج الوصفي الذي يقوم بجمع ودراسة المعطيات حول التفاعلات الفرنسية مع محيطها سواء الإقليمي أو الدولي، ودراستها كما هي في الواقع العملي، ووصفها وصفا كميا أو كيفيا، باستخدام منطق الوصف القائم على الاستنباط لتحديد الطبيعة السببية لهذه التفاعلات، لفهم حركية الظاهرة السياسية قيد الدراسة.

كما وظفنا المنهج المقارن للمقارنة بين السياسة الخارجية الفرنسية وبالتالي دورها في النظام الدولي عبر حقب تاريخية مختلفة، وصولا إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي قارنا فيها بين أهم قراراتها وتوجهاتها في مختلف العهدات الرئاسية التي غطتها الدراسة.

إضافة إلى ذلك استخدام تقنية تحليل المضمون، وذلك لجمع وتحليل البيانات المتوفرة عن السياسة الخارجية الفرنسية، وعن النظام الدولي بصفة عامة، وأيضا لتحليل التقارير الرسمية الخاصة بهذا الموضوع.

هذا بالإضافة إلى توظيف المقترب النسقي الذي تبرز أهميته في كشف مختلف أشكال التفاعلات على المستوى الدولي، وبشكل خاص تفاعلات فرنسا في هذا النظام تجاه باقي مكونات النظام الدولي.

كما استعنا بنظرية الدور لتحليل الدور الخارجي الفرنسي حسب تصور صانعي القرار، كما اعتمدنا على مقاربة القوة الذكية لتفسير الإستراتيجية المتبناة من طرف فرنسا في ظل مختلف التغيرات الدولية.

- **صعوبات الدراسة:**

في الحقيقة لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات، وقد كانت أغلب الصعوبات التي واجهتنا أثناء هذه الدراسة هي من طبيعة البحث العلمي، لكن ما لفت انتباهي هو وجود البعض منها خارجة عن هذا النطاق، والتي ارتأينا التنبيه إليها لغرض تفاديها في المستقبل، ومن أهم هذه الصعوبات : ندرة المراجع المتعلقة بالسياسة الخارجية الفرنسية بصفة عامة، سواء باللغة الأجنبية أو العربية، بمكتباتنا.

- **تبرير خطة البحث:**

لدراسة هذا الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة فرضيات الدراسة قمنا بتوظيف أربعة فصول:

الفصل الأول: والذي خصصناه لدراسة أهم التغيرات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على مستوى هيكل النظام الدولي في المبحث الأول، على مستوى المفاهيم في المبحث الثاني، وأخيرا في المبحث الثالث على

مستوى التفاعلات الدولية والسياسة الخارجية للدول نظرا لما يشكله ذلك من حلقة مهمة في تحليل السياسة الخارجية الفرنسية ودورها الدولي في هذه المرحلة.

الفصل الثاني: والذي تطرقنا فيه لمقومات الدور الدولي الفرنسي، من خلال دراسة مضامين السياسة الخارجية الفرنسية في فترة ما بعد الحرب الباردة من أصول فكرية وتاريخية، ثم توجهاتها بعد الحرب الباردة من خلال الأهداف والركائز التي اعتمدتها هذا في المبحث الأول، أما الثاني فقد خصصناه لمؤسسات صنع السياسة الخارجية الفرنسية ومحدداتها، أما المبحث الثالث فقد حاولنا من خلاله تطبيق نظرية الدور لتفسير الدور الدولي الفرنسي حسب تصورات صانع القرار الفرنسي، وكذلك الاستعانة بمقاربة القوة الذكية لتفسير الإستراتيجية المتبناة من طرف فرنسا بناءا على تصورات صانع القرار.

الفصل الثالث: والمخصص لدراسة كيفية توظيف فرنسا لدورها الدولي من خلال أهم المنظمات الدولية والإقليمية وهي: منظمة الأمم المتحدة، المنظمة الدولية الفرنكوفونية، الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى أهم مسألة والتي تتشبث بها فرنسا وتؤكد عليها دائما لتفعيل دورها الدولي وهي إفريقيا التي تعطيها فرنسا أولوية خاصة، وعلى رأسها شمال إفريقيا والساحل الإفريقي.

الفصل الرابع: تناولنا فيه أهم التحديات التي تواجهها فرنسا والتي ممكن أن تؤثر على دورها الحالي والمستقبلي، سواء على مستوى أوربة سياستها الخارجية وهذا ما يقودنا للحديث عن العوامل المؤثرة سلبا في هذا التوجه مركزة على العلاقات الألمانية الفرنسية، مع الإشارة إلى عامل آخر من العوامل المؤثرة على الدور الفرنسي وهي المنافسة الدولية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والصينية خاصة على مناطق النفوذ التقليدية بالنسبة لفرنسا، هذا إضافة إلى التحديات الداخلية التي تعاني منها فرنسا، أهمها إنعاش الاقتصاد الفرنسي وما خلفه من بطالة، إضافة إلى مشاكل اجتماعية وأمنية أهمها ظاهرة الهجرة وعلاقتها بالإرهاب، وصعود الأفكار العنصرية المتطرفة بترويج من اليمين المتطرف.

الفصل الأول

مخاطر التغيير في النظام الدولي بعد الحرب الباردة وأثرها على السياسة الخارجية

شهد العالم في العقد الأخير من القرن العشرين تحولات وتغيرات * أدت إلى تبدلات عميقة وغير مسبوقة في النظام الدولي، وضعت العالم فجأة في مواجهة تصورات جديدة وعولميات متنوعة، متغيرات سريعة وأساليب عديدة في الاندماجات لم تكن معروفة من قبل، تختلف من حيث خصائصها العامة عن تلك المراحل التي تبلور فيها النظام الدولي طوال مرحلة الحرب الباردة.

إن التغيرات الجديدة جاءت بكل النهايات: نهاية التاريخ والإيديولوجيا، والدولة –الأمة– على أساس أنها شهدت آخر المعارك في التاريخ الإنساني في ظل سياسة الليبرالية، واتفقت الغالبية العظمى من الباحثين وصناع القرار في مختلف أنحاء العالم؛ على أن هذه التحولات قد أدت إلى تغيرات رئيسة في هيكل وتوزيع القوة والقواعد التي تحكم التفاعلات الدولية استنادا إلى مؤشرات كثيرة أبرزها: تفكك حلف وارسو، انهيار الإتحاد السوفياتي، انفراط عقد المنظومة الاشتراكية، نهاية الشيوعية كقوة أيديولوجية، وتغير الخريطة السياسية لكثير من الدول والنظم الإقليمية بين التفكك والاندماج، وتزايد دور التكنولوجيا ومراكز التجمعات الصناعية الذي أدى إلى مزيد من اندماج الأسواق، وفي نفس الوقت تجزئة الوحدات السياسية، وتغير الدور الذي يمكن أن تقوم به الدولة القومية.

لذلك تشكل التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة متغيرا مستقلا يتحرك ضمن دائرة كبرى من المتغيرات التابعة إذ تؤثر هذه التحولات على مجموعة من المتغيرات من أهمها:

- الوحدات الأساسية في تحليل العلاقات الدولية، خصوصا وأن فحص هذه الوحدات يمثل مدخلا لفهم حركية التحول في السياسة العالمية.
- ميادين الدراسات في العلاقات الدولية كالسياسة الخارجية والدراسات الإستراتيجية.
- مفاهيم ومتغيرات العلاقات الدولية: كالقوة، السيادة، الأمن.....إلخ.
- القضايا والتفاعلات بين الوحدات المكونة للنظام الدولي.

وهذا ما يقودنا إلى تحليل قضيتين مهمتين ضمن هذا الفصل وهما:

<u>الأولى</u>: تتعلق بطبيعة التغير في النظام الدولي القائم وتوصيف النظام الدولي الجديد.

<u>الثانية</u>: تتعلق بالتوجهات والملامح التي انطبعت بها سمات هذا النظام وانعكست بدورها على هيكل وبنية التفاعلات الدولية، وغيرت بعض المفاهيم والقيم، التي كانت سائدة، أو أدخلت مفاهيم وقضايا جديدة.

*المتغيرات الدولية: تبدل القواعد والأسس التي كانت تحكم البيئة الدولية قبل الحرب الباردة، نتيجة تغير نسق العلاقات الدولية وتغير مواضيع القوة بين الانتشار والتركيز والتي أدت إلى التأثير في البني والهياكل على مستوى النظام الدولي والنظم الإقليمية. نعني بالمتغيرات الدولية أو المتغيرات في النظام الدولي أولاً وقبل كل شيء انهيار المنظومة الاشتراكية، انهيار الاتحاد السوفيتي، اختلال توازن القوى لصالح الرأسمالية ونعني بها ظهور ما يسمى بالنظام الدولي الجديد، ولابد أن تكون لهذه المتغيرات انعكاسات شمولية على مجمل العلاقات السياسية الدولية. عادة ما يستخدم مصطلح التغير للإشارة إلى التغير في السلوكات والأفعال، بينما يستخدم مصطلح التحول للإشارة إلى التغير في القيم والمفاهيم.

و استنادا على ذلك فإن السؤال المحوري للفصل الأول يمكن صياغته كالتالي:

ما أثر التحولات البنيوية والمتغيرات الدولية على النظام الدولي والتفاعلات الدولية؟

والذي ينبثق عنه الأسئلة التالية:

- ماذا نقصد أصلا بمصطلح النظام الدولي؟ وما هي العوامل التي ساهمت في تشكيله؟ ما هي أهم السمات أو الملامح العامة المميزة لهذا النظام؟
- ما هي ملامح بنية وهيكل النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة من حيث نمط أو أنماط توزيع مصادر القوة والنفوذ بين وحداته؟
- ما هي أنماط العلاقات والتفاعلات بين الوحدات المكونة له؟
- ما هي انعكاسات المتغيرات الدولية الجديدة وتأثيرها على أدوار الدول؟

لذلك سيناقش الفصل الأول من هذه الدراسة مفهوم "النظام الدولي الجديد"، والسمات الأساسية لتطور النظام الدولي في مرحلته الراهنة، والنمط المحتمل لتفاعلات القوة بين أعضاء الجماعة الدولية، في إطار ما نسميه بالنظام الدولي الجديد، حيث سنلقي الضوء على مفهوم النظام الدولي الجديد من حيث هيكلته وتوجهات التفاعلات الدولية، وتداعيات نهاية الحرب الباردة على السياسة الخارجية للدول، وأدوار الدول على مستوى دولي.

المبحث الأول: طبيعة النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة.

يقترن النظام الدولي بمتغيرات البيئة الدولية، التي تعتبر أساس الديناميكية والحركة التي يعيشها النظام الدولي، فبفعلها ينتقل النظام الدولي من وضع إلى آخر، مما ينعكس على أسس التوازنات وهيكلية النظام الدولي.

ويمكن القول أن المتغيرات الدولية هي مخرجات وانعكاسات للتفاعلات السياسية المغذية للنظام الدولي من قبل فواعله الأساسية، والتي بدورها تحدد نموذج النظام الدولي.

فالنظام الدولي يتغير من حيث طبيعته وهيكله وعلاقات التفاعل المختلفة على مستواه، فالنظام الدولي لمرحلة ما بعد وستفاليا كان مبنيا على توازن القوى بين الدول، والنظام الذي ساد مرحلة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية كان نظاما متعدد الأقطاب، وفي مرحلة الحرب الباردة انتقل إلى الثنائية القطبية وصولا إلى نظام ما بعد الحرب الباردة، فسقوط الاتحاد السوفييتي وحرب الخليج الثانية وما نتج عنها من تحولات مست أبعادا مختلفة في النظام الدولي، وغيرت شبكة التفاعلات وقوى التأثير وموازين القوى على مستواه، ما جعله يمر بمرحلة انتقالية، إذ لم تستقر بعد معالم هذا النظام، ومازال يثير جدلا كبيرا حول طبيعته، وهل هو نظام جديد أو متجدد.

لكن ما يهمنا في تحليلنا أننا نقر بأن النظام الدولي الذي بني على أنقاض سقوط الاتحاد السوفيتي، مازال في طور التشكل والتهيكل ولم يستقر بعد، ما يجعل التحولات الدولية على مستواه أيضا مستمرة وغير

ثابتة، وأنها لم تؤدي بعد إلى نتائج حاسمة على اعتبار أنها تابعة له ومنبثقة من حركية النظام الدولي نفسه وتفاعل العلاقات الدولية في إطاره.

لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث، تعريف النظام الدولي ومعرفة خصائصه وأنواعه، وأهم المحطات التاريخية التي مر بها وصولا إلى محطة ما بعد الحرب الباردة لتحديد بنية وهيكلة هذا النظام الدولي الجديد، والذي سيفيدنا في تحليل أثر هيكل النظام الدولي على التفاعلات الدولية والسياسة الخارجية للدول على أساس أنه يعتبر مستوى لتحليل السياسة الخارجية الفرنسية موضوع الدراسة، الذي يتيح لنا في النهاية معرفة أي دور ومكانة لفرنسا في إطار هذا النظام الدولي الجديد.

المطلب الأول: مفهوم النظام الدولي

الفرع الأول: تعريف النظام الدولي

يحتل مفهوم النظام الدولي مكانة هامة في مجال العلاقات الدولية، ذلك أن النظام الدولي كان موضوعا لدراسات واهتمامات المتخصصين.

في البداية وقبل تعريف النظام الدولي لابد وأن نقوم بتعريف شقي المصطلح وهما، "النظام" و"الدولي":

1 - تعريف النظام:

لقد ظهر مفهوم النظام لأول مرة في مجالي الرياضيات والفلسفة، ثم انتقل بعد ذلك على أسس غير دقيقة إلى مجال دراسة المجتمع ابتداءا من القرن التاسع عشر، حيث تعين الانتظار حتى منتصف القرن العشرين كي يظهر كمفهوم واضح ومتماسك للنظام الاجتماعي، وذلك على يد عالم الاجتماع "تالكوت بارسونز Talcott Parsons"، الذي يعتبر من أشد المتحمسين لنظرية النظام في مجال الدراسات السوسيولوجية، من خلال تطويره لنظام استخدم كأداة للتحليل أطلق عليه "نظام الفعل" (النظام الاجتماعي)، ويتناول "بارسونز" نظام الفعل من خلال ثلاثة متغيرات هي: الفاعل، والظروف، وموجهات الفاعل التي قد تكون واقعية كما يمكن أن تكون قيمية.[1]

وقد انتقل مفهوم النظام الاجتماعي الذي يتضمن عددا محددا من الوظائف من مجال علم الاجتماع إلى علم السياسة وذلك بدراسة النظام السياسي للدولة على يد كل من" دفيد إيستون" David Easton و"غابريال ألموند" Gabriel Almond و"كارل دوتش "Karl Deutsch.

ثم انتقل مفهوم النظام إلى حقل العلاقات الدولية، ويتعلق الأمر هنا بتطبيق المدخل النسقي بمدخلاته ومخرجاته على المجتمع الدولي الذي يخضع فيه الفاعلون لمجموعة من التفاعلات[2]، وذلك على يد مجموعة من الباحثين نذكر من بينهم: مورتون كابلان M.Kaplan، ريتشارد روزكرنس Richard Rosercrance، مودلسكي G.Modelski، ...إلخ.

---

[1]- عبد الرحمان برقوق، "مفهوم النظام في مجال العلاقات الدولية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 03 أكتوبر 2002، ص 35-36.

[2]- جيمس دورتي و روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت: شركة كاظمة للنشر والتوزيع، 1985، ص119.

وعلى الرغم من وجود بعض التباين في تعريف النظام إلا أنها تتشابه في بعض النقاط منها:[1]

- النظام هو عبارة عن كيان عام تترابط عناصره ومكوناته، على نحو يجعله يتفاعل ويتبلور في النهاية بشكل مميز عن غيره.
- النظام هو جمع من العناصر المتفاعلة، والتي تشكل كلا يبدو على انتظام معين.
- النظام هو جمع من العناصر ذات الاعتماد المتبادل فيما بينها، أي التي ترتبط فيما بينها بعلاقات معينة بحيث إذا حدث تغير ما في أي من هذه العلاقات، فإن بقية العلاقات تتغير وفقا لذلك، ومن ثم يتخذ الكل شكلا جديدا.

2 - التعريف بمصطلح " الدولي ":

ينسب النظام إلى الدولة، وهي الكيان الفاعل الرئيسي على المستوى الدولي، وهي تسمية تاريخية الأصل باعتبار أن الدولة من أقدم الكيانات الفاعلة في المجتمع العالمي على صورته المعاصرة.

وهناك من يميز بين مصطلح" النظام الدولي" و" النظام العالمي"، فالأول كما ذكرنا يقوم على أساس العلاقات والتفاعلات وأنماط توزيع مصادر القوة والنفوذ بين الدول القومية التي يتكون منها النظام، أما النظام العالمي فهو أكثر شمولا من ذلك، حيث يضم إلى جانب الدولة القومية فاعلين آخرين مثل الشركات الدولية النشاط، والمنظمات الدولية غير الحكومية....إلخ، وبهذا المعنى يعتبر النظام الدولي جزءا من النظام العالمي.[2]

ورغم التطور الذي أصاب المجتمع الدولي ببروز كيانات أخرى، إلا إن التسمية ظلت لصيقة بالنظام الدولي، للتعبير عن القواعد والأحكام التي تسعى إلى تنظيم علاقات الدول فيمل بينها وبين أشخاص المجتمع الآخرين. لأنه وبالرغم من وجود فواعل أخرى غير الدول، إلا أن هذه الفواعل كالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات...إلخ، تتكون في حد ذاتها من مجموعة دول، وبالتالي تبقى الدولة هي المسيطرة على كافة التفاعلات الدولية، خاصة الدول الكبرى.[3]

3 - تعريف النظام الدولي:

اجتهد الكثير من المفكرين السياسيين في سبيل التعريف بفكرة النظام على المستوى الدولي، مما أدى إلى تعدد التعاريف في هذا الإطار والتي نذكر منها:

- عرفه" كينث والتز Keneth Waltz ": " عبارة عن مجموعة من الوحدات التي تتفاعل فيما بينها، فمن ناحية يتكون النظام من هيكل أو بنيان، ويتكون من ناحية أخرى من وحدات تتفاعل معها."
- أما "أنتوني دولمان" فيعرفه بأنه: " نموذج لعلاقات القوة بين اللاعبين الدوليين، له القدرة على تأمين القيام بالفعاليات المختلفة طبقا لمجموعة من القواعد المكتوبة وغير المكتوبة. "[4]

---

[1]- خليل حسين، **النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية** ، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009، ص23.
[2]- ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، ط1،عمان: دار مجدلاوي، 2009، ص 189.
[3]- جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، ط1، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص 10.
[4]- سعد حقي، **مبادئ العلاقات الدولية**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2000، ص ص42 -43.

- أما هولستي Holsty فإنه يعرف النظام الدولي على أنه:" تجمع يضم هويات سياسية مستقلة تتفاعل بين بعضها البعض وفقا لعمليات منتظمة".[1]
- أما مورتن كابلان فيعرفه كالتالي: " وجود مجموعة من القواعد والقيم والمعايير المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول، وتحدد مظاهر الانتظار والخلل فيها خلال فترة معينة من الزمن".[2]
- أما ستانلي هوفمان STANLEY HOFFMAN، فيعرفه بأنه: " عبارة عن نمط للعلاقات بين الوحدات الأساسية الدولية، ويتحدد هذا النمط بطريق بنيان أو هيكل العالم، وقد تطرأ تغيرات على النظام مردها التطور التكنولوجي، أو التغير في الأهداف الرئيسية لوحدات النظام، أو نتيجة التغير في نمط وشكل الصراع بين مختلف الوحدات المشكلة للنظام".
- أما ريتشارد روزكرانس فإنه يعرف النظام الدولي: " عبارة عن مجموعة من الأنظمة الفرعية المعبر عنها بالدول ينشأ بينها علاقات تأثير متبادلة وتفاعل، يتحدد على أساسها سلوك القوى الفاعلة، والتي تستخدم جميع الوسائل من أجل مضاعفة نفوذها داخل النظام الدولي."[3]
- أما جورج مودلسكي يرى بأنه :" نظام اجتماعي له مطالب هيكلية ووظيفية يتكون من مجموع هويات ترتبط فيما بينها بعلاقات، تحتوي على نظم للحركة والتفاعل، بحيث تعمل على الاستقرار الدولي عن طريق اتساع مجالات التعاون والتضامن."[4]

من خلال هذه التعاريف التي يركز كل واحد فيها على وجهة نظر صاحبها، نستطيع الخروج بالتعريف التالي للنظام الدولي والذي نعتبره بسيط وجامع: " النظام الدولي يمثل هيكلا يضم وحدات سياسية تدخل مع بعضها البعض في شبكة معقدة ومتداخلة من التفاعلات المتعددة الأغراض والمقاصد، هذه الشبكة من التفاعلات يمكن وصفها **بمتغيرات القدرة** التي تطلق على توزيع الموارد والقدرة على استخدامها لتحقيق الأهداف، وهو عامل ديناميكي مهم في النظام الدولي."[5]

الفرع الثاني: عناصر النظام الدولي

يمكن القول من خلال هذه التعاريف أن النظام الدولي ينطوي على ثلاثة عناصر رئيسية يمكن رصدها في تبويب وفهم واقع السياسة الدولية في مرحلة معينة وتفسيره، وهذه العناصر هي:

1 – الوحدات:

يقصد بها الفاعلين اللذين يقومون بأدوار معينة داخل النظام، كما أنه عادة ما ينطوي على أنساق فرعية متفاعلة مع بعضها البعض ومع النسق الكلي.

---

[1]- هايل عبد المولى طشطوش ، **مقدمة في العلاقات الدولية** ، الأردن : جامعة اليرموك ، 2010. ص 37.

[2]- جيمس دورتي و روبرت بالتسغراف، مرجع سبق ذكره، ص 114.

[3]- احمد فؤاد رسلان، **نظرية الصراع الدولي دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة** ، القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب،1986، ص 244-245.

[4]- المرجع نفسه، ص 246-247.

[5]- جهاد عودة، **الصراع الدولي مفاهيم وقضايا**، القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص 58.

إن نقطة البدأ في فهم العلاقات الدولية هي معرفة الوحدات السياسية الفاعلة في النظام الدولي في المرحلة التاريخية ؟ ما هي القوى الجديدة التي ظهرت على المسرح الدولي ؟ وما هي القوى التي اختفت من هذا المسرح ؟ ، فالملاحظ أن كل مرحلة تاريخية معينة تشهد ظهور واختفاء مجموعات معينة من الوحدات السياسية، بل وظهور أنماط جديدة من تلك الوحدات.

فقد اتسمت السياسة الدولية في القرن التاسع عشر بظاهرتين رئيسيتين، تكمن الأولى في أن الدولة كانت هي الفاعل الوحيد في النسق الدولي، أما الثانية فتكمن في سيطرة عدد محدود من الدول الأوروبية الكبرى على النظام الدولي (بريطانيا، فرنسا، روسيا، ألمانيا، النمسا)، مما أعطى للسياسة الدولية طابعا أوروبيا.[1]

بيد أن النسق الدولي بدأ يشهد ظهور وحدات جديدة فاعلة لا تتخذ شكل الدولة، كالمنظمات الدولية، وحركات التحرر، وغيرها من الوحدات التي بدأت تؤثر في النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، من ناحية ثانية ظهرت مجموعة جديدة من الدول غير الأوروبية في أواخر القرن التاسع عشر، كاليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، ثم مجموعة الدول الآسيوية والإفريقية بعد الحرب العالمية الأولى.

وفي مجال عناصر النسق الدولي إنقسم كتاب العلاقات الدولية بين مؤيد ومعارض، لاقتصار الدول فقط أو ضم عناصر أخرى، ففي حين يرى بعضهم أن النظام الدولي يمكن أن يضم منظمات إقليمية ودولية وشركات متعددة الجنسيات، ومنظمات غير حكومية وصولا إلى الأفراد، بينما يرى آخرون أن وحدات النظام الدولي يجب أن تضم الدول القومية باعتبارها الوحيدة القادرة في النهاية على اتخاذ القرارات والمضي فيها دون الرجوع إلى أي مرجع آخر، لكن الواقع الدولي أثبت مدى قوة المنظمات الدولية والإقليمية إلى جانب الدول في تفاعلات النظام الدولي.

بالرغم من أن الدولة ظلت الفاعل المهيمن في العلاقات الدولية لفترة طويلة منذ إبرام معاهدة وستفاليا في القرن السابع عشر 1648، إلا أن التطورات التي شهدها العالم في النصف الثاني من القرن العشرين، كان لها أثر بالغ في بروز فاعلين آخرين قادرين على لعب دور على الساحة الدولية مثل: المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، إضافة إلى الأفراد.[2]

لذلك فإنه من المهم التعرف على الوحدات الكائنة والمؤثرة في النسق الدولي في مرحلة تاريخية معينة كمقدمة لفهم طبيعة السياسة الدولية في تلك المرحلة. [3]

2- البنيان الدولي (هيكل النظام الدولي):

[1]- خليل حسين، **النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 27.
[2]- جهاد عودة، **الصراع الدولي مفاهيم وقضايا** ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 .
[3]- محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ط 1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002، ص 12– 13.

البنيان هو مفهوم تنظيمي ينصرف إلى وحدات النظام الدولي في علاقاتها ببعضها البعض، ويتحدد البنيان الدولي على أساس كيفية توزيع القدرات بين الوحدات الدولية وعلى درجة الترابط بين تلك الوحدات، ويقصد بتوزيع القدرات في هذا الصدد نمط توزيع الموارد الاقتصادية ونمط توزيع الاتجاهات والقيم السياسية بين مختلف وحدات النظام الدولي، ذلك أن نمط توزيع الموارد الاقتصادية يحدد قدرة الوحدة الدولية على التصرف إزاء الوحدات الأخرى وعلى تنفيذ أهداف سياستها الخارجية، ومن ثم فإنه يحدد ترتيبا معينا للوحدات داخل النسق الدولي إزاء بعضها البعض، بيد أن هذا الترتيب يتأثر كذلك بنمط توزيع القيم والاتجاهات السياسية بين وحدات النظام لأن هذا النمط يحدد طبيعة التحالفات والائتلافات الممكنة والقائمة في النسق الدولي، وطبيعة إدراك كل وحدة للوحدات القائمة الأخرى، فتشابه القيم والاتجاهات السياسية بين الصين وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي من ناحية، وبين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية من ناحية أخرى خلال الخمسينات أدى إلى اعتبار كل مجموعة بمثابة كتلة دولية واحدة، ومن ثم إلى وصف البنيان الدولي بأنه ثنائي القطبية.

فطبيعة البنيان الدولي لا تتحدد فقط بناء على نمط توزيع الموارد وإنما أيضا بناء على تشابه أو تفاوت قيمها السياسية، ولذلك فإن تفاعل هذين العنصرين: توزيع الموارد الاقتصادية، وتوزيع القيم والاتجاهات السياسية، يحدد نمط توزيع القدرات وبالتالي ترتيب الوحدات إزاء بعضها البعض.[1]

وبالتالي فإن قوة الأعضاء في النظام الدولي ومدى تأثيرها في التفاعلات، مختلفة بحسب كل عضو، ففي كل نظام سائد هناك قوى مختلفة في حجمها وإمكاناتها وتأثيراتها في النظام ذاته أو في باقي أعضاء النظام، فهناك دول تؤثر في تسيير النظام الدولي، وهناك دول تتمتع بقدرات معينة تتذبذب بين علاقات الأخرى، وهناك دول ضعيفة تنتظر تقرير مصيرها ووضعها في النظام بناءا على توازن القوى بين الأقطاب في النظام الدولي.[2]

انطلاقا من هذا المفهوم للبنيان الدولي، يميز دارسوا العلاقات الدولية بين ثلاثة أشكال رئيسة من الأبنية الدولية وهي:

أ -**<u>النظام الدولي متعدد الأقطاب:</u>** (توازن القوى)

تشترك في هذا النمط مجموعة من الدول أو المحاور أو التكتلات في قمة الهرم الدولي، هذه المجموعة ليست بالضرورة متساوية القدرات، لكنها تتميز عن غيرها نتيجة ما تمتلكه من حيازة نسبة كبيرة من هيكل القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، ومتكافئة نسبيا أو متعادلة تقريبا مع بعضها، ولها القدرة التامة في تقدير السياسة الدولية.

وعليه فإن الخصائص المميزة للنظام الدولي متعددة الأقطاب يمكن إجمالها في ما يلي:

---

[1]- المرجع نفسه، ص 14.

[2]- خليل حسين، **النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 88.

- تعددية القوى القطبية وغياب حالة التفاوت الحاد الناجمة عن مصادر القوة والإمكانات، فهي تلتقي عند حدود متقاربة إلى حد ما لعناصر قوتها ومصادر تأثيرها.
- يتسم هذا النمط من النظام بتكراره وطول مدته فالتاريخ السياسي الدولي حافل بأمثلة عدة لهذا النموذج القطبي، وهي ميزة للنظام المستقر حيث يركز فيه على الدبلوماسية والوسائل التقليدية للتفاوض وتكون أهداف الوحدات فيه محدودة.
- يعد توازن القوى الأساس الذي تبنى عليه أنماط التفاعلات السياسية الدولية القائمة بين وحداته الرئيسية.[1]
- تطرح التعددية القطبية إمكانية المشاركة وليس الاحتكار في إدارة شؤون وتفاعلات السياسة الدولية.[2]
- إتاحة هامش واسع أمام القوى لتغيير تحالفاتها بالانتقال من حلف إلى آخر طبقا للحالة الظرفية التي تقتضيها ضرورات المصلحة القومية واعتبارات توازن القوة بشقيه السياسي والعسكري.
- حدة الصراع في هذا النظام قد تكون أقل، نظرا لوجود قوى متقاربة من شأنها وضع حد لأي قوة أخرى تريد خرق حالة التوازن.

وقد ساد هذا النظام في أوروبا، في أعقاب معاهدة وستفاليا وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث كانت أوروبا هي مركز الثقل في ذلك النظام، وعرفت هذه المرحلة " بنظام توازن القوى التقليدي " الذي يمنع فيه سيطرة دولة واحدة على أوروبا (حيث كانت العديد من المحاولات خاصة فرنسا وألمانيا)[3].

ب – نظام القطبية الثنائية:

القطبية الثنائية هي النظام الذي توزعت فيه إمكانات العالم الفعالة من القوة الضاربة بين كتلتين متنافستين يقود كل منها دولة قطبية.

وقد عرفها " ريمون آرون Raymond Aron" بأنها: " تمثيل موازين القوى بحيث أن معظم الوحدات السياسية تتجمع حول اثنين بينها تسمح لها قواها بالتقدم على الأخرى."[4]

تمخض هذا النظام عن نتائج الحرب العالمية الثانية ببروز كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي كقطبين متكافئين في القوى، ومسيطرين على النظام الدولي الذي تميز بمجموعة من الخصائص، أهمها :

- العالمية: إن تمركز النظام الدولي بين قطبين اثنين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ، والاتحاد السوفيتي من جهة ثانية، وكل منهما قطب عالمي لا أوروبي *، له تأثير في العلاقات الدولية .

---

[1] - Philippe moreau defarges, **l'ordre mondial**, paris : Armand colin, 1998, p 19.

[2]- خالد المعيني، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة** ، ط 1 ، دمشق: دار كيوان للطباعة و النشر والتوزيع، 2009 ، ص 293 – 294 .

[3] - محمد سعد أبو عامود، **العلاقات الدولية المعاصرة**، ط 1، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008، ص 13 – 14.

[4]- محمد منذر، **مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة**، ط 1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص 107 .

* فعضوية النظام الدولي لم تعد تقتصر على الدول الأوروبية التي كانت تختصر العالم بها وتحت هيمنتها الاستعمارية طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، بل سجل دولا في مختلف القارات.

– عدم التجانس: المقصود بعدم التجانس هو اختلاف كل من القطبين في الفكر والمفاهيم السياسية والمبادئ الأساسية العامة.

فالاتحاد السوفيتي ماركسي الفكر يدعو إلى قيام دكتاتورية البروليتاريا، بينما الولايات المتحدة الأمريكية تعمل لقيام المجتمع الحر المتعدد الطبقات. هذا الاختلاف الفكري بين القطبين، يقود إلى عدم الاستقرار في النظام الدولي لاستحالة الحوار الفكري بينهما، بينما تعمل كل كتلة على تجانسها لتتماثل القيم والمعتقدات والنظم السياسية والاجتماعية داخلها.[1]

– يتسم نظام الثنائية القطبية بعملية الاستقطاب" Polarisation"، أي تجميع القوى الكبرى والمؤثرة حول مركزين، وعادة يشكل الاستقطاب العقائدي حدودا للتحالف لا يمكن الخروج عنها، حيث تبقى القوتان العظمتان مطمئنتين، إلا أن عدم الأخذ بمصالح حلفائهما، لن يؤدي بأي حال من الأحوال إلى ترك أحد هؤلاء الحلفاء والتوجه للالتحاق بالمحور المضاد.[2]

– التنافس في زيادة قوة كل قطب، بهدف استمرارية التوازن، أو في سبيل تحقيق التفوق على العدو، غير أن امتلاك كل من القطبين أسلحة الدمار الشامل، بدل في مفهوم التوازن السابق بينهما، القائم على وحدة وقوة كل كتلة ليحل محله " توازن الرعب"، الذي قادهما إلى الحرب الباردة لاستحالة قيام حرب نووية مدمرة بينهما تطال الجميع بأهوالها.[3]

ج– نظام القطبية الأحادية:

يتحدد شكل النظام الدولي بالقطبية الأحادية عندما لا ينازع أي من الوحدات السياسية الوحدة الكبرى في تفوقها. وعادة ما يقوم هيكل النظام على أساس القطبية الأحادية، عندما تنفرد دولة واحدة بعناصر القوة والنفوذ من خلال امتلاكها هيكل القوة الثلاثي" عسكرية، اقتصادية، تكنولوجية" في اتخاذ القرار السياسي الدولي والتحكم في اتجاهات السياسة الدولية.

فهذا النظام إذا ذو طبيعة هرمية، تتربع على قمته قوة دولية واحدة تستطيع وبحكم مكانتها وإمكاناتها ممارسة تأثيرها أو فرض إرادتها على الآخرين.

الأمر الذي يعبر عن إرادة منفردة ومطلقة تسعى إلى تكييف الأنماط السلوكية وفق أهدافها وتطلعاتها، هذه السمة متأتية من غياب أو عدم وجود أي قوة دولية يمكن أن يكون لها أساسا دور في القوة المعادلة أو الموازنة، والتي يمكن أن تحد من تطلعات تلك القوة القطبية.[4]

هذا النمط من القطبية نادر في تاريخ العلاقات الدولية وكثيرا ما يتميز بقصر مدته، لأنه من الصعب عليه أن ينجح في تجميع وتوحيد القيم الذاتية لكل الأطراف في إطار واحد ولمدة طويلة.

---

[1]- محمد منذر، مرجع سبق ذكره، ص 113-114.

[2]- ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**،ط1، بيروت : دار الكتاب العربي، 1985، ص 134.

[3]- محمد منذر، مرجع سبق ذكره، ص 115.

[4]- خالد المعيني، مرجع سبق ذكره، ص 292.

من أمثلة هذا النوع من الأنظمة " الإمبراطورية الرومانية"، " النظام الأوروبي البسماركي" 1872-1890، أو النظام الدولي بعد الحرب الباردة والذي سنناقشه في المطلب الثاني من هذا المبحث لمعرفة طبيعته الفعلية هل هو نظام أحادي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية فعلا أم يحمل شكل آخر؟

3- العمليات : (تفاعلات النسق الدولي)

تنصرف إلى الأنشطة السياسية المستمرة التي تتم في النظام الدولي في إطار الهيكل والمؤسسات، وتنشأ تلك الأبعاد من إطار أنماط معينة للإنتاج ومستوى معين للتطور التكنولوجي، وفي إطار حضاري وثقافي معين.

فالنظر إلى النظام الدولي كإطار جامد للعلاقات الدولية تبقى نظرة ناقصة ومجزأة، باعتبار أن العلاقات الدولية هي سلسلة من الروابط والتفاعلات والمعاملات، أو سلسلة من الاستجابات والمنبهات، وتتخذ هذه التفاعلات شكلا معينا ومتكررا بسبب وجود مجموعة من قواعد العمل والنظم التي تتحكم بتفاعلات النظام.

وتتأثر التفاعلات بالعديد من المتغيرات، منها: عدد الأقطاب والأعضاء في النظام، وطبيعة العلاقات بين النظام ذاته وما يغلب عليه إن كان طابعا تعاونيا أم صراعيا، والتحالفات السائدة بين أعضاء النظام.[1]

الفرع الثالث: خصائص النظام الدولي

من خلال التعاريف السابقة للنظام الدولي، يمكن استخلاص أهم خصائصه كالتالي:

1 عدم التجانس (تراتبية في النفوذ):

يتميز النظام الدولي بعدم التجانس من حيث تكوينه، إذ لا تشغل الدول نفس المكانة في النظام الدولي وذلك لأنها لا تتساوى في القدرات التي تتكون من مجموعة من العناصر: الموارد الطبيعية، المستوى التكنولوجي السائد في الدولة...الخ

ويمكن ترتيب الدول هرميا بناءا على حجم النفوذ الذي تمارسه دوليا إلى:[2]

- قوى عظمى: وهي القوى القادرة على القيام بدور عالمي، أي التدخل في أي مكان ووفق ما ترى سواء بالقوة العسكرية أو بالمناورة السياسية والدبلوماسية أو بالأدوات الاقتصادية.
- قوى دولية كبرى: وهي التي تطمح إلى لعب دور عالمي، ولكن قدراتها لا تساعدها على أن تلعب هذا الدور، فتنحصر دائرة نفوذها في دائرة دولية محدودة.
- قوى إقليمية: ذات النفوذ الإقليمي، أي الدول المحورية التي تلعب دورا مؤثرا في الاستقرار الإقليمي لأي إقليم، وغالبا ما تحرص القوى العظمى على إقامة علاقات وثيقة مع هذه القوى الإقليمية.

[1]- محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين**، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2]- خالد عبد العظيم، **النظام العالمي المصالح الاقتصادية والسياسية و التوجهات الإستراتيجية**، ط1، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011، ص 26-27.

- الدول المحلية : وهي التي لا يتجاوز دورها حدودها السياسية، وهي دول صغرى تسعى إلى الحفاظ على استقلالها وحماية حدودها ضد أي غزو خارجي.

لكن تراتبية النفوذ ليست ثابتة بمعنى أن لعبة القوة داخل النظام الدولي كانت دائما تدفع بقوى إلى الصف الأول، وتزيح قوى أخرى إلى الصف الثاني وهكذا فأقوياء اليوم ليسوا بالضرورة أقوياء الغد، كما أنهم لم يكونوا أقوياء الأمس، والسبب في كل هذه التغيرات والتحولات في مكانة الدول هو المنافسة الشديدة بينها.

2 التفاعل بين الوحدات:

ينشأ النظام الدولي نتيجة تداخل في العلاقات بين وحداته، ويرتكز هذا التداخل على المصالح، ومنشأ المصالح هو أن وحدات النظام غير متجانسة، وبالتالي تحتاج كل دولة إلى التعامل مع دولة أو دول أخرى.[1] إضافة إلى ذلك فإن تسارع الأحداث الدولية وتطور وسائل الاتصال، أدى إلى اعتبار العالم بمثابة قرية صغيرة، مما زاد من حركة التفاعلات والاتصالات بين مختلف وحدات النظام الدولي، وسهل انتقال الأفكار والسلع والتجارب ورؤوس الأموال عبر العالم، حيث أصبحت الدول لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن بعضها البعض في إطار ما يعرف بالاعتماد المتبادل، من هنا كانت المشاركة الجماعية إحدى سمات العصر.[2]

3 الشمولية:

بمعنى انخراط كل دول العالم في شبكة مكثفة من العلاقات، وظهور أنماط جديدة من العلاقات بينها، تمثلت في معاملات اقتصادية متعددة، وعلاقات عسكرية وثقافية وإيديولوجية، نتيجة للثورة التكنولوجية التي كثفت ووسعت شبكة الاعتماد المتبادل التي امتدت إلى المجال السياسي والأمني.[3]

4 إطار مرجعي (قيم مشتركة):

يمثل الإطار المرجعي القواعد التي يتم التراضي عليها بين القوى الكبرى، لإدارة اللعبة أو بمعنى أدق لضبط التوتر والصراع ومنع الموقف الدولي من انفلات يهدد بانهيار النظام الدولي القائم، كما حدث في الحربين العالمية الأولى والثانية.[4]

ويتكون هذا الإطار المرجعي من مجموعة من المعاهدات المكتوبة والاتفاقات الضمنية، التي موضوعها الأمن والسلام العالمي ومناطق نفوذ كل قطب. _وغالبا ما يمثل الإطار المرجعي للنظام الدولي، المنظمات

---

[1]- خالد عبد العظيم، **النظام العالمي المصالح الاقتصادية والسياسية و التوجهات الإستراتيجية**، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2] - Daniel Colard, **les relations internationales de 1945 à nos jours**, Paris : Armand Colin, 1997, P18.

[3]- ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، مرجع سبق ذكره ، ص 11 .

[4] -Philippe Moreau**,** op. cit, P . 07.

الدولية، مهما كان طابعها اقتصادي، سياسي، ثقافي...الخ، فهي التي أصبحت منوطة بمراقبة المبادلات الدولية، والصراعات الدولية كذا الداخلية لمعالجة مواطن الخلل، خاصة عن طريق العقوبات إذا ما خالفت الوحدات الدولية القيم والقواعد والقوانين الدولية المتفق عليها. فالمنظمات الدولية تعد أداة ضبط لتكييف المدخلات الاضطرابية التي تعتري النظام الدولي بغية الحفاظ على استقراره.[1]

5 -الديناميكية (قابلية النظام للتغير أو التحول)

إن النظام الدولي بمثابة كائن حي، إما أن ينجح في تكوين مجموعة من الأفعال وردود الأفعال تمكنه من التلاؤم والتكيف مع البيئة فيستمر، أو تصبح مجموعة أفعاله وردود أفعاله غير قادرة على التلاؤم مع المشكلات التي تطرحها البيئة العالمية للنظام، فيتفكك هذا النظام ويبدأ نظام جديد في التكون والتأكد، وهو ما يعني أن النظام الدولي هو في مراحل نشأته واضطراد وتيرته، إنما يمثل لحظة توازن مرحلية تعكس سيطرة أعضاء النظام على بيئة النظام. في حين يعكس تفكك النظام لحظة اختلال واضح يظهر خلالها أن أعضاء النظام قد فقدوا السيطرة على بيئة النظام، نتيجة تطورات تاريخية هي بمثابة طفرات: كثورة تكنولوجية أو صناعية غيرت معادلة القوة، أو اندلاع حرب عالمية أو إقليمية واسعة النطاق.[2]

فحركية وديناميكية العلاقات الدولية تنطوي على البروز المستمر لمتغيرات جديدة، تستدعي التعامل بين الأطراف حول كيفية إدخال هذا المتغير الجديد في بنية نظام التفاعلات الذي ينتمون إليه.[3]

في هذا الإطار يحدد روبرت غيلبن Robert Gilpin ثلاثة أنواع من التغيرات التي تتصف بها الأنظمة الدولية والتي تعد بمثابة مخرجات وتحولات:[4]

1 -تغير الأنظمة نفسها، ويقصد به التغيير في طبيعة الأعضاء والكيانات المتنوعة التي تكون نظاما دوليا، حيث تحدد خاصية النظام بأبرز كياناته: الإمبراطوريات، الدول الأمم، أو الشركات متعددة الجنسيات.

2 -التغير الجهازي، هو التغير الذي يطرأ على شكل السيطرة على النظام الدولي أو التحكم به، والذي يقتضي حدوث تغيرات في التوزيع الدولي للقوى، أي صعود الدول المسيطرة وسقوطها.

3 -تغير التفاعلات، أي التعديلات التي تطرأ على التفاعلات السياسية والاقتصادية، وسواها من التفاعلات أو العمليات بين الفاعلين في نظام دولي ما.

---

[1]- خالد المعيني، مرجع سبق ذكره، ص 305 .

[2]- خالد عبد العظيم، **النظام العالمي المصالح الاقتصادية والسياسية و التوجهات الإستراتيجية**، مرجع سبق ذكره ، ص 30-31.

[3]- خالد المعيني، مرجع سبق ذكره ، ص 301 .

[4]- روبرت غيلبن، **الحرب والتغيير في السياسة الدولية**، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2009 ، ص 63-65-66.

غير أنه ليس من السهل دائما التمييز بين هذه الأنواع الثلاثة للتغير، فتغير الأنظمة على سبيل المثال يشمل التغير الجهازي وتغير التفاعلات، نظرا لطبيعته الشاملة، كما أن التغيرات على مستوى التفاعلات بين الدول (أي تشكل تحالفات دبلوماسية أو حدوث تحولات كبرى في مواقع الأنشطة الاقتصادية)، قد يكون توطئة لتغير جهازي وتغير للنظام في نهاية المطاف.

إذا يمكن القول بأن نظاما قد تغير عندما نجد بأن هذا النظام لم يعد يحظى بقبول الفاعلين الرئيسيين ولا يمثل مصالحهم، ويصبح كنموذج غير قادر على تفسير سلوك الوحدات ولا احتواء المتغيرات ولا المفاهيم والقيم الدولية السائدة.

ويأخذ انهيار النظام الدولي إحدى الصور التالية:[1]

1 -إلغاؤه من قبل أطرافه ولاسيما إذا كان هذا النظام قد انبثق في إطار رسمي.

2 -توقف النظام نهائيا عن أداء وظائفه ومسؤولياته التي اعتاد في السابق أن يقوم بها.

3 -توقف الأطراف المكونين له عن أن يكون لهم أي دور فعال فيه.

وفي مايلي نورد مخطط رقم – 01 – يوضح التغير في النظام الدولي:

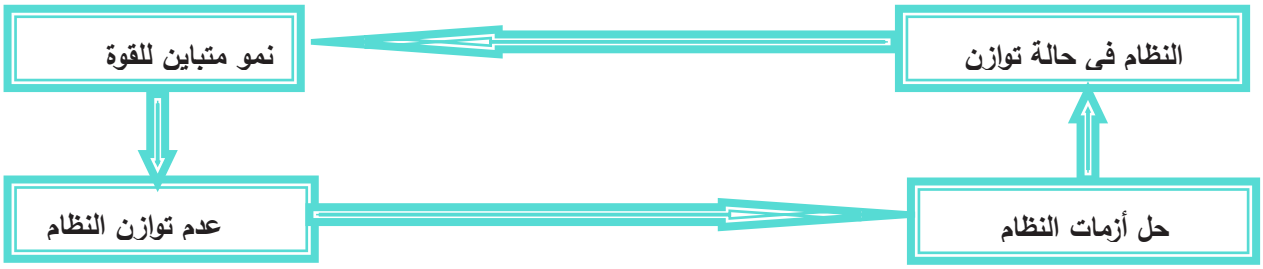

المصدر: خالد المعيني، مرجع سبق ذكره، ص 303.

من هنا نلاحظ أن هناك متغيرات أساسية تحدد النظام الدولي:[2]

– أن يكون النظام محددا جغرافيا وزمنيا وقيميا، أي أنه يمثل مجموعة من الضوابط التي لا يمكن تجاوزها والتي بدونها يتأثر النظام الدولي.

– تحديد طبيعة العلاقات بين الفواعل التي تشكل النظام الدولي.

– تحديد بنية النظام الدولي، أي الكيفية التي وفقها تتم عملية القوة والتأثير داخل النظام الدولي.

ومنه فإن كل نظام دولي يفرز مجموعة من الدول التي تعتبر الأطراف الأكثر فاعلية فيه، بإعادة توزيع القوة والتأثير داخل النظام، وبالتالي فكل نظام دولي يرغب في إقامة توازن للقوة وإعادة الأمور إلى الوضع الذي يعتبره طبيعيا.

---

[1]- خالد المعيني، مرجع سبق ذكره، ص 303.

[2]- كيبش عبد الكريم،" نحو نظام عالمي جديد"، **مجلة العلوم الإنسانية** ، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، العدد 17، جوان 2002، ص 217–218 .

المطلب الثاني: التحول في هيكل النظام الدولي

كما تطرقنا في المطلب السابق، بأن التغير والتحول يعتبر سمة بارزة في العلاقات الدولية على مر السنين، فمعظم المفكرين يكادون يتفقون على أن سمة النظام الدولي هي التغيير وليس الاستقرار، حيث تجري من خلال قواعد التحول تحولات النظام الدولي من وضعية إلى أخرى، مثل الانتقال من هيكلية قطبية إلى هيكلية أخرى.

الفرع الأول: تطور بنية وهيكل النظام الدولي

يرتبط كل نظام دولي بواقعة أو وقائع معينة تشكل تاريخا فاصلا بين مرحلتين مختلفتين لتطور العلاقات الدولية، فحدث اندلاع الحرب العالمية الأولى شكل أحد الخطوط الرئيسية الفاصلة بين النظام الدولي ذي الطابع الأوروبي الغالب،[1] الذي سيطر على العلاقات الدولية منذ قيام الثورة الصناعية ونشوء الإمبراطوريات في أوروبا وامتدادها إلى أقاليم ما وراء البحار، والنظام الدولي الذي ساد خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، كما أن نشوب الحرب العالمية الثانية قد مثل بدوره تاريخا حاسما يفصل بين فترة ما بين الحربين ومرحلة جديدة سواء في تفاعلاتها السياسية أو في قواعده الضابطة، [2] أما المرحلة الجديدة لتطور النظام الدولي كانت بوادرها منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي، والتي عرفت تحولا لا مثيل له فلأول مرة منذ القرن الخامس عشر يحدث تغيير في النظام الدولي بدون حرب، ولكن بإعادة توزيع عناصر القوة بين القوى الكبرى.[3]

وهناك عدد من المؤشرات على تلك التحولات التي حدثت في النظام الدولي، نذكر أهمها:[4]

- انهيار التحاد السوفيتي، مما أدى إلى انتهاء عملية المواجهة بين الكتلتين الشرقية والغربية.
- نهاية الحرب الباردة على المستوى الاستراتيجي سجلت ظهور عالم بدون معالم ثابتة، حيث أعيد طرح مسألة الحدود، التي في غالبها نتاج ترتيبات ما بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية (نظام فرساي).
- العولمة خاصة في المستوى الاقتصادي، مما سمح ببروز عالم بدون حدود، حيث برز اتجاه قوي في العلاقات الدولية يتجاوز الدولة، ويعيد طرح مفهوم الدولة الأمة للنقاش (نظام وستفاليا).

---

[1]- علي الدين هلال،"النظام الدولي الجديد الواقع الراهن واحتمالات المستقبل"، **مجلة عالم الفكر**، الكويت: مطبعة الحكومة، العدد 3-4 ، 1995، ص 10-11.

[2]- محي الدين اسماعيل محمد الديهي، **تحولات العلاقات السياسية الدولية و تداعياتها على الصعيد العالمي**، ط1، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص 259 .

[3]- مصطفى بخوش،" مضامين و مدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة" ، **مجلة العلوم الإنسانية** ، بسكرة : جامعة محمد خيضر، العدد الثالث، أكتوبر 2002 ، ص 162 .

[4]- المرجع نفسه ، ص 165.

– نهاية الشيوعية على المستوى الإيديولوجي خلقت عالم بدون عدو واضح، فالخطر القديم زال، لكن سرعان ما خلق عدو جديد، يلعب نفس الدور الذي لعبه التناقض السابق "شرق – غرب"(نظام يالطا)، وهو الخطر القادم من الجنوب، وبالتالي حل التناقض شمال – جنوب محل التناقض شرق – غرب، وذلك خاصة بعد حرب الخليج الأولى.

وقد أدت هذه التغيرات إلى ظهور ما يسمى بـ " النظام الدولي الجديد "، وطبقا لرأي عدد كبير من الباحثين، فإن هذا الاصطلاح قد استخدم للمرة الأولى من طرف الرئيس السوفيتي السابق "ميخائيل غورباتشوف Mikhaïl Gorbatchev "، وذلك في إطار الحديث عن سياسته الخاصة بالتقارب مع الغرب ومع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، [1] وقد قصد غورباتشوف من وراء استخدامه لهذا الاصطلاح أنه النظام الذي أعقب الحرب الباردة وانتهاء خطر المواجهة بين الشرق والغرب، والذي يقوم على مبادئ حاكمة جديدة تتضمن: نزع السلاح، إحلال مبدأ توازن المصالح بدلا من توازن القوى انطلاقا من التسليم بعدم قدرة أي من المعسكرين على فرض إرادته على الآخر ونزع الصفة الإيديولوجية عن العلاقات الدولية، مع الحرص في الوقت ذاته على العمل من أجل تخطي الحواجز والصراعات تحقيقا لمصالح البشرية جميعا.[2]

ثم بعدها استخدم الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش "الأب" George Walker Bush المصطلح نفسه في خطابه أمام الكونجرس الأمريكي، وذلك في 5 مارس 1991 بقوله: "**إن حرب الخليج كانت المحك الأول لنظام عالمي جديد.**"[3]

وتباعا أصبح الحديث عن النظام الدولي الجديد، يمثل أحد الموضوعات الأساسية التي تعد بمثابة مادة خصبة للبحث والدراسة للمفكرين والمحللين، الذين تباينت آراؤهم بشأن شكل هذا النظام وسماته الرئيسية والقوى الفاعلة فيه.

نحن في هذا المطلب سنركز على التحول في هيكل النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة، فمن خلال موضوع بحثنا " دور فرنسا في النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة "، يبرز جليا أن التحليل ينطلق من مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مما يحتم علينا الاعتماد على بعد هيكل النظام الدولي وتأثيره على السياسة الخارجية الفرنسية، وبالتالي على دورها الدولي في إطار تفاعلاتها الدولية، طبعا مع عدم إهمال البيئتين الداخلية والنفسية في التحليل، لأن السياسة الخارجية للدول تصنع في الداخل لتوجه إلى خارج مجالها الجغرافي.

---

[1]- مفيد نجم، "النظام الدولي الجديد: الإمكانات و غياب الإستراتيجية والمعايير"، **مجلة الفكر السياسي**، دمشق: اتحاد العرب، العدد 4-5، 1999، ص 206.

[2]- علي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[3]- الياس حنا، "النظام الدولي و الخيارات الأمريكية الجديدة "، **شؤون الأوسط** ، بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، العدد 105 ، شتاء 2002 ، ص 59 .

يقصد بهيكل النظام الدولي توزيع القدرات في هذا النظام، وبالتالي ترتيب الوحدات المكونة له بالنسبة لبعضها البعض.[1]

أي أن هيكل النظام الدولي يتحدد بنمط توزيع القوى فيما بين الدول الكبرى عند قمة ذلك النظام، وهو النمط الذي يحدد بدوره نمط القطبية في النظام الدول.[2]

ويهتم الباحثين بتحليل هذا البعد بالنظر لانعكاسات مثل هذا التوزيع على سلوك الوحدات الدولية، وقدرة أحدها أو البعض منها على السيطرة على توجهات الفاعلين الآخرين، حيث يمثل النظام الدولي أحد أهم العوامل المحددة للعلاقات القائمة بين القوى الدولية الكبرى والصغرى، فحرية الحركة التي تتمتع بها الدول تتوقف على هيكل النظام الدولي، أو طبيعة العلاقات السائدة على قمته، ويمتد هذا التأثير إلى العلاقة بين القوى والأطراف السياسية، فهيكل توزيع القوة داخل النظام الدولي يعد من أكثر العوامل المؤثرة في مسار العلاقات الدولية بين الأطراف المتفاعلة.[3]

وبمراجعة نظرة الباحثين للبعد الهيكلي في النظام الدولي الجديد، يمكن أن نفرق بين توجهين:

التوجه الأول: يعمل على التقليل من دور هيكل النظام الدولي في توجيه السياسة الخارجية للوحدات الدولية، ويشير أنصار هذا الاتجاه إلى أن أنصار المدرسة الهيكلية يغفلون عاملين رئيسيين وهما دور القيادة والعوامل الداخلية في توجيه السياسة الخارجية للدول.[4]

التوجه الثاني: الذي يعطي لهيكل النظام الدولي دورا رئيسيا في توجيه التفاعلات، ومن ثم يركز أنصار هذا الاتجاه على مفهوم القوة في النظام العالمي، وما إذا كان النظام يمكن أن يوصف بأنه نظام قطب واحد أو متعدد الأقطاب.[5] والواقع أن مفهوم القوة في أدبيات العلاقات الدولية كما سبق وتناولنا ارتبط بمفهومين: حيث استخدم البعض مفهوم القوة بمعنى عناصر القوة "عسكرية، اقتصادية، تكنولوجية...الخ"، بينما استخدمه البعض الآخر بمعنى القدرة على تغيير سلوك الآخرين، وهذا ما دفع بعض الباحثين مثل روزنو Rosenau إلى التأكيد على ضرورة التفرقة بين هذين البعدين، واقترح استخدام مصطلح القدرة Capability ليشير إلى عناصر القوة، ومصطلح التأثير Influence ليشير إلى القدرة على تغيير سلوك الآخرين، لذلك شكل هذان المفهومان للقوة نقطة انطلاق أساسية لدراسة أهمية البعد الهيكلي للتحولات الدولية الجديدة.

---

[1]- ودودة بدران، "مفهوم النظام العالمي الجديد في الأدبيات الأمريكية "، **مجلة عالم الفكر**، الكويت: مطبعة الحكومة،المجلد 23، العدد 3-4، 1995، ص 26.

[2]- مصطفى علوي، "السياسة الخارجية الأمريكية و هيكل النظام الدولي"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 153، يوليو 2002، ص 66 .

[3] -Bruce W. jentleson , **American foreign policy the dynamics of choice in the 21 century** , New York : Norton company , 2010 , P 07 .

[4]- ودودة بدران، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[5]- مصطفى علوي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

وفي إطار تناول الباحثين للبعد الهيكلي في النظام الدولي الجديد، اهتموا بتحديد ماهية عناصر القوة التي تمتلكها القوى الرئيسية في النظام، وعلاقة ذلك بقدرتها على التأثير على سلوك الوحدات في هذا النظام، وفي هذا الصدد يمكن أن نفرق بين توجهين لرؤية الباحثين للنظام الدولي الجديد، فاتجاه يعطي الأولوية للقوة العسكرية وبالتالي يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تلعب دور القطب الواحد المسيطر على العلاقات الدولية، نظرا لما تتمتع به من قوة عسكرية مدمرة. وهناك اتجاه يركز على عناصر القوة الاقتصادية، السياسية، والتكنولوجية، وبالتالي ينفي إمكانية سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مختلف التفاعلات الدولية، وذلك لوجود دول ومنظمات قادرة على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية كالصين واليابان والاتحاد الأوروبي.[1]

إذا بالرغم من وجود حالة من الاتفاق العام حول أهمية وعمق تأثير نهاية الحرب الباردة على مسيرة تطور النظام الدولي، إلا أنه لا يوجد اتفاق حول أبعاد ومدى تأثير هذه التطورات على البنية الهيكلية للنظام الدولي، لذلك انقسم الباحثين بين العديد من الاتجاهات، والتي نستطيع اختصارها في ثلاثة مواقف أو اتجاهات .

قبل أن نتطرق لهذه الاتجاهات، نشير أيضا إلى عدم وجود اتفاق بين الباحثين حول تعريف هذا النظام الدولي الجديد.

- فهنري كيسنجر Henry Kissinger يعرفه بأنه: " مجموعة من التحولات والتغيرات التي يشهدها العالم والتي مازالت في طور التكون ولم تتبلور بعد في شكل كامل."[2]
- بينما عرفه آخرون بأنه: " مجموعة من القواعد للتعامل الدولي في جوانبه الصراعية والتعاونية، كما تضعها القوى الكبرى في الجماعة الدولية، وفرضها على القوى الأخرى في المرحلة التاريخية."[3]
- كما يعرف أيضا: " إحداث تغيير داخل بوتقة نظام ما وصولا إلى ما هو عليه اليوم، بحيث تتشكل الأحداث وتتطور المفاهيم، وفقا لما يريده مركز القرار الجديد وتجسيده، وهكذا فإن هذا النظام يتركز أساسا على أحادية الولايات المتحدة باتخاذ القرار هادفة لإنهاء وإضعاف الفواعل الأخرى."[4]

إذا فكل مفكر ينظر إلى هذا المصطلح من زاوية خاصة أو من منظور مختلف، وفي ضوء ظروف وأوضاع معينة، بل وحتى انطلاقا من اعتبارات وحسابات خاصة. ولعل هذا هو الذي يفسر لنا لماذا تتعدد أوصاف هذا النظام، ففي حين يصفه البعض بأنه نظام محايد، يصفه البعض الآخر بأنه نظام غير محايد

---

[1]- علي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[2]- نازلي معوض احمد، " الإدراك الياباني للنظام الدولي "، **السياسة الدولية** ، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، العدد 15 ، 1995 ، ص 58 .

[3]- كوثر عباس الربيعي و مروان سالم العلي ، " مستقبل النظام الدولية الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثره على المنطقة العربية – الاتحاد الأوروبي أنموذجا – " ، **قضايا سياسية** ، بغداد: جامعة النهرين كلية العلوم السياسة، العدد 26، 2012 ، ص 04.

[4]- المرجع نفسه، ص 04.

أو منحاز إلى طائفة من الدول على حساب الطوائف الأخرى، أما البعض الثالث فلا يتردد في وصف النظام الدولي بأنه يقوم على مبدأ المعيار المزدوج.

الفرع الثاني: جدلية طبيعة هيكل النظام الدولي بعد الجرب الباردة

تضاربت مواقف وآراء الباحثين والمختصين في شأن حقيقة النظام الدولي الجديد ومدى اكتمال معالمه، لذلك نلخص في ما يلي أهم الاتجاهات والمواقف حول البنية الهيكلية للنظام الدولي بعد الجرب الباردة، والتي نقسمها إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية:

1- اتجاه النظام الدولي الأحادي القطبية (اتجاه الهيمنة)

منطق هذه الرؤية يستند إلى أن انهيار الاتحاد السوفيتي قد أفسح المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية لترقى إلى مرتبة القوة العظمى الوحيدة، وأن تصبح وبما تمتلكه من قوة ومكانة مركزا للقوة العالمية، قادرة على استخدام وتوظيف ما تمتلكه من عناصر للقوة لتنظيم وإدارة الشؤون الدولية دونما منافسة حقيقية أو تحد جوهري من جانب أي قوة دولية أخرى.[1]

ومن أهم المنادين بهذه الأفكار، الباحث الأمريكي كروثامر" Krauthammer "حيث يقول: " **إن عالم ما بعد الحرب الباردة ليس عالما متعدد الأقطاب بل عالم القطب الواحد، لأن مركز القوة العالمية هي القوة العظمى التي لا تواجه أي تحدي، وهي الولايات المتحدة الأمريكية التي يؤيدها حلفاؤها الغربيون."**[2]

وهنا يعتبر هذا الباحث الأمريكي أن دور القوى الغربية بما فيها اليابان والصين لا يتعدى قيامها بتنفيذ التوجهات الأمريكية.

ونجد أيضا أفكار الباحث صموئيل هانتنغتون Samuel Huntington الذي اعتبر " **أن عالما من دون الولايات المتحدة الأمريكية سيكون عالما أكثر عنفا وفوضى وأقل ديمقراطية وأدنى في النمو الاقتصادي، من العالم الذي يستمر تأثير الولايات المتحدة فيه أقوى من تأثير أي دولة أخرى في صياغة الشؤون العالمية** "، ويضيف قائلا: " **إن السيادة الدولية المستدامة للولايات المتحدة الأمريكية ضرورية لرفاهية وأمن الأمريكيين، لمستقبل الحرية والديمقراطية والاقتصاد المنفتح، والنظام الدولي في العالم.** "[3]

كما يذهب بعض الباحثين، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تمارس دورا قياديا في إطار المنظومة الرأسمالية، وهي المنظومة التي تمثل أحد أبعاد القطبية الأحادية في مواجهة العالم الثالث، ولعل أشهر من عبر عن ذلك الباحث الأمريكي فرانسيس فوكوياماFrancis Fukuyama في كتابه " نهاية التاريخ ".[4]

أما زبيغنيو بريجنسكي Zbigniew Brzeziński فيرى بأنه لا مثيل للقوة الأمريكية سواء من حيث مداها العسكري على الصعيد العالمي أو نشاطها الاقتصادي العالمي، وقدرتها التكنولوجية المؤثرة، وأيضا من حيث

---

[1]- اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية النظرية و الواقع**، ط 1 ، أسيوط : جامعة أسيوط ، 2007 ، ص 40.
[2]- ودودة بدران، مرجع سبق ذكره، ص 67.
[3]- علي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 74.
[4] - عبد المنعم سعيد، **أمريكا والعالم الحرب الباردة وما بعدها**، ط 1، القاهرة: نهضة مصر للطباعة و النشر، 2003، ص 211.

ثقافتها العالمية الجذابة، فكل هذه العناصر حسب بريجنسكي توفر نفوذا عالميا لا مثيل له، مما يجعل من الولايات المتحدة الأمريكية موجه للسياسات العالمية لا منافس لها.[1]

كما يعد جوزيف ناي Joseph Nye من أهم المدافعين عن فكرة الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يعتبرها الدولة الأقوى عسكريا واقتصاديا، ولكن ذالك لم يعد كافيا، وهنا يؤكد ناي على الطبيعة المتغيرة للقوة في العالم المعاصر، لذا يشبه ناي أجندة السياسة الدولية برقعة شطرنج ثلاثية الأبعاد أفقيا ورأسيا ومحوريا، وهي تقابل أبعاد القوة العسكرية والاقتصادية والثقافية، وبالتالي القوة العسكرية والاقتصادية غير كافية ولكن لابد من امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لمصادر أخرى للقوة هي القوة اللينة Soft Power، فيرى أنه لفهم دور الولايات المتحدة الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة يجب فهم أهمية المصادر المادية والمعنوية للقوة الوطنية، إذ يرى بأن القوة الصلبة Hard Power هي: " **القدرة على التحكم في الآخرين** "، وعادة ما يتم ذلك من خلال المصادر المادية مثل القوة العسكرية والاقتصادية. أما القوة اللينة فهي " **جاذبية أفكار الدولة والقدرة على وضع برنامج سياسي وتحديد إطار عمل يأخذ بعين الاعتبار الأهداف الأخرى**".[2]

ويحلل ناي مصادر القوة الناعمة الأمريكية والتي يرى أنها عديدة وفعالة، فهي تعتبر أكثر دول العالم جذبا للهجرة، وأكبر مصدر للأفلام والبرامج التلفزيونية، تحتل المرتبة الأولى في نشر الكتب والدوريات العلمية... الخ، وبالتالي تمثل الثقافة الأمريكية وجها من أوجه القوة، والتي ستدعم قيادتها الأحادية للنظام الدولي.[3]

ويقدم أنصار هذا الاتجاه مجموعة من الحجج والمسوغات لتأكيد وجهة نظرهم أهمها ما يلي:

– إن انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه، وانغماس دول الكومنولث بما فيها روسيا الاتحادية في همومها ومشكلاتها الداخلية من ناحية، وفي الصراعات الإقليمية فيما بينها من ناحية أخرى، كل ذلك أفسح المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية لتمارس دورها كقوة عظمى وحيدة على الصعيد الدولي.[4]

– إن أيًا من القوى المؤهلة للعب ادوار أساسية في النظام الدولي الجديد، وأهمها اليابان، دول الاتحاد الأوروبي، والصين، لا تمتلك في الوقت الراهن كل مقومات القطب الدولي الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والثقافية، فضلا عن التصور الاستراتيجي العالمي والسياسة الكونية، كما أنه من غير المتوقع امتلاكها لكل هذه المقومات في المستقبل المنظور.

– إن الدور السياسي والعسكري والاستراتيجي الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية منذ أزمة الخليج الثانية،[5]ثم بعدها وفي إطار حملتها ضد الإرهاب والدول المارقة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وتحركاتها العسكرية بصورة فردية دون الحصول على تفويض شرعي، في إطار حربها ضد أفغانستان والعراق، كلها

---

[1] - نعيم إبراهيم الظاهر، **إدارة الدولة والنظام السياسي الدولي**، الأردن: عالم الكتاب الحديث، 2010، ص 305.

[2] - جوزيف ناي، **مفارقة القوة الأمريكية** ، ترجمة : محمد توفيق البجيرمي ، الرياض : مكتبة العبيكان ، 2003 ، ص 31 -38 .

[3]- المرجع نفسه ، ص 42.

[4] - كيبش عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 216 .

[5] - محمد الأطرش و آخرون، **العرب وتحديات النظام العالمي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 134.

أمور قدمت حجة قوية لأنصار اتجاه الأحادية القطبية، حيث ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، الدولة القادرة على صياغة وترسيخ النظام الدولي الجديد، والأكثر قدرة على الفعل والحركة وممارسة الضغط والتأثير، وذلك لتثبيت بعض دعائم النظام الدولي حسبما تراه، و لتقليص احتمالات تبلور نظام متعدد الأقطاب تكون فيه الولايات المتحدة الأمريكية قطبا مساويا لغيرها، [1] وليست قطبا وحيدا مسيطرا، فهي من ناحية أولى، أظهرت لحلفائها الغربيين أهمية القدرة العسكرية في حماية مصالح هذه الدول، ومن ناحية ثانية، دفعت بروح الفاعلية في منظمة الأمم المتحدة، باعتبارها إطارا للشرعية الدولية، وأثبتت أن الأمم المتحدة تصبح فاعلة عندما تريد لها الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون كذلك.

وبالتالي يؤكد أنصار هذا الاتجاه، على أن نمط توزيع القوة في النظام الدولي يميل إلى مزيد من الجمود النسبي لا إلى المرونة، لأنه يميل إلى مزيد من التركيز لا إلى توسيع هامش " انتشار القوة "، والمقصود هنا اتساع رقعة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، وتعمق قدرتها على التغلغل الجغرافي والموضوعي في الأقاليم المختلفة من العالم، وزيادة الطابع " التعقيدي " للسياسة الخارجية الأمريكية، اعتمادا على التنوع المّطرد في شبكة صنع وإدارة سياستها الخارجية، ابتداءا من التدخل العسكري المباشر وغير المباشر، واستخدام وسائل الاتصال والتواصل الحديثة، ضمن الممارسة الإعلامية – الدعائية، ذات الطابع الأقرب إلى " الحرب النفسية " كنموذج اتصالي في أوقات الأزمات الكبرى المفصلية، كالحروب والثورات والاضطرابات الواسعة دوليا ومحليا.[2]

2- <u>اتجاه النظام الدولي متعدد الأقطاب</u>

أنصار هذا الاتجاه وعلى العكس من سابقه، يرون أن التغيرات التي طرأت على هيكل النظام الدولي نتيجة لتفكك الإتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، لم تؤدي إلى إقامة نظام دولي جديد، لكنها تمثل انتقالا إلى حالة " تعدد القوى "، وليس إلى نظام القطب الواحد، انطلاقا من أن فهم الأبعاد الشاملة للقوة يجعل من وصف هيكل النظام الدولي بعد الحرب الباردة باعتباره نظاما أحادي القطبية، وصفا غير دقيق ولا يعكس متغيرات المشهد الدولي الذي يعرف توزيعا تعدديا للقوة.

حيث يشير معظم خبراء العلاقات الدولية إلى أن هيكل النظام الدولي أخذ ينتقل منذ نهاية حقبة الثنائية القطبية إلى حقبة التعددية، وفقا لنموذج انتشار القوة بين عدد من الدول والتجمعات (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، الصين، اليابان، روسيا...الخ) [3]، مما يوضح أنه لا توجد دولة واحدة تتمتع بتفوق في جميع عناصر القوة، وهنا عمد أنصار هذا الاتجاه إلى التأكيد على حدود القوة الأمريكية في توجيه التفاعلات الدولية [4]، فالولايات المتحدة الأمريكية وإن كانت تتمتع بتفوق كبير في بعض عناصر القوة

---

[1] - عبد القادر رزيق المخادمي، **النظام الدولي الجديد الثابت والمتغير**، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2006 ، ص 71-72.

[2]- محمد عبد الشفيع عيسى، " بعض التطورات الأخيرة في هيكل النظام الدولي محاولة موجزة في تصنيف العالم "، **<u>المجلة العربية للعلوم السياسية</u>**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 32، خريف 2011، ص 150.

[3]- المرجع نفسه ، ص 149.

[4]- ودودة بدران، مرجع سبق ذكره، ص 28.

العسكرية (التفوق التكنولوجي، والقدرة على نشر القوات) وكذا القوة الإيديولوجية (جاذبية الأفكار) والدبلوماسية " علاقات صداقة مع العديد من الوحدات الدولية "، والثقافية " كوكا كولا، ماكدونالدز...الخ، إلا أنها في المجال الاقتصادي تعاني من مشاكل خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية والتي انطلقت بوادرها من الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية 2007.

في مقابل ذلك تعمل القوى الدولية الكبرى الأخرى على دعم دورها في تحديد جدول الأعمال الدولي، [1] خاصة في الجانب الاقتصادي، وهذا ما يتضح من خلال عدد من المؤشرات، مثل نمو الناتج الإجمالي ونمو الإنتاج المحلي والتجديد التكنولوجي ومعدلات الادخار، ومستويات الاستثمار ونوعية التعليم، والموارد التي تخصص للبحث التنمية. على العكس من ذلك تعاني الولايات المتحدة الأمريكية من أعباء مادية كبيرة نتيجة تدخلها في إدارة النظام الدولي، حيث أدى تدخلها في مناطق مختلفة من العالم ونشر عدد كبير من جنودها، إلى أعباء مادية واجتماعية انعكست على الداخل الأمريكي، حيث بدأ الرأي العام الأمريكي يطالب بالحد من التدخلات الخارجية الأمريكية، نظرا لما يسببه ذلك من انعكاسات سلبية على الأوضاع الداخلية لأمريكا.[2]

ومن أهم المنادين بهذه الأفكار نجد آدم روبرتس Adam Roberts، الذي يرى أن التغيرات التي شهدها ويشهدها العالم في ظل زيادة ظاهرة الاعتماد المتبادل، تشير إلى أن احتمال استخدام القدرات العسكرية لتوجيه التفاعلات الدولية أصبح احتمالا محدود وفي نطاق عدد من القضايا، فهناك أنواع أخرى من القدرات التي يجب أن تتمتع بها الدول إذا أرادت أن تسيطر على مجرى الأحداث الدولية.[3]

كما يشير الباحث جوشوا غولدشتاين Joshua Goldstein، إلى أن وجود قطب واحد يعني القدرة على تحديد أو على الأقل السيطرة على القواعد والترتيبات التي تحكم العلاقات الدولية في المجالات السياسية والاقتصادية، وتعني السيطرة الاقتصادية القدرة على تمركز الاقتصاد العالمي حول هذه الدولة، أما السيطرة السياسية فتعني القدرة على السيطرة على العالم عسكريا، وبالتالي فهو يشك في احتمال قيام الولايات المتحدة بدور القطب الواحد.[4]

وفي إطار الحديث عن هيكل النظام الدولي الجديد على أنه نظام تعدد القوى، يوضح كارل دوتش Karl Deutsch بأنه نظام يختلف عن نظام تعدد القوى الذي ساد في القرن التاسع عشر، لأن مراكز القوى في النظام الجديد تمثل مجتمع أمني متعدد، لأن هذه المراكز المتعددة ذات التوجه الرأسمالي تمثل مجتمع ينتفي فيه توقع أو استعداد أي منهم لاستخدام القوة العسكرية في علاقاتهم ببعضهم البعض، فالمخاطر التي كانت تواجه نظام تعدد القوى في الماضي، كانت تتمثل في احتمال تغير توازن القوى بسبب الحروب أو المشاكل

---

[1] - علي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2]- حيدر علي حسين، "رؤية مستقبلية لتحولات القطبية الدولية"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العراق: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 43، 2013، ص 13 .

[3]- ناصيف يوسف حتى، " أي هيكل للنظام الدولي "، **مجلة عالم الفكر**، الكويت: مطبعة الحكومة،المجلد 23، العدد 3-4، 1995، ص 110.

[4]- علي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 54.

الأمنية التي قد يترتب عليها ظهور أنماط غير مستقرة من التحالفات واندلاع الحروب بين القوى الكبرى، إلا أنه في ظل نظام تعدد القوى الذي يشهده النظام الدولي الجديد تشكل القوى الرئيسية مجتمعا أمنيا، يمثل وضعا مختلفا تماما عن نظام تعدد القوى السابق.[1]

كما يعتقد الباحث سيميناتور Seminatore أن النظام الدولي الحالي يتجه أكثر نحو التعددية القطبية، ويظهر ذلك حسب راية من خلال النقاط التالية :

- غياب قائد معترف به، يستخدم القوة العسكرية بطريقة شرعية وفق مشروع حضاري.
- الشك في إمكانية قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على البقاء كقوة عالمية وحيدة، نظرا لتراجع إمكانياتها كقائد عالمي، خاصة الاقتصادية منها.
- عرض الإدارة الأمريكية لفكرة " التعددية الاستبدادية "، بمعنى تأكيدها على نظام أحادي القطب مفروض على الجميع، مما أدى إلى ظهور العديد من الانتقادات خاصة من طرف قوى دولية تطمح للعب دور أساسي على الساحة الدولية، أهمها: فرنسا، ألمانيا، روسيا...الخ.[2]

ويستند أنصار هذا الاتجاه إلى عدة اعتبارات لتأكيد تصورهم، يمكن إجمالها في ما يلي :

- حتمية الارتباط بين القوة العسكرية والاقتصادية، فتوافر إحداهما فقط لدولة ما يكفل لها القدرة على ممارسة دور عالمي لفترة طويلة نسبيا. ومن هنا فالمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي، مثل المديونية الخارجية، ضعف القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية، فضلا عن المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالاندماج القومي، وبارتفاع معدلات العنف والجريمة...الخ، كلها تؤثر سلبا على القدرة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل. ومن ناحية أخرى، فإن القدرات الاقتصادية الضخمة لكل من اليابان والصين وكذا الاتحاد الأوروبي، تسمح لهم بتدعيم قدرتهم العسكرية مستقبلا، بالشكل الذي يدعم من مراكزهم في النظام الدولي.[3]
- مع التسليم الكامل بمحورية الدور الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في كافة حروبها بعد الحرب الباردة، سواء في حربها الأولى أو الثانية ضد العراق، أو في حربها ضد أفغانستان، إلا أنها لم تقم بها لوحدها وإنما في إطار تحالف دولي، عسكريا أو ماليا، ففي بعض الأحيان مارست ضغوطا على بعض الدول من أجل المساهمة في التمويل.
- على الرغم من انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه، وعلى الرغم من المشكلات والتحديات الداخلية والإقليمية والدولية الكبرى التي تجابه روسيا، فإنه لا يجب الاستهانة بقدراتها العسكرية وكذا الاقتصادية خاصة في السنوات الأخيرة.

---

[1]- ودودة بدران، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2] - Irnerio Seminatore , « les relations internationales de l'après-guerre froide : une mutation globale « , **études internationales** ,Canada : l'Institut québécois des hautes études internationales, vol 27 , N 03 , 1996 ,p 605 .

[3]- حسنين توفيق إبراهيم، " النظام الدولي الجديد في الفكر العربي "، **مجلة عالم الفكر**، الكويت: مطبعة الحكومة،المجلد 23، العدد 3-4، 1995، ص 66-67 .

- كما أن التجارب التكاملية التي تحدث على المستوى الدولي من شأنها تدعيم نظام تعدد الأقطاب، والتي نذكر من أهمها: الاتحاد الأوروبي ، رابطة جنوب شرق اسيا، منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي،....الخ.[1]

3- اتجاه النظام الدولي نظام مشاركة

أنصار هذا الفريق يعتبرون النظام الدولي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، ليس بنظام الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ولن يكون لأي دولة أخرى بصفة منفردة. ويمكن أن نطلق عليهم لفظ " أنصار نظام المشاركة الدولي "، وينطلقون من وجود مجموعة من الدول تشترك جميعها في تسيير وتوجيه النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، مع وجود طرف منها يقوم بدور القائد أو الموازن لهذه العملية التفاعلية، وليس من الضروري أن تكون كل المعايير متوفرة عند المشارك أو أن تكون إنسجاميتها أو توزيعها النسبي متعادلا أو متكافئا، فالمشاركة في المصالح والأدوار أو الكلفة مع وجود طرف يتولى دورا قياديا بصفة عامة.[2]

ومن بين أهم دعاة هذا الاتجاه الباحث " شارل دوران " Charles Doran من خلال "نظرية دورة القوة " " power cycle theory "[3]، حيث يؤكد "دوران" على مفهوم القوة النسبية والذي يتجسد في نصيب الدولة من مصادر القوة المجتمعة، وهو المفهوم الذي يشكل جوهر فكرة بنية النظم في العلاقات الدولية.

ترفض النظرية التصور القائل بأن القيادة تقوم على" **التحكم من أعلى** "، من قبل الدولة الأكثر قوة والذي ارتبط بالهيمنة التي سادت إبان الحرب الباردة، [4] وعوضا عن ذلك تتسم مفاهيم القوة والدور بالتعددية والتشاركية، أي تتقاسمها عدة دول رغم عدم التكافؤ بينها، من هنا وبدلا من أن تمارس الدولة العظمى السيطرة على النظام، تذهب نظرية دورة القوة إلى أن هذه الدولة تؤدي دور القائد بالتعاون مع دول أخرى قادرة على ممارسة دور رئيسي في الشؤون الدولية، وهذا ما يتطلب التفاوض بين هذه القوى بما فيها القوة العظمى، على طبيعة القواعد والنظم، لا أن تفرض من قبل هذه القوة. فنظرية دورة القوة تستند على مفهوم القدرات النسبية المتغيرة للدولة، وفي ذلك تشترك مع المنظور الواقعي للعلاقات الدولية، مؤكدة أهمية القوة في تفسير العلاقات الدولية، غير أن محور تركيز هذه النظرية ينصرف إلى البعد طويل المدى لعلاقات القوة، من زاوية صعود وأفول القوة النسبية للدولة ولدورها، ففي نظر "دوران" لا يمكن فصل سلوك دولة ما عن النسق الدولي، معنى ذلك أنه نتاج التفاعل بين الدول الكبرى فيما يتعلق بالعدد والقوة النسبية والدور وتوازن القوة، وهذا تطوير لنظام توازن القوى القديم، حيث أنه ولو كانت القوة العظمى أو الدولة الأكثر قوة تعاني من تراجع أو

---

[1] - Irnerio Seminatore, op.cit, P605.

[2]- هاشم كاظم نعمة، "عالم أحادي القطبية أم متعدد الأقطاب"، **آفاق عربية**، العراق: دار آفاق عربية، العدد 02، فيفري 1999 ، ص 40 .

[3]- احمد ثابت ،" مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي ...دورة القوة والتوازن الدولي الجديد"، **السياسة الدولية** ، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 171 ، يناير 2008، ص 08 .

[4] - Charles Doran, « confronting the principles of the power cycle : changing systems and war" ,in: Manus I. Midlarsky, hand book of war studies II, united states of America: the university of Michigan press, 2003, p332.

أفول، تستمر في مشاركتها في مسؤوليات حفظ النظام وتيسير مهمة تعديل دور هذه القوة أثناء تحول النسق.[1]

على ضوء ما سبق يتضح أن مفهوم النظام الدولي الجديد، يستمد أهميته من ارتباطه بحدوث تحولات كبرى تمثلها مجموعة الظواهر والتحديات العالمية الجديدة هذا من جانب، ومن جانب أخر هناك تنوع بين التيارات الفكرية بصدد تفسير أسباب ونتائج هذه التحولات.

بناءا على هذا نجد بأن الهيكلية التقليدية للتفاعلات الدولية، أي الأحادية والثنائية والتعددية، لم تعد تتلاءم مع الواقع الدولي، حيث تبدو بنية النظام الدولي قائمة على أساس نظام أحادي–متعدد الأقطاب، يمتاز بوجود قوة عظمى متفوقة نسبيا هي الولايات المتحدة الأمريكية، تتفاعل مع مجموعة من القوى الرئيسية والقطبية.

من هنا نميز بيم مستويين من التحليل للنظام الدولي :

المستوى الأول: وهو المستوى الاستراتيجي والعسكري، وهنا يمكن اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بموقعها المتميز على مستوى العالم بحكم تفوقها العسكري بالمقارنة بباقي الدول الكبرى الأخرى، وبالتالي فالأحادية القطبية سوف تتجه للاستمرار على هذا المستوى العسكري والاستراتيجي.

المستوى الثاني: فهو المستوى الاقتصادي والمالي، وهنا نرى أن العالم يشهد نوعا من تعددية الأقطاب، تحتل فيه اليابان، الصين، دول الاتحاد الأوروبي خاصة ألمانيا وفرنسا موقعا متميزا.

وبالتالي تتشكل هيكلية هذا النظام على مركز يستند على مجموعة من القوى الكبرى القوية تجمع بينها المصالح المشتركة والاعتماد المتبادل، وتتحمل مجتمعة مسؤولية قيام النظام وحمايته وجذب الأطراف الدولية الأخرى إليه.

ولو نظرنا إلى القوى الفاعلة في النظام الراهن، وبسبب غياب المعطى الإيديولوجي المضاد، بسبب كون العديد منها يدين بنفس الإيديولوجية لوجدنا أنها قوى متنافسة أكثر من كونها قوى متصارعة، صحيح أننا لا نستطيع نكران وجود خلافات فيما بينها، إلا أن هذه الخلافات ذات طبيعة تنافسية يصعب وصفها بأنها إيديولوجية ذات طبيعة صراعية، وبالتالي فإن السمة الغالبة التي تتميز بها قواعد إدارة العلاقات بين هذه القوى هي سمة التنافس وليس الصراع. هذا لا يعني أن الحال سيبقى كما هو سائد، لكن القول بإمكانية التحول عبر المرحلة الانتقالية إلى نظام قطبية آخر.

المبحث الثاني: التحول على مستوى المفاهيم بعد الحرب الباردة.

كان للتحولات الكبرى التي شهدتها الساحة الدولية مع نهاية الحرب الباردة الأثر المباشر في إحداث تغييرات بنيوية في السياسة العالمية، تغير وبروز وتراجع مجموعة من القواعد والممارسات وكذا تغير

[1] - ibid, p 333.

مضمون العديد من المفاهيم التي سادت العلاقات الدولية لفترة طويلة، ويأتي في مقدمتها **مفهوم الأمن، مفهوم القوة، ومفهوم السيادة.**

من هذا المنطلق شهدت الأوساط الأكاديمية سجالا فكريا قويا حول فكرة المرونة المفاهيمية، أي إيجاد مفاهيم جديدة قابلة للتكيف مع التحولات العميقة في المشهد الدولي.

لذلك اندفع الأكاديميون والسياسيون على حد سواء إلى إعادة النظر في العديد من المنظورات والنماذج والأطر المعرفية، التي سادت أثناء الحرب الباردة ومدى قدرتها على تفسير التحولات الجديدة، بالمقابل البحث عن أطر جديدة للتفسير وأدوات تحليلية جديدة سواء كان ذلك بطريقة موضوعية وعلمية، أو اتخذ البحث صبغة إيديولوجية ومصلحية تسعى لتأسيس أو بناء نسق فكري جديد، يتمظهر أساسا في نظام دولي جديد يقوم في مرجعيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، على مصالح القوى الكبرى والمهيمنة على المستوى الدولي.

لذلك فإن إلقاء الضوء على هذه المفاهيم سوف يسمح لنا في هذه الدراسة بتفسير التغيرات التالية في النظام الدولي ولا سيما مسألة تحديد مكانة اللاعبين ووسائل التكيف مع التحولات.

المطلب الأول : التحول في مفهوم الأمن

تعتبر الدراسات الأمنية من بين الحقول الدراسية الهامة في مجال العلاقات الدولية إذ شهدت العديد من الجهود التنظيرية خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، بداية من المنظور التقليدي الذي لم يبتعد الأمن في إطاره عن حدود ضمان استمرارية الدولة وحماية حدودها الإقليمية وصيانة سيادتها الوطنية في مواجهة أي تهديد خارجي كونها فاعلا وحدويا عقلانيا، إلا أن الظروف التالية للحرب الباردة فرضت ضرورة إعادة النظر في الافتراضات الأساسية المرتبطة بالمسائل الأمنية في العلاقات الدولية، مما أدى إلى تبدلات عميقة في مفهوم الأمن، الأمر الذي استدعى إعادة صياغة أسسه وركائزه والوحدات المكونة له، وكذلك سبل مواجهة التهديدات التي تغيرت أسبابها، مما أدى إلى وصف مرحلة نهاية الحرب الباردة بمرحلة **النهضة للدراسات الأمنية.**

وبالتالي فإن الإشكال الرئيسي الذي واجه المفكرين والباحثين في هذا الحقل الخاص بالدراسات الأمنية يتعلق بالإجابة على مجموعة من الأسئلة تتمثل فيما يلي: ما الأمن؟ لمن الأمن؟ للدولة؟ للمجموعة؟ للفرد؟ هذا ما سنحاول تحليله من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف الأمن

تناولت المعاجم اللغوية العربية والأجنبية كلمة "الأمن"، فعدّته مرادفا للطمأنينة، أو نقيضا للخوف أو مساويا لانتفاء الخطر، حيث وجدنا تقاطعاً يشير عموماً إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف وإحلال شعور الأمان ببعديه النفسي والجسدي محلها. [1]

أما اصطلاحا فإن الأمن ليس من المفاهيم السهلة تعريفها، وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وبالتالي فمن الصعب إعطاء تعريف محدد لما يعنيه هذا المصطلح أو إيجاد إجماع بين المختصين حول معناه، فتعددت تعريفات الأمن من حيث المضمون، مستوى التحليل، الوسائل والأطراف المعنية به. وهذا ما أشار إليه " باري بوزان " Barry Buzan عندما قال: " يبقى هذا المفهوم عصياً على الصياغة الدقيقة غامض التعريف، ولكنه يبقى مفهوماً بالغ الدلالة، لأن غياب التحديد الدقيق يوفر للنخبة السياسية والعسكرية هامشاً واسعاً للتنظير الاستراتيجي واستخدام القوة."[2]

والسبب في ذلك لا يعود لقصور الباحثين في الاهتمام بالموضوع وبالتالي قلة الدراسات الأكاديمية أو محدودية آفاقها، بقدر ما يعزى ذلك إلى اتجاه المفهوم للوقوع في فخ الإيديولوجية، فكل باحث يعطيه صبغة معينة تخدم أطره الفكرية عادة، هذا من جهة، من جهة أخرى، ارتباط المفهوم بمعظم جوانب الحياة الاجتماعية بشكل عام، هذه الأخيرة في سيرورة وديناميكية مستمرة، مما عقد من إمكانية صياغة مفهوم موحد، يمكن اعتماده كقالب قابل للتعميم.[3] وبالتالي لا يمكن التوصل إلى تحديد دقيق له خارج نطاق المكان والزمان الذي يتحرك في مداره، متنبهين لخضوعه الدائم للتعديل والتطوير انسجاماً مع المتغيرات والعوامل التي أثرت وتؤثر في بروزه إلى مسرح التداول.

وسنستعرض فيما يلي مجموعة من المحاولات لباحثين للوقوف على حقيقة المفهوم، هي على النحو التالي:

– تعريف "ارنولد وولفر Arnold Walfers": "يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر".[4]

– أما في رأي المفكر" باري بوزان Barry Buzan ": "في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرر من التهديد، أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي، فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي".[5]

---

[1]- سليمان عبد الله الحربي، " مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 14، 2008، ص 10.

[2]- منصر جمال، "تحولات في مفهوم الأمن... من الوطني إلى الإنساني"، في : كتاب جماعي حول **" الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق "** ، الجزائر : الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي و مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 2008، ص 294.

[3]- جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث،2004، ص414.

[4]- المرجع نفسه، ص 414 .

[5]- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا، والحلف الأطلسي**،الجزائر:المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 13.

– أما من وجهة نظر "وولتر ليبمان Walter Lippmann ": "فإن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب،وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه." [1]

– في حين يراه "هنري كيسنجر Henry Kissinger ": "بأنه تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء."[2]

– كما عبر "روبرت ما كنمارا Robert McNamara "، في كتابه عن "جوهر الأمن" قائلا: " الأمن عبارة عن التنمية، ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن ، وأن الدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن، ببساطة، أن تظل آمنة."[3]

– أما بوث وويلر Booth and Wheeler فيقران بأنه: " لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، وبتحقيق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر".[4]

فالأمن إذا هو " القدرة على التحرر من تهديد رئيس للقيم العليا الفردية والجماعية، وذلك من خلال جميع الوسائل الممكنة للحفاظ على حق البقاء على الأقل، أو هو غياب التهديد للقيم الأساسية "[5].

لكن إذا كان هناك شبه إجماع على حصر موضوع الأمن في الخلو من تهديد القيم الرئيسية، فهناك خلاف قوي حول ما إذا كان يجب التركيز على أمن الأفراد أو الدول أو العالم بأسره، أو على كل هذه المستويات مجتمعة.

وعليه يمكن القول أن تحديد مفهوم "الأمن" أمر لا يخلو من "المغامرة العلمية"، وليس غايتنا هو الوصول إلى صياغة مفهوم جامع مانع للمصطلح يعتمد كقالب لصياغة التفاعلات الدولية، بقدر ما حاولنا لفت الانتباه إلى الإشكالات التي تثيرها معضلة الأمن وارتباطاتها اللامتناهية، خاصة مع المرحلة المعاصرة انعكاسا لتزايد حدة الاعتماد المتبادل وتعقد شبكة التفاعلات على مستوى المجتمع الدولي بشكل عام. كما أن التحول في مفهوم الأمن خاضع لظروف سياقية زمنية تجعله يصطبغ بسماتها الأمر يجعلنا نستقرئ أن الواقع سيطالعنا بمفاهيم جديدة للأمن تحددها طبيعة المرحلة القادمة.

الفرع الثاني: تحولات المشهد الدولي ودوافع الانتقال من المفهوم الضيق للأمن إلى المفهوم الواسع

نحاول فيما يلي الوقوف على أهم التطورات التي شهدها حقل الدراسات الأمنية ومعها الأمن من مفهومه الضيق إلى أطره الموسعة على المستويين الأفقي والعمودي، بشكل ينم عن تجاوب منسجم بين الأطر الفكرية والمسارات الديناميكية المعاصرة. حيث عرف حقل الدراسات الأمنية نقاشات حادة بعد نهاية الحرب

---

[1]- جون بيلس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، مرجع سبق ذكره ،ص 414 .

[2] - Charles-Philippe David, Jean Jacques Roche, **Théories de la Sécurité : définition, approches et concept de la sécurité internationale**, Paris :Edition Montchrestien,2002, p85.

[3]- لخميسي شيبي، **الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008**، ط1 القاهرة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ،2010 ص 09.

[4]- منصر جمال مرجع سبق ذكره، ص 296.

[5]- لخميسي شيبي، مرجع سبق ذكره، ص15.

الباردة تدور أساسا حول محاولات توسيع وتعميق الدراسة في هذا المجال إلى قضايا ومسائل خارج نطاق الاهتمامات التقليدية المنصبة على الصراع العسكري بين الدول، لذا أصبحت هذه النقاشات حول طبيعة الأمن، معانيه ومدلولاته من أهم القضايا التي ميزت الإنتاج النظري في حقل السياسة العالمية عموما وحقل الدراسات الأمنية – كحقل فرعي– خصوصا. ويبدو أن أصل هذه الحوارات والنقاشات يعود بالدرجة الأولى إلى عجز المقتربات والأطر التحليلية العامة التي كانت توظف لتفسير وإدراك السلوكات والظواهر الأمنية التقليدية خلال فترة الحرب الباردة.

فقد أدت التطورات العميقة والمتلاحقة التي شهدها العالم منذ مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي وحتى الآن إلى احتدام النقاش حول تبني تصور معين لمفهوم الأمن، وذلك نتيجة للحوار الذي دار بصورة مباشرة بين الآراء الداعية إلى الحفاظ على المفهوم التقليدي للأمن الذي يشير عادة إلى الأمن الوطني، والآراء النقدية التي تحاول إعادة النظر بشكل جذري في المفاهيم، المدلولات والموضوع المرجعي للأمن.[1]

فإذا كان التقليديون/الواقعيون يسعون إلى الحفاظ على المفهوم الضيق للأمن الدولتي/الوطني أو اقتراح مراجعات سطحية وشكلية بسيطة له ، فإن تيار الدراسات الأمنية النقدية يتبنى طرحا مغايرا لمفهوم وطبيعة الأمن من خلال مقاربة حديثة أنتجت العديد من المفاهيم في حقل الدراسات الأمنية ، منها مفهوم الأمن الإنساني.

بناءا على ذلك نستطيع أن نميز بين المفهوم الضيق والواسع للأمن حسب المقاربة التي استخدمت لتحليل المصطلح كالتالي:

1– المفهوم الضيق للأمن: (مفهوم الأمن ضمن المقاربات الوضعية* / التقليدية)

يعرف الأمن حسب المفهوم الضيق والذي ساد منذ القدم وحتى نهاية الحرب الباردة **، يعرف من خلال التركيز على الدولة كوحدة مرجعية للأمن والتهديدات العسكرية الصلبة [2]، وهذا ما يعرف بالمفهوم التقليدي للأمن والذي يتبناه المنظور الواقعي، الذي يجعل مسألة توفير وضمان الأمن هو ضمن اختصاصات وصلاحيات الدول دون غيرها من الفواعل الأخرى، بمعنى التركيز على أمن الدولة فقط، ضد التهديدات التي تأتيها من طرف دول أخرى أي من نفس الطبيعة [3] (الخطر خارجي فقط)، وأن طبيعة هته التهديدات واضحة وغير غامضة أي أنها مرئية ويمكن إدراكها، ولمواجهة هذه التهديدات يتطلب استعمال الوسائل العسكرية – القوة الصلبة –.

---

[1] - Dario Battistella, **theorie des relations internationales**, Paris, press de sciences po, 2003, p 432

* الوضعية عبارة هن حركة فلسفية يشدد أصحابها على العلم والمنهج العلمي ، كونها المصدر الوحيد للمعرفة كما أنها تميز تمييزا قاطعا بين عالم الحقائق و عالم القيم ، وتقوم على الترابط بين المعرفة و الواقع الإنساني ، وان المعرفة لها مصدران هما العقلانية المنطقية و الاختبار التجريبي.

** بالرغم من أنه بقي بعد الحرب الباردة إلى جانب أفكار أخرى .

[2] - Jean Jacques Roches, **théories des relations internationales** , paris : édition Montchrestien , 2004 , p 23 .

[3]- جون بيلس وستيف سميث، مرجع سبق ذكره ،ص 421 .

2- المفهوم الواسع للأمن (مفهوم الأمن ضمن المقاربات ما بعد الوضعية [***])

وهو المفهوم النقدي للأمن الذي ظهر بعد الحرب الباردة، الذي يؤكد أن التأثير في العلاقات الدولية مقتصرا على الدولة القومية وإنما ظهرت فواعل جديدة كالمنظمات الإقليمية والدولية وحتى الأفراد، كما أن طبيعة مصادر التهديد للدولة تغيرت، فبالإضافة إلى التهديد العسكري، ظهرت مصادر أخرى غير عسكرية للتهديد كالأمراض، الفقر، الأوبئة، الإرهاب، الجريمة المنظمة، وهي تهديدات في معظم الأحيان غير مرئية لا يمكن مواجهتها بالأداة العسكرية، الأمر الذي جعل الدراسات الأمنية الجديدة تتبنى نظرة أوسع لمفهوم الأمن. [1] فإلى جانب البعد العسكري أصبح الأمن يشمل أبعادا أخرى كالبعد السياسي، الاقتصادي، الثقافي والبيئي، أما بالنسبة للمستويات فقد تعدت المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي والدولي وحتى الفردي، هذا ما حاول بوزان ورواد المدرسة النقدية البحث فيه حيث تم توسيع مجال الأمن ليشمل قطاعات متعددة، وتعميقه بإدخال وحدات مرجعية جديدة للأمن، حتى أن الفرد أصبح الموضوع والهدف الرئيسي للأمن في إطار ما أصبح يعرف بالأمن الإنساني.

وفي هذا الصدد وجد تياران ضمن هذا المفهوم:

أ- تيار ينادي بتوسيع مفهوم الأمن:

يركز على طبيعة التهديدات، حيث يقول بوجود تهديدات أخرى غير عسكرية تهدد الأفراد والجماعات و الدول، ذات طبيعة اقتصادية ، بيئية، هوياتية...الخ

وترجع أولى المحاولات التنظيرية في مسألة توسيع مفهوم الأمن إلى الباحث البريطاني باري بوزان Barry buzan حيث أكد في كتاب له بعنوان " people , state and fear " سنة 1983، ضرورة توسيع مفهوم الأمن إلى قطاعات جديدة غير القطاع العسكري-السياسي مع الاحتفاظ بالدولة كموضوع مرجعي وحيد، وتجلى ذلك بتوسيع مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى قطاعات جديدة، حيث أكد أن:

" الأمن لا يتلخص فقط في الأمن الوطني وحده ولكنه يتوسع ليشمل أبعادا وقطاعات عديدة، هذه القطاعات هي: العسكري، السياسي، الاقتصادي، البيئي، المجتمعي. "[2]

[***] أصحاب النزعة ما بعد الوضعية يجمعون على تصور مشترك ، على أن الحقيقة هي بناء اجتماعي ، وما المعطيات الثابتة في المقاربات الوضعية التي يبدو أنها تتعلق بالنظام الطبيعي إلا خيال ، فالتيارات ما بعد الوضعية لها نزعة معيارية و ترفض الفصل بين القيم والحقيقة ، وتحرص على أن يأخذ كل تحليل في الحسبان السياق الاجتماعي .

[1] - Ken Booth, «Security and Emancipation», **Review of International Studies**, united kingdom: Cambridge university press, vol.17, n°4, 1991, p.318.

[2] - Philippe marchesin, **les nouvelles menaces: les relations nord-sud des années 1980 à nos jours**, paris: karthala, 1999, p31.

فالأمن العسكري ويخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذلك مدركات الدول لنوايا ومقاصد بعضها البعض تجاه البعض الآخر. ويعني **الأمن السياسي** الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها. **والأمن الاقتصادي** ويخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد الأولية والأسواق الضرورية، للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة. أما **الأمن الاجتماعي** ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية، والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات والانكشاف التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها. وأخيرا **الأمن البيئي** والذي يتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي (الكائنات الحية ومحيطها) المحلي والكوني، كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية. وطبعا لا تعمل هذه القطاعات الخمس بمعزل عن بعضها البعض، بل كل منها تحدد نقطة مركزية، أو بؤرة في الإشكالية الأمنية ، وكذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات ، لكنها محبكة تعمل سويا في شبكة قوية من الترابطات.[1]

ب- تيار ينادي بتعميق مفهوم الأمن:

يركز على الوحدة المرجعية للأمن، حيث لا يكتفي بالمستوى الوطني فقط، فهناك مسائل تكون خاصة بكل دولة منفردة، وهي المسائل التي عادة ما تتعلق بالسيادة والمجالات الحيوية، كما توجد محالات أخرى يتم التعامل معها في إطار العلاقات الخارجية الجماعية، وفقا لذلك نجد مستويات الأمن متعددة بين المستوى الوطني، المستوى الإقليمي وكذا المستوى الدولي. كما أن بروز تهديدات مست فواعل غير الدولة وكذلك فوق الوطنية، أضاف إلى أدبيات العلوم السياسية مفهوم الأمن الإنساني الذي أدى إلى بروز مستوى جديد من مستويات الأمن والمتمثل في المستوى الفردي.[2]

وبالتالي فالطروحات النقدية الجديدة تقدم توسيعا واضحا في مفهوم الأمن، ليشمل قطاعات جديدة ومتعددة إلى جانب القطاع السياسي العسكري، بالأخص القطاعات الاقتصادية(الأمن الاقتصادي) البيئية(الأمن البيئي) والمجتمعية(الأمن المجتمعي) والتي تحظى بأولوية كبيرة.هذا إلى جانب توسع المفهوم من ناحية شمولية مستويات التحليل، من بعد إنساني، مجتمعي، وطني وإقليمي فالعالمي.

من خلال ما تقدم يمكن القول بأن بيئة ما بعد الحرب الباردة قد فرضت تصورات جديدة حول مفهوم الأمن، إلى جانب ضرورة تبني استراتيجيات أمنية بناءا على معايير تستجيب لمعطيات المجتمع المعاصر، مما جعل الكثير من الدراسات تجمع على أن النظرية النقدية للأمن تعد الأقدر على التعامل مع التحديات والتهديدات الجديدة ضد الأمن مهما كانت طبيعتها ومستوياتها وهو ما تعجز عنه التصورات التقليدية. الأمر الذي يرتبط أساسا بمفهوم المخاطر والتهديدات، فبظهور تهديدات ومخاطر جديدة بعد نهاية الحرب الباردة ،

[1] -عبد النور بن عنتر،**البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر،أوروبا ،والحلف الأطلسي**، مرجع سبق ذكره، ص16.

[2] - عبد النور بن عنتر ،" تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، عدد 160، أفريل 2005، ص 58.

لم تكن معروفة بالحد التي هي عليها اليوم : الهجرة السرية، الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، المشاكل البيئية، الإرهاب...، إضافة إلى تعدد الفواعل الدولية حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية. وبالتالي أصبح المفهوم التقليدي للأمن والمبني على قدرة الدولة على حماية أراضيها وحدودها عسكريا في مواجهة أي غزو خارجي، غير قادر على احتواء هذه المخاطر، وبالتالي القدرة على تفسيرها، ومن ثم توفير وسائل وإمكانات مواجهتها. فقد شهدت الدراسات الأمنية الانتقال من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع العسكري النووي، ثم إلى طابع مجتمعي بشري.[1]

وبذلك نستنتج أهم المتغيرات التي أثرت على التحول في مفهوم الأمن ما يلي:

– تعدد الفواعل الدولية، مع تراجع دور الدولة التي لم تعد الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وذلك بظهور فواعل أخرى فوق قومية كالمنظمات الدولية...، وفواعل تحت قومية كالجماعات العرقية بالإضافة إلى فواعل غير مرئية مثل الإرهاب الدولي.

– ظهور مواضيع أخرى تشغل الأجندة الدولية، مثل الأمن الإنساني، البيئة، الفقر، التلوث، بعدما كانت مواضيع الأمن القومي هي التي تحتل الصدارة.

– إعادة النظر في مفهوم القوة وبالتالي في كيفية وإمكانية استعمالها، فامتلاك واستخدام القوة لم يعد عسكري فقط، وإنما اقتصادي، ثقافي...الخ[2] .

ومنه نصل إلى نتيجة مفادها أن مفهوم الأمن، مفهوم مركب ومتعدد الأبعاد، لا يمكن أن نختزله في متغير واحد، أو وحدة تحليل واحدة، أو مستوى واحد، خاصة في عصر العولمة، فهو يأخذ أشكال متعددة. وبالتالي يمكن أن يعرف الأمن بأنه: "حماية الفرد والجماعة الإنسانية من أي تهديدات مباشرة أو غير مباشرة، مادية كانت أو معنوية، والتي قد تمس قيم الإنسان الأساسية وتعيقه نحو التقدم والازدهار".

المطلب الثاني: التحول في مفهوم القوة

يعتبر مفهوم القوة من المفاهيم الأكثر استخداما في العلوم السياسية وعلى وجه الخصوص في حقل العلاقات الدولية، حيث تتخذ القوة شكلها الصريح على المستوى الدولي كأسلوب للتعامل بين الدول نظرا لغياب المؤسسات الدولية الكفيلة باتخاذ الإجراءات اللازمة لحل الصراعات الدولية.

الفرع الأول: تعريف القوة

تعد القوة محورالصراع البشري عبر العصور و في كل المجتمعات البشرية، كما أنها إحدى الوسائل والأدوات – تكاد تكون الوحيدة أو الرئيسة – التي تستخدمها الدول والجماعات لتنفيذ مخططاتها وتحقيق أهدافها .

فمفهوم القوة مفهوم عام شامل يستند إلى مجموعة من عوامل سياسية،اقتصادية، عسكرية، ثقافية، وبشرية، تؤثر في بعضها البعض وتعد عامل استقرار أو توتر في العلاقات الدولية.

---

[1]- دعاس عميور صالح ، " التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري : التحدي والاستجابة " ، في : كتاب جماعي حول " الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق " ، الجزائر : الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي و مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 2008، ص 63.

[2] - مصطفى بخوش،" التحول في مفهوم الأمن والترتيبات الأمنية في المتوسط "، **السياسة الدولية**، القاهرة:مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 174، أكتوبر 2008 ، ص 144 .

تعتبر القوة أحد المفاهيم الأساسية في التقاليد العريقة للفكر الإنساني الخاص بالظواهر السياسية، وهي في الوقت ذاته مفهوم يفتقر على الرغم من تأريخه الطويل، افتقارا واضحاً على المستويات التحليلية، إلى اتفاق في آراء المفكرين حول معناه المحدد أو حول الزوايا المتعددة للإطار العام للمفاهيم المتصلة بمعناه، غير أن هنالك قالباً معقدا لمعناه أي علاقته بمقدرات الناس، أفرادا وجماعات، على القيام بأعمال معينة قياما فعالاً. كما تعتبر قوة الدولة من العوامل التي يعلق عليها أهمية خاصة في ميدان العلاقات الدولية، وذلك لأن هذه القوة هي التي ترسم أبعاد الدور الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي، وهي التي تحدد إطار علاقاتها بالأطراف الخارجية في البيئة الدولية .[1]

في الفكر الاستراتيجي يقصد بالقوة: "فاعلية الدولة ووزنها في المجال الدولي، الناتجان عن قدرتها على توظيف مصادر القوة المتاحة لديها في فرض إرادتها وتحقيق أهدافها ومصالحها القومية، والتأثير في إرادة الدول الأخرى ومصالحها وأهدافها."[2]

فقوة الدولة بهذا المعنى تتحدد في ضوء عنصرين: مصادر القوة وعملية إدارة وتوظيف تلك المصادر، لذا فإن مصادر القوة لا تكتسب وزنا وتأثيرا بمجرد وجودها، وإنما يرتبط هذا الوزن والتأثير بالتدخل الواعي لتحويل مصادر القوة المتاحة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال.

بمعنى أنه يمكن تحديد فرق أساسي بين: [3]

1- القوة السلوكية: وهي المقدرة على الحصول على النتائج التي تريدها.

2- قوة الموارد: وهي امتلاك موارد تقترن اقترانا فعليا بالمقدرة على الحصول على النتائج التي تريدها.

لذلك تتعدد زوايا النظر إلى مفهوم القوة في العلاقات الدولية، فتعرف بعناصرها أو بتأثيرها، لذلك يذهب بعض الدارسين إلى حصرها من خلال العناصر العسكرية، الاقتصادية، التكنولوجية، الثقافية، الإيديولوجية...الخ، بينما ينصرف آخرون إلى تحديدها بمعنى القدرة على توجيه سلوك الآخرين وتغييره تبعا لأهداف الدولة ومصالحها.

فالقوة مفهوم حركي ديناميكي غير ثابت، يدخل في تكوينها عدد كبير من العناصر المتغيرة المادية وغير المادية التي ترتبط مع بعضها، [4]بالنسبة للعناصر المادية للقوة فإنها تشمل الاقتصاد والمعدات العسكرية...الخ، وتعتبر المنظومات العقائدية والقيمية، الايدولوجيا والدين من العناصر غير المادية للقوة[5].

الفرع الثاني: أبعاد التحول في مفهوم القوة

---

[1]- إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص 163.

[2] - خالد المعيني، مرجع سبق ذكره ، ص 64 .

[3] - لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة : محمد بن احمد مفتي و محمد السيد سليم، ط 1،الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، 1989، ص 237-238 .

[4]- حميد مولانا، "**القوة الناعمة** "، في: http://www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohaderat(12)/884.htm (مارس 2014)

[5]- شنكاو هشام، "**مفهوم القوة في العلاقات الدولية وعلم السياسة** "، في: http://chengaouhicham.blogspot.com. (مارس 2014)

يرتبط مفهوم القوة كباقى مفاهيم العلوم الاجتماعية بالسياق المحيط به، لذا فإن التطور فى السياسة الدولية إقليميا أو دوليا، يؤدى إلى " تغير فى معنى القوة وأشكالها والعناصر المكونة لها ".

لذلك شهد مفهوم القوة في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة عدة مظاهر تحول، والتي ارتبطت أساسا بالتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، وفي هذا السياق يمكن التمييز بين مستويين من التغيير، مستوى خاص بالعناصر المكونة للقوة، والمستوى الثاني خاص بالطرف الذي يملك القوة، خاصة وأن هناك فاعلين غير الدولة قد أصبحوا يملكون بعض مصادر القوة ذات التأثير في العلاقات الدولية.

1- التغير على مستوى عناصر وأشكال القوة :

لم تعد القوة تقتصر فقط على العناصر المادية وعلى رأسها القوة العسكرية، وإنما أكدت العناصر الغير مادية في عالم ما بعد الحرب الباردة أهميتها خاصة القيمية الثقافية منها، مما أدى إلى تعدد أشكال القوة. ففي السابق كانت القوة العسكرية تتمتع بمزايا لا مثيل لها في تحقيق الفائدة السياسية والاقتصادية للدولة، لكن تحولات العصر وتطوراته قد جعلت الأداة الاقتصادية في سلم أدوات السياسة الخارجية، فلم تعد الأداة العسكرية تحتفظ بميزتها السابقة ولم تعد نتائجها مضمونة، إضافة إلى القوة الاقتصادية ظهر شكل آخر للقوة يعتمد على العناصر غير المادية، طوره المفكر جوزيف ناي حول القوة الناعمة والذي انبثقت عنه " القوة الذكية "، حيث كان للثورة الصناعية ثم المعلوماتية دور مهم في تغير أشكال القوة.

أ -**القوة الصلبة " مركزية القوة العسكرية ":**

تتألف القوة الصلبة من عناصر القوة المادية العسكرية والاقتصادية، وقد ارتبط الحديث عن هذا الشكل للقوة، خاصة القوة العسكرية بفكر المدرسة الواقعية، حيث تعد القوة العسكرية من أكثر أشكال القوة الصلبة تقليدية واستخداما لتحقيق أهداف الدولة.[1]

وتتعدد صور وأشكال استخدام القوة العسكرية، والتي تتراوح بين دبلوماسية الإكراه، *التي تعتبر أخف استخدامات القوة، إلى الاستخدام المباشر للقوة العسكرية والتي تعبر عن أكثر الاستخدامات مباشرة ووضوحا. وبالرغم من تراجع استخدام القوة الصلبة العسكرية في فترة ما بعد الحرب الباردة ، إلا أنها لم تختفي ومازالت تمارس وتؤثر في العلاقات الدولية، هذا ما نلمسه من خلال السياسة الخارجية للدول الكبرى خاصة وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية.

[1]- ريهام مقبل ، " مركب القوة : عناصر وأشكال القوة في العلاقات الدولية " ، **السياسة الدولية** ، القاهرة:مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 188، افريل 2012، ص 06 .

* تهديد دولة أ باستعمال القوة العسكرية ضد دولة ب مع استخدام وسائل فعالة لإقناعها بالامتثال لقراراتها .

أما المكون الثاني للقوة الصلبة فيكمن في القوة الاقتصادية، حيث تبنى المفكر جوزيف ناي تعريفا أوسع للقوة الصلبة، لا يقتصر على القوة العسكرية فقط حيث رأى أنها تعني أيضا " القدرة على استخدام الجزرة عن طريق الأدوات الاقتصادية، بهدف التأثير في سلوك الآخرين."[1]

ترتكز القوة الاقتصادية للدولة على الناتج المحلي، نصيب الفرد من الدخل، مستوى التقدم التكنولوجي، والموارد الطبيعية والبشرية. وهناك شكلان رئيسيان لاستخدام القوة الاقتصادية، يتمثل الشكل الأول في العقوبات والتي قد تأخذ صورة مقاطعة الواردات، الحظر على الصادرات، وفرض القيود على الاستثمار...الخ ، ويتمثل الشكل الثاني في المنح والمساعدات الاقتصادية، أي مكافأة الدولة نتيجة لتغيير سلوكها لصالح الطرف الآخر، أو في محاولة لتغييره.[2]

لقد زادت أهمية القوة الاقتصادية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، وأصبحت هدفا تسعى إليه الدول وأساسا تقوم عليه قوتها الراهنة والمستقبلية، ومعيارا أساسيا من معايير قياس قوتها وفي الوقت نفسه أداة من الأدوات التي تمتلكها الدولة في ممارسة اللعبة الدولية، وهكذا فإن الدول أصبحت تعتمد على قدراتها الاقتصادية أكثر من قدراتها العسكرية في لعبة القوة الدولية[3]، وذلك لسببين: [4]

الأول: هو الارتفاع النسبي في حدود التكلفة لاستعمال القوة .

الثاني: لأن الأهداف الاقتصادية تطغى بشكل كبير في قيم المجتمعات الما بعد صناعية، خاصة في زمن العولمة والاعتماد المتبادل.

ب القوة الناعمة " اللينة ":

إن مصطلح القوة الناعمة"Soft Power" يعد من المصطلحات المحدثة في الحقل الأكاديمي والخطاب السياسي والإعلامي، والذي يؤكد على أهمية الأدوات غير العسكرية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية. وقد شهد انتشارا واسع النطاق منذ أن طرحه الباحث والسياسي الأمريكي جوزيف ناي Joseph Nye، بقوله "**لقد قمت بتطوير مفهوم القوَّةِ الناعمة، الذي عارض الرأي السائد آنذاك وادعى أن القوَّةِ الأمريكيةِ آخذة في الانحدار... بعد دراسة القوَّة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية، وَجدتُ أن هناك شيئاً مازال مفقوداً وهو قدرة الولايات المتّحدةِ على جَذْب الآخرين ومن ثم زيادة احتمال الحصول على النتائج التي تريدها.**"[5]

فقد طور جوزيف ناي مفهوما، ربما يكون أكثر تعقيدا للقوة، حيث اهتم بعناصر القوة غير المادية، مثل الثقافة والقيم، من خلال مفهوم القوة الناعمة.

---

[1] - ريهام مقبل، مرجع سبق ذكره، ص 06 .
[2] - المرجع نفسه، ص06 .
[3] - علي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 71.
[4] - جوزيف ناي، " **حدود القوة الأمريكية** "، ترجمة علي حسين باكير، في : https://bakeerali.wordpress.com/2006/02/17/%D8 (مارس 2014)
[5] - جوزيف ناي، **المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ**، ترجمة: احمد أمين الجمل، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية،1997 ، ص 82.

لقد أشار ناي إلى فكرة القوة الناعمة في كتاب "القوة والاعتماد المتبادل، السياسة الدولية في لحظة تحول" الذي ألفه بالاشتراك مع روبرت كيوهان Robert Keohane عام 1977، حيث تناول فكرة الاعتماد المتبادل والتأثير عن طريق أدوات أخرى غير صلبة، ثم بعدها طور **ناي** المفهوم في كتاب له صدر عام 1990 بعنوان "ملزمون بالقيادة تغير طبيعة القوة الأمريكية"، عندما أشار إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تمتلك القوة العسكرية والاقتصادية فقط، وإنما القوة الناعمة أيضا، ثم بعدها في كتاب آخر سنة 1995 بعنوان "الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية"، ثم أعاد طرحه سنة 2004 في كتاب بعنوان "القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية"، حيث يقول جوزيف ناي أنه في عصر المعلومات يجب على الزعماء السياسيون التفكير في كيفية تغيير طبيعة القوة ، وبصورة أدق في كيفية دمج الأبعاد الطرية في خططهم الإستراتيجية لاستخدام القوة بنجاح.[1]

ويرى ناي أن القوة العسكرية والاقتصادية كلاهما أمثلة على القوة القاسية التي تستند إلى مبدأ " العصا والجزرة "، لكن هناك طريقة أخرى وغير مباشرة لاستخدام وممارسة القوة، فبإمكان دولة أن تحصل على النتائج التي تريدها في السياسة الدولية، لأن الدول الأخرى تريد اللحاق بها وإتباعها إعجابا بقيمها أو تقليدا لنموذجها أو تطلعا للوصول إلى مستوى ازدهارها ورفاهها وانفتاحها.[2]

لذلك عرفها بأنها: " قدرة الدولة على الحصول على ما تريده بالاعتماد على الجاذبية، بمعنى القدرة على إقناع الآخرين لجعلهم يتبعوك ويتفقون مع قيمك ومبادئك ومؤسساتك، وهي قوة تعتمد على الأفكار والثقافة والقدرة على إعداد أجندة الآخرين، لذلك حين تقوم دولة ما بتبني قيم دولية، وتشجع الآخرين على تبني تلك القيم وتعريف المصالح المشتركة بطرق متوافقة فهي تؤسس لقوة ناعمة تقوم على الجذب، لذلك على الدول التي تبني قوتها الناعمة أن يكون لديها القدرة على تحسين صورتها وحيازة الشرعية في أعين الآخرين، حتى يمكنها تحقيق أهداف السياسة الخارجية دون مقاومة."[3]

وبالتالي تعبر القوة الناعمة عن الوجه الثاني للقوة، حيث تتمكن دولة ما من الحصول على النتائج التي تريدها لأن الدول الأخرى معجبة بنموذجها، وتحاول أن تتبعه، وليس لأنه يتم إكراهها على ذلك، ومع ثورة المعلومات أضيف عنصر جديد لقوة الدولة ، حيث أصبح من عناصر قوة الدولة امتلاك التكنولوجيا والمعلومات والقدرة على إنتاج التكنولوجيا المتطورة عن طريق الاختراع والإبداع، ونشر الإبداع أيضا.[4]

وتستند القوة الناعمة إلى القدرة على وضع برنامج سياسي يرتب الأولويات بالنسبة للآخرين، وتعتمد الدول في ذلك على عدة مصادر:[5]

---

[1]- جوزيف ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة: محمد توفيق البجريمي، ط 1، السعودية: العبيكان،2007، ص 20.

[2]- جوزيف ناي، " حدود القوة الأمريكية "، مرجع سبق ذكره.

[3] - Robert Keohane and Joseph Nye , « Power and Interdépendance In The information Age » ،**Foreign Affairs** ، Vol: 77 ،No:5 ،(September- October 1998) ، p 83, in : https://www.foreignaffairs.com/articles/1998-09-01/power-and-interdependence-information-age

[4]- حسين علي البحيري، **القوة الناعمة**، القاهرة: المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية ، 2008، ص 04 .

[5] - جوزيف ناي ، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 32-37 .

1 –الثقافة: وهي القيم والممارسات التي تضفي معنى ما على أي مجتمع، وتتجسد في الأدب والفن والإعلام.

2 –القيم السياسة: مثل حرية الصحافة، قدرة الفرد على انتقاد حكومته...الخ

3 –السياسة الخارجية: وهي مكون هام من مكونات القوة الناعمة، فإتباع سياسات خارجية مصممة بشكل جيد سيدفع الدول الأخرى إلى أن تحذو حذو الدولة التي تستخدم القوة الناعمة(بتشجيع السلام، وحقوق الإنسان والعمل مع الآخرين في المؤسسات الدولية ...الخ)

لكن الأهم من كل العناصر السابقة وفقا لجوزيف ناي، هو المصداقية والشرعية، فإذا كانت الثقافة والقيم السياسية والسياسات الخارجية متناقضة مع القيم المقبولة عالميا فقد يؤدي ذلك إلى التنافر، خاصة إذا كان هناك تناقض بين ما تقوله الدولة وما تفعله.

ومنه يمكن القول بأن عالمية ثقافة دولة ما، وقدرتها على وضع قواعد مفضلة ومؤسسات تحكم مناطق النشاط الدولي هي مصادر حاسمة للقوة، كقيم الديمقراطية والحرية الشخصية والتطور السريع والانفتاح.

ونوضح من خلال الجدول التالي أوجه الاختلاف بين القوة الصلبة والناعمة:

جدول رقم – 01 – مقارنة بين القوة الناعمة والصلبة

	القوة الناعمة	القوة الصلبة
أنماط السلوك	**– جاذبية – وضع جدول أعمال تعاون طوعي** ←	**– الإغراء – الإرغام الأمر** →
أرجح الموارد المحتملة	**المؤسسات، القيم الثقافية، السياسات.**	**الرشاوي، القوة، العقوبات.**

المصدر: جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 28.

ج القوة الذكية:

دفعت الانتقادات التي وجهت لمفهوم القوة الناعمة، المفكر جوزيف ناي إلى تطوير مفهوم آخر للقوة هو القوة الذكية، وذلك في كتابه الذي صدر سنة 2011 يحمل عنوان " مستقبل القوة: القدرة على تحقيق النتائج التي نريد "، حيث عرف ناي القوة الذكية بأنها: " القدرة على الجمع بين عنصري القوة الصلبة وهما العنصرين العسكري والاقتصادي، والقوة الناعمة، وذلك في إستراتيجية واحدة للتأثير على الآخرين."[1]

فجوزيف ناي يرى أن هناك ارتباط واضح بين كل من القوة الناعمة والصلبة من حيث القدرة على التأثير في الطرف الآخر، لتحقيق المصالح التي يريدها الطرف الممارس للتأثير، سواء بشكل مباشر من خلال القوة الصلبة، أو بشكل غير مباشر من خلال القوة الناعمة، وعليه فإن التفاعل بينهما يعد مهما لزيادة مستوى القدرة على التأثير.[2]

[1]- جوزيف ناي، **مستقبل القوة**، ترجمة: احمد عبد الحميد نافع و السيد أمين شلبي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015، ص 240.

[2] حسن علي بحيري ، مرجع سبق ذكره ، ص 16 .

تعتمد استراتيجية القوة الذكية على خمسة عناصر، تتمثل في تحديد الأهداف والنتائج المرجوة، ومعرفة الموارد المتاحة، ومعرفة الأهداف والأولويات المراد التأثير فيها، وأي نوع من القوة سيتم الاعتماد عليه، وتقدير احتمالية النجاح.[1]

كما ركز "الفن توفلر Alvin Toffler " في تعريفه للقوة على فكرة قريبة من فكرة ناي ، حيث حدد مفهوم القوة من خلال ثلاث عناصر هي :[2]

1 -العنف: الذي يعتبر حسبه قوة ذات نوعية دنيا، لأن لها أعباء وتبعات كثيرة أهمها زرع روح الانتقام بين الدول وخوضها في سباق متزايد نحو التسلح.

2 -الثروة: قوة ذات نوعية متوسطة يتميز استخدامها بنوع من المرونة.

3 -المعرفة: قوة ذات نوعية رفيعة، لأنها تتميز بقدرات أكثر فعالية تسمح للدول بالحصول على نتائج ايجابية لها بدون تبذير للثروة والقوة، لأنها تعتمد على الإقناع .

فحسب توفلر من يمتلك هذه العناصر يستطيع أن يمارس قوته على الأطراف الأخرى.

بعد الحرب الأمريكية ضد أفغانستان في سنة 2001 وحربها ضد العراق سنة 2003، دار جدل داخل الولايات المتحدة الأمريكية حول القوة الذكية والقوة الغبية، حيث جادل فريق من السياسيين بأن إدارة بوش ليست ذكية في توظيف سياستها الخارجية نتيجة لاستخدامها المفرط للأدوات العسكرية في مواجهة الإرهاب، وهذا يتناقض مع عصر المعلومات، وطالب هذا الفريق بضرورة تنبه الولايات المتحدة للقوة الناعمة، مع حفاظها على قوتها الصلبة وجمعها في قوة واحدة، تعرف بالقوة الذكية.[3]

2 -عدم تحولية القوة:

هذه الخاصية تكرست كنتيجة لتعدد أشكال القوة، حيث لم تعد اليوم بالضرورة الدولة القوية عسكريا قوية اقتصاديا أو ثقافيا والعكس صحيح، وذلك عكس ما كان حاصلا في فترات تاريخية سابقة. هذا الأمر الذي نلاحظه بوضوح من خلال توزيع القوة على مستوى هيكل النظام الدولي، فالولايات المتحدة الأمريكية أكبر قوة عسكرية على المستوى الدولي بدون منازع، لكن على المستوى الاقتصادي هناك العديد من القوى التي تنافسها بجدارة سواء دول أو تكتلات إقليمية، أهمها اليابان، الصين و دول الاتحاد الأوروبي.

3 -ذاتية مفهوم القوة بالنسبة للفواعل الدولية:

هذه الخاصية تكرست نتيجة لتعدد الفواعل الدولية من غير الدولة، وأيضا بسبب بروز قضايا ومفاهيم جديدة، لذلك أصبحت الفواعل الدولية تتمتع بالقوة والنفوذ نتيجة لتصورها الذاتي لهما عكس ما كان حاصلا في حقب تاريخية ماضية عندما كانت الدولة تدرك قوتها بشكل انعكاسي بمقدار قوة الآخرين، والسبب في هذا التحول هو الطبيعة الجديدة للنزاعات الدولية، حيث طغت النزاعات الداخلية على الخارجية، الأمر الذي

---

[1]- جوزيف ناي، **مستقبل القوة**، مرجع سبق ذكره، ص 240.

[2]- شمسة بوشنافة، **دور فرنسا في ظل النظام الدولي الجديد**،ط1، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016، ص 34-35.

[3] - ريهام مقبل، مرجع سبق ذكره، ص 07.

قلل من فرص معرفة الدول لبعضها البعض وبالتالي اختبار قوتها، لذلك فتصور الدول لقوتها غالبا ما يبتعد عن البيئة الموضوعية.

أيضا من جهة ثانية فهناك لاعبين آخرين يتم التعاطي مع قوتهم بصورة أقل أهمية مما هي عليه في حقيقة الأمر، وأحسن مثال على ذلك نجده في الجماعات الإرهابية التي لم تعطى لها أية أهمية قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 ، بينما تعاظم الحديث عن قوتها بعد هذا التاريخ بشكل كبير.

أخيرا نصل إلى نتيجة مفادها بأن مفهوم القوة تجاوز في مضمونه الفكري المعنى العسكري الشائع إلى مضمون حضاري أوسع ليشمل القوة الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية، والتقنية... الخ. ولكن أياً من مصادر القوة مهما تعددت لا يكتسب وزناً وتأثيرا بمجرد وجوده، و إنما يرتبط هذا الوزن بالتأثير في التدخل الواعي لتحويل مصادر القوة المتاحة إلى طاقة مؤثرةً و سلاح فعال ، فلا يمكن قراءة المتغيرات السياسية، والاقتصادية التي تظهر نتيجة استخدام القوة في المجتمع الدولي ، إلا عبر القدرة التي تشكل المعطى الموضوعي للموارد المتاحة سواء القوة الصلبة المكونة من العتاد العسكري والثراء الاقتصادي واستعمالهما بالتهديد بالعقوبات ، أو الاستمالة بالمساعدات عبر استخدام القوة الناعمة كأداة في العلاقات الدولية[1].

المطلب الثالث: التحول في مفهوم السيادة

الفرع الأول: تراجع مكانة الدولة في عالم ما بعد الحرب الباردة

عرف عالم ما بعد الحرب الباردة تزايد ملحوظ في حجم الفواعل الأنطولوجية الجديدة، والتي تختلف في تكوينها عن الشكل التقليدي للفواعل المركزية (الدول)، فهذه الزيادة صاحبها قيام منظور يرى ضرورة الاعتراف بازدياد تعقد هيكل النظام الدولي بسبب تنوع و تعدد الفاعلين .

هذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن من هم الفاعلون في العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة ؟

يقصد بالفاعل كل سلطة أو جهاز أو جماعة، أو حتى شخص قادر على أن يلعب دورا على المستوى الدولي، وقد يتطلب لعب هذا الدور اتخاذ قرار ما أو الإتيان بفعل ما، أو حتى مجرد ممارسة التأثير على صانعي القرارات.[2] إن تحليل دور الفواعل وليس تحديد وضعهم القانوني هو الذي يمكننا في الواقع من تحديد موقعهم ومدى فاعليتهم في المسرح الدولي، فإضفاء صفة الفاعل في العلاقات الدولية مرتبطة بمدى تأثير ومساهمة هذا الفاعل في التدفقات الدولية وليس مرتبط بوضعه القانوني.[3]

---

[1]- فريد ميليش، " القوة وأهميتها في العلاقات الدولية"،**مجلة البحوث والدراسات العلمية**، سوريا: جامعة تشرين، العدد 06 ، 2014 ، ص 71 .

[2] - مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة: حسن نافعة ، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986 ، ص 313.

[3]- مصطفى بخوش، "مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة "، **مجلة المفكر**، بسكرة: جامعة محمد خيضر كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 03، فيفري 2008، ص 86.

لقد تعددت الإجابات الخاصة بتشخيص الفواعل في حقل العلاقات الدولية والأدوار التي يلعبونها، فبينما يرى البعض أن الدولة هي الفاعل الوحيد الممكن في هذا الحقل، يرى آخرون على أن قائمة الفواعل طويلة جدا، بحيث أن دراسة العلاقات الدولية يجب أن تمتد إلى مستويات أخرى غير مستوى التفاعلات الحكومية، أي إلى مستويات قومية – فرعية، عبر قومية، وفوق قومية. حيث ساعدت العولمة، على إضفاء حركية وديناميكية متسارعة على الأحداث الدولية، الأمر الذي فسح المجال إلى ظهور العديد من الفاعلين غير الدول الذين ساعدتهم ثورة المعلومات والاتصالا ت، وكذا التطور التكنولوج ي على تقمص أدورا كانت في السابق من خصائص الدولة القومية. الأمر الذي جعل البعض يتساءل: هل ما زالت الدولة تعتبر فاعل وحيد وأساسي في العلاقات الدولية؟.

بناء على ذلك أصبح دور الدولة موضع شك في العلاقات الدولية أو موضع اتهام، وأصبح يعتقد أن مفهوم الدولة، قد أُفْقِد قيمته بدخول فاعلين دوليين جدد، الذين جاؤوا مباشرة لمنافسته على المسرح الدولي.

1 مكانة الدولة في عالم متحول :

لقد أضفى الفقهاء الشخصية القانونية على الدولة منذ القدم، مما جعلها في التحليل التقليدي تعتبر وحدة التحليل الأساسية لرصد وتفسير الظواهر الدولية، فالدولة بحكم احتكارها وسيطرتها على مصادر القوة والنفوذ، وكونها صاحبة السيادة على مستوى داخلي وخارجي، فهي تعد الفاعل الرئيسي في النظام الدولي، وهو الأمر ذاته الذي يتبناه أنصار المنظور الواقعي عندما يؤكدون على أن الدولة هي فاعل وحدوي مركزي في العلاقات الدولية يسعى لتحقيق المصلحة القومية. [1] وذلك اعتبارا لما كتبه " هانس مورغانثو " H.Morgenthau" في كتابه "السياسة بين الأمم" ، كما واصل الواقعيون الجدد نفس النهج مثل "كينيث والتز" Kenneth Waltz"، الذي منح الدولة المساحة الأكبر في تحليله للعلاقات الدولية ، من خلال تعظيم الدور الذي تلعبه على جميع المستويات.

لكن تسارع الأحداث بعد الحرب الباردة أدى إلى تراجع أهمية الدولة كفاعل محوري في العلاقات الدولية، وذلك بسبب صعود ظاهرة الأقليات، حيث برزت في هذا الإطار أنماط جديدة من الهويات المتجاوزة لنموذج الدولة القومية، إضافة إلى ذلك ازدياد مستويات تفاعل وديناميكية فواعل جدد: كالشركات متعددة الجنسيات، المنظمات غير الحكومية، التكتلات الاقتصادية، المؤسسات المالية والتجارية ...الخ، التي أصبحت تلعب دورا مهما في صياغة شكل التفاعلات الدولية.[2]

بمعنى أن الدولة قد فقدت عنصر الضبط والاتزان والاختصاص في أداء وظائفها، بسبب الاختلال الوظيفي بين العلاقات الداخلية والتفاعلات الخارجية، وهو الأمر الذي عبر عنه المفكر دانييل بال Daniel Bell عندما قال: "**الدولة أصغر من التعاطي مع المشاكل الكبرى، وأكبر من التفاعل مع المشاكل الصغرى** ."[3]

---

[1]- المرجع نفسه ، ص 86-87 .

[2] - jean jacques roche, op.cit, p 134 .

[3]- وليد عبد الحي وآخرون، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**، ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع ، 2002 ، ص 22 .

فحسبه الدولة وقعت في مأزق، ففي المشاكل الصغرى حلت مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الثقافية والحقوقية، بينما في المشاكل الكبرى حلت المنظمات الدولية والشركات العابرة للقوميات.[1]

فالدولة الوطنية تشهد تفتتا وظيفيا ثلاثي الأبعاد حيث تفقد سيطرتها على ثلاث مستويات:

1 -تصاعديا لصالح منظمات فوق وطنية عامة أو متخصصة كالأمم المتحدة، البنك الدولي...الخ

2 -جانبيا لصالح وحدات أخرى هي في تماس وظيفي مباشر مع الدولة، مثل الشركات متعددة الجنسيات و التنظيمات الإقليمية.

3 -تنازليا لصالح وحدات تحت الدولة كجمعيات المجتمع المدني، الجماعات المسلحة، مؤسسات القطاع الخاص.

فالعلاقات الدولية أصبحت تتفاعل داخل هذا البعد الثلاثي وطبيعة التفاعل هي معقدة، فهذه النماذج الثلاثة لا تتوانى عن التصارع فيما بينها حسب اختلاف المصالح والوضعيات الإستراتيجية،[2] وفي هذا الإطار يرى "برتران بادي Bertrand Badie" بأننا بصدد مرحلة جديدة في العلاقات الدولية حيث أن الوضعية الحالية تتسم بحركتين متوازيتين، من جهة تدعيم وتقوية الاعتمادات المتبادلة والتدفقات ما عبر الوطنية ومن جهة أخرى انتعاش للتيارات المحلية والمرجعيات الهوياتية. إن هاتين الحركتين التي ينظر إليهما كنقيضتين هما في الواقع متكاملتين ومتفاعلتين بشكل إيجابي، وتفاعلهما يشكل ظاهرة جديدة في العلاقات الدولية يطلق عليها برتران بادي مصطلحا جديدا هو La glocalisation[3] تركيب لكلمتي: العولمة La globalisationوالمحلية La localisation، وهذه الظاهرة تضفي المعنى والانسجام على مختلف الديناميات الاقتصادية والاجتماعية العالمية ، وهي تتجسد من خلال العلاقة الجدلية بين قوى التكامل أي تلك الروابط التي تتجاوز إطار الدول نحو اندماجات سياسية، اقتصادية واجتماعية وتعاون أكبر بين الدول والشعوب.

إذا يشكك أصحاب هذا الاتجاه في كون الدولة مازالت هي اللاعب الدولي الأكثر أهمية، فالنظام الدولي أصبح يفتقد تدريجيا صفة الدولاتية، فنحن أمام فضاءات تتداخل فيها المصالح الاقتصادية، الأديان، الثقافات، الأفراد، المهاجرين، وبالتالي العلاقات الدولية لم تعد من صنع الدول فقط، بل تحركها سياسات جديدة تقودها تيارات العولمة، وكل هذا يعيق إمكانية وضع معايير فعالة ونماذج تحليلية قادرة على استيعاب التفاعلات الجديدة للحقل الدولي.[4]

هذا ما دفع المفكر هولستي Holsty إلى القول بوجوب التفرقة بين نوعين من العلاقات الدولية:[5]

الأول: يشمل السياسة العليا والتي تقتصر على الدول فقط وتتناول قضايا السلم والحرب.

---

[1] - محمد الارناؤوط و آخرون ، **العرب والتحديات السياسية والاقتصادية والثقافية للعولمة** ، الأردن: منشورات جامعة آل البيت، 2000، ص 115 .

[2] -Badie Bertrand, « Culture, identité, relations internationales », **Etudes maghrébines**, Casablanca: la Fondation du roi Abdul-Aziz Al Saoud pour les études islamiques et les sciences humaines, n°7, 1998, p14.

[3] - Badie Bertrand, **Un monde sans souveraineté: Les Etats entre Ruse et Responsabilité**, paris: Fayard, 1999, p 168-169.

[4] - Badie Bertrand, « culture , identité , relations internationales » , op. cit , p 14 .

[5]- مصطفى بخوش ،" مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة "، مرجع سبق ذكره ، ص 87 .

الثاني: يشمل السياسة الكلية والتي تشمل كل المجالات ما عدا قضايا السلم والحرب، يشارك فيها كل الفواعل من دون الدولة.

غير أن تقسيمه هذا يعتبر غير واقعي لأن السياسة العليا ليست حكرا فقط على الدولة، وذلك نتيجة للدور المتصاعد لمنظمة الأمم المتحدة، الحلف الأطلسي، الاتحاد الأوروبي ...الخ.

2 -انتشار فواعل غير الدولة

يعتبر انتشار الفواعل غير الدول من أهم إفرازات نهاية الحرب الباردة، وذلك على عدة مستويات:

أ -المستوى القومي-الفرعي: مثل مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الثقافي والإعلامي، النقابات، الأفراد...الخ، والتي أصبحت تتدخل في مختلف قطاعات الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية...الخ.

ب -المستوى الفوق قومي: مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، كذلك الشركات متعددة الجنسيات . فالشركات متعددة الجنسيات تستأثر بحوالي 80% من إجمالي الناتج القومي العالمي وحوالي 50% من إجمالي التجارة العالمية.[1] كما أن قدراتها الاقتصادية تفوق بكثير قدرات الكثير من الدول، مما جعلها تلعب أدوارا سياسية خطيرة، وفرض وجهات نظرها على الدول، خاصة الضعيفة منها عبر وسائل الضغط التي تملكها.

كذلك شهد عالم ما بعد الحرب الباردة بروز المنظمات الدولية غير الحكومية خاصة المعنية بقضايا البيئة وحقوق الإنسان، التي نجحت في بلورة خطاب إنساني كوني يخاطب الإنسان في كل مكان، فقد أتاح التطور التكنولوجي لهذه المؤسسات إمكانية إيصال رسالتها، وبالتالي أصبحت قادرة على تخطي سلطة الدولة وعلى إقليمها.[2]

يعد المفكر "جيمس روزنو James Rosenau من أهم المفكرين اللذين اهتموا بموضوع تعددية الفواعل، والذي قدم تحليلا مهما للسياسة العالمية في صورتها المضطربة والمؤثرة على منظمة الأمم المتحدة لكونها حسبه أداة تغيير، حيث ركز في دراسته على مكانة ودور الأمم المتحدة في ظل التحولات الدولية السريعة وذلك في كتابه بعنوان: " الأمم المتحدة في عالم مضطرب "، الذي ينطلق من وصف أبرز الأبعاد التي مستها التحولات على المستوى الدولي، كتزايد وانتشار الفواعل الجديدة وذلك على فكرة مركزية الدولة التي طرأت عليها ثلاثة تعديلات أساسية، ناقشها روزنو في ثلاث مستويات والتي لخصها في الجدول التالي :

جدول رقم – 02 – التحول في المجالات الدولية

	من	إلى
Micro parameter المجال الجزئي	**أفراد أقل تمتعا بمهارات تحليلية**	**أفراد أكثر وعيا وانفعالا.**

[1]- هايل عبد المولى طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية** ،الأردن: د.د.ن، 2010، ص 94 .
[2]- محمد سعد أبو عامود، مرجع سبق ذكره، ص 120.

	وانفعالية.	
Macro-micro parameter **المجال الكلي –الجزئي**	**الهياكل السلطوية في حالة استقرار لأن المواطنين يؤمنون بالشرعية التقليدية والدستورية.**	**الهياكل السلطوية في حالة من عدم الاستقرار لأن المواطنين تبنوا نظرة نقدية لشرعية السلطة التقليدية.**
Macro parameter **المجال الكلي**	**نظام فوضوي للدول القومية.**	**تفكك النظام السابق وتعويضه بنظم فرعية متعددة داخل الدولة وعبر الدول.**

Source : James N.Rosenau , **the unated nation in a turbulent world** , Colorado : lynne , riemer publishers , 1992 , p 14 .

1 - المجال الجزئي: الذي يضم حركة الأفراد وتزايد وعيهم بدورهم، وتكيف مهاراتهم مع تسارع الأحداث والتحولات بسبب ثورة المعلومات والاتصالات، وهذا ما عبر عنه بـ "ثورة المهارة ".[1]

2 - المجال الكلي – الجزئي: الذي يتضمن جدلية السلطة بين الولاء الداخلي والخارجي للأفراد، فشرعية وجود الدولة تتأكد بمدى تلبيتها لحاجيات مواطنيها المختلفة، حيث أن تزايد وعي المواطنين والذي أكد عليه في المستوى الأول، أثر على شرعية الدول التي أصبحت مراقبة من طرف منظمات فوق قومية سواء حكومية أو غير حكومية.[2]

3 - المجال الكلي: الذي يتضمن تفكك النظام الدولي الفوضوي الذي كان قائما على أساس الدول القومية ذات السيادة، والتي تسعى للدفاع عن نفسها بمفردها، وظهور نظام متعدد المراكز أكثر تعقيدا، والذي رصد من خلاله التحول في بنية النظام الدولي الذي تجاوز فكرة مركزية الدولة إلى تعدد الفواعل وتزايدها .[3]

وبالتالي فالعلاقات الدولية أصبحت تتفاعل داخل هذه الأبعاد الثلاثة، والتي لا تتوانى عن التصارع فيما بينها حسب اختلاف المصالح والوضعيات الإستراتيجية. فقد انتقل التفاعل الدولي من تفاعل بين دول ليصبح نتاجا لثلاثة عوالم مختلفة في منطقتها ومصالحها، لأن الفواعل فوق الوطنية تسعى لاستغلال أمور مثل حقوق الإنسان والبيئة والأمن الدولي بغرض تحقيق مصالح والتي تتعارض مع منطق الدولة الأمة لأنها تحد من مبدأ السيادة، كما أن الأفراد بحاجياتهم المتعددة في صراع دائم مع الدولة الأمة، وبالتالي يضع المواطنة موضع تساؤل يتجاوز كل الحدود الجغرافية.

[1] - James N.Rosenau, **the united nation in a turbulent world** , Colorado : lynne , riemer publishers , 1992 , p 14 .15.
[2] - Ibid, p 16-19.
[3]- Ibid, p 20.

على ضوء هذا العرض يتبين أنه في الوقت الذي يزعم الكثيرون بأننا في فترة ما بعد الحرب الباردة قد دخلنا مرحلة نهاية الدولة الوطنية، أو مرحلة اللادولة، إلا أننا نشهد في مقابل ذلك محاولات مفهوماتية لتطوير وظائف الدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، حيث حصل الانتقال من صيغة " الدولة الحارسة " إلى " الدولة الخادمة " إلى " دولة الرفاهية ".

فبالرغم من الاهتزاز الشديد الذي تعرضت له الدولة القومية، إلا أنها مازالت صامدة وبينت أنه بالرغم من ظهور فواعل أخرى إلا أنها بقيت ضرورية لأنها الأكثر تنظيما وفعالية سواء لوحدها أو بتحالفها مع دول قومية أخرى، بمعنى أن المنظمات الدولية والإقليمية تتكون في الأساس من دول قومية، وبالتالي تبقى الدولة هي المسير لتفاعلات العلاقات الدولية في إطار النظام الدولي وذلك بعد كل هذه التغيرات التي لم تلغي دور الدولة نهائيا، وإنما لم تعد الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية.

إذا نستنتج أن الدولة تواجه تحديات عند صياغتها لسياسيتها الداخلية والخارجية ، لكن طبعا تختلف هذه التحديات ومدى تأثيرها، حسب موقع الدولة في النظام الدولي ووفقا لما تملكه من عناصر القوة، فالدول المسيطرة ستكون أقل تأثيرا من الدول الخاضعة لأنها تمتلك القدرة على توجيه مسارات التحول وتحدد قواعده.

الفرع الثاني: مظاهر تحول مفهوم السيادة

تعد السيادة من المقومات الأساسية التي بني عليها صرح القانون الدولي المعاصر، ويعد مفهومها من المفاهيم الهامة التي اهتم بها فقهاء القانون وباحثي السياسة على قدم المساواة.[1]

وهناك عدة تعاريف للسيادة من أهمها:

– تعريف "جان بودان"Jean Bodin*: "السيادة هي السلطة العليا المعترف بها والمسيطرة على المواطنين والرعايا دون تقييد قانوني، ما عدا القيود التي تفرضها القوانين الطبيعية والشرائع السماوية."[2]

– أما "ويليام بلاكستون " William Blackstone فيعرفها بأنها: "السلطة العليا والمطلقة وغير المراقبة والتي لا تقاوم."

– كما تعرف بأنها: " ميزة الدولة التي بفضلها لا ترتبط قانونيا إلا بإرادتها ولا تحد من طرف أية قوة سوى قوتها."[3]

من خلال هذه التعاريف، نصل إلى أن السيادة هي وضع قانوني ينسب للدولة عند توافرها على مقومات مادية من مجموع أفراد وإقليم وهيئة منظمة وحاكمة، وهي تمثل ما للدولة من سلطان تواجه به الأفراد

---

[1]- علي صادق أبو هيف، **القانون الدولي العام**، ط 1، الإسكندرية : منشأة المعارف ، 1995 ، ص 38 .

*يعد جان بودان أول من وضع تعريف محدد للسيادة، لذلك عادة ما تنسب السيادة إليه، وذلك من خلال مؤلفه " ستة كتب عن الجمهورية " الذي نشر سنة 1576 .

[2] - عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، ط 1، بيروت: دار أمواج للنشر والتوزيع، 2003، ص 53.

[3] - غضبان مبروك، **المدخل للعلاقات الدولية** ، عنابة : دار العلوم للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2007 ، ص 135 .

داخل إقليمها تواجه به الدول الأخرى في الخارج، ومن مقتضيات هذا السلطان أن يكون مرجع تصرفات الدولة في مختلف شؤونها إرادتها وحدها، ويعني ذلك أن سلطة الدولة في الداخل والخارج لا تعلوها أية سلطة.

ووفقا لهذا فإن السيادة اتخذت مظهرين:[1]

1- مظهر داخلي لسيادة الدولة: هو سلطانها على الأشخاص وسلطانها على إقليم الدولة.

2- مظهر خارجي للسيادة الدولة: هو حرية الدولة في إدارة شؤونها الخارجية وتحديد علاقتها بسائر الدول الأخرى، وحريتها في التعاقد معها أو حقها في إعلان الحرب أو التزام مواقف الحياد.

وقد مر مفهوم السيادة بمراحل متعددة، فبعد أن كان نطاق سيادة الدولة على شعبها وإقليمها مطلقا، فإن تطور العلاقات الدولية على مر الزمن حمل معه تعديل على هذا النطاق بصورة تدريجية، خاصة بعد الحرب الباردة، أين أصبح مفهوم يشغل حيزا واسعا من البحث النقاش والجدل في أوساط النخب السياسية والفكرية والثقافية، ارتباطا بالمتغيرات والتحولات الكبرى التي اجتاحت البشرية خلال العقدين الماضيين.

فمفهوم السيادة قد لحقه التغير بشكل ملموس منذ منتصف القرن العشرين، حيث لم تعد السيادة في صورتها التاريخية المطلقة، وإنما أخضعت ظاهرة العولمة مفهوم السيادة التقليدي للمراجعة وإعادة التعريف، من المفهوم المطلق إلى المفهوم المحدود أو النسبي، [2] أي تراجع مبدأ السيادة الوطنية للدول، وقد كان مرد ذلك إلى عدة أمور، نذكر من أهما:

1- التوسع المتزايد في إبرام الاتفاقيات الدولية الشارعة، والنظم الدولية التي تتضمن قواعد وأحكاما ملزمة لعموم الدول، ويمكننا أن نوضحها فيما يلي :

- أن ثمة قواعد قانونية دولية آمرة حاليا تختص بتنظيم مجالات عديدة، وقد أصبحت لهذه القواعد حجية في مواجهة كافة الدول، فلا يجوز بحال الاتفاق على ما يخالفها، حتى ولو كان ذلك تذرعا بفكرة السيادة.
- استقرار الفقه والقضاء الدولي على عدم إمكانية احتجاج الدول بدساتيرها أو بتشريعاتها الداخلية، وهي من مظاهر السيادة الوطنية، للتنصل من الالتزامات الدولية سواء أكانت ذات طبيعة تعاقدية، أو ناشئة عن أحكام القانون الدولي العام والنظم الدولية ذات الصفة الشارعة، حتى وإن لم تصادق الدول عليها أو تنظم إليها .[3]

2- بروز نوعية من المشكلات الدولية التي تستلزم تكاثف الجهود الدولية وتضافر الإرادات السياسية للدول في سبيل التوصل إلى حلول ناجحة وفعالة لها، من ذلك مثلا: مشكلات البيئة،التلوث، مشكلات الطاقة، مشكلات ندرة المياه والجفاف، التصحر، مشكلات الإرهاب، والعنف السياسي ...الخ.[4]

---

[1] - المرجع نفسه ، ص 136 .

[2] - سمير أمين وآخرون ، **العولمة و النظام الدولي الجديد** ، ط 1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004 ، ص 118 .

[3]- ممدوح محمود منصور، **العولمة : دراسة في المفهوم و المظاهر والأبعاد**، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003، ص 45 .

[4]- حسن البزاز، **عولمة السيادة حال الأمة العربية** ، بيروت : المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، 2002 ، ص 16-17 .

3- الاتجاه المتنامي نحو احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ونحو كفالة الضمانات الدولية التي تمكن احترام هذه الحقوق وتكفل عدم انتهاكها من جانب الحكومات الوطنية، فتعسف الدولة ضد مواطنيها سيجعلها عرضة لتدخل خارجي باسم أغراض إنسانية.[1]

4- ساهم التطور الهائل في وسائل وتكنولوجيات الاتصال ووسائل الإعلام في اختراق سيادة الدول، حيث لم يعد باستطاعة أية دولة أن تحتكر الإعلام والحفاظ على مقومات هويتها، وذلك بسبب الكم الهائل من الأخبار والمعلومات والأفكار والصور المتدفقة دون شروط أو قيود من خارج حدودها.

5- تراجع قوة الدولة القومية وتضاؤل دورها: كل الأمور السابقة أدت إلى إضعاف دور الدولة القومية، إضافة إلى ذلك لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد في النظام الدولي كسابق عهدها، وإنما تعاظمت أدوار فواعل أخرى جديدة، مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، الشركات متعددة الجنسيات...الخ، فلم تعد الدولة الطرف الوحيد المؤثر في العلاقات الدولية، وتنفرد بالمسؤولية الكاملة لتأمين رفاهية مواطنيها وأمنهم، بل من حق القوى الجديدة على الساحة الدولية أن تنافس الدولة وتشارك وتؤثر في رسم السياسة الدولية، وفي صنع القرارات وصياغة الخيارات.[2]

لذا وبشكل عام يمكن القول أن هناك علاقة طردية محتملة بين المتغيرات التي صاحبت نهاية الحرب الباردة وتقلص السيادة الوطنية، وأن هناك علاقة طردية محتملة بين تأثر سيادة الدولة بمتغيرات ما بعد الحرب الباردة والتغير في مضمون الوظائف التي تقوم بها الدولة، ومن هنا تظل إعادة تعريف دور الدولة أمرا مهما في ظل الشروط التي يتطلبها النظام الدولي الجديد، والتي تقوم على مبدأ الاعتماد المتبادل بين دول وشعوب العالم، فخيار العزلة لم يعد خيارا ممكنا، وفي أحيان كثيرة هو خيار مستحيل، فلا توجد دولة تستطيع أن تبقى خارج سياق الزمن والتاريخ، وإنما تبقى الدول عرضة للعديد من الاختراقات التي تحد من المفهوم التقليدي للسيادة باسم حقوق الإنسان وزعزعة الأمن الدولي.

بمعنى أن كل هذه العوامل أدت إلى تضييق المجال المحفوظ لسيادة الدولة، أي تقييد الاختصاص الداخلي للدول لصالح التوسع في اختصاصات المؤسسات الدولية، وتمكين هذه الأخيرة من إدارة أكثر فعالية لشؤون ومصالح المجتمع الدولي ككل.[3]

فالسيادة الوطنية في الوقت الراهن إذا، اهتزت لكونها عرفت العديد من التحديات على صعيد العديد من القطاعات سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، فالسيادة اليوم لم تعد في صورتها التاريخية المطلقة، فالدولة قد أصبحت محكومة بالتزاماتها الدولية والاتفاقيات الدولية المختلفة التي باتت تقيد من سيادتها، خاصة مع توسع قواعد القانون الدولي، الذي أصبح في أحيان كثيرة قيدا على الدول عند وضع سياستها العامة، حتى على مستوى العلاقات الداخلية بين السلطة والمواطنين في مجالات الحرية

[1] -الياس أبو جودة ، **الأمن البشري وسيادة الدول**، ط 1 ،بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع ، 2008 ، ص 108 .
[2] - حسن البزاز، مرجع سبق ذكره ، ص 17 .
[3] - عبد النور بن عنتر، " الدولة و العولمة و ظهور مجتمع مدني عالمي "، **شؤون الأوسط** ، بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية والدراسات والتوثيق ، العدد 107 ، صيف 2002 ، ص 77 .

السياسية، حقوق الإنسان، المسائل الدينية...الخ، وهي مسائل كانت على مر التاريخ جزءا من اختصاص الدولة الوطنية التي كانت تملك القدرة الفعلية على تحقيق الاستقلال والإرادة الحرة في المجالين الخارجي والداخلي دون الخضوع لأي طرف دولي آخر، أي أنها تتوفر على إمكانية السيطرة على إرادتها ومقدراتها وذاتها بحرية كاملة ، وقدرتها على حماية استقلالها في الواقع العملي.[1]

بصفة عامة يمكن القول بأن ظاهرة العولمة قد نأت بالعلاقات الدولية عن صورة النظم الدولية التقليدية القائمة على عدد من الدول ذات السيادة، وقد تباينت آراء المحللين في هذا الصدد، إذ يرى بعض الكتاب أن العالم يشهد حاليا ما يمكن أن يسمى بأفول السيادة، في حين يرى البعض الآخر أن النظام الدولي قد انتقل بالفعل إلى ما بعد السيادة.

فيرى كل من "ويليامز Williams" و"كلارك "Clark ضرورة إعادة النظر في مفهوم السيادة بهدف تقديم تعريف جديد له، أو تحديد مضمون معاصر لهذا المفهوم يكون أكثر واقعية وأكثر تناسبا مع السياق التاريخي المعاصر، وهم يشيرون في هذا الصدد إلى آراء بعض الكتاب الداعين إلى صورة جديدة للسيادة من ذلك مثلا السيادة الجزئية، أو المقيدة، أو المشتركة.[2]

هذا ما ناقشه الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان، حيث أكد على ضرورة التخلي عن مفهوم **السيادة كسيطرة** إلى **السيادة كمسؤولية**، سواء في الوظائف الداخلية أو في الواجبات الخارجية على حد سواء، وينقسم هذا المفهوم الجديد للسيادة إلى ثلاثة مستويات[3]:

1 - سلطات الدولة مسئولة عن حماية سلامة مواطنيها و أرواحهم و تعزيز رفاهيتهم.

2 - سلطات الدولة مسئولة أمام مواطنيها داخليا و أمام المجتمع الدولي من خلال منظمة الأمم المتحدة.

3 - موظفي الدولة مسئولون عن أعمالهم أي أنهم مساءلون عما يقومون به من فعل و ترك.

وقد تأكد هذا التحول التقييدي في مفهوم السيادة أيضا على لسان الأمين العام الحالي للأمم المتحدة الذي قال: "**تخضع سيادة الدولة في معناها الجوهري إلى مراجعة عميقة وليس فقط تحت تأثير العولمة والتعاون الدولي، فقد ساد الاعتقاد الآن بأن الدول ينبغي أن تكون أدوات في خدمة شعوبها وليس العكس، كما تعززت في نفس الوقت سيادة الفرد، عبر وعي بالحقوق الفردية لا يلبث يتجدد وينتشر، ينبغي صياغة تعريف جديد وأوسع للمصلحة الوطنية في القرن الحادي والعشرين، تعريف يحث الدول على التوصل إلى مزيد من توحيد الأهداف والاشتراك في نفس القيم.**"[4] بمعنى تدويل السيادة والذي يعني وجود نظام لمساءلة الدول في حالة تعسفها الشديد في ممارسة حقوق السيادة. أي أن ما يحدث بالتدرج هو التحول من ثقافة الحصانة السيادية إلى ثقافة المساءلة الوطنية والدولية، فالمنظمات

---

[1] - ممدوح شوقي ، " الأمن القومي والعلاقات الدولية " ، **السياسة الدولية** ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 127 ، جانفي 1997 ، ص 46 .

[2]- نواري أحلام ، " تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية "، **دفاتر السياسة و القانون**، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح بورقلة، العدد 04 ، جانفي 2014 ، ص 30 .

[3] - **the responsibility to protect**," report of the international commission on intervention and state sovereignty", p 13, in: www.iciss.ca/report-en.asp.pdf (15/03/2017)

[4]- محمد بوبوش ، " اثر التحولات الدولية على مفهوم السيادة الوطنية " **المستقبل العربي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 56 ، 2006 ، ص 120 .

الدولية والناشطون في المجتمع المدني والمنظمات الغير حكومية، يستخدمون القواعد والصكوك الدولية لحقوق الإنسان، باعتبارها المرجع الملموس الذي يحكمون بموجبه على سلوك الدول.[1]

إذا أثرت المتغيرات الدولية التي رافقت النظام الدولي الجديد عل مفهوم السيادة الوطنية ونطاق تطبيقه في المجالين الداخلي والخارجي علي حد سواء، وقد أثارت تلك المتغيرات تحديات طالت كل أنماط الدول، وطرحت نفسها بأشكال مختلفة على تلك الأنماط، وكان لتلك التحديات مصادرها الداخلية والخارجية، التي أثارت بدورها الحاجة إلى رصدها وتحليل مدى تأثيرها على مفهوم السيادة، وبشكل عام، يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين تأثر سيادة الدول بمتغيرات النظام الدولي، والتغير في مضمون الوظائف التي تقوم بها الدولة، كما يمكن القول أيضا أن هناك علاقة عكسية بين تقدم الدولة ومدى تأثرها بمتغيرات هذا النظام[2]، فهناك دول مسيطرة وأخرى خاضعة، ورغم أن كل الدول بغض النظر عن موقعها سوف تعاني بشكل أو بآخر، إلا أن الدول الخاضعة تبقى الأكثر تأثرا، لأن تأثر الدولة بالتحولات الدولية مشروط بموقعها في النظام الدولي، لذلك فالدول المسيطرة سوف تكون أقل تأثرا لأنها تمتلك القدرة على توجيه مسارات التحول وتحدد قواعده.

المبحث الثالث: أثر نهاية الحرب الباردة على التفاعلات الدولية والسياسة الخارجية للدول.

في ظل تراكم جملة من التطورات على مختلف الأصعدة الفكرية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية دخل العالم بعد الحرب الباردة مرحلة استدعت إعادة النظر في كثير من المسلمات والمفاهيم والإيديولوجيات والنماذج والتجارب والخيارات.

فالمنظومة الكونية بدأت تتخذ منحى تطوري عالمي الطبع، بحيث لم يعد ممكنا تحديد عوامل تطور أي مجتمع أو أمة، بمعزل عن عملية التطور العامة السائدة عالميا. حيث تتميز العلاقات الدولية بالتعقيد والترابط الشديدين، وهذا ناتج عن التطورات الكبيرة والمتسارعة التي يشهدها النظام الدولي خلال القرن المنصرم وبداية القرن الحالي.

فبعدما تناولنا في المبحث الأول من هذا الفصل طبيعة التغيرات التي طرأت على البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، و التي أدت إلى حدوث تغيير في توزيع القوة وهيكل النظام الدولي ، كما تناولنا في المبحث الثاني التوجهات والملامح التي انطبعت بها سمات هذا النظام وكيف انعكست بدورها على نطاق وأولوية المفاهيم، سنتناول في هذا المبحث كيف انعكست بدورها على نطاق وأولوية الموضوعات والتفاعلات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مما أفضى إلى إعادة هيكلة لبعض التكتلات والمؤسسات والأحلاف، مما يشمل أيضا الأدوار التي تقوم بها الدول والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها تكيفا مع البيئة الجديدة.

وبالتالي نهدف من خلال هذا المبحث إلى توضيح التفاعلات التي رافقت التحولات البنيوية في البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، وآثارها على السياسة الخارجية وأدوار الدول.

---

[1]- **the responsibility to protect** , op. cit , p 14.

[2]- خليل حسين ، **قضايا دولية معاصرة : دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد** ، ط 1 بيروت : دار المنهل اللبناني ، 2007 ، ص 389 .

المطلب الأول: التغير على مستوى نطاق وأولوية الموضوعات والتفاعلات الدولية

برزت بعد الحرب الباردة مجموعة من القضايا تصدرت أجندة المواضيع في إطار العلاقات الدولية، ويمثل هذا الجانب محتوى العلاقات الدولية، بحيث ساعدت العولمة على صعود مواضيع جديدة على الأجندة الدولية، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي، فبتراجع مفهوم القوة العسكرية تراجعت معه العديد من المفاهيم، الأمر الذي جعل من المواضيع التقليدية التي كانت مطروحة أمام أجندة الدول أثناء الحرب الباردة من القوة العسكرية وميزان القوى والردع النووي لم يعد لها الأهمية ذاتها، أمام بروز قضايا ذات بعد عالمي والتي تعدت الحدود التقليدية للدول، بمعنى أن هذه الرؤية لا تركز على تحليل الاهتمامات الأمنية العسكرية فقط والتي سبق وسيطرت على السياسة الدولية، ولكن تهتم بموضوعات وقضايا جديدة " البيئة، الهوية، الانفجار السكاني، التجارة الدولية، الهجرة السرية، الإرهاب...الخ ".

إن هذه القضايا تمثل أهم القوى المؤثرة في إحداث التحول في النظام الدولي المعاصر، فالتقسيم الكلاسيكي لأجندة الدول بين السياسة العليا والسياسة الدنيا قد أصابه الكثير من الاختلال، فصار ما كان بالأمس موضوعا ثانويا على رأس أولويات المجتمع الدولي، كما شهدنا تراجعا في الاهتمام بالقضايا المحورية التي ارتبطت بطبيعة فترة الصراع خلال الحرب الباردة في مقابل ارتقاء مسائل أخرى.

وبالتالي أضحى فهمها وما تثيره من مشكلات ضرورة أساسية لفهم التفاعلات الدولية المعاصرة، وما يمر به النظام الدولي من تطورات أو تحولات.

الفرع الأول: أثر بروز المتغير الثقافي على التفاعلات الدولية بعد الحرب الباردة

شكلت الثقافات دورا كبيرا في إثراء التجارب الإنسانية، واتخذت تلك التجارب صورا لها في تفاعلاتها المختلفة، وظلت تلك التجارب والسلوكات عبر الأزمان تغلف أبنية ثقافية تعطيها هويتها.

وإذا كانت أدبيات العلاقات الدولية قد تعددت وجهات نظرها بشأن الوزن النسبي المعطى للعامل الثقافي في تفسير السياسية الدولية فإنها على اختلافها لم تهمله، وقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين إعادة بعث أهمية دور العامل الثقافي –الحضاري في صياغة السياسة الدولية وتفسيرها. [1]حيث تبارت أدبيات العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة في تبيان العلاقة بين الثقافة و العلاقات الدولية إلى الحد الذي جعل البعض يتخذ من الثقافة مفسرا و محركا للعلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة .

فما المقصود بالثقافة وما موقعها في صياغة التفاعلات الدولية ؟

من الصعب جدا الوصول إلى تعريف جامع للثقافة، وذلك لأنه مفهوم خضع لتغيرات وتحولات بيئية مختلفة، لأن كل حضارة كان لها تعريفها الخاص لهذا المفهوم، وبالتالي فإن كل تعريف للثقافة يتأسس على البنى المعرفية المكونة للنظام المعرفي الذي يحكم كل بيئة.

[1] - محمد شلبي، "دور الثقافة في هندسة العلاقات الدولية "، ص 332، في:
http://www.cmiesi.ma/acmiesi/file/notes/mohamed-chalabi_1.pdf (مارس 2014)

– يعرف ادوارد تايلور الثقافة بأنها " الكل المركب الذي يشتمل على المعارف والمعتقدات والفن والقانون والأخلاق والتقاليد وكل القابليات (الممكنات) التي يكتسبها الفرد باعتباره عضوا في المجتمع ."[1]

– كما تعرف الثقافة على أنها ذلك الكل المركب الذي يتألف من كل ما نفكر فيه أو نقوم بعمله، أو نمتلكه كأعضاء في مجتمع."[2]

– كما تعني الثقافة أيضا" جملة القيم والمعتقدات والمعايير والرموز والإيديولوجيات وغيرها من المنتجات العقلية، كما تشير أيضا إلى نمط الحياة لأي مجتمع ونمط العلاقات التي تربط أفراده وتوجهاتهم."[3]

إضافة إلى ذلك فإن مفهوم الثقافة يطلق عليه المفهوم المظلة،[4] حيث يتفرع عنه عدة مفاهيم لا يمكن أن نعزلها عنه، لأنها تزيد من ثرائه وقدراته التحليلية مثل الحضارة، الدين، القيم، الهوية...الخ، والتي يعول عليها كثيرا في الإسهام النظري والتطبيقي للعلاقات الدولية، وانطلاقا من هذه النظرة اهتم دارسوا العلاقات الدولية برصد الثقافة على مستويات مختلفة، منها مستوى القضايا السياسية وكمحدد لخطاب النخب والقاعدة، وفي أعلى مراتبها كعنصر تفسيري للعلاقات الدولية وهو ما يشكل في النهاية الاهتمام بالثقافة كبعد واسع التأثير من أبعاد العلاقات الدولية.[5]

1 تراجع دور الايدولوجيا وتبلور دور العوامل الحضارية والثقافية

كانت الإيديولوجية على مدى أكثر من نصف قرن عاملا محركا أساسيا في تفاعلات النظام الدولي، وهي مبنية على فكرة أن الخلاف مع الآخر ينبثق من الاختلاف معه في تقييم الأمور العامة، فلا يهم المنشأ أو الدين أو العرق، بقدر ما يهم التوافق في الاتجاهات والآراء والأفكار ،وذلك خلال مرحلة الحرب الباردة بين كل من المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي، والمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، أين ظهر بوضوح أن الصراع بينهما كان صراعا إيديولوجيا، بين الاشتراكية والرأسمالية، لكن بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي وانتهاء إيديولوجيته الشيوعية، أجمع معظم الباحثين بأن العلاقات الدولية شهدت تغيرا وذلك لأن المتغير الإيديولوجي لن يكون محركا للعلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة كما كان في السابق، وذلك بانتصار الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل الإيديولوجية الرأسمالية التي لم يعد لها أي منافس في الجانب الإيديولوجي.[6]

هذا الأمر الذي أكده المفكر الأمريكي فرانسيس فوكوياماFrancis Fukuyama، وذلك من خلال كتابه

---

[1] - الحرث عبد الحميد حسن وغسان حسين سالم، **علم النفس الأمني**، ط 1، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2006، ص 204.

[2] - محمد شلبي ، مرجع سبق ذكره، ص 344.

[3]- المرجع نفسه، ص 344.

[4] -أماني محمود غانم، **البعد الثقافية في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات** ، القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، 2007، ص 96.

[5] - المرجع نفسه، ص 107.

[6] - محمد شقشوق، "العولمة الثقافية المفهوم والتجليات"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 32، خريف 2011 ، ص 133.

" نهاية التاريخ وخاتم البشر"، الذي يعتقد من خلاله أن الصراعات الكبرى في العالم قد انتهت بانتصار نهائي وحاسم للديمقراطية الليبرالية الغربية الرأسمالية، وهذا ما يعنيه بمقولة نهاية التاريخ، حيث يقول:

" إن الإنسانية تشهد الآن آخر محطة في الثورة الإيديولوجية للبشر، وهي عالمية الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية الغربية التي تشكل آخر أشكال الحكومات الإنسانية...إن النظام الرأسمالي هو أقصى ما يمكن أن يبلغه المجتمع الإنساني، فالديمقراطية الليبرالية انتصرت ولن ننتظر الجديد بعد الآن."[1]

فحسب رأي فوكوياما فإن المجتمعات البشرية وفقا "لماركس Karl Marx" و"هيجل Hegel" تتطور باستمرار وانتظام ولكن تطورها ليس بلا نهاية، ولكنه يكتمل عندما تجد البشرية الشكل الاجتماعي الذي يشبع حاجاتها الأساسية والأكثر عمقا،[2] وقد تحققت هذه النهاية التاريخية وصارت الحضارة الأمريكية والغربية هي آخر ما يمكن للبشرية الوصول إليه، وتتطلع جميع شعوب العالم ودوله لتحقيق النموذج الغربي " الديمقراطية الليبرالية "، وصار هذا النموذج التطلع السياسي الوحيد المتماسك الذي يربط مناطق وثقافات مختلفة في جميع أنحاء الكرة الأرضية، وانتشرت المبادئ الاقتصادية الليبرالية " السوق الحرة"، ونجحت في إنتاج مستويات لم يسبق لها مثيل من الازدهار المادي. وبالتالي فالتطبيق الثقافي والاستراتيجي لهذه الرؤية، أن العالم كله يجب أن يتبع النموذج الأمريكي وماعدا ذلك هو شر وتخلف، وأن محاربة هذا النموذج هو محاربة الازدهار ولحداثة والديمقراطية.

2 عوامل بروز البعد الثقافي في فترة ما بعد الحرب الباردة

يمكن التمييز بين مستويين أو مجموعتين من الأسباب المفسرة لتزايد الاهتمام بالبعد الثقافي في العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، وهما التطورات العالمية والعلمية، مع مراعاة دوائر التقاطع والتداخل بينهما.

أ – أسباب مرتبطة بالتطورات العالمية

وذلك راجع لتغير طبيعة القضايا الدولية المثارة، نتيجة التأكيد في العلاقات الدولية على القومية، الهوية، الوطنية، التقاليد، الجذور...الخ، والتي أصبحت كلمات مفتاحية، الأمر الذي تكرس مع انفجار القومية الانفصالية، خاصة في الاتحاد السوفيتي سابقا.[3]

وهنا يشير المفكر "فِريد هالدي Fred Halliday" إلى وجود عدة قضايا تتعلق بالعالم المعاصر جميعها فرضت البحث والتساؤل حول الثقافة والسياسة، وأولها أن الثقافة جزء ثابت وأساسي في الجدل الدائر حول العولمة التي خلقت عمليتين متضادتي الاتجاه، حيث تخلق العولمة عددا من الروابط الكونية من جهة، تؤدي في الوقت ذاته لبروز وإنعاش الهويات المحلية والإقليمية و" التفتتية " من جهة أخرى، مما يخلق مجالا ثقافيا تمارس فيه أدوات العولمة عملية تآكل للاختلافات السابقة والتي كانت يتم تعريفها أو تحديدها على أسس

[1] - فرانسيس فوكوياما ، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة: حسن احمد أمين، ط 1، القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة، 1993 ، ص8-10 .
[2] - ابراهيم غرايبة ، " الإستراتيجية الثقافية للولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر "،في: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/ (مارس 2014)
[3] - المرجع نفسه .

قومية، وتبعا لمفاهيم الهوية والتاريخ فإن اتجاه النقاش الغالب في العلاقات الدولية حسبه ينظر للعولمة على أن لها تأثيران، أحدهما تفتيتي والأخر دمجي للثقافة، ونتيجة لذلك أصبح ينظر للنظام الدولي وفوق كل شيء حيزا تهيمن عيه الصراعات بين الثقافية والعرقية، بمعنى أن العالم بعد نهاية الحرب الباردة دخل مرحلة دولية جديدة من الصراع المعولم القائم على الثقافة.[1]

ب – أسباب مرتبطة بالتطورات الأدبية العلمية للعلاقات الدولية

حيث ظهرت العديد من أدبيات العلاقات الدولية والتي أكدت على أهمية البعد الثقافي في تفسير التفاعلات الدولية والتي نذكر من أهمها ما يلي:

- **النظرية البنائية :**

ظهرت البنائية في العلاقات الدولية مع نهاية الثمانينات كانتقاد للاتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية، وهي تنطلق من الافتراضات الأساسية التالية لتقديم فهم أو إدراك أكثر عمقا للسياسة الدولية، وتتمثل هذه الافتراضات في:[2]

– الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

– البنى الأساسية للنظام القائم على الدول، مبنية بشكل "تذاتاني" Intersubjective.

– هويات ومصالح الدول، تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية، أكثر ما هي موجودة بشكل منعزل ضمن النظام.

ففي دراسته لمفهوم ومصدر الفوضى الدولية، اعتبر "أب البنائية" الكسندر واندت Alexander Wendt أن الفوضى مبنية اجتماعيا فيما بين الدول، إذ لاحظ Wendt أن الفوضى هي ما تصنعه الدول وبهذا أعطى تصورا جديدا لفهم سلوك الدول بتبنيه لتركيب نظري يقوم على:[3]

– دور الأفكار الذي يتعدى دور القوة المادية.

–كيفية تحديد الفواعل لهويات البنيات المادية.

– النظام التذاتاني للبنيات والذي يتكون من انسجام المفاهيم والتنبؤات.

---

[1]- أماني محمود غانم، مرجع سبق ذكره، ص 130-131 .

[2]- جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** ، ط1 ، الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007 ، ص 323.

[3] - Frédéric charillon et autres, **politique étrangère nouveaux regards**, paris : presses de sciences po, 2002, pp 74, 75,76.

– الهويات هي التي تحدد المصالح والسلوكات إذ يقول Wendt " الهويات هي قاعدة المصالح".

رغم أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة، إلا أن البنائية ترتكز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض، لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف، وتستجيب لها تبعا لذلك. كذلك بروز قضايا الأقليات، والإرهاب والتنظيمات الإرهابية، أو ما يعرف بالفاعل الخفي، وتركيزه على قوة الخطاب الموجه إلى المجتمع المدني سواء الوطني أو الدولي، واللعب على مستوى النعرات الذاتية والانتماءات الثقافية للأفراد، بالإضافة إلى تزايد التركيز على الشعور بالهويات في عالم ما بعد الحرب الباردة، خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وظهور النزاعات العرقية التي كانت سمتها الأساسية دور الهويات داخلها وشعورها بضرورة ممارسة دورها في السياسة العالمية كفاعل مستقل، وبالتالي إعطاء الصيغة الجديدة للتفاعل العالمي داخل النظام الدولي، والذي يشهد بروز العديد من الفواعل.

إذا فالبنائية تقر بالدور المركزي للثقافة في صنع السياسة الدولية وتفسيرها، على اعتبار أن الدول وحدات اجتماعية تحدد نفسها وتتعرف على الآخرين، وتحدد سلوكها من خلال التفاعل مع غيرها من الوحدات.

- **أطروحة صمويل هنتنغتون حول صراع الحضارات :**

طرح البروفسور الأمريكي المشهور " صموئيل هنتنغتون " Samuel Huntington في مقالة "صدام الحضارات" التي نشرتها مجلة "الشؤون الخارجية" صيف عام 1993، وفي كتابه "صدام الحضارات وإعادة صياغة النظام العالمي " الصادر عام 1996 فكرة تشير إلى أن التصادم بين الحضارات، وخاصة بين الحضارات الغربية والحضارات غير الغربية سيحل محل الصراعات الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية ، وسيتحكم في السياسة العالمية حتى يحتمل أن يكون من مسببات الحرب العالمية الجديدة في القرن الجديد بعد عصر الحرب الباردة، كما أن الحضارات الأساسية السبع أو الثماني ستلعب الدور الرئيسي في صياغة التشكيل العالمي بدلاً من المصالح السياسية والاقتصادية للدول القومية والأمم والقوميات العرقية. والصدام الأكثر احتمالاً هو الصدام بين الحضارة الغربية والحضارة الصينية أو بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية، وهناك إمكانية قيام التحالف بين الحضارة الصينية مع الحضارة الإسلامية في معاداة الحضارة الغربية.[1]

وبالتالي فهنتنغتون يعطي دورا أساسيا للبعد الثقافي في العلاقات الدولية، لذلك فهو يشير إلى صناع القرار في حضارته الغربية بتقسيم مراحل الصراع المستقبلي إلى مرحلتين: [2]

– **المرحلة الأولى :** وهي مرحلة المدى القصير، وفيها ينصح هنتنغتون الغرب بتوحيد عالمه الحضاري، وبتجييش كل أدوات الصراع، من آلة الحرب إلى الاقتصاد إلى السياسة إلى الثقافة إلى المؤسسات الدولية، وتركيز الصراع ضد الحضارة الإسلامية والحضارة الصينية، وكذا تقوية المؤسسات الدولية التي تعكس

[1] - عبد الله العليان، " من صراع الحضارات إلى تعايشها"، **مجلة العربي**، الكويت: إصدارات وزارة الإعلام، العدد 532، مارس 2003، ص 20.
[2] - مقال بدون مؤلف، "نماذج تأثير الحضارة على العلاقات الدولية"، في، www.annabaa.org (مارس 2014)

وتسوغ المصالح والقيم الغربية وتضفي عليها الشرعية، بالإضافة إلى الترويج لاشتراك الدول غير الغربية في هذه المؤسسات لتلتزم بالمواثيق الدولية المسوغة للمصالح والقيم الغربية.

– **المرحلة الثانية :** مرحلة المدى الطويل، وبتعبير هنتنغتون " مرحلة الاحتواء الغربي للحضارات التي نجحت في تحديث واقعها مع احتفاظها بذاتيتها وهويتها الحضارية غير الغربية "، فبعد المرحلة الأولى من هذا الصراع الحضاري مرحلة كسر شوكة الحضارة الإسلامية، تأتي مرحلة احتواء الحضارات الأخرى غير الغربية التي حيدها الغرب في المرحلة الأولى من هذا الصراع، وخاصة تلك التي نجحت في ميدان القوة والتحديث العسكري والاقتصادي.

يعتقد صمويل هنتنغتون أن الثقافة والهوية الثقافية التي هي على المستوى العام حضارية ، هي التي تشكل: أنماط التماسك والتفسخ والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة، ولذلك فإن أساس الصراع الجديد قائم على تنافس الثقافات والحضارات.

ويستشهد بمقولة الرئيس والمفكر التشيكي "فاكلاف هافيل Václav Havel": " الصراعات الثقافية تتزايد وهي الآن أخطر مما كانت عليه في أي وقت سابق في التاريخ، ويلاحظ أن الصراعات الثقافية والحضارية هي التي تشغل العالم وتهدد بقيام حروب إقليمية وعالمية، فلا أحد يعير الحروب الدائرة في الصومال ورواندا وبوروندي أهمية، ولكن الصراع في فلسطين والبلقان يشغل العالم ويستدعي تدخلا كبيرا ومباشرا من القوى والأحلاف العظمى، وكانت الثقافة أساس تقسيم يوغسلافيا ووحدة ألمانيا وتفكك الاتحاد السوفيتي".[1]

ولقد قدمت العديد من الانتقادات لفكرة هنتنغتون والتي تركزت حول عدة نقاط، أهمها:[2]

– أن هنتجتون لم يقدم مبررا لحدوث الصراع بين الحضارات، فمجرد وجود الاختلافات بين الحضارات لا يشكل في حد ذاته سببا للصراع، كما أن التشابهات الثقافية لا تقلل في نفس الوقت من احتمالات نشوب الصراعات، مثل العراق والكويت. كما أن مقولة هنتينغتون لا تستطيع تفسير تلك الحروب التي اندلعت داخل الحضارات الكونفوشيوسية كما حدث بين الصين وفيتنام، أو بين اليابان وكوريا أو بين فيتنام وكمبوديا أو بين اليابان والصين.. إلخ. كما حارب المسلمون بعضهم من أجل الحكم والأراضي منذ القرن الأول للإسلام، إننا قطعا لا نستطيع تفسير هذه الصراعات بالقول إنها بسبب الاختلافات في الحضارة أو الدين. لقد اندلعت بعض الحروب في أوروبا بين مجموعات دينية مختلفة، بعضها بروتستانت، وبعضها الآخر كاثوليك، لكننا عندما نتفحص هذه النزاعات نجد أن هناك أسبابا أخرى أكثر أهمية وراءها: نزاعات اقتصادية أو على الأراضي، على الحكم، أو نزاعات شخصية أو غير ذلك.

– انتقاد تركيز هنتجتون على النمط الصراعي للتفاعلات الحضارية على حساب النمط التعاوني، وخاصة التفاعل الحضاري بين الإسلام والغرب، فقد زود الإسلام الغرب في عصوره الوسطى بأسس حضارته الحديثة

---

[1] - ابراهيم غرايبة، مرجع سبق ذكره.

[2] - غراهام فولر،"هل كان صموئيل هانتينغتون محقا ؟"، في ، http://www.aljazeera.net (مارس 2014)

في مجالات الرياضيات والعلوم والفلك، بمعنى أن للتقابل الحضاري وكلاء آخرين غير الجنود المسلحين، فهناك رجال الأعمال، الفنانين، الدبلوماسيين، السائحين والصحفيين، كذلك الحديث عن التبادل الحضاري عبر المنح والبعثات الدراسية، وتبادل الأفكار والنظريات...الخ

– يعتبر تقسيم هنتنغتون للحضارات محل نقد شديد نظرا لغموض الحدود للتقسيم وتشابك المفاهيم ، فالحضارات لها مدلولات أساسية ، ولها معنى تراث أمة أو دولة أو إقليم أو تجمعات سكانية من الثروات المادية والمعنوية ، ولها أبعاد تاريخية تنقسم حسب مراحل تاريخية مختلفة مثل " الحضارات التقليدية" و"الحضارة الحديثة"، ولها أبعاد جغرافية تتباين تباين الأقاليم مثل "الحضارة المصرية" و"الحضارة الصينية" ، ولها أبعاد دينية عابرة حدود الأقاليم والدول والأمم مثل "الحضارة الإسلامية" و"الحضارة المسيحية" ، كما لها أبعاد أيديولوجية وسياسية واقتصادية أيضاً.

- **فكرة حوار الحضارات :**

ظهر مفهوم حوار الحضارات في إطار الاهتمام العالمي بالبعد الثقافي في العلاقات الدولية في حقبة ما بعد الحرب الباردة ، الافتراض الذي يستتر خلفه هذا الاهتمام هو أن الخصائص الثقافية للشعوب تؤثر في العلاقات بين الدول، وأن تحقيق التعاون الدولي يتطلب توظيف تلك الخصائص بحكم الترابط بين السلوكيات السياسية والاقتصادية من ناحية والسلوكيات الثقافية من ناحية أخرى.

ليس صحيحاً أن مفهوم حوار الحضارات ظهر كرد على مقولة هنتنجتون عن صراع الحضارات في دراسته المنشورة سنة 1993، والتي رصد فيها الاتجاهات المستقبلية للصراع الدولي مؤكداً أن الحضارات ستكون هى وحدات هذا الصراع في المستقبل، ذلك أن هذا المفهوم ظهر لأول مرة في حقبة ما بعد الحرب الباردة في أدبيات المؤتمر البرلماني الأول للأمن والتعاون في البحر المتوسط الذي عقد في مل تقى إسبانيا سنة 1992. وقد حدد هذا المؤتمر ثلاثة مجالات للتعاون في البحر المتوسط هي التعاون السياسي – الأمني، التعاون الاقتصادي، الحوار بين الحضارات، ويندرج تحته التعاون الثقافي [1]، وبالتالي جاءت دراسة هنتنجتون المنشورة سنة 1993 لكي تتحدى مفهوم حوار الحضارات، وأدى الجدل الذي أثارته هذه الدراسة إلى تزايد الدعوات إلى حوار الحضارات، فقدمت العديد من المبادرات لإجراء حوار للحضارات، ومن أهم تلك المبادرات، إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 4 نوفمبر 1998 بإعلان عام 2001 عاماً للحوار بين الحضارات، وإعلان طهران الصادر عن منظمة المؤتمر الإسلامي في مايو سنة 1999، هذا بالإضافة إلى نموذج تطبيقي واحد للحوار هو النموذج الرباعي المصري – الإيراني – الإيطالي – اليوناني ، وقد جاء النموذج بناء على مبادرة إيرانية حين اقترحت وزارة الخارجية الإيرانية سنة 1999 تنظيم حوار الحضارات الأربع، ودعت وزارات خارجية مصر كل من إيطاليا واليونان إلى إجراء حوار مؤسسي بين الدول

[1] - السيد ياسين، **حوار الحضارات وتأثيره على العلاقات المصرية – الإيرانية** ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، 2002، ص91.

الأربع باعتبارها تمثل الحضارات المصرية، الفارسية، اليونانية، والرومانية، وقد عقد هذا الحوار عدة دورات حتى الآن على مستوى ممثلي وزارات الخارجية صدر عنها "إعلان أثينا" حول حوار الحضارات ، غير أن القليل هو المعروف عن هذا النموذج ويشير هذا القليل إلى أن الحوار قد ركز على العلاقات التاريخية بين الحضارات الأربع كما أنه قد اقتصر على عدد محدود من المشاركين من الدبلوماسيين والأكاديميين.

3 موقع الثقافة في صياغة التفاعلات الدولية

من خلال ما سبق ذكره نجد بأن العامل الثقافي يلعب دورا كبيرا في صياغة السياسات وتشكيل تصورات الفاعلين الدوليين، وسلوكاتهم إزاء مختلف القضايا، وفي توزيع المصالح والأبنية والمؤسسات الدولية والنسق الدولي المرغوب أو المرفوض، ويعكس النسق الدولي إلى جانب توزع القدرات المادية والمصالح توزع الأفكار والثقافات المعبرة عن تعدد التنشئات الثقافية والاجتماعية والسياسية، ويتجلى أثر ذلك في أنماط التفاعلات التي تطبع السياسة الدولية، الأمر الذي عبرت عنه الباحثة نادية محمود مصطفى بقولها: " **بأن الأبعاد الحضارية الثقافية تعني الأبعاد المتصلة بآثار اختلاف الرؤية للعالم ومعايير التقويم ودوافع السلوك وأسس الهوية، وهي ذات تأثير على المستويات التالية: أسسا جديدة لتقسيم العالم، ومحركا للتفاعلات الدولية، ومحددا لنمطها ولحالة النظام الدولي، وأداة من أدوات السياسة وموضوعا من موضوعاتها، ومحددا لخطاب النخب والقاعدة، وأخيرا عنصرا تفسيريا أو تبريريا للتحالفات ومكونا للقوة.**"[1]

حيث عرف العالم تحولات كبرى بفعل التغييرات التي مست عملية التفاعل بين الأبنية المادية والمصلحية والفكرية والثقافية، وتشكلت هوية جديدة للتفاعلات الصراعية، حيث تم الانتقال من هيمنة الصراع الأيديولوجي إلى الصراع الثقافي والحضاري، ليتم الحديث عن تشكيل نمط الصراع الدولي والنسق الدولي كله، والجغرافيا السياسية العالمية، ويصبح الحديث عن الانتقال من المقاربة الإيديولوجية لدراسة السياسة الدولية إلى المقاربة الثقافية والحضارية محل اهتمام الدارسين والمقررين السياسيين.

ويمكن تفسير سلوك الولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفياتي في مرحلة الحرب الباردة كانعكاس للصورة المشكلة عنه لدى نخبة صناعة السياسة الأمريكية، حيث مثل لهم الاتحاد السوفياتي " بؤرة الشر" و" معقل الدكتاتورية والحكم المطلق " و " المصدر الدائم لتهديد الحرية والديمقراطية في العالم"، وقد حاولت الولايات المتحدة وعملت على صياغة سياسة دولية أطلقت عليها " سياسة الاحتواء "، كان هدفها محاصرة النفوذ الشيوعي وتقييد حركة المعسكر الاشتراكي.[2]

فالحضارة الغربية لا تضمن تماسكها إلا بوجود نقيض لها، وهو الأمر الذي دفع الغرب لجعل الإسلام يحل محل الشيوعية، ولقد تأكدت كل هذه النظريات بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث تم بناء تحالف دولي لما أصبح يسمى بظاهرة " الارهاب "، والتي ترجمت في التدخلات العسكرية بزعامة الولايات المتحدة

[1] - أماني محمود غانم، مرجع سبق ذكره ، ص 113.
[2] - محمد شلبي، مرجع سبق ذكره ، ص 345 .

لبعض الدول الإسلامية، كونها أضحت تمثل تهديدا واضحا للغرب من خلال سعيها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل وأحد أهم مصادر الإرهاب.[1]

وهنا تجد أفكار " نهاية التاريخ " و" صدام الحضارات " و" العولمة "، أحسن الطرق بتطبيقها على السلوك الأمريكي، الذي يسعى لتدويل النسق الدولي وصياغته وفق تصوراته وثقافته التي تزحف على المؤسسات الدولية وتفرغها من محتوياتها الكونية، حيث لا تتوانى القيادة الأمريكية لحظة في سعيها الحثيث لتشكيل النسق الدولي ومكوناته في المجال الأمني، الاقتصادي، السياسي والثقافي، وذلك بعيدا عن إرادة المكون العالمي و تنوعاته الثقافية والسياسية تعدد هوياته واختلافها.[2]

كما يمكننا استخدام المقاربة الثقافية في تفسير الكثير من السلوكات الدولية كتفسير الموقف الأوروبي المتصلب من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، حيث يستبطن ذلك الموقف صورة أوروبا عن الإسلام وثقل تركيا المسلمة، وحزم الغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا، وموقفهم من اكتساب إيران التكنولوجيا النووية، وسكوتهم عن الترسانة النووية الصهيونية ...الخ

من خلال هذه الأفكار حول دور البعد الثقافي في العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، نستخلص نتيجة مفادها أن نمط النظام الدولي يقرره الفاعلون الأساسيون – القوى الكبرى – اللذين يحوزون على عناصر القوة، ويعطون النسق هويته المستنبطة من قيمهم وثقافتهم ومعاييرهم، التي بدورها تحافظ على هيمنتهم وإعادة إنتاج دواتهم، فكل هذه الشعارات الغربية تخفي وراءها منطق سياسة الهيمنة ومحاربة نظم الممانعة والاستقلال.

الفرع الثاني : بروز المتغير الاقتصادي وأثره على التفاعلات الدولية

لقد شهد النظام الدولي متغيرات سياسية وأمنية واقتصادية وبيئية وتنموية وثقافية، أثرت في نمط سير العلاقات بين الدول والوحدات الدولية الأخرى، وقد أخذ تأثير المتغير الاقتصادي ضمن هذه المتغيرات نصيب كبير، حيث تشهد أهميته وتأثيره تزايدا كبيرا يوما بعد يوم، وذلك نتيجة لتزايد المصالح المشتركة وتعدد وتنوع الأشكال والأنماط الجديدة للتبادل الاقتصادي والتجاري، فبينما اهتم بعض الباحثين بالتركيز على التكتلات الاقتصادية، اهتم بعضهم الآخر بظاهرة الاعتماد المتبادل كإحدى الخصائص التي تميز المرحلة الجديدة لواقع العلاقات الدولية، وفي هذا الصدد ناقش كلا الفريقين إمكانية مساهمة هذه التفاعلات في تحقيق السلام والاستقرار الدوليين.

1 – التغير في الأهمية النسبية لعناصر القوة

[1]- مصطفى بخوش ، "مضامين و مدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة" ، مرجع سبق ذكره ، ص 170 .

[2] - محمد شلبي، مرجع سبق ذكره ، ص 346 .

حدث تغير في الأهمية النسبية لعناصر قوة الدول في عالم اليوم، فلم تعد القوة العسكرية لها ذات الأهمية النسبية التي كانت تحظى بها من قبل بوصفها أداة لتحقيق أهداف الدولة، بل صارت القوة الاقتصادية والتطور التكنولوجي هي العناصر الأكثر أهمية.[1]

وقد تحدث عن هذا المفهوم للقوة كثير من المفكرين، وقالوا بأن أحد أهم أسباب انهيار الاتحاد السوفياتي يتمثل في تركيزه على تنمية القوة العسكرية على حساب العناصر الأخرى للقوة، وعليه فإن القوة بمعناها الحديث هي التي تحكم التوازنات الجديدة في العالم، وهي توازنات سياسية، اقتصادية وإستراتيجية.[2]

فللمرة الأولى في تاريخ النظم الدولية المتتالية، يحتل عنصر القدرات الاقتصادية مكانة مميزة في قياس قدرات الدول والقوى الكبرى، فالمراقب لمختلف التفاعلات الدولية لابد وأن يلحظ الدور الذي تحتله الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية والمتعددة الأطراف كأداة تأثير ونفوذ وردع.[3]

ومرد هذا الوضع الجديد جملة من العوامل أهمها:

- تدني منفعة القوة العسكرية بعد نهاية الحرب الباردة.
- الانتقال من فكرة سباق التسلح إلى فكرة تنظيم التسلح، هذا التراجع سببه التهديد والدمار الذي أصبح يسببهما السلاح، خاصة بعد امتلاك بعض دول العالم للسلاح النووي أمثال الهند وباكستان، مع التهديد باستخدامه عدة مرات مما يهدد السلم والأمن الدوليين، كما أن الحصول على هذا النوع من السلاح أصبح يكلف الدول مبالغ باهضة، كما يؤكد ذلك المفكر ريمون آرون Raymon Aron بقوله: " **إذا كانت العلاقات الدولية ظلت تستند إلى القوة، فإن أسلحة الدمار الشامل قد بدلت شروط التعامل مع القوة** "، **أي أن الأسلحة النووية قللت من احتمال حدوث حرب بين الدول التي تمتلكها.** [4]
- أنواع النزاعات الجديدة التي لا يمكن إدارتها أو ردع أحد أطرافها بواسطة القدرات العسكرية الضخمة، بل قد يكون المطلوب مزيجا من عناصر الردع السياسي والعسكري التقليدي والاقتصادي.
- التحولات التي حصلت أطلقت عمليتين متلازمتين ومتداخلتين تحتاجان بشكل كبير إلى قدرات اقتصادية هائلة، وهما عملية البناء الوطني أو إعادة البناء الوطني عند ولادة دولة جديدة أو قيام نظام دولي جديد، والعملية الثانية متعلقة بإعادة صياغة علاقات إقليمية أو تأسيس نظم إقليمية.[5]

حيث يعترف كثير من المحللين أن الأحلاف العسكرية وسباق التسلح، حل محلها في الوقت الحالي تكتلات اقتصادية و تنافسات تجارية .

---

[1] - محمد سعد ابو عامود، مرجع سبق ذكره، ص 117 .
[2] - وليد عبد الحي و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 37 – 38 .
[3] - ناصيف يوسف حتى، " أي هيكل للنظام الدولي "، مرجع سبق ذكره، ص 105 – 106 ،
[4]- وليد عبد الحي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 21.
[5] - ناصيف يوسف حتى، " أي هيكل للنظام الدولي "، مرجع سبق ذكره، ص 105 – 106 .

فقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى فقدان عامل القوة العسكرية لثقله بعدما كان المعيار الرئيسي لديناميات وتوازنات التفاعلات الدولية، وهو ما قاد إلى تدني منفعة القوة العسكرية، وذلك كون هذا القطاع يستنزف طاقات الدولة على حساب الاستثمار في القطاعات المدنية المهمة لبقائها.

في مقابل ذلك تصاعد عامل القوة الاقتصادية مع ازدياد التنافس الاقتصادي وإطلاق حرية آليات السوق، وعلى هذا النحو أصبحت إعادة ترتيب عناصر القوة في العلاقات الدولية من أهم سمات الواقع الدولي الحالي، خاصة في ظل تصاعد أهمية الجغرافيا الاقتصادية على حساب الجغرافيا السياسية، إلى جانب تنامي أهمية الدبلوماسية الاقتصادية، التي أضحت من أهم أدوات إدارة العلاقات الدولية.[1]

وبالتالي فقد زادت أهمية القوة الاقتصادية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة وأصبحت هدفا تسعى إليه الدول، وأساسا تقوم عليه قوتها الراهنة والمستقبلية، ومعيارا أساسيا من معايير قياس قوتها، وفي الوقت نفسه أداة من الأدوات التي تملكها الدولة في ممارسة اللعبة الدولية.

وهكذا فإن الدول أصبحت تعتمد على قدراتها الاقتصادية أكثر من قدراتها العسكرية في لعبة القوة الدولية، حيث أصبحت الضغوط الاقتصادية التي تمارسها الدول الكبرى على دول العالم النامي أكثر فعالية نسبيا من التدخلات العسكرية،[2] فمكانة الدول حاليا لم تعد تقاس بعدد جيوشها بقدر ما تتحدد برقم مشاركتها في التجارة العالمية.*

2- تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية والتجارية الإقليمية:

إن تزايد أهمية البعد الاقتصادي في الأمن، أدى إلى تخطي الإطار التقليدي للأمن والبحث عن سبل دعم القوة الاقتصادية للدول من خلال الاندماج في الاقتصاد العالمي والسعي إلى إنشاء تكتلات ومنظمات إقليمية. ويقصد بالتكامل الاقتصادي " اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي، على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص، ورؤوس الأموال فيما بينها، بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية، لإزالة التمييز الذي يكون راجعا إلى الاختلاف في هذه السياسات. "[3]

وتعود بداية ظهور التكتلات والتجمعات الإقليمية إلى بداية القرن العشرين، وبشكل واضح بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث كشفت عنها نظريات التكامل والاندماج بمدارسها المختلفة، غير أنه يمكن القول أن تنامي ظاهرة التكتلات في العقد الأخير من القرن العشرين بشكل كبير جعل منها خاصية أساسية من خصائص النظام الاقتصادي العالمي عن طريق حركة التكاملات والتعاون والاندماج الاقتصادي.

---

[1]- علي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[2] - المرجع نفسه ، ص 71 .

* لكن وعلى الرغم من صحة هذا الطرح إلا أن دور القوة العسكرية لا يمكن أن ننفيه تماما لأن القوة العسكرية ما زال لها دور فعال أيضا ، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية حربا على الإرهاب " في أفغانستان "، وحرب ضد امتلاك أسلحة الدمار الشامل "في العراق " مما جعلها تزيد من الإنفاق العسكري.

[3]- فوزية خدا كرم ، " التكتلات الاقتصادية العالمية و انعكاساتها على الدول النامية "، **مجلة العلوم السياسية** ، العراق: جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، العدد 43 ،2011، ص 173.

حيث تشير إحصائيات للمنظمة العالمية للتجارة أنه من خلال الفترة 1990 – 1999 تم إنشاء حوالي 84 تكتل اقتصادي عبر مختلف مناطق العالم، وهذا ما يدل على أهمية و دور التكتلات الاقتصادية في إطار التطورات الاقتصادية العالمية التي عرفها الاقتصاد العالمي في نهاية القرن الماضي.[1]

وعلى ذلك نستطيع تقسيم مراحل تطور التكامل الإقليمي إلى مرحلتين:

أولا : مرحلة الإقليمية القديمة:

هي تلك الموجة التي حدثت مع منتصف القرن العشرين، وذلك بعد نشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1951، مما جعل فكرة التكامل والاندماج الاقتصادي، فكرة جذابة للعديد من القادة السياسيين والاقتصاديين في العالم، ويميز هذا النوع من الإقليمية ما يلي:[2]

- يقوم التكامل الإقليمي بين دول متجاورة وتتقارب في المستوى الاقتصادي.
- تأكيد التقارب الاجتماعي والثقافي بهدف الوصول إلى الوحدة في النهاية.
- يقوم على الإحلال محل الواردات والانسحاب من الاقتصاد العالمي.
- يكون الدافع إليها حكومي، يعتمد على التخطيط والقرارات السياسية في تخصيص الموارد مع قيود على حركة الاستثمار الأجنبي.
- تنسيق السياسات تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق قومية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي.
- الهدف من التكامل هو الوصول إلى وحدة اقتصادية أملا في الوصول إلى وحدة سياسية والقضاء على الحروب وتحقيق الأمن والسلام.

ثانيا: مرحلة الإقليمية الجديدة:

يستخدم مصطلح الإقليمية الجديدة للتمييز بين المضمون أو المحتوى الاقتصادي–التجاري للعلاقات والتفاعلات التي تحدث داخل التكتلات أو التجمعات الإقليمية الجديدة، وبين المضمون السياسي والعسكري والاستراتيجي الذي ظل يحكم علاقات و تفاعلات النظم الإقليمية بمفهومها التقليدي.[3]

---

[1] - المرجع نفسه، ص 174.

[2] - علاوي محمد لحسن، " الإقليمية الجديدة : المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي "، **مجلة الباحث**، الجزائر: جامعة ورقلة، العدد 07، 2009-2010 ، ص 107 .

[3]- محمود السعيد ادريس، " الإقليمية الجديدة و مستقبل النظم الإقليمية "، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 137، أكتوبر 1999، ص 36.

حيث شهدت حركة التكامل نهضة جديدة وذلك منذ بداية التسعينات من القرن المنصرم، إذ ظهرت ما يعرف بالإقليمية الجديدة، والتي تتميز بخصائص تميزها عن الإقليمية القديمة والتي نستطيع تلخيصها في الأتي :[1]

– تراجع الأهمية النسبية للجغرافيا كمحدد في بناء التكتلات الإقليمية، وتطبيق مفاهيم أكثر مرونة للإقليم لا ترتبط بالضرورة بالتلاحم الجغرافي.

– التركيز على وجود مصالح مشتركة تجمع الدول الأعضاء في البناء الإقليمي، بصرف النظر عن الترابط أو التجاور الجغرافي،* أو حتى الاختلافات والتمايزات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية فيما بينها، وبالتالي أصبح بإمكان تواجد دول متقدمة وأخرى أقل نموا في نفس البناء الإقليمي: بمعنى أهمية تحجيم دور العوامل غير الاقتصادية مثل الدين واللغة والعرق...الخ، التي قد تعوق التعاون الاقتصادي الإقليمي، وبالتالي تصبح الفوائد الاقتصادية هدفا مشتركا يجعل الاختلافات الدينية والعرقية والسياسية بين الدول الأعضاء ذات تأثير ثانوي.

– الأخذ بنمط المؤسسية المرنة، أو ما يطلق عليه " المؤسسية الضعيفة "، أو المؤسسية غير الإلزامية، بمعنى أن التكتلات الاقتصادية الجديدة تتميز بمستوى محدود من المؤسسية، ومرونة الهياكل التنظيمية على نحو جعلها اقرب إلى المحافل أو المنتديات الدولية، وبالتالي فإن تطبيق تلك البرامج يقع على مسؤولية الدول الأعضاء، ووفق أولوياتها وظروفها الداخلية، ولا تتمتع تلك البرامج بالطابع الإلزامي القانوني مع الالتزام بمبدأ عدم التمييز ضد الأطراف غير الأعضاء في جميع الحالات.

وعليه فالإقليمية الجديدة لا ترتبط بالنطاق الجغرافي الواحد وإنما تعتمد معيار المصلحة الحيوية كمحدد للانتماء وهي مصالح اقتصادية وسياسية وأمنية...الخ، كما أنها عملية لإعادة مأسسة النظام الاقتصادي الدولي على نحو يتلاءم مع المتغيرات الدولية، بحيث يجعل من الكتل الاقتصادية الإقليمية حلقة وسطية بين الدولة القومية من ناحية والنظام الدولي من ناحية أخرى، ومن ثم فهي تجديد أو إعادة إحياء للنظم الإقليمية التي أصيبت بانتكاسة كبيرة مع المتغيرات الجديدة في النظام الدولي. وبهذا فالإقليمية الجديدة تختلف عن إقليمية الستينات في أنها ليست امتدادا أو تعبيرا عن مصالح إقليمية بقدر ما هي استجابة للتطورات العالمية، وهي بهذا المعنى لا تجعل من الانتماء الجغرافي شرطا لعضويتها، ولا تحرم دولا من العالم من الانتساب إلى عضوية تكتل اقتصادي إقليمي ينتمي إلى عالم الشمال، طالما أن هناك مصالح مشتركة ومنافع متبادلة.[2]

---

[1] - محمد فايز فرحات، " عولمة الأقاليم : الترتيبات عبر الإقليمية من الأمن إلى الاقتصاد"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد197، يناير 2012 ، ص 40.

* هذا لا يعني انتهاء دور العامل الجغرافي كمحدد للبناء الإقليمي، ولكنه لم يعد شرط ضروريا أو بمعنى أكثر دقة لم يعد هو العنصر الوحيد في تشكيل أو بدء مشروع التكامل الإقليمي، وذلك انعكاسا لتطور تعريف الإقليم، خاصة في مجال النقل والاتصالات والتي أدت إلى تراجع دور الجغرافيا كفواصل طبيعية بين الوحدات السياسية أو الأقاليم الجغرافية.

[2] - محمد السعيد إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 41-42.

فغالبية الدول المتقدمة والنامية أصبحت تنتمي إلى تكتل إقليم أو عدة تكتلات في آن واحد، بحيث أصبح أكثر من ثلث التجارة العالمية يتم بين هذه التكتلات.

وقد بدأ عدد من التكتلات الاقتصادية يظهر بقوة على الساحة الاقتصادية الدولية، ويبقى من أهم التكتلات الإقليمية حاليا: الاتحاد الأوروبي، اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا NAFTA *، تكتل دول جنوب شرق آسيا ASEAN** ، منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي APEC***، زيادة على تكتلات أخرى أقل أهمية في إفريقيا وآسيا والعالم العربي.

ويعد العمل على توسيع الأسواق من أهم الدوافع الاقتصادية لإقامة التكتلات، حيث تؤدي زيادة حجم السوق إلى الاستفادة من مزايا التخصص، كما تزيد من فرص الاستثمار، حيث يفضل المستثمرون الاستثمار داخل نطاق التكتل للاستفادة من اتساع السوق وخفض الحواجز الجمركية بين الدول المتعاونة، هذا فضلا عن التمتع بوفرات الإنتاج الكبير نتيجة لاتساع السوق وتحسين معدل التبادل الدولي، فتح المجال للمنافسة، والقضاء على ظاهرة الاحتكار وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر، وخلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية، درء المخاطر والأحداث التي قد تتعرض لها الدول المتعاونة في المستقبل.[1]

3 – تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل :

تعد ظاهرة الاعتماد المتبادل الدولي من الخصائص التي يتميز بها النظام الدولي المعاصر، وقد برزت في الواقع المعاصر بصورة واضحة من المراحل السابقة من تاريخ العالم، والاعتماد المتبادل يعني " أن كل دول العالم تعتمد على بعضها، وتؤثر في بعضها البعض، ومن ثم فما يحدث قي أي دولة من دول العالم يؤثر على باقي دول العالم بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة."[2]

كما يعرف الاعتماد المتبادل بأنه " تعبيرا عن العلاقات المكثفة بشكل غير مسبوق بين الدول، التي يبقيها دوما في وضعية تبعية متنامية، تحركها عوامل تقنية وأخرى نابعة من توسع المبادلات الاقتصادية وديناميكية رؤوس الأموال. "[3]

كما يمكن تعريفه باختصار بأنه " ظاهرة عبر قومية معقدة تتضمن أنماط تفاعلية متعددة الأبعاد ومتعددة القطاعات بين الدول، ينتج عنها درجة عالية من حساسية التفاعلات بين أعضاء النظام الدولي، للتغيرات

---

* لقد تم التوقيع على اتفاقية النافتا North American Free Trade Agreement بين ثلاثة دول هي الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، و المكسيك في نوفمبر من عام 1993 بمبادرة قام بها الرئيس المكسيكي "كارلوس سالنيس" و بدأ سريان هذه الاتفاقية ابتداءا من يناير 1994

** تأسس اتحاد دول جنوب شرق آسيا عام 1967 و تضم عضويته ست دول و هي: ماليزيا، اندونيسيا، سنغافورة، بروناي، الفلبين، و تايلاندا.

*** شهدت الساحة العالمية عام 1989 ظهور تجمع اقتصادي عملاق يسمى Asia Pacific Economic Corporation APEC يضم هذا التكتل ثمانية عشرة (18) دولة موزعة على أربعة قارات هي الولايات المتحدة الأمريكية و المكسيك و كندا و استراليا و اليابان و الصين و هونغ كون غ و تايوان و كوريا الجنوبية و اندونيسيا و بروناي و الفلبين و ماليزيا و سنغافورة و تايلندا و غينيا الجديدة و نيوزيلندا و الشيلي.

و من الملاحظ أن هذا التكتل يضم اكبر ثلاث اقتصاديات في العالم و هي الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و الصين، و يضم في عضويته تكتلان اقتصاديان و هما تكتل دول النافتا NAFTA و تكتل دول جنوب شرق آسيا ASEAN ، و بذلك يهيمن تكتل APEC على نحو 40% من إجمالي التجارة العالمية، و ينتج أكثر من نصف إنتاج العالم و يمثل سوقا يصل تعداد سكانها إلى ما يزيد عن ملياري نسمة، و يهدف المنتدى إلى التحول إلى اكبر منطقة تجارة حرة بحلول عام 2020.

[1]- محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 572.

[2] - محمود سعد ابو عامود، مرجع سبق ذكره، ص 102 .

[3] - مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف**، مرجع سبق ذكره، ص 23.

التي تقع في إطار أحدهم، كما ينتج عنها درجة عالية من عرضة هؤلاء الأعضاء أو قابليتهم للتأثير بالقوى والأحداث الخارجية ومن ثم يتوقف عليها مدى قدرتهم على مواجهة أو عدم مواجهة أعباء وتكلفة هذه التأثيرات الخارجية. "[1]

والاعتماد المتبادل يكون متعدد الأبعاد بمعنى أنه يقع على مستويات إقليمية أو عالمية، وهو متعدد القطاعات بمعنى أنه يمتد إلى مجالات سياسية واقتصادية وعسكرية، وغيرها في نفس الوقت.

وقد اهتم كل من روبرت كيوهان وجوزيف ناي في سبعينيات القرن الماضي بمسألة الاعتماد المتبادل،* وذلك راجع للزيادات الكبرى التي عرفتها التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية والتطورات الهائلة التي ترتبت عن الثورة العلمية والتكنولوجية، خاصة في مجال المواصلات والمعلومات، والتي خلقت وضعا جديدا في العلاقات الدولية.

ويميز كيوهان وناي بين نوعين من الاعتماد المتبادل:[2]

الأول: يخلق هيكلا راسخا، أو إطارا محددا ومقبولا من كل الأطراف، وفي هذه الحالة فإن الأدوات التي تستخدمها السياسة الخارجية لا تمس الهيكل نفسه، وإنما تعرضه لتغيرات تراكمية جزئية، ويسمى هذا النمط بالحساسية المتبادلة Sensitivity.

أما الثاني فإنه يعرض هيكل العلاقات ذاته للسقوط، أي أن السياسات الخارجية التي تصنعها دولة معينة قد تمس هيكل العلاقات وبالتالي يتعطل النظام، وهو ما يترتب عليه استخدام الدول الأخرى لأسلوب الانتقام. ويمكن تسمية هذا النمط من العلاقات بالقابلية للتأثر Vulnerability.

من هنا فإن الاعتماد المتبادل يتوقف على المؤشرات التالية:[3]

- حجم المعاملات التي تتم بين الفاعلين الرئيسيين في النظام.
- درجة حساسية الفاعلين الدوليين.
- قابلية الفاعلين للتأثر بالعوامل الخارجية.
- توافر أطر مؤسسية للتفاعل بين الوحدات الدولية.

ويتبين من استقراء الأدبيات الاقتصادية وجود ثلاثة أنواع من الاعتماد المتبادل:[4]

أ – الاعتماد المتبادل بين السياسات الكلية للبلدان الصناعية الرئيسية، وهذا هو ما يعرف بالتشابك الماكرو– اقتصادي.

ب – الاعتماد المتبادل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية أو بين الشمال والجنوب.

---

[1] - نادية محمود مصطفى، "نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي و الدعوة إلى منظور جديد"، ص 68، في: http://hadaracenter.com/pdf (مارس 2014)

* وذلك من خلال كتابهما " القوة و الاعتماد المتبادل، في عام 1977.

[2] - Robert Keohane , Joseph. S . op.cit , pp 2-4 .

[3] - Ibid, p 06.

[4] - سعيد النجار، **الإقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات**، ط1، القاهرة: دار الشروق، 1991، ص 16 – 17 .

ج – الاعتماد المتبادل الناشئ من تصرفات أو أحداث تقع في بلد معين، ولكنها تولد أثارا اقتصادية في بلد آخر، و يسمى هذا بالتشابك البيئي.

وقد طور كل من كيوهان وناي دراستهما وركزا على فكرة "الاعتماد المتبادل المركب"، حيث يمكن للمجتمعات أن ترتبط ببعضها البعض عبر عدة قنوات، وهنا حددا ثلاث سمات للاعتماد المتبادل المركب:[1]

1 -ثمة قنوات متعددة تربط بين المجتمعات بما في ذلك روابط غير رسمية بين نخب حكومية جنبا إلى جنب مع ترتيبات تتخذها وزارة الخارجية، وعلاقات غير رسمية بين نخب غير حكومية ومنظمات عابرة للحدود القومية، بمعنى وجود فواعل من غير الدول على الساحة الدولية.

2 -تتعدد قضايا جدول أعمال العلاقات بين الدول دون أن تكون مرتبة حسب تسلسل هرمي واضح، بمعنى عدم استمرار هيمنة القضية العسكرية باستمرار على جدول الأعمال، فثمة سلسلة طويلة من القضايا.

3 -عندما يكون الاعتماد المتبادل المركب سائدا منطقة، فلا يتم استخدام القوة العسكرية من قبل الحكومات في هذه المنطقة، غير أن هذه القوة قد تكون ذات أهمية في علاقات هذه الحكومات مع حكومات خارج المنطقة، وقد اتسع الاهتمام بظاهرة الاعتماد المتبادل في فترة ما بعد الحرب الباردة والتي اتسمت بعدة مظاهر أهمها: تطور العالم الشبكي، التغيرات الاقتصادية، استقلالية الفاعلين غير الدوليين، ظاهرة الانترنيت*، تنامي الاهتمام بالقضايا البيئية وتوسيع ميادين الأمن، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التشابك بين الوحدات الدولية التي اتجهت نحو مزيد من السياسات التعاونية القائمة على توزيع الإمكانات والموارد المتاحة لكل منها.

بمعنى أنه تم التركيز على أبعاد التعاون وعلى التداخل في العلاقات الدولية، وعلى أن زيادة التشابك والتداخل في عملية الاعتماد المتبادل بين دولتين أو أكثر يمكن أن يقود إلى تعزيز حالات السلام وتقليص احتمالات الصراع بينها، من خلال تقوية أواصر التفاعلات الثقافية والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والتقدم التقني. ففي الجانب الاقتصادي فإن الاعتماد المتبادل سوف يمنع الدول من استخدام القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين، فالاعتماد المتبادل والتقسيم الدولي للعمل يولدان الفاعلية وتحصيل الحد الأدنى من الثروة، فحينما يتم نشر شبكات الاعتمادية الاقتصادية المتبادلة تتم إقامة أسس السلام والتعاون في عالم فوضوي قائم على المنافسة، وتتعاون الدول في المنظومة الدولية، لأن هذا التعاون ينتج عنه الفوائد والنمو السريع.

كما نجد أن بعض القضايا غير الاقتصادية على المستوى الدولي زادت من ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول والوحدات الدولية الأخرى، مثل قضايا البيئة كالاحتباس الحراري والتلوث، وكذا ظهور قضايا أمنية واجتماعية جديدة، مثل الهجرة غير الشرعية، الفقر، الأمراض...الخ، هذه القضايا ذات طبيعة ونتائج عالمية،

[1] - Robert Keohane , Joseph. S . Nye , op.cit . p 10 .

* فشبكات الاتصالات و الانترنيت تنقل الأصوات والمعلومات و الصور بلمسة أصبع حول العالم بشكل فوري، و يمكن لملايين الدولارات أن تنتقل بثوان معدودات بلمسة بسيطة ، كما أن هناك أنظمة مصرفية مشتركة و تحويلات وحجوزات بالفاكس والربط مع الأقمار الاصطناعية والمؤتمرات المرئية بالفيديو، كلها تتضافر لخلق شبكة واسعة معقدة الأنظمة توزيع الكترونية.

وبالتالي لا يمكن لأي دولة مهما كانت قوتها مواجهتها لوحدها، مما يحتم على الدول التعاون لمواجهتها والتقليل من حدتها. فظاهرة الاعتماد المتبادل لا تقتصر على زيادة حجم التجارة والسياسة والاتصالات، وإنما تتعلق هذه الظاهرة أيضا بالتعاون الدولي في استخدام الموارد وحماية البيئة.[1]

فالتحولات الدولية وتشتت عناصر القوة على مستوى النظام الدولي، وكذا القضايا الدولية المطروحة، كلها أدت إلى تفعيل العمل الجماعي في ظل النظام الدولي وخلق فضاءات للتعاون والتضامن وتنسيق الجهود من أجل مواجهة التحديات ومخاطرها، وهذا ناتج عن الحاجة إلى التعاون بدلا من التنافس وتكلفة الانفراد ومخاطرها.

4 -ازدياد الوزن النسبي للعامل الاقتصادي في صياغة التفاعلات الدولية

كانت العوامل الاقتصادية من العوامل المهمة المؤثرة على العلاقات الدولية على مدى التاريخ، إلا أن الجديد في هذا الشأن هو ازدياد الوزن النسبي لهذه العوامل في سياق العلاقات الدولية المعاصرة بدرجة واضحة وبشكل غير مسبوق، بحيث يصعب تحليل التفاعلات بين الدول في الواقع المعاصر سواء كانت تعاونية أو صراعية دون الأخذ في الاعتبار الأبعاد والعوامل الاقتصادية المحركة لها والمؤثرة فيها، بل إن بعض الدراسات تتحدث اليوم عن دبلوماسية رجال الأعمال بوصفها إحدى الأدوات المهمة في إدارة العلاقات بين الدول، كما يمكن أن نشير في هذا الصدد إلى ما يعرف بدبلوماسية التنمية والتي تدور في نطاق النشاط الخارجي للدول من أجل جذب الاستثمارات الخارجية والتكنولوجيا المتطورة ونظم الإدارة والتشغيل الحديثة إلى الاقتصادات الوطنية والسعي المستمر لدول العالم المختلفة من أجل زيادة قدراتها التنافسية وتوظيف ما تتمتع به من مزايا نسبية في المجالات المختلفة، وذلك للتسليم بدور وأهمية هذا العنصر في تحديد شكل العلاقات الدولية وتحديد موقع الدولة في سلم الدول.[2]

ويمتد مجال تأثير العوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية المعاصرة إلى بعض المجالات التي كانت تعد من صميم الاختصاص الداخلي للدول، فعلى سبيل المثال تتطلب العلاقات الدولية الاقتصادية التزام دول العالم بوضع مجموعة معينة من التشريعات تتضمن قواعد وأحكام قانونية نمطية أو شبه مشتركة بين دول العالم، ونشير في هذا الشأن إلى النماذج التي وضعتها منظمة التجارة العالمية للتشريعات الاقتصادية، والتي يتعين على الدول أن تضعها لتنظيم الأنشطة الاقتصادية والتجارية المختلفة في إطار التزامها باتفاقية حرية التجارة العالمية.[3]

كما نلمس تأثير العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية من خلال ظاهرة الاعتماد المتبادل التي تعتبر الظاهرة الأساسية الحاكمة لمعظم التفاعلات بين الدول في الواقع المعاصر، بل نستطيع القول أنه يمكن

---

[1]- علي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 62.
[2]- هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سبق ذكره، ص 74.
[3] - المرجع نفسه ، ص 75.

الاستناد إليها في تفسير العديد من المواقف والأحداث الدولية المعاصرة، كما أن هذه الظاهرة تمتد لتشمل كافة جوانب الحياة الإنسانية الاقتصادية،الاجتماعية ،السياسة والثقافية، وبالتالي تتعدد الآثار الناتجة عنها وتتداخل بشكل غير مسبوق، الأمر الذي لابد وأن يكون له تأثيره على واقع العلاقات الدولية المعاصرة أفقيا بمعنى الاتساع المستمر لنطاقها، ورأسيا بمعنى الازدياد المستمر والمكثف للتفاعل بين الأطراف الفاعلة في سياق هذه العلاقات.

وهنا يمكن بإيجاز الإشارة إلى التمييز بين اتجاهين حول عواقب الاعتماد المتبادل الدولي على العلاقات الدولية ومدى اتجاههما نحو التعاون أو الصراع :

فالاتجاه الأول: يتسم بنظرة تفاؤلية والذي يشير إلى أن العالم يتجه نحو زيادة اعتماد الوحدات الدولية الواحدة منهم على الأخرى، فظاهرة الاعتماد المتبادل تعتمد صحيح على زيادة حجم التجارة والسياسة والاتصالات، ولكنها تتعلق أيضا بإدراك أن الضرورة تقتضي أن يكون هناك درجة كبيرة من التعاون العالمي في استخدام الموارد وحماية البيئة، حقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب...الخ، فكل هذه القضايا لا يمكن أن تواجهها أي من الوحدات الدولية منفردة، وأنه يتعين على هذه الوحدات أن تخلق المؤسسات الملائمة للتعامل مع هذه القضايا، وبالتالي فإن الاعتماد المتبادل يؤدي إلى إدراك الحاجة إلى التعاون التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة احتمال السلم في النظام الدولي .[1]

كما نلاحظ أثر العامل الاقتصادي في التفاعلات الدولية المعاصرة، في مبادرة العديد من الدول في تكوين تكتلات اقتصادية شبه إقليمية، إقليمية، وعبر إقليمية، وهو ما يعرف بعملية التكامل الاقتصادي على أساس تحرير التبادل التجاري بين أعضاء التكتل وتعزيز التعاون الاقتصادي والتكنولوجي وتبادل الأفضليات التجارية وتنسيق القواعد التي تحكم التجارة فيما بينها. [2] ويعتبر أنصار هذا الاتجاه أن التكتلات الإقليمية يمكن أن تساهم في تحقيق الاستقرار والنظام على كل من المستويين الإقليمي والدولي، فعلى المستوى الإقليمي فإن الإطار الإقليمي قد يكون أكثر الأطر فعالية في تحقيق النظام والاستقرار في الأقاليم المختلفة، حيث يمكن أن يقضي على العداء والتوتر بين دول التكتل وأحسن مثال هو الاتحاد الأوروبي، فضلا عن هذا يشير أنصار هذا الاتجاه إلى أن هذه التكتلات تساهم في تدعيم النظام على المستوى الدولي، ويشيرون في هذا الصدد أنه لو تصورنا أن النظام الدولي يتكون من وحدات إقليمية، [3] فإن هذا سيساهم في إرساء قواعد واضحة حول الحدود المقبولة لدرجة العداء السياسي والتنافس الاقتصادي، فضلا عن هذا فإنه في ظل نظام تسود فيه التكتلات الإقليمية فإن التوصل إلى الاتفاقات الدولية وتطبيقها سواء تعلقت بقضايا الأمن والبيئة أو الاقتصاد العالمي، ستكون أسهل لو أبرمت بين عدد محدود من التكتلات، مما لو أبرمت مثل هذه الاتفاقيات بين حوالي 200 دولة.

---

[1] - ودودة بدارن ، مرجع سبق ذكره ، ص 34 .
[2] -علاوي محمد لحسن ، مرجع سبق ذكره ، ص 119 .
[3] - ودودة بدران، مرجع سبق ذكره، ص 35.

أما الاتجاه الثاني: يتسم بنظرة متشائمة لكنها واقعية، والذي يعتقد أن إدارة القضايا والمشكلات الجديدة يتسم باستمرار الصراع بين الدول القومية، ولكن لتحقيق أهداف الرخاء وليس الأهداف السياسية التقليدية فقط، ومن ثم فهو لا يتصور تزايد في آفاق واحتمالات الحلول التعاونية لمشكلات النظام الحالي، لأن قوى الاعتماد المتبادل الدولي لا تقود بالضرورة إلى نتائج ايجابية، لذا فإن المستوى المرتفع من الاعتماد المتبادل لن يدفع إلى ظهور جماعة دولية سلمية، بل على العكس فهو يمكن أن يقود إلى مستوى مرتفع من التنافس، وبالتالي فإن التفاعلات الدولية قائمة على الدول القومية المتنافسة الساعية لتحقيق مصالحها الذاتية غير التقليدية، أي تحقيق نصيب أكبر من الناتج العالمي.

ويوضح هذا الاتجاه وجود وفاق جديد للقوى يحدث من خلاله نوع من التوازن في القوة بين التكتلات الكبرى الثلاث في العالم، حيث تشارك ثلاثة أقاليم هي شرق أسيا وشمال أمريكا والاتحاد الأوروبي في قيادة العلاقات الدولية، مع تمايز في المصالح فيما بينها، حيث يأخذ التنافس درجة أعلى من الحدة دون الوصول إلى مستوى الصراع السافر، نظرا لوجود درجة عالية من الاعتماد المتبادل تفرضها الطبيعة الاقتصادية للنظام العالمي. أي أن الاعتماد المتبادل بين الأطراف الثلاثة بات محكوم بـ " تنافس صراعي " أكثر منه " تنافس تعاوني "، أي أن العلاقة لم تعد خالية من دوافع التنازع والتناقض في المصالح فالأطراف الثلاثة تخوض في ظل هيمنة نزعة التكتل الاقتصادي والتجاري صراعا حول إعادة توزيع فرص النمو من خلال التصدير في شكل ضغوط متبادلة حول الامتيازات والتنازلات التجارية.[1]

وعلى الرغم من وجود مجالات للتنافس بينها، إلا أن البعض يؤكد على أنه من غير المتوقع أن تكون بينها صراعات حادة نظرا لمنظومة القيم الرأسمالية التي تستند إليها هذه التكتلات، إلى جانب ارتباطها معا بشبكة معقدة من علاقات التبادل التجاري والمالي والاستثماري، فضلا عن الروابط التي أوجدتها الشركات متعددة الجنسيات بين هذه التكتلات.

كما أنه يجب التفرقة بين أهداف التكتلات لكل من الدول الصناعية والنامية، فالدول الصناعية تسعى إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، حيث أن الهياكل الصناعية لهذه الدول عادة ما تتسم بالاستقرار لعقود طويلة حتى تمثل سمة رئيسية لهيكل الاقتصاد، وبالتالي فإن تغيير هذه الهياكل استجابة للتكتل وبرامج التكامل يكون له أثر ايجابي ملموس على الأداء الاقتصادي بوجه عام، ويكسب المزيد من الديناميكية والفعالية، فإذا ما أدت هذه الكفاءة المرجوة من التكتل إلى زيادة الناتج والادخار المحتمل، فإن ذلك سيؤدي بالتبعية إلى زيادة النمو الاقتصادي ويجعل من التكامل أمرا ايجابيا و اختيارا مناسبا . أما بالنسبة للدول النامية، فهي عادة لا تحقق هذه المكاسب بنفس القدر من الفعالية والديناميكية الاقتصادية التي يفرزها التكامل، كما أن عوائد الكفاءة لم تكن أبدا تمثل هدف هذه الدول من عملية التكامل، فهياكلها الصناعية تعد صغيرة بالنسبة للاقتصاد ككل، أو حتى بالنسبة لمخططات

[1] - محمد السعيد إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 48.

التنمية بوجه عام، كما أن المكاسب الساكنة من خلال تسهيل تدفق التجارة تعد أيضا صغيرة نسبيا، وبالتالي يمكن القول أن أهداف الدول النامية من التكتل والتكامل ليست أهداف ديناميكية بقدر ما هي هيكلية، تشمل تنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق للاستفادة من اقتصاديات النطاق، نظرا لاتساع السوق وتنوع الإمكانات، وهي الاقتصاديات التي يحققها التكامل الاقتصادي بشكل واضح.[1]

الفرع الثالث: ازدياد الوزن النسبي للتفاعلات الإقليمية والمتعددة الأطراف

كان للتحولات الدولية التي شهدها النظام الدولي آثارها على أنماط التفاعلات الدولية، فانهيار الاتحاد السوفيتي وانحصار الصراع الإيديولوجي أدى إلى حدوث انفراج في العلاقات الدولية بشكل عام على مستوى التفاعلات الدولية والإقليمية. فقد انتقلت العلاقات القائمة على سيطرة مفاهيم الأمن وتوازن القوى والصراع الإيديولوجي، إلى علاقات تقوم على تصاعد الأهمية لمفاهيم التعاون وتوازن المصالح والدعوة إلى اقتصاد السوق واقتصاد عالمي مفتوح وتعظيم الآثار الايجابية للتعاون وزيادة مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي،[2] فقد تركزت التفاعلات العالمية بعد الحرب الباردة بصفة كبيرة على المستوى الإقليمي وكذا المستوى المتعدد الأطراف.

فكما وضحنا في الفرع الثاني من هذا المطلب فقد كان للتحولات الدولية انعكاسات على النظم الإقليمية التي أصبحت أكثر فعالية، ليس في المجال الاقتصادي فقط بل في المجال الأمني والاجتماعي أيضا وذلك كإستراتيجية لمواجهة مفرزات العولمة.

كما كان للتحولات الدولية والتي أدت إلى تشتت عناصر القوة على مستوى دولي، وأيضا طبيعة القضايا الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، كلها أدت إلى تفعيل العمل الجماعي الدولي وخلق فضاءات للتعاون وتنسيق الجهود من أجل مواجهة التحديات الدولية وضمان مصالح الأطراف المختلفة.

إن تعدد الأطراف ينطوي على وضعيات دولية وفواعل متعددة وهو يعني أكثر طريقة للتعاون وعلى أكثر من مستوى، فقد يكون عمودي مؤسساتي عن طريق المنظمات الدولية أو المنتديات الدولية، وممكن أن يكون حسب نمط التنظيم كالمنظمات الحكومية، الأحلاف العسكرية...الخ، كما يمكن أن يكون حسب المواضيع أو المجالات مثلا الصحة، الاقتصاد، البيئة...الخ.[3]

لقد عرف تعدد الأطراف العديد من العراقيل في فترة الحرب الباردة بسبب الصراع الإيديولوجي، غير أن نهاية الحرب الباردة وما انجر عنها من تحولات دولية أدى إلى تفعيل العمل المتعدد الأطراف على المستوى الدولي من خلال عمل المنظمات الدولية. وقد شمل تعدد الأطراف مختلف المستويات، فعلى المستوى السياسي تعد قضية إصلاح وإعادة تفعيل دور منظمة الأمم المتحدة من أهم القضايا المطروحة في فترة ما

---

[1] - علاوي محمد لحسن، مرجع سبق ذكره، ص 119-120.

[2]- أمينة أمين حلمي،" الإقليمية مقابل التعددية في العلاقات الاقتصادية الدولية "، **أوراق اقتصادية**، مصر: ب.د.د، العدد 21، فيفري 2003، ص 21-22.

[3]- يسري العزباوي، " ماذا يعني متعدد الأطراف؟ "، **قراءات إستراتيجية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 08، أوت 2004، ص 23.

بعد الحرب الباردة، خاصة مع سيطرة القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة على مدى تجاوب وفعالية الأمم المتحدة مع القضايا المطروحة، خاصة في ظل عدم قدرة الدول فرادى على التعامل بشكل فعال مع مستجدات الساحة الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة خاصة القضايا الأمنية منها، وكل هذا ناتج بدوره عن تطور مفهوم الأمن والقوة والسيادة كما وضحنا سابقا. لذلك زاد اهتمام الأمم المتحدة بمصادر التهديد غير العسكرية بسبب حالة عدم الاستقرار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال إشراف الأمم المتحدة على تطور المسار الديمقراطي، التنمية المستدامة، الفقر، التلوث البيئي، اللاجئين...الخ، لكن هذا لا يعني عدم اهتمام الأمم المتحدة بميدان حفظ الأمن والسلم ، وذلك طبعا بعد رضا الدول الخمس الكبرى صاحبة حق الفيتو في مجلس الأمن، وبالرغم من سيطرة هذه القوى الخمس وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية على مدى فعالية وتأثير الأمم المتحدة، إلا أنها تبقى مركزا فعالا للتعاون الدولي متعدد الأطراف بعد نهاية الحرب الباردة.[1]

أما على المستوى الاقتصادي فتعتبر مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الثلاثة "صندوق النقد الدولي"، "البنك الدولي للإنشاء والتعمير" و "منظمة التجارة العالمية"، الإطار المؤسساتي الذي يدير الشؤون الاقتصادية العالمية بشكل متعدد الأطراف، وذلك باعتماد مجموعة من القوانين، وبتطبيق مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم.

أما على المستوى الأمني فيمكن إدراج منظمة الحلف الأطلسي ولا سيما بعد توسيعه إلى أوروبا الشرقية، إضافة إلى الحوار الأمني مع دول جنوب المتوسط، كما أن هناك حديث عن إمكانية عمل الحلف خارج منطقته أو مجاله وذلك تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة، ليزداد نفوذه ودوره خاصة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

وعموما نستطيع حصر التفاعلات العالمية في أربع مكونات وهي:

المكون السياسي: التحول الديمقراطي ونشر الديمقراطية، وحقوق الإنسان.

المكون الاقتصادي : تحرير التجارة العالمية وحركة رؤوس الأموال.

المكون الأمني العسكري: منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب.

المكون الثقافي والاجتماعي: نشر – فرض – القيم الثقافية والمجتمعية الغربية باعتبارها القيم العالمية والإنسانية.

فالتفاعلات الدولية سواء في إطارها الإقليمي أو المتعدد الأطراف، تهدف إلى إعادة ترتيب عناصر القوة في العلاقات الدولية والبحث عن مصادر بديلة للقوة القومية خاصة في ظل تصاعد أهمية الجغرافيا الاقتصادية على حساب الجغرافية السياسية، إلى جانب تنامي الأخطار والتهديدات الجديدة، وهو ما دفع بالدول إلى التكتل، والذي يعني إعادة ترتيب آليات بناء النفوذ باتجاه التركيز على الاقتصاد والتجارة وعلى

[1]- سعد حقي توفيق، **النظام الدولي الجديد، دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة** ، لبنان: الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 1999، ص 44-46.

الأمن، ولا يتعلق الأمر بالدول الكبرى فقط، ولكن بكل وحدات المجتمع الدولي ولا سيما تلك الضعيفة التي جعلت من إستراتيجية الإقليمية الجديدة وتعدد الأطراف أداة لتحقيق التوازن على مستوى النظام الدولي. ولكن نعتبر هذه الإستراتيجية آلية جديدة لمزيد من التهميش والإقصاء للضعفاء و تدعيم وتقوية الأقوياء.

المطلب الثاني : التغير على مستوى السياسة الخارجية

من الأبجديات المسلم بها في التحليل السياسي، القول بأن واقع العلاقات الدولية ليس حالة جامدة، بل عملية متغيرة ومتطورة تتسم بالحراك والديناميكية. فالواقع الدولي متغير فيما يتعلق بتراتبية الدول المؤثرة صعودا وهبوطا وفقا لما تحوزه الفواعل من الدول من محددات ومرتكزات القوة، والتي تقوم على أسس مادية وأخرى معنوية، وترتبط بالنظام الدولي السائد في مرحلة زمنية وما يتضمنه ذلك النسق من عناصر ومحددات تشمل الوحدات والبنيان والمؤسسات والعمليات، لذلك فإن واقع تلك الدول أيضا لا يتسم بالثبات التام أو الجمود فيما يتعلق بسياساتها واستراتيجياتها وتفاعلاتها الدولية.[1]

الفرع الأول: مفهوم السياسة الخارجية

1 تعريف السياسة الخارجية:

لقد عرفت السياسة الخارجية للدول تطورا أساسيا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فبينما كانت تهتم بقضايا الأمن العسكري، وكانت تستخدم المنهج التقليدي القائم على أساس رصد التطورات التاريخية لسياسات الدول ومحاولة فهمها، وإنما أصبحت متعددة الأبعاد اقتصادية، ثقافية...الخ.

فتحليل السياسة الخارجية يتطلب الإلمام بزوايا عديدة لهذا الموضوع، كالتوجهات والعوامل المؤثرة في صياغة أهداف السياسة الخارجية، بالإضافة إلى الوسائل ومختلف الأدوار التي تلعبها الدولة في سلوكها الخارجي.

غير أن محاولة وضع تعريف محدد للسياسة الخارجية تكتنفه بعض الصعوبات، خاصة تلك المتعلقة بالطبيعة المعقدة للسياسة الخارجية، باعتبارها تنتمي إلى بيئات مختلفة نفسية، وطنية، ودولية، بالإضافة إلى اعتبارات معرفية وأخرى منهجية.

وفي هذا الصدد حدد الباحثون مشكلتين تحول دون التمكن من تعريف دقيق وشامل للسياسة الخارجية:

1 –السياسة الخارجية لا تعرف كموضوع مجرد، بل تعرف من خلال مجموعة مكونات وعناصر تدخل كلها في تركيبها، وتؤثر بشكل مباشر عليها، لذا يميل بعض الدارسين إلى المرادفة بين السياسة الخارجية

[1] - مصطفى شفيق علام ، " تغير السياسات في الفكر الاستراتيجي ...الأنماط والمحددات "، في: http://eritreaonline.net/end/index.php/2013-01-16 (مارس 2014)

وبعض أجزاء تلك السياسة كالأهداف والسلوكيات، بحيث نجد في هذا السياق تعريف سيبوري الذي يعرف السياسة الخارجية على أنها:" مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل مع الدول الأجنبية..."[1].

2 –اختلاف المدارس والمفكرين المنتمين لهذه المدار ، وهذا بحسب رؤية كل اتجاه لموضوع السياسة الخارجية، كما أن مكانة الدولة على المستوى الدولي وقوة تأثيرها ينعكسان بصفة مباشرة على أجندة مصالحها، وبالتالي على تعريفها لسلوكها الخارجي.

لذلك يرى بهجت قرني أن التحديد الدقيق لماهية السياسة الخارجية يمثل نقطة البدء في التحليل، فهل تعني هذه الأخيرة أهدافا عامة، أم أفعالا محددة، أم هي قرارات واختيارات صعبة إضافة إلى أن ما يميز السياسة الخارجية هو تعدد محدداتها الجهات التي تصنع قراراتها ترسم توجهاتها، وأكثر من ذلك فهي توجه نحو بيئة الثابت فيها هو التغير المستمر.[2]

ولكن بالرغم من هذه الصعوبات نذكر بعضا من هذه التعاريف:

– يعرف زايد عبيد الله مصباح السياسة الخارجية بأنها: " عبارة عن حدث وفعل ملموس تقوم به الدولة بصورة مقصودة وهادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية، فالسلوك السياسي الخارجي يتحدد بالبواعث أو المقاصد المرتبطة به، وما يترتب عليها من نتائج خارج الحدود." [3]

– كما يعرف محمد السيد سليم السياسة الخارجية تعريفا يأخذ في اعتباره الخصائص الأساسية لعملية السياسة الخارجية الأبعاد المحتملة لتلك السياسة، بقوله: " يقصد بالسياسة الخارجية برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي."[4]

– كما نجد أن جيمس روزنو قدم تعريف أكثر شمولية للسياسة الخارجية بقوله: "بأنها مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة. "[5]

وبصفة عامة يمكن تعريف السياسة الخارجية: " بأنها مجموع الأفعال التي تقوم بها الدولة في المحيط الدولي، والمعبرة عن أيديولوجية النظام السياسي، وتوجهاته الفكرية والفلسفية، والراعية للمصالح الوطنية للأمة، والمعبرة عن التمازج بين خصائص شخصية صناع القرار، مدخلات النظام، الظروف الدولية القائمة، الموارد المتوفرة، والتي تتحقق عبر وسائل سلمية وغير سلمية."[6]

---

[1] - محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص 09.

[2] - بهجت قرني وعلي الدين هلال، **السياسات الخارجية للدول العربية**، ترجمة جابر سعيد عوض، ط2 ، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002، ص 29.

[3] - مصباح زايد عبيد الله، **السياسة الخارجية** ، مالطا : منشورات ايلغا ، 1994 ، ص 10.

[4] - محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[5] - المرجع نفسه، ص 11.

[6] - عامر مصباح ، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، ط1، الجزائر: المكتبة الجزائرية، 2005، ص 106.

إذا، وبعيدا عن إشكاليات وضع مفهوم مستقر وموحد، تعبر السياسة الخارجية لأي دولة عن مجموع الأهداف المراد الوصول إليها من خلال وسائل متاحة وقنوات معينة، يمكن لها التأثير من أجل تحقيق تلك الأهداف، لتكون السياسة الخارجية عبارة عن: كل تجميعي لمجموعة التوجهات والأهداف والمخططات والالتزامات، التي تحركها وسائل لتمويلها وتحويلها إلى سلوك أو فعل خارجيا.

فالسياسة الخارجية مرآة للتعبير عن الذات السياسية السيادة، وهي تعبير جوهري عن فكرة الدور، وترجمة النظرة للنفس وللآخر.

2- أهداف السياسة الخارجية:

تتضمن السياسة الخارجية اختيارا لمجموعة من الأهداف تعبئة بعض الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف، فالسياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل للبيئة الخارجية ولكنها بالأساس عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير على البيئة الخارجية، أو على التأقلم مع تلك البيئة لتحقيق مجموعة من الأهداف، ومن ثم فإنه من العسير تصور وجود سياسة خارجية لا تتضمن مجموعة من الأهداف أو لا تضطلع بوظيفة محددة في إطار السياسة العامة للوحدة الدولية.

ويرى الباحثون في مجال السياسة الخارجية أن سياسة أي وحدة دولية تدور بصفة عامة حول مجموعة محددة من الأهداف هي:[1]

أ -حماية الذات: والتي يعني صيانة استقلال الوحدة الدولية وسلطتها في اتخاذ القرار ومشروعيتها الدولية، بمعنى الدفاع عن سيادتها وأمنها القومي، للبقاء كفاعل في النظام الدولي.

ب -هدف الأمن: بمعنى محاولة خلق إطار إقليمي أو عالمي يتميز بأقل قدر من التهديد الخارجي للوحدة الدولية، وبالتالي فالبحث عن الأمن هو هدف ايجابي يشمل محاولة تغيير خصائص البيئة الخارجية التي يتصور صانعوا السياسة الخارجية أنها تشكل تهديدا لأمن وحدتهم الدولية.

ت -زيادة قوة الدولة: يرتبط هذا الهدف بالأهداف السابقة، بل هو الأداة والوسيلة للحفاظ على سيادة الدولة وأمنها، فقوة الدولة هي مزيج مركب من مجموعة عوامل: سياسية، اقتصادية، بشرية، تكنولوجية وثقافية...الخ، وقوة الدولة هي التي تحدد سياستها الخارجية، لأن السياسة الخارجية ترتبط وتستند إلى قوة الدولة.

ث -الهيبة الدولية: يعتبر الحصول على مكانة متميزة في النظام الدولي أحد الأهداف الأساسية للوحدات الدولية، فهي تسعى إلى تحقيق وضع دولي يتسم بالهيبة والاحترام من جانب الوحدات الأخرى، بما يتضمنه ذلك من احترام شعاراتها والتجاوب مع أهدافها، والوحدات الدولية تسعى إلى تحقيق المكانة إما للمكانة في حد ذاتها أو لأن المكانة تمكنها من تحقيق أهداف أخرى.

[1] - محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 44-45 .

من الطبيعي أن توجد أهداف أخرى بجانب تلك الأهداف، وكذلك من الطبيعي أن تتفاوت الأهمية النسبية لأهداف السياسة الخارجية بين مختلف الدول.

وفي هذا الصدد يمكن التفرقة بين ثلاثة أنماط من الأهداف تتمثل في:[1]

أ – أهداف مركزية (محورية): هي التي يساوي تحقيقها حمايتها وجود الدولة في حد ذاتها، كالسيادة الوطنية وحماية الحدود والأمن القومي للدولة ووحدتها الوطنية، والتي لها أهمية قصوى لذلك توظف كافة الإمكانات والوسائل للحفاظ عليها.

ب – أهداف وسيطة: وهي أهداف تتسم بأهميتها لرفاهية الوحدة الدولية، ولكنها لا توازي في أهميتها الأهداف المحورية، وهي التي تفرض إحداث تغيير في المحيط الخارجي للدولة، مثل بناء النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية، أو لعب دور ريادي في النظام الدولي.

ج –أهداف هامشية: وهي الأهداف التي تعكس تصورا فلسفيا أو عاما عند دولة معينة لمحيطها، فهي مجرد تصورات عامة عن مستقبل العلاقات الدولية، أو تصور معين لبنية النظام الدولي، مثلا " نظام اقتصادي دولي جديد "...الخ، وبالتالي عادة مالا تقوم الدولة بشحن طاقاتها وإمكاناتها لتوظيفها في خدمة هذه الأهداف كما تفعل للأهداف الأولى وبدرجة أقل الثانية.

إن تحديد موقع الهدف من سلم أولويات أهداف السياسة الخارجية، يرتبط بمفهوم صانع السياسة الخارجية لهذا الموقع، فمركزية أو هامشية الهدف ليست مسألة مطلقة ولكنها تختلف باختلاف الدول وباختلاف السياق العام لسياستها الخارجية.

3 –محددات صنع السياسة الخارجية:

أ –المحددات الداخلية:

وهي المحددات التي تفرزها البيئة الداخلية للدولة، أي أنها مرتبطة بتكوينها الذاتي أو البنيوي، وليست نتيجة لتفاعلات مع وحدات النظام الدولي.

ويعرف "ريتشارد سنايدر Richard Snyder" المحددات الداخلية بأنها: "مجموعة من العوامل والظروف التي تقع خارج صلاحية وحركة صانع القرار والمؤسسات الرسمية المؤثرة عليهم، إلا أن هذه العوامل والظروف علامة على سلوكهم "[2] . وتشمل في حد ذاتها على نوعين من المحددات وهي:

- **المحددات الداخلية المادية:**

ومن أهمها: المحدد الجغرافي، المحدد الاقتصادي، المحدد العسكري.

– المحدد الجغرافي:

[1] - ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، مرجع سبق ذكره ، ص 175 .

[2] - احمد النعيمي ، **السياسة الخارجية** ، ط 1 ، عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ، 2008 ، ص 199 .

تعد الجغرافيا في مقدمة العوامل المادية الدائمة في السياسة الخارجية، وهي من أكثر مقومات سياسة الأمة ثباتا ومن أقدمها، حيث لعبت دورا أساسيا في تحديد مركز وطبيعة الدولة في النظم الإقليمية والدولية، وتؤثر في طبيعة الأهداف التي ترسمها الدول في سياستها الخارجية.[1]

وهذا ما يحاول منظرو الجغرافيا السياسية تأكيده، فهم حين يعرضون أطروحاتهم، لا يهتمون بما تحتويه حدود الدولة الجغرافية من ثروات في داخلها، بقدر ما يهتمون بثلاث سمات فيزيائية خالصة للأراضي التي تشغلها هذه الدول، وهي مساحة أو حجم هذه الأراضي، تضاريسها وموقعها الجغرافي.[2]

فبالرغم من أن تطور المواصلات والاتصالات والحرب الحديثة، خففتا بعض الشيء من أهمية الموقع الجغرافي، لكن تأثيره ما يزال قائما وخاصة في سياسات الدول الكبرى، وهذا ما يجزم به الكثير من منظري الجغرافيا السياسية. فالموقع الجغرافي للدولة يؤثر على سياستها الخارجية من عدة نواحي، فهو يحدد إلى حد كبير المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما أنه يحدد ماهية التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة. فامتلاك الدولة لسواحل بحرية واسعة، أحد مصادر قوتها، ذلك أن السواحل البحرية هي المنافذ الطبيعية للتجارة الدولية والنقل الدولي ، لذلك نجد أن معظم الدول غير المطلة على البحار – كأفغانستان وساحل العاج ومنغوليا – تعاني مشكلات اقتصادية هائلة، نتيجة ارتفاع تكاليف نقل تجارتها الخارجية ، وبالتالي تحرص تلك الدول على الدخول في علاقات ودية مع الدول المجاورة المطلة على البحار لضمان سهولة النقل الدولي.[3]

– المحدد الاقتصادي:

للمتغير الاقتصادي أهمية كبيرة في التأثير على السياسة الخارجية للدولة، وفي سلوك صانع القرارات فيها، لأنه يلعب دورا أساسيا في تحديد قوتها، فمن الواضح أن القوى الكبرى تتصرف تصرفا مختلفا عن القوى الصغرى، فقد أثبتت العديد من الدراسات إلى أن الدول التي تتمتع بقدر أكبر من مكونات القوة، تعد أكثر نشاطا في مجال السياسة الخارجية، من الدول التي تمتلك قدرا أقل من تلك المكونات.[4]

حيث تعتبر القوة الاقتصادية العامل الأساسي، الذي ترتكز عليه الأنواع الأخرى من عوامل قوة الدولة، ففي محاولة للمقارنة بين الأثر النسبي للعوامل الاقتصادية والعوامل السياسية والأمنية على السياسة الخارجية، فإننا نجد أنه من الصعب الفصل بين هاتين المجموعتين من العوامل، لأن الأدوات الاقتصادية عادة ما تستخدم لتحقيق أهداف سياسية وأمنية.[5]

وتقاس القوة الاقتصادية لأي دولة بناءا على:

---

[1] - محمد نصر مهنا، **علم السياسة** ، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص 523.
[2] - مارسيل ميرل ، مرجع سبق ذكره ، ص 155 .
[3] - محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، 150-152.
[4] - لويد جنسن ، **تفسير السياسة الخارجية** ، مرجع سبق ذكره، ص 263.
[5] - المرجع نفسه ، ص 186 .

– مواردها الاقتصادية التي تضم الموارد الطبيعية، بمصادر الطاقة، الموارد النووية، المعادن الخام، المواد الغذائية والزراعية...الخ

– مستوى النمو الاقتصادي والصناعي، أي المستوى الذي بلغته الدولة في نواحي التنظيم والكفاية الاقتصادية، بالإضافة إلى دور التقدم التكنولوجي في دعم القوة الإنتاجية، وبالتالي القوة الاقتصادية للدولة، تعتبر عامل ذا أهمية حيوية في السياسة الخارجية، الذي أصبح منذ القرن العشرين، من أهم معايير قوة الدولة وقدرتها على الاحتفاظ بمكانتها الدولية، والمرتبطة أيضا بتطوير المنشآت الصناعية العسكرية، حيث لخص الباحثين المتغير الاقتصادي بشموله كل من :[1] ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، البنية الاقتصادية للدولة، درجة تطورها الاقتصادي، طبيعة وحجم تجارتها الخارجية، حيث تشترك كل هذه العناصر مع بعضها البعض لتكون عمود أساسي يعتمد عليه صانع قرار السياسة الخارجية، مما يمنحه مجالا واسعا وهامش كبيرا في اتخاذ القرارات وتحديد تحركات وسلوكات الدولة في نطاقها الخارجي.

– المحدد العسكري:

كل عناصر البيئة المحلية تشكل مع بعضها أحد أجزاء الإطار المفاهيمي ضمن الإستراتجية السياسية المحددة في السياسة الخارجية للدول. و يشكل المحدد العسكري عنصرا مهما من العناصر المؤثرة في السياسة الخارجية لأي دولة، نظرا لإدراك صناع القرار أن أحد أهدافهم هو الحفاظ على استقلالية الدولة ،[2] فهو عنصر مهم تعتمد عليه الدولة لتأمين إقليمها ومصالحها، سواء أوقات الحرب أو السلم، حيث تستخدمه كوسيلة ردعية للتأثير السياسي على غيرها من الدول، وتعد القوة العسكرية للدولة من أهم الأساليب المتممة للدبلوماسية، لأن اللجوء إليها لازال يشكل أحد المظاهر التي اتسمت بها العملية السياسة دائما ، حيث ينظر إلى درجة التطور العسكري على أنها المظهر الرئيسي لقوة الدولة، كما تعتبر أساسا ضروريا لمساندة تنفيذ السياسة الخارجية التي تصنعها الدولة لنفسها.[3]

- **المحددات الداخلية المعنوية**

والتي يمكن حصرها في أربعة محددات أساسية وهي : العامل السيكولوجي لصانع القرار، الأحزاب السياسية، جماعات الضغط والرأي العام.

– العامل السيكولوجي لصانع القرار:

إن صفات ومعتقدات صانعي القرار الرئيسيين تؤثر على نتائج قرارات السياسة الخارجية، لأن الدولة ليست كيانا قانونيا مجردا وإنما هناك جماعة معنية باتخاذ القرار باسمه.

وقد أكد جيمس روزنو على أهمية العامل الشخصي، وذلك خصوصا في الدول النامية نظرا للتركيبة السلطوية وشخصيتها ، فالعوامل المتعلقة بصانع القرار تشمل شخصيته وخبرته ، مستواه الفكري وتصوراته

---

[1] - ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 205.

[2] - عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2008، ص 109.

[3] - احمد النعيمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 255.

الذهنية، وفي هذا المجال يمكن القول أن الدراسات السيكولوجية أظهرت أهمية تربية الفرد وتكوينه وتأثره ببعض الأحداث التي قد تكون طبعت حياته في تحديد إدراكه للأمور والوقائع.[1]

فالعامل البيولوجي يمكن أن يجعل الإنسان يتصرف بشكل دون آخر كالنزعة العدوانية مثلا ، كما أنه يمكن النظر إلى السلوك الإنساني بأنه محصلة لبعض التصرفات المكتسبة، حيث يمكن اعتبار السلوك العدواني ناشئ عن عدم القدرة على تحقيق الأهداف، فهو نتيجة خبرة الفرد في الماضي والتي علمته أن يتصرف بشكل عدواني في حالة الإحباط. كما تلعب دوافع الفرد أيضا دورا كبيرا في توجيهه نحو قرارات دون غيرها، فمن أهم الدوافع المحركة لأغلب الزعماء السياسيين، هي الحاجة إلى القوة تطلعا دون غيرهم إلى المراكز القيادية وإلى السيطرة على الآخرين.[2]

ويمكن إجمال أهم المواقف التي يتعرض لها صانع القرار و التي تأثر على شخصيته فيما يلي:[3]

- كلما ازداد اهتمام صانع القرار بشؤون السياسة الخارجية، ازداد أثر العوامل الشخصية على عملية صنع السياسة الخارجية .
- كلما ارتفع مستوى هيكل صنع القرار ، ازداد أثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية، وهذا مرتبط بالدور فكلما كان صانع القرار في مستوى أعلى وظيفيا أو تنظيميا كلما زادت العوامل الشخصية في البروز .
- كلما اتسمت المواقف بالغموض وعدم التوقع و وجود معلومات متناقضة، ازداد أثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية.
- كلما تعلقت القضية بالبقاء الوطني، تقلص دور العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية حيث يتقبل صانع القرار النصح من المحيطين به أو المساهمين في صنع السياسة الخارجية.

إن أهم الصفات الواجب توافرها في القائد الناجح في ممارسته لسياسته الخارجية:

1- الإحاطة بالتعقيدات السياسية الدولية المتغيرات الدولية.

2- السمات الشخصية والذاتية للقائد و لتجارب والقدرات.

3- الثقافة و المعارف النظرية.

4- أسلوب القائد فالقائد الناجح هو من يستطيع كسب التأييد الداخلي لتنفيذ قرارات السياسة الخارجية وأن يعرف إلى أي مدى يستطيع المضي في تنفيذ الأهداف مع الاحتفاظ بتأييد الرأي العام.

- الأحزاب السياسية:

يعرف الحزب السياسي بأنه:" مجموعة من المواطنين يؤمنون بأهداف سياسية وأيديولوجية مشتركة، وينظمون أنفسهم بهدف الوصول إلى السلطة وتحقيق برنامجهم ".[4]

---

[1] - ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 196 .

[2] - لويد جنسن، مرجع سبق ذكره ، ص 19 – 24.

[3] - المرجع نفسه ، ص 17 – 18 .

[4] - Jean Claude Colliard ,"the influence of political parties on the constitution" , en : http://www.palgrave-journals.com/fp/journal/v7/n1/index.html (mars 2014)

ونجد من أهم مهامها: القيام بوظيفة الوساطة بين الشعب والسلطة السياسية، بالإضافة إلى التنسيق ومراقبة الأجهزة الحكومية.[1]

وقد كانت الأحزاب السياسية في الماضي لا تولي اهتماما كبيرا بالشؤون الخارجية، مقارنة بالسياسة الداخلية، أما في الوقت الحاضر، فإنها أخذت تتنافس فيما بينها في المواضيع المتعلقة بعملية صنع القرار في السياسة الخارجية.

لذلك نتساءل، ما مدى تأثير الأحزاب السياسية على عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي ؟

إلى جانب دورها في وضع السياسة الداخلية، للأحزاب السياسية دور مهم في عملية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها، فهي تلعب دور محوري في اختيار صانعي القرارات عن طريق الترشيح والانتخاب، وبطبيعة الحال فإن الحزب السياسي يتبنى هذا الموضوع قبل إجراء الانتخابات، وعليه نرى أن صانعي القرارات يتأثرون أساسا ببرنامج الحزب السياسي، الذي تم اختيارهم عن طريقه.[2]

كما أن الأحزاب من خلال كتلها في المجالس التشريعية تتمكن من صياغة إستراتيجيتها، وتحديد مواقفها من أهم الأحداث السياسية الداخلية والخارجية، ومن ترجمة أهدافها من خلال ممثليها في البرلمان . هذا بالإضافة إلى وجود أحزاب المعارضة، على الرغم من أن دور المعارضة الحزبية في صنع السياسة الخارجية، يختلف باختلاف النظم الحزبية السائدة، ويبقى هذا الدور ضئيلا وغير فاعل مقارنة مع دور تلاالحزب الذي يتولى إدارة السلطة.

ويؤكد هنري كيسنجر على أن " الأحزاب السياسة تسهم بصورة فعالة في رسم السياسة الخارجية للبلد، حيث لا يقتصر اتخاذ القرار السياسي الخارجي على الهياكل الحكومية فقط. "

فتأثير النظم الحزبية في رسم السياسة الخارجية للدول كبير، وذلك لأنها تقوم بمجموعة وظائف لها علاقة بالسياسة الخارجية، وهي:[3]

- وظيفة الإعلام: وهي وسيلة اتصال بين الحكام والمحكومين لوصول المطالب إليهم ، وهي تهيئ المواطنين ضد كل قرار لا يتلاءم مع مصالحهم ، وتنذر الحكام بضرورة تحقيق هذه المطالب .
- وظيفة التكوين: وهي وظيفة في التكوين السياسي للرؤساء والمواطنين، بتأطير الناخبين بأيديولوجية معينة ، كما تقوم بمهمة تأطير النواب أيضا ، وهذا واضح في الانتخابات ، إذ يختار كل حزب عن طريق الجمعيات الحزبية مرشحيه الخاصين .
- ممارسة الأحزاب السياسية لدور المعارضة السياسية بالنسبة لحزب الأقلية، كما هو شائع كأسلوب رقابي على الحكومة وكشريك في الحكومة.

---

[1] - " Les partis politiques en France ", p 01, en : http://www.ambafrance-dz.org/IMG/partis_politiques.pdf (mars2014)

[2] - احمد النعيمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 309 .

[3] - عبد المجيد وحيد،" الانتخابات الأمريكية وأزمة الشرق الأوسط "،**مجلة السياسة الدولية**، القاهرة:مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية،العدد 79، 1985 ، ص 29.

– تساعد على عملية التنسيق والروابط ما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتقلل من آلية الفصل بين السلطات.

– جماعات المصالح:

يقصد بجماعات المصالح مجموعات من الأفراد تتألف مع بعضها لتحقيق مصلحة مشتركة، تتفاعل هذه المجموعات مع صانع السياسة الخارجية في محاولة لترجمة مصالحها الذاتية إلى سياسات وقرارات رسمية، هذا التفاعل هو الذي يحدد السياسة الخارجية طبقا للقوة النسبية لكل مجموعة.

رغم أن جماعات المصالح تنشط في ميدان السياسة الخارجية، إلا أنها ليست مجرد تنظيمات سياسية، كما أنها تختلف عن الأحزاب السياسية في أنها لا تسعى للوصول إلى السلطة السياسية.[1]

تؤثر جماعات الضغط في السياسة الخارجية للدول من خلال:[2]

– المشاركة المباشرة في عملية صنع السياسة الخارجية، من خلال مشاركتها في أجهزة صنع تلك السياسة، ومن أبرز تلك الحالات تمثيل العسكريين في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي سابقا، ومشاركة الأكراد في هيكل السلطة السياسية في العراق خلال فترات متفاوتة من التطور السياسي للبلاد.

– توجيه مصادر القوة للتأثير غير المباشر في السياسة الخارجية، حيث تمتلك بعض جماعات المصالح جزء من مصادر القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية في المجتمع، وتسعى تلك الجماعات عن طريق استعمال هذا الجزء من القوة أن تؤثر في مسار السياسة.

– تقوم هذه الجماعات بدور الوساطة بين السلطة السياسية والمواطنين، ويتحقق ذلك بتعبير جماعات المصالح، عن مصالح محددة لمجموعات أو شرائح من المجتمع من خلال الاتصال مع صناع السياسة الخارجية.

– الرأي العام:

يعرف الرأي العام بأنه: " تعبير جمع كبير من الأفراد عن أرائهم في موقف معين إما من تلقاء أنفسهم، أو بناءا على دعوة توجه إليهم، تعبيرا مؤيدا أو معارضا لمسألة معينة أو شخص معين، أو اقتراح ذي أهمية واسعة، بحيث تكون نسبة المؤيدين أو المعارضين في العدد ودرجة اقتناعهم وثباتهم واستمرارهم كافية لاحتمال ممارسة التأثير على اتخاذ إجراء معين بطريق مباشر أو غير مباشر، تجاه الموضوع الذي هم بصدده."[3]

ويؤثر الرأي العام على السياسة الخارجية للدول من خلال دفعه صانع السياسة الخارجية نحو الاهتمام بقضية معينة، والتأثير في مدى إدراكه لأهمية هذه القضية، بالإضافة إلى التأثير في الأطر العامة للسياسة الخارجية، أين يلعب الرأي العام دورا في وضع ضوابط معينة على قدرة صانع السياسة الخارجية في اختيار

[1] - محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 195.
[2] - احمد النعيمي، مرجع سبق ذكره ، ص 323- 324.
[3] - المرجع نفسه ، ص 278 .

بدائل معينة، أي يحدد له الأطر الرئيسية للخيارات الممكنة، فإذا تخطى صانع السياسة الخارجية هذه الحدود أو الضوابط ، فإنه ربما يواجه بثورة الرأي العام عليه.[1]

ب المحددات الخارجية:

بالإضافة إلى أن النشاط السياسي الخارجي لأية دولة هو عبارة عن رد على مؤثرات داخلية، فإن جانبا كبيرا من هذا النشاط يهدف أيضا للرد على مؤثرات خارجية.

فالدولة حين تصوغ سياستها الخارجية، فإنها في معظم الأحوال تكون في حالة رد فعل لبعض الظروف الواقعة في بيئتها الخارجية ، التي تفرز مجموعة من المحددات تؤثر في شكل ومحتوى وطبيعة السياسة الخارجية للدول. وبالتالي تمارس طبيعة النظام الدولي من حيث طبيعة التحالفات، توزيع القوة، أنماط العلاقات... الخ، بما فيها الأوضاع في النظام الإقليمي، وموقع الدولة العام في العلاقات الدولية تأثيرا على السلوك الخارجي للدولة، حيث أن المتغيرات السابقة تحدد شكل و طبيعة السياسة الخارجية للدولة، فكلما ازداد هذا النظام تعقيدا، كلما شكل ذلك عقبات وحدود بالنسبة للسياسة الخارجية للدول وقيد حريتها.[2]

كما تتأثّر أيضا السياسة الخارجية للدول بالتفاعلات الدولية والتي تتضمن بدورها سلوك الدول الأخرى وهو ما يعبر عنه بالسلوكية الدولية في النظام الدولي، فالدولة تستقبل حوافز (سلوكات) عديدة من الوحدات الدولية الفاعلة في النسق الدولي، هذه الحوافز قد تكون ذات طابع صراعي أو تعاوني، و هي تضطر الدولة للتصرف بشكل معين يتناسب مع مفهومها لطبيعة الحافز.[3]

كما أن أشكال الأحلاف و التكتلات الدولية من العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية، فسياسات التكتل وتوجهاته قد تشكل عوائق أمام محاولات الدول الأعضاء التفرد بالمواقف، خاصة المواقف المنشقة عن الحلف.[4]

وتعتبر نظرية النظم من أهم التطورات التي نشأت في إطار المدرسة السلوكية في منتصف الخمسينات من القرن العشرين، من أهم روادها:" تشارلز ماكليلاند " Charles McClelland ، "مورتن كابلان" Morton Kaplan ، جورج مودلسكي George Modelski وآخرون.[5] الذين يعتبرون بأن النظام الدولي مستوى تحليلي مهم لتفسير لماذا وكيف تحاول الدول التأثير على سلوكات بعضها البعض، وبالتالي تعتبر نظرية النظم

---

[1] - محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 246 – 247 .

[2] - جرجس فواز ، **النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى : دراسة في العلاقات العربية - العربية و العربية الدولية** ، ط 1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997 ، ص 22 .

[3] - بدر عبد العاطي، "أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول دراسة حالة للسياسة اليابانية تجاه إسرائيل 1973 - 2003" ، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد153 ، جويلية 2003، ص 8.

[4] - محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 282.

[5]- وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية**، ط 1، الجزائر: مؤسسة الشروق للنشر والإعلام، 1994، ص 45.

كوسيلة لفهم وتطوير العلاقات بين الدول. فسلوكات الدول الخارجية، تحددها بشكل أساسي طبيعة النظام الدولي القائم وخصائصه الأساسية، من عدد الوحدات ونوعها، توزيع القوة بينها، طبيعة التفاعلات ...الخ

وفي هذا الإطار حدد جيمس روزنو خمس متغيرات تؤثر في السياسة الخارجية للدول، ويبدأها بمتغير النظام الدولي، وذلك نظرا لأهميته بالنسبة له، فبنية النظام الدولي التي تشمل أنماط العلاقات" وفاقية، تعاونية، نزاعية " وطبيعة التحالفات " مرنة، جامدة، عقائدية "، وتوزيع القدرات والقوى في النظام الدولي والتي تحدد شكل النظام، كلها من شأنها أن تؤثر على السياسة الخارجية للدول، [1]خاصة السياسة الخارجية للدول الصغيرة أكثر من الدول الكبرى القادرة على استيعاب ذلك التأثير بشكل أفضل.[2]

الفرع الثاني: مظاهر التغير في السياسة الخارجية بعد الحرب الباردة

للسياسة الخارجية بيئة متجددة تواكب الأحداث والتفاعلات التي يشهدها النظام الدولي على المستويات السياسية، الإستراتيجية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية...الخ، وعليه فالسياسة الخارجية للدول تتغير وتتكيف باستمرار مع المتغيرات البيئية المحيطة، وهو الأمر الذي بدأت ملامحه تتضح مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين، حيث برزت عوامل بيئية خارجية ساهمت في تطوير مصادر وإمكانات وأدوات معاصرة للسياسة الخارجية.[3]

الأمر الذي يجعل من الأهمية التساؤل بشأن أنماط ومحددات التغيير في السياسات التي تصيغها وتنتهجها الدول إزاء الآخر، إضافة إلى التساؤل بشأن مدى ذلك التغيير وطبيعته ؟

1 أنماط التغير في السياسة الخارجية للدول:

يعد موضوع التغير والاستمرار في السياسة الخارجية من السمات المهمة التي تميز السياسة الخارجية عن غيرها من السياسات، وقد ميز "شارلز هيرمان Charles Hermann" بين أربعة أشكال من التغير في السياسة الخارجية :[4]

- التغير التكيفي: ويقصد به تغير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية معينة، مع استمرار بقاء السياسة في أهدافها وأدواتها.
- التغير البرنامجي: ويتمثل في تغير أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، كتحقيق الأهداف عن طريق التفاوض وليس عن طريق القوة العسكرية، مع الاحتفاظ بنفس الأهداف المرسومة سابقا.
- التغير في الأهداف: أي أن التغير يكون على مستوى أهداف السياسة الخارجية ذاتها.
- التغير في توجهات السياسة الخارجية: والذي يعد أكثر أشكال التغير تطرفا، نظرا لتغير التوجه العام للسياسة الخارجية بما في ذلك تغير الأهداف والاستراتيجيات والأدوات.

---

[1]- ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 193.

[2] - المرجع نفسه ، ص 196 .

[3] - مصطفى خشيم، " المفهوم الجديد للسياسة الخارجية ومدى علاقة ذلك بالسياسة الخارجية الليبية الجديدة "، في: http://archive2.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/19355 (مارس 2014)

[4] - Charles F. Hermann , « changing course when governments choose to redirect foreign policy “ , **international stadies quarterly**, Oxford : Wiley-Blackwell, Vol 34 , No 1 , mar 1990 , p 05 .

يعتبر هيرمان أن الشكل الأول من التغير لا يعد تغير، على عكس باقي الأشكال الثلاثة الأخرى، خاصة الثاني والثالث، أما الشكل الرابع فيعتبر نادر الحدوث.

2 محددات التغير في السياسات الخارجية للدول

استنادا إلى ما سبق تبيانه من تعدد أنماط التغير في السياسة الخارجية للدول، فإنه ثمة محددات تحكم إطار عملية الاستمرار أو التغيير في تلك السياسات، حيث تعين تلك المحددات مدى حاجة دولة ما إلى تغيير سياستها الخارجية أو الإبقاء عليها بشكل كلي أو جزئي، نجملها في العناصر التالية:[1]

- الأهمية النسبية لأهداف السياسة الخارجية، وتعني ترتيب أولوياتها مما يسمح بتحديد ما يمكن تغييره وما يمكن إرجاؤه دون تغيير لفترة محددة من الزمن.
- المدى الزمني اللازم لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة سواء في المدى الطويل أو المتوسط أوالقصير، بمعنى درجة الإلحاح في البدء بتغيير سياسة ما أو استمرارها لتأتي بنتائجها في الوقت المحدد.
- المقدرات النسبية للدولة، وتعني حجم الموارد التي تمتلكها واللازمة لتنفيذ السياسة المرادة، مع عدم إغفال ما يحوزه المنافسون والخصوم المستهدفون بتلك السياسة من مقدرات وموارد قد تعرقل تنفيذها.
- الوحدات الدولية التي تتعامل معها أو تستهدفها السياسة، ومدى تأثير تلك الوحدات وتحالفاتها على أهداف وغايات الدولة.
- القواعد الحاكمة للتفاعلات الدولية ويقصد بها الحدود المتاحة والمسموح بها، والتي يمكن في نطاقها أن تتحرك الفواعل من الدول لتحقيق أهدافها دون أن تواجه بمحاذير واقعية أو قانونية معرقلة.

إذا فكل المحددات السابقة من شأنها التأثير على سلوك الدول ومدركاتها واستراتيجياتها على مستوى دولي، فبناءا عليها تقرر الدولة وجهتها من الاستمرار أو التغيير فيما تعتزم تنفيذه من سياسات.

3 طبيعة التغير في السياسات الخارجية للدول في فترة ما بعد الحرب الباردة :

تتغير وتتكيف السياسة الخارجية للدول باستمرار مع التغييرات الخارجية والداخلية على حد سواء، وكلما تقاعست الدول في تكييف سياستها الخارجية مع التغييرات البيئية المحيطة، كلما زادت الفجوة التي تفصلها عن العالم الخارجي، الأمر الذي يضفي سمة العزلة أو الشذوذ عما هو مألوف في إطار الجماعة الدولية. لذلك واكبت عملية تغيير البيئة العالمية للسياسة الخارجية عموما، قيام الدول بإعادة تقييم مصادر وإمكانيات وأدوات سياستها الخارجية، حتى تتمكن من مواكبة التحولات المحيطة.

[1]- مصطفى شفيق علام، مرجع سبق ذكره.

غير أن التغير في السياسة الخارجية لا يتم بشكل مفاجئ وإنما بشكل تدريجي، لأن الدولة عادة ما تتجه نحو إقرار الأبعاد الرئيسية لسياستها الخارجية، مع إمكانية قبول التغير المحدود في الأبعاد الهامشية لتلك السياسة أو في وسائل وأدوات تنفيذ تلك السياسة كما يحدث في الدول الكبرى، على عكس الدول النامية أو التسلطية، التي يمكن أن يحدث تغير جذري في سياستها الخارجية، وذلك نتيجة لشخصنة * السياسة الخارجية، إضافة إلى الانشقاقات السياسة داخل النخبة الحاكمة، مما يؤدي إلى عدم وجود إجماع داخلي حول الخطوط الرئيسية للسياسة الخارجية.[1]

لقد عرفت السياسة الخارجية للدول تطورا ملحوظا، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، فبينما كانت الدول تهتم بقضايا الأمن العسكري وكانت تستخدم المنهج التقليدي القائم على أساس رصد التطورات التاريخية لسياسات الدول ومحاولة فهمها، وإنما أصبحت متعددة الأبعاد اقتصادية، ثقافية، بيئية، اجتماعية ...الخ. فتحليل السياسة الخارجية يتطلب الإلمام بزوايا عديدة لهذا الموضوع، كالتوجهات والعوامل المؤثرة في صياغة أهداف السياسة الخارجية، بالإضافة إلى الوسائل ومختلف الأدوار التي تلعبها، وبذلك يمكن القول بأن السياسة الخارجية أصبحت محكومة بـ ثلاث نقاط أساسية وهي:

أ -**تغير في عملية صنع السياسة الخارجية:**

- لا ينبغي النظر إلى الدولة كفاعل موحد، أو إطار خارجي دون النظر إلى ما بداخلها من العناصر المتفاعلة، وخصوصا بعد أن برزت في السنوات الأخيرة كثير من الجماعات والهيئات والبيروقراطيات ذات المصالح، وغيرها من القوى المنافسة، الأمر الذي يعني أن اتخاذ القرار السياسي رغم أنه ينسب إلى الحكومة، فإنه يعتبر نتيجة التفاعل بين هذه القوى المتعددة داخل الدولة بل وداخل مؤسسة السياسة الخارجية، هذا فضلا عن تداخلها مع كثير من المتغيرات الدولية، مما أدى إلى تعقيد عملية صنع هذه السياسة ووجود كثير من العقبات والصعوبات التي تواجه صانعي القرارات، مما يقطع بأن الدولة ليست فاعلا رشيدا وأنها لا تسترشد في صنع القرار السياسي بخطوات محسوبة حسابا دقيقا، كما كان متصورا في الحقبة السابقة.[2]

- إن الدولة ليست القوة الوحيدة الفاعلة في النظام الدولي، بل توجد إلى جانبها قوى أخرى تلعب دورا هاما وأساسيا في السياسة العالمية بحيث لا يمكن تفادي تأثيرها الذي يكاد يفوق تأثير الدول ذاتها في بعض الأحيان، لذلك تسعى الدول في إطار تعدد الفواعل إلى التكيف مع هذا الوضع، خاصة القوى الكبرى، حيث نشير إلى وجود ترابط مصالح هذه الفواعل الجديدة مع هذه الدول، التي تدافع عن مصالح هذه الفواعل سواء بشكل دفاع وطني انفرادي، أو في صيغة التنسيق المشترك بين مراكز الهيمنة الدولية بهدف بناء سياسة خارجية موحدة، بمعنى أن السياسة الخارجية لم تعد تبنى على مستوى دولة كبرى واحدة بل يجري بناء

* شخصنة السياسة الخارجي : بمعنى أن القائد السياسي يهيمن على عملية صنع السياسات و صياغة الاستراتيجيات في ذلك النوع من نظم الحكم ، لذلك فانه من الوارد أن تتغير توجهات الدولة إذا ما تغير قائدها.

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 102-103.

[2] - بدر عبد العاطي، مرجع سبق ذكره، ص9.

توجهاتها الأساسية من عدة دول متحالفة على أسس إستراتيجية، لكن طبعا تبقى كل دولة تحتفظ بخصوصية سياستها الخارجية خاصة بالنسبة للأهداف الأساسية التي تسعى لتحقيقها.[1]

إذاً قضت الكثرة العددية الهائلة للدول والفواعل الأخرى على مركزية القرار السياسي كأساس لتوجيه العلاقات الدولية، وبالتالي انتشار السلطة السياسية العالمية وتوزيعها بين مراكز متعددة، مما يعني أن قدرة أي فاعل من الفاعلين الدوليين على تحديد مسار العلاقات الدولية أصبحت قدرة محدودة ومقيدة للغاية، حتى ولو كان هذا الفاعل الدولي قوة كبرى.

هكذا لم تعد كل دولة في عصر العولمة قادرة على التفرد بسياستها الخارجية، أو القيام بأنشطة أمنية داخل حدودها أو خارجها، من دون مراعاة تأثير ذلك على النظام الدولي، وبذلك فإن مسارات العولمة خلقت علاقات قوة جديدة وحدت مجالات قوة الدول وقلصت من سيادة الدولة. حيث تأخذ السياسة الخارجية معادلة معقدة مكونة من المساومة الحكومية، ومساومة فوق وطنية واندماج العديد من الفواعل الوطنية وفوق وطنية، وهو ما يؤدي إلى انعكاسات على السياسة الخارجية التي نجد من أبرز مظاهرها:[2]

- فقدان السياسة الخارجية لهامش مناورتها وانسجامها.
- تحول السياسة الخارجية أكثر فأكثر إلى سياسة جوارية تقيم بقدرتها على تسوية المشاكل الحقيقية على ارض الواقع وتستمد شرعيتها من هذه الفعالية لتصبح بذلك معادلة معقدة ، أساسها المساومة الحكومية وفوق الوطنية وبين فواعل مختلفة وكل ذلك بسبب ازدياد التقنية.
- إن السياسة الخارجية أصبحت من بين السياسات العمومية، أخر ملاذ للسيادة والتعبير عن الهوية بسبب ظروف التشابك والتداخل: المحلي، الوطني، الإقليمي والعالمي.

ب <u>تغير على مستوى مضمون السياسة الخارجية :</u>

لقد أصبح جدول أعمال السياسة الخارجية، أي مجموع القضايا التي تتعلق بالسياسة الخارجية، تشتمل على كثير من المشاكل التي يصعب تنظيمها بصورة تدريجية على شكل أولويات ثابتة ومستقرة، إذ أن مشاكل الأمن القومي والاستراتيجيات العسكرية وغير ذلك، مما يطلق عليه السياسة العليا، لم تعد القضايا الأساسية التي تسيطر على جدول الأعمال، بعد أن برزت أهمية القضايا التي كانت تعتبر فيما سبق من قضايا السياسة الدنيا وبأنها تابعة للسياسة العليا وخاضعة لمقتضياتها، وهي القضايا الاقتصادية والثقافية، وقضايا حقوق الإنسان والبيئة...الخ[3]. حيث أصبحت الرفاهية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة في عصرنا الحاضر تمثل هدفا أوليا لسائر الحكومات وهو هدف لا يمكن تحقيقه بالاعتماد على الذات نظرا لأن معظم الدول لا تملك سوى موارد ومهارات تكنولوجية محدودة مما يبرر أهمية الاعتماد المتبادل.

---

[1] - لطفي حاتم، "السياسة الخارجية لمراكز الهيمنة الدولية"، في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp4 (مارس 2014)

[2] - Frédéric Charillon et autres, op.cit, p 22 . 23.

[3] - Ibid, p 18-19.

ت تغير على مستوى نتائج السياسة الخارجية (آليات و أدوات تنفيذ السياسة الخارجية) :

إن التأثير والنفوذ الذي تمارسه الدولة المعاصرة لم يعد يرتكز على حساب أو تقدير ما بحوزتها من القوة والإمكانات العسكرية، وإنما إلى قوتها الاقتصادية والدبلوماسية. حيث تقلصت احتمالات تنفيذ مخرجات أو نتائج السياسة الخارجية للدول بالاعتماد على استخدام القوة العسكرية، خاصة مع تشابك العلاقات الدولية في إطار ما يعرف بالاعتماد المتبادل، لذلك احتلت الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية مكانة هامة في العلاقات الدولية المعاصرة وهذه الأهمية للأدوات الاقتصادية جاءت من عدة عوامل:[1]

– احتلال الرفاهية الاقتصادية لشعوب المجتمع الدولي مكانة بارزة في سلم أولويات الأهداف القومية للحكومات المعاصرة، لقد أصبحت المشاكل الاقتصادية مثل البطالة، التضخم، نقص المواد الغذائية، قضايا هامة تشغل بال الحكومات المعاصرة، إذ أن بقائها في السلطة يعتمد على قدرتها في حل هذه المشاكل.

– زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول وما يترتب عليه من زيادة في أهمية وأولويات الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية، فقد تستعمل الدولة الحظر الاقتصادي كأداة للسياسة الخارجية والذي يعني عدم تصدير سلعة معينة إلى دولة أو دول محددة لأسباب سياسية أو اقتصادية، كما يمكن أن يكون الإجراء الاقتصادي المتبع هو المقاطعة، أي رفض استيراد السلع التي تنتجها دولة ما، كذلك يعتبر الاندماج الاقتصادي أداة من أدوات السياسة الخارجية، إذ أنه عن طريق هذا الاندماج تحقق الدول بعض المكاسب الاقتصادية وتواجه به بعض التحديات الاقتصادية التي ترفعها لها دول أو تكتلات أخرى.

– هذا فضلا عن زيادة فعالية الدبلوماسية والتي تعتبر أداة رئيسية من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية للتأثير على الدول والجماعات الخارجية، بهدف استمالتها وكسب تأييدها بوسائل شتى منها ما هو إقناعي وأخلاقي ومنها ما هو ترهيبي. ومما زاد من أهمية الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية تنوع أنماطها وتعدد أشكالها فهي لم تعد ذلك النمط التقليدي المتمثل بشخصية السفير أو بنشاط البعثة الدبلوماسية وإنما توسعت وأخذت أشكالا وأنماطا مختلفة، هذا إضافة إلى اهتمام السياسة الخارجية للدول بقضايا جديدة مثل: حماية حقوق الإنسان، حماية البيئة، محاربة الإرهاب والجريمة...الخ

إذاً فصناعة السياسة الخارجية في حقبة ما بعد الحرب الباردة تطرح عدة خيارات أساسية:

1 -التأقلم والتكيف مع البيئة الدولية الجديدة .

2 -توسيع جغرافية المصالح في عالم متغير يزداد تعقيدا و ترابطا .

3 -الانفتاح على بقع جغرافية غير تقليدية .

[1] - أحمد عباس عبد البديع، " أبعاد ومظاهر التغير في عالمنا المعاصر وتأثير ذلك على السياسة الخارجية بصفة عامة"، في: http://bohothe.blogspot.com (مارس 2014)

كخلاصة للفصل وجدنا بأن النظام الدولي الجديد، يستمد أهميته من ارتباطه بحدوث تحولات كبرى تمثلها مجموعة من الظواهر والتحديات العالمية الجديدة من جهة، ومن جهة أخرى هناك تنوع بين التيارات الفكرية بصدد تفسير أسباب ونتائج هذه التحولات.

فقد حدث تحول في هيكلية النظام الدولي شمل عناصره الثلاث المكونة له: توزيع عناصر القوة، مدى تكافؤ القوة، وعلاقات القوة.

فبالنسبة لتوزيع عناصر القوة بعد أن كانت منحصرة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، فقد حدث انتشار ملحوظ في موارد القوة بين عدد أكبر من الفواعل الرئيسية في النظام الدولي.

أما بالنسبة لعدم تكافؤ عناصر القوة أو عدم انسجام المكانة، فالولايات المتحدة لم تعد تتمتع بانسجام مكوناتها بالرغم من أنها مازالت تتربع على عرش القوة العسكرية إلا أن مكانتها الاقتصادية والتقدم التكنولوجي أخذت تواجه منافسين جدد مثل: اليابان، الصين وبعض الدول الأوروبية، مما يحتم عليها التحرك لتحقيق التوازن سواء بطرق شرعية أو غير شرعية من خلال تغيير الوضع الراهن. وبناءا على هذا نجد أن الهيكلية التقليدية للتفاعلات الدولية أي الأحادية والثنائية والتعددية، لم تعد تتلاءم مع الواقع الدولي، حيث تبدو بنية النظام الدولي قائمة على أساس نظام أحادي–متعدد الأقطاب، يمتاز بوجود مجموعة من القوى الرئيسية والقطبية. من هنا نميز بين مستويين من التحليل للنظام الدولي:

المستوى الأول: وهو المستوى الاستراتيجي والعسكري، وهنا يمكن اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بموقعها المتميز على مستوى العالم بحكم تفوقها العسكري بالمقارنة بباقي الدول الكبرى الأخرى، وبالتالي فالأحادية القطبية سوف تتجه للاستمرار على هذا المستوى العسكري والاستراتيجي. **أما المستوى الثاني للتحليل**، فهو المستوى الاقتصادي المالي، وهنا نرى أن العالم يشهد نوعا من تعددية الأقطاب تحتل فيه اليابان، الصين والاتحاد الأوروبي خاصة ألمانيا وفرنسا موقعا متميزا. وبالتالي تتشكل هيكلية هذا النظام على مركز يستند على مجموعة من القوى الكبرى القوية تجمع بينها المصالح المشتركة والاعتماد المتبادل، وتتحمل مجتمعة مسؤولية قيام النظام وحمايته وجذب الأطراف الدولية الأخرى إليه. هذا مع عدم إنكارنا لوجود خلافات بين هذه القوى، إلا أن هذه الخلافات ذات طبيعة تنافسية، ومن ثم فإن السمة الغالبة التي تتميز بها قواعد إدارة العلاقات بين هذه القوى هي سمو التنافس العقلاني وليس سمة الصراع، فقد وصلت إلى درجة من العقلانية بحيث أنها تستطيع أن تكيف أزماتها باتجاه الحل والتلاقي وليس باتجاه التصعيد والمواجهة.

هذا على مستوى قمة النظام الدولي، أي بين أطراف قيادة النظام، أما على مستوى قاعدته والمقصود هنا بدول الجنوب فيسود الصراع والفوضى وطلب المساعدات من الدول الغربية، أما عن العلاقة بين

الطرفين فهي قائمة على الإجبار والإكراه. كل هذا بسبب تحول مفاهيم الأمن والقوة والسيادة، والتي أثرت على التفاعلات الدولية، حيث جعلت من استخدام القوة العسكرية محدود نسبيا في مقابل تنامي خاصة القوة الاقتصادية، التي أدت إلى تشابك العلاقات الدولية في إطار ما يعرف بالاعتماد المتبادل، مما شجع على زيادة ظاهرة التكتلات الدولية خاصة الاقتصادية، كل هذه الأمور أثرت على السياسة الخارجية للدول وأدوارها في فترة ما بعد الحرب الباردة، الأمر الذي نسعى إلى توضيحه من خلال السياسة الخارجية الفرنسية ودورها في النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة.

الفصل الثاني

طبيعة التغير في السياسة الخارجية الفرنسية بعد نهاية الحرب الباردة

قدم الفصل الأول من هذه الأطروحة فكرة عامة عن البيئة الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة وما عرفته من تحولات، حيث شكلت كيفية التعامل معها مجالا واسعا للنقاش على كافة المستويات أهمها السياسة الخارجية.

لقد عرفت السياسة الخارجية للدول تطورا أساسيا خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، فبينما كانت تهتم بقضايا الأمن العسكري، وكانت تستخدم المنهج التقليدي القائم على أساس رصد التطورات التاريخية لسياسات الدول ومحاولة فهمها، وإنما أصبحت متعددة الأبعاد اقتصادية، ثقافية...ال خ. فتحليل السياسة الخارجية يتطلب الإلمام بزوايا عديدة لهذا الموضوع، كالتوجهات والعوامل المؤثرة في صياغة أهداف السياسة الخارجية، بالإضافة إلى الوسائل ومختلف الأدوار التي تلعبها الدولة في سلوكها الخارجي.

وبالتالي، وبعيدا عن إشكاليات وضع مفهوم مستقر وموحد، تعبر السياسة الخارجية لأي دولة عن مجموع الأهداف المراد الوصول إليها من خلال وسائل متاحة وقنوات معينة، يمكن لها التأثير من أجل تحقيق تلك الأهداف، لتكون السياسة الخارجية عبارة عن: كل تجميعي لمجموعة التوجهات والأهداف والمخططات والالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها وتحويلها إلى سلوك أو فعل خارجيا.

فالسياسة الخارجية مرآة للتعبير عن الذات السياسية السيادة، وهي تعبير جوهري عن فكرة الدور، وترجمة النظرة للنفس وللآخر.

و لعل من أهم السياسات الخارجية التي تحتاج الدراسة السياسة الخارجية الفرنسية التي تعتبر أحد أعقد السياسات الخارجية وهو ما أثار اهتمامنا، حيث ظل الحوار دائرا حول دور ومكانة فرنسا في النظام الدولي، وما ينجر عن ها من علاقات بمحيطها الخارجي ، وذلك مند نهاية الحرب الباردة وما أفرزته من تحديات على العالم بأسره، ومن ضمنه فرنسا التي فرضت عليها هذه التحديات إعادة تعريف مصلحتها القومية وإقامة تعديلات حول مفهومها للإستراتيجية الدولية، ومن ثم تحديد أولويات سياستها الخارجية.

وبالتالي اعتمادا على الأفكار التي قدمناها في الفصل الأول، يعنى هذا الفصل بتحديد مقاربة فرنسا مع هذه المستجدات، موقفها منها، و كيفية تعاملها مع أبعادها ومستوياتها. حيث عرفت السياسة الخارجية الفرنسية تطورات واكبت التحولات التي عرفها العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة، وما تلاها من تحولات، وما بعدها ببروز أحداث أخرى كحرب الخليج وأحداث 11 سبتمبر 2001...الخ

ولئن سلمنا بأن السياسة الخارجية للدول الكبرى تتميز عموما بالاستمرارية وعراقة التشبث بالأهداف والمصالح الكبرى للدولة، إلا أن السياسة الفرنسية عرفت بعض التغييرات، فإلى جانب تأثرها بالعامل الخارجي فإنها تتأثر أيضا بمجموعة من العوامل الداخلية.

في ظل هذه التحولات التاريخية العميقة نتساءل كيف استجابت السياسة الخارجية الفرنسية لهذه التحولات ؟ وكيف تصورت دورها الدولي في هذه الفترة ؟

المبحث الأول: مضامين السياسة الخارجية الفرنسية

سوف نسعى في هذا المبحث على البحث في قضية مدى تأثير نهاية الحرب الباردة على مضامين السياسة الخارجية الفرنسية، وتحقيقا لهذا الغرض سوف نعتمد على الدراسة المقارنة للسياسة الخارجية الفرنسية بين مرحلتي قبل وبعد الحرب الباردة.

وذلك للإجابة على السؤال التالي:

هل حصل تغير جوهري في السياسة الخارجية الفرنسية في فترة ما بعد الحرب الباردة ؟ أم أنها مجرد تغيرات تكيفية مع التحولات التي عرفها النظام الدولي على كل المستويات؟ وما هو الثقل الحقيقي لدور فرنسا في الساحة الدولية لما بعد الحرب الباردة ؟

وللإجابة على هذا السؤال، قسمنا المبحث إلى مطلبين:

- المطلب الأول نتناول فيه أهم المحطات التاريخية والأفكار التي تستلهم منها فرنسا أهداف وتوجهات سياستها الخارجية منذ القدم مركزين في ذلك على الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الفرنسية في مرحلة الحرب الباردة ، وبالضبط منذ تأسيس الجمهورية الفرنسية الخامسة من طرف "شارل ديجول Charles de Gaulle"، الذي عمل على وضع السمات الأساسية للسياسة الخارجية الفرنسية .
- المطلب الثاني فنتعرض لمدى تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الفرنسية وذلك في مقارنة مع تلك في فترة الحرب الباردة. وفي الأخير سنتوصل إلى معرفة الركائز التي تقوم عليها السياسة الخارجية الفرنسية.

المطلب الأول: الأصول التاريخية للسياسة الخارجية الفرنسية.

لدراسة مضامين السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة يستلزم الأمر ضرورة دراسة تاريخ هذه السياسة، فلفهم حاضر الدول والتنبؤ بمستقبلها لابد من معرفة ماضيها، لأنه يعطينا نظرة عن سلوك هته الدول.

الفرع الأول: السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما قبل الحرب الباردة

إن العلاقات الدولية منذ معاهدة وستفاليا 1648، وتأسيس الدول القومية في أوربا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية كانت أوربية بامتياز، فدراسة العلاقات الدولية وحتى النظام العالمي كانت تتم وفق دراسة العلاقات بين الأقطاب الأوربية، فالعلاقة بين الدول الأوربية كانت هي ذاتها ما تسمى بالنظام العالمي.[1]

فقومية كبريات بلدان أوروبا في القرن التاسع عشر، هي قومية دول في ذروة سيادتها على نفسها وعلى مواردها، وثرواتها وماضيها، دول لا تكافح لأجل البقاء وإنما لتعبر عن إرادة القوة لديها، دول مفعمة باليأس والقوة، مما جعل قوميتها الفعالة ترمي إلى فرض الهيمنة على قوميات أوروبية وأخرى غير أوروبية، وخاصة من القارات المحيطة بها. هذه القومية هي قومية العصر الاستعماري، عصر نفي القوميات الأخرى، فأوروبا آنذاك كانت تتنكر لأي مفهوم آخر للكونية غير مفهومها بالذات.[2]

---

[1] - عبد المجيد نعنعي وعبد العزيز سليمان نوار، **التاريخ المعاصر: أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، بيروت: دار النهضة العربية، 1973، ص 98 .

[2] - بول بالطا وكلودين ريللو، **سياسة فرنسا في البلاد العربية**، ترجمة كامل فاعور ونخلة فريفر، بيروت: دار القدس، ب ت، ص 25.

فقد شهد النظام الدولي على مر العصور صراعات عالمية مابين القوى الكبرى، وذلك نظرا لرغبة كل واحدة منها لنيل المكانة الرئيسية والقيادية على مسرح السياسة الدولية. ومن بين هذه القوى نجد فرنسا، التي سعت دائما للبروز في النظام الدولي كقوة على جميع الأصعدة سواء العسكرية، الثقافية، الاقتصادية...الخ، وهو الأمر الذي تعزز في القرن الثامن عشر حيث تسيدت العالم في ذلك الوقت، مؤكدة هيمنتها النابعة من قوة صناعتها الريفية، والإدارة القوية للدولة، وجيشها القوي وثقافتها الناعمة، التي استطاعت أن تستوعب الجميع في ذلك الوقت.

تعد الثورة الفرنسية عام 1789، بمثابة بوابة أمام سياسة خارجية جديدة لفرنسا لم تعرف لها مثيل وهي عهد القنصلية (1799-1807)[1]، وذلك بتولي " نابليون بونابرت " Napoléon Bonaparte زمام الحكم، الذي أثر بشكل كبير على السياسة الخارجية الفرنسية وأعطاها بعدا عالميا أكثر توسعية.[2]

وتظهر ملامح السياسة الفرنسية من خلال الحروب الاستعمارية التي قادتها فرنسا في أوروبا، فأصبحت فرنسا وكأنها طوفان يجتاح أوروبا حيث شرعت حكومة الإدارة الفرنسية في إتباع سياسة الضم. ويظهر في هذه الفترة أن فرنسا كانت تتمتع بقوة تسمح لها باعتماد سياسة توسعية، فكانت من أولويات السياسة الخارجية الفرنسية بسط نفوذها على القارة والحصول على أكبر قدر ممكن من المستعمرات لتأمين حدودها، في فترة كان فيها أمن الدولة مرهون بحدودها لا غير.

أما أبعاد السياسة الخارجية فكانت تتحكم فيها المعايير الجيوبوليتكية ، من التوسع والحصول على أكبر قدر ممكن من الأراضي، خصوصا وأن معيار القوة يختلف عن المعايير الحالية فكانت النظريات التي تعتمد على الجيوبوليتيك هي الأساس النظري لقوة أو ضعف الدولة، فقد أقر معظم منظريها على أهمية الجغرافيا والموقع في تحديد السياسة الخارجية للدول ومكانتها الدولية ، الأمر الذي أدى إلى توسيع القوى العظمى لحدودها والحصول على أكبر قدر ممكن من المساحة البرية ، لأجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الخام والأسواق والسكان. وقد أكد "ماكيندر John Mackinder" أن السيطرة على القلب يؤدي للسيطرة على العالم[3]، وهو ما يمكن الاستناد عليه لتفسير السياسة التوسعية الفرنسية في هذه المرحلة خصوصا في البر ، إلا أن هذا لا ينفي باقي الأبعاد الاقتصادية والثقافية...الخ.

وقد كان الأساس الذي تنطلق منه أهداف السياسة الخارجية الفرنسية في ذلك الوقت، ينبثق من فكرة بناء ودوام مجد فرنسا، فعقدة العظمة هي من كانت تشحن السلوك الخارجي الفرنسي ، حيث رأت عبر الأجيال الطويلة أن مجدها يمكن تحقيقه عن طريق:[4]

- بناء مركز قوي وممتاز لها بين قوى أوروبا.
- بناء إمبراطورية عظيمة مترامية الأطراف.
- احتلال مركزا مرموقا عالميا.

---

[1]- Jean Paul bertaud, **La révolution française**, Paris : librairie académique, 2000.p 30

[2]- ‘ chronologie de l’histoire de la France’, en : www.e-chronologie.org/france/france.php (avril 2014)

[3] - ناصيف يوسف حتى ،النظرية في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[4] - روي مكرديس، **السياسة الخارجية في دول العالم** ، ترجمة حسن صعب، بيروت: منشورات عويدات، 1961، ص 65.

الفرع الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية في فترة الحرب الباردة

مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تدهورت فرنسا من دولة كبرى إلى دولة ثانية (قوة متوسطة مقارنة بالقوى الأخرى)، وذلك بسبب النتائج الكارثية التي خلفتها الحربين العالميتين الأولى والثانية، من تدهور اقتصادي وعسكري في فرنسا، هذا بالإضافة إلى تردي الأوضاع الداخلية نتيجة سوء الحكم والإدارة المتدهورة للبلاد من طرف الحكومات غير المستقرة، والتي كان معظمها ائتلافيا قصير المدى، بحيث لم يتجاوز بقاء الحكومة في العقدين الأخيرين من حياة الجمهورية الثالثة (1870–1940) ثمانية شهور، بينما تعاقبت 18 حكومة منذ قيام الجمهورية الرابعة (1946 – 1958)، وحتى مطلع عام 1958 وقيام الجمهورية الخامسة.[1]

فللحرب العالمية الثانية أدت إلى تغير موازين القوى الدولية، بنقلها الزعامة الدولية من فرنسا وبريطانيا، إلى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفي اتي. ونظرا للتباين الفكري بينهما، فقد عرف العالم صراعا عُرِف بالحرب الباردة، والتي انقسم على إثرها العالم الغربي إلى كتلتين: الكتلة الغربية الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة، والكتلة الشرقية الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفياتي.

لذلك نتساءل كيف تعاملت فرنسا مع هذا الوضع بعدما كانت قوة أوروبية تنتسب إلى صفوف الأقوياء؟ لذلك سنتطرق أساسا إلى موقع قوة فرنسا في ظل تغير موازين القوى ، ومدى تأثير ذلك على استمرارية سياستها الخارجية.

1 - **قيام الجمهورية الخامسة الفرنسية:**

شكل قيام الجمهورية الخامسة عام 1958 على يد مؤسسها الجنرال شارل ديجول، نقطة تحول في تاريخ السياسة الخارجية الفرنسية، وذلك لأنه أعاد بناء أسس الدولة الفرنسية داخليا وخارجيا.

فنتيجة لانهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة، قامت الجمهورية الخامسة في نطاق دستور 1958، الذي يحمل في طياته تقوية السلطة التنفيذية بشكل واسع ولاسيما رأس هذه السلطة ، المتمثل في رئيس الجمهورية، مبنيا بذلك على نظام شبه رئاسي* للجمهورية الفرنسية الخامسة.

إن السمة المميزة لدستور 1958 تكمن في وضع الدولة في الرتبة الأولى، من القوى المحركة للحياة السياسية، فالشيء الذي يتطلع إليه ديجول هو دولة وليست حكومة تستند في وجودها إلى الانتماء الشعبي، إن الدولة في نظره هي ليست فقط الأولى، وإنما هي العنصر الأساسي الذي من شأنه أن يجعل الباقي ممكنا، فيجعل من الحياة الديمقراطية والحرية...الخ، أمرا ممكنا.[2]

---

[1] - سعد الدين إبراهيم وآخرون، **ديجول والعرب: العلاقات العربية الفرنسية، بين الماضي والحاضر والمستقبل**، ط1، عمان: منتدى الفكر العربي، 1990، ص 137 .

* النظام الشبه رئاسي هو خليط بين النظام الرئاسي والبرلماني، يكون فيه رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، شريكان في تسيير شؤون الدولة، ويختلف عن النظام البرلماني في أن رئيس الجمهورية يتم اختياره من قبل الشعب، ويختلف عن النظام الرئاسي في أن رئيس الوزراء مسئول أمام البرلمان، ويمكن للبرلمان محاسبته وسحب الثقة منه.

[2] - عبد الرضى حسين الطعان، **تركز السلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة نموذج فرنسا**، ط1، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 2001، ص 172.

ففي كتابه حد السيف* يقول ديجول: " **أنه من اللازم على رئيس الدولة، سواء كان رئيسا سياسيا أو عسكريا، أن يتمتع ببعض الكفاءات من أجل أن يفرض هيمنته على الأحداث، وأن يحمي ويضمن النصر للمصلحة الوطنية، ولهذا السبب فإن الرئيس ينبغي أن يكون قبل كل شيء رجلا فعالا، كما ينبغي أن يمتلك القدرة على الهيمنة على الآخرين، ولا يخضع لتأثير الأحداث، وفي بعض الأحيان ينبغي أن يمتلك الإمكانية في تحريك الأحداث حتى يتمكن من الهيمنة عليها بشكل أفضل.**"[1]

وهذا ما أكده ديجول في مذكراته بقوله: " **إن وجود مؤسسة تقرير ، مؤسسة عمل، مؤسسة طموح، لا تعبر إلا عن المصلحة العامة ولا تخدم إلا المصلحة العامة** " . ويضيف قائلا بأن: " **الفكرة التي صنعتها لنفسي بخصوص الدولة هي الفكرة المعبرة عن مثل هذه المؤسسة.**"[2]

وبهذا تولى ديجول إعادة بناء الجمهورية وتشييد مؤسساتها، وبذلك أصبح صاحب الكلمة العليا في إدارة علاقات فرنسا الخارجية، واتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن القومي.

وتتعدى الديجولية فكر وحياة الجنرال ديجول، لتشكل في نهاية المطاف منظومة من الأفكار السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي أصبحت تشكل بمجموعها وحدة فكرية ونهجا سياسيا له أبعاد معروفة.
فالطرح الديجولي، والذي جاء في الأصل لإعادة ثقة فرنسا بنفسها، أصبح بعد تطوره إبان وبعد وفاة ديجول، برنامجا عقائديا متكاملا إلى حد بعيد وعنصرا جاذبا لأهل الوسط السياسي الذين وجدوا فيه مخرجا معقولا ومعتبرا لمأزق فرنسا العقائدي، إضافة إلى كونه عنصر جذب وتوازن بآن واحد للأطراف الراديكالية من يمين ويسار.[3]

وتتمحور السياسة الخارجية الفرنسية الديجولية على النقاط التالية: الاستقلال الوطني، ورفض المظلة الأمريكية، الحوار مع الشرق، تصفية الاستعمار الفرنسي والتخلص من الماضي الاستعماري، والتي يطمح من خلالها إلى إعادة التعريف بمكانة فرنسا المرموقة ودورها البارز في النظام الدولي.

وقد شهدت السياسة الخارجية الفرنسية نوعا من الاستمرارية بين كل الرؤساء الذين جاؤوا في مرحلة الحرب الباردة، وهم: "جورج بومبيدو Georges Pompido، "جيسكار ديستان Giscard d'Estaing"، و"فرانسوا ميتران "François Mitterrand".

2 -موقف السياسة الخارجية الفرنسية من النظام الدولي في فترة الحرب الباردة

يتمحور موقفها حول فكرة أساسية مفادها أن النظام الدولي القائم على القطبية الثنائية وسيطرة القوتين العظمتين لا يحقق سلاما واستقرار، ومن ثم من الضروري تعديله بحيث لا تقوم علاقاتهما على حساب الدول الأخرى، سواء بالصدام الذي يهدد استقرارها، أو بالوفاق الذي يهدد استقلالها وحريتها. وعلى ذلك فقد ركزت فرنسا قرارات وتوجهات سياستها الخارجية على ضرورة إعادة تحديد هيكل العلاقات الدولية، بقيام نظام غربي بمشاركة فرنسا، يهتم باتخاذ القرارات السياسية العليا والإستراتيجية العالمية...، وخاصة ما يتصل باستخدام الأسلحة النووية، فمسؤوليات فرنسا لا تتوقف عند الحلف الأطلسي بل تمتد إلى المحيط الهندي وعبر البحر

* الذي ألفه ديجول عام 1932 .
[1] - عبد الرضى حسين الطعان، مرجع سبق ذكره، ص 180.
[2] - المرجع نفسه ، ص 175.
[3] - بول بالطا وكلودين ريللو ، مرجع سبق ذكره، ص 32.

المتوسط إلى إفريقيا. فالثنائية القطبية لم تؤدي إلى تحقيق السلام وإنما أدت إلى خلق توتر دائم، مما أعاق العمل الدبلوماسي وحل النزاعات الدولية بطريقة سلمية، كل هذا سببه التهديد النووي المتبادل بين طرفي الحرب الباردة.

فحسب ديجول ليس من حق الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي فقط إتباع سياسة خارجية مستقلة، فدولة مثل فرنسا لها تاريخها ولها مقوماتها الحالية والمستقبلية لاعتماد سياسة مستقلة وذلك دفاعا عن مصالحها القومية.[1] لذلك فلفرنسا الحق في امتلاك الأسلحة النووية وتطوير قدراتها العلمية والتكنولوجية لتدعيم وجودها الدولي، ففي ظل ظروف الحرب الباردة تكون المعرفة العلمية والتكنولوجية والتقنية للأمة، إضافة إلى الحنكة والذكاء السياسي لصانعي القرار، كلها أمور من شأنها ضمان النفوذ والتأثير، و ذلك أحسن بكثير من شساعة الأراضي وعدد السكان وإنتاج الصلب.

فالسياسة الخارجية لأي دولة نابعة أساسا من متغيرات داخلية وخارجية، إضافة إلى تاريخها وخبراتها المختلفة، كل هذه الأمور لا يجب تجاوزها، وبالتالي وضع معظم الدول تحت سيطرة دولة كبرى كما هو حال الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للدول الغربية الأخرى، التي مزجت سياستها الخارجية ووضعتها في خدمة حليفتها أمريكا.[2]

ومن ثم أكد ديجول قائلا: " **إنني الوحيد الذي يقرر السياسة، وعلى مسؤوليتي الخاصة فإنني الوحيد الذي له حق القرار.**"[3]

لقد ضمن ديجول فكره هذا في رسالة بعث بها إلى الرئيس الأمريكي آنذاك إيزنهاور، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن على استعداد لكي تغير نظام التحالف الغربي وتعطي فرنسا دورا متميزا ، لذلك كان قرار الرئيس ديجول في مارس 1966 بالانسحاب من مجلس وزراء الدفاع في الحلف الأطلسي ومن اللجنة العسكرية، التي تضم قادة القوات المسلحة لدول الحلف، وكذلك بسحب الأسطول الفرنسي من الجناح العسكري للحلف الأطلنطي تحت قيادة الولايات المتحدة، ولكن ظلت فرنسا عضوا في الجناح السياسي للحلف.

فعلى مدى تاريخ الحلف الأطلسي الذي قام عام 1949، رأت فرنسا أن دور وأهداف الحلف تغيرت أكثر من مرة، ففي عام 1949 كان الهدف من تشكيل حلف يجمع دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، هو توحيد وسائل الدفاع الغربية في مواجهة الكتلة الشيوعية، على أن تحظى الولايات المتحدة بقيادة الحلف، وهكذا كان هناك اتفاق ضمني بين دول أوروبا الغربية التي خرجت توا من حرب عالمية مدمرة، أن تضع أمنها وسياستها الإستراتيجية تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية.[4] ولكن الوضع تغير في عام 1966، ففي ذلك الوقت رأى ديجول أن العلاقات بين الشرق والغرب اختلفت كثيرا عما كانت عليه في عام 1949 حينما تأسس الحلف، فقد أصبحت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفي اتي يملكان القنبلة النووية، وأصبح

[1] - Jacques Vernant, " fondements et objectifs de la politique extérieure française ", **politique étrangère**, France: Institut français des relations internationales, N 06, 1963, p 460.
[2] - Ibid, p 462 .
[3] - سعد الدين إبراهيم وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 72 .
[4] - فاضل زكي محمد، **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية**، ط 1، بغداد: مطبعة شفيق، 1975، ص 270.

واضحا أن كلا منهما لن يتمكن من استخدامها ضد الآخر، إلا انطلاقا من أراضي ليست أراضيه، وأيضا يستهدف أراض ليست أراضيه، أو بمعنى أكثر مباشرة ووضوحا أن يتم استخدام القنابل النووية من وعلى أراضي أوروبا الغربية، لذلك رأى ديجول أن الحلف لم يعد يضمن أمن وبقاء دول أوروبا الغربية، وبالتالي فمن وجهة نظره لم يكن من الممكن أن يعهد له بمصيره.

كما رأى ديجول، أن سياسة الولايات المتحدة في الفترة من عام 1961 إلى 1966 فرضت تحولات في سياسة الحلف دون استشارة الدول الأوروبية، مما أدى إلى أن يتخذ الحلف شكل محمية وليس تحالفا بين الدول الأعضاء، لذلك رأى بأن فرنسا تخاطر باستقلاليتها إذا ما استمرت تحت لواء الولايات المتحدة. وبناءا على ذلك قرر تكثيف نشاط فرنسا في مجال التسلح، من أجل توفير رادعها النووي الذي يرمز لسياستها الوطنية المستقلة، وهذا ما تحقق بامتلاكها للسلاح النووي سنة 1964، وكذا إرساء الوفاق بين فرنسا وألمانيا، ليصبح نواة أوروبا المستقلة والقوية من الناحيتين السياسية والاقتصادية. وفي نفس الوقت بدأ الرئيس ديجول سياسة جديدة في اتجاه الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي، أساسها إقامة علاقات وثيقة معهم تتضمن التفاهم والتعاون.

من خلال كل هذا يمكن أن نصل إلى استخلاص البعد الفكري لديجول، بالإضافة إلى أهم النقاط الأساسية، التي ترتكز عليها السياسة الخارجية الفرنسية في عهد ديجول وفترة الحرب الباردة ، فللأيديولوجية الديجولية هي أيديولوجية فرنسية تقوم على النقاط التالية:[1]

- في المفهوم الحضاري: الذي ينظر بشمول وعمق إلى حياة الأمة، والذي يتجاوز النظرة الأممية المجردة والفهم المادي، الذي يهمل العوامل الروحية في تكوين الأمم ويؤكد على العامل الحضاري.
- في المفهوم الانبعاثي: الذي يتكلم عن الأمة كحقيقة متجددة، يأخذ بعين الاعتبار مراحل تطورها التاريخي، وكيف تطرح نفسها في المرحلة الراهنة كمشروع مستقبلي، هذا المفهوم الذي يعبر عن روح الثورة في الأمة عندما يشتد التناقض بين واقعها وبين حقيقتها، وعن إرادتها في التغلب على تحديات حاضرها، وعدم خضوعها لواقع يهدد مصيرها كأمة، ويمس شخصيتها الحضارية وكرامة شعبها، ويعطل اندفاعها نحو المستقبل.
- البعد الاستراتيجي: حمل ديجول المثاليات الفكرية مسؤولية حرمان فرنسا من المحافظة على وضعها الدولي المرموق، الذي انقلب إلى الخسائر، حيث انقلبت فرنسا رأسا على عقب في بنيانها الاجتماعي وتوازنها.

لذلك فقد كان المنظور الاستراتيجي العام للسياسة الخارجية الفرنسية في فترة الحرب الباردة، يتجه إلى تحويل فرنسا إلى دولة مستقبلية قوية، معتمدة في ذلك على المبادئ التي تشكل العقيدة الديجولية في السياسة الخارجية الفرنسية، وقد ترجمت هذه السياسة إلى مجموعة من الأفعال والسلوكات نذكر أهمها:

أ- **إدانة أو رفض الهيمنة المزدوجة** بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي.[1]

[1]- سعد الدين إبراهيم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 46– 47.

ب- الثبات في هاجس الاستقلالية والبقاء في الوسط، من حيث لعبة التوازنات والنزاعات الدولية، أي عدم القطيعة أو الانحياز لقوة دولية كبرى، مع الإمساك ومن دون كلل بقدرة الدفاع والردع النووية الذاتية، انفضاضا بذلك عن أية مظلة نووية مهما كان مصدرها الخارجي.[2]

ج- التخلي الطوعي عن سلوك التوسع العسكري والكولونيالي وعقليته تجاه الشعوب الأخرى ، وخاصة الإفريقية، لأنها وجدت بأن نهاية الحقبة الاستعمارية ستعمق من احترام ومكانة فرنسا دوليا، وهكذا وضعت أطر جديدة لعظمة فرنسا ومكانتها ودورها الثقافي والحضاري، فبنفس الوقت الذي غسل عنها عقدة ذنب الاستعمار، فقد أرسى قواعد جديدة للتعامل بينها وبين مستعمراتها القديمة والعالم أجمع[3].

فقد أكد ديجول أنه ليس صحيح أن القوى الاستعمارية السابقة مثل فرنسا تفقد نفوذها بمجرد تحرر مستعمراتها، وإنما يمكن أن تستعمل سياسة ذكية للتعامل مع هذه المستعمرات فقد عرفت السياسة الفرنسية تطورا ايجابيا نسبيا اتجاه مستعمراته ا، فيعتبر مؤتمر برازافيل * 30 يناير 1944 نقطة تحول في الموقف الفرنسي من المستعمرات، حيث جاء في خطاب ديغول بأن :"**الواجب الوطني يقتضي مساعدة شعوب الإمبراطورية لتتقدم شيئا فشيئا، حتى تصبح قادرة على الاشتراك في إدارة شؤونها الخاصة.**"[4]

لقد كان تغيير السياسة الفرنسية إزاء المستعمرات لفتة ذكية أثرت إيجابا على موقع فرنسا الدولي، من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية ويمكن إجمال هذه الآثار فيما يلي:[5]

- تخلص فرنسا من الصفة الاستعمارية التي عرفت بها سابقا ، وإقامة علاقات تعاون متوازنة مع العالم الثالث، فيمكن القول أن هذه السياسة كانت بوابة عبور فرنسا إلى العالم الثالث ، حيث أدركت أنه في ظل النظام الجديد، فإن إتباع علاقات حديثة مع هذه الدول أحسن من إتباع علاقات استعمارية.
- الاستقلالية النسبية لسياسة فرنسا عن مجموعة الدول الغربية في مواقفها اتجاه العديد من القضايا ، والنزاعات في العالم وخاصة النزاع العربي الإسرائيلي ، والتي ساهمت في إقامة علاقات دولية غير خاضعة للنهج الاستعماري أو ما يسمى بتصفية الاستعمار في العلاقات الدولية.
- استعادة فرنسا لدورها الثقافي والحضار ي في دول العالم الثالث من منظور التعاون والتبادل الثقافي والحوار بين الحضارات، وليس من منظور الهيمنة الثقافية الاستعمارية.
- تمكنت فرنسا من إقامة علاقات اقتصادية واسعة مع دول العالم الثالث مما عاد عليها بالفائدة الاقتصادية.
- إقامة علاقات متميزة مع بعض دول العالم الثالث ولاسيما العربية منها.

---

[1] - Daniel Colard, " la conception française du nouvel ordre international après la chute du mur de Berlin ", **Annuaire Français de relations internationales**, France : la documentation française, Volume I, 2000, p 418.

[2] - فاضل زكي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 265.

[3] - بول بالطا و كلودين ريللو، مرجع سبق ذكره، ص 22.

* تم عقد مؤتمر برازافيل في الكونغو حول مستقبل المستعمرات الفرنسية، اجتمع فيه ديغول مع ممثلي الأقاليم المستعمرة .

[4] - سعد الدين إبراهيم و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص41

[5] - المرجع نفسه، ص 37 – 38 .

لقد كانت السياسة الفرنسية في مجال حقوق الشعوب منهجا ثابتا في السياسة الخارجية الفرنسية بالرغم من تبدل الحكومات ، فاعتبرت السياسة الديغولية منهج ثابت استراتيجي في الممارسات السياسية الفرنسية. وبالتالي فإن تغير السياسة الخارجية الفرنسية من توسعية إلى مصفية للاستعمار مهتمة بحقوق الإنسان، من بين التغيرات الجذرية التي عرفتها فرنسا ، وذلك لأنها أصبحت تشكل عبئا على فرنسا فلم تعد تستطيع حماية مناطق نفوذها من جهة ، ومن جهة أخرى فه ذه المناطق التي أصبحت محل طمع القوتين الكبيرتين، وهو ما يمكن أن يعرض فرنسا لمواجهة مباشرة ، الأمر الذي تخشى منه فرنسا لأنه يظهر قوتها الفعلية.

د- التوجه نحو أوروبا : من جهة أخرى سعت فرنسا إلى وصل ما انقطع بين الدول والشعوب الأوروبية، لتتمكن من تخطي ذاتها والقفز فوق العداء الألماني الفرنسي التقليدي لمصلحة فرنسا العليا، كما عملت على إعادة وتأهيل الفئات المتطرفة داخل المجتمع الفرنسي، وقد نجحت في ذلك إلى حد بعيد، وهكذا أوجدت محورا أوروبيا جديدا يرتكز على الاحترام والصداقة المتبادلة، إلى أن وصلت إلى مرحلة توقيع اتفاق أوروبي من شأنه تدعيم موقع فرنسا في النظام الدولي.[1]

فقد أدركت فرنسا مرة أخرى في تاريخها أن قوتها لا تضاهي قوة العملاقين السوفيتي والأمريكي ، وأثبتت مرة أخرى فرنسا ذكائها من خلال بعض التغيرات الضرورية التي قامت بها رغم استمرارية أهداف سياستها الخارجية عموما. وكمحاولة منها للتصدي إلى القطبين فقد اتجهت نحو الجهة الأوروبية مدركة أن قوتها بمفردها لن تمكنها من التصدي لهما، فتبنت سياسة سلمية مبنية على الصداقة والتعاون مع أعدائها التقليديين ألمانيا وبريطانيا عن طريق تفعيل الاتحاد الأوروبي، فوجهت فرنسا سياستها الخارجية اتجاه أوروبا. [2]

هـ- العمل على تطوير وزيادة القدرة الاقتصادية الفرنسية ، والمحافضة على التضامن والتعاضد بين الفئات الاجتماعية المختلفة، من هنا تبنت فرنسا حرية اقتصاد السوق، ولكن بشرطها البراغماتي لا الدوغمائي.*

من خلال هذه النقاط نستطيع الوصول إلى أهداف السياسة الخارجية الفرنسية لهذه الفترة كما حددها ديجول في ما يلي: [3]

- منح فرنسا القدرة على إسماع صوتها على المستوى الدولي.
- أخذ المبادرات الملائمة مع مصلحتها القومية.

1- بول بالطا و كلودين ريللو، مرجع سبق ذكره ، ص 22 .

2- Stanley Hoffman, « la France dans le monde de 1979-2000 », **politique étrangère**, France: Institut français des relations internationales (IFRI), n°2, 2000, P309.

* الدوغمائية : كلمة يونانية تعني الجمود العقائدي "مذهب أو رأي" والتأييد الأعمى لمبادئ أو مطالب مذهب أخلاقي ما، بدون إمعان و النظر فيها. فهي تعني التصلب والتزمت وفرض الرأي بالقوة وليس عن طريق الإقناع والحجة والدليل.
أما البراغماتية بدلاً من أن تركز على مقدمات الأفكار فإنها تركز على النتائج المترتبة على تلك الأفكار، فهي تُوجه نحو الاهتمام بالأشياء النهائية وبالنتائج ومن ثم، هي لا تعني بالسؤال عن ماهية الشيء أو أصله بل عن نتائجه ، فتوجه الفكر نحو الحركة ونحو المستقبل.... ولكن هذا المعنى الظاهري الفضفاض محاولة لإخفاء جوهرها، القائم على قياس كل عمل أو شيء، أو حالة، بما تحققه من فائدة أو ضرر، فالشيء جيد وصالح إذا كان نافعاً، وهو سيء إذا كان ضاراً. والمشكلة هنا هو أن من يقرر الفائدة والضرر هو الشخص المعني معتمداً على معاييره الخاصة كأداة لتقويم الأعمال والأشياء. هناك نقاط أساسية يشترك فيها كل الفلاسفة البراغماتيين، هي : الحقائق نسبية، ولا وجود لحقائق مطلقة، فالحقائق تتبدل بتبدل التجارب ، الفكر الذي يحقق نفعا هو الفكر الصحيح ، قيمة الفكرة تكون في قيمة نتائجها .

3 - Jacques Vernant, op. cit, p 465.

– تأكيد وحدة أوروبا الغربية اقتصاديا كمرحلة أولى وصولا في بعد إلى البعد السياسي والأمني، مما يؤهلها للعب دور أساسي في النظام الدولي.

إذاً وفي إطار معالجتنا للسياسة الخارجية الفرنسية في فترة الحرب الباردة، نجد أنها اتسمت بالواقعية والجرأة، فكانت توجهاتها وممارستها السياسية انعكاسا للظروف التاريخية التي عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، واستشفافا لمستقبل فرنسا ودورها في العالم.

فالسياسة الفرنسية أثبتت مرة أخرى مدى قوتها وذكائها ومرونتها وقدرتها على التكيف ، فقد استطاعت التكيف مع الظروف الدولية الجديدة المختلفة تماما على ظروف ما قبل الحرب الباردة من خلال التخلي على ما يثقلها (المستعمرات) وأوربة السياسة الخارجية الفرنسية.

فلستطاعت الحفاظ نسبيا على موقعها ، وذلك من خلال الابتعاد عن التصادم المباشر مع القوتين العظمتين، بالرغم من أنها مازالت تعاني من التبعية الأمريكية.

فهل استطاعت مرة أخرى فرنسا المحافظة على هذا التوجه في ظروف أكثر تعقيدا عرفتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة ؟

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية بعد الحرب الباردة

دفع انهيار نظام الثنائية القطبية ونهاية المواجهة بين الكتلتين الشرقية والغربية، إلى الواجهة مسألة إعادة التفكير في النظام الذي سيحكم وينظم العلاقات الدولية في مرحلة اختفت فيها الحرب الباردة، لتترك المجال واسعا لصراعات من نوع جديد.

عالم ما بعد الحرب الباردة يطرح الكثير من التحديات، خاصة فرنسا، التي يجب عليها إدارة مرحلة انتقالية مثيرة ومحيرة في آن واحد. حيث شهدت الساحة الدولية تغيرات هامة، أدخلت تغييرات جذرية على المفاهيم التي سادت العلاقات الدولية لفترة طويلة.

لذا سنحاول من خلال هذا المطلب التعرض لإشكالية تتعلق أساسا بمدى تأثير هذه التغيرات الدولية على السياسة الخارجية الفرنسية، ففي ظل تحول الن ظام الدولي وتغير المبادئ التي كانت تبنى عليها السياسة الخارجية للدول كما سبق وأشرنا، كيف استطاعت فرنسا باعتبارها جزءا من هذا النظام التعامل مع النظام الدولي الجديد، بعد أن ظنت أن فترة الحرب الباردة هي أصعب اختيار لسياستها الخارجية ، جاء نظام جديد مختلف تماما عما كان يتوقعه الممارسين والمنظرين.

فالنظام الدولي لما بعد الحرب الباردة لا يشبه في شيء ما قبلها، سواء فيما يخص الهيكل أو العمليات أو المبادئ أو القيم التي يستند إليها، النظام تغير ولكنه لا يزال غير مستقر كما وضحنا في الفصل الأول من الدراسة.

لذلك نتساءل في ظل هذه التحولات التاريخية العميقة، كيف استجابت السياسة الخارجية الفرنسية لهذه التحولات؟

الفرع الأول: أثر التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الفرنسية

شكلت التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، تحديا كبيرا على فرنسا على كل المستويات السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية ، وهذا ما حتم على الحكومة الفرنسية أخذها على محمل الجد، والبحث عن وسائل السيطرة عليها، وإيجاد وسائل كفيلة بالرد عليها وضمان المصالح الفرنسية.

وتعتبر هذه التحولات تحديا خاصا لفرنسا لأسباب عدة نذكر منها:

– تشكل تحديا مباشرا لفرنسا في قضية تسيير التقاليد السياسية والاقتصادية الفرنسية، والتي تتطلب تدخل الدولة لضمان رفاهية المجتمع، وهذا عكس ما تنادي به العولمة، هته الأخيرة التي تؤدي إلى التخلي عن سيطرة الدولة على الاقتصاد. فالفرنسيون مازالوا بحاجة إلى الدولة أكثر من حاجتهم للسوق، وذلك لتحقيق رفاهيتهم وراحتهم، فـ 25٪ من العمال يتقاضون أجورهم من الدولة ، وبالتالي فإن فرنسا لن تتقبل فكرة أن مصيرها الاقتصادي والثقافي والاجتماعي ينفلت من يدها شيئا فشيئا، بينما تتقوى وتزيد سيطرة القوى الخارجية عليها.

– والسبب الثاني هو شعور فرنسا بأن ثقافتها وهويتها مهددة من العالم الخارجي، بسبب التداخل الكبير بين الثقافات العالمية. فبعد الحرب الباردة تعزز الوجود الأمريكي في أوروبا وانتشرت ثقافتها سواء المادية، مثل المأكولات والمشروبات، أو المعنوية مثل اللغة الانجليزية، لذلك أصبحت تشكل خطر كبير على الثقافة والهوية الفرنسية، ففي زمن تحرير التجارة أصبحت المجتمعات متداخلة والثقافات يمكن أن تتأثر ببعضها البعض، خاصة تأثير الثقافة الأمريكية، نظرا لامتلاك هذه الأخيرة لإمكانيات تحقيق ذلك.

– أما السبب الثالث لكون هذه التحولات تشكل تحديا خاصا بالنسبة لفرنسا، لأنها تجد فيها تهديدا كبيرا لمكانة ودور فرنسا في العالم، التي عانت طويلا للحفاظ عليه عبر مراحل تاريخية مختلفة.[1]

في حين أن دول أوروبية أخرى وخاصة بريطانيا، رأت أن العمل عن كثب مع الولايات المتحدة هو الذي سيضمن لها هذه المكانة، لكن فرنسا ترفض التخلي عن رغبتها كقوة لها تأثيرها العالمي، لصالح أي قوة أخرى، فتربع الولايات المتحدة على عرش العالم يشكل تهديدا كبيرا لمستقبل فرنسا.

ففي استقصاء للرأي العام الأوروبي، الذي سأل " ماذا تعني لك كلمة عولمة لأول وهلة "، أجاب 25٪ من الشعب الفرنسي بأنها تعني " الأمركة "، بينما أجاب 8 ٪ في ايطاليا، و6٪ في بريطانيا، و3 ٪ فقط في ألمانيا.[2]

– شكلت وحدة ألمانيا بعد الحرب الباردة صدمة كبيرة لفرنسا، هته الأخيرة التي أعادت طرح أسئلة قديمة كانت تشغلها، ومن أهمها علاقاتها مع ألمانيا، هته الدولة التي طالما شكلت عائقا أمام فرنسا في توجهاتها سواء الإقليمية أو الدولية.

– أدت المنافسة الاقتصادية الدولية، وفي إطار البحث عن مناطق النفوذ سواء على المواد الأولية ومصادر الطاقة، إلى تهديد نفوذ فرنسا في بعض المناطق والتي تعتبرها حكرا لها، خاصة إفريقيا.

---

[1] - Philip. h. Gordon and Sophie meunier, **the French challenge: adapting to globalization**, Washington: the Brookings institution, 2004. pp 8 – 11.

[2] - Ibid, p 10.

لذلك نتساءل كيف تعاملت فرنسا مع هذه التحديات التي واجهتها؟ وهل عرفت السياسة الخارجية الفرنسية في فترة ما بعد الحرب الباردة الاستمرارية مع أهداف الجمهورية الخامسة التي أقامها ديجول، أم كانت هناك قطيعة ؟

استجابة لهذه التحديات، وضعت فرنسا عدد من المخططات والتوجهات لسياستها الخارجية، وذلك رغبة منها لضبط دورها في النظام الدولي بناءا على المستجدات التي طرأت عليه.

حيث أخذت قرار منطقي وعقلاني، تمثل في إعادة ربط وتدعيم علاقاتها مع ألمانيا ذلك العدو التاريخي، بالدخول في خطوة كبيرة وهي الاندماج تحت لواء الاتحاد الأوروبي، بهدف الوصول إلى سياسة خارجية وأمنية أوروبية مشتركة، وعملة أوروبية مشتركة، كما عملت على ضبط علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، والحلف الأطلسي بما يتوافق والمصالح الفرنسية.

بالإضافة إلى احتفاظها بنفوذها في إفريقيا، وحرصها على ضبط علاقات ودية مع الدول العربية منذ فترة الحرب الباردة، والملفت للانتباه هو أن نهاية الحرب الباردة لم تحل دون تراجع فرنسا عن التمسك بهذا النهج رغم تداول الاشتراكيين والليبراليين على الحكم في فرنسا.[1]

كما أن الأجندة الفرنسية المطروحة على المستوى الدولي، تتضمن مجموعة من المسؤوليات على مستوى عالمي، وذلك لفرض نفسها على أنها قوة فاعلة، وليست مجرد دولة متفاعلة مع الأحداث الدولية فقط، ومن بين تلك المسؤوليات تلك المتعلقة بالترويج لتعزيز الديمقراطية، الدفاع عن حقوق الإنسان، مكافحة الإرهاب، المساعدات على تحقيق التنمية، حماية البيئة...الخ. بمعنى أن هته المقترحات هي عبارة عن جدول أعمال عالمي للدبلوماسية الفرنسية.[2]

فلفرنسا مرتكزات أساسية لا تتغير بتغير القيادات السياسية، احترمها مختلف الرؤساء من بينهم الاشتراكي " فرانسوا ميتران François Mitterrand" الذي واكب فترتين تاريخيتين، فترة الحرب الباردة وما بعدها، ثم بعدها فترة حكم الرئيس " جاك شيراك Jacques Chirac"، الذي دعم الخط الديجولي في السياسة الخارجية الفرنسية بشكل كبير. بعده جاء الرئيس " نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy"، الذي وصل إلى الحكم سنة 2007 [3]، بالرغم من تصريحاته بوضع عدد من التعديلات في السياسة الخارجية الفرنسية، إلا أنه لم يبني سياسة فرنسا من الصفر، بيد أنه أحدث تغيير نسبي في المواقف من بعض القضايا الخارجية، أهمها تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإعادة موقع فرنسا في الحلف الأطلسي، وذلك لأن العداوة التي خلقها الرئيس السابق شيراك، قد عطلت مصالح فرنسا في العالم وخاصة في أوروبا والشرق الأوسط ، [4] نفس الشيء بالنسبة للرئيس " فرانسوا هولاند François Hollande"، حيث لم تسفر الحملة الرئاسية التي قام

---

[1] - مقال بدون مؤلف،" فرنسا والتوازنات الدولية " ، **شؤون الأوسط** ، بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، العدد 109، شتاء 2003 ، ص 146.

[2] - Frédéric charillon,"la politique étrangère de la France d'une puissance de blocage à une puissance de proposition", p 454, en : http://www.cairn.info/load_pdf.php?ID_ARTICLE=ETU_024_0449 ,(avril 2014)

[3] - خالد سعد زغلول،" ساركوزي وسياسة فرنسا الخارجية"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 169، جويلية 2007 ، ص 196 .

[4] - Gilles Andreani , « la politique étrangère de Nicolas Sarkozy « , **annuaire français de relations internationales** , France : la documentation française, Volume X , 2009 , p 17.

بها عام 2012 على ظهور أهداف جديدة للسياسة الخارجية الفرنسية، فليس هناك هدف استثنائي يمكن مقارنته مع الحقب الرئاسية السابقة في ظل الجمهورية الخامسة، حيث نجد من بين ستون التزاما لفرنسا قدمهم هولاند، هناك عدد منها ذات أولوية ضمن السياسة الخارجية الفرنسية والمتمثلة في : [1] مسؤولية فرنسا تجاه أوروبا لدعم النمو وخلق فرص للعمل، إنشاء منظمة عالمية للبيئة، زيادة المساعدات إلى البلدان النامية، إصلاح منظمة الأمم المتحدة ولاسيما مجلس الأمن، لكن مع محافظة فرنسا على مقعدها الدائم وحق الفيتو، إضافة إلى إعلانه عدم الرجعة في القرار المتخذ من طرف الرئيس السابق ساركوزي حول العودة إلى البنية العسكرية لحلف الشمال الأطلسي، مع تحسين العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الغربي ككل، وأهم موقف اتخذه هولاند هو تبني المقاربة التدخلية في إفريقيا كما سنوضحه لاحقا في الفصل الثالث.

أما بالنسبة للرئيس الحالي " ايمانويل ماكرون Emmanuel Macron " المنتخب منذ ماي 2017، فإنه يسعى هو الآخر إلى الدفاع عن فهم " ديغولي " للسياسة الخارجية الفرنسية، حيث حدد ثلاثة منطلقات لسياسته الخارجية المسخرة لخدمة مصالح بلاده؛ هي أمن فرنسا والفرنسيين، واستقلاليتها، ونفوذها المتعدد الأشكال في العالم ، مؤكدا في ذلك على دور فرنسا من خلال المؤسسات الدولية والإقليمية، على رأسها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، إضافة إلى تأكيده على تشبث فرنسا بمصالحها التقليدية في إفريقيا مستندا على المقاربة التدخلية المعتمدة من طرف هولاند، ولم تفت الرئيس الفرنسي الإشارة الضمنية إلى أن فرنسا تستعيد، مع وصوله إلى السلطة، دورها في العالم وأن صوتها عاد ليصبح مسموعا ، ففي هذا الإطار عبر قائلا بمناسبة فوزه في الانتخابات الرئاسية إن : "**صفحة جديدة من تاريخنا الطويل تفتح ، أريدها أن تكون صفحة الأمل واستعادة الثقة.**"[2]

إن هذه التغيرات يمثلها جيلا جديدا لديه عزيمة على تحقيق الذات وإثبات الوجود والنفوذ الفرنسي على نمط مختلف للحكم ، مع حفاظه بشكل عام على مضامين السياسة الخارجية الفرنسية الأساسية التي وضعها شارل ديجول.

والجدول التالي يوضح رؤساء الجمهورية الخامسة حسب ترتيب تعاقبهم على الحكم:

[1] - Christian Lequesne, « la politique extérieure de François hollande : entre interventionnisme libéral et nécessité européenne », p02, en: http://spire.sciencespo.fr/hdl:/2441/137c7dskvl91m89va1v51hgnit/resources/wp23-je-ps-lequesne-pol-exterieure.pdf , (avril 2014)

[2] - Joachim Taieb, « La politique étrangère d'Emmanuel Macron: une continuité du Hollandisme ? », en: http://les-yeux-du-monde.fr/ la-politique-etrangere-demmanuel-macron-une-continuite-du-hollandisme (aout 2017)

جدول رقم – 03 – رؤساء الجمهورية الفرنسية الخامسة حسب ترتيب تعاقبهم على الحكم

	الاسم	فترة الحكم	الحزب السياسي
01	شارل ديجول	1959 – 1969	– الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة – التحاد من أجل الدفاع والحرية
02	جورج بومبيدو	1969 – 1974	– الاتحاد من أجل الدفاع عن الجمهورية
03	فاليري جيسكار ديستان	1974 – 1981	– الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية
04	فرانسوا ميتران	1981 – 1995	– الحزب الاشتراكي
05	جاك شيراك	1995 – 2007	– التجمع من اجل الجمهورية
06	نيكولا ساركوزي	2007 – 2012	– الاتحاد من اجل حركة شعبية
07	فرانسوا هولاند	2012 – 2017	– الحزب الاشتراكي
08	إيمانويل ماكرون	2017– 2022	– حزب الجمهورية إلى الأمام

المصدر: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%A7%D8%A6%

الفرع الثاني: أهداف السياسة الخارجية الفرنسية

تتمثل الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الفرنسية (توجهات وأهداف) في ما يلي:

1– السعي لتكريس عالم متعدد الأقطاب، ذلك الهدف الذي طالما سعى وراءه رؤساء الجمهورية الخامسة، وتأكد خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج 1990 – 1991، والتي أسفرت عن وجود قوة كبرى واحدة على رأس العالم. ففي نوفمبر 1999 في الاحتفال بالذكرى العشرين للمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، شدد كل من جاك شيراك الرئيس الفرنسي السابق و هوبير فيدرين Hubert védrine وزير الخارجية السابق أيضا، على الحاجة إلى بدائل لعالم تسيطر عليه الولايات المتحدة، لذلك ففرنسا ستكافح من أجل عالم متعدد الأقطاب.[1]

وقد بدأت فرنسا في تحقيق هذه الإستراتيجية من خلال سعيها لتكوين اتحاد أوروبي قوي ليس فقط في المجال الاقتصادي وحسب، وإنما في المجال السياسي والعسكري أيضا، للخروج من السيطرة الأمريكية على أوروبا وخاصة في المجال العسكري.

ففرنسا تسعى إلى تقوية الاتحاد الأوروبي وذلك للتحكم في مصير ذلك النطاق الإقليمي الأوروبي، مع العلم أن طموح فرنسا هو تحقيق الريادة في أوروبا بحصولها على شرف قيادة وزعامة الاتحاد الأوروبي وهذا ما سنوضحه في العناصر اللاحقة ، لأن فرنسا أصبحت متيقنة من أن قوتها منفردة لا يمكنها التعبير عن الطموح الفرنسي في العالم.

بالإضافة إلى تأكيدها على ضرورة وضع اتفاقيات دولية ملزمة لكل الدول، مركزة في المقام الأول على ميثاق الأمم المتحدة،[2]مع التأكيد على ضرورة الحصول على تفويض من مجلس الأمن الدولي بخصوص أي

[1] - Philip. h. Gordon and Sophie meunier, op. cit, p 124.
[2] - Guillaume le quintrec, **la France dans le monde depuis 1945**, paris : éditions du seuil, janvier 1998 p 32.

قضية في العالم، وذلك نظرا لامتلاك فرنسا لمقعد دائم في مجلس الأمن من بين الخمس مقاعد الدائمة فيه، وهذا ما يمنحها حق الفيتو، الذي يتيح لها التعبير عن صوتها المستقل في القضايا العالمية .[1]

ففرنسا لا ترفض استخدام القوة ولكن يجب أن تكون في إطار جماعي، إذا ما استدعت الضرورة لذلك، ولكن بعد استنفاذ كل الحلول والوسائل الأخرى غير العسكرية، ففي خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في إشارة واضحة إلى الغزو الأمريكي للعراق، قال جاك شيراك: " **في عالم اليوم لا يمكن لأحد أن يعمل لوحده، أو يتحرك لوحده باسم الجميع، ولا يمكن لأحد أن يقبل الفوضى في المجتمع من دون قواعد ...لا يوجد بديل للأمم المتحدة ...التعددية أمر أساسي، ووحده مجلس الأمن الدولي الذي يضع حدود لاستخدام القوة، ولا يمكن لأي أحد استنادا للحق في استخدام حقه الوقائي من جانب واحد.**"[2]

وهنا نرى بأن هناك اقتناع وإجماع بأن الدبلوماسية الفرنسية يجب أن تستعمل في بعض الأحيان التدخل العسكري، خاصة منذ وصول الرئيس نيكولا ساركوزي للحكم ثم بعده الرئيس هولاند، واللذان يتفقان معا على ضرورة اعتماد المقاربة التدخلية، وهو ما عرف " **بالسياسة التدخلية الليبرالية** " **Une politique d'interventionnisme libéral** ، والتي تعني بأن الإكراه العسكري هو جزء من العمل الدبلوماسي، خصوصا عندما تكون القيم الليبرالية والديمقراطية مهددة، وأن التوازنات الجيوسياسية هي الكفيلة بتحديد استعمال أو عدم استعمال الأداة العسكرية.

وفي هذا الإطار يقول هولاند: " **نحن نبذل كل جهودنا لحل المشاكل السياسية ووقف النزاعات بالحوار، لكن عندما يصعب علينا التوصل إلى ذلك بالطرق السلمية، نستعمل حينئذ الخيار العسكري لكن تحت راية الأمم المتحدة والشرعية الدولية**".[3]

فهناك تيار من المحافظين الجدد اللذين برزوا منذ حقبة الرئيس السابق ساركوزي، واللذين يؤكدون على ضرورة المكافحة والسعي نحو فكرة التوسع العالمي l'extension universelle للقيم الديمقراطية الفرنسية، وذلك ما يتطلب التحالف القوي مع الولايات المتحدة الأمريكية.[4]

وبالتالي لكي تتمكن فرنسا من لعب دورها كقوة ذات صوت ونفوذ عالمي، ركزت على فكرة التعددية، والقرارات الجماعية والأمن الجماعي.

2- ضبط علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، لأن ضبطها أمر مصيري بالنسبة للسياسة الخارجية الفرنسية.

3- ركزت فرنسا في فترة ما بعد الحرب الباردة على فكرة القوة الناعمة، إلى جانب القوة الصلبة، بتركيزها على قضايا مثل: حقوق الإنسان، القانون الدولي، البيئة...الخ ، وذلك لكي تبرز بوجه مختلف عن بقية القوى الأخرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ولكي تغطي على قوتها المتوسطة في النظام الدولي.[5]

---

[1] - Frédéric charillon,"la politique étrangère de la France d'une puissance de blocage à une puissance de proposition", op. Cit, p 452.

[2] - Paul Gallis, "France: factors shaping foreign policy, and issues in U.S French relations", **working paper**, prepared by the congressional research service for the members and committees of congress, 21 May, 2008, p07.

[3] - طاهر هاني ، " **فرانسوا هولاند يشرح الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الفرنسية** " ، في :
http://www.france24.com/ar/20140117-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-7 (افريل 2014)

[4] - Christian Lequesne, op.cit.

[5] - Guillaume le quintrec, op. cit. p 33.

فكما وضحنا في الفصل الأول من هذه الدراسة فإن مفهوم القوة توسع، حيث يرى جوزيف ناي أن القدرات المادية ليست الوحيدة التي تحكم العالم، وقد استخدم مفهوم القوة الغير مادية" soft power" مثل: الثقافة ، الإيديولوجيةِ، جاذبية الأفكار...الخ.

4- التكيف مع ماضيها الامبريالي: وذلك عن طريق خلق استراتيجيات جديدة للتعامل مع مستعمراتها القديمة، والتي مازالت تشكل لها مصدر هام للحصول على مصادر الطاقة والمواد الأولية الأخرى، كما أنها تضمن لفرنسا هيبتها ومكانتها الدولية كمناطق نفوذ تحت سيطرتها، هذا بالإضافة لامتلاك فرنسا العديد من الأراضي في كل العالم، والمعروفة باسم ما وراء البحار (Outre-Mer).

5- تدعيم أداة الردع النووي وتطويرها لتعزيز استقلالية الأمن الاستراتيجي الفرنسي، وهو المبدأ الذي نص عليه " الكتاب الأبيض حول الدفاع " الأول من نوعه والصادر عام 1972 بمبادرة من وزير الدفاع الفرنسي "ميشال دوبري Michel Debré"، باعتباره الوثيقة الرسمية المرجعية للسياسة الدفاعية، قبل أن يتأكد هذا المنظار الاستراتيجي في الكتاب الأبيض – الثاني- حول الدفاع الصادر في مارس 1994، والذي وضع أهداف وأطر السياسة الدفاعية لفرنسا على مدى 15 عاما.[1]ومع نهاية الحرب الباردة برزت رهانات أمنية جديدة في المنظار الاستراتيجي الفرنسي، تتمثل في " مخاطر " الاضطرابات السياسية والعرقية والدينية والاقتصادية والديمغرافية، في المحيط المجاور بدول جنوب أوروبا ، و" تهديدات " انتشار أسلحة الدمار الشامل في هذه المناطق. فالتهديد لم يعد يقتصر فقط على الدول القوية، وإنما الدول الضعيفة أيضا أصبحت تشكل أكبر تهديد على الدول الكبرى. فحسب تقديرات الاستراتيجيين الغربيين، فإن دول أوروبا، وبالتحديد فرنسا، ستكون في آجال (2010 – 2020) عرضة لضربات تدميرية بصواريخ ذات مدى 4500 كلم، والتي ستكون في متناول " دول معادية " محتملة، من الشرق الأوسط أو شمال إفريقيا. لذلك أكدت أنظمة الدفاع الفرنسية، وطالبت باستخدام الأسلحة النووية الفرنسية على نطاق واسع، وذلك لتمنح أو توفر أعلى طراز من الإجراءات الموجهة لحماية المصالح الحيوية الأساسية الفرنسية.[2]

كما أكدت على ضرورة اعتماد سياسة دفاعية مشتركة للاتحاد الأوروبي، والتي من شأنها أن تشكل محور أوروبي قوي داخل حلف الشمال الأطلسي.

هذا ما اعتمدته فرنسا مند عهد الرئيس فرانسوا ميتران، في إطار إنشاء قوة دفاعية أوروبية مستقلة عن الحلف الأطلسي، وتتشكل هذه القوات الأوروبية من أربعة جيوش متعددة الجنسيات :[3]

جهاز " Eurocorps " للقوات البرية الذي أنشئ عام 1992، والقوات الأوروبية للتدخل السريع "Eurofor "، والقوة البحرية الأوروبية " Eromarfor "، والمجموعة الجوية الأوروبية الفرنسيةِ-البريطانية عام 1995.

هذا بالإضافة إلى إعلان فرنسا يوم 5 ديسمبر 1995، استرجاع عضويتها في اللجنة العسكرية لحلف الشمال الأطلسي ببروكسل، ومع ذلك ظل التقارب الاستراتيجي الفرنسي الأمريكي، غير كاف لتضطلع فرنسا

---

[1] - J.F.V. Keiger, **France and the world since 1870**, New York: oxford university press first published, 2001, p 229.

[2] - Ibid, p 230

[3] - Marie Christine kessler, **la politique étranger française acteurs et processus**, paris: presses de sciences po, 1999, p 170.

بدور فعال في الحلف الأطلسي باعتبارها غير ممثلة في القيادة العامة الدولية والأمانة العامة للحلف الأطلسي.[1] ولكن بمجيء نيكولا ساركوزي للحكم في 2007، وفي إطار الندوة التي نظمتها مؤسسة الأبحاث الإستراتيجية في الكلية العسكرية بعنوان " فرنسا الدفاع الأوروبي والحلف الأطلسي في القرن 21 "، أعلن العودة إلى القيادة العامة للحلف في 11 مارس 2009، والذي صادق عليه البرلمان بالأغلبية في 17 مارس، حيث صرح قائلا:" **بأن هذا القرار من مصلحة فرنسا ومصلحة أوروبا** " ، وشدد على أن " **فرنسا ستكون أكثر نفوذا وأقوى** " ، بعد إتمام عملية الانضمام إلى القيادات العسكرية للناتو، التي انسحبت منها عام 1966، وقال:" **لأن الغائبين دائما على خطأ ، ولأن فرنسا يجب أن تقود وليس أن تخضع ، ولأنه علينا أن نكون حيث تتخذ القرارات والمعايير بدلا من الانتظار في الخارج لتبلغ لنا هذه القرارات** " [2] ، كما شدد الرئيس الفرنسي على أن عودة باريس إلى قيادات الناتو تعزز من استقلاليتها ومن الدفاع الأوروبي قائلا : " **هذا القرار لا يعيد النظر باستقلال الردع النووي الفرنسي ، ولا بحرية التقدير بشان إرسال قوات إلى الخارج** " . وهو الأمر الذي أكده الرئيس الفرنسي الحالي فرانسوا هولاند ، بالرغم من انه كان من أهم المعرضين لهذه الفكرة ،لكنه اقتنع بأهمية تواجد فرنسا ضمن الحلف الأطلسي وانعكاس ذلك على مكانتها بين قوى العالم.

6- اعتبرت فرنسا أن تراجع اللغة الفرنسية بوصفها لغة العالم أمام اللغة الانجليزية، بمثابة تآكل لشرعية فرنسا للعب دور هام في العالم، لذلك فهي تسعى جاهدة للدفاع عن اللغة الفرنسية لحد وصفها في بعض الأحيان بالإجراءات المتطرفة، وذلك لاعتبارها اللغة شيء ضروري لتعزيز دورها في النظام الدولي. وقد بدأت هذه الجهود مند عهد الرئيس شارل ديجول، حيث أنشئ المجلس الأعلى للغة الفرنسية سنة 1966، وذلك لإيجاد بديل لتعويض الكلمات الانجليزية التي اجتاحت المجتمع الفرنسي، وفي سنة 1984 تم إطلاق قناة تلفزيونية دولية ناطقة باللغة الفرنسية وهي TV5 ، وفي فيفري 1986 أعلن الرئيس ميتران عن إنشاء أول قمة فرنكوفونية في باريس بحضور وفود 42 دولة. كما أعلنت الحكومة الفرنسية في جوان 1988 تعيين وزير للفرنكوفونية لتنظيم وتعزيز اللغة الفرنسية.[3]

كما تقوم لجان محلية في معظم البلدان والتي يبلغ عددها الإجمالية 85000، والتي تعتبر بمثابة وكيل فرنسا بالخارج، لنشر اللغة والقيم والثقافة الفرنسية.

هذا ومنعت التشريعات في الثمانينات استعمال اللغة الانجليزية في الإعلانات، كما فرض التلفزيون الفرنسي ضرورة عرض 44٪ من الأفلام باللغة الفرنسية .

كما تم في 1996 إصدار قانون يفرض على قنوات الراديو إيداع 40٪ من الأغاني باللغة الفرنسية، بالإضافة إلى الدور المتنامي لمراكز البحوث الفرنسية المنتشرة في العالم ، و الأدوار المسندة للمنظمة الفرنكوفونية لتعزيز ونشر اللغة الفرنسية .

---

[1] - Ibid, 172.

[2]- "البرلمان الفرنسي يعطي الضوء الأخضر للعودة إلى الحلف"، في:
http://www.france24.com/ar/20090316-france-sarkozy-marches-back-into-nato-command (افريل 2014)

[3] - J.F.V. Keiger, op . cit, pp 223 , 224 .

وكما صرح وزير الثقافة الفرنسي في 1994 بأن هته الإجراءات سوف تعمل على الحد من هيمنة اللغات الدخيلة على المجتمع الفرنسي والتي اعتبرها بأنها ليست بريئة وإنما أداة للهيمنة .

" L'utilisation d'une langue n'est pas innocent, il devient un instrument de domination, d'un agent de l'uniformité ".[1]

كما أكد أنه على الفرنسيين أن يبقوا أوفياء لثقافتهم العالمية والتي عمرها 1000 عام، والتي عملت فرنسا على نشرها. فماضيها الامبريالي ترك لها لغة عالمية وثقافة عالمية ، و هو الدور الذي تلعبه فرنسا فب0.5 بالمائة من المساحة الإجمالية و 1 بالمائة من سكان العالم[2] إلا أنها تلعب دور يتعدى إمكانياتها ، فقد ورثت مكانة دولية رغم أنها لم تعد كذلك ، و من بين ميراثها القديم الثقافة الفرنسية ، وهو ما تحاول الحفاظ عليه ونشره إلى اكبر عدد ممكن وهي اللعبة التي تلعبها فرنسا ، أي الظهور وكأنها دولة ذات ثقافة عالمية وهو ما يمكن أن يحفظ علها نوعا من التأثير حتى و إن كان ثقافي. ويظهر ذلك جليا من خلال تصديها للعولمة الأمريكية في المجال الثقافي ، ونشر الفرنكوفونية خصوصا في مناطق مستعمراتها القديمة والمحافظة على الهوية الأوروبية. وهو ما سنتناوله بالتفصيل في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

كما أكد الرئيس السابق هولاند على الدفاع عن الاستثناء الثقافي الفرنسي في العالم قائلا:" **أريد أن تكون فرنسا دولة جذابة لكل ثقافات العالم** "[3]، مؤكدا أن الهدف هو جذب 50 ألف باحث و 300 ألف طالب من جميع أنحاء العالم لمزاولة دراساتهم في فرنسا، متمنيا أن تبقى فرنسا قبلة للسياح وللمستثمرين الأجانب ، وأن تكون رائدة في جميع المجالات ومنارة اقتصادية وثقافية وعلمية للعالم.

إذاً ومن خلال هذه النقاط المذكورة يمكن الوصول إلى تحديد أهم الركائز التي تمثل العمود الفقري الذي تقوم عليها السياسة الخارجية الفرنسية .

الفرع الثالث: ركائز السياسة الخارجية الفرنسية

بعد أن تعرضنا للتطور التاريخي للسياسة الخارجية الفرنسية، وصولا إلى يومنا هذا، نجد بأنها تقوم على مجموعة من الركائز، والتي بدأت معالمها مع قيام الجمهورية الخامسة على يد شارل ديجول، هذه الركائز التي تأكدت بشكل أكثر وضوحا مع تعاقب رؤساء الجمهورية الخامسة، والتي تؤكد على أن لفرنسا دور خاص في النظام الدولي يجب أن تلعبه، وينبع جوهر تصورات فرنسا لدورها العالمي من الثورة الفرنسية

[1] - Ibid, p 225.
[2] - Ibid, p 225.
[3] - طاهر هاني، مرجع سبق ذكره .

عام 1789، هته الثورة التي شكلت حدثا كبيرا ليس في فرنسا فقط وإنما كامل أنحاء أوروبا، وعلى إثرها أصبحت فرنسا صاحبة حضارة ورسالة يجب نشرها في كافة أنحاء العالم، [1] القائمة حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، خاصة في العالم النامي وأوروبا الوسطى.

وتهدف فرنسا من خلال هذه الرسالة إلى تقوية موقع فرنسا في النظام الدولي، وبهذا ترتكز السياسة الخارجية الفرنسية على مجموعة من الركائز التي تعتبر بمثابة المحركات الرئيسية، وأهداف فرنسا الحقيقة في إطار علاقاتها مع محيطها الخارجي، وتتمثل هذه الركائز في ما يلي:

1 –العالمية:

تعزيز الدور العالمي لفرنسا كقوة تاريخية كبرى، تتمتع بمراكز متقدمة في المؤسسات والمنظمات الدولية باعتبارها عضو دائم في مجلس الأمن، يتمتع بحق الفيتو، وله ا مصالح حيوية عالمية وإقليمية ورثتها من العهد الاستعماري.

ويمكن التأكد من صحة هذا الأساس في ملاحظة تلك الاستمرارية في فحوى الخطاب والتصرفات السياسية، على الرغم من تغير النظام والأغلبية الحاكمة على مدى فترة طويلة، فباستقراء فاحص لجوهر السياسة الخارجية الفرنسية إبان الجمهورية الخامسة وحتى قبلها، يكشف وجود رغبة متأصلة لدى القيادات المتعاقبة تبتغي تمكين فرنسا من نهج سلوك يتسم بالعالمية، بحيث لا تقتصر على مجرد حضور ثانوي ومحدود، بل تصر على أن تعامل كقوة عالمية، كقطب فاعل في السياسة الدولية، ومحرك فعال في الدبلوماسية العالمية، مرتكزة في ذلك على المؤهلات الذاتية، فهي قوة اقتصادية لا يستهان بها، وعضو دائم في مجلس الأمن، إلى جانب توافرها على قوة نووية ضارية.

وهكذا استقرت وسادت مند الثورة الفرنسية التي صهرت فرنسا المعاصرة، فكرة مزدوجة مفادها أن فرنسا هي التجسيد الحي للقيم العالمية، وأنه يقع عليها مهمة نشر هذه القيم في العالم. وقد عملت التقاليد الجمهورية بأمانة بهذا الإلهام المزدوج، كحجة للتوسع. فقد أشار " لامارتين Lamartine" وزير الخارجية عام 1848 إلى " ضمير فرنسا " المتمثل في مهمتها التحريرية والحضارية في هذا القرن." [2]

كما ورد في " يوميات الحرب " لديجول، أن فرنسا وكأنها " **أميرة الأساطير أو السيدة العذراء في اللوحات المعلقة على جدران الكنيسة والتي خصتها الأقدار بمهمة استثنائية** "، قبل أن يؤكد في الحال على اقتناعه بأن :" **فرنسا لا تكون كذلك حقا إلا حين تكون في الأول** ".

كما نجد فاليري جيسكار ديستان، يكتب من نفس المنطلق مؤكدا أن فرنسا " **لن تتقوقع على نفسها، لأنها موطن الأفكار العالمية ومسرح أكبر ثورة سياسية في العصور الحديثة، ومنجبة الشعب الذي حمل لغته وثقافته إلى آفاق بعيدة**".

[1] - Paul Gallis, op. cit, pp 3 – 4 .

[2] - مارسيل ميرل، مرجع سبق ذكره ، ص 290 .

وفي نفس المضمون صرح جاك شيراك: " **إن فرنسا عملت دائما على كسب علاقات صداقة مع العالم بأسره ..وستعمل في المستقبل على الحفاظ عليها ، وتوطيد أواصرها خاصة تلك التي ربطتها مع بلدان شمال إفريقيا والتي تقع مباشرة وبالموازاة مع فرنسا في جنوب الحوض المتوسط الذي يجعل من مصيرنا واحد.**"[1]

هذا ما أكد عليه الرئيس نيكولا ساركوزي بقوله: " **أول هدف هو تحقيق أمن واستقلال فرنسا، وبما أن مصالحنا هي مصالح شاملة فإن مسئوليتنا هي كذلك مسئولية عالمية.** "[2]

2 –الاستقلالية:

إن الاستقلالية في السياسة الخارجية تعني شعور الدولة بأنها حرة في التعبير عن مواقفها، وفي اتخاذ قراراتها وأفعالها، دون الرضوخ لضغوطات الآخرين.

فبالنسبة لفرنسا تشكل الاستقلالية أحد أهم ركائز وثوابت سياستها الخارجية، والذي عملت منذ القديم على إتباعه إلى أن أصبح إرث تاريخي بالنسبة لها، في تعاملها مع محيطها الخارجي.

فعلى حد تعبير بيير مايلار Pierre Maillard*، فمصطلح " استقلال " بالنسبة للفرنسيين ليس له معنى سياسي فقط ، وإنما معنى نفسي أخلاقي، بل يمكن أن نقول أيضا ذو معنى فلسفي، لأنه يرتبط بمعنى " الوجود ".[3] أي أن الاستقلالية تمثل بالنسبة لفرنسا عاملا أساسيا لشعورها بذاتها ووجودها في النظام الدولي. وبالتالي فقد شكل هذا المفهوم نقطة أساسية لفهم وتفسير السياسة الخارجية الفرنسية، والتي باتت اعتقاد راسخ لكل السياسيين الفرنسيين، مهما اختلفت توجهاتهم السياسية.

وقد تكرس مبدأ الاستقلال الوطني في فترة الحرب الباردة، بانتهاج ديجول إستراتيجية التوازن بين القوتين العظمتين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، والدفاع عن القيم الغربية بعيدا عن إطار الهيمنة الأمريكية، وقد عمل الجنرال ديجول لترجمته بقرار سحب عضوية فرنسا من القيادة العامة المشتركة لمنظمة الحلف الأطلسي عام 1966.

وقد عبر ديجول عن ذلك بقوله: " **إن فرنسا، لأنها فرنسا، يجب أن تكون لها سياستها العالمية، التي يكون لها بمقتضاها موقفها الذاتي المستقل إزاء كافة القضايا والمشكلات الدولية دون استثناء**".[4]

غير أن مبدأ الاستقلال، لا يعني عدم المشاركة أو الانخراط في سياسات تعاونية أو اندماجية، ولكنه لا يعني أن يطغى هذا التعاون على استعمال فرنسا لحقها في حرية الاختيار واتخاذ القرارات.

وهذا أيضا ما أكد عليه الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك، حيث انتهج هو الآخر نهج سابقيه، بتركيزه على ضرورة استقلالية القرار الفرنسي والذي تجلى بوضوح في حرب العراق 2003، عندما عارض الحرب

---

[1] - جاك شيراك ، **فرنسا جديدة فرنسا للجميع** ، ترجمة أنطوان الهاشم و احمد عويدات ، ط1، بيروت : منشورات عويدات ، 1996 ، ص 98 .

[2] -"la France, puissance d'avenir", Entretien avec Nicolas Sarkozy, Président de la République Française , **Politique Internationale** , paris : institut française des relations internationales , n 115, printemps 2007 , p 02.

* سفير فرنسي سابق، ومستشار دبلوماسي في عهد ديجول ، وهو حاليا مدير لإدارة منتدى تحت اسم " منتدى من أجل فرنسا : لعودة استقلال وسيادة فرنسا ".

[3] - P. Maillard," Le rôle de la France dans le monde : La politique extérieure de la France" , p 02 , en : http://www.forumpourlafrance.org/spip/IMG/article_PDF (avril 2014)

[4] - ليلى مرسي واحمد وهبان، **حلف شمال أطلنطي :العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة** ، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2001، ص 157 .

بقوة، كما عارض التوجه الانفرادي للولايات المتحدة الأمريكية، سواء باتخاذ القرارات أو حتى في الأفعال والسلوكات.

ولهذا السبب بالذات برر الرئيس الفرنسي ساركوزي، انضمامه مجددا للقيادة العامة في حلف الشمال الأطلسي، بعدما تم انتقاده بأن هذا التصرف ينقص من قيمة فرنسا، ومن استقلاليتها في اتخاذ القرارات. لذلك وأثناء تقديمه " الكتاب الأبيض " في 17 / 06 / 2008، والخاص بإعادة تنظيم قوات الدفاع الفرنسية، لم ينسى أن يُذَكِّر بالثوابت الفرنسية التي خطها الرئيس الراحل ديجول، قائلا: " **إن اللجنة التي كلفت بصياغة الكتاب الأبيض خلصت إلى أنه ليس هناك أي مانع في مشاركتنا في الأجهزة العسكرية لحلف شمال الأطلسي** ".[1] وأضاف ساركوزي أمام ثلاثة آلاف عنصر من القوات المسلحة والشرطة الفرنسية: "**المبادئ التي فرضها الجنرال ديجول سأجعلها شروطي في علاقاتنا بالأطلسي**." وتتمثل هذه المبادئ في:

- محافظة فرنسا على استقلالها وحريتها في المشاركة في أي عملية يقوم بها الحلف.
- عدم خضوع القيادة العسكرية الفرنسية في زمن السلم لأي من أوامر قيادة الناتو.
- محافظة فرنسا على قدرتها الردعية كاملة ، واستقلالية قرارها في استعمال السلاح النووي.

وقد عبر عن ذلك بقوله :" **في الواقع، أنا أرى أن الصداقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لازمة لتوازن العالم، ولكن يجب أن نفهم جيدا معنى كلمة صداقة، الصداقة بالنسبة لي هي أن تكون مع أصدقائك وقت الشدة، وأن تقول لهم إذ ما أخطئوا، ولذلك فإن الصداقة لن تكون حقيقية إلا إذا توفرت الحرية، وأنا أريد فرنسا حرة وأوروبا حرة، وأنا أطلب من أصدقائنا الأمريكيين أن يتركونا أحرارا، أحرار في أن نكون أصدقاءهم**".[2]

كما ان الرئيس الحالي ماكرون صرح عشية انتخابه رئيسا لفرنسا في ماي 2017 قائلا:" **من أهم الرهانات التي تواجهها فرنسا هي قدرة التعبير باستقلالية ... أمامنا واجب إزاء بلادنا ونحن ورثة أمة عظيمة وتاريخ عظيم**."[3]

3 -**النشاط:**

الذي يعني سعي فرنسا الدائم للوجود على الساحة الدولية، وذلك لإسماع صوتها في المؤتمرات والمحافل الدولية، وكذلك المشاركة الفعالة والنشطة في النقاشات التي تخص القضايا الدولية الكبرى، وهذا تماشيا مع طموحاتها المتواصلة لتبوء مركز متميز في العالم كقوة كبرى.

وهذا ما لاحظناه منذ وصول شارل ديجول للسلطة في 1958، ثم بعد ذلك مع كل الرؤساء الذين جاؤوا من بعده.[4]

وبالتالي فقد أضحى النشاط الفرنسي على الساحة الدولية، واحد من أهم مكونات السياسة الخارجية الفرنسية، وهذا ما نجده من خلال أدوارها في كل أنحاء العالم، سواء في أوروبا، العالم الثالث، المؤسسات الدولية...الخ. الأمر الذي أكده الرئيس جاك شيراك في لقائه مع السفراء في قصر الاليزيهفي أوت 2002،

---

[1] - هادي يحمد ،" ساركوزي يقترب من أمريكا عبر الأطلسي"، في:
- http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA (افريل 2014)

[2] - "la France, puissance d'avenir", Entretien avec Nicolas Sarkozy, Président de la République Française, op. cit, p 05.

[3] - « déclaration d'Emmanuel Macron au soir de son élection », en : www.youtube.com/watch (aout 2017)

[4] - الحسان بوقنطار ، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي مند عام 1967** ، سلسلة أطروحات الدكتوراه ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987 ، ص 30 .

بقوله: " إن التاريخ، والمسؤوليات التي تقع على بلدنا، ورؤيتنا للعالم، تبين لنا توجهاتنا في العالم التي يجب أن تكون قائمة على سياسة دبلوماسية، اقتصادية وثقافية نشطة ومتسقة مع التزاماتنا."[1]

4- الرتبة في عالم متعدد الأقطاب:

مفادها أن فرنسا يجب أن تحافظ على مكانة بارزة بين الدول سواء في أوروبا أو العالم ككل، فنظرا لقلة إمكانياتها لكي تصبح قوة عظمى قادرة على إدارة العالم لوحدها حاليا، فإنها ركزت على فكرة ضمان رتبة متميزة في عالم متعدد الأقطاب، وقد وضع الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك عدة مبادئ، والتي يجب أن تقوم عليها هذه التعددية، وهي: [2]

- مبدأ المسؤولية الجماعية في العمل وضمان القيادة الجماعية لإدارة المخاطر العالمية.
- مبدأ التضامن لمكافحة استعباد الأفراد.
- مبدأ العدل والإنصاف حتى يتسنى تنظيم العولمة، لكي تعود بالفائدة أو تقاسم الأعباء بين الكل.
- مبدأ التنوع للحفاظ على التعددية اللغوية والثقافية، في مواجهة خطر التوحيد الذي تنادي به العولمة.
- المبدأ الوقائي والذي يجب أن يطبق على مجال البيئة، وذلك لتوفير ظروف طبيعية للأجيال القادمة.
- مبدأ الحرية لضمان الديمقراطية للجميع، واحترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في كل مكان.

وهو الأمر نفسه الذي أشار إليه الرئيس السابق فرانسوا هولاند، حيث أكد على ضرورة بناء نظام عالمي جديد تلعب فيه فرنسا دورا محوريا ، وتناضل من أجل عالم عادل يعطي أهمية لقضايا البيئة ومكانة تليق بمقام الدول الناشئة مثل الصين والهند وروسيا والبرازيل...الخ. [3]

إذاً تمثل النقاط المذكورة أعلاه، أهم أسس وركائز السياسة الخارجية الفرنسية، والتي تؤكد على مطامع كبيرة، وأهداف صريحة في سائر القضايا التي تهم فرنسا، والتي مفادها أن هاجس فرنسا هو إسماع صوتها في كافة أرجاء العالم، وبالتالي بروزها كقوة لها وزنها وثقلها في النظام الدولي.

المبحث الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الفرنسية ومحدداتها.

بعدما قمنا بدراسة تطورات السياسة الخارجية الفرنسية، والأهداف والركائز التي تقوم عليها هذه السياسة، ننتقل الآن إلى دراسة مؤسسات صنع القرار الخارجي الفرنسي في المطلب الأول.

---

[1] - " La politique étrangère de la France", discours de jacques Chirac président de la république, lors de la réception des ambassadeurs. Palais de l'Élysée, jeudi 29 août 2002, **défense nationale**, paris : le comité d'études de défense national, N10, octobre 2002, p 23.

[2] -Daniel Colard " la conception française du nouvel ordre international après la chute du mur de Berlin ", **Annuaire Français de relations internationales**, France : la documentation française, Volume I, 2000.p 423,

[3] - طاهر هاني، مرجع سبق ذكره.

تاركين المطلب الثاني للتحدث عن أهم العوامل المؤثرة في صنع القرار الخارجي الفرنسي، سواء كانت داخلية أو خارجية والتي تعتبر بمثابة مقومات للدور الدولي الفرنسي.

المطلب الأول: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الفرنسية

إن تحديد مكانة الدولة في النظام الدولي يتطلب تحديد تصور صانع القرار لهذه المكانة، ومن جهة أخرى توضيح وضبط العلاقة بين مختلف الأجهزة والمؤسسات التي تضطلع بالأهداف والتوجهات، وتعمل على تنفيذها ومن ثم إبراز وزن كل جهاز دوره الحقيقي في العملية.

يتطلب فهم كيفية صنع السياسة الخارجية، تحديد الهيكل الذي تصنع تلك السياسة في إطاره، والعمليات التي تصنع من خلالها.

ويقصد بهيكل صنع السياسة الخارجية، نمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان صنع تلك السياسة، وبالتحديد الوزن النسبي لكل من تلك الأجهزة والمؤسسات في صياغة السياسة الخارجية.[1]

إن هيئات اتخاذ القرار الخارجي الفرنسي متعددة، ولكننا سوف نركز في دراستنا هذه على مركز اتخاذ القرار " le noyau décisionnel "، معتمدين في ذلك على الهيئات الأساسية حسب ما حدده الدستور الفرنسي الحالي.

الفرع الأول: السلطة التنفيذية

تعتبر السلطة التنفيذية القوة الأكثر نفوذا في ميدان صنع السياسة الخارجية، فالسلطات الأخرى لا تمارس إلا دورا رقابيا على دور السلطة التنفيذية فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية، وينبع ذلك من عدة اعتبارات تقليدية، وأخرى معاصرة.[2]

فطبيعة السياسة الخارجية المتسمة بحالة عدم اليقين وسرعة التغير، تنحو بالنظم السياسية إلى إعطاء السلطة التنفيذية دورا مركزيا في صنع تلك السياسة لمواجهة الأزمات الدولية، والظروف المتغيرة للعلاقات الدولية.[3]ومما يساعد على ذلك تفرغ السلطة التنفيذية واتصافها بالوحدة التنظيمية وامتلاكها للمعلومات عن المشكلات الدولية. كذلك فقد طرأت مستجدات تطور تكنولوجيا الاتصال، مما مكن السلطة التنفيذية من سرعة التعامل مع قضايا السياسة الخارجية، على حساب الدور الذي يمكن أن تمارسه المؤسسات الأخرى.

ويختلف المقصود بالسلطة التنفيذية من نظام سياسيي إلى آخر، ففي النظام السياسي البرلماني كبريطانيا، يقصد بالسلطة التنفيذية في مجال صنع السياسة الخارجية مجلس الوزراء، فرئيس الدولة لا يلعب إلا دور رمزي في هذا المجال، ويقوم رئيس الوزراء بالاشتراك مع الوزراء بعملية صياغة السياسة الخارجية،

---

[1] - محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 453.
[2] - المرجع نفسه، ص 453.
[3] - لويد جنسن، مرجع سبق ذكره، ص 134 .

وفي النظام السياسي الرئاسي كالولايات المتحدة الأمريكية، يقصد بالسلطة التنفيذية رئيس الدولة، فمجلس الوزراء ليس إلا هيئة مساعدة للرئيس.

أما بالنسبة للنظام السياسي الفرنسي، الذي اعتمده شارل ديجول منذ 1958، فإنه يعطي صلاحيات كبيرة لرئيس الجمهورية في عملية اتخاذ القرار الخارجي، وذلك بمساعدة وزارة الخارجية، وهذا ما اصطلح عليه بالنظام الشبه رئاسي.

1- رئيس الجمهورية:

لقد وضع مؤسس الجمهورية الخامسة الجنرال ديجول نظاما خاصا لصناعة القرار الداخلي والخارجي على السواء، وذلك انطلاقا من اعتقاده أن الدولة هي أهم أداة للتحرك من أجل تحقيق الطموحات الوطنية، لذا يجب أن تسمو على كل الانقسامات الداخلية وتمتلك استقلالا في قراراتها دون أن تتقيد بمواقف التشكيلات السياسية والجماعات الضاغطة، وهذا ما تجسد في دستور 1958 الذي منح صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية.[1]

وبالتالي يحتل الجهاز التنفيذي في حكم الجمهورية الخامسة المكانة الرئيسية في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الفرنسية، ويلعب رئيس الجمهورية الدور الأساسي في ذلك، لما يتمتع به من صلاحيات واسعة منحه إياها دستور 1958. فالمادة 5 تنص على أن الرئيس يعمل على ضمان احترام الدستور، ويضمن وظيفة وعمل السلطات العامة للدولة، وكذا استمرارية الدولة، فهو الذي يضمن الاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية واحترام المعاهدات. وحسب المادة 8 فإن رئيس الجمهورية هو الذي يعين الوزير الأول وبمساعدة هذا الأخير يتم تعيين بقية الوزراء في الحكومة، بما فيهم وزير الخارجية ووزير الدفاع، كما أنه يمكن لرئيس الجمهورية بناءا على هذه المادة إعفاء كل من الوزير الأول أو إقالة الوزراء عن مناصبهم في الحكومة.[2] ووفقا للمادة 9 فإن رئيس الجمهورية هو من يترأس مجلس الوزراء. كما يمكن للرئيس أيضا حل الجمعية الوطنية في البرلمان، وذلك حسب ما ورد في المادة 12 من الدستور. أما المادة 15 فإنها تجعل منه قائد القوات المسلحة ورئيس المجالس واللجان العليا للدفاع الوطني، وهذا ما تؤكده المادة 16 من الدستور أيضا، ذات الصلة مع المادة 5، والتي تعطي الرئيس الحرية التامة في اختيار اللحظة المناسبة والوسائل التي يضمن بها ما تم النص عليه في المادة 5، حيث خول له الدستور الحرية في اختيار الطريقة التي يتعامل بها مع مختلف الأحداث والظروف الدولية، نظرا لأن كل الجهاز الدبلوماسي الفرنسي تحت إشراف رئيس الدولة.

فالتفوق الدستوري للرئيس في مجال السياسة الخارجية جوهري، ويبين أولوية وأفضلية الرئيس في مجال الدفاع الوطني الفرنسي، فهذه السلطة التقديرية الواسعة التي يملكها رئيس الدولة سوف تمارس ثقلها على الهيئة التشريعية بأشكال مختلفة.[3]

---

[1] - الحسان بوقنطار، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[2] - J.F.V. Keiger, op .cit, p 43.

[3] - عبد الرضى حسين الطعان، مرجع سبق ذكره، ص، 229.

وهذا ما دفع الكثيرين للتعبير عن ذلك بفكرة "المجال المحجوز"، الذي يعني أن رئيس الجمهورية لا يتقاسم وظائفه وخاصة في مجال السياسة الخارجية مع بقية السلطات، فالحكوم ة تدار بناءا على توجيهاته.[1] هذا ما تؤكده المادة 52 من الدستور الفرنسي، بأن رئيس الجمهورية هو المسئول الأول عن شؤون العلاقات الدولية من مفاوضات، المصادقة على المعاهدات، الإمضاء على الاتفاقيات...الخ [2]، كما تنص المادة 14 على أن رئيس الجمهورية هو الذي يقوم باعتماد السفراء والمبعوثين فوق العادة، يعني أن العلاقات مع الخارج هي حكرا على الجهاز التنفيذي، وأن مسؤولية الاختيار تقع على كبار الشخصيات الذين يحتلون قمة الهرم السلطوي في الدولة، ونقصد هنا رئيس الجمهورية، وفي هذا الإطار يعتبر " مجال محجوز " بالنسبة لرئيس الجمهورية الفرنسية.[3]

2- الوزير الأول (رئيس الوزراء) :

تعتبر صلاحيات الوزير الأول في مجال السياسة الخارجية ضئيلة جدا ، نظرا لارتباطه بالرئيس الذي يضطلع بصلاحيات كبيرة كما وضحنا في العنصر السابق، لذلك فصلاحياته تختفي وراء الرئيس وخصوصا عندما يكونان من نفس الحزب، لكن حتى عندما لا يكونان من نفس الحزب فإن هذا لا يؤثر بشكل كبير على رئيس الجمهورية، وتظهر مشاركته في بعض القضايا وبصفة رمزية عن طريق بعض اللقاءات الصحفية والسفريات، أو عن طريق مراقبة وفحص قائمة السفراء...الخ، كما فعل كل من ايداورد بالادور الليبرالي في فترة حكم فرانسوا ميتران الاشتراكي، و ليونال جوسبان الاشتراكي في فترة حكم جاك شيراك الليبرالي الأولى.[4]

3- وزير الخارجية:

لقد حدد دستور الجمهورية الخامسة صلاحيات وزير الخارجية، بثلاثة مهام كالتالي:[5]

- يعتبر الوزير الوحيد في الحكومة الذي يستطيع تمثيل البلاد في الخارج، ولكن بعد رئيس الجمهورية.
- يستطيع إجراء المفاوضات الرسمية، مثلا في المجلس الأوروبي أين تعززت لقاءات وزرا ء الخارجية الأوروبيين، خاصة بعد اعتماد السياسة الخارجية والأمنية المشتركة في إطار معاهدة ماستريخت.
- يعتبر وزير الخارجية قائد وزارة الخارجية بكل موظفيها وأجهزتها، كما يعتبر الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الفرنسية.

فوزراء الخارجية في فرنسا يعتبرون فواعل في السياسة الخارجية، ولكن لديهم دور متغير حسب رئيس الجمهورية. وهنا يمكن القول أن وزير الخارجية عبارة عن منفذ من الدرجة العليا، والذي يضع شكلا دبلوماسيا لإرادة الرئيس السياسية، نظرا لأنه لا يستطيع وضع سياسة خارجية فرنسية خاصة به بعيدا عن توجيهات رئيس الجمهورية.

---

[1] - Marie Christine kessler, op. cit , p 25.
[2] - Ibid, p 28.
[3] - مارسيل ميرل، مرجع سبق ذكره ، ص 227 .
[4] - عبد الرضى حسين الطعان، مرجع سبق ذكره ، ص 195.
[5] - Marie Christine kessler, op. cit , p, 77 – 78 .

وبالتالي فالجهاز التنفيذي يملك أكبر الصلاحيات في تسيير وصنع السياسة الخارجية خصوصا بعد أن تم توسيع صلاحياته التشريعية، فيرى الأستاذ مياي: "**إن تقوية سلطة الهيئة التنفيذية في ميدان التشريع يرجع لعدم قدرة البرلمان في مسايرة التغييرات الدولية**"، خصوصا في قضايا السياسة الخارجية التي تتسم بحالة عدم اليقين وسرعة التغيير، وهو ما أدى لإعطاء السلطة التنفيذية صلاحية أوسع ودورا مركزيا في صنع هذه السياسة لمواجهة الأزمات والظروف المتغيرة للعلاقات الدولية. وما ساعد على ذلك تفرغ السلطة التنفيذية واتصافها بالوحدة التنظيمية وامتلاكها المعلومات. [1] فدستور 1958 زاد من صلاحيات الرئيس في ميدان صنع السياسة الخارجية على حساب الجهاز التشريعي في الدولة، مما زاد من تداخل الممارسات بين السلطات الثلاث على الرغم من مبدأ الفصل بينها دستوريا ، وهكذا أصبح ميدان السياسة الخارجية ميدانا خاصا بالرئيس ليترسخ ذلك بتعديل دستور 1962.[2]

الفرع الثاني: السلطة التشريعية (البرلمان)

يوجد هذا الجهاز في كل الأنظمة، ولكنه لا يملك نفس الصلاحيات في شؤون السياسة الخارجية، ففي الدول الديمقراطية – عكس الأنظمة التسلطية – أهمية البرلمان في صنع القرار الخارجي يكمن تجسيدها في عملية المراقبة والتقييم، التي ترغم الحكومة على التعاون مع البرلمان في مجالات السياسة الخارجية، وتستعمل في ذلك وسائل متعددة أهمها:[3]

– وسيلة المعارضة: فمعارضة البرلمان لقرارات الحكومة في السياسة الخارجية، قد يؤدي لإضعاف تنفيذ قرارات هذه الأخيرة، حيث يصل إلى حد سحب الثقة خاصة إذا قرر أغلبية النواب ذلك.

– رفض اعتماد الأموال والميزانية الضرورية لتنفيذ قرارات السياسة الخارجية: مما قد يشل من حركة الحكومة، وخاصة برلمانية النظام منها، أما الرئاسية، فقد يؤدي بالحكومة للتخلي عن سياسة معينة أو تعديلها، مما قد يؤدي إلى بروز نوع من المساومة بين البرلمان والسلطة التنفيذية حول قرارات السياسة الخارجية، وفي حالة التعارض الصارخ وعدم الوصول إلى حل وسط، يلجأ البرلمان إلى مختلف أشكال الاحتجاج، كتجنيد الرأي العام ضد الحكومة أو حتى سحب الثقة (النظام البرلماني).

– إجراء المصادقة على بعض الأعمال: خاصة التي ينص عليها الدستور، ففي النظم الرئاسية التي تخضع فيها المعاهدة التي تبرمها الحكومة لتصديق البرلمان، دون هذا الأخير لا يمكنها تنفيذها.

أما عن البرلمان الفرنسي فإنه يتكون من مجلسين أو جمعيتين وهما:

– مجلس الشيوخ: الذي يتكون من 331 عضو ينتخبون عن طريق الانتخاب غير المباشر على درجتين، وهو يمثل المناطق والأقاليم، ولايته 9 سنوات، ويجدد ثلث أعضائه كل 3 سنوات.[4]

– الجمعية الوطنية: التي تتكون من 577 عضو، ينتخب أعضاؤها على دورتين أيضا، ولكن عن طريق الانتخاب المباشر.[5]

---

[1]- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق الذكر، ص453

[2]- سعيد بوالشعير ، **القانون الدستوري و النظم السياسية**، ط 5،الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،2003، ص 228.

[3] - J.F.V. Keiger, op. cit , p 33 .

[4] -" Rôle et fonctionnement du sénat", en : http://www.senat.fr/role/index.html (avril 2014)

[5] -"l'Assemblée nationale française", en, http://www.assembleenationale.fr/connaissance/fiches (avril 2014)

يجتمع البرلمان بغرفتيه في دورتين سنويا، كما يجتمع في دورات استثنائية بناءا على طلب الوزير الأول أو أغلبية النواب.

1 -**إختصاصات البرلمان الفرنسي**: [1]

أ -الإختصاص التشريعي:

لقد فرّق دستور 1958 بين نوعين من القوانين التي يقرّها البرلمان:

- القوانين النظامية:(الأساسية): وهي تتعلق بتحديد المؤسسات وتنظيم سير أعمال السلطات العامة، ويتطلّب إعداد هذه القوانين إجراءات خاصة، كضرورة مرور 15 يوما من تاريخ إيداع المشروع قبل البدء في مناقشته، وإجبارية إحالة هذه القوانين على المجلس الدستوري قبل إصدارها.

- القوانين العادية: وهي القوانين التي لا يشترط في سنّها إجراءات خاصة مثلما هو الشأن في القوانين النظامية أو الأساسية.

ب- الاختصاص المالي:

يتولّى البرلمان إصدار القوانين المتعلّقة بالميزانية ، لكن سلطاته في هذا الشأن مقيّدة ، فهو لا يستطيع تخفيض الواردات العامة أو حق اقتراح نفقات جديدة، والمجلس ملزم بالتصويت على الميزانية في خلال مدّة معيّنة (70 يوما)، وإذا مرّت هذه المدة دون تصويت، حق للحكومة إصدار الميزانية بموجب مرسوم.

ج- اختصاص تعديل الدستور:

يعود حق المبادرة باقتراح تعديل الدستور إمّا إلى رئيس الجمهورية بناءا على اقتراح رئيس الوزراء، إمّا إلى أعضاء البرلمان، وبعد موافقة البرلمان على التعديل يعرض للاستفتاء الشعبي.

وقد يستغني الرئيس عن إجراء الاستفتاء، إذا عرض التعديل على البرلمان في تشكيل مؤتمر مشترك وتم إقرار مشروع التعديل بنسبة 3/5 من أصوات المؤتمرين.

د- إختصاص الرقابة السياسية على الحكومة:

تتم هذه الرقابة من خلال توجيه الأسئلة والاستجواب وسحب الثقة: فتوجيه الأسئلة يكون سواء شفويا أو كتابيا، فالأسئلة الكتابية توجه إلى الوزير المعني ليجيب عنها كتابة خلال شهر وتنشر الإجابة في الجريدة الرسمية للبرلمان، أما الأسئلة الشفهية فهي عبارة عن حوار بين السلطة التشريعية والتنفيذية وتخصص لها جلسة أسبوعية.

إن مراقبة الحكومة معناه محاسبتها عن الأعمال التي قامت بها وعن السياسة التي التزمت بها ، وللبرلمان الحق في معاقبة الحكومة عن طريق سحب الثقة، وفيه يطلب رئيس الوزراء من الجمعية الوطنية تجديد الثقة، من خلال طلب التصويت على برنامج الحكومة، أو بيان السياسة العامة أو على مشروع قانون، وإذا لم تنل الحكومة الأغلبية وجب عليها تقديم استقالتها إلى رئيس الجمهورية.

ولكن هذه المراقبة التي يتمتع بها البرلمان نسبية، بسبب أن الأغلبية البرلمانية دائما تكون هي المشكلة للحكومة، وبالتالي في معظم الأحوال لا يكون هناك تعارض في الآراء.[1]

[1] - Marie Christine kessler, op. cit , p 52 – 53.

فالبرلمان ليست له سلطة المبادرة في مجال السياسة الخارجية، وإنما له سلطة المراقبة من خلال مسؤولية الحكومة أمامه، ومن خلال تصويته في ما يخص الميزانية. وسلطات رجعية عن طريق سلطة التصديق على المعاهدات، وذلك بسبب تقليص سلطاته بشكل مقنن في دستور الجمهورية الخامسة، بسبب نزوح المسؤولية في يد السلطة التنفيذية، وخصوصا الرئيس الذي يعتبر محور السياسة الخارجية، بصفته عدم مسئول أمام البرلمان.

فرغم أن المادة 35 من الدستور تقر بأن إعلان الحرب، يجب أن يكون بموافقة البرلمان، ولكن الواقع أثبت العكس، خاصة في حرب الخليج 1991، عندما أقر الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران آنذاك ، بأن مشاركة القوات الفرنسية لتحرير الكويت سيكون حتى دون موافقة البرلمان.[2]

بالإضافة إلى أن صلاحيات البرلمان لا تتعدى التصويت، فهو لا يقرر وإنما يصوت على قرار يتخذ من قبل رئيس الجمهورية، وذلك حسب ما تنص عليه المادة 15 من الدستور والتي تضع من رئيس الدولة قائد القوات المسلحة، هذه المادة التي تعتبر قاعدة قانونية متينة لوضع القوات الفرنسية في حرب دولية من قبل الرئيس.

ذلك هو واقع السلطة التي يتمتع بها البرلمان الفرنسي في مجال السياسة الخارجية، الذي ينحصر في المراقبة، وبشكل محدود، لأسباب ترجع إلى طبيعة الدستور الفرنسي الذي قلص من دوره بشكل كبير لصالح السلطة التنفيذية، وكذلك بسبب عدم وجود توافق في الآراء بين الأحزاب السياسية الفرنسية حول القضايا الدولية: الانقسامات حول أوروبا، إفريقيا، التدخلات الإنسانية...الخ.

إذاً فقد جاء دستور 1958 ليمنح سلطات واسعة للرئيس في مواجهة الحكومة، التي أصبح دورها مقتصرا على تنفيذ برنامج الرئيس، أو في مواجهة البرلمان الذي تقلصت اختصاصاته في كلا وظيفتي التشريع والرقابة، نظرا لأنه للرئيس الحق في إصدار بعض القوانين، والاعتراض على القوانين التي يقدمها البرلمان، حسب المادة 10 من الدستور الفرنسي، كما له حق حل الجمعية العامة في البرلمان.[3]

بناءا على ذلك فإن الدستور الفرنسي، قد خول للرئيس صلاحيات واسعة وقوية لتشكيل وتنفيذ السياسة الخارجية الفرنسية، وهذا ما تبين وتأكد مع تعاقب ثمانية رؤساء على رأس الجمهورية الفرنسية الخامسة.
والمخطط التالي يوضح الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية الفرنسية والتي تخوله لأخذ زمام المبادرة.

مخطط رقم -02- يوضح العلاقة بين السلطات الفرنسية الثلاثة والصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها الرئيس

---

[1] - Ibid, p 51-52.

[2] - عبد الرضى حسين الطعان، مرجع سبق ذكره، ص500

[3] - "Le rôle du Président dans la Constitution", p02, en:
http://www.elysee.fr/download/index.php? le-role-du-president-dans-la-constitution.pdf. (avril 2014)

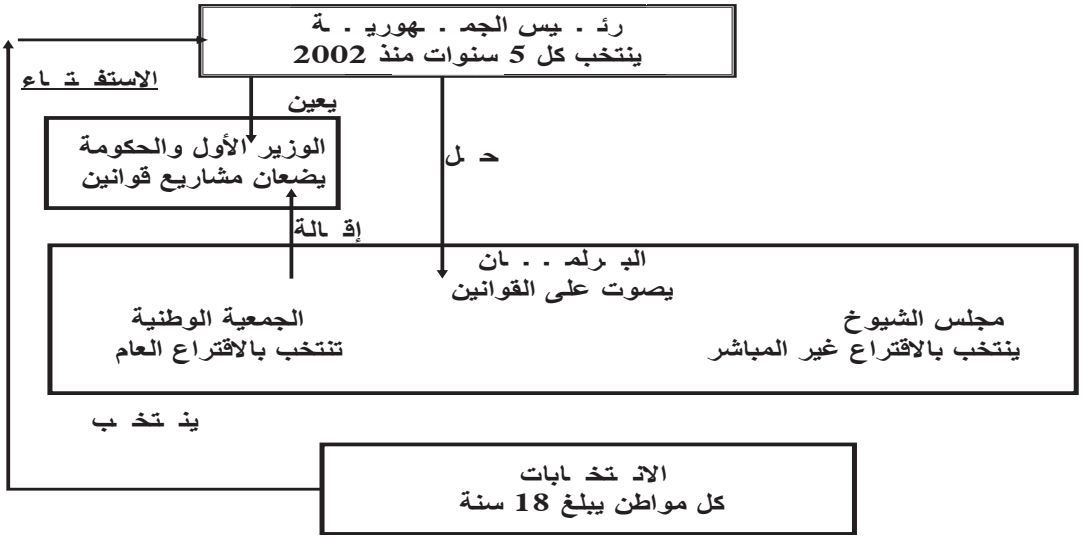

" شكل من تصميم الباحث "

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الفرنسية

تتأثر السياسة الخارجية الفرنسية بمجموعة من المحددات، والتي تمثل مجموعة العوامل والظروف المؤثرة والموجهة لها، تجاه منطقة أو قضية في العالم. فقد تكون هذه المحددات معوقات للسياسة الخارجي ة للدولة في حالة عدم توفرها، أو تمنح لها مجال وحرية للتصرف عند توفرها، وفي نفس الوقت فإن المحددات هي التي تساهم في رسم معالم وحدود مركز الدولة ووظيفتها في النظام الدولي.

هناك مجموعة من المحددات التي تؤثر في السياسة الخارجية للدول والتي تتراوح مابين محددات داخلية وأخرى خارجية.

وهكذا فإن محددات السياسة الخارجية الفرنسية، ترتبط أساسا ببيئة داخلية متباينة التكوينات والتأثيرات، وبيئة خارجية تعرف انخراطا كبيرا للسياسة الفرنسية.

الفرع الأول: المحددات الداخلية:

1- المحددات الداخلية المادية:

ومن أهمها: المحدد الجغرافي، المحدد الاقتصادي، المحدد العسكري.

أ- المحدد الجغرافي:

كما ذكرنا في الفصل الأول من هذه الدراسة، بأن الجغرافيا تعد في مقدمة العوامل المادية الدائمة في السياسة الخارجية، وهي من أكثر مقومات سياسة الأمة ثباتا ومن أقدمها، حيث لعبت دورا أساسيا في تحديد مركز وطبيعة الدولة في النظم الإقليمية والدولية، وتؤثر في طبيعة الأهداف التي ترسمها الدول في سياستها الخارجية.[1] فبالرغم من أن تطور المواصلات والاتصالات والحرب الحديثة، خففتا بعض الشيء من أهمية الموقع الجغرافي، لكن تأثيره ما يزال قائما وخاصة في سياسات الدول الكبرى، وهذا ما يجزم به الكثير من منظري الجغرافيا السياسية. ونحن سوف نركز على المساحة والموقع الجغرافي للدولة، نظرا للتحولات التي عرفها العالم على جميع الأصعدة، التكنولوجية، السياسية...الخ .

بالرجوع إلى فرنسا نجد بأنها تتمتع بموقع جغرافي جد هام، فهي تقع غرب القارة الأوروبية، يحدها من الشمال بحر الشمال وبحر المانش، من الغرب المحيط الأطلسي، من الجنوب البحر الأبيض المتوسط، والجنوب الغربي اسبانيا، من الشرق كل من بلجيكا، لوكسومبورغ، ألمانيا، سويسرا، ايطاليا، ومنه تكون فرنسا تتمتع بثلاثة وجهات بحرية هامة، وموقع جغرافي جد هام،[2] حسب ما توضحه الخريطة التالية:

خريطة رقم – 01 – الموقع الجغرافي الفرنسي

المصدر: http://www.zuhlool.org/images/6/67/France_map.png

كما أنها تتربع اليوم على مساحة قدرها 550000 كلم2، بعد استعادتها للألزاس واللورين عام 1918، وبهذا أصبحت أكبر دولة في غرب أوروبا مساحة، وإن كانت متوسطة الحجم على المستوى الدولي.[3]

[1] - محمد نصر مهنا، **علم السياسة**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص 523.

[2] - le petit robert, **dictionnaire de culture générale 2**, paris : éditions le dictionnaires le robert , 1993 , p 661 .

[3] - J.F.V. Keiger, op. cit , p 07 .

وهكذا فقد قدم الموقع الجغرافي لفرنسا كل من المنافع والمضار، حيث كانت مهددة دائما في القديم، إذ تم غزوها العديد من المرات، خاصة من طرف جارتها ألمانيا، كما تعتبر عرضة للعديد من التهديدات من الجهة الجنوبية باعتبارها بوابة أوروبا من جهة البحر الأبيض المتوسط. كما أن موقعها الجغرافي المتوسط لأوروبا جعلها تطمع لفرض هيمنتها عليها، بل تعدت مجالها الإقليمي إلى الضفة الأخرى للمتوسط، وذلك لضمان أمنها وسلامتها، وتقوية اقتصادها، بالإضافة لنشر وتعزيز قيمها.[1]

إذاً فقد وجدت فرنسا أن موقعها الجغرافي يفرض عليها أن تلعب دورين مزدوجين:

– الأول والمتمثل في فرنسا الأوروبية: حيث رأت أن دورها كدولة تقع في قارة أوروبا، يفرض عليها أن تأخذ مكانها الأوروبي كدولة ذات شأن، دولة تحترمها الدول الأوروبيةِ وتنظر إليها كدولة رائدة لها.

– الثاني والمتمثل في فرنسا الإمبراطورية: أما دورها الإمبراطوري، فلقد رأت فيه فرنسا وهي تمتلك إمبراطورية تمتد بها إلى إفريقيا والمحيط الهادي والهندي والأطلسي، أن عليها حماية كل الإقليم الواسع الذي تتضمنه إمبراطوريتها.[2]

فحتى بعد منحها الاستقلال لمستعمراتها السابقة، إلا أنها تسعى دائما لفرض تواجدها في منطقة نفوذها التقليدية إفريقيا، كما أنها بقيت تحتفظ بعدة أقاليم منتشرة عبر الكرة الأرضية تحت سيطرتها، والت ي تعرف بأقاليم ما وراء البحار، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم – 04 – يوضح أقاليم ما وراء البحار الفرنسية

اسم الإقليم	عددالسكان	المساحة	الموقع
Guadeloupe غوادلوب	405 500	1 628 km²	أمريكا الشمالية Amérique du Nord (Petites Antilles)
Guyane غويانا	221 500	86 504 km²	أمريكا الجنوبية Amérique du Sud (Amazonie)
Martinique مارتينيك	402 000	1 128 km²	أمريكا الشمالية Amérique du Nord (Petites Antilles)
Réunion رينيون	802 000	2 512 km²	(المحيط الهندي) (Océan Indien
Mayotte مايوت	186 452	374 km²	إفريقيا (قناة الموزمبيق)Afrique (Canal du Mozambique)
Polynésie française بولينيزيا الفرنسية	259 596	4 167 km²	المحيط الجنوبي Pacifique Sud (Polynésie)
Saint-	8 450	25 km²	أمريكا الشمالية

[1] - Ibid, p 08.

[2] - فاضل زكي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 265-266.

Barthélemy سان بارتليمي			Amérique du Nord (Petites Antilles)
Saint-Martin سان مارتن	35 263	53 km²	Amérique du Nord (Petites أمريكا الشمالية Antilles)
Saint-Pierre-et-Miquelon سان بيار وميكلون	6 125	242 km²	Amérique du Nord (Est de Terre-Neuve-et-Labrador, أمريكا الشمالية Canada)
Wallis-et futuna والس وفوتونا	13 484	274 km²	Pacifique Sud (Polynésie) المحيط الجنوبي
Nouvelle-Calédonie كاليدونيا الجديدة	244 410	19 058 km²	Pacifique Sud (Mélanésie) المحيط الجنوبي

المصدر: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85

وبالتالي يمكن القول أن الإستراتيجية الجغرافية التقليدية الفرنسية، بين ما هو قاري وبحري، لا تزال قائمة حتى في القرن 21، وهذا ما أكده جاك شيراك عندما قال: **" لقد تعاونت الجغرافيا والتاريخ على نسج استثنائية فرنسية من الواجب أن تبقى استثنائية، نحن على مفترق بين اللتننة Latinité وأوروبا الشمالية، هذ ا الموقع يخدم إشعاعنا الاقتصادي والثقافي، إننا نعمل منذ القرن الوسيط على توليف العوالم الانجلوسكسونية والجرمانية والمتوسطية، فمن توما الإكويني إلى عصر جامعة باريس العظيم، إلى مؤرخي مدرسة الحوليات مرورا بفولتير، وسمنا العالم دائما بميسم حياتنا الثقافية العالمية. "**[1]

فقد فرضت الجغرافيا على فرنسا تحديد نظرتها للعالم، ولكنها لم تقتصر فقط على حدودها الجغرافية القريبة، فهي تريد لعب دور قيادي في أوروبا والتاريخ أكبر دليل على ذلك، فمنذ ثورة نابليون حتى الاتحاد الأوروبي، فرنسا تسعى لتوسيع نفوذها في أوروبا، هذا بالإضافة إلى الإمبراطورية الفرنسية المترامية الأطراف، والتي تمنح لها مناطق اقتصادية خالصة، إضافة إلى أنها تمنح لها إمكانية وضع قواعدها العسكرية في كل محيط في العالم.

ب- المحدد الاقتصادي :

للمتغير الاقتصادي أهمية كبيرة في التأثير على السياسة الخارجية للدولة، وفي سلوك صانع القرارات فيها، لأنه يلعب دورا أساسيا في تحديد قوتها، فمن الواضح أن القوى الكبرى تتصرف تصرفا مختلفا عن

[1] - جاك شيراك ، مرجع سبق ذكره ، ص 135 .

القوى الصغرى، فقد أثبتت العديد من الدراسات إلى أن الدول التي تتمتع بقدر أكبر من مكونات القوة ، تعد أكثر نشاطا في مجال السياسة الخارجية، من الدول التي تمتلك قدرا أقل من تلك المكونات.[1]

لذلك حرصت فرنسا مند القديم على تطوير نظمها الاقتصادية، لأنها مدركة تماما لما يمكن لاقتصاد قوي أن يحقق لها من مكانة في النظام الدولي، ويحقق لها مصالحها سواء السياسية، الأمنية ...الخ.

فمنذ قرون كانت فرنسا واحدة من أغنى وأقوى دول العالم، وذلك بسبب مواردها الغنية، والزراعة، وازدهار التجارة والتبادل التجاري.[2] فهذا ما كان يمنحها القدرة على شن الحروب، حيث كانت القوة العسكرية هي المهيمنة مند القديم وحتى نهاية الحرب الباردة. ففي القرن السادس عشر كان مجموع طول الحروب الكبرى التي تشارك فيها فرنسا هو 44 سنة، في القرن السابع عشر كان 52 سنة، وفي القرن الثامن عشر كان 51 سنة، في القرن التاسع عشر كان 19 سنة، أما في القرن العشرين كان 10 سنوات.[3] ويرجع هذا الانخفاض إلى ضعف الاقتصاد الفرنسي مع مرور الوقت، فالاقتصادي الفرنسي " ألفريد صوفي alfred sophie "، قام بعملية حسابية عبر عنها " بالقدرة الإنتاجية المفقودة "، ففي إحصائه حول الحرب العالمية الأولى، وجد أن الحرب كلفت فرنسا 21 شهرا من الدخل القومي، أما الحرب العالمية الثانية، فقد كلفت فرنسا 50 شهرا من الدخل القومي.[4]

نتيجة لكل هذه الحروب خرجت فرنسا باقتصاد مدمر نهائيا، بعدما كانت من أقوى الدول في العالم، ولكنها بعد الحرب العالمية الثانية، شرعت مرة أخرى في تحديث اقتصادها وتطوير البنية التحتية. فمنذ 1947 حتى سنوات السبعينات، نما الاقتصاد الفرنسي، بمعدل سنوي مذهل، حوالي 5٪ حيث تمكنت في نهاية المطاف من تحسين أدائها الاقتصادي . ومع بداية التسعينات من القرن الماضي، ونهاية الحرب الباردة، ضمنت فرنسا موقعها ضمن الخمس قوى الأوائل في العالم، حيث أصبحت رابع قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة، اليابان وألمانيا. حيث اعتمدت فرنسا على التصنيع السريع، مُدعمة بزراعة لطالما كانت من أكثر زراعات أوروبا ازدهارا، وازدياد توظيف الرساميل، وفي إطار تحقيق المصلحة العليا لفرنسا، فإن المتغير الاقتصاد ي كان له تأثير كبير في توجيه السياسة الخارجية الفرنسية منذ القديم وحتى الآن، وتحتل الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية مركزا مهما في إدارة السياسة الاقتصادية الدولية لفرنسا، حيث تهدف إلى تطوير الصادرات وكذا دعم المؤسسات الفرنسية التي تبدي استعدادا كبيرا لدخول الأسواق الأجنبية.[5]

تعتبر فرنسا، بالنظر لإجمالي ناتجها المحلي الخام الذي بلغ سنة 2017 ما قيمته 2575 مليار دولار ، خامس قوة اقتصادية في العالم بعد كل ألمانيا، اليابان، الصين، والولايات المتحدة الأمريكية، فهي بالتالي تعتبر ثاني قوة أوروبية بعد ألمانيا.[6]

---

[1] - لويد جنسن، مرجع سبق ذكره ، ص 263.
[2] - روي مكريدس ، مرجع سبق ذكره ، ص 68.
[3] - J.F.V. Keiger, op. cit , p12.
[4] - Ibid, p 12.
[5] - Marie Christine kessler, op. cit , p 275.
[6] - "كيف فقد الاقتصاد البريطاني ترتيبه الخامس لصالح فرنسا؟"، في: https://www.alaraby.co.uk/economy (ديسمبر 2017)

فمقومات نجاحها الاقتصادي متنوعة منها: وسائل النقل، واتصالات سلكية ولاسلكية، صناعات قوية، منتوجات زراعية غذائية، ومنتجات دوائية، فضلاً عن قطاع المصارف والتأمين والسياحة، دون أن ننسى المنتجات الفاخرة التقليدية (جلود، ملابس جاهزة، عطور،...الخ).

بالنسبة لقطاع الصناعة فقد دأبت السياسة الصناعية الفرنسية على التركيز على تنمية القطاعات التي يرتأى أنها تخدم المصلحة الوطنية، مثل صناعة الصلب وتكنولوجيا الحاسوب والطاقة النووية والاتصالات والالكترونيات، وتطور الهيكل المؤسسي الذي تنضوي في إطاره السياسة الصناعية وكذلك الأدوات المستخدمة بشكل مستمر على مر الزمن، في مواجهة التغيرات في الاقتصاد العالمي.[1]

لذلك احتلت فرنسا مراكز جيدة عالميا، ففي الصناعة الميكانيكية والتحويلية احتلت فرنسا المرتبة الرابعة عالميا، بفضل شركات صناعة السيارات Peugeot بيجو ورونو Renault وسيترون Citroën، وفي صناعة الطائرات أصبحت الثالثة عالميا، بفضل مساهمة الشركات التالية: كونكورد Concorde وإيربيس Air Bus، وميراج Mirage، التي حققت بفضل مبيعاتها الهائلة فائضا تجاريا بلغ 22.2 مليار يورو سنة 2016.[2]

كما تتميز فرنسا أيضا في مجال الصحة وإنتاج الأدوية، إذ تعتبر أ ول منتج في الإتحاد الأوروبي، وثالث مصدر عالمي ، اعتمادا على الشركات الرئيسية التالية: سانوفي سنتيلابو Sanofi-Synthélabo، بيير فابر Pierre Fabre، سرفييه Servier، وأفنتيس Aventis، هته الأخيرة التي حققت سنة 2016 رقم مبيعات سنوي قدر بـ 49.52 مليار يورو.[3]

بالإضافة إلى ريادتها في مجال الملابس، المنسوجات، صناعة الحلي والمجوهرات والجلود الفاخرة والعطور ومستحضرات التجميل،...الخ، والتي تحقق من خلالها رقم مبيعات سنوي معتبر قدر بـ 30 مليون يورو، وهنا يرجع الفضل إلى أهم الشركات الموضة المعروفة أمثال: مجموعة غوتشي Gucci group ، شانيل chanel ، ديور Dior، كارتييه Cartier ....الخ.[4]

أما بالنسبة لقطاع الزراعة، فتعتبر فرنسا أول بلد زراعي في الاتحاد الأوروبي، وثاني بلد في العالم بعد الولايات المتحدة، ومن بين أهم المنتجات الزراعية المصدرة نجد الحبوب، السكر، منتجات الألبان...الخ.

وفي هذا الصدد يقول جاك شيراك : " **ومن حسن حظنا أننا بلد زراعي عظيم ويمكننا أن نطمع إلى المركز الأول في المجال الزراعي والزراعي الغذائي.**"[5]

فلطالما كانت الزراعة قطاع مهم بالنسبة لفرنسا كما يؤكد ذلك عالم الاجتماع الفرنسي "جان فيارد Jean Viard" بقوله: "**فرنسا هي الدولة الوحيدة في أوروبا التي لديها اتفاق بين العالم الزراعي والمجتمع**" ، لذلك سعت دائما لتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلالية الغذائية، التي من شأنها تعزيز مكانة ودور فرنسا الدولي، ففي سياق الاقتصاد المعولم وضعت فرنسا الزراعة في صميم الاستراتيجيات الاقتصادية، مركزة على ثلاث متطلبات:

---

[1] -« Les secteurs économiques de pointe : un atout pour la France », en : https://www.diplomatie.gouv.fr (aout 2017)

[2] - « Exportations : le classement des secteurs où la France excelle », en : https://www.francetvinfo.fr (aout 2017)

[3] - « Les secteurs économiques de pointe : un atout pour la France », op.cit.

[4] - "تدويل الاقتصاد الفرنسي الاستقطاب والحركية والابتكار"، في: https://qa.ambafrance.org (أوت 2017)

[5] - جاك شيراك ، مرجع سبق ذكره ، ص 135 – 136 .

الأداء والابتكار والقدرة التنافسية، وقد نجحت في ذلك، ففي الواقع يمثل القطاع الزراعي الآن أكثر من ثلاثة أضعاف الثروة التي ينتجها قطاع السيارات ، فالقطاع الزراعي والزراعي الغذائي يمثل 3.1 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.[1] وتقدر الأراضي الفرنسية الصالحة للزراعة بنسبة 33.5٪ من إجمالي الأراضي الفرنسية، فقد مثل الإنتاج الزراعي سنة 1996 نسبة 3.6٪ من ناتج الدخل القوم ، شكلت المواد الزراعية المصنعة والغذائية نسبة 32٪ منه، وأصبح بفضلها الميزان التجاري الفرنسي رابحا 45 مليار فرنك فرنسي سنة 1999 بفضل مبادلاتها. كما قدر الإنتاج الزراعي بـ 64 مليار يورو سنة 2004 وذلك بنسبة 2.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي.[2]

بناءا على ما سبق يعتبر مجال التجارة الخارجية من أهم مقومات الاقتصاد الفرنسي، والذي يتمثل في الصادرات والواردات، حيث تصنف فرنسا من بين أهم الدول الأكثر تصديرا في العالم، حيث ساهمت التجارة الخارجية سنة 2012 بنسبة 59.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أما سنة 2014 فكانت 59.1٪، لترتفع سنة 2016 إلى 60.5٪ من الناتج المحلي الاجمالي.[3]

فحسب تقرير لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE في 2004، كانت فرنسا خامس أكبر مصدر للسلع المصنعة في العالم بعد الولايات المتحدة، ألمانيا، اليابان، والصين، وكانت أيضا رابع أكبر مستورد للسلع المصنعة.[4] كما صنفت ثاني أهم مستثمر مباشر خارجي في نفس المنظمة سنة 2003، حيث استثمرت الشركات الفرنسية بمبلغ قدر بـ 57.3 بليون دولار أمريكي خارج فرنسا. كما قدرت قيمة صادراتها في 2008 بـ 685 مليون دولار، والمتمثلة في السيارات والطائرات وقطع غيارها، المواد الصيدلانية والأدوية ، المنتجات النفطية المكررة ...الخ.[5] أما في عام 2013 فقد احتلت المركز السادس بعد كل من الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، بريطانيا، اليابان.[6]

أما في قطاع السياحة فتعتبر فرنسا أول وجهة سياحية في العالم، بدرجات متفاوتة، بلغ عدد السيّاح الأجانب 84,7 مليون سائح في عام 2013، وتعتبر السياحة إحدى القطاعات الأساسية في الاقتصاد الفرنسي، إذ إنها تمثل أكثر من 7٪ من الناتج المحلي الإجمالي ومليوني وظيفة مباشرة وغير مباشرة. لذلك حدّد وزير الشؤون الخارجية والتنمية الدولية هدفا للمستقبل، يتمثل في بلوغ عدد السياح الأجانب الوافدين إلى فرنسا 100 مليون سائح في السنة بحلول عام 2020.[7]

وبالتالي تمتلك فرنسا قوة اقتصادية لا بأس بها قادرة على المنافسة الدولية، بشكل متفاوت من قطاع إلى آخر، وهذا ما جعل لفرنسا وزن ومكانة في النظام الإقليمي الأوروبي والنظام الدولي بصفة عامة.

---

[1]- « L'économie céréaliére au service de la croissance française », en : https://www.passioncereales.fr/dossier- (aout 2017)

[2] -" France statistique," en, http://www.statistiques-mondiales.com/france.htm (avril 2014)

[3] -« France: les indicateurs du commerce extérieur », en : https://www.lemoci.com/fiche-pays/france/indicateurs/ (aout 2017)

[4]- « Etude économique de la France « , en , http://www.oecd.org/document/.html (avril 2014)

[5] - Ibid.

[6] - " France statistique ", op. cit.

[7] - "تعزيز السياحة في فرنسا"، في:
https://www.diplomatie.gouv.fr/ /tourisme/promotion-du-tourisme-en-france (افريل 2014)

لكن السؤال المطروح هل أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2007 على الاقتصاد الفرنسي ؟

يشهد الاقتصاد العالمي بصفة عامة، والأسواق المالية الدولية والوطنية بصفة خاصة، اضطرابات واختلالات لم يشهدها منذ الكساد العالمي الكبير الذي حدث في عام 1929، إذ عرفت أسواق النقد وأسواق الطاقة والمعادن الثمينة والبورصات اضطرابات حادة، فانخفضت بورصة وول ستريت في نيويورك وحققت نسبة خسائر قياسية، وكذلك البورصات الأوروبية، والبورصات في الأسواق الناشئة. وهو معدل انخفاض لم تشهده منذ مدة طويلة، ولم تقتصر تلك الاضطرابات على أسواق النقد والمال والبورصات فقط، ولكن كانت هناك انهيارات في المؤسسات المالية مثل بنوك الاستثمار وشركات التأمين، ومؤسسات مالية تقدم التمويل العقاري، وقد بدأت تلك الانهيارات سنة 2007 في الولايات المتحدة الأمريكية. * ثم تبعتها بعض المؤسسات المالية في أوروبا وخصوصا بريطانيا وألمانيا.

هذه الأزمة المالية الأمريكية عصفت بالنظام المالي العالمي كله بسبب التشابك الدولي، كما أنها أثرت على الاقتصاد الحقيقي للدول (قطاع الإنتاج)، حيث أدت إلى تباطؤ حركة التصدير والاستيراد، مما أدى إلى تكديس الإنتاج، وارتفاع مستوى البطالة وانخفاض نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول.[1]

وقد أثرت هذه الأزمة العالمية سلبا على الاقتصاد الفرنسي، الذي سجل انكماشا خلال الربع الثاني من عام 2008 بنسبة 0.3٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهو أول انكماش من نوعه بالنسبة لاقتصاد البلاد مند عام 2002. حيث أعلن معهد الإحصاء الفرنسي "آنسي Insee"، أنه من بين أسباب الانكماش تراجع الإنفاق الاستهلاكي لدى المواطنين للربع الثاني على التوالي، وانخفاض الصادرات بنسبة 1.17٪. وهذا ما انعكس على الإنتاج الصناعي الفرنسي الذي سجل هبوطا كبيرا مع نهاية سنة 2008، إذ شهد تراجعا بنسبة 6.7٪ ، في حين سجل انخفاضا إجماليا يقدر ب 9.7٪.[2]

وعلى إثرها أعلن مدير شركة السيارات المعروفة بيجو، أن حصيلة سنة 2008 كانت أسوا من المتوقع، حيث سجلت الشركة خسائر قدرت بـ 343 مليون يورو. كل هذا انعكس على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي قدر سنة 2008 بـ 0.2٪ ، بينما كان سنة 2007 ، 2.1٪ وفي سنة 2006 كان 2.4٪. والمنحى البياني التالي رقم – 01– يوضح الوضعية الاقتصادية الفرنسية بناءا على نسبة النمو الاقتصادي كما يلي:

* حيث بدأت الانهيارات المالية في صيف 2007،وذلك نتيجة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة،والتي تعود إلى زيادة في حجم القروض العقارية الممنوحة برهونات عقارية من قبل المؤسسات المالية الأمريكية بمعدل فائدة متغيرة– تزداد كلما رفع البنك المركزي أسعار الفائدة – ودون وجود ضمانات كافية، وهذا ما منع الأفراد من سداد ديونهم،ومن هنا بدأت بوادر الأزمة العالمية التي تعود جذورها إلى التحرير الاقتصادي منذ الثمانينات، الذي قلص من تدخل الدولة .

[1] - إلياس سابا،" الأزمة المالية العالمية أسبابها وانعكاساتها"، **المستقبل العربي**، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية،العدد 360 ، فيفري 2009، ص 15-16.

[2] -"الاقتصاد الفرنسي ضعيف وشركات السيارات تمنى بخسائر"،في: http://www.aljazeera.net/NR/exeres (أفريل 2014)

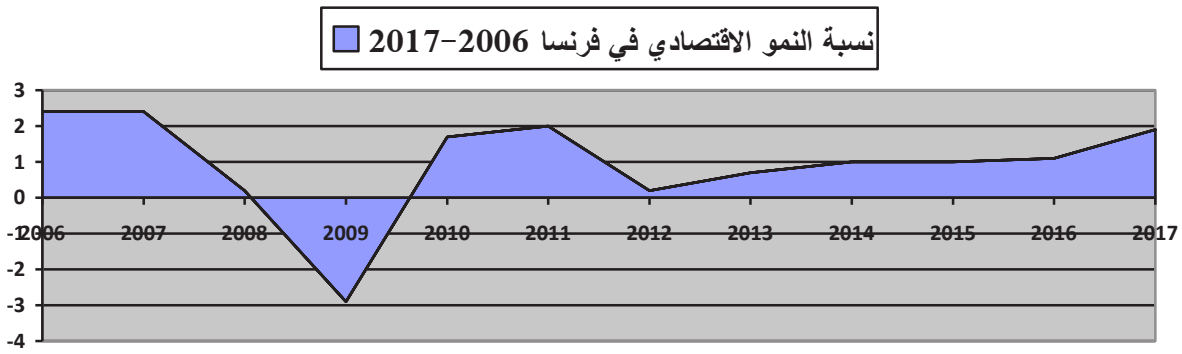

المصدر : منحى منجز من طرف الباحثة بناءا على إحصائيات المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء

بعدما ضمنت فرنسا رتبتها ضمن الدول الاقتصادية الخمس الكبرى طيلة الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة، إلا أن هذه الأزمة جعلتها تتراجع إلى المرتبة السادسة مع بداية سنة 2015 بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان، ألمانيا، بريطانيا، وذلك بسبب تراجع نسبة النمو الاقتصادي التي بغت سنة 2009، -2.9 ٪، لكنها استعادت مركزها الخامس بعد انتعاش الاقتصاد الفرنسي منذ بداية سنة 2017 أين حقق الاقتصاد نسبة نمو قدرت بـ 1.9٪، وهي نسبة لم تحققها فرنسا منذ سنة 2011.[1]

في الأخير يمكن القول أنه بالرغم من سلبيات هذه الأزمة العالمية على الاقتصاد الفرنسي، إلا أنها جاءت في مصلحة النهج الليبرالي الحمائي الذي تتبعه فرنسا، سواء كدولة منفردة، أو كعضو في الاتحاد الأوروبي، حيث تعتبر من أهم المدافعين من أجل إتباع سياسات حمائية ولاسيما في قطاع الزراعة.

أما على الصعيد الدولي فإن فرنسا تسعى لإعادة بناء نظام مالي واقتصادي عالمي تقوم فيه فرنسا بدور فعال. فالمحدد الاقتصادي ساهم بشكل كبير في بلورة وتنفيذ مخططات السياسة الخارجية الفرنسية، التي تطمح لجعل فرنسا قوى كبرى لها صوتها المسموع، ووزنها في النظام الدولي.

ج- المحدد العسكري:

يشكل المحدد العسكري عنصرا مهما من العناصر المؤثرة في السياسة الخارجية لأي دولة، نظرا لإدراك صناع القرار أن أحد أهدافهم هو الحفاظ على استقلالية الدولة.[2] فهو عنصر مهم تعتمد عليه الدولة لتأمين إقليمها ومصالحها، حيث ينظر إلى درجة التطور العسكري على أنها المظهر الرئيسي لقوة الدولة ، كما تعتبر أساسا ضروريا لمساندة تنفيذ السياسة الخارجية التي تصنعها الدولة لنفسها.

[1] - « France : quelle a été la croissance économique en 2017 ? », en: https://www.latribune.fr/economie/france/quelle-croissance-economique-en-france-en-2017-766385.html (décembre 2017)

[2] - عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 109.

لعبت القوة العسكرية الفرنسية دورا كبيرا في توجيه سياستها الخارجية، وذلك منذ القديم، وهذا ما اتضح بشكل جلي في عهد نابليون بونابارت، والحروب الكثيرة التي قام بها. وقد استمر تأثير العامل العسكري على السياسة الخارجية الفرنسية عبر العصور، وحتى وقتنا هذا، والذي تكرس خاصة مع امتلاك فرنسا للسلاح النووي، مستغلة في ذلك تقدمها في المجال العلمي والتكنولوجي، إضافة لعدم ثقتها في الولايات المتحدة للدفاع عن أوروبا الغربية – في حالة تعرضها لهجوم عسكري سوفياتي سابق –، وذلك رغبة في تحقيق الاستقلالية في ممارسة سياستها الخارجية، خارج المظلة الأمريكية، وهذا ما عبر عنه " ديجول " في خطاب ألقاه سنة 1959 حين قال: "**يجب أن يكون الدفاع الفرنسي فرنسيا، فإذا قامت فرنسا بالحرب يجب أن تكون من مجهودها الخاص، وإن حصل العكس فهذا مناقض لما تمثلهبلدنا فرنسا عبر جذورها التاريخية، والدور الذي كانت تقوم به دائما على الساحة الدولية.**"[1] وهذا ما عملت فرنسا على تحقيقه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت تمتلك الآن قوة نووية كبيرة تحتل بواسطتها المرتبة الثالثة بعد كل من الولايات المتحدة وروسيا، وقد ظهرت هذه القوة متحدية القرار الدولي الذي ينص على توقيف عمليات التجارب النووية، وذلك بإعادة التجارب النووية في الباسيفيك منذ عام 1996، كما أنها ضمن قائمة الخمسة الأوائل من حيث تجارة الأسلحة في الترتيب العالمي لبائعي الأسلحة، ولديها جنود متواجدين في معظم الأزمات والإعانات الإنسانية. [2] هذا ما سنعمل على توضيحه من خلال النقاط التالية.

- **قوات الدفاع الفرنسية 2016-2017 :**

❖ **عدد القوات: 265458.**[3]

❖ **الميزانية:** قدرت سنة 2017 بـ: 32.7 مليار يورو والتي قدرت بحوالي 2٪ من الناتج القومي الإجمالي، وبهذا تعتبر ثاني أكبر ميزانية دفاع داخل الاتحاد الأوروبي بعد بريطانيا، كما تمثل ثالث أكبر ميزانية دفاع في الحلف الأطلسي بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وذلك بزيادة قدرت بمبلغ 600 مليون يورو عن سنة 2016،[4] والمخطط التالي يوضح تطور حصة ميزانية وزارة الدفاع من الميزانية الفرنسية الإجمالية كالتالي:

مخطط رقم -03- تطور حصة ميزانية وزارة الدفاع من الميزانية الفرنسية الإجمالية 2006-2017

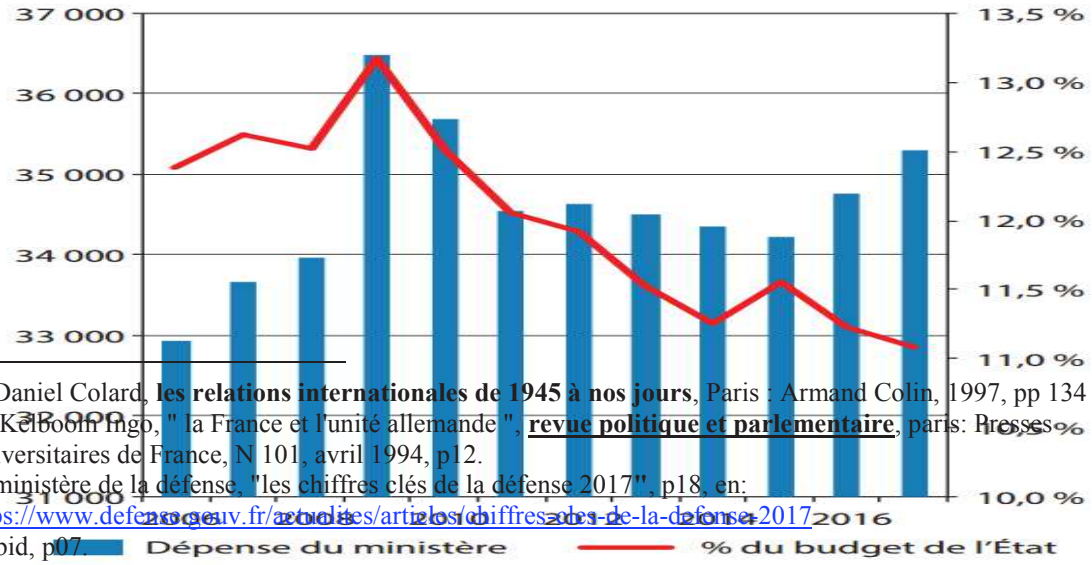

[1] - Daniel Colard, **les relations internationales de 1945 à nos jours**, Paris : Armand Colin, 1997, pp 134 – 135.
[2] - Kelboom Ingo, " la France et l'unité allemande ", **revue politique et parlementaire**, paris: Presses Universitaires de France, N 101, avril 1994, p12.
[3] - ministère de la défense, "les chiffres clés de la défense 2017", p18, en: https://www.defense.gouv.fr/actualites/articles/chiffres-cles-de-la-defense-2017
[4]- Ibid, p07.

source : ministère de la défense, Annuaire statistique de la defense 2017, en: www.defense.gouv.fr/sga/le-sga-en...statistiques/annuaire-statistique-de-la-defense

من خلال الشكل نلاحظ بأن فرنسا اهتمت بتطوير وتحسين مستواها العسكري، وذلك من خلال التطور الملحوظ لميزانية الدفاع منذ سنة 2006، أين بلغت نسبة الميزانية أكثر من 11٪ من الميزانية الإجمالية الفرنسية لتصل سنة 2009 إلى حوالي 13.5٪ أي ما يقارب 36.5 مليار يورو، وبالرغم من تأثر الاقتصاد الفرنسي بالأزمة الاقتصادية العالمية منذ سنة 2008، إلا أنها لم تؤثر بشكل كبير على ميزانية الدفاع التي انخفضت قليلا حيث سجلت سنة 2015 نسبة 11.7٪ ما يقارب 43 مليار يورو، إلا أنها عرفت انتعاشا خاصة سنة 2017 وذلك بسبب الانتعاش الذي عرفه الاقتصاد الفرنسي منذ بداية السنة، إضافة إلى الالتزامات التي تفرضها التدخلات العسكرية التي قامت بها فرنسا مؤخرا وخاصة في الساحل الإفريقي.

❖ **المعدات البرية:** بلغ عددها 38383 حسب إحصائيات وزارة الدفاع الفرنسية لسنة 2017 وتتمثل في مايلي:[1]

1- المدرعات Blindés: 13068 من طراز: VHM (Véhicule à haute mobilité)، AMX 30 D، Transport de troupes، PVP (Petit véhicule protégé)، Buffalo، VBL-VB2L...الخ

2- الدبابات: 200 من طراز Leclerc.

3- المدفعية الكلاسيكية: 363 من طراز: Canons de 155 mm، Mortiers de 120 mm ...الخ

4- الأسلحة المضادة للدبابات: 1076من طراز: Postes de tir Milan، Eryx، Javelin.

5- الأسلحة أرض جو: 221 من طراز: Postes de tir Mistral rénovés.

6- معدات القتال: 23075.

❖ **المعدات البحرية:** بلغ عددها سنة 2017، 344 حسب إحصائيات وزارة الدفاع الفرنسية:[2]

- البوارج الحربية : 1 حاملة الطائرات + 1 حاملة طائرات الهليكوبتر + 35 فرقاطة .
- بوارج النقل والهبوط : 17 بارجة .
- الغواصات: عددها 10، من بينها 4 غواصات الصواريخ الباليستية التي تعمل بالطاقة النووية، و 6 غواصات هجومية نووية.
- قواعد بحرية: 5 .
- طائرات الدعم البحري: 130.
- دوريات أعالي البحار: 48.

❖ **المعدات الجوية:** بلغ عددها 602 حسب إحصائيات 2017:[3]

- الطائرات الحربية: 232 طائرة من طراز: Rafale B et C , MIRAGE tout type .

[1] - Ibid, p 23.
[2] - Ibid, p 24.
[3] - Ibid, p 25.

- طائرات النقل: 78 طائرة من طراز: A310 et A340، CN235، C160 Transall، C130 Hercules.
- طائرات العمليات التدريبية: 139 من طراز: Alpha jet , Xingu, Grob 120, Epsilon .
- طائرات الدعم : 20 من طراز: (avions ravitailleurs) KC 135 et C135FR، E-3F SDCA (détection, commandement et contrôle aéroportés)
- أسطول التجريب : 16 من طراز : Mirage 2000 , Alphajet, Rafale
- طائرات بدون طيار Drones (vecteurs aériens): 73 طائرة.
- طائرات الهليكوبتر أو المروحيات: 380 من طراز: Gazelle tout type ، Cougar ، Tigre ...الخ
- نظام الأسلحة ارض جو: 20، من طراز: Crotale NG, SAMP/T.
- طائرات الربط: Avions de liaison: 27 من طراز: A330, Falcon 7X, Falcon 900 et Falcon 2000.

❖ **المعدات النووية:**[1]

- 4 غواصات نووية قاذفة للصواريخ الباليستية .
- طائرات هجومية مقاتلة : 60 من طراز : (Mirage 2000 N)
- 36 SUPER ETANDARD مجهزة بنظام ASMP.

وتوضح الخريطة التالية تموقع المفاعلات النووية في فرنسا كالتالي:

خريطة رقم – 02 – تموقع المفاعلات النووية على الأراضي الفرنسية

[1] -Ibid, p 24.

المصدر : http://www.statistiques-mondiales.com/france.htm

وبذلك تعتبر فرنسا ثالث قوة نووية في العالم بعد كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بناءا على قوة نشر وتخزين الرؤوس الحربية حسب البلد، كما يوضحه الشكل التالي :

خريطة رقم – 03 – القوى النووية في العالم حسب مخزون الرؤوس الحربية في جانفي 2017

المصدر: https://knoema.com/infographics

كل هذه القوة العسكرية الفرنسية مكنتها من التواجد في عدة مناطق من العالم، أهمها منطقة الساحل الإفريقي بتعداد 4000 جندي في إطار عملية بارخان*، و1200 جندي في إطار عملية chammal** في العراق وسوريا، هذا إضافة إلى عملية Daman*** في لبنان والتي تشارك فرنسا فيها بـ 900 جندي. كما أن لفرنسا قوات خاصة سميت "بقوات السيادة "force de souveraineté"، والتي يبلغ عددها 7000 لتامين اقاليم ما وراء البحار التابعة لفرنسا.أما على المستوى الداخلي فهناك انتشار عدد كبير من الجنود عبر الأراضي الفرنسية، خاصة بعد الهجمات الإرهابية المتكررة التي تعرضت لها فرنسا منذ سنة 2015،[1] حسب ما توضحه الخريطة التالية:

* أطلقت عملية بارخان سنة 2014 ، ولأكثر تفاصيل انظر المبحث الثاني من الفصل الثالث في هذه الدراسة.

** عملية chammal أطلقت في 19 سبتمبر 2014 مخصصة لفرنسا في إطار عملية للأمم المتحدة اسمها Inherent Resolve، وهي عملية ضمت أكثر من 60 دولة، تهدف إلى تقديم الدعم العسكري للقوات العراقية للمشاركة في القتال ضد داعش على أراضيها، وفي سبتمبر 2015 توسعت العملية لتشمل سوريا، وذلك بعد الهجمات التي تعرضت لها باريس.

*** عملية damon خاصة بفرنسا منذ عام 1978 في لبنان حتى الآن، تعد فرنسا من الدول المساهمة الرئيسية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة Finul لتأمين جنوب لبنان بعد احتلاله من طرف إسرائيل لبنان.

[1] - ministère de la défense française," L'annuaire statistique de la défense 2016-2017," p 55 , en : http://www.defense.gouv.fr/sga/content/download/157833/1362975/file/Chapitre%202.pdf (aout 2017)

خريطة رقم – 04 – الانتشار العملياتي للقوات المسلحة الفرنسية سنة 2017

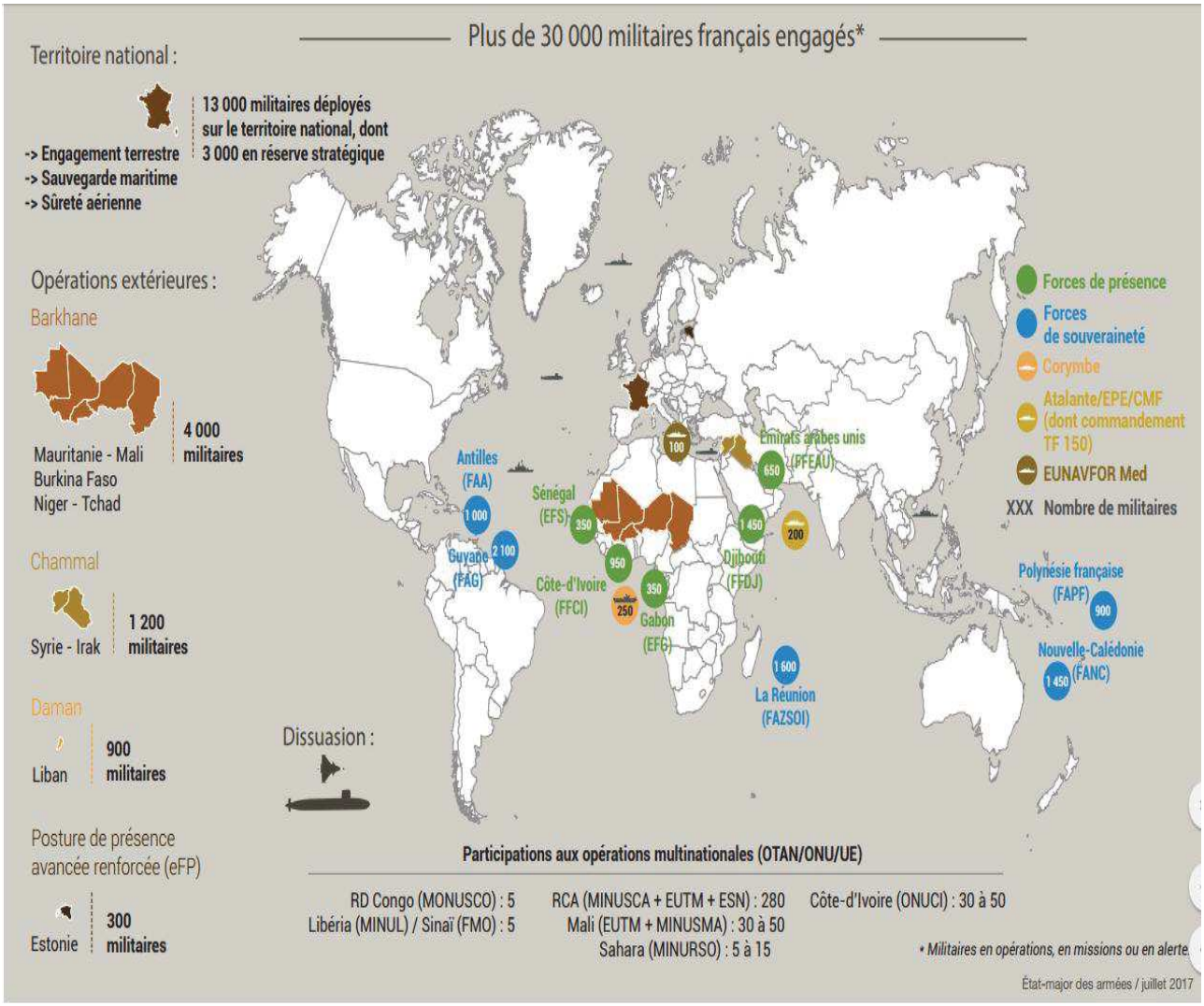

Source : ministère de la défense française, **L'annuaire statistique de la défense 2016-2017,** p 56, en : http://www.defense.gouv.fr/sga/content/download/157833/1362975/file/Chapitre%202.pdf

بالإضافة إلى ذلك تعتبر فرنسا من أهم منتجي ومصدري الأسلحة في العالم، فبعدما كانت في المرتبة الخامسة عالميا منذ التسعينات، فإنها حصدت المرتبة الرابعة سنة 2015، لتحقق سنة 2016 قفزة نوعية بحصولها على المرتبة الثالثة بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، بمبلغ قدر بحوالي 14 مليار يورو. ويرجع ذلك إلى زيادة الصادرات الفرنسية من الأسلحة بمختلف أنواعها، ففي 2015 حققت رقما تاريخيا وذلك بمبلغ 16 مليار يورو، أي ما يقارب ضعف ما كانت عليه صادرات الأسلحة سنة 2014 والتي قدرت بـ 8.4 مليار يورو، وأربعة أضعاف ما كانت عليه عام 2012 بـ 4.8 مليار يورو.[1] والمخطط التالي يوضح تطور صادرات الأسلحة الفرنسية كالتالي:

مخطط رقم –04– تطور صادرات الأسلحة الفرنسية 2007–2016 مقدرة بمليون يورو

[1] - ministère de la défense française, "Rapport au Parlement 2017 sur les exportations d'armement de la France", p08, en : www.defense.gouv.fr/content/download/508792/8598747/file/RAP_2017.pdf (décembre 2017)

Source : ministère de la défense française, **Rapport au Parlement 2017 sur les exportations d'armement de la France,** op.cit, p 11.

يمكن إرجاع الانتعاش القوي الذي عرفته مبيعات الأسلحة الفرنسية منذ 2015 إلى عدم الاستقرار الواضح في مختلف مناطق العالم خاصة الشرق الأوسط، التوتر بين الصين وجيرانها في آسيا والمحيط الهادئ، مكافحة الإرهاب ومختلف التهديدات التي يعرفها المجتمع الدولي، مما اضطر معظم الدول إلى تجديد وتحديث ترسانتها العسكرية بأحدث الأنواع ، وتعتبر هاتين المنطقتين من أهم زبائن فرنسا، حيث تشكل منطقة الشرق الأوسط نسبة 47.4٪ من صادرات فرنسا العسكرية في الفترة مابين 2012-2016، تليها آسيا بنسبة 34.1٪، ثم أوروبا بنسبة 6.9٪، لتأتي قارة أمريكا بنسبة 5.1٪، ثم إفريقيا بنسبة 3.6٪، لتبقى مناطق أخرى بنسبة 2.8٪.[1]

من خلال المخطط التالي نبين أهم البلدان المستوردة للأسلحة الفرنسية:

مخطط رقم -05- الزبائن الرئيسيين لفرنسا خلال الفترة 2007-2016 في € م

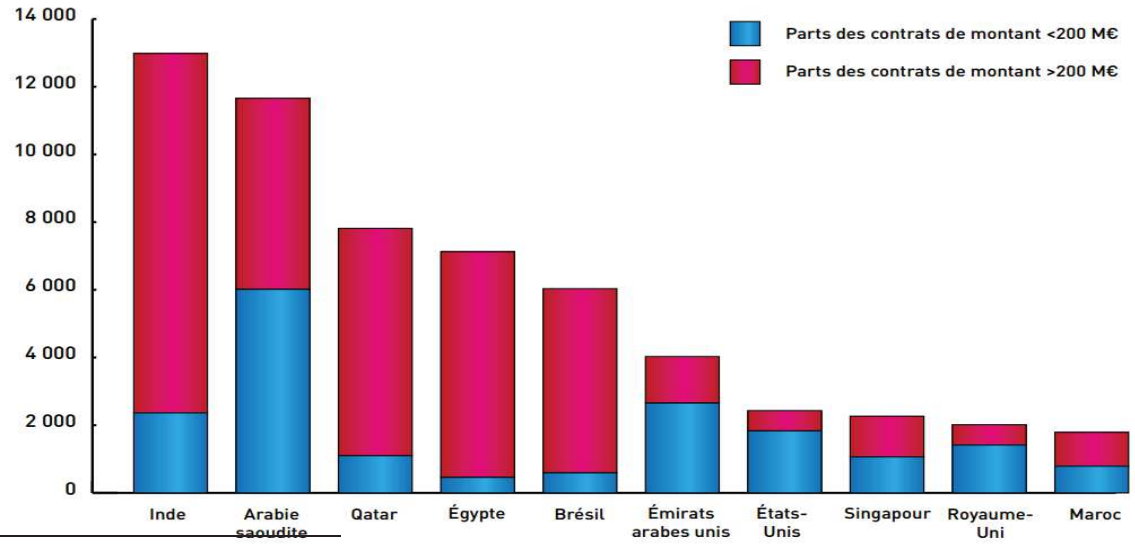

[1] - Ibid, p13.

Source: ministère de la défense française, « Rapport au Parlement 2017 sur les exportations d'armement de la France », op.cit, p 11.

كخلاصة ومن خلال ماتم عرضه نستنتج بأن فرنسا تستحوذ على قوة عسكرية، سواء كانت بشرية أو مادية تمنحها إمكانية توفير الأسلحة لأمنها ودفاعها وضمان استقلالها الاستراتيجي، تعزيز مصداقية قواتها المسلحة، وكذلك تساهم صناعة العتاد العسكري في تنمية الاقتصاد الفرنسي، حيث يساهم قطاع العتاد الحربي بنسبة 20٪ من الصادرات الفرنسية حسب إحصائيات 2017، مما يتيح لها هامش من الحرية في اتخاذ قراراتها اتجاه القضايا الدولية، كما يساعدها على توطيد موقف ودور فرنسا على الساحة الدولية.

2- المحددات الداخلية المعنوية

يمكن حصرها في ثلاثة محددات أساسية وهي : الأحزاب السياسية، جماعات الضغط، والرأي العام الفرنسي.

أ- الأحزاب السياسية:

إلى جانب دورها في وضع السياسة الداخلي ة، للأحزاب السياسية دور مهم في عملية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها، فهي تلعب دور محوري في اختيار صانعي القرارات عن طريق الترشيح والانتخاب، وبطبيعة الحال فإن الحزب السياس ي يتبنى هذا الموضوع قبل إجراء الانتخابا ت، وعليه نرى أن صانعي القرارات يتأثرون أساسا ببرنامج الحزب السياسي، الذي تم اختيارهم عن طريقه.[1]

كما أن الأحزاب من خلال كتلها في المجالس التشريعية تتمكن من صياغة إستراتيجيتها، وتحديد مواقفها من أهم الأحداث السياسية الداخلية والخارجية، ومن ترجمة أهدافها من خلال ممثليها في البرلمان. هذا بالإضافة إلى وجود أحزاب المعارضة، على الرغم من أن دور المعارضة الحزبية في صنع السياسة الخارجية، يختلف باختلاف النظم الحزبية السائدة، ويبقى هذا الدور ضئيلا وغير فاعل مقارنة مع دور الحزب الذي يتولى إدارة السلطة.

تحضى الأحزاب السياسية في فرنسا بوضعية قانونية بمقتضى القانون الصادر في 1 يوليو 1901، وهو الأمر الذي أكدته المادة الرابعة من دستور الجمهورية الخامسة، حيث تعتبرها أحد أهم دعائم الديمقراطية.[2]

فما مدى تأثير برامج الأحزاب الفرنسية على توجه السياسة الخارجية الفرنسية ؟

تتميز فرنسا بكثرة وتنوع أحزابها السياسية، والتي تلعب دورا أساسيا في الحياة السياسية، سواء داخليا أو في مجال السياسة الخارجية. ويمكن تقسيم الأحزاب السياسية الفرنسية إلى:

- **أحزاب اليمين المعتدل :**

وهي الأحزاب التي تعمل على المحافظة على الوضع القائم بحيث توجهها الخارجي يتبع الخط الديجولي، وتقديم الحرية على المساواة، بالإضافة إلى تمسكها بالدستور وتقوية السلطة التنفيذية، [3] وتكريس الاستقلال الوطني، وتماسك الأمة الفرنسية وذلك في عالم متعدد الأقطاب، مع الحفاظ على علاقات طيبة

---

[1] - احمد النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 309.

[2] - " **L**es partis politiques en France ", op.cit, p 03.

[3] - قيس جواد العزاوي،" العرب والانتخابات الرئاسية الفرنسية"، **المستقبل العربي** ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 280، جوان 2002، ص 40.

مع الولايات المتحدة، وهذا ما عبر عنه جاك شيراك بقوله :"**إني أكن للولايات المتحدة الإعجاب وعرفان الجميل، لقد حاربت في سبيل حريتنا ولكن عرفان الجميل لا يعني الاستسلام**".[1]

كما أنها تؤكد على ضرورة تعزيز الاتحاد الأوروبي، لما يعود به من فائدة على فرنسا كدولة كبرى في إطاره. ومن بين أهم الأحزاب، نجد:الاتحاد من أجل الحركة الشعبية، الاتحاد الديمقراطي من أجل الجمهورية.

- **أحزاب اليمين المتطرف:**

ترى أحزابه، أن الأحزاب الأخرى لا تعبر عن الهوية والثقافة الفرنسية، لأن التقاليد الفرنسية، تعتبر أقدم من دستور الجمهورية الخامسة، وهي تتسم بالعداء العلني للأجانب، وخاصة المسلمين، الذين تعتبرهم يمثلون أكبر خطر على أراضي وثقافة فرنسا.[2]

أما على المستوى الخارجي فإنها ترفض انتماء فرنسا للاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمم المتحدة ، ومنظمة التجارة العالمية، والحلف الأطلسي، لأنها تشكل خطر على استقلالية فرنسا في النظام الدولي، لذلك فهي تؤكد على ضرورة وضع حدود في علاقاتها مع الولايات المتحدة. ومن أهم هذه الأحزاب: حزب الجبهة الوطنية ، وحزب الحركة الوطنية الجمهورية.

- **أحزاب اليسار:**

التي تعمل من أجل تغيير جذري للمجتمع في اتجاه أكثر لتحقيق المساواة، حيث تدافع أحزابه من أجل بقاء الدولة متحكمة بزمام الأمور الداخلية، كما أن أحزابه تتبنى موقفا أقل حدة تجاه الأجانب، أما على المستوى الخارجي فهي مع قيام الاتحاد الأوروبي، ولكن بشرط دخول دول أوروبا الشرقية، وتعميم العملة على كل أعضائه، بالإضافة إلى إتباع سياسة اجتماعية، تضمن فرص العمل والتنمية الاقتصادية للجميع. كما تعد أحزاب اليسار من أشد المعادين للولايات المتحدة، ونذكر من أهمها: الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي.[3]

بالرجوع إلى فحص مدى تأثير الأحزاب السياسية الفرنسية على اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، نجد بأن لها تأثير كبير على كل من الرئيس والبرلمان.

فتأثير الحزب يبدأ من مرحلة الحملة الانتخابية، فنجاح المرشحين للرئاسة بحاجة إلى دعم كبير من أحزابهم، ويبدأ هذا الدعم بمرحلة جمع الأصوات للمرشح الرئاسي، حيث تجد الأحزاب الصغيرة أو المرشحين الأحرار صعوبة كبيرة في تحصيلها، بالإضافة إلى تأثير نظام التحالفات بين الأحزاب لفائدة مرشحي الرئاسيات، والتي تؤدي في أغلب الأحيان إلى رجحان كفة مرشح على حساب الآخر. كما أن تأثير الأحزاب السياسية في فرنسا لا يقتصر على الحملة الانتخابية فقط، فبعد انتخاب الرئيس فإنه سيحظى بالتأكيد بالرقابة

---

[1] - جاك شيراك ، مرجع سبق ذكره ، ص 65 .

[2] - هدى جمال عبد الناصر، " صعود اليمين المتطرف في فرنسا في الثمانينات "، **السياسية الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 148، أكتوبر 1998، ص 9 – 16.

[3] - ريمون ماهر كامل ، " الانتخابات التشريعية والرهان الشيراكي على مستقبل فرنسا " ، **السياسة الدولية** ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية العدد 149 ، افريل 1997 ، ص 152 .

من طرف حزبه والتأثير عليه إذا ما حاد عن الخطوط التي وضعها الحزب سواء داخليا أو خارجيا، وذلك نظرا لتقلد أعضاء الحزب لوظائف مرموقة في الحكومة الفرنسية، مثل الوزير الأول، وكذلك وجودهم في البرلمان الفرنسي.

فباعتبار الرئيس الفرنسي له صلاحيات كبيرة في مجال السياسة الخارجية، فإنه بالتأكيد يعبر عن توجهات الحزب الذي ينتمي إليه.

أما فيما يتعلق بتأثير الأحزاب السياسية على البرلمان الفرنسي، يمكن القول أن لها تأثير بالغ الأهمي ة، خاصة حزب الأغلبية البرلمانية الذي له صلاحيات كبيرة للتأثير في البرلمان، هذا التأثير الذي يزداد إذا ما كان حزب الأغلبية هو الذي يرأس الحكومة، وينتمي إليه الرئيس. فمند قيام الجمهورية الخامسة وحزب الأغلبية يكون في معظم الأحيان، هو الذي ينتمي إليه أعضاء الحكومة والرئيس، مما سهل على توجيه قرارات البرلمان حسب التوجهات الخارجية للرئيس. [1]

ب- جماعات المصالح:

يقصد بجماعات المصالح مجموعات من الأفراد تتألف مع بعضها لتحقيق مصلحة مشتركة، تتفاعل هذه المجموعات مع صانع السياسة الخارجية في محاولة لترجمة مصالحها الذاتية إلى سياسات وقرارات رسمية. وهذا التفاعل هو الذي يحدد السياسة الخارجية طبقا للقوة النسبية لكل مجموعة.

رغم أن جماعات المصالح تنشط في ميدان السياسة الخارجية، إلا أنها ليست مجرد تنظيمات سياسية، كما أنها تختلف عن الأحزاب السياسيةِ في أنها لا تسعى للوصول إلى السلطة السياسية.[2]

بالعودة إلى فرنسا، تتضمن الساحة السياسية الفرنسية العديد من جماعات الضغط في مجال السياسة الخارجية، وهي تتنوع بين جماعات ذات طابع اجتماعي أو ثقافي أو سياسي ...الخ، وسوف تقتصر دراستنا على البعض منها فقط والتي نرى فيها عاملا مؤثرا في السياسة الخارجية الفرنسية.

- **النقابات العمالية بمختلف فروعها:**

من أهمها الكونفدرالية العامة للشغل والكونفدرالية الفرنسية الديمقراطية للشغل والقوة العاملة، التي وجدت أن مصلحتها تقتضي منها التلاحم مع الأحزاب، والحصول على أهدافها عن طريقها، مثل الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي.

- **اللوبي اليهودي:**

[1] - Jean Claude Colliard , " the influence of political parties on the constitution " , op.cit .

[2] - محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 195.

تقدر نسبة اليهود بـ 1٪ من عدد سكان فرنسا، وهم بذلك يحتلون المرتبة الثالثة من حيث العدد، بعد كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقا، ويتميز اليهود بفرنسا كعادتهم بالنشاط، وذلك من خلال شبكة من الجمعيات المتكاملة في أهدافها، ونذكر من بينها:

– الصندوق الاجتماعي اليهودي الموحد: أنشئ سنة 1950، ويتولى الإشراف على جمع الأموال والتبرعات وتوزيعها.

– الوكالة اليهودية من أجل إسرائيل: تعمل على إنعاش وتطوير اللغة والتربية والثقافة العبرية وتشجيع الهجرة إلى إسرائيل.

– المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية بفرنسا: ومهمته تنسيق أنشطة مختلف التنظيمات والمؤسسات اليهودية في فرنسا، ويضطلع بمختلف الأنشطة التي تعبر عن اهتمامات الجالية اليهودية بفرنسا.[1]

فبالرغم من النسبة القليلة لليهود في فرنسا لا يمكن إنكار إمكانية تأثيرها في السياسة الخارجية الفرنسية – لكن ليس إلى الحد الذي وصل فيه تأثيرها على السياسة الخارجية الأمريكية –، لأن الجالية اليهودية ليست عادية، فهي قادرة من خلال القنوات والإمكانات التي تملكها، أن تجند نفسها وتسمع مطالبها بشكل متميز.

- **الجالية العربية الإسلامية:**

بالرغم من وجود عدد كبير من العرب المسلمين في فرنسا، إذ يقدر عددهم حوالي 5 إلى 6 مليون مسلم، وخاصة من بلدان المغرب العربي، حيث تعتبر الديانة الإسلامية ثاني ديانة الأكثر اعتناقا في فرنسا، إلا أنها لا تشكل جماعة ضغط كبيرة للتأثير في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية، سواء نحو العالم العربي، أو أي منطقة أخرى من العالم، وذلك بسبب احتوائها بشكل جيد من طرف الحكومة الفرنسية، وهذا ما أدى إلى إضعاف ارتباطها بالوطن الأم، والقضاء على رموزها الفكرية والسياسية.

أخيرا يمكن القول أنه بالرغم من وجود العديد من جماعات الضغط في الساحة السياسية الفرنسية، إلا أن تأثيرها على توجهات السياسة الخارجية يبقى محدود جدا مقارنة مع دول أخرى مثل الولايات المتحدة.

ج– الرأي العام:

إن الرأي العام بصفة عامة وكما وضحنا في الفصل الأول، من هذه الدراسة عبارة عن وجهة نظر الأغلبية تجاه قضية عامة معينة في زمن معين تهم الجماهير وتكون مطروحة للنقاش والجدل، بحثا عن حل يحقق الصالح العام، وقد تكون القضية محل النقاش ذات طابع محلي أو قومي أو إقليمي أو دولي.

ويمكن الحكم على مدى قوة الرأي العام بحجم أو درجة التفاعل الشعبي نفسه ، بمعنى هل يبرز الرأي العام كمعبر عن الأغلبية الساحقة أم البسيطة والعلاقة الطردية بين هذا الأمر وقوة تلك الطاقة ، وكذا طبيعة النظام السياسي ونوع القضية التي يلتف حولها الرأي العام ، ومدى حساسيتها بالنسبة لمصالح الجماعة. إلا

[1] - الحسان بوقنطار ، مرجع سبق ذكره، ص 214 – 216 .

انه وبصفة عامة يعتبر الرأي العام الغربي الأكثر فعالية ،[1] بما في ذلك فرنسا فما مدى تأثير الرأي العام الفرنسي على صنع السياسة الخارجية الفرنسية ؟

فقد شهد الرأي العام الفرنسي نشاطا كبيرا منذ عهد الثورة الفرنسية عام 1789، ولكن نشاطه زاد مع ما أفرزته مرحلة ما بعد الحرب الباردة من تحولات على مستوى الشعوب، أين أصبح الأفراد أكثر معرفة وقدرة على التعبير عن مواقفهم فيما يخص القضايا الدولية، بالإضافة إلى تطور وسائل الإعلام والاتصال، والتي أصبح لها دور بالغ الأهمية في تصنيع وتغيير وتوجيه الرأي العام، ضمن إمكانياتها الكبيرة والمتطورة جدا، كالفضائيات والانترنيت وغيرها. وبالتال ي أصبح للرأي العام الفرنسي دورا كبيرا في لفت نظر السلطات الفرنسية أو توجيهها إلى بعض القضايا دون أخرى، سواء كان ذلك في القضايا الداخلية أو الخارجية، على عكس ما كانت عليه توجهات الرأي العام مند القدم والتي كانت تنصب نحو المسائل الداخلية فقط، أما الآن فإن القضايا الخارجية أصبحت من بين أهم أولويات الرأي العام الغربي، خاصة الفرنسي منه، حيث نجد أن توجهات السياسة الخارجية الفرنسية، تلفت انتباه المواطن الفرنسي بشكل كبير ونجده يتفاعل معها ويعبر عن رأيه دائما، والأمثلة كثيرة على ذلك، منها: الدستور الأوروبي الذي تم الرد عليه بالرفض من قبل المواطنين الفرنسيين سنة 2005،[2] الحرب على العراق سنة 2003، العدوان الإسرائيلي على فلسطين، حرب الخليج والبلقان، التدخل الفرنسي في ليبيا ومالي مؤخرا...الخ.

من الصعب قياس اتجاهات الرأي العام بدقة، لكن نذكر هنا نتائج استطلاع قام به المعهد الفرنسي للرأي العام (Ifop) سنة 2013 فيما يخص التدخل الفرنسي في مالي، حيث تشير النتائج إلى أن 63% من الفرنسيين يدعمون التدخل، وهي نسبة أعلى من تلك التي حظي بها تدخل فرنسا في أفغانستان 55%، وأقل بقليل من تلك التي حظي بها تدخلها في ليبيا 66%، كما تشير النتائج إلى أن الرجال أكثر دعما للحرب في مالي من النساء بنسبة 75% مقابل 53%، وأن كبار السن من 65 سنة فما فوق يدعمونها بنسبة 72% مقابل 57% فقط بالنسبة لمن هم دون 35 سنة. أما من حيث التوجهات السياسية، فهناك فروقات مقارنة بالاتجاه العام (مساندة الحرب) ، فلليساريين الذين هم تاريخيا أقل استعدادا من أصحاب اليمين لدعم التدخل العسكري ساندوا بالطبع قرار هولاند بنسبة 77%، بينما أصحاب الانتماء الحزبي اليميني المعارض (الاتحاد من أجل الحركة الشعبية) فساندوه بنسبة 63%. أما م ساندي الجبهة الوطنية (الحزب اليميني المتطرف)، المعروفين عادة بدعم الانعزالية حيال القضايا الدولية، يدعمون التدخل بأغلبية ضعيفة، 53%. بينما ذووا الانتماء اليساري المتطرف يساندونه أيضا بنسبة 68%.[3]

وبالتالي يمكن القول أن الرأي العام الفرنسي يمتاز بدرجة كبيرة من التأهيل والوعي، لدرجة إمكانية تأثيره على توجهات السياسة الخارجية الفرنسية.

الفرع الثاني: المحددات الخارجية

---

[1] - قحطان احمد سليمان الحمداني، **الأساس في العلوم السياسية**، ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 347.

[2] - خالد سعد زغلول، مرجع سبق ذكره، ص 194.

[3] - عبد النور عنتر، "التدخل في مالي: نظرة الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي"، في : http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/01/201312710115164585.html (أوت 2017)

بالإضافة إلى أن النشاط السياسي الخارجي لأية دولة هو عبارة عن رد على مؤثرات داخلية، فإن جانبا كبيرا من هذا النشاط يهدف أيضا للرد على مؤثرات خارجية.

فالدولة حين تصوغ سياستها الخارجية، فإنها في معظم الأحوال تكون في حالة رد فعل لبعض الظروف الواقعة في بيئتها الخارجية، حيث تفرز البيئة الخارجية مجموعة من المحددات، التي تؤثر في شكل ومحتوى وطبيعة السياسة الخارجية للدول.

وفي تحليلنا للسياسة الخارجية الفرنسية، سنركز على المحددات الخارجية الأهم، والتي نجدها مفيدة في دراستنا هذه، والتي تتمثل في: تأثير هيكل النظام الدولي.

توصلنا مسبقا إلى نتيجة مفادها بأن النظام الدولي مجموعة من الوحدات السياسية سواء كانت دول أو غيرها، مترابطة، متفاعلة فيما بينها من خلال مجموعة من العلاقات والوظائف والأهداف.

ويعد النظام الدولي من بين أهم المحددات الخارجية التي تؤثر على سلوك الدولة الخارجي، فكلما ازداد هذا النظام تعقيدا، كلما شكل ذلك عقبات وحدود بالنسبة للسياسة الخارجية للدول وقيد حريتها.

حيث تؤثر طبيعة وشكل النظام الدولي بطريقة مباشرة على السلوك الخارجي للدول، فأثناء الحرب الباردة كان النظام الدولي ثنائي القطبية، أين انقسم العالم إلى معسكرين: الأول رأسمالي بقيادة الولايات المتحدة، والثاني اشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي، كانت فرنسا تلعب فيه دور الوسيط بين الشرق والغرب.

أما بعد نهاية الحرب الباردة وتحول النظام الدولي، تغيرت الموازين الدولية، أين أصبح التوزيع الأحادي للقوى هو الذي يشكل سلوكات الدول، وفي هذا الصدد يمكن تحديد ثلاثة أنواع مختلفة لاستجابات الدول لهذا الوضع – هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي – ، وهي كالتالي: الحياد، أو الاندماج ، أو الرفض.[1]

ويمكن تصنيف فرنسا ضمن فئة الدول الرافضة أو المتحفظة على هذا الوضع، وذلك لأنه يتعارض مع أفكارها وتوجهاتها العالمية، الرامية إلى تحقيق الاستقلالية الفرنسية، ونظام دولي متعدد الأقطاب. ولكنها في مقابل ذلك قررت الاندماج في المؤسسات السياسية والاقتصادية، التي تحظى فيها الولايات المتحدة بمكانة كبيرة، محاولة بذلك تقويض هذا النظام، مطبقة بذلك قاعدة أن الغائب دائما هو الخاسر، وبالتالي فإن فرنسا وفقا لهذه المعطيات تشكل وتوجه سياستها الخارجية، لأنها تعرف جيدا ما هي انعكاسات تحدي الهيمنة الأمريكية.

هذا بالإضافة إلى تحركاتها الفردية من خلال الوسائل الدبلوماسية، الاقتصادية، وحتى العسكرية في محاولة لموازنة القوة الأمريكية في العالم من أجل خلق نظام بديل، قوامه التعددية القطبية.

ومن بين أهم الركائز التي تعتمد عليها فرنسا لتحقيق هذه التعددية، هو سعيها الدءوب مند نهاية الحرب الباردة، إلى تقوية وتعزيز الاتحاد الأوروبي كقطب سياسي واقتصادي وعسكري، قادر على مجابهة الولايات المتحدة الأمريكية، أو كسر قاعدة الأحادية القطبية في النظام الدولي.

[1] - Frédéric Charillon, " peut-il encore y avoir une politique étrangère française ? " **politique étrangère**, paris : institut des relations internationales, année 2002, volume 67, n 04, p 917, 918.

ففي إطار رفض إسباغ سمة الأحادية القطبية على هيكل النظام الدولي، فرضت النظرية القائلة، بأن المرحلة التي يشهدها هذا النظام، تمثل نوعا من التعددية نظرا لصعود قوى دولية جديدة لها تأثيرها في الساحة الدولية. وعلى هذا النحو، تعددت القوى المرشحة لشغل مكانة متميزة في إطار هذه التعددية، فكانت دول الاتحاد الأوروبي في قمة هذه الترشيحات وعلى رأسها فرنسا، حيث يشير أنصار تعدد مراكز القوى في هيكل النظام الدولي، إلى أن مراجعة توزيع القوى بين الوحدات الرئيسية في هذا النظام وبخاصة بين كل من الولايات المتحدة وأوروبا، ومجموعة دول شرق آسيا ، تؤكد عدم وجود دولة منفردة تتمتع بتفوق مطلق في عناصر القوة كافة، حتى أن الكثيرين رأوا غياب فئة " القوى العظمى" *، بحيث أصبحت تنطبق عليها مسمى " القوى الكبرى ".[1] هذه الفكرة وظفها المفكر دوران من خلال نظرية دورة القوة، حيث يؤكد على مفهوم القوة النسبية والذي يتجسد في نصيب الدولة من مصادر القوة المجتمعة، وبالتالي فهو يرفض فكرة هيمنة الدولة الأكثر قوة، لأنه يرى بأن مفاهيم القوة والدور تتسم بالتعددية والتشاركية، أي تتقاسمها دول عدة رغم عدم التكافؤ بينها، فبدل أن تمارس الدولة الكبرى السيطرة على العالم، تذهب نظرية دورة القوة إلى أن هذه الدولة تؤدي دور القائد بالتعاون مع دول أخرى قادرة على ممارسة دور رئيسي في الشؤون الدولية، وذلك انطلاقا من مفهوم القدرات النسبية المتغيرة للدولة.[2]

وهذا ما يفسره توجه السياسات الأوروبية نحو خدمة المصالح والأهداف الإستراتيجية لأوروبا، والتي تتعارض مع المصالح الأمريكية في بعض القضايا، وهذا ما يفسر أيضا الموقف الفرنسي المعارض للسياسة الأمريكية في بعض المسائل الإقليمية والدولية.

ففرنسا تحفظت على السياسة الأمريكية في البلقان، وعارضت بشدة سياستها في مواجهة الدول المسماة بالدول المارقة ، اين انتهجت أسلوب استخدام القوة الصلبة، ضد أفغانستان، العراق...الخ

ولم تستجب للنداء الأمريكي بفرض عقوبات اقتصادية ضدها، حيث دعت دائما إلى استخدام أساليب الحوار، حيث ترى فرنسا أن مكافحة الإرهاب يجب أن يتضمن جهد شامل متعدد الأطراف لدعم انتشار القراءة والكتابة والديمقراطية، وحقوق الإنسان، على الرغم من إيمانها بإمكانية استخدام السلاح لمحاربة الإرهاب.[3]

فرنسا لا ترفض استخدام القوة، وإنما يجب أن تكون في إطار جماعي إذا ما استدعت الضرورة لذلك، وبعد استنفاذ كل الحلول والوسائل الأخرى غير العسكرية، ففي خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في إشارة واضحة إلى الغزو الأمريكي للعراق، قال جاك شيراك: " **في عالم اليوم لا يمكن لأحد أن يعمل لوحده أو يتحرك لوحده باسم الجميع، ولا يمكن لأحد أن يقبل الفوضى في المجتمع من دون قواعد، لا يوجد بديل للأمم**

---

* القوة العظمى هي دولة تمتلك قوة عظيمة، بالإضافة إلى تميز قوتها بحركية كبيرة، والقدرة على رسم معالم النظام الدولي بمعنى أنها تؤدي دور قيادة حاسما في النظام العالمي، وتتمكن من كسب ولاء دول أخرى، وان تفرض إرادتها السياسية على الدول الأصغر، وتبقى بعيدة عن المساءلة نسبيا . (هذا ما ينطبق نسبيا على الولايات المتحدة الأمريكية) . كما أنها لا تمتلك القدرة على إرسال قوة عسكرية فاعلة إلى مسافة بعيدة عن أراضيها فقط ، ولكنها تمتلك أيضا موارد عسكرية هائلة تحت تصرفها .

أما القوة الكبرى ، فبالرغم من امتلاكها لقوة كبيرة مقارنة بدول أخرى ، إلا أنها لاتصل إلى درجة قوة القوة العظمى ، وإنما تكتفي بفرض هيمنتها وإرادتها السياسية ، في إطار دائرة نفوذها فقط (وهذا ما ينطبق نسبيا على فرنسا ، خاصة في إطار علاقاتها مع الدول الأوروبية ومنطقة المغرب العربي) .

[1] - علي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2] - للمزيد من المعلومات حول هذه النظرية ارجع إلى الفصل الأول من هذه الدراسة .

[3] - Paul Gallis, op. cit. p 07.

المتحدة التعددية أمر أساسي، ووحده مجلس الأمن الدولي الذي يضع حدود لاستخدام القوة، ولا يمكن لأي أحد استنادا للحق باستخدام حقه الوقائي من جانب واحد ".[1]

كما تتحفظ فرنسا على كيفية القيادة الأمريكية للعولمة، وعلى ممارساتها في شؤون مثل البيئة، أهمها قضية "اتفاقية التغير المناخي" الذي ترفض أمريكا الانضمام إليه،** وكذلك التجارة الدولية، التنمية..الخ.

ولكن مؤخرا حسنت فرنسا من طبيعة علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة مند وصول كل من ساركوزي و هولاند للحكم .

إذاً يمكن القول أن ضبط العلاقات الفرنسية الأمريكية، أمر أساسي ومصيري بالنسبة للسياسة الخارجية الفرنسية، وهي في الوقت الراهن تحت تأثير ثلاثة معايير:[2]

1- تعتبر الولايات المتحدة القوة الرائدة في العالم وبالتالي من العبث أو من غير المجدي محاولة مواجهتها أو منافستها من قبل فرنسا.

2- تبقى الولايات المتحدة الأمريكية حليفة فرنسا، نظرا للعديد من العلاقا ت التعاونية، الدبلوماسية والتجارية، الاقتصادية...الخ

3- ولكن مع ذلك توجد اختلافات بينهما والي يمكن أن تكون قوية.

وبالتالي في تحليلنا للعلاقات بينهما، المسألة ليست كما هي في غالب الأحيان، وهي الاختيار بين هذه النقاط الثلاث، وإنما المزاوجة بينهم ، فلا يجب التقليل من أهمية الصلات التي لا تزال قائمة بينهما، ولا من أهمية الخلافات بشأن القضايا الرئيسية في المجتمع الدولي: البيئة، حالات التدخل الإنساني، دور الأمم المتحدة ...الخ . وقد تمكن وزير الخارجية الفرنسية السابق هوبير فيدرين من أن يلخص لنا توجهات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الولايات المتحدة، وذلك بناءا على النقاط الثلاث المذكورة أعلاه، وذلك بالجملة التالية: " Amis , Alliés , mais pas Alignés "[3]، وهذا هو المسار الذي تنتهجه فرنسا في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثالث: الدور الدولي للسياسة الخارجية الفرنسية: مقاربة تحليلية نظرية

يحتل موضوع أدوار القوى الدولية أهمية كبيرة على الصعيدين السياسي والأكاديمي، نظرا لطبيعة المتغيرات الدولية والإقليمية التي تؤدي دورا أساسيا في تغيير أو استمرار هيكلية النظام الدولي، حيث ترتكز العلاقات الدولية على إدارة موازين القوى من خلال إيجاد تموضع استراتيجي للبلد يمكنه من طرح أسلوبه وقناعاته وشروطه على باقي الفرقاء ، كما يدخل في علاقات متشابكة تطغى عليها التفاعلات السياسية النابعة من أهداف محددة، أدوار مسئولة ورهانات مستقبلية، فنجد المشهد العام مقسَّمًا إلى تحالفات، صراعات، وكذلك توازنات.

---

[1] - Ibid, p 08..

** اتفاقية دولية تقترح حلول للتقليل من بعث الغازات التي تضر بالمناخ (الاحتباس الحراري) ، والتي تعتبر السبب الرئيسي لارتفاع درجة حرارة المناخ ، والتي تم تبنيها منذ عام 1997 ، وقد تمت المصادقة عليه من طرف عدة دول من بينهم فرنسا على عكس أمريكا التي رفضت الانضمام إليهم.

[2] - Frédéric charillon,"la politique étrangère de la France,d'une puissance de blocage à une puissance de proposition, op. cit. p 452.

[3] - Ibid, p 452.

لذلك يعتبر الدور أحد مكونات السياسة الخارجية للدولة، والذي يعبر عن مجمل رؤية الدولة للوظائف الأساسية التي تضطلع بها في نظام دولي معين.[1]

وبالتالي تختلف أدوار الدول وسياساتها في النظام الدولي بحكم اختلاف دوافعها للحركة وما تمتلكه من عناصر قوة.[2]

لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل دور فرنسا الدولي بمعرفة نظرة صانع القرار الفرنسي لدور دولته انطلاقا من مجموعة من الدوافع وعناصر قوة الدولة، وذلك بعد التعرف على المقصود بفكرة الدور بحد ذاتها، وما هي مقوماته، ثم كيف تتصور فرنسا دورها الدولي وكذلك إستراتيجية تنفيذه.

أي أننا سنحاول من خلال هذا المبحث توظيف نظرية الدور ومقاربة القوة الذكية، كإطار معرفي يوفر لنا مرجعية نظرية يمكن الاستفادة منها في تحليلها للأدوار القومية عموما، والدور الدولي الفرنسي خصوصا.

لذلك سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية والدور الفرنسي.

المطلب الثاني: الدور الدولي الفرنسي: القوة الذكية كإستراتيجية أداء.

المطلب الأول: نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية والدور الفرنسي.

ظهر الاهتمام بنظرية الدور في أدبيات علم السياسة عموما وفرع العلاقات الدولية خصوصا في سبعينيات القرن العشرين، وذلك تزامنا مع الثورة السلوكية التي اجتاحت هذا المجال للاستفادة من التطورات المنهجية والتحليلية التي عرفتها العلوم الطبيعية والاجتماعية، وذلك باستعارة العديد من المناهج والمفاهيم وتطبيقها في العلوم السياسة، ومن بين هذه المفاهيم كما ذكرنا مفهوم الدور، الذي ظهر قبل ذلك بأربعة عقود في علم الاجتماع وعلم النفس والانثروبولوجيا، لذلك لا بد من توضيح الأصول النفسية والاجتماعية لمفهوم الدور، ونظرية الدور كخلفية تساعدنا على توظيفها في تحليل الأدوار الدولية.

الفرع الأول: تعريف نظرية الدور

يعتبر الفلاسفة وعلماء النفس والأنثروبولوجيا الأمريكيين والأوروبيين، من الأوائل اللذين اهتموا بالدراسات السلوكية ومنها نظرية الدور، حيث بحثوا في إمكانية تطبيق الأدوات والخبرات العلمية في مجال الدراسات الاجتماعية والنفسية. وذلك بفضل مساهمات العديد من علماء النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع، أمثال: دانيال لوفينسون Daniel levinson، بروس بيدل Bruce biddle، إدوين توماس Edwin thomas، آدم بلاتنر Adam blatner، سينتيا تومسون Cynthia Thompson ...الخ، والذين اهتموا بموقع الفرد وتأثيره في

[1] - محمد السيد سليم، " ثورة يوليو و الدور الخارجي المصري "، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 149، يوليو 2002، ص 16.

[2] - خضر عباس عطوان، **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية**، عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2010 ، ص 42.

المجتمع، إلا أنهم اختلفو ا في التعبير عن ذلك، لذلك عرف مفهوم الدور تباينا في تعريفاته، شأنه شأن مختلف المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية.[1]

وفي إطار هذه الاتجاهات يمكن التمييز بين:

1 – تعاريف تركز على المركز الاجتماعي للقائم بالدور وتوقعاته:

هذه التعاريف تركز على العلاقة بين الدور والمكانة، والعوامل الأنثروبولوجية من عادات وتقاليد وقيم وثقافة ...الخ، والعوامل الاجتماعية كتوزيع الأدوار والمهام والوضعيات التي يحتلها سواء الفرد أو الجماعات داخل المجتمع الواحد.

فهنا يتم الربط بين الدور والمكانة والبنيان الاجتماعي، فكل مكانة تتطلب سلوك معين للأفراد اللذين يحتلون تلك المكانة، وبذلك يمثل الدور " المظهر الديناميكي " للمكانة، التي تمثل " المظهر الستاتيكي "، أي أن الدور يكون ناتج للمكانة التي يتمتع بها الشخص داخل المجتمع الذي يعيش فيه.

ومن بين التعاريف المعبرة عن ذلك ما يلي:

– تعريف دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية: والتي تناولت طبيعة المفهوم ومكوناته وأبعاده، حيث تنظر إلى الدور على أنه مفهوم يستخدم لتفسير وتوضيح التوقعات السلوكية للفرد، والتي يمكن من خلالها بيان وضعه أو مكانته، مع التركيز في إطار هذا التعريف على المظاهر الاجتماعية للدور وخاصة من حيث بزوغ الدور وعلاقته بالفاعل وبالمكانة، وبالإطار التنظيمي وكذلك علاقته بالشخص نفسه .[2]

– تعريف بوبتز popitz : " الدور هو نتاج لمدركين أكثر شمولا واتساعا وهما، المعيارية الاجتماعية والتمايز الاجتماعي أو بشكل أكثر دقة نتيجة ترابط معين بين كلا المدركين، فكل مجتمع يمكن اعتباره كإطار من المعايير السلوكية، وأنه يمكن تمييز انساق معينة من الفعل الاجتماعي بشكل دائم ومستمر على أنها جبرية وملزمة، كما أن كل مجتمع يمكن اعتباره كبناء متمايز اجتماعيا وإطار مركب من أجزاء متمايزة من الناحية الاجتماعية.

– تعريف بيدل biddle: " الدور يعبر عن الممارسات السلوكية المميزة لواحد أو أكثر من الأشخاص في إطار معين ، فالأدوار هي سلوكيات يتم أداؤها بواسطة أشخاص مميزون، وعادة ما تكون مرتبطة بإطار محدد ومتميز." [3]

---

[1] - Sofiane sekhri , " the role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries " , **African journal of political science and international relations** ,Vol 03, N 10 , October 2009 pp 425-426, in : http://www.academicjournals.org/article/article1381823728_Sekhri.pdf (avril 2014)

[2] - عصام عبد الشافي، " نظرية الدور دراسة تأصيلية في المنطلقات الاجتماعية والسياسية " في : http://arabicenter.net/ar/news.php?action

[3] - Steve .J. Campbell , " role theory , foreign policy advisers , and U.S foreign policy making ", in : http://www.ciaonet.org/isa/cas01/ (mars 2014)

يتأسس هذا التعريف على أربعة مفاهيم هي: السلوك والشخص والإطار والتميز، أي أن بيدل يركز على مجموع قيم المجتمع، والقيم والأفكار التي تميز الهيكل الاجتماعي كقاعدة لتحديد الدور الذي يقوم به كل فرد، أي المهام التي تتطلبها مكانته الاجتماعية داخل المجتمع الذي يعيش فيه، وهنا اعتبر أن كل هذه الأمور نسبية تختلف من مجتمع لآخر ومن زمان لآخر.

– أما رالف لينتون " Ralf Linton " فيعرف الدور بأنه: " هو المجموع الكلي للأنماط الثقافية المرتبطة بمركز معين، أو هو الجانب الديناميكي للمركز والذي يلتزم الفرد بتأديته كي يكون عمله سليما في مركزه."

بمعنى أنه ربط بين مفهومي الدور والمكانة، فالدور الاجتماعي تتابع نمطي لأفعال متعلمة يقوم بها فرد من الأفراد في موقف تفاعلي، أي أنه نمط السلوك المتوقع من الشخص الذي يشغل مركزا (مكانة) أثناء تفاعله مع الأشخاص الآخرين اللذين يشغلون أوضاعا اجتماعية أخرى، ويحدد هذا الأخير الحقوق والواجبات التي ترتبط بهذا المركز، كما يساعد على تنظيم توقعات الأفراد الآخرين من الشخص الذي يحتل هذا المركز، كما يساعد الفرد نفسه على تحديد توقعاته من الأفراد الذين يتعاملون معه بحكم مركزه.[1]

2– تعاريف تركز على العلاقة التفاعلية بين الفاعل الاجتماعي وعلاقته بالآخرين:

وهي التعاريف التي تعتبر الدور بمثابة مفهوم حركي يرتبط بالسلوك ولا يتم بشكل عفوي ، أي أن له قصد معين ووليد التفكير والتدبير وهذا القصد هو أداء وظيفة معينة ترتبط بمكانة شخص ما وفي ظرف بيئي بشري محدد، وله في النهاية طابع تراكمي إنمائي يرتبط بالقدرة علي معالجة القضايا الجديدة المتولدة عن الحركة، وقد يكون الدور إلزامياً أو اختيارياً كما قد يكون فردياً أو جماعياً.

فقد عرف أحمد زكي بدوي الدور بأنه "السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة والجانب الدينام كي لمركز الفرد ، فبينما يشير المركز إلى مكانة الفرد في الجماعة، فإن الدور يشير إلى نموذج السلوك الذي يتطلبه المركز، ويتحدد سلوك الفرد في ضوء توقعاته وتوقعات الآخرين منه، وهذه التوقعات تتأثر بفهم الفرد والآخرين للحقوق والواجبات المرتبطة بمركزه الاجتماعي ، وحدود الدور تتضمن تلك الأفعال التي تتقبلها الجماعة في ضوء مستويات السلوك في الثقافة السائدة."[2]

أما بارسونز Parsons فيعرفه بأنه: "ما يقوم بفعله الفاعل الاجتماعي في إطار علاقته مع الآخرين."[3]

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نلاحظ بأنها تشتمل على الكثير من القضايا المشتركة، التي تجعل من مفهوم الدور يرتكز على الأفعال والتصرفات التي يقوم بها الشخص، بما يتوافق مع متطلبات مركز معين في المجتمع ، ورغم أن الدور عمل فردي يقوم به الفرد، إلا أن أعمال أي جماعة تحدث عن طريق مجموعة من الأدوار المترابطة، فيعتبر سلوك الفرد في موقف جماعي عبارة عن مجموعة التوقعات

[1] - صالح محمد علي ابو جادو ، **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية** ، ط2 ، عمان : دار الميسرة ، 2000 ، ص 49 – 50 .
[2] - المرجع نفسه.
[3] - Steve. J. Campbell, op . cit .

التي تنتظرها جماعة من جماعة أخرى، وهذا ما يتفق مع وضع الفرد حينما يشغل وضعا معينا في تنظيم ما يتضمن مجموعة من الأدوار، ويفترض من الأشخاص القائمين بها الخضوع التام لها.

وفي إطار هذه الاتجاهات يمكن القول أن مفهوم الدور يشير من الناحية السلوكية إلي "مجموعة من السلوكيات والقواعد التي ترتبط بوضع معين"، وهو بهذا يقوم علي سلوك، يقوم به فرد، داخل إطار معين، ويشير من الناحية التحليلية إلي عدد من الأبعاد الأساسية هي: [1]

أ- توقعات الدور: وهي القواعد التي تنظم الأفعال الاجتماعية، أي الأفعال التي تتضمن التأثير وصنع القرار وتوزيع القيم والأفكار.

ب- توجهات الدور: وهي الأفكار الخاصة بالفرد شاغل الدور، كالسلوك الذي يجب أن يسلكه عندما يكون في وضع معين، وتعكس هذه الأفكار القواعد التي يضعها المجتمع وخصائص القائم بالدور وإدراكه لمطالب وتوقعات من حوله.

ج- سلوك الدور: وهو عبارة عن الأفعال التي يقوم بها الفرد الذي يشغل منصبا معينا، وكذلك تفاعله مع سلوكات الآخرين، تعبر كل هذه العناصر على الجوانب التفاعلية بين الدور والفرد، عن طريق التفاعل بين مختلف العناصر التي تتعلق بطبيعة الدور من جهة، وأداء الفرد من جهة ثانية، ومتطلبات البيئة الاجتماعية من جهة أخرى.

بناءا على ذلك يشكل الدور المفهوم المحوري الذي استند إليه منظرو ومحللو هذه النظرية في تحليلاتهم وافتراضاتهم التي علي أساسها تم بناء هذه النظرية، التي تنبع فكرتها الأساسية من أن الأدوار ترتبط بالمناصب أو بالوضع الاجتماعي وكل وضع له مجموعة من الخصائص، وهنا تركز النظرية علي الفرد وسلوكه، فهي علم يهتم بدراسة السلوكيات التي تميز الأفراد في إطارات معينة[2].

ويمكن توضيح دراسة السلوك الفردي باستخدام نظرية الدور في الشكل التالي:

شكل رقم -01- نظرية الدور ومصادر السلوك الإنساني

Role Theory and the sources of human behaviour

[1] - عصام عبد الشافي، مرجع سبق ذكره.
[2] - المرجع نفسه.

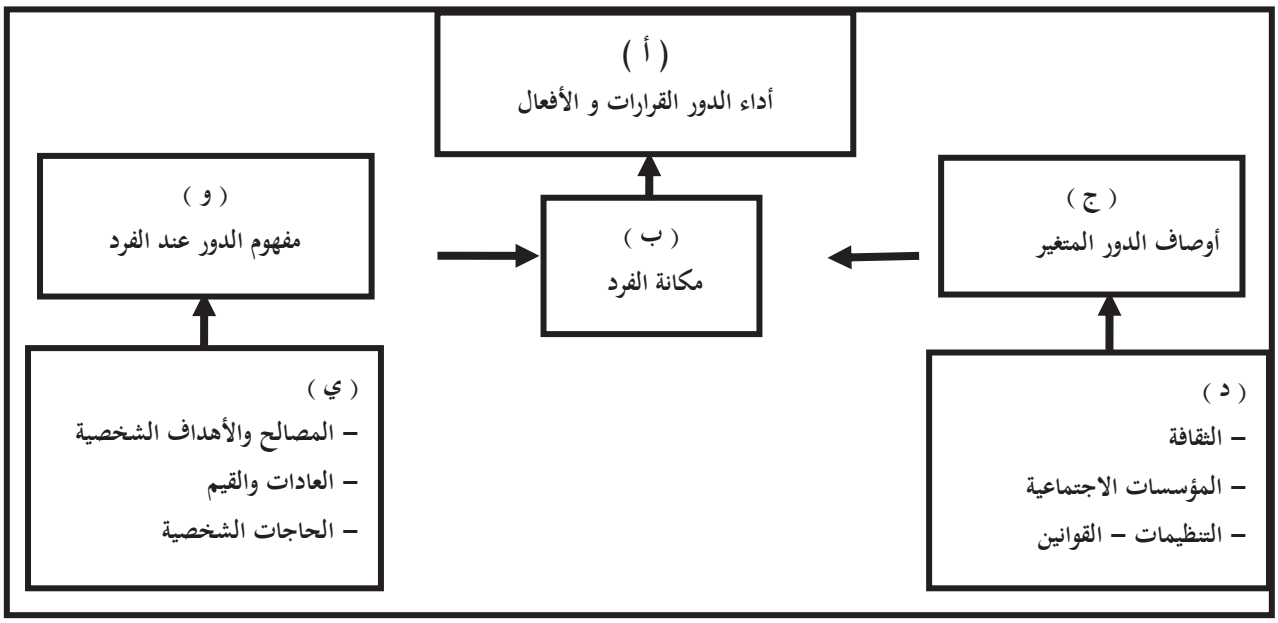

Source: K.J. Holsti: « National Role conceptions in the study of foreign policy«, **international studies Quarterly**, U.S.A: Blackwell publishing, Vol 14, N03, September 1970, p 240.

إن هذا الشكل يلخص كل النقاط التي تحدثت عنها معظم تعاريف الدور التي قدمها علماء الاجتماع والنفس والأنثروبولوجيا، ففي إطار تحديدهم لأداء الفرد لدوره الاجتماعي إما يركزون على العلاقة بين مفهوم الدور عند الفرد ومكانته الاجتماعية، أو يركزون على العلاقة بين القيم الاجتماعية ومكانة الدور في المجتمع، أو يركزون على الجمع بين المكونات الثلاثة الموضحة في الشكل أعلاه (ب) و (ج) و (و) .[1]

من هنا نتساءل كيف طبق علماء السياسة والعلاقات الدولية نظرية الدور، لتحليل أدوار وسلوكات الدول ؟

الفرع الثاني: نظرية الدور في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

انطلاقا من النجاح الذي حققته نظرية الدور في تحليل سلوك الفرد في العلوم الاجتماعية، تم نقل مفهوم الدور إلى مجال الدراسات السياسية، لمعالجة دور الدولة بوصفها وحدة بين مجموعة وحدات، انطلاقا من منهج سلوكي باعتبار أن الدولة تعبر عن ذاتها عبر سلوكها الخارجي، وذلك في إطار تعاملها مع النظام الدولي ووحداته المختلفة.[2]

[1] - K.J. Holsti, op . cit , p 241 .

[2] - يونس مؤيد يونس، **أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية**،ط1، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015 ، ص 12.

تعتبر مسألة ضبط وتحديد المفاهيم الأساسية المستخدمة في أية دراسة علمية، من الأمور الهامة التي تدعو إليها مجموعة من الاعتبارات والتي نجد من أهمها الاعتبار النظري للدراسة، خاصة في ظل عدم الاتفاق العام على مفهوم محدد فضلا عن تأثر المفهوم بالظروف المحيطة من فترة زمنية لأخرى، ومن محلل لآخر وذلك لتأثره بالميول السياسية أو العقائدية والفكرية التي يعيش في ظلها، نتيجة لذلك هناك صعوبة في تحديد مفهوم الدور السياسي لصعوبة تحديد مفهوم الدور ذاته، نظرا لصعوبة ومحدودية البحث عنه في قواميس اللغة العربية.

1 – مفهوم الدور السياسي:

تشير الدراسات العلمية في مجال السياسة الخارجية إلى أن تعامل الوحدة الدولية مع ال نظام الدولي ووحداته المختلفة ، يتطلب أن تحدد الوحدة لذاتها وللآخرين طبيعة موقعها في هذا ال نظام، والوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي تؤديها في إطاره بشكل مستمر، وهو ما يعبر عنه بالدور الذي تؤديه الوحدة في النظام الدولي وبهذا المعنى، فإن لكل وحدة دولية دورا في الن ظام الدولي يصير علامة لسياستها الخارجية، بمعنى أن الدور يعتبر أحد مكونات السياسة الخارجية.[1]

كذلك يعرف الدور بأنه:" مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية، وتوقعاتهم لحجم التغير المنتظر سواء أكان في النظام الدولي أو الإقليمي نتيجة قيامها بهذا الدور." [2] يظهر لنا هذا التعريف مسألة مهمة وهي الترابط بين الدور بوصفه مدركا معرفيا ضمن التصور والتوجيه العام وبين ممارسته على صعيد تجريبي، فلا يقتصر إدراك الدور على كونه مجرد تصورات وافتراضات نظرية ولكنه يرتبط بكفاءة القدرات والإمكانيات القادرة على نقله إلى أرض الواقع.

إن هذا التعريف للدور تعزز خاصة بعدما برزت أهمية دراسة " عامل الشخصية " في أدوار الدول وأثرها في النظام الدولي، وذلك بعد أن ظهر مجموعة من القادة والزعماء أمثال: "نابليون"، "ويلسون Woodrow Wilson"،"هتلرAdolf Hitler"، "موسولينيBenito Mussolini"، "ديجول" وآخرون، الذين أدت قراراتهم إلى إحداث تغييرات كبيرة على الساحة الدولية وعلى العلاقات بين الدول سواء كان ذلك سلبا أم إيجابا.[3]

ومن هنا برزت إثراءات نظرية الدور في مجال دراسة الشخصية، علم النفس الاجتماعي، وعلم النفس السياسي.

إذا، تهتم نظرية الدور بدراسة سلوك الدول بوصفها " أدوارا سياسية "، تقوم بها وتوجه نظرية الدور في كثير من الأحيان إلى الصورة المتشكلة في ذهنية النخب وصناع القرار، هذا بالإضافة إلى أن تشكيل الدور ناتج في الأساس عن نسق من العوامل والمحددات الموجهة لهذه النخب وعلى رأسها الهوية الاجتماعية في

[1] - محمد سعد أبو عامود ، " الدور المصري في الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر" ، **السياسة الدولية** ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، العدد 148 ، افريل 2002 ، ص 54 .

[2] - يونس مؤيد يونس، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[3] - جهاد عودة، **منظور الدور في صناعة السياسة الخارجية المصرية: النظرية و المؤشرات**،د.د.ن، مصر، د.س.ن، ص 18.

الدول، والقيم السائدة بين أفرادها، وخصائصها القومية من الايدولوجيا والتاريخ والقدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية.

وبالتالي فإن دراسة الدور السياسي في نطاق العلوم السياسية تسمح بإبراز التفاعلات ونماذج السلوك المرتبطة بالفاعلين السياسيين، وما يرتبط بهم من توقعات ودوافع وبناء اجتماعي وثقافي، ومهارات وموارد، وتأكيد الأهمية التي يمثلها الفاعل السياسي في عمليات التفاعل، وفي شبكات العلاقات التي تتشكل من خلالها الحياة السياسية، ودراسة وتمحيص العمليات السياسية على أكثر من مستوى واحد من مستويات التحليل، فضلا عن دراسة عناصر الارتباط بين هذه المستويات المختلفة.[1]

وعليه فإن مجالات استخدام نظرية الدور في علم السياسة تتضح من خلال مستويين من التحليل:[2]

المستوى الأول:

يبحث الأدوار السياسية في إطار الأنساق السياسية في داخل الوحدة السياسية (الدولة)، وذلك عبر ثلاثة محاور، وهي: محور تحليل أدوار صانع القرار السياسي وعلاقته وتفاعلاته مع أبنية النسق وهيكل علاقات أدوارها، ومحور دراسة علاقات وتوزيعات الأدوار وتفاعلاتها بين أبنية النسق السياسي وأنظمته الفرعية مع بعضها البعض، ومحور دراسة أثر التركيب الاجتماعي وانعكاساته على أداء الأدوار السياسية، بمعنى بحث هيكل الأدوار السياسية للمؤسسات الاجتماعية وتفاعلاتها مع مؤسسات النسق السياسي وهيكل أدوارها.

المستوى الثاني:

يبحث من خلاله الأدوار السياسية في إطار النسق السياسي الدولي، خصوصا أدوار الشخصيات المؤثرة في السياسة العالمية، هذا طبعا مع عدم إهمال بقية العوامل الداخلية الخاصة بالدولة أو الخارجية الخاصة بالنظام الدولي. ونحن في هذه الدراسة سوف نركز على المستوى الثاني .

وفي هذا الإطار نصل إلى نتيجة مفادها بأن الدور في الأساس عبارة عن موقف واتجاه سياسي، ناتج عن منظار تتداخل في تشكيله جملة من المحددات الأساسية، وبسبب اختلاف هذا المنظار تختلف أدوار الدول على المستوى الدولي، وتتمايز عن بعضها البعض تبعا لمنظار كل واحدة منها للظواهر والحوادث السياسية المختلفة، إذ يعتبر منظار الدور The Role Perspective الموجه الأساسي لتشكيل مواقف الدول من القضايا العالمية، وأدوار هذه الدول على الساحة الدولية، وتحديد الاتجاهات التي تتبعها النخب السياسية المسئولة عن صناعة القرار السياسي فيها، عبر وضع إطار عام محدد لهذا السلوك، كما أن أداء الدور The Role Performance، يتشكل نتيجة لرؤية سياسية واضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية في حدود ما توفره إمكاناتها والقدرات التي بحوزتها.

[1] - عمر الحضرمي، " الدولة الصغيرة القدرة و الدور"، **المنارة**، الأردن: جامعة آل البيت، المجلد 19، العدد 04، 2013، ص 57.

[2] - K.J. Holsti , op . cit , p 245 .

ويعتبر تشكيل جوهر الدور The Role Essence العامل المحدد لمدى قدرة النخب في الدولة على توظيف قدراتها لتشكيل الدور وبناء إطاره وهيكله، وتعبر عن مدى نجاحها في إدراك دور دولتهم المتناسب مع تلك الإمكانات.[1]

2 – نظرية الدور والسياسة الخارجية :

ظهر الاهتمام بنظرية الدور في أدبيات السياسة الخارجية سنة 1970 بعد نشر دراسة قام بها الباحث "كالفي هولستيKalevi.J. Holsti " بعنوان " National Role Conceptions in The study of foreign policy "، والذي درس من خلاله العلاقة بين مفاهيم الأدوار الوطنية ونماذج المشاركة في العلاقات الدولية. حيث رأى أن هناك مفاهيم ضرورية يجب استعمالها لتحليل السياسة الخارجية، هما "أداء الدور" The Role Performance والذي يشمل المواقف والقرارات والإجراءات التي تتخذها الدول لتنفيذ استراتيجياتها الوطنية المحددة ذاتيا،" منظار الدور" The Role Conceptions كما يحدده صانع القرار، والذي يكون نتيجة تأثير البيئة الداخلية والخارجية.[2]

وقد اختار هولستي أن يركز على فكرة بسيطة وهي فكرة الذات، أي أن صناع القرار في الدولة لديهم معتقدات وصور حول هوية دولتهم، وبالتالي فإن مصطلح دور يعني الصورة أو الكيفية التي تتفاعل فيها الدولة في النظام الدولي، والتي تعتبر فكرة جديدة أدخلت مصطلح جديد لدراسة السلوك الخارجي لدول.

وقد تعززت فكرة الدور خاصة بعد نشر الباحث "ستيفن والكر Walker Stephen"سنة 1987 لدراسة بعنوان: « National Role conceptions and systemic outcomes » و أخرى بعنوان: « Role Theory and foreign policy analysis »، والتي فتحت الآفاق لتطوير استخدام نظرية الدور ضمن السياسة الخارجية والعلاقات الدولية بصفة عامة، وقد أكد "ستيفن والكر" على أهمية نظرية الدور وذلك لأن لها قيمة وصفية وتنظيمية لدراسة السياسة الخارجية.[3]

فوصفيا تقدم لنا نظرية الدور مفردات غنية لتصنيف المعتقدات والصور والهويات التي طورها الأفراد والجماعات لأنفسهم والآخرين أيضا، أما تنظيميا فإن نظرية الدور تسمح للباحث بالتركيز على مستوى معين للتحليل لدراسة السياسة الخارجية.

نجد أيضا من أهم الدراسات التي ساهمت في إثراء أدبيات نظرية الدور دراسة قام بها الباحث "ستيفن كامبل Steven. J. Campbell "، حين وظفها لتحليل السياسة الخارجية الأمريكية سنة 1999، من خلال ورقة بحثية تحت عنوان: "Role Theory, Foreign Policy advisors and U.S foreign-policy" الذي ناقش من خلاله العلاقة بين تصورات صناع القرار وعملية صنع القرار الخارجي الأمريكي كما وظف الباحث"

[1] - عمر الحضرمي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[2] - Cameron . G . Thies ,« Role Theory and foreign policy « , International Studies Association Compendium Project, Foreign Policy Analysis section , in : http://www.isanet.org/compendium_sections/2007/06/foreign_policy_.html (avril 2014)

[3] - Ibid.

أجستان Lisbeth Aggestan " بعد الحرب الباردة العلاقة بين الهوية الوطنية والسياسة الخارجية من خلال مدركات وتصورات صناع القرار.[1]

وقد انطلق رواد نظرية الدور في إطار تحليلهم للسياسة الخارجية للدول من طرح مجموعة من الأسئلة، والمتمثلة في الآتي: [2]

- ما هي مصادر مفاهيم الدور الموظفة من قبل صانعي قرارات السياسة الخارجية؟
- تحت تأثير أي ظرف من الظروف بني مفهوم الدور الوطني؟
- إلى أي مدى تتوافق الاستراتيجيات مع الأفعال والسلوكات؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة، يمكن أن يوضحها الشكل التالي:

شكل رقم -02- نظرية الدور و السياسة الخارجية: مفاهيم وفروض الأدوار الوطنية

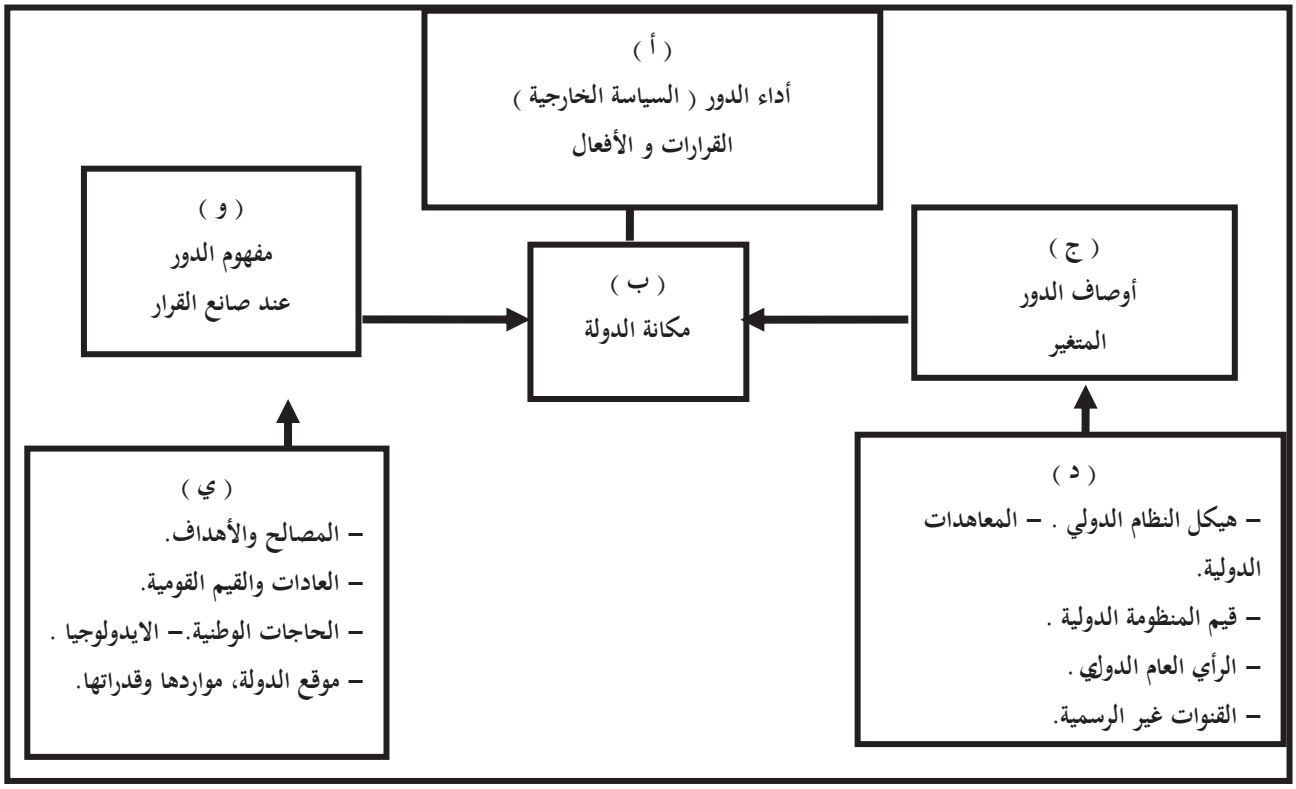

المصدر: K.J. Holsti, op . cit , p 250 .

من خلال الشكل أعلاه، نجد أن المفكرون السياسيون من أمثال "هولستي" وآخرون، قد حددوا الدور الوطني بأنه مجموعة من القيم والقواعد التي تكون وراء توجهات السياسة الخارجية، والتي يعتمد عليها صانعي السياسة لتسهيل وتبسيط فهم الواقع السياسي المعقد، هذه القواعد تتضمن الأهداف والاستراتيجيات النابعة من الظروف المتغيرة سواء الداخلية أو الخارجية. فيمكن أن تكون هذه الظروف مستمدة من الثقافة، التاريخ، القوانين المحلية، والمؤسسات والقيم الوطنية والشخصية، وكذلك الاحتياجات السياسية لصانعي السياسة الخارجية، الموارد والقدرات التي تتمتع بها تلك الدولة، الموقع الجغرافي، الأدوار التقليدية،

[1] - Sofiane Sekhri, op. cit. p 426 .
[2] - Ibid , p 427 .

الايدولوجيا... الخ. كما يمكن أن تكون هذه الظروف خارجية والمتصلة بالوسط الدولي، مثل: الالتزام بالمعاهدات الدولية، هيكل النظام الدولي، أو الشعور بالخطر من الأعداء أو الجيران... الخ.[1]

هذه الظروف من شأنها أن تشكل تصور صانع القرار للتوجهات والمهام الوطنية في النظام الدولي أو النظم الإقليمية، وأيضا من شأنها أن تخلق موقع خاص أو متميز للدولة، أي خلق دولة ذات مواقف معروفة.

ففي مجال السياسة الخارجية تستخدم نظرية الدور بمعنى: أن صناع القرار يتصورون ويفترضون أن دولتهم يجب أن تتبنى مجموعة مواقف والتزامات في النظام الدولي والإقليمي الذي تنتمي إليه، والتي تترجم في مجال السياسة الخارجية بأنها أدوار.

وبناءا على نظرية الدور، يمكن لدول العالم لعب مجموعة من الأدوار من أشهرها: الزعيم الإقليمي، النشط المستقل، الوسيط، صانع السلام، المدافع عن الحرية والليبرالية، الشرطي، محارب الإرهاب، الحيادي، العدواني... الخ.[2] إن كل هذه السمات تنبع من القرارات والأفعال المتخذة من طرف هذه الدول.

وبالتالي تنطلق نظرية الدور من افتراض أنّ لكل وحدة دوليّة دورًا أو مجموعة من الأدوار التي تضطلع بها في النظامَين الإقليمي والدولي، بدافع إما أيديولوجي وإما براغماتي... إلخ، وأنّ هذه الأدوار تحدّدها الوحدة الدوليّة بناءً على فهم صانعي السياسة الخارجيّة لمقدّرات دولهم، ولشكل النظامَين الإقليمي والعالمي، والفرص المتاحة فيهما.

من خلال هذه الأفكار المذكورة حول نظرية الدور نستطيع أن نستنتج ما يلي:

- **<u>أبعاد الدور الخارجي للدولة :</u>**

يشمل الدور الخارجية للدولة عدة أبعاد رئيسية نذكرها في ما يلي :[3]

– تصور صانع السياسة الخارجية لمركز دولته في النظام الدولي، ويقصد بذلك تصوره للمجالات الرئيسية التي تتمتع فيها الدولة بنفوذ، ودرجة هذا النفوذ، فقد يتصور صانع السياسة الخارجية أن المجال الأساسي لدور دولته هو المستوى الإقليمي، أو المستوى العالمي، وعند كل مستوى يقدم تصورا للوظيفة الأساسية للدولة ودرجة النفوذ المتوقعة.

– تصور صانع السياسة الخارجيةِ لحجم النشاط، ونوع الدوافع الأساسية التي تحرك وتضبط حركة دولته في السياسة الدولية، وقد يتضمن الدور نشاطا تدخليا، وقد يتضمن دورا تابعا ، كما قد ينطوي الدور على دوافع صراعية أو دوافع تعاونية.

– توقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغير المتوقع والمحتمل في النسق الدولي، ونتيجة القيام بدوره في النسق الدولي، فهناك أدوارا تتضمن تغييرا كليا للنظام الدولي أو الإقليمي، و أدوارا أخرى تنصرف إلى استمرار الوضع القائم في كل منها.

- **<u>خصائص الدور الخارجي للدولة :</u>**

يتميز مفهوم الدور عندما يتعلق بسلوك الوحدات القومية بالخصائص التالية:[1]

[1] - K.J. Holsti , op . cit , p 251 .
[2] - Sofiane Sekhri, op . cit . p 424 .
[3] - محمد السيد سليم، " ثورة يوليو و الدور الخارجي المصري "، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

– لا ينصرف مفهوم الدور إلى مجرد تصور صانع السياسة الخارجية لهذا الدور، ولكن يشمل كذلك كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية، فقد يقدم صانع القرار تصورات لدور تقوم به الدولة "مثلا تحقيق الأمن والسلم الدوليين"، ولكنه لا يخصص موارد لتنفيذ هذه التصورات وترجمتها إلى سياسة حقيقة واقعية.

– إن مفهوم الدور لا يشمل فقط تصور صانع القرار لدور دولته ، ولكنه يشمل بالإضافة إلى ذلك تصوره للدور الذي تؤديه الوحدات الأخرى، وخاصة الأدوار التي يفترض أن يؤديها الأعداء الرئيسيون .

– من المتصور أن تلعب الدولة أكثر من دور في آن واحد، و هذا الوضع هو الأكثر شيوعا.

– يمكن أن تلعب الدولة دورا معينا على المستوى العالمي ودورا آخر على المستوى الإقليمي، وهذا يتضح من خلال قيام الولايات المتحدة الأمريكية بمهام شرطي العالم، بينما إقليميا تلعب دورا تكامليا في أمريكا الشمالية.

- **محددات الدور الخارجي و شروط نجاحه:**

إذا كان الدور الخارجي لأي دولة يتبلور من خلال تصورات صانعي القرار فيها، إلا أنه يتحدد بناءا على عدة اعتبارات موضوعية وذاتية.[2]

الاعتبارات الموضوعية:

المتمثلة في القدرات القومية للدولة وخصائصها المجتمعية، ويشمل ذلك: الموقع والمساحة، والموارد الاقتصادية ومستوى التطور التكنولوجي، إضافة إلى المضمون الثقافي والنسق العقيدي الوطني. كذلك يؤثر شكل النظام الدولي، وكذا الإقليمي في طبيعة الأدوار التي تقوم بها الدولة.

الاعتبارات الذاتية:

للخصائص الشخصية والدوافع الذاتية والبيئة النفسية للقائد السياسي دورهم في تحديد الدور الذي تقوم به الدولة، فكلما اتسقت تصورات القائد السياسي للدور الخارجي للدولة مع المحددات الموضوعية لهذا الدور، كان الدور أكثر قابلية للنجاح.

ومن ثم فإن ممارسة الدور الخارجي بشكل فعال يرتبط بثلاثة شروط أساسية:

1– إن اهتمام الدولة بالدور الخارجي يجب أن يرتبط بانعكاس هذا الدور الايجابي على الأمن القومي للدولة بمعناه الشامل، لذلك يلاحظ أن أدوار الدول تتغير طبقا لتصورها لأثر هذا الدور على الأمن القومي في ظروف متغيرة.

2– اهتمام الدولة بالدور الخارجي يجب ألا يتخطى القدرات القومية، فإذا اضطلعت الدولة بدور خارجي يتخطى مقدراتها، فان ذلك يؤدي إلى تآكل الأساس المادي لهذا الدور والذي بدوره يصبح عبئا على الدولة، مما قد يؤدي إلى فشل الدور ذاته في مراحل. حيث يتطلب أداء الدور إنفاق موارد معينة حسب حجم الدور المرجو، ومِن ثَمّ فكلما اتسق الدور مع قدرات الدولة، ازدادت فعاليته وإمكانية استمراريته. فإذا زادت مساحة الدور عن مقدّرات الدولة، زادت احتمالات انهياره، شريطة مواقف جادة وتحركات مضادة لوحدات دوليّة

[1] - محمد سعد أبو عامود ، " الدور المصري في الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر" ، مرجع سبق ذكره ، ص 54 .
[2] - محمد السيد سليم ، " ثورة يوليو و الدور الخارجي المصري " ، مرجع سبق ذكره ، ص 18 .

أخرى في الإقليم، وإلا استمر الدور رغم ازدياد مساحته عن قدرات الدولة. وكلما قلّت مساحة الدور عن مقدّرات الدولة، فقدت الدولة فرصًا لتعظيم مصالحها ودورها إقليميًّا ودوليًّا ، كما هو موضح في الشكل التالي:[1]

شكل رقم –03– العلاقة بين قدرات الدولة ومساحة دورها

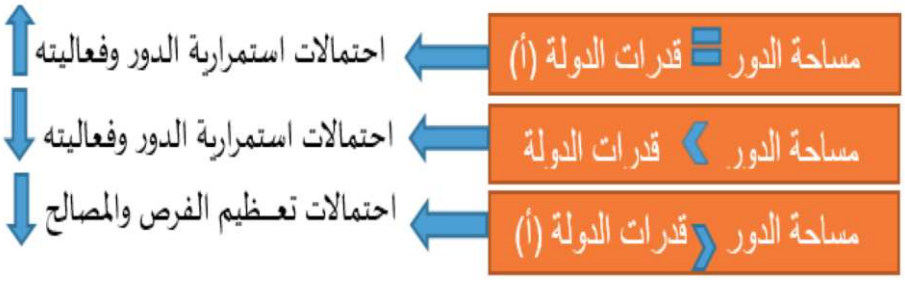

المصدر: عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، مرجع سبق ذكره.

3– عندما تقوم دولة متوسطة أو صغرى بدور خارجي، فإن أداء هذا الدور يجب أن يراعي ضغوط ومصالح القوى الكبرى، كما يراعي التوازنات الدولية بحيث لا يصطدم بأكثر من قوة كبرى في آن واحد، وفي إطار نظام دولي متعدد الأقطاب، فإن مراعاة التوازنات الدولية في أداء الدور يمكن أن تؤدي إلى تحقيق مكاسب للدولة تتخطى ما هي مؤهلة للحصول عليه في إطار مواردها القومية.

انطلاقا من تلك المفاهيم والشروط والمحددات، يمكن أن ننتقل إلى رصد وتقييم الدور الفرنسي في ظل النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة.

الفرع الثالث: تفسير نظرية الدور للدور الفرنسي

من خلال الفروع السابقة ضمن هذا المطلب توصلنا إلى فكرة مفادها، أن أدوار الدول وسياستها في النظام الدولي تختلف باختلاف دوافعها للحركة، وما تمتلكه من عناصر قوة. فالدول تختلف عن بعضها في إدراكها للأهداف والمصالح التي تسعى إلى تحقيقها، فضلا عن اختلافها في ما تملكه من إمكانيات وقدرات مادية وغير مادية، ومن ثم فإنها تختلف في سلوكها السياسي الخارجي بشكل ينعكس على طبيعة الأدوار التي تؤديها، بين دور فاعل أو متوسط الفاعلية أو قليل الفاعلية أو غير ذلك، تبعا لاختلاف تراتب الدول ضمن الهيكلية الهرمية للنظام الدولي، بين الدول سواء أكانت كبرى أو متوسطة أو صغيرة.[2]

[1] - عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، "مستقبل التوغل الإيراني في سوريا في ميزان نظرية الدور في العلاقات الدولية"، في، https://arabiangcis.org/author/mustafaabdelraouf (أوت 2017)

[2] - يونس مؤيد يونس، مرجع سبق ذكره، ص 13.

فالدول الصغرى والمتوسطة غالبا تعمد عبر خوض سياسات التوازن إلى الحفاظ على بقائها مستقلة في النظام الدولي، وكثيرا ما تلجأ في سبيل ذلك إلى استبعاد الحرب. في حين تدرج القوى الكبرى اهتماماتها على نوع بقائها، والرتبة الدولية التي قد تحظى بها في سلم الهرمية الدولية.[1]

وبالتالي يتطلب تعامل الدولة مع النظام الدولي ووحداته المختلفة، ان تحدد كل دولة لذاتها وللاخرين طبيعة موقعها في هذا النظام والوظيفة او الوظائف الرئيسة التي يمكن ان تؤديها في إطاره بشكل مستمر، وماهية العلاقات الدولية الرئيسة للدولة، ونتيجة لذلك فإن تعريف وتحديد الدور القومي للدولة يمر عبر المراحل التالية:[2]

- الأولى: مرحلة استكشاف الموقف.
- الثانية: مرحلة تحديد الدور القومي للدولة، في ضوء التوجهات التي على أساسها ترسم السياسة الخارجية.
- والثالثة: مرحلة تكييف الدور القومي للدولة مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة، أو المؤثرة في مختلف القدرات المادية والمجتمعية لدولة صانع القرار، ويعني ذلك أن يكون الدور مكافئا للموقف.

فعند فهم النظام الدولي على أنه بناء اجتماعي، فإن كل أمة ستمثل عدة مواقع اجتماعية أو أدوار إقليمية ودولية قياسا على الأمم الأخرى، ومن ثم فإن دورها سيتحدد في ضوء إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم دوليا، الذين سيسعون إلى تحقيق النتائج المستهدفة.

بالاعتماد على نظرية الدور نجد بأن الدورالفرنسي في النظام الدولي بمثابة تعبير عن " الإدراك الذاتي " لصانع القرار الخارجي الفرنسي، والذي يتعلق بالحاجة إلى البقاء كدولة مستقلة ذات رتبة ومكانة مرموقة في النظام الدولي.

إن هذه النظرة الذاتية للدور الفرنسي نستطيع أن نستلهمها من شخصية شارل ديجول مؤسس الجمهورية الخامسة، الذي عبر عن أفكاره في كتابه " مذكرات الأمل " الذي أكد من خلاله نظرته لدور وهدف السياسة الخارجية الفرنسية، وذلك بعد تحديده للمواقع السياسية في كل من: أوروبا، الحلف الأطلسي، إفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية، والمؤسسات الدولية، حيث أكد قائلا: " **أريد لفرنسا أن تلعب دورا نشطا في كل المجالات** "، ويضيف قائلا: " **من المهم والأساسي أن نفعل ونقول بكل استقلال عن الآخرين** . "[3]

وبالتالي فقد كان متأكدا من حق وواجب فرنسا العمل والنشاط على مستوى ونطاق العالم، باستقلال ودفاعا عن هويتها.

ومع ذلك يمكن القول بأن ديجول لم يعمل على خلق نظرة ذاتية جماعية فرنسية جديدة، وإنما اعتمد على مصطلحات تاريخية تعد بمثابة مواد أولية، اعتمد عليها لرسم توجهات رئيسية للسياسة الخارجية الفرنسية، والتي استثمرها لإيجاد قاسم مشترك لمجموعة من النقاط المرجعية، التي كانت موجودة حتى قبل أن يصل

---

[1] - خضر عباس عطوان، مرجع سبق ذكره، ص 42.
[2] - يونس مؤيد يونس، مرجع سبق ذكره، ص14.
[3] - Ulrich Krotz," national role conceptions and foreign policies: France and Germany comparded ",Program for the Study of Germany and Europe Working Paper, p 15 in:http://aei.pitt.edu/9291/1/Krotz.pdf. (avril 2014)

للسلطة يمكن إرجاعها إلى عهد نابليون ولويس الرابع عشر، والتي حولها إلى نظرة ذاتية جماعية متماسكة حول الدور الفرنسي.

فحسب الباحث André Malraux فإن الجنرال ديجول أراد أن يرجع لفرنسا اعتبارها ومرتبتها، بعدما تم إهمالها في فترة الجمهورية الرابعة، ففي لقاء أجراه معه سنة 1969، أكد بأنه أبرم عقدا مع فرنسا وليس مع الفرنسيين، فحواه رد اعتبارها على الساحة الدولية، وهو الأمر الذي أكده كل الرؤساء اللذين تلوه بأنهم لن يرضوا بدور ثانوي لفرنسا سواء فيما يخص المصالح أو المواقع أو السياسات.[1]

إذا تتضمن السياسة الخارجية الفرنسية مجموعة من المسلمات الثابتة، والتي تبلورت عبر الزمن كنتاج لمتغيرات داخلية وخارجية، ذاتية وموضوعية، شكلت تباعا هوية خاصة بها أي مميزة لسلوكها الخارجي، غالبا ما يتعلق بها صانع القرار الخارجي الفرنسي في تعامله مع مختلف القضايا والمواقف الدولية .

فالدور الفرنسي هو نتاج منطقي لطبيعة الرؤية الفرنسية المتميزة لعلاقة الدولة بالأمة، فلا انفصام بين الدولة والأمة من منظور فرنسي، فكل منهما يعرف ويخدم بعضه البعض بشكل متبادل. فصانع القرار الفرنسي يرى أن للسياسة الخارجية وظيفة مزدوجة:[2]

- فمن جهة هي وسيلة للتعريف بعراقة الأمة.
- و من جهة أخرى هي أداء للتعبير عن مصالح الدولة.

إن أهمية السياسة الخارجية لشارل ديجول تكمن في أنها حددت مجموعة من القيم أو المبادئ والتي شكلت السلوك الفرنسي حتى وقتنا الحالي. إن هذه القيم قد عكست مدى التماسك والتأثير المعنوي والمادي، سواء بالنسبة للمفاهيم العامة لدور فرنسا العالمي، أو بالنسبة لعملية صنع السياسة الخارجية من طرف النخبة، وهكذا تشكل هذه المفاهيم المكونات الرئيسية للإجماع الوطني الفرنسي، مما أدى إلى استمرارية وثبات في الممارسات الخارجية لفرنسا، وذلك بغض النظر عن توجهات الأحزاب السياسية والرؤساء المتعاقبين على الجمهورية الخامسة.

ويمكن تلخيص مكونات الدور الفرنسي في مجموعة من المفاهيم والمصطلحات مرتبطة مع بعضها البعض، وتدخل في إطار ما يعرف " بالإجماع الديغولي " « Consensus gaulliste » في تاريخ فرنسا منذ قيام الجمهورية الخامسة ، والمتمثلة في مايلي:

1- الاستقلال:

يعتبر العنصر الرئيسي لفهم الدور الفرنسي، والذي ينطوي على نظرة للذات مفادها القدرة على اتخاذ القرارات، والتصرف في العديد من مجالات السياسية الخارجية، دون الحاجة إلى الاعتماد على الآخرين. لكن هذه النظرة الذاتية لا تستبعد التعاون، لأن بعض القضايا تتطلب ضرورة التنسيق والتعاون مع بقية وحدات النظام الدولي.

2- النشاط والتواجد على نطاق واسع:

[1] - Ibid , p 16 .
[2] - Frédéric Charillon et autres, **Politique étrangère nouveaux regards**, op.cit, pp 80-82.

وهو مفهوم وضحه هولستي في شرحه لنظرية الدور، بمعنى وضع برامج نشطة لتوسيع العلاقات الدبلوماسية والتجارية إلى مناطق مختلفة من العالم، إضافة إلى إمكانية استخدام القوة العسكرية.[1]

والذي يعني سعي فرنسا الدائم للوجود على الساحة الدولية، وذلك لإسماع صوتها في المؤتمرات والمحافل الدولية، وكذلك المشاركة الفعالة والنشطة في النقاشات التي تخص القضايا الدولية الكبرى، وهذا تماشيا مع طموحاتها المتواصلة لتبوء مركز متميز في العالم كقوة كبرى.

إذا فقد أضحى النشاط الفرنسي على الساحة الدولية، واحد من أهم مكونات السياسة الخارجية الفرنسية، وهذا ما نجده من خلال أدوارها في كافة أنحاء العالم، سواء في أوروبا، العالم الثالث... الخ، وكذا في المؤسسات الدولية.

وهذا ما أكده الرئيس السابق جاك شيراك في لقائه مع السفراء في قصر الإيليزيه في أوت 2002، بقوله: " إن التاريخ والمسؤوليات التي تقع على بلدنا، ورؤيتنا للعالم، تبين لنا توجهاتنا في العالم التي يجب أن تكون قائمة على سياسة دبلوماسية، اقتصادية، وثقافية نشطة ومتسقة مع التزاماتنا."[2]

والجدول التالي يبين أهم التنظيمات والتجمعات الدولية التي تشارك فيها فرنسا عبر العالم وهي:

جدول رقم – 05 – عضوية فرنسا في أهم التنظيمات والتجمعات الدولية

– الاتحاد الدولي العام لنقابات العمال الحرة. – حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر. – الاتحاد الدولي للتنمية – الوكالة الدولية للطاقة. – الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. – مؤسسة التمويل الدولية – منظمة العمَل الدولية – صندوق النقد الدولي	– بنك التنمية لدول وسط أفريقيا – بنك التنمية الكاريبي غير إقليمي –البنك الأوروبي للإعمار والتنمية – اللجنة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. – الاتحاد الدولي للاتصالات. – منظمة الصحة العالمية – جامعة الأمم المتحدة – بنك الاستثمار الأوروبي.	– منظمة حظر الأسلحة الكيماوية. – منظمة الأمن والتعاون الأوروبي. – المحكمة الدائمة للتحكيم. – لجنة لدول جنوب المحيط الهادي. – منظمة الأُمم المتحد. – مجلس الأمن – مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية – برنامج الأمم المتحدة للتدريب والبحوث

[1] - Ulrich Krotz , op.cit , p 17.
[2] - " La politique étrangère de la France", discours de jacques Chirac président de la république, lors de la réception des ambassadeurs. Op.cit, p 23.

– المنظمة الدولية لأقمار الاتصالات – المنظمة الدولية للشرطة الجنائية – المنظمة الدولية للهجرة. – حلف شمال المحيط الأطلسي – البنك الدولي للإعمار والتنمية	– وكالة الفضاء الأوروبية – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي. – الاتحاد الأوروبي. – وكالة الطاقة النوويّة – مجموعة الدول العشرG-10 – مجموعة الدول السبع.G-7 – مجموعة الموردين النوويّين	– هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة – منظمة السياحة العالمية. – منظمة التجارة العالمية . – اتّحاد أوروبا الغربية – اتحاد البريد العالمي. – بنك التنمية لغرب أفريقيا. – الاتحاد العالمي للعمّال. – الاتحاد العالمي للنقابات العمالية.

المصدر: http://www.islamicnews.net/Common/ViewItem.asp?DocID=62500&TypeID

إضافة إلى ذلك تعتبر فرنسا القوة النووية الوحيدة في غرب أوروبا إلى جانب بريطانيا، وهي موجودة على المحيطات الخمس وأربع قارات، فهي تضم جزر في بحر الكاراييب وأخرى في أمريكا الجنوبية، وأخرى في المحيط الهندي وأيضا في المحيط الهادي، هذه الشظايا هي بقايا للزمن المؤسسي القديم لفرنسا، وبالرغم من أنها مكلفة ولا تدر الشيء الكبير لفرنسا إلا أنها تساهم في دعم الدور الذي يتصوره صانع القرار الفرنسي، لأنها دليل على التواجد العالمي.

3– العظمة والمجد:

إن مكونات الدور الفرنسي تحتوي على مصطلحات أخرى مرتبطة مع بعضها البعض وهي: المجد، الرتبة، العظمة، هي مكونات إضافية هامة لنظام مرجعي راسخ، تساهم في إضفاء الطابع المؤسسي لدور وهدف الذات الجماعية.

يعتبر مصطلح العظمة بمثابة مفتاح يرمز لمفهوم الدور الفرنسي وفي هذا يقول ديجول :

" La France pouvait, dans ce sens, exercer une grande action prendre une grande figure, servir grandement son intérêt et celui du genre humain".[1]

بهذه العبارة يشرح ديجول مكانة فرنسا وقوتها، فالعظمة بالنسبة للفرنسيين شيء مقدس ومرتبط بها على مر التاريخ، لأنها تثير ذكريات مجد فرنسا، والتي تعبر عن نفوذها ومكانتها في العالم.

وفكرة العظمة هذه مستمدة من عهد لويس الرابع عشر، عندما أصبحت الفرنسية لغة النخبة في البلدان الأوروبية المتحضرة، وهي مستمدة أيضا من الطموحات غير العادية والانجازا ت الجبارة في عهد نابليون، ومن مبادئ الثورة الفرنسية: الحرية، المساواة، والأخوة، التي أصبحت ذات صيت عالمي وزعزعت حتى الأراضي التي غزتها الأسلحة الفرنسية. هذا بالإضافة إلى انجازات فرنسا الفنية والعلمية عن طريق كتابتها وعلمائها ومفكريها. حيث نلاحظ أن هنالك إصرار دائم ومستمر بين رجال الدولة الفرنسيين على عظمة فرنسا، وهذا ما نلمسه من خلال خطاباتهم، فشارل ديجول قال:

" حدث ذات يوم أن كانت هناك دولة تحكمها عادات عريقة، ثم فجأة اضطر الشعب الذي كان بطلا للمسرحية إلى الانسحاب من المسرح، في حين تكبر الشعوب الأخرى من حوله، والآن بإمكان هذه الدولة أن تقف على قدميها."[1]

[1] - John girling, **France political and social change**, London: Routledge, 1998, p 59.

وفي نفس السياق قال جاك شيراك:" **فرنسا بلد عظيم: إنني أتأكد من ذلك كلما استقبلني رجل دولة، فمن خلال شخصي يكرم وطن حقوق الإنسان وآداب السلوك.** "[2]

كذلك الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي عبر في كتابه " **معا** " " **ensemble** "، عن عظمة فرنسا، عندما خصص فصلا كاملا تحت عنوان " معجزة فرنسا "، وقد عبر قائلا : " **عندما أفكر في فرنسا، لا أقارنها بأي بلد آخر أو إقليم...لأن فرنسا بالنسبة لي معجزة** "، غير أنه ينبه بأن هذه المعجزة ضعيفة الآن مقارنة بالماضي، ثم يعبر قائلا:" **فهل ندرك أننا ساهمنا في إتلافها ؟... بماذا يمكن أن نجيب على أبنائنا وأحفادنا عندما يسألوننا عن ميراثنا الطويل عبر مختلف العصور؟...فإذا ما تم انتخابي رئيسا لفرنسا سوف أتبنى مشروعا قوميا تربويا ضخما، أتحمل مسؤوليته أمام البرلمان وأمام الدولة، يعيد الخلق والإبداع بين الفن والثقافة، لأن أزمتنا هي أزمة عدم الثقة في النفس في المقام الأول، ... فإلى الذين قدموا لي حصة من تاريخنا، وثقافتنا، ومثلها، وبدؤوا مسيرة العظمة، الذين استمد منهم فخري لكوني فرنسي، شغفي للسياسة، أعدهم بالوفاء بالتزامي**".[3]

لذا يرى الباحث "فرنت ايفن " Vernet Even" أن السياسة الخارجية الفرنسية بأكملها يمكن تلخيصها ضمن هذا المصطلح، حيث تولد لدى صانع القرار الفرنسي هاجس أو شعور دائم بأن لفرنسا رتبة خاصة ودور خاص في العالم.

أما مصطلح المجد فيعتبر أيضا من القيم الراسخة في ذهنية صانع القرار الفرنسي بالرغم من أنه أقل شيوعا من القيم الأخرى، فغالبا ما يستخدم عندما ينظرون للوراء بالبحث في تاريخ المجد الفرنسي، أو مجد الجيش الفرنسي .[4]

4- المهمة الحضارية:

استقرت وسادت منذ الثورة الفرنسية فكرة مزدوجة، مفاده ا أن فرنسا هي التجسيد الحي للقيم العالمية، وأنه يقع عليها مهمة نشر هذه القيم في العالم، والمتمثلة في حقوق الإنسان والديمقراطية...الخ لنجدة الشعوب على استعادة حريتها .

فالملفت للنظر، على الرغم من تنوع الرجال واختلاف النظم والأغلبية الحاكمة، هو استمرار خطاب فحواه أن فرنسا تعتبر نفسها مفوضة في إنجاز مهمة، تعتقد بأنها من أجل صالح البشرية كلها ألا وهي مهمة نشر مشروعها الاجتماعي الحضاري الخاص في العالم كله . هذه المهمة التي جعلت من فرنسا قوة عالمية ذات بعد إنساني بدون منازع.

---

[1] - ليلى مرسي واحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص 155.
[2] - جاك شيراك ، **فرنسا جديدة فرنسا للجميع** ، مرجع سبق ذكره ، ص 135 .
[3] - "extrait de"Ensemble", livre de Nicolas Sarkozy",en: http://www.xoeditions.com/spip.php?article187 .
[4] - Ulrich Krotz, op.cit , p 18.

فقد صرح ديجول قائلا: "**إن عملنا ينصب على تحقيق أهداف تستجيب – لأنها فرنسية – إلى مصالح البشر**". ومن نفس المنطلق أكد جيسكار ديستان أن: " **فرنسا لن تتقوقع على نفسها لأنها موطن الأفكار العالمية ومسرح أكبر ثورة سياسية في العصور الحديثة، ومنجبة الشعب الذي حمل لغته وثقافته إلى آفاق بعيدة.**" [1] وهذا ما عبر عنه جاك شيراك بقوله: " **إن القيم الأكثر عالمية انطلقت غالبا من فرنسا وثقافتنا تنعم اليوم في الخارج بحظوة عظيمة** ". [2] وفي نفس المضمون عبر نيكولا ساركوزي قائلا: " **بماذا يمكن أن نجيب على أبنائنا وأحفادنا عندما يسألوننا عن ميراثنا الطويل عبر مختلف العصور؟ أي فرنسا سنتركها لأبنائنا؟ وأي مثل وقدوة وقيم ؟ إنه شباب عصر العولمة الذي أغفل مفاهيم أصيلة نتيجة لـ" دمقرطة " الثقافة، ولذلك يجب علينا إعادة بناء مدرسة "العلم المتميز" التي تلقنه ولا تناقض فيها بين الروح والجسد..**"[3]

إذا تعتبر هذه المصطلحات تصورات أو تعبيرات مفاهيمية أو موروثات تساهم في صياغة تحديات الحاضر ومهام المستقبل، والتي تقر بأن فرنسا تُعَرّف نفسها بأنها قوة دولية كبرى ذات أهداف واضحة متمسكة بطموحات قوة تاريخية عظمى ذات تأثير ونفوذ عالمي واسع النطاق. فوفقا لهذا المنظور الذاتي لدور فرنسا في النظام الدولي، نجد بأنها تحتفظ لنفسها بدور فعال في تعريف أفعالها وقراراتها الخارجية، وذلك بتقويتها لسلطات رأس هذه الدولة والمتمثل في رئيس الجمهورية، الذي يضطلع بمهام كبيرة في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية الفرنسية، هذه السياسة التي تتميز بنوع من الاستقرار في توجهاتها وتطلعاتها، بهدف بناء نظام عالمي جديد قائم على التعددية القطبية والتشارك في اتخاذ القرارات الحاسمة للقضايا الدولية، يكون لفرنسا فيه مكانة وفعالية ملموسة، لكن مع اختلاف الوسائل والإستراتيجية التي يستعملها كل رئيس فرنسي وصل إلى الحكم، حيث تبنت فرنسا في فترة ما بعد الحرب الباردة إستراتيجية قائمة على الدمج بين الأنواع المختلفة للقوة والتي عرفت "بإستراتيجية القوة الذكية"، وهذا استجابة لمتغيرات البيئة الداخلية والدولية، ويمكن إرجاع ذلك كما ذكرنا سابقا، إلى أنه لنجاح أي دور واستمرايته، لابد من التوافق بين مساحة الدور وقدرات الدولة، وهو الأمر الذي تسعى فرنسا إلى معالجته من خلال إستراتيجية القوة الذكية كما سنوضحه من خلال المطلب الموالي.

المطلب الثالث: الدور الدولي الفرنسي: مقاربة القوة الذكية كإستراتيجية أداء.

ترتبط أنماط علاقات القوة بين الدول على المستوى الدولي أو الإقليمي بمقومات مكانة تلك الدول في داخل كل نطاق، وبتركز توزيع القوة بين أطرافه أو بانتشارها. وقد فرضت متغيرات النظام الدولي على الدول استيعاب قيمة الأخذ بما أصبح يسمى" القوة الذكية " *، التي تعني دمج أنماط القوة وأشكالها بين القوة الخشنة–الصلبة والقوة الناعمة، وبالتالي فهي أكثر فاعلية من أي من القوتين منفردتين، لتتبلور سياسة أو إستراتيجية وهي " القوة الذكية ".

الفرع الأول: التعريف بإستراتيجية القوة الذكية

---

[1] مارسيل ميرل، مرجع سبق ذكره، ص 291.

[2] - جاك شيراك،مرجع سبق ذكره، ص 135 .

[3] - "extrait de"Ensemble", livre de Nicolas Sarkozy", en : http://www.xoeditions.com/spip.php?article187

* للمزيد من المعلومات حول القوة الذكية الرجوع إلى المبحث الثاني من الفصل الأول من هذه الدراسة .

يقصد بسياسة القوة الذكية الاستخدام المرن لجميع وسائل السياسة بما فيها السبل الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والسياسية والقانونية والثقافية.[1]

إن سياسة القوة الذكية في ظل المتغيرات الدولية لا تعني تعاظم القوة أو الاحتفاظ بالهيمنة، وإنما يتعلق الأمر بوجود الأساليب التي تحول الموارد إلى استراتيجيات ناجحة لتحقيق أهداف الدولة.

وفي هذا الإطار تقدم الإستراتيجية الذكية الإجابة عن خمسة أسئلة:[2]

1 – ما هي الأهداف الرئيسية للدولة؟ أي الوضوح في الأهداف وترتيبها حسب أولويتها بالنسبة للدولة.

2– ما الموارد المتوفرة للدولة وفي أي سياق؟ بمعنى تحديد المخزون الدقيق للموارد المتوفرة، وتقييم كيف سيتغير هذا المخزون مع السياقات والمواقف المتغيرة.

3– ما المواقف الإستراتيجية والأفضليات في أهداف محاولات التأثير والنفوذ؟ بمعنى من الأساسي أن تكون للدولة نظرة دقيقة لإمكانات الخصوم المحتملين وماذا بحوزتهم ؟ والأكثر أهمية فيما يفكرون ؟ وما كثافة التغيرات وقابليتها للتطويع واحتمالية تغييرها في أفضلياتهم؟

4– أي صيغة من سلوك القوة تكون هي المرجحة للنجاح ؟ بمعنى الاختيار بين سلوك القوة الصلبة أو الناعمة أو المزج بينهما.

5– ما احتمالات النجاح ؟ بمعنى التقييم الواعي واحتمالية النجاح في تحقيق أهدافها، سواء على مستوى الإستراتيجية الكبرى أو في تكتيكات أي محاولة معينة للنفوذ والتأثير.

رغم ربط إستراتيجية القوة الذكية بالولايات المتحدة الأمريكية من طرف المفكر جوزيف ناي كما وضحنا سابقا، لكنها ليست حكرا عليها فقط. فمن الناحية التاريخية استخدمت العديد من الدول سواء صغرى أو كبرى استراتيجيات القوة الذكية، ففي القرن التاسع عشر استخدم " بسمارك Bismarck " في بروسيا، الإستراتيجية العسكرية العدوانية ليلحق الهزيمة بالدنمارك والنمسا وفرنسا في ثلاث حروب أفضت إلى توحيد ألمانيا، ولكن بمجرد ما أنجز بسمارك ذلك الهدف قبيل سنة 1870 م حتى طوع الدبلوماسية الألمانية لخلق تحالفات مع جيرانه وجعل برلين محورا للدبلوماسية الأوروبية وحل النزاعات.[3] كما بنت الصين بقيادة " ماو Mao " قوتها العسكرية (بما فيها الأسلحة النووية)، واستخدمت القوة الناعمة لخلق حلفاء في الخارج. كما أن الدول الصغيرة غالبا ما تكون لديها الخبرة بشأن استراتيجيات القوة الذكية، فقد استثمرت سنغافورة بما فيه الكفاية في مواردها العسكرية لتجعل نفسها تبدو صعبة المنال في عيون جيرانها اللذين ترغب في ردعهم، و لكنها جمعت بين هذه المقاربة والرعاية النشيطة للأنشطة الدبلوماسية في اتحاد دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) إلى جانب جهودها لجعل جامعاتها تخدم كمحاور لشبكات الأنشطة غير الحكومية في الإقليم . كما أن فرنسا استخدمت الثقافة إلى جانب القوة العسكرية منذ زمن المجد وخاصة في مستعمراتها التقليدية، حيث أشركت

[1]- سيف الهرمزي، **مقتربات القوة الذكية الأمريكية كآلية من آليات التغيير الدولي**، ط1، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص63 -116 .

[2] - جوزيف ناي، **مستقبل القوة** ، مرجع سبق ذكره، ص 239-240 -241.

[3]- جوزيف.ناي ، **مستقبل القوة** ، مرجع سبق ذكره، ص 244.

القادة الأفارقة في الحياة السياسية والثقافية الفرنسية كما استخدمت الثقافة لجذب النخب من هذه المستعمرات.[1]

الفرع الثاني: دوافع وآليات إستراتيجية القوة الذكية الفرنسية

من الصعوبة فهم إستراتيجية أي دولة أو سياستها بمعزل عن المرجعية الفكرية ومكونات بناء تفكيرها، فأي فعل سياسي أو أداء استراتيجي لا يأتي من فراغ وإنما يستند إلى فكر سياسي وتفكير استراتيج ي، وأي فعل سياسي يكون انعكاسا لمضمون الأصول الفكرية، لأن الأخير يمثل الإطار النظري، ويمثل الفعل السياسي الإطار التطبيقي، بمعنى تحويل الأفكار ونقلها إلى واقعها الفعلي الملموس للوصول إلى الأهداف المبتغاة.[2]

وبالرجوع لفرنسا فالمقاربة الأوضح لتفسير السياسة الخارجية الفرنسية تقر بأنها قوة دولية كبرى ذات أهداف واضحة متمسكة بطموحات قوة تاريخية عظمى ذات تأثير ونفوذ عالمي واسع النطاق.[3]

وذلك ما تم توضيحه في المطلب السابق من هذا المبحث، من خلال القيم و المبادئ التي شكلت قاعدة فكرية منذ الجمهورية الخامسة على يد شارل ديجول، والتي عكست مدى تمسك فرنسا بأهداف أساسية، فالمكانة والخصوصية الفرنسية ما زالت تشكل محور السياسة الخارجية الفرنسية بل أصبحت اليوم تطرح أكثر من أي وقت مضى، بسبب التهديدات المتنوعة على مختلف المستويات التي تواجهها فرنسا.

إن الهدف الأول للإستراتيجية الفرنسية هو المحافظة على مكانتها الدولية، وهو هدف محل إجماع الفكر الفرنسي، كما أنه معيار يحكم السلوكات الفرنسية على المستوى الدولي، وهذا ما عبرت عنه النخبة السياسية الفرنسية في عهد الجمهورية الخامسة، وعلى رأسها شارل ديجول الذي أكد أن " **فرنسا لأنها فرنسا، يجب أن تكون سياستها في وسط العالم سياسة عالمية، لأنها بتراثها العريق وبتاريخها النابض والمتقلب مؤهلة لأن تدرج تحركها في اتجاه تحقيق غايات تستجيب لمصالح الإنسان.**"[4]

وقد برز هذا البعد كهاجس واتضح بعد هزيمة فرنسا أمام ألمانيا وبداية تراجع الدور الريادي الفرنسي في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وفقدانها لأغلب مستعمراتها وبروز الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي كأهم القوى التي هيمنت على النظام الدولي، بعد ما كانت فرنسا تمثل قلب النظام الأوروبي. الأمر الذي تأكد خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وما صاحبها من تحولات، وبالتالي وجدت فرنسا نفسها أمام معضلة تمثلت في كيفية تجسيد الهوة بين هدفها في القيادة العالمية والوسائل الضرورية لتحقيق ذلك، فهي أصبحت تدرك بأنها في حد ذاتها ليس لديها الموارد ولا الثقل الاستراتيجي لتحقيق ذلك بمفردها، [5] فالأحداث الدولية أثبتت تراجع القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية الفرنسية عما كانت عليه في السابق.

---

[1]- المرجع نفسه ، ص 241 – 244.

[2]- سيف الهرمزي، مرجع سبق ذكره ، ص 60 .

[3] - Reuben Y. Wong , **The Europeanization of French foreign policy : France and the EU in east Asia** , New York : Palgrave Macmillan , 2006 ,p 10-11 .

[4]- الحسان بوقنطار، مرجع سبق ذكره ، ص 27 .

[5] رونالد تيرسكي وجون فان اودينارن، **السياسات الخارجية الأوروبية هل مازالت أوروبا مهمة**، ترجمة طلعت الشايب، ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016 ، ص 239 .

كل هذه الأمور يمكن اعتبارها بمثابة دوافع وأسباب أدت بفرنسا إلى اعتماد القوة الذكية كأداء استراتيجي في النظام الدولي الجديد، فبالرغم حنينها للماضي ونرجسيتها إلا أنها كانت واقعية في خياراتها، فعلى المستوى الداخلي تم التركيز على بناء القوة النووية الفرنسية ومن ثم تدعيم قوتها العسكرية، بالاضافة الى دفع عجلة الاقتصاد الفرنسي، أما على المستوى الدولي فقد لجأت إلى البحث عن الحلفاء ودعم سياستها الأوروبية وتقوية الدور الفرنسي من خلال المحور الفرنسي- الألماني، [1] هذا إلى جانب اعتماد ما يعرف بدبلوماسية التأثير والنفوذ والتي عرفها الكتاب حول الدفاع لسنة 1994 بأنها :

" المزج بين عوامل القوة الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والعلمية والثقافية."[2]

وهو الأمر الذي أكده وزير الخارجية الفرنسي السابق "لوران فابيوس Laurent Fabius"، وذلك انطلاقا من تحليله للأوضاع الدولية، حيث أكد أن فرنسا لابد أن تبحث عن دور ومكانة لها في هذا العالم المشتت كما وصفه، والذي يعرف تراتبية جديدة للقوى ويطرح مجموعة من التحديات على فرنسا مجابهتها إذا ما أرادت تحقيق أهدافها وطموحاتها والمتمثلة في مايلي:[3]

- التحدي الأول: التحدي الاقتصادي، هذا يتعلق بفرنسا لكنه على نطاق أوسع بأوروبا، وهنا يؤكد على ضرورة إيجاد طريق القدرة التنافسية والنمو الذي فقدته فرنسا، عن طريق امتصاص الاختلال الناجم عن العولمة.
- التحدي الثاني: وهو بيئي، إذ ينبغي إدخال سلسلة من التغييرات في ما يتعلق بشح ونضوب عدد من الموارد، انهيار التنوع البيولوجي، ومضاعفة استهلاك الطاقة، وتفاقم الاضطرابات المناخية.
- التحدي الثالث: هو التحدي التربوي والثقافي، فهناك منافسة شاملة في الميدان التربوي لذلك من الأهمية الاستثمار في التربية والبحث، وذلك لمواصلة التقدم والإشعاع الفكري والثقافي الذي حددته فرنسا لنفسها.
- التحدي الرابع: التحدي الديمغرافي، حيث عرفت وتعرف اليد العاملة انخفاض خاصة القارة الأوروبية.
- التحدي الخامس: وهو التحدي الأمني والأكثر إلحاحا خاصة في ظل طبيعة التهديدات الجديدة، كالإرهاب، الهجرة، وبطبيعة الحال على نطاق أوسع معالجة موضوع التنمية لأن العلاقة على المديين المتوسط والبعيد بين الأمن والتنمية هي علاقة بديهية في كلا الاتجاهين.
- التحدي السادس: هو التحدي الديمقراطي، فتاريخيا تحمل فرنسا على عاتقها رسالة ضرورة نشر وتشجيع الروح الديمقراطية، استلهاما من الثورة الفرنسية التي بدأت عام 1789.

وبالتالي ففرنسا مقتنعة بأن قدراتها الفردية لم تعد كافية لتحقيق طموحاتها، وهذا ما أكده وزير الخارجية الفرنسية السابق لوران فابيوس بقوله: **" أنا أتحدث بكل طيبة خاطر عن قوة التأثير والنفوذ، وهذا ما أعني به مكانة**

---

[1]- تييري دو مونبريال، **عشرون عاما قلبت موازين العالم من برلين إلى بكين**، ج1، ترجمة داليا الطوخي، القاهرة : المركز القومي للترجمة، 2015 ، ص 370-371 .

[2] - Alex Macleod et Catherine Voger-léger, « la France : d'une puissance moyenne à l'autre « , **études internationales** , canada : université de Montréal, N01 , 2004 , , volume 35 , mars 2004, p 79 .

[3]- " خطاب لوزير الخارجية الفرنسي السابق لوران فابيوس في المعهد العالي للتعليم بباريس 5 فيفري 2013"، في : https://bh.ambafrance.org/ (جويلية 2017)

فرنسا التي كما أحللها هي خلاصة مجموعة من الصفات، إذا جمعت تجعل لبلدنا دورا ومكانة أكثر أهمية، أكثر بكثير مما قد يتأتى ميكانيكيا من وزنه العسكري وحده أو الاقتصادي...إذا الدور ليس كالوزن."[1]

ففرنسا حافظت على أهدافها التقليدية لكنها حاولت استخدام آليات جديدة تتواءم مع المتغيرات الدولية، تعتمد على المزج بين شعارات ورموز القوتين " الناعمة" و " الصلبة "، لتثبيت أفضل لشرعية النفوذ والتأثير الذي تمارسه من خلال لعبة التحالفات والشراكات، خاصة بالاعتماد على الهيئات الدولية والإقليمية سواء تعلق الأمر بالأمم المتحدة أو مجموعة الدول الثماني، الاتحاد الأوروبي ....الخ، أو من خلال منظمة عالمية ممكنة للبيئة، وأخيرا من خلال دعم قوة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية، دون أن تنسى إمكانية استخدام القوة العسكرية كلما سنحت لها الظروف لذلك كما حدث مؤخرا في ليبيا والساحل الإفريقي.

بناءا على ذلك تعددت الوسائل التي تميز الأداء الاستراتيجي لدبلوماسية التأثير والنفوذ الفرنسية، والتي يمكن حصرها في مايلي:

1 -العمل بالتنسيق مع المؤسسات الدولية كأساس للشرعية الدولية والقانون الدولي:

يؤكد التصور السياسي الفرنسي على الابتعاد عن سياسة الانتقاء والأحادية التي تميز الطرح الأمريكي، وبالتالي على ضرورة الاعتماد على نظام متعدد الأطراف يقوم على احترام مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية، وذلك بالعمل الجماعي تحت سلطة منظمة الأمم المتحدة، هذا ما جاء على لسان وزير الخارجية الفرنسي السابق "هيبر فيدرين Hubert Védrine " بأن: "**مجلس الأمن يبقى السلطة التي يجب أن تقرر وترخص بصورة شرعية وقانونية استخدام القوة، بناءا على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة."** [2] وأحسن مثال هو رفض فرنسا للحرب الأمريكية ضد العراق سنة 2003، لأنها لم تكن بتفويض من مجلس الأمن، كما جاء على لسان رئيس الوزراء الفرنسي السابق "دومينيك دوفلبان Dominique de Villepin " بأن: "**الموقف الفرنسي من العراق كما هو الحال بالنسبة للقضايا الأخرى محكوم بمبادئ قوية : القانون ، الأخلاق، العدل ...إن فرنسا على مستوى العالم وفية للمبادئ التي سطرتها ...فرنسا تقود معركة القانون الدولي وهذه مسؤوليتها."**[3]

2 -العمل بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية من أهم الآليات التي تعتمد عليها فرنسا لتوظيف دبلوماسية التأثير والنفوذ، حيث تحاول في كل مرة توجيهه خدمة لمصالحها الخاصة.

إن عملية التكامل الأوروبي واحدة من أهم التطورات في السياسة الخارجية الفرنسية وذلك لإعادة بعثها من جديد لتكون فاعلا مؤثرا في العلاقات الدولية، لذلك دعا ديجول إلى فكرة " أوروبا الأمم " فنظرته لوحدة أوروبا ليست على شاكلة الإتحاد فوق قومي الذي تنصهر فيه الإرادة السياسية للدول، وإنما العكس من ذلك بفسح المجال أمام أعضائه وترك استقلال كبير لهم وتمكينهم من الدفاع عن مصالحهم.[4] انطلاقا من هذه الأسباب تحددت أهداف السياسة الخارجية الفرنسية من التجربة التكاملية الأوروبية، والتي أصبحت نهج

---

[1]- المرجع نفسه.

[2] - Alex Macleod et Catherine Voger-léger, op. cit , p 81 .

[3]- Ibid, p 81.

[4]- حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 148.

سياسي متعارف عليه ومتفق عليه بين رؤساء الجمهورية الفرنسية الخامسة، حيث أصبح الاتحاد الأوروبي وخاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أحد أهم أعمدة السياسة الخارجية الفرنسية لمواجهة التحديات التي فرضتها هذه المرحلة وذلك من خلال محاولة أورية سياستها الخارجية.

3 دبلوماسية الإشعاع الثقافي والفكري والعلمي

تعد القيم والمعايير الثقافية الفرنسية من الثوابت البنيوية والعضوية المعرفة لفلسفة سياستها الخارجية، عبر السنوات والعقود وذلك لإيمانها بضرورة حفاظها على مكانة وموقع ثقافي ولغوي متميز عالميا، وبالخصوص على مستوى مجال نفوذها التاريخي، وبهذا فهي تقدم نموذج دولة ذات قوة ناعمة تعتمد دبلوماسية ثقافية ولغوية تقليدية.

ففي ظل الظواهر الدولية الجديدة التي أفرزتها العولمة، أصبحت فرنسا تدرك جيدا بأن أفول الدول الكبرى يبدأ بخروجها من دائرة التأثير الناعم في تدفق الأطروحات الفكرية، وكذلك من ضعف قدرتها على صياغة أو نمذجة الإنسانية وفق منظورها.

وتعتبر المراكز الفكرية وكذا المدارس الفرنسية المنتشرة في أكثر من 135 بلد، من أنشط المراكز للترويج للثقافة واللغة الفرنسية والتغذية الفعلية للتواجد الفرنسي في هذه الدول. [1] كما تعتبر المنظمة الدولية الفرنكوفونية، أحد أهم أوجه الدبلوماسية الثقافية الفرنسية، والتي تعول عليها كثيرا باعتبارها فكرة واسعة ومشروع ضد قولبة العالم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

4 دبلوماسية التنمية

تعد المساعدات الفرنسية والمعونات والمنح بأشكالها المختلفة، الاقتصادية والعسكرية وحتى الإنسانية (الإغاثة) إحدى ركائز دبلوماسية التأثير النفوذ (قوتها الذكية) في العالم الخارجي، ولعل من أهم الوكالات التي تعتمد عليها فرنسا في سياستها الخارجية هي الوكالة الفرنسية للتنمية، حيث تعتبر فرنسا رابع مانح دولي بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبريطانيا.[2]

ولا تبرر المساعدة للتنمية ببعدها التضامني بل هي جزء لا يتجزأ من مجموعة أهداف، فهي في الحقيقة وسيلة من وسائل القوة الاقتصادية الناعمة، فنكاد لا نعرف مساعدة فرنسية لأي بلد خالية من شروط سياسية أو عسكرية – أمنية، وهذا ليس عيبا في منظور العلاقات الدولية، فالدول البراغماتية وفي مقدمتها فرنسا، ليس لديها أصدقاء دائمون وإنما لديها مصالح دائمة.

5 التدخل العسكري: (الوسيلة العسكرية)

---

[1]- موقع وزارة الخارجية الفرنسية ، الدبلوماسية الثقافية ، في :
http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/diplomatie-culturelle (جويلية 2017)

[2]- "المساعدة الإنمائية"، في: www.diplomatie.gouv.fr/ar/aide-au-developpemente (أوت 2017)

هي الوسيلة الخشنة الأقدم لتحقيق الأهداف، وقد أصبحت في الأداء الاستراتيجي الفرنسي كخيار أخير نظرا للتكلفة التي تثقل قوة فرنسا. وهي إستراتيجية تعبر عن بحث فرنسا الدائم والمستمر لدور فاعل على المستوى الدولي، والجهود الفرنسية لحماية مصالحها وأهدافها الاقتصادية والسياسية والثقافية.

وقد استخدمتها فرنسا منذ القدم بشكل كبير ومباشر في إطار الحملات الاستعمارية التي قامت بها في منطقة البحر المتوسط و إفريقيا. ولكن مع التطورات الدولية خاصة طبيعة المخاطر والتهديدات الجديدة، غيرت فرنسا من إستراتيجيتها العسكرية الفردية إلى مهمة جماعية جديدة تمثلت في تشجيع التدخل من أجل حماية الأمن والسلم الدوليين وحماية حقوق الإنسان على مستوى الأمم المتحدة خاصة، ففرنسا لا ترفض استخدام القوة ولكن يجب أن تكون في إطار جماعي إذا ما استدعت الضرورة لذلك، سواء الخوف من الإرهاب أو أزمة إنسانية تهدد الأمن الجماعي، ولكن بعد استنفاد كل الحلول والوسائل العسكرية. لكن طبعا مع بعض الاستثناءات كما شهدنا في السنوات القليلة الماضية تدخل فرنسا الانفرادي في مالي بدعوى محاربة الإرهاب، أين شهدنا إصرار الفكر الاستراتيجي الفرنسي على ضرورة بعث التدخل الخارجي لفرنسا، ولاسيما في إفريقيا في ظل الاضطرابات التي تعرفها دول الجنوب والمخاطر المتزايدة على المصالح الفرنسية (التنافس الدولي، مصادر الطاقة ...الخ)[1]

خلاصة الفصل الثاني

كخلاصة لهذا الفصل، يمكن القول بأن السياسة الخارجية الفرنسية تعتبر من أعقد السياسات الخارجية في العالم، فقد استطاعت التكيف والاستمرارية رغم التغيرات الدولية المختلفة سواء قبل الحرب الباردة، أثناءها أو بعدها، وذلك لأنها تنطلق من مجموعة من المعايير المعرفية الذاتية الخاصة بها، والتي انطلاقا منها تحدد الإطار وطرق العمل العامة لهذه السياسة الخارجية. فهي تحتفظ لنفسها بدور فعال في تعريف أفعالها وقراراتها الخارجية، وذلك بتقويتها لسلطا ت رأس هذه الدولة والمتمثل في رئيس الجمهورية، الذي يضطلع بمهام كبيرة في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية الفرنسية.

وتظل فكرة الاستقلال والسيادة الفرنسية المطلقة، هاجس السياسة الخارجية الفرنسية، هذه الرسالة التي تحتفظ بها فرنسا منذ القديم، وذلك لاستعادة مكانتها وتأثيرها في العالم.

ولكن التناقض يكمن في أن فرنسا حاولت على مر التاريخ أن تحتل مكانة أكبر من قوتها وإمكانياتها، وذلك لأنها لا تمتلك الوسائل اللازمة لتنفيذ سياستها، فالعالمية التي يطمح لها القادة الفرنسيين من خلال

[1] - أفكار للباحث

عملهم الخارجي، هي أمل كبير لا يتوافق مع الواقع الفرنسي، وذلك في زمن أصبحت فيه القوة النووية الفرنسية غير مجدية، نظرا لامتلاك قوى دولية ثانوية للسلاح النووي. فالقوة النووية الفرنسية التي حققت نوعا من الاستقلال ضمن التحالف الغربي، قد زالت مع انهيار جدار برلين، بالإضافة إلى اقتصاد لا يقوى على خدمة تلك الطموحات الكبيرة بالرغم من تحقيقه لنتائج متقدمة عالميا بعد نهاية الحرب الباردة.

كل هذا نظرا لارتباط القادة الفرنسيين بمجموعة من المبادئ التقليدية (العالمية، الاستقلال، النفوذ، التأثير...) ، بمعنى أنه للبعد التاريخي قوة كبيرة في توجيه السياسة الخارجية الفرنسية، مشبعا بالقيم ونماذج اتخاذ القرارات، وتقارير القوة الفرنسية في الماضي، والتي أراد ديجول وأتباعه استرجاعها بعد الحرب العالمية الثانية، غير أن هذا الخط الديجولي لا يزال نشط حتى الآن، على اختلاف الوسائل التي يستعملها كل رئيس فرنسي وصل إلى الحكم.

ولكن رغم هذه التناقضات التي تعاني منها السياسة الخارجية الفرنسية، والتي تتلخص في عدم مطابقة الإمكانيات الفرنسية مع مطامعها في العالم، و رغم إثبات ضعف فرنسا في العديد من الأحداث ، إلا أنها لا تريد أن تتخلى على مكانتها السياسية والعسكرية القديمة رغم تأثيرها الاقتصادي المتوسط خصوصا ، حيث أدركت أن قوتها لم تعد كما كانت عليه، وحتى لا تظهر كقوة مهزومة وجب عل يها أن تكون واقعية وذلك بوضع أهداف واستراتيجيات لا تتعدى إمكانياتها ، وبهذا يمكن أن تحافظ على خصوصيتها وحتى لا تدخل في صدام مع دول أقوى. لذلك فهي تسعى لبناء نظام دولي متعدد الأقطاب، وهو ما تحاول القيام به من خلال ربح المكانة والاحترام الدوليين من خلال نشر الثقافة الفرنسية والمثالية في المجال القانوني ، وبهذا تستطيع كسب احترام الجميع، فقد انتقلت فرنسا من العسكرة إلى العظمة الإنسانية والثقافية، نظرا لما تتمتع به الدبلوماسية الفرنسية من مهارات وقدرات بطريقة سلسة وناعمة، مما جعلها تغطي ذلك النقص في الإمكانيات وخاصة الاقتصادية منها، بالرغم من أنها ليست ضعيفة اقتصاديا، ولكن قوتها ليست قوة عظمى تتيح لها خدمة طموحاتها الكبيرة.

فاعتماد الدبلوماسية الفرنسية على نوع من النعومة في علاقاتها مع العالم الخارجي، وطبيعة المواضيع التي تنادي بها، مثل: احترام والدفاع عن حقوق الإنسان، تعزيز الديمقراطية، حماية البيئة...الخ، واعتمادها على أسلوب الحوار والمفاوضات...الخ، كل هذه الأمور، جعلت من فرنسا ذات وجود متميز في النظام الدولي، هذا بالإضافة إلى مقعدها الدائم في مجلس الأمن، وجودها في صندوق النقد الدولي، ومشاركتها في المؤتمرات والتجمعات الدولية الكبرى مثل G7,G8 ...الخ، التي توفر لها النفوذ في الوقت الراهن، هذا حسب ما يعتقده القادة الفرنسيين، بأن النفوذ العالمي ليس مرتبط بإمكانياتها المالية والاقتصادية فقط.

إذاً تفهم فرنسا على أنها قوة دولية تمتاز بالجرأة، تعمل أو تنشط على مستوى عالمي، وفق سياسة خارجية طموحة، لا تتهرب من الاحتكاكات مع الدول الأخرى، ففي إطار الجمهورية الخامسة مارست سياسة خارجية نشطة في كل مناطق العالم وفي كل المجالات الدولية.

هذه السياسة الخارجية التي تتميز بنوع من الاستقرار في توجهاتها وتطلعاتها، حيث استقرت منذ الثورة الفرنسية المرجعية القيمية التي تقوم عليها هذه السياسة، والتي تركز على عالمية القيم الحقوقية التي جاءت

بها هذه الثورة، والتي اتخذتها الإدارات المتلاحقة على إدارة الدولة الفرنسية بأشكالها الإمبراطورية، أو الجمهورية البرلمانية أو شبه الرئاسية، على ضرورة الدفاع عن هذه المهمة الحضارية الفرنسية عبر العالم مع منافسة واحتواء الثقافات والقيم الأخرى.

بالإضافة إلى المحدد الثقافي والمعياري، والمحدد الاقتصادي والعسكري، يجب استخدام أيضا المحددات الإستراتيجية لتفسير السياسة الخارجية الفرنسية وبالتالي دور فرنسا في النظام الدولي، بحيث نجد من المحددات الأولى، طموح فرنسا في بناء أرضية قوة عالمية عن طريق التواجد الإمتيازي في كل قضايا ومناطق العالم، وهذا ما سنحاول توضيحه في الفصل الثالث من هذه الدراسة الذي سنخصصه لتبيان آليات الدور الفرنسي، التي تستند عليهم فرنسا بغية تحقيق أهدافها.

الفصل الثالث

الدور الدولي الفرنسي آليات التوظيف و الأداء

بعدما وضحنا في الفصل الثاني من هذه الأطروحة بأن فرنسا عرفت استمرارية واضحة في المحافظة على أهداف وركائز سياستها الخارجية منذ قيام الجمهورية الخامسة سنة 1958 على يد الجنرال ديجول، على عكس آليات تنفيذ هذه الأهداف أو ما يعرف بإستراتيجية الأداء والتوظيف والتي تغيرت خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، أين تيقنت فرنسا بأن قوتها لم تعد تسمح لها بالنشاط العالمي الفعال كما تملي عليها طموحاتها، لذلك فضلت العمل على مستوى الأطر الإقليمية والدولية من خلال منظمة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية الفرنكوفونية، الحلف الأطلسي، وخاصة الاتحاد الأوروبي الذي أصبحت تعول عليه كثيرا في عالم ما بعد الحرب الباردة، هذا إضافة إلى تمسكها القوي بنفوذها في مستعمراتها التاريخية في إفريقيا، خاصة منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، والتي أصبحت كساحة لإبراز النفوذ الفرنسي على مستوى دولي.

لذلك فنحن نسعى من خلال هذا الفصل إلى تحليل قضية مهمة وهي: اختبار التصورات التي يقدمها صانع القرار الفرنسي حول الدور والمكانة الدولية الفرنسية – والتي وضحناها في الفصل الثاني – من خلال التوجهات التي تحكم السياسة الخارجية الفرنسية تجاه النظام الدولي، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الآليات والممارسات، والتي نريد أن نفحص مدى قدرتها على تجسيد أهداف فرنسا.

واستنادا على ذلك فإن هذا الفصل سيسعى إلى فحص آليات السياسة الخارجية الفرنسية بين حسابات المصلحة العقلانية ورؤية الدور الوطني المعيارية.

المبحث الأول: دور فرنسا من خلال المنظمات الدولية والإقليمية

منذ النصف الثاني من القرن العشرين اكتسبت المنظمات الدولية والإقليمية تدريجيا تأثيرا ودورا كبيرا على الساحة الدولية، باعتبارهم فواعل رئيسية في النظام الدولي، ومن أهمها منظمة الأمم المتحدة.

مع ظهور هؤلاء اللاعبين الجدد، اختارت فرنسا أن يدخل عملها الخارجي في إطار نهج متعدد الأقطاب للعلاقات الدولية. ففرنسا تعترف بأن تزايد عدد الفاعلين على الساحة العالمية قلل من نفوذها، لذلك من الواقعي أن تبحث عن حلول، وذلك بضم هذه الفواعل إلى نقاط قوتها لزيادة وزنها ونفوذها على مستوى دولي. فمع حوالي 160000 فرنسي، تأتي فرنسا في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، من قبل عدد مواطنيها الموظفين في المنظمات الدولية، هذا الرقم الكبير يرجع لأسباب تاريخية كون فرنسا عضو مؤسس لمعظم هذه المنظمات، وأيضا لسبب جغرافي كون فرنسا تعتبر مقر للعديد منها، مما يسهل عمل أفرادها ضمنها.[1]

وهنا سوف نركز على فحص دور فرنسا من خلال كل من منظمة الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، المنظمة الدولية الفرنكوفونية والحلف الأطلسي.

المطلب الأول: فرنسا والأمم المتحدة طموحات عالمية: أولوية التعددية في السياسة الخارجية الفرنسية

تعد فرنسا عضوا أصليا مؤسسا للأمم المتحدة *، وعضوا نشطا في عملها منذ عام 1945، وهذا يرجع إلى أصول تاريخية، وذلك لكون فرنسا من الأوائل الذين طرحوا فكرة ضرورة وجود مؤسسة دولية تتبادل الدول فيها الآراء بشكل جماعي لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

وقد كانت الجذور الأولى لفكرة هذه المؤسسة مع الباحث و السياسي الفرنسي " ليون بورجوا Leon Bourgeois " وذلك من خلال فكرة " la société des nation "، والتي طبعا تعتبر فيها فرنسا عضوا أساسيا لتحقيق التضامن الدولي، وقد نال عليها جائزة نوبل للسلام عام 1920.[2] لذلك ففرنسا حاضرة بقوة في ما يسمى " نظام الأمم المتحدة " والتي تضم العديد من الوكالات المتخصصة.

تعتبر منظمة الأمم المتحدة بالنسبة لفرنسا، وسيلة مفيدة ومثيرة للاهتمام وذلك للتعريف بسياستها الخارجية وعملها الدبلوماسي. لذلك فمن المثير للاهتمام دراسة كيف تستخدم فرنسا هذه الأداة المتاحة لها، من خلال وجودها المتعدد الأوجه في إطار الأمم المتحدة، بالرغم من أن موقفها هذا عرف تذبذب خاصة في السنوات الأولى من نشأة الأمم المتحدة، لكنه تطور وأصبح أكثر إيجابية مع مرور السنوات خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وهذا ما سنوضحه من خلال هذا المطلب.

---

[1] - Sébastien Pellissier et Alexandra Crepy , « la France dans les organisations internationales , Quelles influences pour quels projets «, p 10, en : http://bdc.aege.fr/public/La_France_dans_les_organisations_internationales_Quelles_influences_pour_quels_projets.pdf (aout 2017)

* منظمة الأمم المتحدة هي بالدرجة الأولى منظمة سياسية دبلوماسية تضم معظم دول العالم ، والمقسمين إلى أعضاء أصليين مؤسسين ، وآخرين انضموا فيما بعد . كان للأمم المتحدة دور أصلي تمثل في التنسيق بين سياسات الدول في مجال حفظ السلام وتنمية علاقات دولية ودية تعاونية ، إذ ا نفهم بأن دورها مركز على الجهود المبذولة لتحقيق التوافق بين هذه الغايات المشتركة، لكن فيما بعد طورت الأمم المتحدة نشاطاتها إلى مجال المراقبة وحتى إدارة بعض السياسات من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنوات الستينات والسبعينات وأيضا بروز عمليات حفظ السلام خاصة منذ سنوات التسعينات من القرن الماضي.

[2] - Paul Tavernier, « la France et l'onu «, **annuaire français de relations internationales**, France : la documentation française, Volume IX, 2008 , p 371.

الفرع الأول: لمحة عن تطور موقف فرنسا من منظمة الأمم المتحدة

كانت فرنسا تنظر للأمم المتحدة في بداية نشأتها في فترة الحرب الباردة بأنها عاجزة وغير مجدية ويمكن أن تؤثر على السيادة الوطنية واستقلالية القرار الفرنسي، [1] فبالرغم من حصولها على مقعد دائم في مجلس الأمن إلا أنها رفضت كليا منظمة الأمم المتحدة، وخاصة بعد وصول الجنرال ديجول للحكم سنة 1958، الذي عبر عن ذلك بقوله: " **مازالت فرنسا قوة عالمية لا يجب تجاهلها، يجب أن نجد لها طريقا كي تعود كمشارك جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة.**"[2] ويضيف قائلا:" **أقر بأننا لسنا في وضع يسمح لنا بالدخول في عداء صريح معكم في الوقت الراهن ، لكنكم قد أهنتم فرنسا ... ولا يمكن نسيان ذلك** ."[3] كما قال: " **إننا لا نعترف لمنظمة الأمم المتحدة بأي حق في التحكيم، أو إصدار قوانين لأنها ليس لها سلطة القيام بذلك.**"[4]

وتعود أسباب هذا الرفض إلى عدم إشراكها في وضع ترتيبات وصياغة قواعد نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة تراجع دورها وخروجها منهزمة ومنهكة منها، والتي أدت إلى بروز كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كقوتين مسيطرتين على قواعد التوازنات الدولية، فديجول لم يقبل بذوبان الخصوصية الشخصية الفرنسية، فهو المتمسك بالسيادة القومية واستقلال بلاده ورغبته في التأكيد على دورها العالمي، من خلال الانفتاح ونشر النموذج الثقافي الفرنسي في مواجهة النموذج الأمريكي السوفياتي . [5]
فديجول رأى إذا بأن الأمم المتحدة تؤثر سلبا على الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، خاصة بسبب موقفها من ضرورة تصفية الاستعمار، هذه المسألة التي يعتبرها ديجول مسألة خالصة ولا يحق لأي طرف مهما كان التدخل فيها، فرؤية ديجول تجاه الأمم المتحدة تؤكد على أن الدول القومية هي الوحدات الطبيعية والأساسية للعلاقات الدولية، فهي القوة العليا الدافعة وبالتالي لا يجب على الهيئات فوق الوطنية أن تحاول المنافسة، ويبقى مجلس الأمن مجرد فضاء للتوافق بين الدول العظمى، من دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة بقدر ما يكون مفيدا وملائما.[6]

وبالتالي فقد تميزت العلاقة بين فرنسا والأمم المتحدة بالحذر الشديد طيلة العشرين سنة الأولى لظهورها نتيجة بعض القضايا العالقة أهمها قضية السويس ومسألة الاستعمار.[7]

ولكن منذ منتصف الستينات من القرن العشرين وخاصة بعد استقلال الجزائر، بدأت العلاقات تتجه نحو التفاهم والتناسق بين فرنسا والأمم المتحدة، حيث وجدت فيها مجال للتحرك خاصة في فترة حكم جيسكار ديستان الذي أعطى خصائص العلاقة بين فرنسا والأمم المتحدة، ففي فترته شاركت فرنسا ولأول مرة في

---

[1] - Monique Saliou, « la France et l'onu, des ambitions mondiales «, **politique étrangère**, France: Institut français des relations internationales, N3, 1993, p 687.

[2]- ديفيد بوسكو ، **خمسة يحكمون الجميع : مجلس الأمن ونشأة النظام العالمي الحديث** ، ترجمة غادة طنطاوي، ط1، القاهرة: المركزي القومي للترجمة، 2014 ، ص52 .

[3]- المرجع نفسه ، ص 64 .

[4]- المرجع نفسه ، ص 64 .

[5]- عامر كامل أحمد و أمنة محمد علي، " الموقف الفرنسي من الإستراتيجية الأمريكية في العراق"، **دراسات دولية**، بغداد: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد 36، افريل 2008، ص 64 .

[6]- ديفيد بوسكو، مرجع سبق ذكره ، ص 147 .

[7] - Thierry Tardy, « la France et l'onu entre singularité et ambivalence « , **politique étrangère** , France: Institut français des relations internationales, N04 , 2002, p 933 .

عمليات حفظ السلام تحت إدارة الأمم المتحدة بلبنان إسمها la finul وبهذا تخلصت فرنسا من سياسة الكرسي الفارغ لتجد لنفسها دور داخل هذه المنظمة.[1] ليتأكد هذا الموقف مع فترة حكم الرئيس فرانسوا ميتران، الذي اقتنع بأن مصلحة فرنسا تفرض عليها ضرورة الاندماج أكثر ضمن الأمم المتحدة، لأنها أصبحت مصدرا للشرعية كونها عضو أساسي لضبط التوازن الدولي، وبالتالي فالأمم المتحدة أصبحت منبر مهم للتعبير عن مكانة ودور فرنسا في ظل التحولات العالمية، هذه الرؤية استمرت، ففي فترة حكم جاك شيراك اعتبر الأمم المتحدة أولوية سياسية، وفي هذا الإطار عبر الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي بقوله:

« rester dans le peloton des nations qui font l'histoire parce qu'elles ont refusé de la subir.[2] »

بمعنى أنه على فرنسا أن تتحمل مسؤوليتها كدولة صانعة للتاريخ والأحداث الدولية، وأن لا تترك المجال للدول الكبرى الأخرى لوحدها، مما قد يؤثر على مصلحة فرنسا ومستقبل النظام الدولي.

إذا نستنتج بأن أهمية الأمم المتحدة بالنسبة لفرنسا زادت شيئا فشيئا بعد رحيل ديجول، إلى أن أصبحت أكثر تمسكا بها في فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك في إطار سعيها لتحقيق هدفها الأساسي وهو استرجاع مكانتها ودورها النشيط على مستوى دولي، وذلك بعد قناعتها بكونها تراجعت إلى قوة متوسطة، لذلك عليها أن تستغل هذه القوة بذكاء حيث أكد الرؤساء الفرنسيون بعد الحرب الباردة دائما على أهمية المؤسسات الدولية في المعادلة الدولية في إطار النظام الدولي الجديد، فالعمل الجماعي يعود عليها بالفائدة أحسن من العمل بطريقة فردية، ففرنسا بحاجة إلى الأمم المتحدة في إطار سياستها الخارجية لفترة ما بعد الحرب الباردة، وبالتالي أصبحت مضاعف للقوة الفرنسية والإطار الملائم للعب الدور الفرنسي المنشود خاصة أمام تنامي النفوذ الأمريكي في العالم،[3] فالعضو الدائم في مجلس الأمن يتمتع بوجود وتأثير على مستوى جغرافي وعالمي وعلى مستوى القضايا الدولية المختلفة، وهذا في حد ذاته يعتبر مؤشر مهم يسمح لفرنسا بالمحافظة على مكانتها الدولية.[4]

الفرع الثاني: أهداف فرنسا من خلال منظمة الأمم المتحدة

تظهر فرنسا من خلال سياستها الخارجية اهتماما بالمنظمات الدولية وخاصة الأمم المتحدة نظرا لاهتمامها بفكرة الدبلوماسية المتعددة الأطراف، خاصة بعد الحرب الباردة أين أكدت على أهمية العمل الجماعي من خلال المنظمات الدولية ، وهذا ما بينه الكتاب الأبيض الفرنسي حول السياسة الخارجية الفرنسية والأوروبية " 2008 – 2020 " أين أكد أن المحاور الإستراتيجية للدبلوماسية الفرنسية متمثلة في: تعزيز التعددية وحقوق الإنسان والتأثير الثقافي لفرنسا، وقد تم التأكيد على أن التعددية ليست سوى أداة لتحقيق مصلحة فرنسا وإنما مبدأ عمل .[5]

---

[1] - Ibid, p 934 .
[2] - Sebastien Pellissier et Alexandra Crepy , op.cit , p 03 .
[3] - Monique Saliou, op .cit , p 687.
[4] - Alex Macleod et Héléne Viau , « la France : les institutions internationales au service du rang » , **études internationales** canada : université de montréal , Volume 30, Numéro 2 , 1999 , p 286 .
[5] - livre blanc sur la politique étrangère et européenne de la France 2008-2020, **la France et l'Europe dans le monde**, p 116, en: http://responsibilitytoprotect.org/2LIVREBLANC_DEF.pdf (aout 2017)

لذلك بني التصور الفرنسي على مركزية دور الأمم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية على أساس اعتبارها مصدرا للشرعية الدولية، فهي توفر لها حماية لسيادتها واستقلالها الدولي نظرا لامتلاكها لمقعد دائم في مجلس الأمن الدولي. [1] فالتصور السياسي الفرنسي يؤكد على الابتعاد عن سياسة الانتقاء والأحادية، وبالتالي على ضرورة الاعتماد على نظام متعدد الأطراف يقوم على احترام مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية، وذلك بالعمل تحت سلطة الأمم المتحدة وهذا ما جاء على لسان وزير الخارجية السابق " هيبير فيدرين ": " **بأن مجلس الأمن يبقى السلطة التي يجب أن تقرر وترخص بصورة شرعية وقانونية استخدام القوة بناءا على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.**"[2] نفس الفكرة عبر عنها الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك" في خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عندما قال: " **في عالم اليوم لا يمكن لأحد أن يعمل لوحده أو يتحرك لوحده باسم الجميع، ولا يمكن لأحد أن يقبل الفوضى في المجتمع من دون قواعد، لا يوجد بديل للأمم المتحدة ... التعددية أمر أساسي، ووحده مجلس الأمن الدولي الذي يضع حدود لاستخدام القوة، ولا يمكن لأحد استنادا للحق، استخدام حقه الوقائي من جانب واحد.**"[3] وقد عبر الرئيس الحالي "ايمانويل ماكرون" عن نفس الفكرة بقوله: "**إن فرنسا لن تكون قادرة على تأكيد أولوياتها إلا من خلال استقلالها لكن دون غطرسة، وهذا يتطلب قبل كل شيء أن نكون حاضرين تماما ونشطين في المحافل المتعددة الأطراف، وبصفة خاصة، الأمم المتحدة.**"[4]

ففرنسا تبحث من خلال منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن على تعزيز مكانتها الدولية وهويتها، لذلك أظهرت دائما رغبتها في تفعيل دور المنظمة ودعمها والعمل على عدم عرقلتها خدمة لمصالحها، وذلك بالمزاوجة بين المقاربة الواقعية والليبرالية للنظام الدولي.[5]

فالمقاربة الواقعية يمكن أن نترجمها من خلال محاولتها إتباع مواقف دولية تقليدية وجدية تركز على فكرة المصالح الوطنية المحددة بمصطلحات القوة.

كما أن هذا لم يمنع فرنسا من إتباع مبادئ مستمدة من الفكر الليبرالي من خلال خطابها حول القيم العالمية، حقوق الإنسان، القانون، الأخلاق ...الخ، وفي هذا الإطار فالأمم المتحدة تعطي لفرنسا إطار مهم للتحرك والتعبير عن نفسها في المجال المعياري والعملياتي من خلال دعم معايير السلام، وذلك على اعتبار أنها عضو دائم في مجلس الأمن، وهو ما يسمح لها من خلال الفيتو بتمرير المصالح الوطنية الفرنسية عبر الأمم المتحدة.

باختصار يمكن القول بأن منظمة الأمم المتحدة هي ذلك المنتدى الذي يسمح لفرنسا بنشر رسالتها وأفكارها التي تعتبرها عالمية، مما يسمح لها بالمحافظة على رتبتها ومكانتها بين القوى الكبرى في العالم.[6]

الفرع الثالث: مظاهر دور فرنسا من خلال الأمم المتحدة

---

[1] - Paul Gallis, op.cit , p 32 .
[2] - Alex Macleod et Catherine Voger-léger, « la France : d'une puissance moyenne à l'autre « , **etudes internationales** , canada : université de montréal , volume 35 , N01 , 2004 , mars 2004,, p 81 .
[3] - Paul Gallis, op.cit, p 32.
[4] - « Le rôle de la France à l'ONU », en: https://onu.delegfrance.org (aout 2017)
[5] - Thierry Tardy, op.cit , pp931-932 .
[6] - Thierry Tardy, op.cit , p 934 .

بَيَّنا في الفرع السابق بأن منظمة الأمم تعتبر بالنسبة لفرنسا وسيلة مفيدة ومثيرة للاهتمام وذلك للتعريف بسياستها الخارجية وعملها الدبلوماسي، لذلك من المثير للاهتمام دراسة كيف تستخدم فرنسا هذه الأداة المتاحة لها، حيث تسعى فرنسا جاهدة للقيام بدور نشيط في كافة المجالات داخل منظمة الأمم المتحدة، وذلك لتطبيق فكرة التعددية على مستوى دولي، من خلال موقعها في مجلس الأمن، إضافة إلى ذلك فإنها تسعى من خلال علاقاتها الوطيدة مع دول الجنوب وخاصة مستعمراتها في إفريقيا، إلى استخدام هذه الدول كورقة رابحة للدفاع عن مصالح فرنسا وممثليها داخل الأمم المتحدة والعالم ككل، خاصة في الأجهزة المنتخبة عن طريق دعم هذه الدول لممثلي فرنسا، كما تعتبر فرنسا من أهم ممولي الأمم المتحدة حيث تسدد اشتراكاتها السنوية في الوقت المحدد، إضافة إلى دفاعها عن مكانة اللغة الفرنسية.

1 - **المشاركة الفرنسية في الهيئات الحكومية والمنتخبة للأمم المتحدة**

تعتبر فرنسا ثاني بلد بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث التوظيف في منظمة الأمم المتحدة، فمن بين 10 موظفين داخل أجهزة ووكالات الأمم المتحدة نجد واحد فرنسي، [1] الذين توظفهم فرنسا أكيد خدمة لمصالحها، بالاعتماد على قدرتهم أثناء ممارستهم لعملهم داخل المنظمة.

كما يظهر عمل ونشاط فرنسا في الأمم المتحدة داخل الهيئات الحكومية للمنظمة كعضو دائم في: مجلس الأمن، مجلس الوصاية، لجنة نزع السلاح، اللجنة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري، لجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، اللجنة المخصصة للقضاء على الإرهاب ...الخ. كما تشارك فرنسا في الهيئات المنتخبة للأمم المتحدة مثل: محكمة العدل الدولية، لجنة التنمية المستدامة، لجنة القانون الدولي، مجلس حقوق الإنسان، المحكمة الجنائية الدولية، المحكمة الدولية لقانون البحار...الخ، كما تشارك في الهيئات الإدارية والوكالات المتخصصة مثل: منظمة اليونسكو، لجنة التنمية الصناعية، الاتحاد الدولي للاتصالات، منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ...الخ.

إن هذه المعلومات توفر رؤية مثيرة للاهتمام حول مشاركة فرنسا في هيئات وأجهزة الأمم المتحدة، فهي عضو دائم في 18 جهاز، وتشارك في 24 جهاز بالانتخاب، وهي عضو أيضا في 9 من الوكالات المتخصصة لها، والتي أصبحت منبرا مهما للدبلوماسية الفرنسية متعددة الأطراف.[2]

2 - **مجلس الأمن وعضوية فرنسا الدائمة**

تعتبر العضوية الدائمة في مجلس الأمن ألأممي مصدرا مهما للقوة على مستوى دولي، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهي خمسة مقاعد محجوزة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، فرنسا، وبريطانيا، والتي من حقها أن تقترح والأهم منع عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أو ما يعرف بحق الفيتو أو النقض، وتعتبر هذه المقاعد مثالا آخر على كيفية تغير معنى القوة مع الزمن.[3]

---

[1] - Sébastien Pellissier et Alexandra Crepy, op.cit , p 05.

[2] - Paul Tavernier, op.cit , p 373 – 374 .

[3]- روبرت باستور، **رحلة قرن كيف شكلت القوة العظمى النظام الدولي الجديد** ، ترجمة هاشم احمد محمد ، ط1 ، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010 ، ص 39 .

وهو الأمر الذي تسعى فرنسا إلى توظيفه خدمة لمصالحها وأهدافها الإستراتيجية كونها تتمتع بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن، بمعنى أن لها مكانة مرموقة بين الدول ولاسيما في مجال السلم والأمن الدوليين.

والرسم البياني التالي يبين أهمية مجلس الأمن في مناقشة أهم القضايا الدولية، من خلال زيادة عدد القرارات المتخذة خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، أين بلغ عدد القرارات المتخذة 1612 في الفترة الممتدة من بداية التسعينات إلى سنة 2015، بمعدل 62 قرار في السنة ، بينما بلغ عدد القرارات 646 قرار في الفترة الممتدة من 1946–1990 بمعدل 15 قرار في السنة.

أما حق النقض فقد استعمل 234 مرة في الفترة الممتدة من 1946–1990، كان نصيب فرنسا منها 18 مرة، أما في الفترة من 1991–2015 لم تلجأ فرنسا لحق النقض، بالرغم من استعماله 35 مرة بين كل من الولايات المتحدة، روسيا، والصين.

شكل رقم –04– استخدام فرنسا لحق النقض بين 1946–2015

Source : https://onu.delegfrance.org

فالتصور الفرنسي يقوم على إبقاء الأمم المتحدة وبالتحديد مجلس الأمن في قلب النظام الدولي، وخاصة ما يتعلق باللجوء لاستخدام القوة في مجال تسيير وإدارة الأزمات الدولية، لذلك لعبت ورقة الأمم المتحدة، فخارج نطاق الأمم المتحدة وبدون موافقة مجلس الأمن لا شرعية دولية، فالأمم المتحدة هي مصدر القانون الدولي ومصدر للأفعال الدولية، مما يؤكد افتقار فرنسا للوسائل الفردية المستقلة للضغط وفرض إرادتها على القوى الأخرى دون الاعتماد على ورقة الأمم المتحدة.

فإلى جانب القوة تهتم فرنسا أيضا بالقانون، فقد ساهمت بعد الحرب الباردة وخاصة في السنوات الأخيرة في القرارات التي اتخذتها الأجهزة الأممية المختص، والتي تعكس تطور القانون الدولي في المجال الإنساني، وخاصة مبدأ التدخل الإنساني.[1]

[1] - Monique Saliou, op.cit, p 690.

ففرنسا تدافع عن مصالحها من خلال مجلس الأمن الأممي عن طريق مقعدها الدائم والمكانة التي يضمنها لها، وهنا تجدر الإشارة إلى أن 17 % من مقترحات القرارات المتخذة في مجلس الأمن هم في الأصل اقتراح فرنسي أو تحت إشراف فرنسا.[1]

ومن أبرزها دور فرنسا في المفاوضات الخاصة بالقرار 1441 المتعلق بتجريد العراق من السلاح والذي تمت المصادقة عليه في 8 نوفمبر 2002 من طرف مجلس الأمن.

إن أحداث 11 سبتمبر 2001 لم تغير وجهة نظر فرنسا ولا عملها داخل الأمم المتحدة، فقد أكدت بأن الأمم المتحدة يجب أن تلعب دورا محوريا في إضفاء الشرعية على أي سلوك تقوم به بقية الوحدات الدولية. الأمر الذي اتضح أثناء مناقشة القرار 1441 في نوفمبر 2002 حول العراق، وفعلا نجحت فرنسا باعتماد الإجماع على القرار، الذي ينص بأنه على العراق أن يلتزم لقرارات الأمم المتحدة بشأن نزع السلاح " وإلا سيلقى عواقب وخيمة "، بمعنى أنه لا يبيح مباشرة التدخل العسكري إلا بعد التأكد من عدم امتثال العراق للجماعة الدولية، الأمر الذي يعتبر نجاح للدبلوماسية الفرنسية داخل الأمم المتحدة وهو الأمر المنشود من طرفها، حيث بينت بالرغم من عدم استخدامها لحق الفيتو، أنه باتخاذ أمريكا للنهج الأحادي فإنها خرجت عن القاعدة الأممية التي تقر بالنهج المتعدد الأطراف. [2] وهنا نجد بأن الرفض الفرنسي للتدخل الأمريكي في العراق أعطى لفرنسا أهمية وقوة أكبر مما لديها في الواقع، حيث أظهرت للعالم قدرتها على لعب دور المواجه لأكبر قوة عسكرية في العالم.

لكن هذا النجاح الدبلوماسي الفرنسي إن كان يصلح في المدى القصير، فإنه لا يصلح في المدى الطويل، كما أنها تناقض نفسها لأنها لطالما استخدمت القوة العسكرية بدون حق وشرعية قانونية.

هناك عدة عوامل يجب أن تأخذهم فرنسا بعين الاعتبار داخل مجلس الأمن وهي مرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية:

- علاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع بقية القوى.
- عالم ما بعد 11 سبتمبر وضع الولايات المتحدة الأمريكية في وضع غير مسبوق.

في هذا السياق العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة يجب أن تدرس حالة بحالة، فليست كل الحالات لصالح أمريكا، على هذا الأساس يجب على فرنسا أن تخط طريقها في الأمم المتحدة بذكاء، وتبحث عن أحسن الطرق التي تسمح لها باستثمار دورها في الأمم المتحدة في دعم سياستها الخارجية، وبالتالي دور ومكانة فرنسا الدولية.[3]

ففي الأزمة اللبنانية سنة 2006 كانت فرنسا من أشرف على تكوين الخلية المسئولة عن القيادة الإستراتيجية في لبنان، وهذا دليل على التوسع التدريجي لدور فرنسا في إدارة عمليات حفظ السلام. [4] فخلال مؤتمر روما المنعقد في 2006/07/26، تقدمت فرنسا بورقة لإيجاد تسوية للنزاع، استوحي منها القرار رقم

[1] - Sébastien Pellissier et Alexandra Crépy, op.cit.

[2]- عامر كامل احمد،آمنة محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

[3] - Thierry Tardy, op.cit, p 94 .

[4] - Sébastien Pellissier et Alexandra Crépy, op.cit, p 04.

1701 الذي تبناه مجلس الأمن في 12 أوت 2006، وهو القرار الذي وضع حدا للحرب الإسرائيلية على لبنان، وبذلك شعرت فرنسا بأنها حققت نجاحا من الدرجة الأولى، [1] رغم التعديلات التي أدخلت على القرار، إلا أنه احتوى على المقاربة الفرنسية فمن أهم بنوده اقتراح تشكيل قوة ضاربة مكونة من 15000 جندي تقودها فرنسا وتشارك فيها بعدد 3500 جندي.[2]

بالرغم من الوضع المتميز لفرنسا في مجلس الأمن، إلا أنها من أنصار إعادة هيكلته أو إصلاحه وذلك لتحسين عمله وفعاليته في حفظ السلم والأمن الدوليين، حيث طالبت بزيادة عدد الأعضاء الدائمين والمتمتعين بحق الفيتو، خاصة ألمانيا واليابان، ولكنها طبعا لا تقبل أن يؤثر هذا التغيير على تمتعها بحق الفيتو، وبالتالي على استقلالية سياستها الخارجية.[3] لذلك فقد اختارت فرنسا إستراتيجية الانفتاح الحذر بمعنى المزاوجة بين الانفتاح والمحافظة، بعد الضغوطات الدولية التي فرضت عليها خاصة من طرف الدول الأوروبية وأهمها ألمانيا وإيطاليا، وذلك بعدما أثيرت مسألة توسيع مجلس الأمن سنة 1993 من طرف اليابان التي عبرت بأنها تأمل لأن تكون عضوا دائما في مجلس الأمن، نفس الطرح عبرت عنه ألمانيا سنة 1995،[4] وهو الأمر الذي لقي ترحيبا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي وضع فرنسا في وضعية حرجة، فبعد ما كانت رافضة للأمر نهائيا فإنها قبلت المناقشة في موضوع توسيع مجلس الأمن لكن دون حماس وكما ذكرنا بالمزاوجة بين الانفتاح والتحفظ، لذلك وضعت أربعة شروط لتوسيع المجلس والمتمثلة في:[5]

1 -ينبغي تمثيل جميع مناطق العالم بطريقة عادلة.
2 -يجب توسيع مجلس الأمن بإضافة أعضاء جدد وليس استبدالهم بالأعضاء الدائمين القدامى.
3 -لا يجب الاستغناء عن حق الفيتو أو المساس بقيمته.
4 -على كل دولة مطالبة بالعضوية الدائمة، أن يكون لها وزن اقتصادي معين وتقبل المشاركة الواسعة في عمليات حفظ السلام.

إن حق النقض هو قوة رمزية تتشبث بها فرنسا بقوة، بالرغم من معرفتها بأنها لن تستخدمه كثيرا، وبالرغم من أنه بين ضعفها في كثير من الأحيان كحالة كوسوفو، ولكنه مهم بالنسبة لها.

لكن تواجه فرنسا مطالب ملحة من جانب شركائها في الاتحاد الأوروبي، للحصول على مقعد مشترك في مجلس الأمن خاصة من طرف ألمانيا، اسبانيا و إيطاليا، هذا الضغط زاد خاصة بعد اعتماد المشاورات داخل الجمعية العامة الأممية باسم الاتحاد الأوروبي، لذلك طالبوا بتوسيع ذلك إلى مجلس الأمن .

وهنا نجد فرنسا وجب عليها الاختيار بين أمرين:[6]

- إما أن تحافظ على وزنها الدولي كعضو دائم في مجلس الأمن.

---

[1]- بوشنافة شمسة، مرجع سبق ذكره، ص237.

[2] - Sébastien Pellissier et Alexandra Crépy, op.cit, p 04.
[3] - Paul Tavernier, op.cit, p 380.
[4] - Monique Saliou, op.cit , p 283 .
[5] - Alex Macleod et Hélene Viau, op.cit , p 283 .
[6] - Thierry Tardy, op.cit, p 934.

– أو أن تتصرف بصفتها عضو في الاتحاد الأوروبي.

بمعنى هل تحتفظ لنفسها بهذا الامتياز، أم تشارك به بقية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خاصة ألمانيا.

وبالتالي فهي مهددة في واحدة من أهم نقاط قوتها الدولية، التي كثيرا ما وضعتها في نفس مستوى القدرة النووية ألا وهي عضويتها الدائمة في مجلس الأمن، فكلما زاد عدد أعضاء مجلس الأمن كلما شكل ذلك خطرا على مكانة فرنسا، لأن حق الفيتو سوف تمتلكه دول أخرى وبالتالي تنقص قيمته وبالتالي قيمة ودور وهيبة فرنسا. لذلك ففرنسا لم تتحمس للموضوع ولم تؤكد وتسعى إلى تحقيقه على أرض الواقع، لأنها تعرف بأن تعديل عضوية مجلس الأمن تتطلب تعديل في ميثاق الأمم المتحدة وهو أمر ممكن فقط بموافقة كل الأعضاء الدائمين.

3 مساهمة فرنسا في الميزانية العامة للأمم المتحدة:

تضع الجمعية العامة نظام للإدارة المالية للأمم المتحدة، وبموجبه تحدد الاشتراكات المالية للدول الأعضاء، وذلك باستخدام نظام الحصص بناءا على قدرة كل دولة على الدفع وذلك بالاعتماد على الناتج القومي الإجمالي مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل مختلفة مثل الدين الخارجي وقيمة الدخل الفردي.[1]

يعد ويقرر الأمين العام الميزانية المقترحة لكل فترة مالية، وذلك بالتعاون مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة الاشتراكات.

وتنقسم ميزانية الأمم المتحدة إلى:[2]

– الميزانية البرنامجية " العادية " وهي إلزامية لكل الدول، تعتمد لفترة مالية تتكون من سنتين تقويميتين متتاليتين أولاهما سنة زوجية.

– ميزانية عمليات حفظ السلام والتي تحدد حصة كل دولة فيها بناءا على معيار المشاركة وكذا النمو الاقتصادي، وتعتمد لفترة مالية مدتها سنة واحدة.

– تكاليف المحاكم الدولية.

– التبرعات والهبات والهدايا والتي توجه لتمويل المنظمات والبرامج التابعة للأمم المتحدة، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للطفولة،...الخ

بالنسبة لفرنسا يمثل تمويل الأمم المتحدة جانب آخر من تأكيد فرنسا على أهمية المنظمة بالنسبة لها، لذلك فهي تحرص دائما على دفع حصتها المعتبرة في الآجال لكي تبرهن على مصداقيتها وعدم تعطيلها المنظمة عن أداء مهامها، فحسب تقارير وزارة الخارجية الفرنسية والموقع الالكتروني للأمم المتحدة تعتبر فرنسا من أهم مموليها. ففي إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة تعتبر فرنسا خامس ممول للفترة المالية 2016–2018 بمبلغ قدره 110 مليار يورو بنسبة 4.86 %، بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الصين، وألمانيا كما يوضحه الرسم البياني التالي :

[1]-« Budget des nations unies », en: http://www.un.org/fr/aboutun/budget/contributions.shtml (juillet 2017)
[2] - Thierry Tardy, op.cit , p935.

شكل رقم –05– مساهمة فرنسا في الميزانية العادية للأمم المتحدة

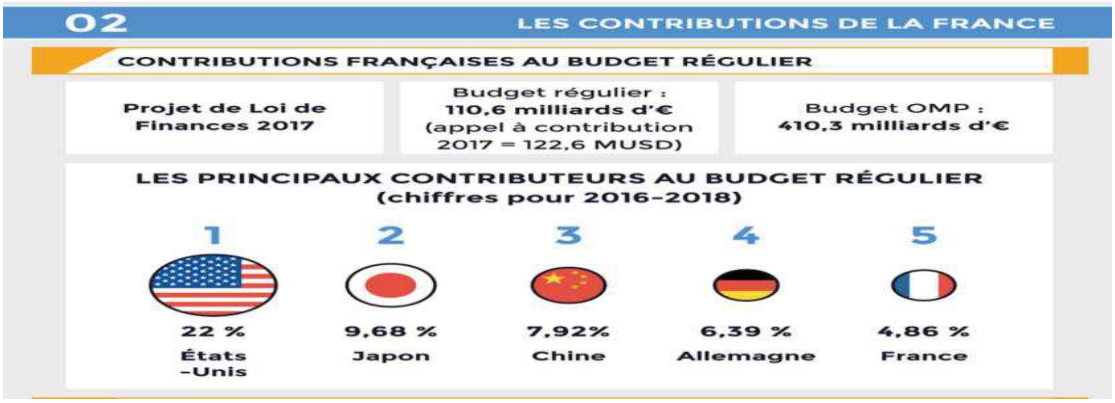

Source: https://onu.delegfrance.org

وفي سنة 2014–2015 كانت فرنسا رابع ممول للأمم المتحدة بمبلغ قدره 129 مليون يورو بنسبة 5.59 %، بعد كل من الولايات المتحدة، اليابان، وألمانيا. وذلك بعدما كان يتراوح بين سنة 2006 و 2010 بين 85 مليون و 100 مليون يورو، وبين سنة 2010 و 2014 بين 100 مليون و 107 مليون يورو،[1] مما يعكس مدى اهتمام فرنسا بزيادة اشتراكاتها السنوية ودفعها في وقتها، وذلك رغبة منها في إبراز موقعها المتميز كعضو دائم في مجلس الأمن.

4 مساهمة فرنسا في عمليات حفظ السلام

حفظ السلام هو واحد من طائفة من الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، من أجل صون السلام والأمن الدوليين.

بدأت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في عام 1948 عندما أذن مجلس الأمن بنشر مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة في الشرق الأوسط، وكان دور البعثة يتمثل في رصد اتفاق الهدنة بين إسرائيل والعرب، ومنذ ذلك الحين قامت الأمم المتحدة بنشر 69 من عمليات حفظ السلام شارك فيها مئات الآلاف من الأفراد العسكريين والمدنيين في أكثر من 120 بلد.

بنهاية الحرب الباردة، تغير السياق الاستراتيجي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تغيرا هائلا، أين حولت الأمم المتحدة عملياتها الميدانية من بعثات تقليدية – عمليات الجيل الأول –، تنطوي بصفة عامة على مهام مراقبة يؤديها أفراد عسكريين، إلى مشاريع متعددة الأبعاد –عمليات الجيل الثاني –، حيث وسعت نطاقها وكان الغرض من هذه البعثات المتعددة الأبعاد *، كفالة تنفيذ اتفاقيات السلام الشاملة والمساعدة على إرساء الأسس لسلام مستدام.[2]

[1] - « Contributions des États Membres du l'onu au budget ordinaire », en : http://www.un.org/fr/aboutun/budget/contributions.shtml (جويلية 2017)

* عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد – عمليات الجيل الثاني – لا يطلب منها فقط صون السلام والأمن، بل أيضا تسهيل العملية السياسية وحماية المدنيين والمساعدة في نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم، وإعادة دمجهم وتقديم الدعم لتنظيم الانتخابات وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، والمساعدة على استعادة سيادة القانون .

[2]- عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الريادة بعد الحرب الباردة، في:
http://www.un.org/ar/peacekeeping/operations(جويلية 2017)

في حين أن مجلس الأمن هو الذي يتخذ قرارات إنشاء عمليات حفظ السلام أو استمرارها أو توسيع نطاقها، فإن تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هو مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء، تقوم الجمعية العامة بقسمة نفقات حفظ السلام إسنادا إلى جدول خاص بالأنصبة المقررة وفقا لصيغة معقدة وضعتها الدول الأعضاء ذاتها، وتأخذ هذه الصيغة في الاعتبار جملة من الأمور، من بينها الثروة الاقتصادية النسبية للدول الأعضاء ذاتها، ويطلب من الدول الأعضاء الخمس في مجلس الأمن دفع نصيب أكبر نظرا للمسؤولية الخاصة التي تقع على عاتقها في صون الأمن والسلم الدوليين.[1]

تشارك فرنسا في عمليات حفظ السلام منذ عام 1978 بعد نشر قوات الأمم المتحدة Finul في لبنان، بالنسبة لفرنسا يعتبر مجال حفظ السلام مجال مهم لإبراز مكانة ودور فرنسا على مستوى الأمم المتحدة، وبالتالي على مستوى عالمي خاصة من خلال عمليات الجيل الثاني بعد الحرب الباردة، وذلك في ظل تغير طبيعة النزاعات والتهديدات الدولية، ففي هذا الإطار صرح الوزير الأول السابق الفرنسي "إدوارد بالادير" Edouard Balladur قائلا: " **إن الدفاع الفرنسي لا يتحرك على مستوى الحدود الفرنسية فقط، وإنما يتفاعل مع السلم والاستقرار العالمي ضد الأزمات والتهديدات التي تهدد مصالحنا وأمننا.**"[2] فالوزير الفرنسي هنا يشير بوضوح إلى رغبة فرنسا الشديدة بالنشاط الواسع في مجال الأمن والسلم من خلال مجلس الأمن الأممي، دفاعا عن مصالحها وأهدافها، لذلك تعتبر فرنسا من الدول الأوائل التي طالبت في فترة ما بعد الحرب الباردة، بالبحث عن طرق جديدة لإعطاء فعالية أكثر لمنظمة الأمم المتحدة، خاصة في مجال الأمن الدولي، وتدعيم شرعيتها عن طريق معايير قانونية جديدة.[3] وهو الأمر الذي تحاول فرنسا استثماره من خلال مساهمتها الدورية والمعتبرة في الميزانية المخصصة لعمليات حفظ السلام، بالإضافة إلى مشاركتها الميدانية من خلال العسكريين والمدنيين والعتاد، حيث تصنف فرنسا من ضمن الدول النشطة في هذا المجال، وخاصة فيما يخص التمويل، حيث تلتزم بتقديم اشتراكاتها بشكل دوري كل بداية سنة على عكس معظم الدول الأخرى التي تتأخر عن دفعها أو لا تدفعها أصلا، كما أنها من الممولين الأوائل حيث سجلت كخامس ممول لعمليات حفظ السلام سنة 2017، بنسبة 6.31 % وذلك بمبلغ قدره 455 مليون دولار،[4] نفس القيمة شاركت بها سنة 2016، أما سنة 2014–2015 فقد كانت ثالث ممول بنسبة 7.21% بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، نفس القيمة سجلت بالنسبة بسنة 2013–2014 بينما سجلت سنة 2011–2012 نسبة قدرها 7.55 % لتأتي كرابع ممول.[5]

والرسم البياني التالي يبين مكانة فرنسا في عمليات حفظ السلام مقارنة بالدول الكبرى الأخرى:

مخطط رقم –06– مكانة فرنسا في عمليات حفظ السلام مقارنة بالدول الكبرى الأخرى

---

[1] - تمويل عمليات حفظ السلام، في: http://www.un.org/ar/peacekeeping/operations/financing (جويلية 2017)

[2] -« la France et le maintien de la paix «, en: www.unric.org/fr/fr-mo/4063-la-france-et-le-maintien-de-la-paix (جويلية 2017)

[3] - Monique Saliou, op.cit, p 691.

[4] -« La France est le 5ème contributeur au budget ordinaire des Nations unies », en: https://onu.delegfrance.org/Le-financement-de-l-ONU- (جويلية 2017)

[5] - « onu statistiques : Opérations de maintien de la paix », en: http://www.un.org/fr/aboutun/budget/peacekeeping

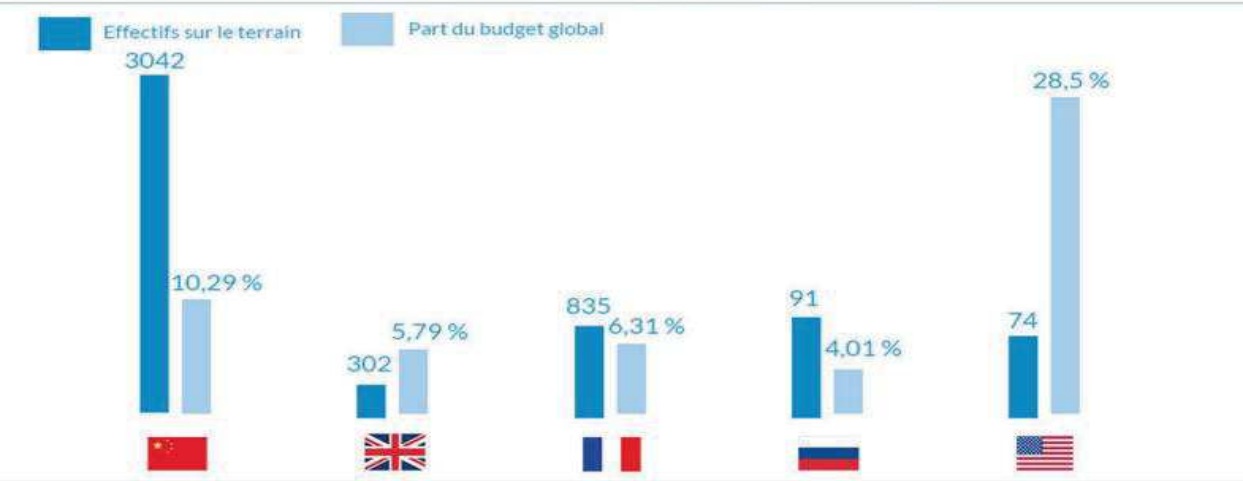

Source: https://www.diplomatie.gouv.fr/la-france-a-l-onu/infographie

بالإضافة إلى التمويل تشارك فرنسا بفعالية مند نهاية الحرب الباردة في عمليات حفظ السلام، حيث أصبحت أحد أنشط الدول في مسألة المحافظة على السلام، وذلك من خلال الدور الدبلوماسي والعملياتي الذي قامت به في بداية التسعينات، من خلال عملية APRONU في القضية الكمبودية سنة 1991 أين شاركت بـ 1500 جندي، وفي التدخل الإنساني في الصومال بين 1992–1993 من خلال عملية ONUSOM، أين شاركت بـ 2000 فرد، كما أنها قادت التدخل العسكري الإنساني في رواندا بتفويض من مجلس الأمن، بناءا على القرار 929 في 22 جوان 1994 من خلال عملية MINUAR، كما أنها شاركت بتعداد 200 فرد أيضا، وقد أثبتت فرنسا جديتها في هذه العمليات سواء سياسيا أو تمويليا.[1]

إن مشاركة فرنسا في عمليات حفظ السلام متغيرة حسب الفترات والظروف الدولية، فقد كانت سنة 1993 من الأوائل المساهمين وذلك بـ 9300 جندي، هذا العدد تناقص شيئا فشيئا حيث بلغ سنة 1994، 8444 ليصل سنة 2006 إلى 593 جندي أين بلغت المرتبة 22 دوليا، أما سنة 2015 فقد بلغت المرتبة 32 دوليا بعدد قدر بـ 878 جندي.[2]

وبعد انتقادها ردت فرنسا بأن لها التزامات عسكرية مع منظمات أخرى مثل الحلف الأطلسي، لكن هذا لا يعني بأنها تخلت عسكريا عن الأمم المتحدة فهي تعمل على التكوين العسكري للقوات الإفريقية لحفظ السلام

[1] - thierry tardy, op.cit, p940.
[2] - « Historique des opérations de maintien de la paix », en: www.un.org/fr/peacekeeping/operations/history.shtml (جويلية 2017)

عبر برنامج RECAMP، وهي حاليا تشارك في 9 عمليات حفظ سلام عبر العالم بتعداد 840 جندي[1]، كما توضحه الخريطة رقم -05- التالية:

Source: » les opérations de maintien de la paix, fonctionnement et place de la France », en: www.diplomatie.gouv.fr/la-france-a-l-onu/la-france-et-les-operations-de-maintien-de-la-paix-fonctionnement-et-place

إن هذه المشاركة العسكرية المحتشمة لفرنسا في عمليات حفظ السلام، لا تختلف عن حال بقية الدول الكبرى التي تتدخل في المناطق التي فيها مصالحها فقط ، ففرنسا رغم النقد الذي تعرضت له إلا أنها لا تنوي زيادة مشاركتها بالأمم المتحدة بل بالعكس أصبحت تهتم بالناتو والاتحاد الأوروبي أكثر، وهو الأمر الذي برز في العملية التي قادها حلف الشمال الأطلسي ضد جمهورية يوغوسلافيا عام 1999، وكذا ضد ليبيا سنة 2011، فهنا تفوق النهج الواقعي على الرؤية الليبرالية، حيث كانت فرنسا مع معالجة الأزمة عن طريق القانون والشرعية الدولية باللجوء إلى الأمم المتحدة، لكن تم مواجهة هذا الطرح من طرف الفيتو الصيني والروسي، لذلك وجدت فرنسا بأن الأمم المتحدة أصبحت بمثابة عقبة أمام تحقيق مصالح فرنسا، ففضلت النهج الواقعي على الطرح الليبرالي الناعم باللجوء إلى القانون، وشاركت بقوة في هذه العمليات العسكرية خارج الأمم المتحدة.

لذلك نتساءل عن مدى قدرة فرنسا للعب دور بناء في مجلس الأمن وذلك للحفاظ على مكانتها ودورها بالرغم من قوة بقية الدول الأعضاء؟

هنا نستطيع القول بأن فرنسا قد عرّفت سياستها تجاه الأمم المتحدة بناءا على أفكار إستباقية وطموحة عن دور الأمم المتحدة في النظام الدولي، حيث اعتبرت بأن لها نشاط واسع ولا جدل فيه في أكثر المناطق والمواضيع أهمية، لذلك فقد أظهرت فرنسا بأن لها نظرة جزئية عن الأمم المتحدة متأثرة في ذلك بقوة ودور مجلس الأمن وكونها عضو دائم ضمنه، وهي لا تعتبر نظرة صالحة لتعريف سياسات طويلة الأجل.

5 فرنسا والدفاع عن اللغة الفرنسية في منظمة الأمم المتحدة

لقد كانت سياسة فرنسا لدى الأمم المتحدة فيما يتعلق باللغة الفرنسية، دفاعية في الأساس منغلقة على نفسها، لكنها اليوم أكثر انفتاحا وتميل إلى أن تشكل جزءا من التعدد اللغوي والتنوع الثقافي.

تستند مكانة اللغة الفرنسية في الأمم المتحدة على قاعدة قانونية متينة، فالمادة 111 من الميثاق تنص على أن اللغة الفرنسية لغة أصيلة في المنظمة، إلى جانب اللغة الصينية والروسية والانجليزية والاسبانية والعربية التي أضيفت سنة 1973.[2]

فاللغة الفرنسية اعتبرت منذ البداية كلغة رسمية للمنظمة، أما في الجمعية العامة فإنها تعترف فقط باللغتين الفرنسية والانجليزية كلغة للعمل داخل الجمعية العامة.

إذاً تعترف منظمة الأمم المتحدة بستة لغات من بينها الفرنسية، وفي هذا الإطار صرح ممثل فرنسا لدى الأمم المتحدة بأن الاعتراف بتعدد اللغات يخدم فرنسا، لأنها تعتبر واجهة ثقافية للتعددية في العلاقات الدولية، تتيح لفرنسا مكانة ودور عالمي .

[1] - » les opérations de maintien de la paix, fonctionnement et place de la France », en: www.diplomatie.gouv.fr/la-france-a-l-onu/la-france-et-les-operations-de-maintien-de-la-paix-fonctionnement-et-place (جويلية 2017)

[2] - Paul Tavernier, op.cit, p 383 .

وعليه نستنتج بأن الأمم المتحدة تحظى بمكانة هامة في تعريف السياسة الخارجية الفرنسية، فهي تبقى بالرغم من كل الانتقادات إطار أقرب للتعبير أكثر من الأفعال بالنسبة لفرنسا، فهي المكان الذي تعبر فيه بشكل وهمي مختلق من طرف صانع القرار الفرنسي، عن عالميتها وكونها دولة قوية وذات هيبة وصيت عالمي.

فبالرغم من الاهتمام الواسع الذي توليه فرنسا للأمم المتحدة، من خلال الجهود الكبيرة التي تقوم بها لتفعيل دور الأمم المتحدة وجعلها مصدرا للشرعية الدولية، تمهيدا للوصول إلى عالم متعدد الأقطاب ضد التوجه الأحادي الأمريكي، وذلك بدفعها لاشتراكاتها المالية المعتبرة وكذلك تحمسها للعب دور كبير في عملية حفظ السلام، ...الخ، بالرغم من ذلك إلا أن منظمة الأمم المتحدة لا تستطيع تحقيق الطموحات الفرنسية وهذا راجع إلى حدود نقسمها إلى قسمين:

1 - حدود مرتبطة بوزن وقوة فرنسا: بالرغم من رغبة فرنسا الملحة للتواجد والنشاط العالمي إلا أنها تعاني من مشاكل مادية، لأن نشاط فرنسا على مستوى جغرافي واسع يكلفها كثيرا عسكريا وماليا. والأزمة اليوغسلافية في التسعينات أثبتت ضعف فرنسا خاصة وأوروبا عامة عن إمكانية نشر قوات أممية في أوروبا أو خارجها، وأثبتت ارتباط أوروبا أمنيا دائما بالولايات المتحدة الأمريكية.

وبالتالي فإن التأثير على منظمة الأمم المتحدة وتوجيهها خدمة لمصالح أي دولة مرتبط بمكانة تلك الدولة في النظام الدولي، وهو الأمر الذي استغلته الولايات المتحدة الأمريكية لصالحها، حيث جعلت من منظمة الأمم المتحدة وسيلة لإضفاء الشرعية على قراراتها وأفعالها، بينما بدت فرنسا كالعادة تغرد خارج السرب، وذلك لافتقادها لآليات خاصة بها تستطيع الضغط بها بعيدا عن ورقة الشرعية الدولية.

2 - حدود مرتبطة بقصور منظمة الأمم المتحدة في حد ذاتها: نظرا لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية عليها وعلي قراراتها وأنشطتها، والتي أصبحت توظفها خدمة لمصالحها العالمية، وبالتالي فإن منظمة الأمم المتحدة بحد ذاتها بحاجة إلى تعديل أو إصلاح واسع.

ولكن بالرغم من أن الجهود الأممية الفرنسية تعتبر بمثابة استنزاف لها، إلا أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها ستظل عنصرا أساسيا للتعريف بفرنسا ومكانتها الدولية ولو معنويا فقط، وقد أكدت اضطرابات ما بعد الحرب الباردة دائما على أهمية ذلك الارتباط.

المطلب الثاني: المنظمة الدولية الفرنكوفونية : الثقافة والتاريخ في خدمة الطموحات الفرنسية

لقد شكلت الثقافة عنصر هام من عناصر السياسة الخارجية للدول، باعتبارها كيانات تعبر عن شخصية المجتمع ووجوده تتحدد بالعناصر الموضوعية المشتركة، مثل اللغة والدين والتاريخ والعادات، التي قد تأخذ شكل التعبير الإيديولوجي في بعض أوجهها، وما تتركه هذه العناصر من أثر واضح على السلوك العام للدولة في صياغة قراراتها المنظمة لعلاقاتها الخارجية، خاصة في إطار العولمة والثورة التكنولوجية التي

غيرت المفاهيم المكانية والزمانية، ليصبح العالم قرية صغيرة شبه مفتوحة متجاوزة البعد الجغرافي ومفاهيم السيادة التقليدية، مما جعل الدول أقل قدرة على التحكم بتدفق الأفكار والأموال منها وإليها.[1]

ففي عصر العولمة نتيجة ارتفاع الكلفة السياسية والبشرية والاقتصادية للعمل العسكري، رجحت أهمية العوامل غير المادية في الحساب العام للقوة، التي باتت أكثر تعددية: نماذج سياسية جذابة، حيوية الإبداع الثقافي والفني،...الخ، فالفكرة العامة التي يتسع نطاق تقبلها أو على الأقل تمحيصها وبحث جدواها في مراكز البحث وصناعة القرار، هي كيفية تحقيق المصلحة الوطنية بوسائل غير عسكرية، وبالتالي تكمن أهمية المتغير الثقافي في العلاقات الدولية في كونه أحد أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية والتعبئة السياسية للشركاء، والتي أصبح الفكر الاستراتيجي يعتبرها من أهم مقومات القوة الناعمة في ظل النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة، والتي تحمل في طياتها حربا ذهنية غير معلنة لكنها متواصلة وتزداد قوة بين القوى الطامحة إلى مواقع طليعية في ساحة الأمم.[2] لذا فإن تطوير القوة الثقافية بأنماطها وأشكالها المختلفة للتعبير عن سياسة الدولة الخارجية، أصبح ضرورة لا غنى عنها وعامل من عوامل قوة الدولة الكامنة التي لابد من الاستفادة منها، وخصوصا مع ضعف أو عدم كفاية عوامل قوة الدولة الأخرى العسكرية والاقتصادية، التي كانت تشغل الحيز الأكبر من واقع السياسة الخارجية كما هو حال فرنسا، وبالتالي الاستفادة من هذا الجانب و تطويره بطريقة تراعي اختيار الأساليب المناسبة والتي تعكس المكانة المرموقة التي تحتلها الثقافة الوطنية بين الثقافات العالمية، وذلك للحفاظ على دورها الدولي الطموح من خلال مهمتها الحضارية المزعومة.

الفرع الأول: الدبلوماسية الثقافية الفرنسية حقل اختبار القوة الناعمة

بدرجات متفاوتة كل الدول تمارس سياسات القوة الناعمة كعنصر يتكامل مع الاستثمار في المجالات العسكرية والاقتصادية ذات الطبيعة المادية الصرفة، لدى الدول الكبرى توكل المهام الرئيسية لتخطيط واقتراح ومتابعة تنفيذ البرامج الرامية إلى ممارسة القوة الناعمة، إلى أجهزة ما يسمى الدبلوماسية الثقافية التي تشكل الوجه الأبرز لسياسات القوة الناعمة والتي استلهمتها من تجاربها التاريخية العريقة الدروس، والخلاصات النظرية لبلورة مفهوم القوة الناعمة في العصر الحديث للعلاقات الدولية.

لذلك فإن تطوير مؤسسات الدبلوماسية الثقافية بأنماطها وأشكالها المختلفة، أصبح ضرورة لا غنى عنها للتعبير عن سياسة الدولة الخارجية، من خلال وزارة الخارجية أو عبر مجلس وطني للثقافة يضم كل المؤسسات الثقافية في البلد وخارجه، [3] فالمبادلات الثقافية تنمو وتتطور خارج نطاق عمل الحكومات: السياحة، اللغات، الأدب، الفنون...الخ، لكن هذه العناصر لا تكتسي صفة الدبلوماسية ولا تدخل في تشكيل القوة الناعمة، إلا حين تندمج في سياق برامج واستراتيجيات مفكر فيها بالنسبة لبد معين، يجعلها ضمن مصالحه الوطنية.

---

[1]- محمد فاضل نعمة ، " الدبلوماسية الثقافية ودورها في تعزيز قرار السياسة الخارجية"، في: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=153363&r=0 (جويلية 2017)

[2]- نزار الفراوي، "الثقافة والقوة الناعمة حروب الأفكار في السياسة الخارجية"، في: http://barq-rs.com/barq/wp-content/uploads/2016/08.pdf (جويلية 2017)

[3]- محمد فاضل نعمة، مرجع سبق ذكره.

ففيما يخص أهمية الاستثمار في ترويج الثقافة الوطنية، يقول الدبلوماسي البريطاني انتوني بارسونز Anthony Parsons: "**إن استأنست بلغة أحد وأدبه، إن عرفت وأحببت بلاده ومدنها وفنونها وشعبها، ستكون مستعدا بشكل لا شعوري لاقتناء ما تريده منه أكثر من مصدر لا تعرفه بدقة، ولدعمه حين تعتبر أنه على صواب ولتجنب معاقبته بقسوة إن اخطأ.**"[1]

فالدبلوماسية الثقافية بهذا المعنى تقتضي استغلال الفرص التي تتيحها قطاعات عديدة من بينها الفنون، التعليم، الأفكار، التاريخ، العلوم ...الخ، لقولبة أفكار وانطباعات وتمثلات معينة.

ومن خلال تحليل أنماط الدبلوماسية الثقافية من حيث الأهداف، تنقسم الدول إلى نوعين: [2]

- الأولى تحاول حماية تراثها والمحافظة عليه من الاندثار أو الاختراق المفضي إلى التغيير السلبي.
- والثانية دول تحاول تصدير ثقافتها وقيمها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وقد يجتمع الهدفين في سياسة واحدة، وذلك بطبيعة الحال مرتبط بأهداف السياسة الخارجية التي تسعى الدولة لتحقيقها، ومدى عوامل القوة التي في متناولها لإخراج تلك الأهداف من الحيز النظري إلى الواقع المادي، وفي هذا الإطار تصنف الدول الكبرى من خلال ثقافتها ومبتكراتها، التي تعتبرها منجزات إنسانية حضارية وجزء من عوامل قوة الدولة المضافة، التي تساهم في تعزيز سياستها الخارجية والتي تسعى من خلالها لتحقيق المكانة والمنزلة الدولية.[3]

وقد استخدمت القوى الكبرى القوة الثقافية اللينة، كنظام جديد للهيمنة يحفظ التباين الامبريالي القديم للدول في إطار جديد، وخير مثال على ذلك الاهتمام الحكومي لدول الشمال عموما بتطوير برامج ثقافية على مستوى عالي من التقنية والإمكانات المادية والبشرية، تخدم بشكل مباشر أهداف سياستها الخارجية، وهذا ما تؤكده الإحصائيات التي تشير إلى امتلاك الدول الصناعية المتقدمة حوالي 97 % من قيمة المنتجات الخاضعة لاتفاقية الحماية الفكرية، وهي إحدى البروتوكولات الملحقة بمنظمة التجارة العالمية، وذلك يبرز بوضوح الفجوة الكبيرة في القدرة والقوة بين الدول، التي جعلت من البعض متحكم بالأفكار والآخر متلقي محكوم.

بالعودة إلى فرنسا، تعد القيم والمعايير الثقافية الفرنسية من الثوابت البنيوية والعضوية المعرفة لفلسفة سياستها الخارجية عبر السنوات والعقود وذلك بإيمانها بضرورة حفاظها على مكانة وموقع ثقافي ولغوي متميز عالميا، وبالخصوص على مستوى مجال نفوذها التاريخي. حيث استقرت وسادت منذ الثورة الفرنسية فكرة مزدوجة مفادها أن فرنسا هي التجسيد الحي للقيم العالمية، وأنه يقع على عاتقها مهمة نشر هذه القيم في العالم، فالملفت للنظر على الرغم من تنوع الرجال واختلاف النظم والأغلبية الحاكمة، هو استمرار لخطاب فحواه أن فرنسا تعتبر نفسها مفوضة في انجاز مهمة، تعتقد بأنها من أجل صالح البشرية كلها ألا وهي مهمة نشر مشروعها الاجتماعي الحضاري الخاص في العالم كله، هذه المهمة التي جعلت من فرنسا قوة عالمية ذات بعد إنساني بدون منازع.

---

[1]- نزار الفراوي،مرجع سبق ذكره.
[2]- محمد فاضل نعمة، مرجع سبق ذكره.
[3]- المرجع نفسه.

تقدم فرنسا نموذج دولة ذات قوة ناعمة تعتمد على دبلوماسية ثقافية ولغوية تقليدية، فقد استفادت فرنسا من ريادتها في التاريخ الأدبي والفكري مند عصر الأنوار وكرستها الثورة الفرنسية، وفي هذا الإطار تعتبر فرنسا أول من أدخل مصطلح السياسة الثقافية إلى اللغة وجعلته شائعا، [1] إذ كان الملوك وعلى وجه الخصوص "فرانسوا الأول François Ier " (1547–1515) و"لويس الرابع عشر Louis XIV " (1643–1715) أول الحماة والمدافعين عن الآداب والفنون في فرنسا، وقد ظهرت هذه السياسة نتيجة للسعي الثابت للسلطات الملكية والجمهورية على رعاية ثمار النشاط الروحي والفني والإبداعي الأدبي، معتبرة إياه بحق ثروتها القومية. ومن هذه المواقف تبلورت بالتدرج فكرة مسؤولية فرنسا السياسية، ومن ثم القانونية وأخيرا المالية والإدارية تجاه الفنون والإبداع عموما. ويمكن اعتبار تأسيس "الكاردينال ريشيليو cardinal Richelieu " عام 1653 " أكاديمية اللغة الفرنسية "، الظهور المؤسساتي الأول للسياسة الثقافية الفرنسية، وذلك للترويج للأفكار الفرنسية في كامل أنحاء أوروبا. [2]

لقد تم النظر إلى الدبلوماسية كقطاع حيوي منظم من السياسة العامة في فرنسا، والتي أبدت اهتماما خاصا بنفوذها الثقافي في الخارج إبتداءا من نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث كانت فرنسا في هذه الحقبة من بين الأوائل الرواد في هذا الميدان، إذ حاولت تنظيم انتشارها الثقافي في العالم بوضع قواعد موحدة لتعليم اللغة الفرنسية في الخارج، وكان ذلك بإنشاء " الرابطة الفرنسية " في عام 1883. [3] وفي عام 1909 أنشأت وزارة الخارجية مكتب المدارس والخدمات في الخارج، الذي ينظم الاتفاقيات بين فرنسا ودول أخرى لتحديد شروط تدريس اللغة الفرنسية [*]، لتنتشر بعدها وخاصة بين الحرب العالميتين الأولى والثانية المؤسسات الثقافية الفرنسية، متمركزة حول الحوض المتوسطي، ووسعت نطاقها لأمريكا الجنوبية وباقي أوروبا لتنتشر بعدها إلى قارة أسيا، نذكر منها: معهد فلورنسا في سنة 1908، معهد لندن 1910، معهد لشبونة 1928، معهد ستوكهولم 1937،...الخ [4] .

وقد تعززت الجهود الفرنسية في هذا الإطار بإنشاء مؤسسة قوية لإدارة الأنشطة الثقافية تابعة لوزارة الخارجية وهي " الإدارة العامة للعلاقات الثقافية " سنة 1945، حيث اعتبرت فرنسا بناءا على ذلك بأن العلاقات الثقافية في السياسة الخارجية الفرنسية جزء من علاقاتها مع بقية الدول، حيث تم استحداث وظيفة المستشار الثقافي في كل السفارات الفرنسية منذ عام 1947. [5]

بيد أن السياسة الثقافية في فرنسا اكتسبت شكلها المؤسساتي النهائي خلال فترة حكم الرئيس شارل ديغول، وذلك مع تأسيس "وزارة شؤون الثقافة" سنة 1959، ومنذ ذلك الحين تعاقب على منصب وزير الثقافة والفنون في فرنسا، العديد من رجال الدولة البارزين المتمتعين بشهرة واسعة في عالم الثقافة والفنون في فرنسا، إلا أن

---

[1] - قراءة في كتاب " سياسة الثقافة أو ثقافة السياسة: تجربة فرنسا " تأليف الروسي سيرجي ايفانوفيتش كوسينكو ، في: http://aafaqcenter.com/post/180 ، (جويلية 2017)

[2] - Gerbault Loic , "la diplomatie culturelle française : la culture face à de nouveaux enjeux" , p12, en: http://www.interarts.net/descargas/interarts678.pdf (juillet 2017)

[3] -Ibid , p 19-20.

[*] من أهم الاتفاقيات: اتفاقية مع إيران سنة 1929 ، مع الدانمرك سنة 1930، مع السويد والنمسا سنة 1936، ومع رومانيا سنة 1939 .

[4] - Gerbault Loic, op.cit, p 13.

[5] - François Chaubet, « l'action culturelle française dans le monde : 150 ans d'expériences »,en: http://chmcc.hypotheses.org/2725 (juillet 2017)

القسط الأهم في تطوير فكرة ومؤسسات السياسة الثقافية الفرنسية أداه كل من وزيري الثقافية "اندريه مالرو André Malraux" كمنظر و"جاك ديواميل Jack Diwamil " كإداري ومصلح، ففي هذا الإطار يقول "مالرو": "**هناك دول لا تصبح أقوى إلا حين تصبح أقوى في عيون الآخرين**" [1] ، مشيرا هنا إلى قوة الثقافة الفرنسية ودورها في صياغة وإبراز دور ومكانة فرنسا عالميا.

إلا أن الظواهر الدولية الجديدة والتي أفرزتها العولمة، جعلت المجتمعات مهددة أكثر من الدول، فأصبحت هذه الأخيرة ترى وظائفها تتغير دون مراجعة لسيادتها، فالدول ترى هويتها مهددة من طرف هته الظواهر المتقاطعة، وبالتالي أصبحت الهوية مهددة أكثر من الأمن القومي، فلا زال الخوف من انعدام الأمن لكن من نوع آخر متعلق بالسلوكيات غير المادية، كضياع القيم الثقافية وأنماط المعيشة ...الخ، وذلك في إطار الثورة المعلوماتية الكبيرة التي تجتاح العالم والآثار الناتجة عن الاتصال الثقافي غير المتكافئ. [2] مما شكل تحديا كبيرا للدبلوماسية الثقافية الفرنسية، ففرنسا أصبحت تدرك جيدا بأن أفول الدول الكبرى يبدأ بخروجها من دائرة التأثير الناعم في تدفق الأطروحات الفكرية، وكذلك من ضعف قدرتها على صياغة أو نمذجة الإنسانية وفق منظورها.

قلق كبير يسود أوساط صناعة القرار والدبلوماسيين الفرنسيين، ففرنسا تتراجع في معركة الإشعاع الثقافي واللغوي، وهو ما يفسر استراتيجيا على أنه استنزاف لموارد القوة الشاملة التي تحدد المنافسة السياسية والاقتصادية لفرنسا في عالم القوة الكبرى. فالعقل السياسي الفرنسي يحتفظ بقناعة ثابتة حول ارتباط القوة الناعمة والدبلوماسية الثقافية كأداة لها بمستقبل فرنسا في خارطة القوى الدولية استراتيجيا واقتصاديا.

في ظل هذه التحولات وما تحمله من تحديات للخصوصية الفرنسية ولدورها الحضاري، تتركز الجهود الفرنسية حول إعادة بعث دبلوماسيتها الثقافية، بهدف الاستفادة من العولمة ووضع حد للزحف الانجلو-سكسوني. فالطرح الفرنسي ينطلق من انتقاد الهيمنة الثقافية الأمريكية، ويؤكد على أن العالمية الأمريكية تظهر مهيمنة وشمولية حيث لا يمكن الوصول إليها إلا إذا تبناها الكل، وبالتالي اختزال الثقافات الأخرى، الأمر الذي ترفضه فرنسا رفضا تاما. [3] فبعد الحرب الباردة تعزز الوجود الأمريكي في أوروبا وانتشرت ثقافتها سواء المادية مثل المأكولات، المشروبات أو المعنوية مثل اللغة الانجليزية، لذلك أصبحت تشكل خطرا كبير على الثقافة والهوية الفرنسية، ففي زمن تحرير التجارة أصبحت المجتمعات متداخلة والثقافات يمكن أن تتأثر ببعضها البعض، وخاصة تأثير الثقافة الأمريكية نظرا لامتلاك هذه الأخيرة لإمكانيات تحقيق ذلك .

ففي حين أن دول أوروبية أخرى وخاصة بريطانيا رأت أن العمل عن كثب مع الولايات المتحدة الأمريكية هو الذي سيضمن لها هذه المكانة، لكن فرنسا ترفض التخلي عن رغبتها كقوة لها تأثيرها العالمي لصالح أي قوة أخرى، فتربع أمريكا على عرش العالم يشكل تهديدا كبيرا لمستقبل فرنسا.

---

[1] - قراءة في كتاب " سياسة الثقافة أو ثقافة السياسة: تجربة فرنسا " ، مرجع سبق ذكره.

[2]- نور الدين زمام، "عولمة الثقافة المستحيل والممكن"، **مجلة العلوم الإنسانية** ، بسكرة: جامعة محمد خيضر، العدد1، نوفمبر 2001 ، 143.

[3] - Sophie Claudel et autres, "la diplomatie culturelle face aux défis contemporains", en : http://tnova.fr/notes/la-diplomatie-culturelle-face-aux-defis-contemporains (juillet 2017)

ففي استقصاء للرأي الأوروبي، الذي سأل: ما الذي تعنيه لك كلمة عولمة لأول وهلة ؟ أجاب 25 % من الشعب الفرنسي بأنها تعني الأمركة ، بينما أجاب 8 % في ايطاليا و 6 % في بريطانيا و 3% فقط في ألمانيا.[1] فقد اعتبرت فرنسا بأن تراجع اللغة الفرنسية أمام اللغة الانجليزية، بمثابة تآكل لشرعية فرنسا للعب دور هام في العالم، لذلك فهي تسعى جاهدة للدفاع عن اللغة الفرنسية لحد وصفها في بعض الأحيان بالإجراءات المتطرفة، وذلك لاعتبارها اللغة أمر ضروري لتعزيز دورها في النظام الدولي.

وقد بدأت هذه الجهود منذ عهد شارل ديغول، حيث أنشئ "المجلس الأعلى للغة الفرنسية" سنة 1966، وذلك لإيجاد بديل لتعويض الكلمات الانجليزية التي اجتاحت المجتمع الفرنسي، وفي فيفري 1986 أعلن الرئيس ميتران عن إنشاء أول قمة فرنكوفونية في باريس بحضور وفود 42 دولة، كما أعلنت الحكومة الفرنسية في جوان 1988 تعيين "وزير للفرنكوفونية" لتنظيم وتعزيز اللغة الفرنسية.[2]

كما تعتبر المراكز الثقافية وكذا المدارس الفرنسية المنتشرة في 136 بلد، من أنشط المراكز للترويج للثقافة واللغة الفرنسية و للتغذية الفعلية للتواجد الفرنسي في هذه الدول. بلغ عدد هذه المراكز الثقافية سنة 2017، 124 مركز في حين بلغ عدد المدارس الفرنسية في الخارج 495 مدرسة،[3] تستقبل أكثر من 310000 طالب، وتقوم بتنشيط وإدارة التعليم الفرنسي في الخارج، وهي تخضع لوصاية "وزارة الشؤون الخارجية "، والتي تضطلع بمهمة مزدوجة تتمثل في ضمان استمرارية الخدمة العامة لتعليم الأطفال الفرنسيين خارج حدود فرنسا، والمساهمة في نشر اللغة والثقافة الفرنسيتين في الخارج.

كما تعتبر أنشطة فرنسا الخارجية في المجال السمعي والبصري، عنصرا أساسيا من عناصر سياسة التأثير التي تنتهجها في خدمة نشر قيمها وثقافتها في الخارج، وتشاطر العالم رؤيتها، وتستند الدبلوماسية الثقافية الفرنسية في هذا المجال على محورين رئيسيين وهما:[4]

- وسائل الإعلام الدولية مثل قناة TV5 Monde والتي تشاهدها أكثر من 220 مليون أسرة في 24 ساعة، وقناة France 24 والتي يشاهدها 200 مليون أسرة في 24 ساعة، و إذاعة فرنسا الدولية RFI ومحطتها الفرعية الناطقة بالعربية " مونتي كارلو الدولية ".
- السينما الفرنسية وهي الأكثر انتشارا في العالم بعد السينما الأمريكية، وترافق وزارة الشؤون الخارجية بعض مشاريع الإنتاج السينمائي الفرنسية في الخارج في إطار شراكة مع مؤسسات مختصة، مثل " اونيفرانس فيلم " و " مكتب تصدير الموسيقى "...الخ.

بالإضافة إلى ذلك تحتل السينما الفرنسية المركز الثاني في سوق تصدير الأفلام العالمية، وقد بيع عدد تذاكر أكبر للأفلام الفرنسية خارج فرنسا في عام 2015، " 106مليون تذكرة " مقارنة بالسوق المحلية 72.5 مليون تذكرة وذلك للسنة التالية على التوالي .

---

[1] - Philip H. Gordon and Sophie Meunier , op.cit , p 10
[2] - J.F.V. Keiger, op.cit , pp 223-224 .
[3]- « Le réseau de coopération et d'action culturelle français », en : www.diplomatie.gouv.fr/fr/le-ministere-et-son-reseau/le-reseau-de-cooperation-et-d-action-culturelle/ (juillet 2017)
[4] -« Les domaines d'action de la diplomatie culturelle », en : diplomatie-culturelle/les-domaines-d-action-de-la-diplomatie-culturelle/ (juillet 2017)

كما تتصدر الكتب في فرنسا القطاع الثقافي مسجلة مبيعات ما يقارب 3 مليار يورو في السنة، إذ تمثل الأسواق الأجنبية 25 % من حجم أعمال دور النشر الفرنسية، لذلك ترافق وزارة الخارجية الفرنسية الأنشطة التي تقوم بها الجهات الفاعلة في قطاع النشر في الأسواق العالمية، بالتعاون الوثيق مع المكتب الدولي لدور النشر الفرنسية، وتتطلع الوزارة من خلال هذه الأنشطة إلى تشجيع الأفكار والمؤلفين ودور النشر الفرنسية والفرنكوفونية في الجنوب، وترويجها بغية الحفاظ على حيوية دور النشر الفرنسية في مجال التصدير في سياق يتسم بالتنافس الثقافي الشديد.[1]

كما هناك لجان محلية في معظم البلدان، والتي يبلغ عددها الإجمالي 85000، والتي تعتبر بمثابة وكيل فرنسا بالخارج لنشر اللغة والقيم والثقافة الفرنسية.

هذا ومنعت التشريعات الفرنسية في الثمانينات استعمال اللغة الانجليزية في الإعلانات، كما فرض التلفزيون الفرنسي ضرورة عرض 44 % من الأغاني باللغة الفرنسية، كما تم في 1996 إصدار قانون يفرض على قنوات الراديو إيداع 40% من الأغاني باللغة الفرنسية.[2] بالإضافة إلى الأدوار المسندة للمنظمة الفرنكوفونية لتعزيز ونشر اللغة الفرنسية.

وقد صرح وزير الثقافة الفرنسي في سنة 1994 بأن هته الإجراءات سوف تعمل على الحد من هيمنة اللغات الدخيلة على المجتمع الفرنسي والتي اعتبرها بأنها ليست بريئة وإنما أداة للهيمنة.[3]

كما أكد أنه على الفرنسيين أن يبقوا أوفياء لثقافتهم العالمية والتي عمرها 1000 عام، والتي عملت فرنسا على نشرها، وفي هذا الإطار عبر "كزافيي داركوس Xavi Darkos " مدير المعاهد الفرنسية، الشبكة العالمية من المراكز الثقافية واللغوية، قائلا: " **في سياق أزمة اقتصادية عالمية، فإن بلدنا سيعوض تراجعه النسبي في التنافس الصناعي عبر الحفاظ على نفوذنا الثقافي، الدبلوماسية الثقافية ليست ترفا بل رهان حيوي.**"[4]

كما عبر عن ذلك الدبلوماسي الفرنسي "اورليان لوشوفالييه Orléan le chevalier " قائلا:" **إننا نعول على مبدأ القوة الناعمة الثقافية لفرنسا، وذلك وفق ما ابتكره ونظر له العالم الأمريكي جوزيف ناي...إن العامل الثقافي في العلاقات الدولية له ثقله الكبير، ويظل ذا سلطة أخلاقية معنوية على الآخر، داخل بلاده وخارجها.**"[5]

ومنذ عام 2006، بدأت الحكومة الفرنسية إتباع إستراتيجية ثقافية جديدة، تدور حول اقتصاد اللاماديات، وهو اقتصاد يعتمد على القوة الناعمة منطلقا له، يستند على التراث الفني والجمالي الفرنسي المتجسد في متاحفها كاللوفر وغيره من جهة، وكذلك على الإرث التعليمي الراسخ بنظامه المتطور المناهج والمهارات، على غرار جامعة السوربون من جهة ثانية، ولقد نجحت هذه السياسة الثقافية الفرنسية كرهان استراتيجي، ففي ضوء ذلك كان اتفاق في عام 2007 تحول إلى حدث ثقافي تاريخي بين فرنسا والإمارات العربية المتحدة، تقضي بنوده بأن يستفيد الجانب الإماراتي ولمدة 30 سنة من المقتنيات الفنية الدائمة لمتحف اللوفر

---

[1]-« La promotion internationale du livre français », en : www.diplomatie.gouv.fr/fr/la-promotion-internationale-du-livre-francais 2017/07/31 /

[2] - philip .h. Gordon and Sophie meunier, op.cit , p 11 .

[3] - .F.V. Keiger, op.cit , pp 223-224 .

[4]- نزار الفراوي ، مرجع سبق ذكره .

[5]- احمد فرحات، "قوة الثقافة الناعمة...جاذبية الإبداع بين فرنسا و الإمارات"،في:
http://www.alittihad.ae/details.php?id=57885&y=2016&article=full (جويلية 2017)

ومتاحف مركزية أخرى في فرنسا، في إطار إنشاء متحف مسمى " اللوفر أبو ظبي " مقابل مليار يورو. هذا إضافة إلى مشروع جامعة السوربون باريس–أبو ظبي، والذي يعد أول مشروع فرنسي للتعليم العالي خارج فرنسا، والذي يدخل في إطار استثمار الثقافة في العلاقات الدولية.[1]

وبالتالي يشكل شعار" الاستثناء الثقافي " حرب بقاء بالنسبة لفرنسا، لذلك ليس مستغربا أن تبرز فرنسا على واجهة التحرك الدولي ضد مناهضة التوجهات النيوليبرالية، الرامية إلى تحرير المبادلات الثقافية والفنية واعتبار المنتج الثقافي سلعة لا تخرج عن معايير السوق الحرة، الأمر الذي تعتبره أمريكا أمرا بديهيا في حين ترى فيه فرنسا تهديدا كبيرا لها، لذلك أصبح التنوع الثقافي واللغوي سمة للخطاب السياسي الفرنسي، لمجابهة الهيمنة الثقافية الأمريكية، وهي فكرة تبنتها فرنسا كجسر لثقافتها وأداة لإدارة صراعها مع سلبيات العولمة والولايات المتحدة الأمريكية.

وعليه تمثل الدبلوماسية الثقافية بالنسبة لفرنسا رهانا استراتيجيا للتعريف بحضارتها وإعلان موقفها من القضايا الدولية، وبالتالي تعتبر أحد أهم الأدوات الأساسية التي توظفها لإسماع صوتها على مستوى دولي، كمحاولة لاحتواء الثقافة الانجلوسكسونية.

لذلك تعتبر المنظمة الدولية الفرنكوفونية أحد أهم أوجه الدبلوماسية الثقافية الفرنسية، والتي تعول عليها كثيرا باعتبارها فكرة واسعة ومشروع ضد قولبة العالم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الثاني: المنظمة الدولية الفرنكوفونية (تعريفها، تطورها، وسائلها)

1 تعريف الفرنكوفونية

تشمل الفرنكوفونية – بمفهومها الواسع – مجمل نشاطات الترويج للغة الفرنسية، فضلا عما تحمله هذه اللغة من قيم. ويعني مفهومها باختصار: " جميع الناطقين بالفرنسية دولا وشعوبا في كافة أرجاء العالم"، في حين يعرفها معجم لاروس الفرنسي بأنها: " التجمع الذي يضم الشعوب الناطقة باللغة الفرنسية"، أما الموسوعة الفرنسية الشاملة فتوجز تعريفها : " بأنها مجموعة تقوم على شعور الانتماء إلى جماعة، تتقاسم لغة هي الفرنسية مع ما تحمل من ثقافة وحضارة."[2]

ويعرفها الكاتب الفرنسي "جيرار ليموا Gerard Lemoin" قائلا :" إن الفرنكوفونية هي نهج للإخاء الإنساني، كونها مماثلة لأسس السلام وميثاق الأمم المتحدة واليونيسكو، فهي جميعا تشجع على التعلم والعلم والثقافة."

أما المفكر المصري محمد سيد أحمد فيعرفها قائلا: " إنها مجموعة بلدان يعتبر سكانها اللغة الفرنسية هي لغة عادية، وفي بعض الأحوال لغتهم الرسمية، والفرنكوفونية هي قبل كل شيء حقيقة لغوية غير أنها حقيقة اجتماعية، هي مفهوم سياسي وجغرافي حديث النشأة."

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- وليد الزيدي، **السياسة الفرنكوفونية والوطن العربي**، ط1، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010، ص 57.

كما يعرفها المهدي المنجرة: " إن مفهوم الفرنكوفونية، لا يمكن فصله عن مسيرته التاريخية المرتبطة وراثيا بالفترة الاستعمارية وبمرحلة الانعتاق من الاحتلال التي لم تنتهي بعد، كما لا يمكن فصله أيضا عن التحولات الايجابية التي تحملها فترة التحرر، هذا على المدى المتوسط أو البعيد."[1]

يعود مصطلح الفرنكوفونية في الأصل إلى عالم الجغرافيا الفرنسي "اونزيم ريكلوOnesine Reclus "، الذي استخدمه في أواخر القرن التاسع عشر، وبالضبط سنة 1880 للدلالة على الدول التي تستعمل اللغة الفرنسية، إذ وصفها في كتاباته بأنها فكرة لسانية وعلاقة جغرافية، ثم صار فيما بعد دالا على مجموع المستعمرات الفرنسية التي انسحبت منها فرنسا، وتتحدث هذه المستعمرات كليا أو جزئيا اللغة الفرنسية.[2]

من خلال مختلف التعاريف التي قدمناها حول الفرنكوفونية، نستطيع القول بأن مفهوم الفرنكوفونية يختلف مدلوله بين المفكرين العرب والفرنسيين وفقا للرؤى والأفكار التي يحملونها وعليه يمكننا تصنيفها إلى ثلاثة أصناف:

-الصنف الأول: وهو الذي يعتمد على البعد اللغوي، بمعنى أنه تعريف كمي يخص عدد الناطقين باللغة الفرنسية، حيث يشير إلى هؤلاء اللذين يشتركون في استعمال اللغة الفرنسية.

-الصنف الثاني: والذي يركز على الجانب المؤسساتي، وهي الصفة التي تضفى على المنظمة الدولية الفرنكوفونية التي تجمع بين الدول والحكومات التي اختارت الانضمام إلى ميثاقها.

-الصنف الثالث: وهو الذي يركز على الجانب الاستعماري التاريخي، وبهذا تعبر الفرنكوفونية على استخدام فرنسا للغتها وعلاقاتها التاريخية لبسط نفوذها ونموذجها الحضاري.

فالفرنكوفونية إذاً حركة فكرية قديمة تحولت إلى منظمة دولية حديثة النشأة، تهدف إلى دعم وجود وبقاء القيم الفرنسية في دول العالم، وخاصة الدول التي كانت مستعمرة فرنسيا ثم انسحبت منها، وذلك من خلال دعم الوجود اللغوي والثقافي الفرنسي ومدافعة التيارات الأخرى. غير أنها لم تقف عند هذا الحد فقد أضيف إلى البعد الثقافي للفرنكوفونية أبعادا سياسية واقتصادية، وقد تكرست هذه التوجهات بشكل أكبر تحت تأثير المتغيرات المستجدة على الساحة الدولية بعد الحرب الباردة، وهذا ما سوف نتناوله بالدراسة في العناصر اللاحقة، لتبيان كيف تستخدم فرنسا الفرنكوفونية كمنظمة وأفكار خدمة لإستراتيجيتها الشاملة، وفق منظور الدور كما حدده صانع القرار الفرنسي.

2 - نشأة وتطور المنظمة الدولية الفرنكوفونية

تعتبر اللغة الفرنسية أداة استثمارية مساعدة على جيلنة التبعية بأشكالها، خاصة وأن " تحرير العقول والأنفس هي بالضرورة أصعب وأقل سرعة من استرجاع الممتلكات المادية والرموز السياسية".[3]

لذلك عملت فرنسا من خلال سياستها الثقافية على تكريس التبعية الثقافية لمستعمراتها التاريخية، وتغذيتها وذلك منذ الاستقلال مباشرة، بالاعتماد على مجموعة من الوسائل، التي نجد من أهمها دعم مشاريع الإدماج

---

[1]- بن سالم حميش، " الفرنكوفونية والفرنسية" ، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 255، ماي 2000، ص 33.

[2]- محمد محمد داود، **اللغة والسياسة في عالم ما بعد 11 سبتمبر**، القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، 2003 ، ص 44 .

[3]- سالم برقوق، "الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي "، **العالم الاستراتيجي** ، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد 3 ، ماي 2008 ، ص 03.

اللغوي الفرنسي في المنظومة الرسمية، بدعم التقارب الفرنسي مع الدول التي تعتبر اللغة الفرنسية لغتها الرسمية أو العادية، من خلال الإطار المؤسساتي الذي جسدته المنظمة الفرنكوفونية.

ترجع جذور هذه المنظمة كما ذكرنا إلى نهاية القرن التاسع عشر، عندما استخدم عالم الجغرافيا الفرنسي اونزيم ريكلو مصطلح الفرنكوفونية للدلالة على الدول التي تستعمل اللغة الفرنسية، ثم صار فيما بعد دالا على مجموع المستعمرات الفرنسية التي انسحبت منها فرنسا، وتتحدث هذه المستعمرات كليا أو جزئيا اللغة الفرنسية، مما جعله يحمل كل معاني الهيمنة الثقافية والسياسية ثم توالت المبادرات والجهود الفرنسية، حيث تم إنشاء "جمعية أطباء الأطفال الناطقين باللغة الفرنسية" عام 1899، ثم "الجمعية العالمية للكتاب باللغة الفرنسية" عام 1926،[1] وفي عام 1944 أفصح ديغول في خطاب له عن مشروع حول بناء الاتحاد الفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية، لربط مؤسسات المستعمرات الفرنسية بفرنسا الأم. [2] وفي 1950 تم تأسيس" الاتحاد العالمي للصحافة الناطقة بالفرنسية" ،...الخ. ثم توالى تأسيس الجمعيات والاتحادات، حتى جاء عام 1960 أين انعقد "المؤتمر الأول لوزراء التربية والتعليم في فرنسا وإفريقيا"، وهناك تبلور مفهوم الفرنكوفونية نظريا ومنهجيا.

وقد توسع هذا النشاط ليشمل البرلمانيين، اللذين أسسوا سنة 1967 "الجمعية الدولية للبرلمانيين الناطقين بالفرنسية"، إلى أن تم بعث المحرك الأساسي للفرنكوفونية تحت اسم " وكالة التعاون الثقافي والتقني Agence de coopération culturelle et technique" في نيامي يوم 20 مارس 1970، وذلك بعد اجتماع تم سنة 1969 بين كل من الرئيس التونسي السابق بورقيبة، السنغالي " ليوبول سنغور Léopold Senghor "، النيجيري "حماني ديوريHamani Diori "، والكمبودي "نورودوم سهانوكNorodom Sihanouk"، وذلك بمباركة خفية من وزارة الخارجية الفرنسية، وفي هذا الإطار يعتبر الرئيس التونسي السابق بورقيبة أحد المتحمسين والمؤسس الحقيقي للفرنكوفونية حيث صرح قائلا: " **إن مستقبلنا مرتبط بمستقبل الغرب عموما ومتضامن مع مستقبل فرنسا خاصة ...ونحن نتجه اليوم من جديد إلى فرنسا، إنني أنا الذي تزعمت الحركة المنادية للفرنكوفونية، فالرابطة اللغوية التي تجمع بين مختلف الأقطار الإفريقية امتن من روابط المناخ أو الجغرافيا.**" كما صرح الرئيس السنغالي قائلا: "**في أنقاض الاستعمار وجدنا هذه الأداة الرائعة، اللغة الفرنسية.** [3]

إذا فقد تم اعتماد هذه الوكالة من طرف دول الجنوب في حد ذاتهم، تعبيرا عن علاقات تاريخية وروابط مشتركة خلقتها اللغة الفرنسية بين هذه الدول، واعتبر تاريخ تأسيسها الموافق لـ 20 مارس بمثابة اليوم العالمي للفرنكوفونية، وقد ضمت الوكالة الفرنكوفونية وقتها 12 دولة، اتفقت على التعاون التقني والفني والتدريب والتقييم.[4]

وقد تطور المشروع الفرنكوفوني من تسمية " وكالة التعاون الثقافي والتقني" إلى " الوكالة الفرنكوفونية الحكومية الدولية Agence internationale de la francophonie "، وذلك في إطار قمة هانوي بالفيتنام، أين

---

[1] - "une histoire de la francophonie", en : www.francophonie.org/Une-histoire-de-la-Francophonie.html (juillet 2017)

[2]- وليد الزيدي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[3]- « une histoire de la francophonie », op.cit.

[4]- "الفرنكوفونية في سطور"، في: http://majles.alukah.net/t9554 / ، (جويلية 2017)

اعتمدت الدول الأعضاء ميثاق جديد للفرنكوفونية منقح ومعدل لذلك الذي تم الاتفاق عليه في الاجتماع التأسيسي في نيامي، كما تم استحداث منصب الأمين العام للفرنكوفونية والناطق الرسمي باسمها وقد تم انتخاب بطرس بطرس غالي لشغل هذا المنصب.[1]

كما عرفت سنة 2005 منعطف جديد في تاريخ الفرنكوفونية، بعد اعتماد وزراء الدول الفرنكوفونية في اجتماعهم الثاني عشر في مدغشقر "الميثاق الجديد للفرنكوفونية"، والذي اقتضى تغيير اسمها إلى "المنظمة الدولية الفرنكوفونية"،[2] وهي تضم حاليا 58 بلد كأعضاء و 26 كمراقبين عبر أنحاء العالم، وهو ما يمثل ثلث الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة والتي تضم 900 مليون نسمة من بينهم 274 مليون ناطقين بالفرنسية،[3] وهذا ما تبينه الخريطة التالية :

خريطة رقم -06- أعضاء المنظمة الدولية الفرنكوفونية

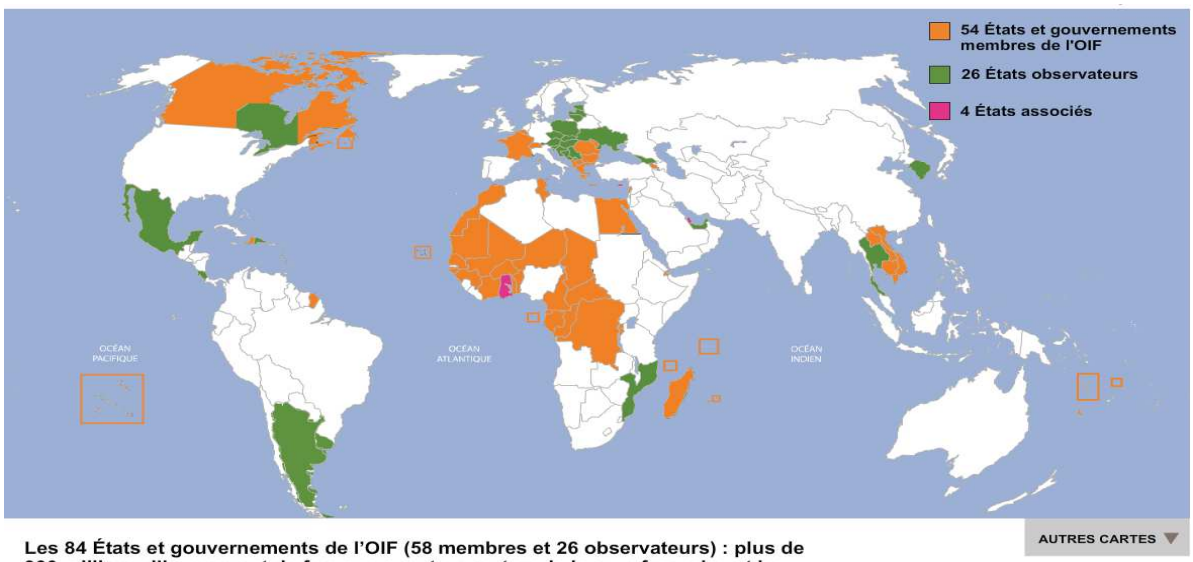

Les 84 États et gouvernements de l'OIF (58 membres et 26 observateurs) : plus de 900 millions d'hommes et de femmes ayant en partage la langue française et les valeurs universelles.

Source : www.francophonie.org/-84-Etats-et-gouvernements-

من خلال مراحل نشأة وتطور المنظمة الدولية الفرنكوفونية، نرى بأن فرنسا سعت جاهدة للارتقاء بهذا التنظيم إلى مستوى المنظمة الدولية، ليكون فضاء يسمح بمناقشة كل القضايا المطروحة وذلك بتوفر الإطار القانوني لذلك، خاصة لإضفاء الطابع الإلزامي والمسؤولية القانونية للقرارات. بالإضافة إلى ذلك فإن هذا التنظيم المؤسساتي، أضفى الصفة القانونية على الفرنكوفونية على مستوى دولي ومنحها صفة المنظمة الدولية، مما يمكنها من ربط علاقات مع باقي المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، وبالتالي إمكانية المشاركة في صنع القرارات الدولية، سواء كدول أو كمنظمة لصالح أهداف ومشاريع فرنسا.[4]

هذا التطور المؤسساتي صاحبه تطور في مهام المنظمة، حيث أخذت بعدا سياسيا خاصة مع المؤتمرات التي بدأت سنة 1986 في باريس بناءا على دعوة من الرئيس الفرنسي ميتران، تحت مسمى " القمة

[1] - « la francophonie des origines a nos jours », en : http://allianceinternationale.org/actualites/la-francophonie-des-origines-a-nos-jours/ (juillet 2017)

[2] - Ibid.

[3] - محمد محمد داود، مرجع سبق ذكره، ص 45 .

[4] - المرجع نفسه ، ص 45

الفرنكوفونية " بحضور رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء، ومنذ ذلك التاريخ وهي تعقد بصفة دورية مرة كل سنتين.[1] فبعدما كانت مجالات التعاون محصورة في الجانب الثقافي والفني وبرامج التدريب والتعليم، تطورت لتشمل مجالات أخرى، وكانت البداية سنة 1992 لتشمل مجال تعزيز الديمقراطية، حيث قامت المنظمة بأولى مهامها في هذا المجال، من خلال بعثتها التي أرسلتها لمراقبة العملية الانتخابية في رومانيا وذلك في إطار الانتخابات الرئاسية وكذا التشريعية.[2]

وقد شهدت الفرنكوفونية تحولا بارزا في هذا المجال، فإذا كانت تبنت فكرة نشر الديمقراطية وتعزيزها ودعم سيادة القانون وحقوق الإنسان مع بداية التسعينيات، إلا أنه تم التأكيد على هذا التوجه في قمة باماكو في مالي سنة 2000، حيث تم اعتماد إعلان هام حول ممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الفضاء الفرنكوفوني، هذا الإعلان وضع قيم مشتركة في هذا المجال، وكذا آليات وميكانزمات للوقاية من الأزمات والصراعات، وكذلك فرض عقوبات ضد الدول التي تنتهك سيادة القانون أو حقوق الإنسان، ومن بين أهم الإجراءات المعتمدة، تدريب القضاة، توطيد المؤسسات القانونية، دعم العمليات الانتخابية.[3]

وقد تدعم إعلان باماكو في هذا المجال بنص أساسي معياري آخر، وهو إعلان "سان بونيفاس" " la déclaration de saint-Boniface" سنة 2006 حول الوقاية من الأزمات والأمن الإنساني، وذلك في إطار زيادة الصراعات وتنوع طبيعة التهديدات في المجال الفرنكوفوني.[4]

فالمنظمة الفرنكوفونية تبنت إستراتيجية، تريد أن تلعب من خلالها دور سياسي مؤثر على الساحة الدولية، ففي إطار المؤتمر التاسع لرؤساء الدول والحكومات في بيروت سنة 2002، أكد الحاضرون على الدور الدولي للمنظمة الفرنكوفونية، كما أثبتوا قدرتها على أن تكون واحدة من الأدوات التي تساعد في السيطرة على العولمة وأنسنتها، وبالتالي التأكيد على الدور السياسي للمنظمة من خلال تجديد الوسائل والأساليب الكفيلة بذلك، والتي تتمحور حول ثلاثة مجالات:[5]

- تكريس الديمقراطية وسيادة القانون في المجال الفرنكوفوني.
- التنوع اللغوي والثقافي، خاصة بالتنسيق مع اليونسكو.
- المشاركة في التنمية المستدامة لتعزيز التضامن الدولي.

كما حاولت فرنسا مرة أخرى وضع المنظمة الدولية الفرنكوفونية في السياق الدولي، وذلك بإقحامها في مجال التعاون والتنسيق لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، والترويج لحوار الحضارات وفكرة التعدد والتنوع الثقافي، والتي لاقت اعترافا دوليا عندما اعتمدت منظمة اليونيسكو بضغط من فرنسا والمنظمة الفرنكوفونية، "لاتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي"، وذلك سنة 2005.

---

[1] - "une histoire de la francophonie" , op.cit .
[2] - Ibid.
[3]- Beatrice Majza, « la francophonie acteur des relation internationales », **Annuaire Français de relations internationales**, France : la documentation française, Volume VI, 2005,p543.
[4]- "Une histoire de la francophonie", op.cit.
[5]- Béatrice Majza, op.cit, p 541.

مما يؤكد أن فرنسا تستخدم المنظمة الدولية الفرنكوفونية كآلية لمواجهة سلبيات العولمة بمفهومها الأمريكي، وبالتالي دعم الدور الفرنسي لإعادة تموقعها وزيادة قوتها على مستوى دولي.

3 دور المنظمة الدولية الفرنكوفونية كآلية لتنفيذ الأهداف الفرنسية

إن إدارة وتوجيه السياسة الفرنكوفونية يشكل في السياسة الفرنسية، وفي تركيب الدولة الفرنسية اختصاصا موزعا بين: "رئاسة الجمهورية" و"وزارة الخارجية" و"وزارة التعاون والفرنكوفونية"، بل وفي إدارة المخابرات الخارجية للدولة الفرنسية، ولعل تخصيص وزارة معينة بالشؤون الفرنكوفونية في فرنسا، لأكبر دليل على أهمية الفرنكوفونية في أجندة الحكومة الفرنسية ومدى الطموح الفرنسي والآمال التي تضعها فرنسا في السياسة الفرنكوفونية حاضرا ومستقبلا.

والمخطط التالي يبين التركيبة الهرمية في اتخاذ القرار السياسي الفرنكوفوني في فرنسا:

مخطط رقم -07- التركيبة الهرمية لاتخاذ القرار السياسي الفرنكوفوني في فرنسا

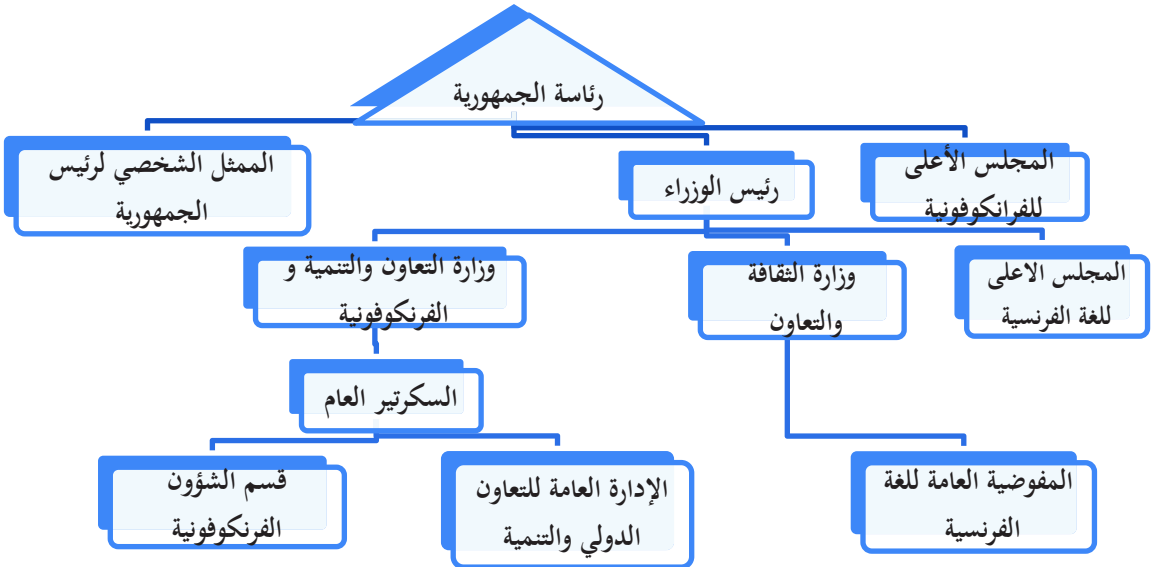

المصدر: وليد الزيدي، مرجع سبق ذكره ، ص 71 .

إن الفرنكوفونية المعاصرة لا تقتصر على اللغة والثقافة فحسب، فهي تواجهه كذلك الوضع العالمي المعاصر بنهج سياسي، فبالرغم من كون جذورها التاريخية تتصل بالسياسة الاستعمارية لفرنسا، إذ انطلقت في مرحلتها ما بعد الاستعمار الفرنسي تحت غطاء الترويج للغة والثقافة الفرنسيتين في محاولة لبسط النفوذ الثقافي والفكري، في حين حملت أبعادا اقتصادية وسياسية في المرحلة المعاصرة، وذلك تحت ضغط المتغيرات المستجدة على الساحة الدولية.

هذا ما أكده الرئيس الفرنسي السابق ميتران بقوله:" **إن الفرنكوفونية ليست هي اللغة الفرنسية وحسب، إذا لم نصل إلى قناعة بأن الانتماء إلى العالم الفرنكوفوني ينبغي أن يكون سياسيا واقتصاديا وثقافيا، فإننا سنكون قد فشلنا في**

العمل الذي بدأناه منذ سنوات عدة".[1] وفي هذا الإطار عبر الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك، في إطار القمة الفرنكوفونية المنعقدة في هانوي الفيتنام سنة 1997، قائلا: " **سيكون للمساحات اللغوية دورها الفاعل في اللغة السياسية للقرن الوافد... فلنتحل بالجرأة للاعتراف بأن الفرنكوفونية هي مشروع سياسي بالتأكيد، وأن هذه المسألة تتطلب صبرا طويلا لجهة مسيرتها".**[2]

إن تأسيس المنظمة الدولية الفرنكوفونية إذاً، يندرج ضمن الهدف الإستراتيجي الفرنسي وهو دور ومكانة فرنسا الأساسية في النظام الدولي. ففرنسا تحاول تأكيد دورها "كدولة كبرى" في العالم، وذلك في ظل التنافس مع الولايات المتحدة، إذ تحاول من خلال الفرنكوفونية أن تخرج من لغة الإستعمار العسكري المباشر إلى علاقات طبيعية، بما يحفظ لها قيادة هذا التجمع الاقتصادي والسياسي واللغوي والجغرافي، وذلك لمواجهة تيار العولمة، غير أننا نستطيع القول بأن الفرنكوفونية حسب المفهوم الفرنسي لا تخرج عن مفهوم العولمة، فهي تسعى لتجميع عدد من الدول لخدمة أغراضها ومصالحها الذاتية. فالأهداف التي تسعى فرنسا إلى تحقيقها من خلال الفرنكوفونية مستغلة مكانتها ودورها المؤثر، تختلف عن تلك الأهداف التي تعلنها هذه المنظمة. ومن بين أهم الدوافع التي دعت فرنسا إلى دعم تفعيل مشروع المنظمة الفرنكوفونية ما يلي:

أ –**دوافع ثقافية لغوية:**

تعتبر الدوافع الثقافية في مقدمة الأسباب التي حملت فرنسا على تبني الفرنكوفونية وتفعيل دورها عالميا، ذلك أن فرنسا سعت عن طريق الفرنكوفونية إلى تعزيز موقع اللغة الفرنسية وتدعيم مكانتها عالميا مما يسمح لها بتوسع ثقافي، لأن التوسع الثقافي هو قبل كل شيء توسع لغوي، فاللغة وحدها تعطي للتأثير الثقافي كل الفعالية، للوصول إلى روح أي بلد أجنبي وإلى تراثه الأدبي والروحي، وبالتالي تعد اللغة الفرنسية من بين أبرز أدوات الفرنكوفونية لأنها بمثابة سلاحها الرئيس للولوج بين المجتمعات المختلفة، وفي هذا الإطار يقول المؤرخ الفرنسي "لويس دوللو Louis Dollo ": " **أن تكون اللغة الفرنسية شاهدا جوهريا وإحدى الأدوات الأكثر فعالية لحضور فرنسا في العالم، فهذه حقيقة شأنها اليوم كالأمس، ذلك أن الأهمية الدولية للغة الفرنسية جعل فيها رمزا لإشعاع فرنسا الثقافي."**[3]

ففرنسا تنفق في إفريقيا ملايين كثيرة سنويا، من أجل دعم المؤتمرات والمدارس وأجهزة الإعلام التي تشجع على استخدام اللغة الفرنسية باعتبارها واسطة لثقافة مشتركة، حيث بلغت مساهمتها المالية السنوية سنة 2017 في المنظمة 85 مليون يورو، حسب الإحصائيات الرسمية.[4] وحسب إحصائيات وزارة الخارجية الفرنسية لسنة 2017، فإن اللغة الفرنسية تحتل المرتبة الخامسة عالميا في قائمة اللغات الأكثر تداولا، بعد المندرينية والإنجليزية والإسبانية والعربية، ويبلغ عدد المتحدثين باللغة الفرنسية 274 مليون شخص يتوزعون على القارات الخمس، كما توضحه الخريطة رقم –07– التالية:

---

[1]- وليد الزيدي، مرجع سبق ذكره، ص 60.
[2]- شفيق الحوت، "دور اللغات في رسم النظام الدولي الجديد"، في: http://shafiqalhout.info/seventeen/?p=607 ، (اوت 2017)
[3]- وليد الزيدي، مرجع سبق ذكره، ص 91.
[4]- « le Budget de l'organisation internationale de la francophonie», en: www.francophonie.org/Le-budget.html , (aout 2017)

Source : www.francophonie.org/Estimation-des-francophones.html

إن ما دفع فرنسا للتركيز على أولوية هدف إنتشار الثقافة واللغة الفرنسيتين ولاسيما في دول العالم الثالث التي تعد ميدانا فسيحا لتصارع الأفكار، هو العمل على الحفاظ على مكانة فرنسا الحضارية التي بدأت تتراجع منذ الحرب العالمية الثانية ومنذ فقدانها لمستعمراتها السابقة، وقد بني هذا الهدف على أساس قيمة فكرية معينة وهي ما يسمى بـ" استمرار الإشعاع الثقافي لفرنسا في العالم"، والذي يعد بمثابة أداة رئيسية لخدمة السياسة الخارجية الفرنسية ولضمان مصالحها المختلفة في النظام الدولي.

وفي هذا الاطار تسعى فرنسا من خلال الفرنكوفونية للدفاع عن فكرة تعزيز التنوع اللغوي والثقافي، وذلك لحماية لغتها وثقافتها من الانحصار أمام قوة اللغة والثقافة الأمريكية، وقد عبر عن هذا الطرح سنة 1993 الرئيس الفرنسي السابق ميتران قائلا: " **إبداعات العقل ليست سلع، الخدمات الثقافية ليست تجارة بسيطة.....، ماهو على المحك هو هوية دولنا والهويات لا يتاجر بها**".[1]

وهو ما أشار إليه الرئيس الفرنسي السابق جاك شراك سنة 1995 أثناء المؤتمر السادس للفرنكوفونية، حيث عبر عن قلقه من اختلال التوازن الإعلامي في عصر المعلوماتية وتأثيراته الخطيرة على اللغة والثقافة الفرنسيتين، مما سوغ دعوته للتنوع الثقافي بقوله: " **إن 90 % من المعلومات التي تنقلها شبكة الانترنيت تمر باللغة الإنجليزية، إنني أطلب من الفرنكوفونية أن تقوم بحملة واسعة للتوسع في التعددية الثقافية ضد محاولة فرض نمط ثقافي موحد**." [2] في إشارة إلى القوة الإختراقية والتسويقية الهائلة للمنتجات الأمريكية، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية عكس فرنسا إلى اعتماد التجارة الحرة في القطاع الثقافي، لذلك رفضت المقترح الفرنسي حول عدم إدراج المنتجات والخدمات الثقافية في إطار اتفاقيات المبادلات الحرة العالمية. وقد لجأت فرنسا إلى المنظمة الدولية الفرنكوفونية لاستخدامها كورقة ضغط في هذا الإطار، وقد تم التأكيد على ذلك من طرف الدول الأعضاء في المنظمة خلال المؤتمر التاسع للفرنكوفونية في بيروت سنة 2002، الذي كان تحت عنوان " حوار الثقافات "، حيث صرحوا في بيان لهم مايلي :" **نحن نؤكد إرادتنا وعزمنا على عدم السماح بوضع السلع**

[1]- Béatrice Majza, op.cit, p545

[2]- وليد الزيدي، مرجع سبق ذكره، ص 105

والخدمات الثقافية بنفس قيمة السلع العادية، ونؤكد من جديد حق دولنا بتحديد السياسات والأدوات الكفيلة بتحديد سياساتهم الثقافية بكل حرية، نحن ملتزمون بمواقفنا في مختلف المحافل الدولية."[1]

لكن بالرغم من معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الفكرة، التي طرحتها فرنسا في العديد من المحافل الدولية وخاصة في إطار منظمة التجارة العالمية منذ سنة 1993،[2]إلا أن هته الأخيرة وبفضل مساندة الدول الفرنكوفونية، توصلت إلى اعتماد "اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي" من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونيسكو" سنة 2005،[3] والتي صادقت عليها 145 دولة، وهي تعتبر بمثابة إنتصار لفرنسا بالاعتماد عل حلفائها الفرنكوفونيين، ولو معنوي ضد الولايات المتحدة الأمريكية الرافضة لهذه الفكرة.

وإذا أمعنا النظر نجد بأن فكرة فرنسا حول تعزيز التنوع اللغوي والثقافي، تتعارض مع طرحها لثقافتها بديلا عن بقية الثقافات العالمية. وفي هذا الإطار يمكن القول بأن طرح الفرنكوفونية ليس بعيدا عن الطرح الذي تجسده عولمة من نوع آخر، فكما ذكرنا سابقا بأن الفرنكوفونية بمثابة " عولمة جديدة " تسعى لتجميع عدد من الدول لخدمة أغراضها ومصالحها.

ب <u>دوافع سياسية دبلوماسية:</u>

من بين أهم الأهداف التي تصبو فرنسا إلى تحقيقها من خلال سياستها الخارجية، هو سعيها لاستعادة مجدها، والمكانة التي تتبوؤها بين الدول الكبرى، خاصة في إطار مجابهتها للنزعة الأحادية الأمريكية وطرحها لفكرة التعددية على مستوى دولي، لذلك فإن فرنسا تهدف في المجال السياسي والدبلوماسي من خلال الفرنكوفونية، إلى تأسيس علاقات أكثر متانة مع الدول المنضوية تحت منظمتها من أجل الحصول على أكبر قدر من الدعم السياسي والدبلوماسي في المحافل الدولية، ولاسيما في إطار الأمم المتحدة مما يوفر لها إمكانية الاحتفاظ بمكانتها في مجلس الأمن كعضو دائم، ذلك أن دول المنظمة الفرنكوفونية يقارب عددها ثلث أعضاء الأمم المتحدة وهي بمثابة كتلة هامة في التصويت.[4]

وأحسن مثال على تعبئة الدول الفرنكوفونية وخاصة الإفريقية خدمة للمصالح الفرنسية، يظهر من خلال استخدامها لرفض اعتماد اتفاقية لتحرير تجارة الخدمات الثقافية في إطار منظمة التجارة العالمية، في حين نجحت في اعتماد اتفاقية حول حماية التنوع الثقافي من طرف اليونسكو سنة 2005.

كما أن فرنسا أصبحت تستخدم المنظمة كمنبر لتمرير أفكارها وقيمها السياسية، خاصة في إطار معارضتها للولايات المتحدة الأمريكية، ففي هذا الإطار صرح الرئيس الفرنسي السابق في القمة الفرنكوفونية في بيروت سنة 2002 قائلا: " **إن استخدام القوة يجب أن يكون استثناء ويستعمل كآخر حل بعد استنفاذ كل**

---

[1] - Béatrice majza, op.cit , p544.

[2]- برنار كاسن، " معيار ثقافي ينافس الحق التجاري"، http://www.mondiploar.com/sept03/articles/CASSEN.htm ، (اوت 2017)

[3]- "اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي " ، في : http://www.wipo.int/wipolex/ar/other_treaties (اوت 2017)

[4]- عبد الإله بلقزيز، **الفرنكوفونية: أيديولوجيا، سياسات، تحدد ثقافي –لغوي**، ط1 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص40.

الحلول،...سواء تعلق الأمر بوفاء العراق بالتزاماته، أو إعادة بعث عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، أو حل الصراعات في إفريقيا،... منطق القانون يجب أن يلهمنا جميعا، فهو الكفيل بحمايتنا من إغراءات المغامرات".[1]

ففرنسا تريد من خلال المنظمة الدولية الفرنكوفونية، تشجيع الدول على اللجوء إلى المنظمات الدولية والإقليمية واحترام القانون الدولي، وذلك لترسيخ مبدأ التعددية الدولية المنشود من طرفها.

ج- الدوافع الاقتصادية:

دفعت المصالح الاقتصادية لفرنسا منذ أمد بعيد وبخاصة في أعقاب مرحلة تصفية الاستعمار، بالتوجه نحو مستعمراتها السابقة ولاسيما في قارة إفريقيا، إذ برزت فرنسا بصفة خاصة في مقدمة القوى الكبرى من حيث اهتمامات السياسة الخارجية واتجاهات المصالح والعلاقات الاقتصادية الدولية. وقد تركزت المصالح الاقتصادية في الدول الإفريقية الفرنكوفونية، من أجل البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنعة، والبحث عن موارد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية، وتأسيسا على هذه السياسة اتسعت المصالح الاقتصادية الفرنسية عبر القارة الإفريقية، حتى بلغ عدد الشركات الفرنسية التي تعمل في إفريقيا حوالي 1500 شركة.[2]

كما تعتبر الفرنكوفونية وسيلة لتقوية المركز الفرنسي في المفاوضات التجارية، لدعم إمكانية فرض قواعدها على التجارة الدولية بما يخدم مصالحها.

وقد تحركت الإستراتيجية الفرنكوفونية تجاه المجتمعات والدول المستقلة سياسيا عن فرنسا، المرتبطة اقتصاديا وثقافيا بها، على جبهتين:[3]

- على جبهة رسمية من خلال ربط هذه الدول بأطر سياسية تشرف عليها فرنسا، وتتيح لها توجيه السياسات العليا لهذه الدول، سواء في المجال الداخلي أو في المجالين الإقليمي والدولي، على النحو الذي يصب بنتائجه في تنمية نفوذ فرنسا الثقافي والاقتصادي فيها، ويعزز مركزها في الساحة الدولية.
- وعلى جبهة شعبية من خلال تكثيف نشاط المؤسسات الثقافية الفرنكوفونية في هذه المجتمعات، وخلق روابط ومؤتمرات ثقافية جامعة للبلدان الفرنكوفونية.

إذاً تعتبر المنظمة الدولية الفرنكوفونية أحد أدوات تنفيذ السياسة الفرنسية في إفريقيا، وفي العديد من المناطق التي توسعت إليها هذه الدبلوماسية، تميزت بالمحافظة على مصالحها ونشر ثقافتها في مرحلة ما بعد الاستعمار، لكنها غيرت من طريقة الاستغلال، في محاولة للخروج من علاقة مستعمر ومستعمَر، حيث حاولت تحويل علاقتها مع الدول الفرنكوفونية في إطار تضامني كأعضاء متساوين شكليا داخل منظمة واحدة، وذلك كورقة رابحة لمواجهة التطور المتنامي للعولمة الذي مثل تحديا حقيقيا للثقافة الفرنسية، والدور الفرنسي على المستوى الدولي بصفة خاصة.

المطلب الثالث: الاتحاد الأوروبي: أولوية في العمق الاستراتيجي الفرنسي

لقد أدركت فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية الفرق الشاسع في القوة بينها وبين القوتين العظمتين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، غير أن فرنسا المعتزة بماضيها سعت لاستعادة قوتها ومكانتها

[1] - Beatrice Majza, op.cit, 547.

[2]- وليد الزيدي، مرجع سبق ذكره، ص 111-113.

[3]- عبد الإله بلقزيز، مرجع سبق ذكره، ص 40.

بالارتكاز على أوروبا، أمام عجزها عن الوصول إلى تحقيق ذلك بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية وحدها، لذلك وضعت فكرة الاندماج الأوروبي كأولوية في الإستراتيجية الفرنسية، وهو الأمر الذي تأكد بعد نهاية الحرب الباردة، أين أكدت فرنسا على هذا الطرح وسعت لتطويره ببناء قطب أوروبي فاعل في السياسة العالمية لتكريس عالم متعدد الأقطاب، وبالتالي يشكل الاتحاد الأوروبي حلقة مهمة في إطار سعي فرنسا للإبقاء على نفوذها، مجابهة المنافسة الدولية، وتدعيم دورها وموقعها الدولي.

لذلك نتساءل: – كيف ساهمت فرنسا في بناء الاتحاد الأوروبي؟

– فيما تتمثل أهم أثار هذا الاتحاد على دور فرنسا ؟

الفرع الأول: دور فرنسا التاريخي في نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي

تاريخيا لعبت فرنسا دورا أساسيا رائدا في نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي، فلطالما اهتمت بشدة بفكرة الوحدة الأوروبية، وذلك بالمساهمة الفعالة في تحقيقها وتحويلها من مجرد فكرة إلى واقع مجسد خاصة الاتحاد الاقتصادي والنقدي وتطوراته.[1]

1 – المفهوم الفرنسي للنظام الأوروبي قبل وأثناء الحرب الباردة:

إن جذور الوحدة الأوروبية فكرة ليست بالحديثة إذ أنها كانت فكرة مسيحية قديمة، فمنذ انهيار الكنيسة العالمية ونظام الإمبراطورية، وتوالي الحروب بين الدول القومية الأوروبية الجديدة لاحت هذه الفكرة في مخيلة عدد من الساسة البارزين، فبعد الحروب الدينية في فرنسا رسم "مكسميليان سولي Maximilien Sully " وزير المالية في عهد الملك هنري الرابع في القرن السابع عشر (1589–1610)، رسم ما عرف بـ "المخطط العظيم" والذي كان يقوم على أساس إقامة دولة مسيحية في أوروبا تتألف من كتلة ملكية وكتلة جمهورية.[2]

ثم جاء "بول فالري Paul Valery" وهو من كبار الساسة الفرنسيين، ليؤكد في أعقاب الحرب العالمية الأولى على قيام مبررات قوية جديدة تجعل من فكرة إقامة وحدة أوروبية أمرا ضروريا [3]، وكذلك دعوة وزير الخارجية الفرنسي "ارستيد بريان Aristide Brian"، من خلال الجلسة العاشرة لعصبة الأمم في سبتمبر 1929 إلى إقامة اتحاد أوروبي في إطار عصبة الأمم، من أجل تشجيع التعاون بين الدول الأوروبية مع احتفاظها بسيادتها الإقليمية.[4] وقد بدا واضحا من هذه المبادرة أن أهداف "بريان" الحقيقية، كانت تتلخص

[1] -« la France dans la construction européenne », p01, en: http://www.xn--lecanardrpublicain-jwb.net/IMG/pdf/Construction_europeenne_cle031225.pdf (aout 2017)

[2] - Charles Zorgbide, **histoire de l'union européenne**, France : édition Albin Michel, 2005, p 09.

[3]- محمد حمزة حسين الدليمي، **الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي: دراسة في العلاقات السياسية و الاقتصادية** ، ط1، الأردن: دار غيداء للنشر التوزيع، 2015، ص 18.

[4] - صدام مرير الجميلي، **الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد** ، ط1، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009، ص 38.

في توطيد الهيمنة السياسية والاقتصادية الفرنسية على القارة الأوروبية، وكذلك حماية أوروبا في مواجهة تزايد النفوذ السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية.

ولكن هذه الدعوات لم يكتب لها النجاح بسبب تنامي النزاعات القومية والتوسعية لدى بعض الدول الأوروبية، مما أدى إلى قيام الحرب العالمية الثانية، التي خرجت منها فرنسا وأوروبا عامة في حالة ضعف شديد من الناحية الاقتصادية والعسكرية، وأدركت أنها فقدت مكانتها في النظام الدولي بعد تصاعد مكانة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي.

كل الدوافع المشار إليها، جعلت فرنسا أمام خيارين اثنين:[1]

- إما الاستسلام لواقع ما بعد الحرب، وبالتالي الاستسلام للتبعية للثنائية القطبية الأمريكية والسوفياتية.
- وإما الاستعداد للتعاون والتوحد وصولا إلى قيام الكتلة الأوروبية، التي تبقى وحدها القادرة على جعل فرنسا تستعيد دورها الحضاري والتاريخي ومكانتها الدولية.

وهكذا طرحت قضية الوحدة الأوروبية في ظل عملية دولية كبرى لإعادة ترتيب أوراق عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد كانت فرنسا في قلب مختلف المبادرات والأطر المؤسسية التي ظهرت منذ الفترة 1947-1949، وذلك بتطبيق خطة مارشال التي قدمت الولايات المتحدة الأمريكية في إطارها مساعدات اقتصادية من أجل إعادة إعمار أوروبا وإنعاش اقتصادها، وشهد عام 1948 إنشاء المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي لتنظيم برنامج مشترك للتعاون الاقتصادي، وذلك بين 16 دولة أوروبية التي استفادت من مشروع مارشال، كما شهد العام نفسه إنشاء مجلس أوروبا لتحقيق عدد من الأهداف السياسية والاقتصادية، أهمها حماية حقوق الإنسان والحريات العامة في أوروبا. [2] أما في المجال العسكري فتم التوقيع على اتفاقية بروكسل عام 1948 بهدف تحقيق تعاون عسكري بين كل من فرنسا والمملكة المتحدة وبلجيكا وهولندا ولوكسمبوغ.

إلا أن هذه المشاريع باءت بالفشل ولم تحقق تطور نحو الوحدة، وبعد أن اقتنعت فرنسا في أواخر الأربعينات، بأنه لا مجال لإضعاف وتفتيت الدولة الألمانية في ظل الضمانات الدولية التي قدمتها الدول الفاعلة في العلاقات الدولية حينها وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، برزت أفكار "جان مونيه" " Jean Monnet" مدير مكتب التخطيط بوزارة الخارجية الفرنسية، والتي تمحورت أساسا حول كيفية تحقيق التقارب الفرنسي- الألماني وحل المعضلة الألمانية وإزالة المخاوف الفرنسية تجاه ألمانيا. [3] حيث شهد عام 1950 وضع حجر الأساس الذي قامت الجماعة الأوروبية بعد ذلك، ففي 9 ماي دعا وزير الخارجية "روبرت شومان Robert Schuman " إلى إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، والتي كان وراءها "جان مونيه"، لذلك يعتبر بحق الأب الروحي لعملية الاندماج الأوروبي، [4] فقد أدرك بعد عمله لمدة خمس سنوات في مجال التخطيط للاقتصاد الفرنسي، أن فرنسا لن تستطيع تحقيق نمو اقتصادي ورفع مستوى المعيشة،

---

[1]- محمد مراد، **أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة** ، ط1 ، بيروت: دار المنهل اللبناني ، 2010 ، ص 239.

[2]- صدام مرير الجميلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 38-39 .

[3]- عبد الوهاب بن خليف، **الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني** ، الجزائر: دار قرطبة ، 2009، ص 99.

[4] - Hackel Sylvia Julie, "le rôle de la France dans l'union européenne", p22,en : http://docplayer.fr/7872304-Le-role-de-la-france-dans-l-union-europeenne.pdf (aout 2017)

من دون تجاوز إطار الدولة القومية وتحقيق تعاون اقتصادي على مستوى أكبر، وتخيل "مونيه" إطارا أوسع يقوم على أساس إنشاء سوق مشتركة على مستوى القارة الأوروبية كخطوة نحو قيام جماعة اقتصادية تتبنى سياسات اقتصادية مشتركة، ولكن "مونيه" كان من أنصار التدرج وعدم تبني أحلام عريضة لا يمكن تحقيقها في الواقع، ومن ثم كانت الفكرة هي إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، التي يمكن الانطلاق منها إلى قطاعات أخرى بعد ذلك.[1]

ولم يكن اختياره لقطاع الفحم والصلب اعتباطا بل عبقريا لسببين:[2]

الأول: سياسي–أمني حيث ساعد هذا الاختيار على التغلب على عقدة الخوف الفرنسية المستعصية من ألمانيا، بوضع صناعة الفحم والصلب وهي أساس الصناعة العسكرية تحت سلطة أوروبية مشتركة.

الثاني: اقتصادي–فني، لأن هذا القطاع كان في ذلك الوقت هو أهم وأضخم القطاعات الاقتصادية ويمثل عصب الصناعة الأوروبية، والذي من شأنه تزويد تجربة التكامل الأوروبية بقاطرة قوية قادرة على جر عربات التكامل الأخرى، فبحكم الارتباط العضوي بين هذا القطاع وقطاعات أخرى، مما يؤدي إلى توسيع نطاق العملية التكاملية ومدها إلى بقية هذه القطاعات وهو ما حدث بالفعل كما سنوضحه لاحقا.

وقد انتهت مبادرة شومان ومونيه بالتوقيع يوم 1951/04/18 على معاهدة باريس المنشئة "للجماعة الأوروبية للفحم والصلب"، والتي دخلت حيز التنفيذ في 1952/08/10، وذلك من طرف 6 دول أوروبية هي: " فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ."[3]

أما الأهداف المتوخات للجماعة المذكورة فهذه أبرزها:[4]

- إنشاء سوق مشتركة لإنتاج وتوزيع الفحم والصلب.
- توسيع مجالات التعاون الاقتصادي بين الست دول، الأمر الذي يجعل منها نواة لقيام وحدة أوروبية في المستقبل.
- تعزيز التضامن الفعلي في الإنتاج بين شعوب الدول.
- تجنيد المواهب عن طريق الاستفادة من الطاقات البشرية المتوفرة لدى الدول.
- توفير فرص جديدة للعمل.
- رفع مستوى المعيشة الاجتماعي للسكان.

إن هذا الإطار المؤسسي الأوروبي أعطى حوافز قوية لتطوير التجربة، الأمر الذي تأكد من خلال "مؤتمر مسينا" في إيطاليا، والذي أظهرت فيه الدول الست تصميما متزايدا على تطوير المؤسسات المشتركة والصهر التدريجي لاقتصادها الوطني بإنشاء سوق مشتركة، والتنسيق التدريجي للسياسات الاجتماعية، وعقدت بعد ذلك عدة مؤتمرات انتهت في 24 مارس 1957 بالتوقيع على اتفاقية روما المنشئة لجماعتين أوروبيتين جديدتين، هما: "الجماعة الاقتصادية الأوروبية" (السوق المشتركة)، و"الجماعة الأوروبية للطاقة

---

[1]- صدام مريم الجميلي، مرجع سبق ذكره، ص 39-40.

[2]- وليد عبد الحي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 28-83 .

[3] - Charles Zorgbide, op.cit, p27.

[4]- محمد مراد، مرجع سبق ذكره، ص 204.

النووية" (اليوراتوم)، وهي الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ في 1 جانفي 1958، لتبدأ معها مرحلة جديدة ومهمة في مسيرة حركة التكامل والاندماج الأوروبي.[1]

وقد قررت المعاهدة أن تعمل الجماعة الاقتصادية الأوروبية على تحقيق مايلي:[2]

- إلغاء الحواجز الجمركية ووضع تعريفة جمركية موحدة.
- التنسيق بين السياسات المالية والاقتصادية.
- إيجاد سياسات مشتركة في الزراعة والنقل.
- السماح بحرية الحركة للعمال والشركات والبضائع والخدمات.

وعند وصول "ديغول" إلى السلطة في فرنسا عام 1958، تعامل مع النظام الدولي والأوروبي بطريقة مثيرة للاهتمام، فهو معروف بنهجه العدائي لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على أوروبا، بالإضافة إلى ذلك رفضه للنظام ثنائي القطبية باعتباره سبب الأزمات، بالتالي يجب تعويضه بنظام متعدد الأقطاب لأنه الأكثر توازنا بما أنه يضمن موقع لأوروبا و فرنسا في التوازنات الدولية. لذلك أصبحت عملية البناء الأوروبي أحد أهم أولويات "ديغول"، على أساس أن فرنسا لن تستطيع أن تلعب دورا مسئولا ما لم تُحط نفسها بالسياج الأوروبي، و ما لم تحشد أوروبا حول رسالتها.[3]

إن مجيء ديغول على رأس الجمهورية الفرنسية الخامسة حمل معه أفكار جديدة لإعادة ترتيب البيت الداخلي الفرنسي من جهة، وإعادة الاعتبار للسياسة الخارجية لفرنسا على المستوى الدولي من جهة أخرى، وما يهمنا في هذا الإطار هو أن ديجول كان قد انطلق من فكرة أساسية، مفادها أن الوحدة الأوروبية تتحقق من خلال تفاهم وتوافق حكومات أوروبية منتخبة بطريقة ديمقراطية، وعلى رأسها التوافق الكامل بين فرنسا وألمانيا أي التركيز على الجانب السياسي بدلا من الجانب الاقتصادي.[4]

وطبقا لهذه الرؤية طالب ديجول بإعادة صياغة المؤسسات الأوروبية، وفقا لمفاهيم ومصطلحات غير تلك التي كانت شائعة من قبل، حيث أنه يفضل أوروبا الدول والحكومات بدلا من أوروبا الجماعات، وأوروبا السياسية بدلا من أوروبا الاقتصادية، أي أنه كان يسعى لإقامة بنية أوروبية مؤسسية مشتركة تلعب فيها الحكومات دور صناع السياسات في كل المجالات، وليس في المجال الاقتصادي فقط وبالاتفاق العام والتراضي وليس بالتصويت وبالأغلبية، فالتكامل والاندماج الاقتصادي وحده لن يؤدي وفقا لتصوره إلى وحدة سياسية أوروبية وإنما يكرس تبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا طالب ديجول بصيغة الكونفيدرالية لوحدة سياسية أوروبية، تحتفظ فيها الدول بخصوصياتها وهوياتها الوطنية والثقافية، مما يعبر عن هاجس ديجول الخاص بالاستقلال وتجنب فرض القرارات على فرنسا وعلى خياراتها.[5]

---

[1] - Charles Zorgbide , op.cit , pp 33-35.

[2]- مخلد عبيد المبيضين، **الإتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة**، ط1، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2012، ص 98.

[3] - Andrzej Szeptycki, "la conception Gaullienne de l'ordre européen", **Annuaire Français des Relations Internationales**, France : la documentation française, No 3, 2002, p. 394.

[4]- عبد الوهاب بن خليف، مرجع سبق ذكره ، ص 115 .

[5]- حسن نافعة، مرجع سبق ذكره، ص 149.

ولن تتأتى حسبه هذه الوحدة الأوروبية من دون توافق وتقارب فرنسي–ألماني دائم، الأمر الذي دفع به إلى تبني سياسة فرنسية متفتحة على جارتها ألمانيا، وصلت إلى حد توقيع "ديجول" مع "كونراد أديناور Konrad Adenauer" المستشار الألماني " اتفاقية الاليزيه للتعاون " يوم 22 جانفي 1963*، والتي سبقها بناء حائط برلين الذي زاد التوتر بين ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وهو العامل الذي أدى إلى توجه ألمانيا نحو فرنسا بسبب غضب "أديناور" من سياسة "كندي Kennedy" اتجاه بلاده.

إن عهد ديجول–أديناور كان له هدفا كبيرا تمثل في بناء علاقات سياسية، ثقافية، اقتصادية، أمنية جديدة بين فرنسا وألمانيا، لم يكن أي فرد أوروبي أو حتى فرنسي أو ألماني يتصور أنهما سيكونان محور ثنائي متعاون ومحرك لأوروبا وإنمائها وتطورها في كل الميادين، لكن كانت الإرادة السياسية لديجول وادينهاور كبيرة في دفع العلاقات الفرنسية الألمانية نحو الأمام وجعلها علاقات متميزة.[1]

غير أن هذا لم يقضي على كل التوترات الموجودة بين البلدين، ولكن ليس التوتر السابق الذي كان يتمثل في الجانب الأمني، وإنما طغى طابع آخر وهو الطابع التنافسي حول من يقود أوروبا أو من يستفيد أكثر من الطرف الآخر، لأن هذه المرحلة كانت قد حفزت الطرفان على العمل المشترك المتواصل في إطار السوق الأوروبية المشتركة، التي تبعها تكوين عدة منظمات أخرى تابعة لها، [2] كما تحققت بعض الانجازات في ميدان الدفاع، لاسيما ما يتعلق بوضع جيش مشترك فرنسي–ألماني، وبالتالي الوصول إلى مستوى متقدم من العمل الدفاعي المشترك.[3]

وبصفة عامة يمكن القول أنه في إطار السوق الأوروبية المشتركة المكونة من 6 أعضاء عام 1951 ثم من 9 أعضاء عام 1973، إلى 12 عضو في 1986، فقد عمل الثنائي الفرنسي الألماني بصفة جيدة عموما وأثبت صحة التوجه التعاوني بينهما وذلك مع كل: من "ديجول–ادينهاور" ، ثم "بومبيدو و ويلي براند Willy Brandt "، ثم "جيسكار ديستان وشميث Helmut Schmidt"، وبعدها "ميتران وكولHelmut Kohl"، حيث أصبح الطريق مفتوح أمام حركة التكامل الأوروبي لتحديد وجهتهما وضبط سرعة حركتها، وأصبح محتما عليها أن تحدد موقفها بوضوح من مسألتين وهما:[4]

– **التوسع الافقي:** أي انضمام أعضاء جدد للجماعة الاقتصادية الأوروبية.

– **التوسع العمودي:** أي فتح مجالات ومؤسسات اقتصادية أخرى.

لذلك قام رؤساء الدول الست الأعضاء للجماعة الأوروبية بعقد مؤتمر قمة في 1 ديسمبر 1969 في لاهاي، والذي يعد دفعة جديدة لمسيرة التكامل الأوروبي لبحث تلك القضايا المصيرية ومناقشة إمكانية التوجه نحو التعاون السياسي الأوروبي، لاسيما في مجال السياسة الخارجية.

---

* اتفاقية الاليزيه : اتفاقية الصداقة والتعاون بين فرنسا وألمانيا في المجالات الدبلوماسية والدفاع والأمن والتعليم و الشباب...الخ

[1] - Le blond Laurent, **le couple franco-allemand depuis 1945 chronique d'une relation exemplaire**, France : le monde édition, 1997, p 92.

[2] - George François, **les relations franco-allemande**, paris : le monde edition , 1998 , p 214 .

[3]- عبد الوهاب بن خليف ، مرجع سبق ذكره ، ص 117 .

[4]- محمد حمزة حسين الدليمي، مرجع سبق ذكره ، ص 51 .

فعلى صعيد التوسع الأفقي، فقد فتح باب المفاوضات فيما يتعلق بدخول أعضاء جدد وتم ذلك بموافقة فرنسا، فانضمت كل من بريطانيا ايرلندا الدانمارك سنة 1973، اليونان سنة 1981، اسبانيا والبرتغال سنة 1986. أما على صعيد التوسع العمودي، فقد شهدت الجماعة الأوروبية في السبعينات والثمانينات عدة تطورات مهمة، ففي بداية السبعينات تمت إقامة آلية التعاون في مجال السياسة الخارجية، وقد خطت هذه الآلية خطوات هامة منذ صدور القانون الأوروبي الموحد سنة ، 1987 والذي أشار إلى التزام الدول الأعضاء ببذل كل جهد ممكن لبلورة وتنفيذ سياسة أوروبية خارجية، وبصفة خاصة في مجال تبادل المعلومات والتشاور حول قضايا السياسة الخارجية. [1] كما أصدرت الجماعة الأوروبية قرار في سبتمبر 1976 بانتخاب البرلمان الأوروبي بواسطة الشعوب الأوروبية، وذلك بهدف تعزيز دوره في مجالات التشريع و المراقبة وهو ما تم بالفعل بدءا من عام 1979.[2]

إن سعي ديجول للتكامل الأوروبي يعكس تخوفه من بلدان أوروبا الشرقية وألمانيا خاصة، لكنه تمسك بالمشروع الأوروبي لعدة أسباب:

- كسر هيمنة القوتين العظمتين.
- احتواء ألمانيا لمنعها من تبني سياسة مماثلة لتلك التي كانت في الماضي، وقد رأى منذ البداية أن هذا الأمر لن يتحقق إلا من خلال التقارب بين الثنائي الفرنسي–الألماني.[3]
- ربط ديجول بين الوحدة الأوروبية وضرورة استغلالها ككتلة دولية، وهنا فهو يشير إلى التبعية الأوروبية للولايات المتحدة الأمريكية والتي يجسدها على الصعيد المؤسسي حلف الشمال الأطلسي، فحسب ديجول يجب النظر في هذه العلاقة وإعادة تصحيحها للانتقال بأوروبا من دور الحليف لأحد القوتين المتنازعتين، إلى دور اللاعب المستقل والقادر على المساهمة في صنع السلام العالمي، ببناء دفاع أوروبي مستقل وليس في تكريس الاستقطاب الدولي.[4]
- وضع فرنسا في قلب البناء الأوروبي من خلال المشاركة الفعالة بأهم المبادرات الرامية لتدعيم الوحدة الأوروبية، حيث تعتبر عملية التكامل الأوروبي واحدة من أهم التطورات في السياسة الخارجية الفرنسية، وذلك لإعادة بعثها من جديد لتكون فاعلا مؤثرا في العلاقات الدولية، لذا دعا ديجول إلى فكرة " Europe des nations أوروبا الأمم"، فنظرته لوحدة أوروبا ليست على شاكلة الاتحاد فوق قومي supranationale، الذي تنصهر فيه الإرادة السياسية للدول، وإنما العكس من ذلك بفسح المجال أمام أعضائه وترك استقلال كبير لهم وتمكينهم من الدفاع عن مصالحهم.[5]

لذلك رفض "ديجول" شكل الفدرالية لأنها تنطوي على تقليص السياسة الوطنية للدول لصالح سلطة أوروبية عليا مشتركة، وهذا يتعارض مع أهداف السياسة الخارجية الفرنسية التي تركز على الحرية والاستقلال والدور والمكانة الدولية، لذلك فضل ديجول بالمقابل صيغة التعاون السياسي الذي يستند إلى

[1] - Marie Christine Kessler , op.cit , p 190 .

[2]- محمد حمزة حسين الدليمي ، مرجع سبق ذكره، ص 53 .

[3] - Andrzej Szeptycki, op.cit, p 396.

[4]- حسن نافعة، مرجع سبق ذكره، ص 147.

[5] - Andrzej Szeptycki, op.cit, p 396.

تضامن قوي بين دول وحكومات أوروبية، تبحث الاستقلال الفعلي والقادرة على ممارسة سياسة خارجية نابعة من مصالحها الذاتية.[1]

انطلاقا من هذه الأسباب تحددت أهداف السياسة الخارجية الفرنسية من التجربة التكاملية الأوروبية، والتي أصبحت نهج سياسي متعارف ومتفق عليه بين رؤساء الجمهورية الفرنسية الخامسة، حيث أصبح الاتحاد الأوروبي وخاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أحد أهم أعمدة السياسة الخارجية الفرنسية لمواجهة التحديات التي فرضتها هذه المرحلة.

2 فرنسا والاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة:

شكلت سنوات 1989–1990 فترة تحول أخرى في تاريخ الشؤون الخارجية الفرنسية حيث وضعتها أمام العديد من المفارقات، فقد انهار "نظام يالطا" وانتهت الحرب الباردة، وتلاشى تقسيم أوروبا وهذا بالضبط ما كان يطالب به زعماء فرنسا خاصة ديجول وميتران، لكنه لم يؤدي إلى عالم جديد متعدد القطبية ولم يخدم المصالح الفرنسية، فقد تزايدت المخاوف الفرنسية لعدة أسباب: أهمها الهيمنة الأمريكية، والوحدة الألمانية.[2]

لذلك فإن السمة التي ميزت السياسة الفرنسية منذ عام 1989 هي التركيز على أوروبا لمواجهة التحولات العالمية، وكان ذلك بمراقبة عملية الوحدة الألمانية من خلال المشاركة فيها، وإدماج ألمانيا أكثر في أوروبا، وتدعيم البناء الأوروبي، والعمل على مراقبة تطور الأوضاع في أوروبا الشرقية، والسعي لإعطاء أوروبا بعدا سياسيا ودفاعيا، خاصة وأن فرنسا لا تملك من القدرات ما يجعلها تقوى على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية، فوجهت جهودها نحو الاتحاد الأوروبي لتعزيز وضع فرنسا في ظل التحولات التي كان العالم يعرفها وما زال.

وفي هذا الإطار عبر الرئيس السابق "جاك شيراك" قائلا: " **في الحقيقة لقد آمنت دائما بضرورة بناء أوروبا سياسيا واقتصاديا، وبدونها سيكون أثرنا قليلا في الحياة السياسية...إن أوروبا هي بالنسبة لفرنسا أفق لا بديل له** "[3]، وهذا ما عبر عليه الرئيس الفرنسي الحالي "ايمانويل ماكرون"، أثناء أول تصريح له في جوان 2017 على مستوى المجلس الأوروبي، قائلا :" **أوروبا ليست في نظري مجرد فكرة، إنها مشروع، إنها طموح فرنسي** ."[4] ومن جهته أكد المفكر الفرنسي "تييري دو مونبريال Thierry de montbrial " بأنه: " **لا يوجد في عالم ما بعد الحرب الباردة هدف بالنسبة إلى فرنسا أكبر من أن تلعب دور المحرك لبناء أوروبا قوية، خاصة بعد زوال الستار الحديدي وإعادة توحيد ألمانيا.**" كما أضاف قائلا: " **لقد كانت الحكومات في الماضي تراقب الأسواق...أما اليوم فالأسواق هي التي تراقب الحكومات...وإذا حاولنا اعتراض مجريات الأمور بالدخول في معارك خاسرة، ربما لن نتمكن سوى من إنهاك قوانا والبدء في الانهيار والتدهور، وإذا زعمنا إتباع سياسة خارجية عالمية مستقلة عن خيارات شركائنا الكبار، فنحن بذلك ربما نحكم على أنفسنا بالفشل.**"[5]

---

[1]- حسن نافعة، مرجع سبق ذكره، ص 148.
[2]- روبرت باستور، مرجع سبق ذكره، ص 117 .
[3]- جاك شيراك، مرجع سبق ذكره، ص 139 .
[4] - declaration du président de la république française Emmanuel macron à son arrivée au conseil européen, bruxelles 22 juin 2017, en : http://www.elysee.fr/declarations-du-president-de-la-republique (aout 2017)
[5]- تييري دو مونبريال، مرجع سبق ذكره، ص 370-371 .

فسقوط جدار برلين في 9 نوفمبر 1989، شكل هزة قوية في العالم، باتحاد ألمانيا الشرقية والغربية تحت اسم دولة ألمانية واحدة، أحدث صدى كبير في أوروبا وخاصة بالنسبة لفرنسا، التي سرعان ما طرحت العديد من الأسئلة المحيرة عن وضع ألمانيا الجديد، ذلك العدو التاريخي الذي لطالما شكل خطر كبير على فرنسا، فظهور ألمانيا الجديدة بأكثر من 80 مليون نسمة في قلب الجماعة الأوروبية، لا يمكن إلا أن يغير البناء كله، فبعد أقل من عام من سقوط جدار برلين، جاءت معاهدة موسكو في 12 سبتمبر 1990 لتكريس ذلك بإعلان اتحاد ألمانيا الشرقية والغربية، حيث أعلن على إثرها يوم 3 أكتوبر من كل سنة بمثابة العيد الوطني الألماني.[1] وانطلاقا من هذا الحدث الهام قررت فرنسا تعميق العلاقات مع ألمانيا كي يتسنى لها معرفة كل مخططاتها وتوجهاتها، عن طريق ربط علاقات أوثق خاصة في المجال الاقتصادي والأمني أين يصبح من الصعب كثيرا عليها التراجع عن المرحلة التي توصلوا إليها ، لأن ذلك قد يكلفها خسائر كبيرة. لذلك اتفق الثنائي " ميتران–كول " على اتفاق أساس حيث أخذوا زمام المبادرة من خلال معاهدة ماستريخت 1992، من أجل تعزيز التعاون فيما بينهما.[2]

فبدلا من السوق الأوربية المشتركة، كما تم الاتفاق عليه في روما عام 1957، فإنه تم تعويضها "بالاتحاد الأوروبي" اتحاد سياسي، اقتصادي، أمني واتحاد بين الشعوب الأوروبية تحت لواء قيم مشتركة ومصير مشترك، بمعنى إصلاح وإعادة هيكلة السوق الأوربية المشتركة لتصبح الاتحاد الأوربي، هذا المفهوم الأخير مغري وجذاب، غير أن معالمه النهائية لم تتضح بعد حتى يومنا هذا، نظرا لأن كل دولة تتصرف وفقا منطقها ومصالحها الخاصة.

وقد ركزت معاهدة ماستريخت على ثلاثة ركائز أساسية وهي :[3]

– إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي بإنشاء عملة موحدة اليورو L'euro في 2002.

– السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

– التعاون القضائي والقانوني وكذلك التنسيق في مجال الشرطة.

إذاً فقد حملت معاهدة ماستريخت معها موجة توسع جديدة للبناء الأوروبي شملت:

- المستوى العمودي عن طريق اتساع أنشطة الاتحاد أو نطاق صلاحيته بناءا على ما دعت إليه معاهدة ماستريخت من وحدة سياسية واقتصادية، وبتوسعها في مفهوم الوحدة السياسية عن السوق الأوروبية والتي أكدت على حرص الاتحاد الأوروبي على تطوير البناء الأوروبي من الداخل، من أجل تفعيل سياسته في الخارج عن طريق بناء كيان موحد، وذلك ما أكدته عمليا خطوة تعيين مفوض أوروبي للشؤون الخارجية. أما في الجانب الاقتصادي فإنها سطرت تحقيق تطور اقتصادي دائم ومتوازن داخل الاتحاد الأوروبي، وإقامة وحدة نقدية وأوروبية، وذلك باعتماد عملة واحدة في كل دول الاتحاد الأوروبي، بديلا عن العملات

[1]- سامية بيبرس، " المانيا الموحدة...تحديات داخلية ودور خارجي متصاعد "، **السياسة الدولية** ، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، عدد 178 ، أكتوبر 2009 ، ص 78.

[2]- Colette Mazzucelli, **France and Germany at Maastricht : politics and negotiations to create the european union** , new York : garland publishing , 1997 , p 25.

[3] - Ibid , p99 .

الوطنية كما أنشأت البنك المركزي الأوروبي. [1] وقد كانت الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا تأمل عند التوقيع على المعاهدة، أن تستعيد أوروبا عظمتها وقوتها التاريخية.[2]

- المستوى الأفقي بمعنى توسيع نطاق التكامل ليشمل عدد أكبر من الدول، والتي تعد فرصة لفرنسا والدول الأوربية عامة بإنهاء الخلافات والانقسامات التي كانت قائمة فيما بينها، بالإضافة إلى انعكاس ذلك على المستوى الاقتصادي والعسكري للاتحاد الأوروبي، الذي من شأنه دعم دور ومكانة الاتحاد على المستوى الدولي. فقد انضمت بعد الحرب الباردة 16 دولة أوروبية ليصبح تعداد الاتحاد الأوروبي 28 دولة، بمعنى أنه أصبح يعبر عن أكبر كيان سياسي واقتصادي وعسكري شهدته القارة الأوروبية منذ الإمبراطورية الرومانية في العهد القديم، حيث انضمت كل من السويد، البرتغال، النمسا وفنلندا في عام 1995، وفي سنة 2004 انضمت 10 دول هي: قربص، مالطا، التشيك، المجر، استونيا، ليتوانيا، لاتفيا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا ، أما سنة 2007 فقد انضمت كل من بلغاريا ورومانيا وأخيرا سنة 2013 انضمت كرواتيا.[3]

إن فرنسا منذ منصف القرن العشرين تسعى إلى إيجاد موقع لها بين الدول الكبرى، وفي سبيل ذلك تبنت مشروع الوحدة الأوروبية الذي كان ذا معنى اقتصادي، ليتحول خطوة–خطوة إلى مشروع اقتصادي سياسي أمني متكامل، واليوم فرنسا تسعى من خلال الاتحاد الأوروبي إلى إحداث توازن لها بين القوى الكبرى بما يتناسب مع قوته الاقتصادية، في محاولة منها للارتقاء في سلم القوة، لتكون إحدى القوى الفاعلة والمؤثرة في السياسة الدولية في القرن الحادي والعشرين، وهذا ما جعلها في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الأمر الذي أكد عليه الرئيس السابق جاك "شيراك" بقوله :" **إنه من غير المعقول أن يظن البعض أن الإدارة والقرار سيكونان دائما من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى أوروبا فقط أن تدفع الثمن**" ، كما أكد ضرورة أن يكون للاتحاد الأوروبي دور مستقبلي بقوله: " **لم يعد مقبولا أن تخطئ أوروبا فيما يتعلق بمستقبلها.**"[4]

لقد بنت فرنسا فكرة ومشروع الوحدة الأوروبية على المحور الفرنسي–الألماني، الذي يمثل المحرك الرئيسي لاتجاهات الاتحاد الأوروبي والضامن الأساسي لديمومته وتطوره، إن ظهور الشراكة بينهما لم يكن ناتجا عن توافق بالأهداف والسياسات، بقدر ما كان مرتبطا بإدراك الطرفين لضرورة إقامة نمط خاص من العلاقة بينهما، فالمحور الذي جمع البلدين لم يكن موجها بصفة كاملة نحو العالم الخارجي، بقدر ما كان يحمل توجه كل منها نحو الآخر مبنيا على افتراض أن أكبر قدر من التعاون بينهما، يوفر جو من الثقة تمتد نتائجه الإيجابية لتشمل الكيان الأوروبي الغربي بشكل عام، وفي الوقت الذي سيكون بإمكان كل منهما أن يوظف قدرات الآخر ومميزاته لتجاوز جوانب ضعفه الخاصة، فإنه سيوفر أيضا القدرة على احتواء

---

[1]- مخلد عبيد المبيضين ، مرجع سبق ذكره ، ص 102 .

[2]- أحمد سعيد نوفل ، "الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة الواقع و التحديات"، ص06 في: http://faculty.yu.edu.jo/ANufal/Lists/pdf (اوت 2017).

[3] - « les 28 pays membres de l'union européenne », en : https://europa.eu/european-union/about-eu/countries_fr (aout 2017)

[4]- محمد دحام كردي، **مستقبل الاتحاد الأوروبي: دراسة في التأثير السياسي الدولي**، ط1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013، ص 214.

اندفاعات الآخر وتطلعاته الفردية، وبالتالي فالمحور الفرنسي–الألماني لم يكن اتحادا عقيديا، بل إنه في جوهره نوع من التحالف البراغماتي حتمته ظروف معينة.[1]

الفرع الثاني: أهداف فرنسا من خلال الاتحاد الأوروبي

نظرا لأن السياسة الخارجية الفرنسية، مرتبطة ارتباطا وثيقا ببناء وتشييد الاتحاد الأوروبي، يركز هذا العنصر على التفاعل بين السياسة الخارجية الفرنسية، والسياسة الأوروبية الجماعية.*

وتندرج هذه الدراسة ضمن ما يعرف بـ: " **الأوربة Eropeanization** "، وهو مصطلح جديد نسبيا، وغير محدد المفهوم في الأدبيات العلمية للدراسات الأوروبية وحتى الدولية، فهناك الكثير من الجدل حول طبيعة وأسباب وآثار" الأوربة "، والقليل جدا من اتفق حول ما يعنيه هذا المصطلح بالتحديد.

وهي عبارة غالبا ما يشار إليها بأنها التغييرات السياسية الناجمة عن أثر العضوية في الاتحاد الأوروبي على الدول الأعضاء.[2]

إذاً مصطلح الأوربة ينطوي على توافق في الآراء بين دول الاتحاد الأوروبي، بشأن قواعد وآليات الانتقال بإمكانية اتخاذ قرارات أوروبية مشتركة، مع وضع معايير واضحة للاتساق والاستمرارية مع الوقت ، ولكن هناك جدل كبير حول ما إذا كان لهذا المفهوم تأثير كبير في الحياة السياسية الوطنية.[3]

لذلك تبلورت ثلاثة أوجه " للأوربة "، نظرا لوجود ثلاثة مدارس مختلفة حول هذا المفهوم، وهذا ما يبينه الجدول رقم –06– التالي :

المؤيدون الرئيسيون	اتجاه التغيير/العمليات ذات الصلة	المدارس المؤيدة للأوربة
Ladrech **لادريتش** 1994 **غويتز و هيكس** 2001 goetz and hix , ويتمانWhitman 2000	**من الأعلى إلى الأسفل / العولمة وسياسات التقارب**	**التكيف الوطني** National Adaptation
milward 1992 **ملوارد** Bulmer 1999, **بولمر** **لافان و ستاب** laffan and stubb 2003	**من أسفل إلى أعلى / سياسة الإسقاط / سياسة النقل .**	**إسقاط نموذج وطني واحد على الاتحاد الأوروبي ككل** National projection
هيلامد و والاس hillamd and Wallace1996	**من الأعلى إلى الأسفل / النخبة الاجتماعية (التي تلعب الدور الأكبر**	**إعادة بناء هوية أوروبية مشتركة**

[1]- محمد حمزة حسين الدليمي، مرجع سبق ذكره، ص 108 .

* مع العلم بعدم تبلور سياسة خارجية أوروبية مشتركة إلى حد يومنا هذا.

[2] - Reuben Y. Wong , **the Europeanization of French foreign policy , France and the EU in east Asia** , new York : first published by palgrave Macmillan , 2006 , p 06 .

[3] - James Hughes, Gwendolyn Sasse and Claire Gordon, **Europeanization and regionalization in the EU'S enlargement to central and eastern Europe, the myth of conditionality**, new York: palgrave Macmillan, 2005, p 27 .

Identity Reconstruction	في التنشئة الاجتماعية للدول الأوروبية على ثقافة أوروبية واحدة	zielonka 1998 زيلونكا nuttall 2000 نوتال

Source : Reuben Y. Wong, op. cit. p, 07.

فالمدرسة الأولى: التكيف الوطني، والتي تركز على عنصر الوقت أو الزمن، حيث تعتبر أنه مع مرور الوقت فإن السياسات الخارجية الوطنية سوف تتكيف مع الوضع الجديد، وتتنازل عن صلاحياتها لصالح هيئة عليا والمتمثلة في الاتحاد الأوروبي. وهنا تكون الأوربة من الأعلى إلى الأسفل، ففي هذه الحالة تكون الدولة الوطنية في حالة رد فعل، حيث تتكيف مع الوضع الجديد بالقيام بتعديلات في السياسة الداخلية والخارجية، في إمتثال لشروط وقيود المؤسسات الأوروبية.

أما المدرسة الثانية: " إسقاط نموذج وطني "، والتي تعتمد على التأثير من أسفل إلى أعلى، فالتكامل هنا يكون من طرف الدول في حد ذاتها وليس نابع من فوق، من مؤسسات الاتحاد الأوروبي كما في المدرسة الأولى، فالدول تنظر للاتحاد الأوروبي باعتباره وسيلة وأداة لتحقيق أهداف وطنية محددة. وهنا تم تقسيم دول الاتحاد الأوروبي إلى صنفين، الدول الكبرى ، والدول الصغرى ، فالدول الكبرى تلجأ إلى تعزيز عملية التكامل في الاتحاد الأوروبي وذلك خدمة لمصالحها بالدرجة الأولى، عن طريق تعميم نموذجها الوطني وأهدافها إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وهذا ما سيعزز من مكانتها وقوتها، سواء على الساحة الأوروبية أو العالمية. أما الدول الصغرى فإنها تسعى للتكامل الأوروبي لإضفاء الطابع الرسمي لها في النظام الدولي، حماية نفسها من مخاطر الاعتماد المتبادل الدولي في زمن العولمة، بالإضافة إلى أن وجودها في إطار الاتحاد الأوروبي قد يحول دون تعرضها لأي مخاطر دولية أو عقوبات اقتصادية قد تفرض عليها.

أما المدرسة الثالثة، وهي مدرسة البناء الاجتماعي الأوروبي ، والتي تركز على فكرة أن المؤسسات الاجتماعية الأوروبية قادرة على خلق مفاهيم جديدة، هوية جديدة، ومصالح مشتركة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتلعب النخب الاجتماعية دور مركزي في ذلك.[1]

من خلال هذه المدارس الثلاث، يمكن الوصول إلى تحديد ثلاثة أبعاد لأوربة السياسات الخارجية الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يوضحه الجدول رقم-07- التالي :[2]

مؤشرات السياسات الخارجية الوطنية	جوانب الأوربة
أ – تزايد بروز جدول الأعمال السياسي الأوروبي . ب – إلتزام أهداف مشتركة . ج – انتهاج سياسة مشتركة تجاه مناطق النفوذ لكل دولة .	I- التكيف وسياسات التقارب.
أ – محاولة الدولة الوطنية لزيادة نفوذها في العالم من خلال الاتحاد الأوروبي . ب – محاولة دولة عضو بشكل انفرادي ، التأثير على السياسات الخارجية للدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي.	II- إسقاط نموذج وطني واحد على الاتحاد الأوروبي ككل.

[1] - Reuben Y. Wong, op. cit. p, 07.
[2] - Ibid , p 16 .

ج – استخدام الدولة الاتحاد الأوروبي كواقي أو كمظلة لتمرير مصالحها .	
أ – ظهور قواعد ومبادئ مشتركة بين نخب صناعة القرار في الدول الأوروبية. ب – تقاسم تعريف المصالح الوطنية الأوروبية .	III– إعادة بناء هوية أوروبية مشتركة.

بعدما وضحنا مصطلح الأوربة، ننتقل الآن لتحديد أي من المفاهيم الثلاث للأوربة ينطبق على فرنسا؟

إن طموح فرنسا للارتقاء في سلم القوة العالمي، ينعكس بصفة واضحة على أهداف السياسة الخارجية ، الأمن، الاستقلال باعتبارها نتاج عقلاني، وذات تعبير واضح عن " المصالح الوطنية ".

لذلك بعودتنا إلى السؤال المطروح أعلاه : هل عضوية فرنسا في الاتحاد الأوروبي تؤثر على أهداف سياستها الخارجية ؟

إن الإجابة أكيد هي " **لا** " ، فبإتباع فرنسا لسياسة خارجية أساسها الاستقلال الوطني، فإنها لن ترضى بتحديد سياستها، وبالتالي فإنها ستقاوم الضغوط، بل عملت وما زالت تعمل على توجيه الاتحاد الأوروبي خدمة لمصالحها، وأحسن مثال على ذلك، حفاظها على مناطق نفوذها التقليدية وتوجيه الاتحاد الأوروبي نحوها.

ومن هنا يمكن تحديد المقاربة الفرنسية للاتحاد الأوروبي عبر المفهوم الثاني للأوربة المذكور في الجدول أعلاه، وهو مفهوم إسقاط النموذج الوطني الفرنسي ، على الاتحاد الأوروبي ككل. بمعنى أن فرنسا تقوم بتعريف مصالحها القومية في استقلالية عن الاتحاد الأوروبي، ثم تقوم بعملية المفاوضات على هذه المصالح داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، ومحاولة توجيه هذا الأخير خدمة لتلك المصالح الفرنسية. وهذا ما عبر عنه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بقوله: " **نحن نريد أوروبا حيث نحتاجها وكلما نحتاجها ولكن ليس أكثر مما نحتاجها ، فالتصويت بـ" لا " في الاستفتاء على الدستور الأوروبي من قبل الفرنسيين ونظرائهم الهولنديين يرجع بالأساس إلى رفض فكرة أوروبا بلا حدود، لذلك فعلى الاتحاد الأوروبي عدم التدخل إلا عندما يكون تدخله مطلوبا وفعالا إذا ما قورن بتدخل أي دولة من دول الاتحاد علىِ حِدَا."**[1]

فهدف فرنسا من الاتحاد الأوروبي هو تدعيم قوتها واستقلالها على المستوى الدولي وليس تآكلها في إطاره، وهو اتجاه سياسي فرنسي حظي بوضع خاص اعتمادا على البعد الاستقلالي الذي منحه له "ديغول".

الفرع الثالث: مظاهر دور فرنسا من خلال الاتحاد الأوروبي

1 –الدور الاقتصادي الفرنسي داخل الاتحاد الأوروبي: التزامات وفوائد:

يعتبر التكامل الاقتصادي الأوروبي أمر مهم لا يمكن التنازل عليه بالنسبة لفرنسا، خاصة في إطار العولمة، وما يؤكد ذلك هو أن 40% من الشركات الفرنسية تعمل داخل دول الاتحاد الأوروبي، [2] وفي هذا الإطار سوف نركز على مساهمة فرنسا في ميزانية الاتحاد الأوروبي، ودورها فيما يخص السياسة الزراعية المشتركة، والتجارة الخارجية وأخيرا العملة الأوروبية الموحدة.

أ –فرنسا وميزانية الاتحاد الأوروبي:

[1] -"la France puissance d'avenir", Entretien avec Nicolas Sarkozy Président de la République Française, op. cit, p 3.
[2] - "la France dans la construction européenne", op.cit, p03.

يقوم المجلس الأوروبي بتحديد مساهمات الدول الأعضاء على أساس الدخل القومي الإجمالي، تعتبر فرنسا ثاني ممول للاتحاد الأوروبي بعد ألمانيا وذلك بنسبة 18% سنة 2010 بمبلغ قدر بـ 20.33 مليار يورو، وسنة 2011 بنسبة 16.4% بمبلغ قدر بـ 19 مليار يورو.[1] أما سنة 2012 فقدرت نسبة مساهمتها 17.5% ما يعادل مبلغ 19.7 مليار يورو، ليرتفع هذا المبلغ إلى 20.8 مليار يورو سنة 2016، مع بعض التراجع الطفيف إلى مبلغ 19.1 مليار يورو سنة 2017.[2]

في مقابل ذلك تعتبر فرنسا من الأوائل المستفيدين من نفقات الاتحاد الأوروبي بعد كل من بولونيا واسبانيا، كما أشارت إحصائيات سنة 2012 حيث استفادت فرنسا بتمويل 44553 مشروع من طرف الصناديق الأوروبية وذلك بقيمة 14.2 مليار يورو.[3] أما سنة 2015 فقد تحصلت فرنسا على ما قيمته 14.47 مليار يورو من الاتحاد الأوروبي لتمويل مشاريعها، وخاصة في المجال الزراعي لكونه قطاع حيوي بالنسبة لها وهو الأمر الذي سنوضحه لاحقا.

والمخطط التالي يوضح بشكل جيد نسبة مساهمة فرنسا في ميزانية الاتحاد الأوروبي، ونسبة التمويل الذي تتلقاه من الاتحاد الأوروبي، مما يبين أن فرنسا تريد أن تظهر بأن لها التزامات مالية تجاه الاتحاد الأوروبي تدفعها في الآجال المحددة، لتدعيم مركزها داخل الاتحاد الأوروبي خاصة في مجال اتخاذ القرار، وأيضا للاستفادة من تمويله خدمة لاقتصادها الوطني، والدليل على ذلك هو دفعها للسياسة الزراعية المشتركة، وتحويل أكبر قدر ممكن من مصاريف الاتحاد الأوروبي إلى هذا المجال لتكون أكبر مستفيد، مما انعكس على نسبة التمويل التي تتحصل عليها سنويا من الاتحاد الأوروبي والتي قاربت نسبة ما تدفعه فرنسا كاشتراك عضوية في الاتحاد الأوروبي، كما يوضحه المخطط التالي:

منحنى رقم –02– تطور تبادل التمويل بين فرنسا والاتحاد الأوروبي

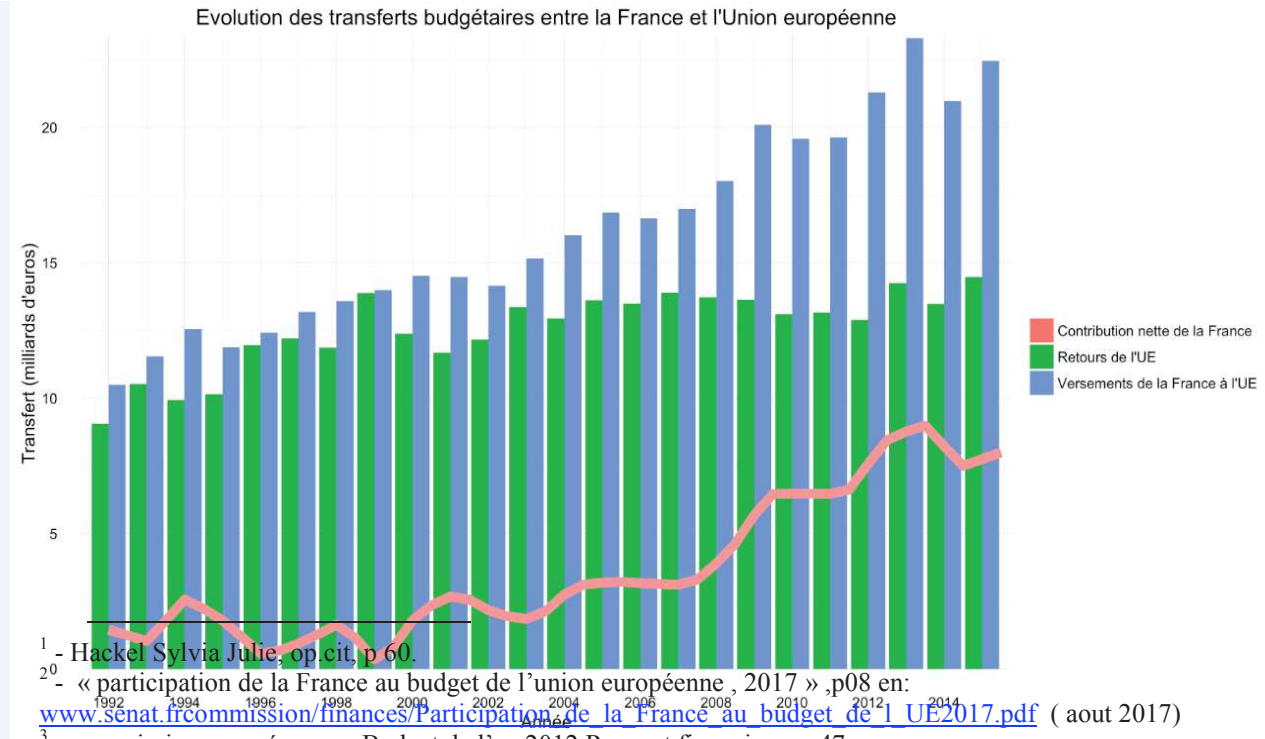

[1] - Hackel Sylvia Julie, op.cit, p 60.

[2] - « participation de la France au budget de l'union européenne , 2017 » ,p08 en: www.sénat.frcommission/finances/Participation_de_la_France_au_budget_de_l_UE2017.pdf (aout 2017)

[3] - commission européenne, « Budget de l'ue 2012 Rapport financier «, p47, http://ec.europa.eu/budget/financialreport/2012/pdf/financialreport-2012_fr.pdf (aout 2017)

Source : « Contribution de la France au budget de l'Union européenne », en : http://comptespublics.fr/article/contribution-de-la-france-au-budget-de-lunion-europeenne

ب – فرنسا والسياسة الزراعية الأوروبية المشتركة:

تعتبر السياسة الزراعية المشتركة من أهم السياسات المشتركة في الاتحاد الأوروبي، حيث تأخذ جزءا هاما من ميزانية الاتحاد الأوروبي حوالي 40%، وقد أنشئت بناءا على معاهدة روما سنة 1957 ودخلت حيز التنفيذ سنة 1962.[1]

وقد حددت أهداف هذه السياسة حسب المادة 39 من اتفاقية روما كالتالي:[2]

- زيادة الإنتاج الزراعي من خلال تعزيز التقدم التقني وضمان الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج بما في ذلك اليد العاملة.
- ضمان مستوى لا بأس به من المعيشة للفلاحين .
- استقرار الأسواق الأوروبية.
- ضمان أمن الإمدادات الزراعية .
- ضمان أسعار معقولة للمستهلكين.

تعتبر فرنسا من أكثر دول الاتحاد الأوروبي اهتماما بالسياسة الزراعية المشتركة، لذلك ناضلت من أجل الدفاع عن مصالحها في هذا المجال حتى طبقتها على المستوى الأوروبي، لأنها تعتبره بمثابة قطاع أساسي ورهان استراتيجي، على اعتبار أنها المصدر الأساسي لأهم المواد الزراعية في أوروبا، وبالتالي فهي ضد استيرادها بأقل الأثمان من الخارج، وقد كادت إشكالية السياسة الزراعية المشتركة أن تعرقل المسار الاتحادي بسبب عدم تطبيق سياسة الدعم الزراعي، حيث وصلت إلى درجة انسحاب الجنرال ديجول من المؤسسات المشتركة، وانتهاجه " لسياسة الكرسي الشاغر" من 6 جويلية1965 إلى غاية 29 جانفي من نفس السنة، وذلك بعدما أقرت الجماعة الأوروبية " تسوية لوكسمبورغ" ، وبذلك انتهت هذه الأزمة بعد تبني مبدأ يسمح لكل دولة بحق اللجوء إلى التصويت بالإجماع في حالة كانت مصالحها الحيوية مهددة.[3]

وقد أوكلت مهمة تمويل السياسة الزراعية المشتركة للصندوق الأوروبي للتوجيه والضمان الفلاحي، الذي أنشئ عام 1962 لدعم التطور الفلاحي والريفي، ويقوم بدعم مشاريع وبرامج التنمية المحلية والمساعدة على الاستثمار في القطاعات الفلاحية، من خلال تحديث الوسائل المستعملة وتقليص كلفة الإنتاج وتحسين نوعيته ومساعدة الفلاحين الشباب وتسويق المنتجات الفلاحية، بهدف إنجاح السياسة الأوروبية للانسجام الاقتصادي والاجتماعي.[4]

بفضل السياسة الزراعية المشتركة تعتبر الزراعة المجال الأكثر أهمية والأكثر تحقيقا للأرباح بالنسبة لفرنسا، حيث كانت عاملا هاما لتحديث الزراعة الفرنسية وزيادة الصادرات الفرنسية نحو الدول الأوروبية، إذ

[1] - Hackel Sylvia Julie, op.cit, p 28.
[2] - Ibid, p 28-29.
[3] - صدام مرير الجميلي، مرجع سبق ذكره ، ص 44.
[4] - représentation permanente de la France auprès de l'UE, « la politique agricole commune », en : https://ue.delegfrance.org/la-politique-agricole-commune-pac (aout 2017)

نجحت في زيادة نسبة إنفاق الجماعة الأوروبية على المجال الزراعي التي وصلت سنوات الثمانينات إلى 64%، وبالرغم من انخفاضها منذ منتصف التسعينات إلى أقل من 50% إلا أنها مازالت تستحوذ على حيز كبير من مصادر الاتحاد الأوروبي.[1]

ففرنسا بصفتها أول بلد زراعي أوروبي، فهي تتلقى أعلي نسبة مساعدات من الصندوق الأوروبي للتوجيه والضمان الفلاحي، ففي الفترة بين 1983–2000، بلغ المتوسط السنوي الذي حصلت عليه فرنسا 19.8% أي ما يعادل 9 مليار يورو سنويا، هذه النسبة وضعتها في المرتبة الأولى من ناحية المستفيدين من مصادر الاتحاد الأوروبي.[2] كما تحصلت فرنسا سنة 2004 على نسبة 22%من مجمل مصادر الاتحاد الأوروبي، مما وضعها في المرتبة الأولى أيضا بعيدا عن اسبانيا بنسبة 15%، ألمانيا 14% وإيطاليا 12%.[3] أما في سنة 2008 فقد تحصلت على نسبة 17% من الميزانية الأوروبية، كما ضمنت الميزانية الأوروبية للفترة 2014–2020 حصول فرنسا على مبلغ لا يقل عن 9 مليار يورو سنويا، مما يحافظ على موقعها كأول مستفيد أوربي من تمويلات الاتحاد الأوروبي في المجال الزراعي.[4]

وبالتالي نجد بأن فرنسا عرفت كيف تستفيد من الميزانية الأوروبية لتعزيز قوتها الاقتصادية خاصة في المجال الزراعي، وبناءا على ذلك أ صبحت أولى قوة زراعية في أوروبا وثاني قوة زراعية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، [5] كما يمكن القول بأنها وظفت السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة لمواجهة التحولات الدولية خاصة لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية ، التي استخدمتها كميكانيزم لإدارة المنافسة الدولية، لتبرز فرنسا و الاتحاد الأوروبي كقوة دولية لها ثقلها ومكانتها في توجيه وصياغة القرارات والقوانين الدولية.

فمنذ الثمانينات نجحت الجماعة الأوروبية في اقتحام مجال الإنتاج الزراعي، وكسرت الاحتكار الذي كانت تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على سوق الحبوب، وبات التعارض في مصالح الطرفين يأخذ مدى أوسع، حيث أصبحت أوروبا تستأثر بـ 16% من الصادرات الزراعية العالمية في حين انخفضت الحصة الأمريكية إلى 15%.[6] لذلك كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدعو من خلال مفاوضات "الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة " سابقا، ثم بعدها من خلال "المنظمة العالمية للتجارة"، تدعو إلى التخلص التام من الإعانات المالية والحواجز التصديرية في المجال الزراعي وذلك بنسبة 90%، غير أن أوروبا اقترحت خفض الإعانات الزراعية بنسبة 30% فقط وعلى مدى 10 سنوات، وكانت فرنسا تتبنى الموقف الأكثر تشددا خلال المفاوضات، حيث تحولت المشكلة أحيانا إلى صراع فرنسي–أمريكي، وقد حصلت فرنسا على دعم أغلب شركائها لاسيما الدول الزراعية كإيطاليا وإسبانيا وإيرلندا. [7] إلى أن توصل الطرفان الأوروبي

---

[1]- محمد حمزة حسين الدليمي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[2] - « la France dans la construction européenne », op.cit, p02.

[3] - Hackel Sylvia, op.cit, p 30.

[4] - représentation permanente de la France auprès de l'UE, « la politique agricole commune », op.cit.

[5] - Ibid.

[6]- محمد حمزة الدليمي، مرجع سبق ذكره، ص 156-157.

[7]- المرجع نفسه، ص 158.

والأمريكي من خلال ما عرف باتفاقية " بلير هاوس Blair House Agreement " سنة 1993، التي التزموا بموجبها بتخفيض الدعم المحلي للزراعة بنسبة 21%، وحظر تقديم أي دعم جديد للصادرات الزراعية وتخفيض إعانات السلع الزراعية القائمة بنسبة 26% من قيمة الدعم الإجمالي للصادرات، كما وافقت الجماعة الأوروبية على إجراء تخفيض قدره 15% في المناطق المزروعة بالبذور الزيتية. [1] بالطبع فإن هذه الاتفاقية لا تقدم حلا نهائيا للموضوع، نظرا لإعادة فتحه في عدة مناسبات، لكنها توفر منافع متبادلة للطرفين، بالإضافة إلى ذلك فإنها تعبر عن تفوق ولو معنوي بالنسبة لفرنسا نظرا لأنها استطاعت أن تفرض شروطها الخاصة بتحرير القطاع الزراعي.

ج فرنسا والسياسة النقدية الأوروبية: (العملة الأوروبية الموحدة)

كانت البدايات الأولى لفكرة إيجاد اتحاد نقدي أوروبي بعد الحرب العالمية الثانية، ولاسيما بعد انهيار اتفاقية "بريتون وودز Bretton Woods " مع بداية السبعينات، بعد أن اجتاحت أوروبا والعالم موجة التضخم وتذبذب الأسعار وسقوط قاعدة الذهب وشاع استعمال العملات المعومة، وعلى إثر فشل نظام الثعبان الذي تم تطبيقه عام 1972 داخل أوروبا والذي بموجبه سمح للعملات الأوروبية أن تتذبذب بعضها ببعض بحدود صغيرة، إذ تم استحداث النظام النقدي الأوروبي الذي دخل حيز التطبيق في عام 1979، والذي بموجبه تم السماح بتذبذب العملات بنحو 2.25%، وكان الهدف منه خلق حالة من الاستقرار في أسعار تبادل العملات الأوروبية، عن طريق إنشاء وحدة حسابية ثم تحديد قيمتها على أساس سلة عملات الدول الأوروبية الأعضاء، أطلق عليها وحدة النقد الأوروبية "الايكو Eco"، وهنا تجدر الإشارة بأن وحدة النقد الأوروبية هي عبارة عن سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء ويتحدد وزن العملة بدخلها القومي وتجارتها الخارجية، وبالرغم مما حققه هذا النظام من استقرار إلا أن ذلك لم يدم طويلا، بسبب ارتفاع التذبذب في أسعار صرف العملات وموجة المضاربات التي اجتاحت أوروبا والتي انتهت بانهياره عام 1993، وعلى إثر ذلك تم استحداث الاتحاد الاقتصادي والنقدي لتحقيق الاستقرار النقدي، وتحجيم مساحات العجز المالي وتحقيق معدلات واطئة للتضخم، فأصبح من الضروري إيجاد عملة موحدة تكون بديل للعملات المحلية.[2]

على هذا الأساس تم طرح كثير من الأسماء البديلة للعملة الأوروبية القديمة " الايكو" في إطار معاهدة ماستريخت عام 1992، ومن بين هذه الأسماء " فرنك أوروبي" ، "غولدن أوروبي"، " كرونة أوروبية"، لكن اتفق المجتمعون على ألا تكون التسمية الجديدة للعملة المقترحة منسوبة لأي عملة موجودة في أحد الدول الأوروبية الأعضاء، وأخيرا جاء اقتراح وزير المالية الألماني " تيودور فايغل Theodore Feigel " لاسم " Euro" في 13 ديسمبر 1996،[3] وفي عام 1999 وافقت 11 دولة من دول الاتحاد من أصل 15 دولة، على اعتماد اليورو رسميا وهي :" فرنسا، ألمانيا، ايطاليا،هولندا، النمسا، بلجيكا، اسبانيا ، البرتغال، ايرلندا،

---

[1]- المرجع نفسه، ص 159.

[2]- محمد دحام كردي، مرجع سبق ذكره، ص 124-125.

[3]- ناصر حامد، " الآثار الاقتصادية لتوسع الاتحاد الأوروبي "، **السياسة الدولية** ، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 157، جويلية 2004 ، ص 100.

فنلندا، لوكسمبورغ،[1] ليصبح تعدادها سنة 2017، 19 دولة من أصل 28،[2] وهي: ألمانيا، النمسا، بلجيكا، قبرص، إسبانيا، استونيا، فنلندا، فرنسا، اليونان، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، كما توضحه الخريطة التالية:

خريطة رقم –08– دول منطقة اليورو

Source : https://europa.eu/european-union/sites/europaeu/files/docs/body/map_fr.pdf

وقد بدأ توزيع العملة الجديدة على البنوك والمؤسسات المالية في الدول المنتمية لمنطقة اليورو منذ منتصف عام 2001، أما التداول الرسمي فكان في 01 جانفي 2002، وأصبحت العملة الرسمية بدلا من العملات المحلية. وقد حددت معاهدة ماستريخت عدة شروط لابد من توافرها في الدول التي ترغب في الاشتراك في هذه العملة ومن أهمها:[3]

- يجب أن لا تزيد نسبة التضخم بها عن 1.5%.
- ألا يزيد العجز في الناتج المحلي الإجمالي عن 3%، والدين الحكومي عن 6%.
- يجب أن تظل العملة الوطنية في إطار هامشي تتقلب بنسبة 2.25% لمدة سنتين.
- ألا يزيد سعر الفائدة عن 2%.

وقد تم إنشاء البنك المركزي الأوروبي ومقره فرانكفورت بألمانيا، وعن طريقه يتم التحكم في إصدار العملة، وكذلك يعمل على وضع السياسات النقدية، فضلا عن بنك الاستثمار الأوروبي الذي يهدف إلى تحقيق التنمية المتوازنة للدول الأعضاء عن طريق تمويل المشروعات الاستثمارية، كما تم إنشاء "مجلس اليورو" الذي اقترحته ألمانيا وفرنسا ، ويعتبر هيئة غير رسمية ولا تملك سلطة إصدار القرار، ولكنه يشرف

[1]- احمد سعيد نوفل ، "الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع و التحديات" ، مرجع سبق ذكره، ص 13 .
[2] - « Coopération monétaire au sein de l'UE », en : https://europa.eu/european-union/about-eu/money/euro_fr#euro (aout 2017)
[3]- Ibid.

على إجراءات تطبيق الوحدة النقدية وجميع المسائل المتعلقة بإدارة اليورو، خاصة علاقة الصرف بين اليورو والعملات الأخرى.[1]

بالرجوع إلى فرنسا يمكن القول بأن تخلي فرنسا عن عملتها الوطنية والدخول في الفضاء النقدي الأوروبي الموحد تحت عملة اليورو، يعود لمزايا هذه العملة من جهة، وإلى الأهداف الفرنسية المسطرة من عضويتها في الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، فالعملة الموحدة ستعمل على تقوية الاتحاد الأوروبي وتعزيز دوره على الساحة الدولية، ولكن أيضا لتعزيز دورها داخل الاتحاد الأوروبي، فاعتماد العملة الموحدة يعتبر خطوة منطقية نحو استكمال الوحدة الاقتصادية الأوروبية التي بدأت من خمسينيات القرن الماضي، ومن بين مزايا العملة الموحدة على الاقتصاد الأوروبي وأهمها:[2]

- القضاء على تكاليف المعاملات، والاستغناء عن تكاليف الصرف بين دول منطقة اليورو.
- استقرار أسعار الصرف، ومحاربة التضخم وضبط العجز في الموازنة العامة والتحكم في أسعار الفائدة.
- شفافية الأسعار وزيادة المنافسة بين الشركات، مما يعود بالفائدة على المستهلكين، إضافة إلى ذلك فزيادة المنافسة تعزز التجارة داخل منطقة اليورو، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي والعمالة في بلدان المنطقة.
- أصبح اليورو العملة الثانية عالميا للاحتياط ومرجعا في مجال التجارة الدولية، مما سمح للاتحاد الأوروبي بالبروز كقوة اقتصادية وتجارية على الصعيد العالمي.

ولكن وفقا للسياق التاريخي هناك مزايا أخرى بالنسبة لفرنسا مثل:[3]

- اختفاء العجز التجاري الفرنسي مقارنة مع ألمانيا، نظرا لقوة ومنافسة العملة الألمانية "دوتش مارك Deutsh Mark" على العملة الفرنسية " الفرنك franc"، وبالتالي تعد العملة الموحدة فرصة لإعادة التوازن بين الدول الأوروبية –خاصة فرنسا وألمانيا–، وبالتالي إعادة تقسيم السلطة المالية والاقتصادية.
- العملة الموحدة تقوي العلاقة التجارية لفرنسا في الأسواق الدولية، كما أنها تمكنها من استقطاب مستثمرين أجانب جدد.
- تهدف فرنسا من خلال اعتماد اليورو، إلى تقوية وزن الاتحاد الأوروبي في المنظمات الدولية مثل: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التعاون والتنمية...الخ
- يعتبر اليورو بالنسبة لفرنسا أداة لإعادة توازن العلاقات المالية الدولية، خاصة في مواجهة احتكار الدولار الأمريكي للأسواق المالية.

وبالفعل جاء إطلاق اليورو ليدشن مرحلة جديدة من التحولات العميقة ليس فقط على المستوى النقدي والمالي، وإنما أيضا على المستويين الاقتصادي والسياسي، ذلك أن تأثير اليورو لم يقتصر فقط على الفضاء

---

[1]- ناصر حامد، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[2] - Agnés Bénassy-Quéré et Benoit Coeuré, "le rôle internationale de l'euro : chronique d'une décennie" , **revue d'economie politique** , France : Dalloz, vol 120 , 2010 , p 365.

[3] - Hackel Sylvia Julie , op.cit , p44-45.

الأوروبي، بل امتد إلى أسواق المال العالمية وراح ينافس الاقتصاد الأمريكي ومن أهم مؤشرات القوة بين "اليورو" و"الدولار" مايلي :

تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار

خلال عشر سنوات من دخول العملة الأوروبية "اليورو" إلى سوق التداولات النقدية العالمية، تطورت أسعار صرف هذه العملة مقابل الدولار الأمريكي بين 1999–2009 وفقا للجدول رقم –08– التالي: [1]

السنة	اليورو مقابل الدولار	ارتفاع القيمة السعرية %
1999	1 يورو يعادل 0.93 دولار	7% لصالح الدولار
2005	1 يورو يعادل 1.3 دولار	40% لصالح اليورو
2009	1 يورو يعادل 1.5 دولار	61% لصالح اليورو

تظهر أرقام الجدول أن "اليورو" سجل ارتفاعا في قيمته السعرية مقابل الدولار الأمريكي بين 1999–2005 حوالي 40% وبين 1999–2009 حوالي 61 %.

هذه القيمة عرفت تغيرات صعودا وهبوطا إلا أن التفوق بقي دائما لصالح اليورو، ولو طفيف حيث بلغت قيمة اليورو في أوت 2017 ، 1.18 دولار.[2]

د– الاتحاد الأوروبي قوة تجارية عالمية:

بحساب المقاييس الكمية فإن الاتحاد الأوروبي أصبح القوة التجارية الأكبر، في العالم فهو يسيطر على ما يقارب من 20% من الناتج الإجمالي العالمي ويصدر 25% من الصادرات العالمية مقابل 18% للولايات المتحدة الأمريكية حسب إحصائيات سنة 2015، هذا بالإضافة إلى المبادلات الداخلية التي تتجاوز نسبة 40%، حيث تعد السوق الأوروبية هي الأكبر في العالم، [3] وبذلك أضحى الاتحاد الأوروبي في ظل الانفتاح الواسع بين أجزاءه، وفي ضوء اندماجه بالبنية المتقدمة للاقتصاد العالمي قطبا اقتصاديا فاعلا يمتلك كل مقومات التفوق وشروطه، فالتراث الصناعي العريق المدعوم بأكثر نظم الرفاه تقدما، والإمكانيات البشرية ذات المستوى العلمي والتعليمي المتقدم والإمكانيات المادية الواسعة، تمثل جميعا مؤشرات تعزز التوقعات المتفائلة بشأن مستقبل أوروبا الاقتصادي.[4]

إن هذا الموقع المتميز للاتحاد الأوروبي، انعكس على موقع فرنسا في التجارة العالمية حيث سجلت سنة 2016 في المرتبة الخامسة عالميا، نظرا لأنها تساهم بشكل كبير في التجارة الأوروبية كما يوضحه الشكل التالي:[5]

---

[1]- محمد مراد، مرجع سبق ذكره، ص 270.

[2]-" تحويل اليورو دولار والى أين ستنتهي المكاسب"، في: 14http://www.fxnewstoday.ae/forex/eur-usd-converter (اوت 2017)

[3] - commission européenne, « comprendre les politiques de l'union européenne : commerce «, en : https://www.europedirectpyrenees.eu/ le-commerce-serie-comprendre-les-politiques (aout 2017)

[4]- محمد حمزة حسين الدليمي ، مرجع سبق ذكره، ص 141 .

[5] - « Aperçu du commerce extérieure de la France « données de référence : décembre 2017 » , p01, en : https://lekiosque.finances.gouv.fr/fichiers/Etudes/tableaux/apercu.pdf (aout 2017)

شكل رقم –06– توزيع الصادرت والواردات الفرنسية حسب المناطق الجغرافية سنة 2017

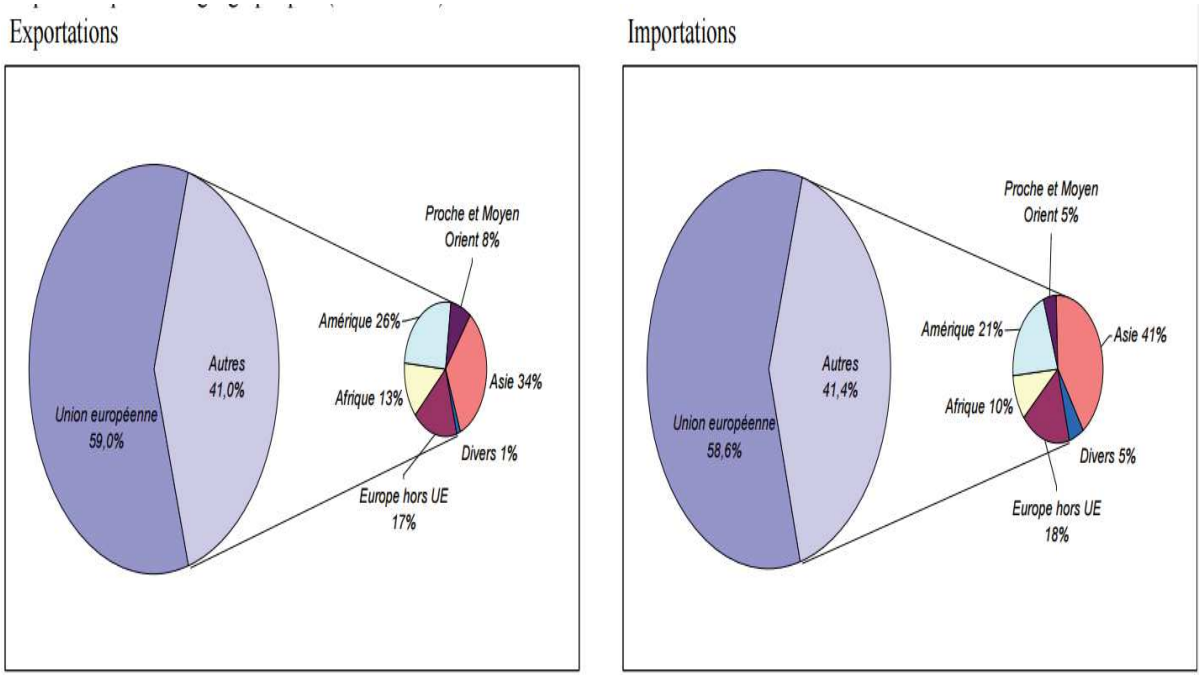

Source : Aperçu du commerce extérieur de la France en 2017, p02, en : https://lekiosque.finances.gouv.fr/fichiers/Etudes/tableaux/apercu.pdf

من خلال الشكل نلاحظ أن فرنسا تشارك بنسبة 59.4% من صادراتها ، و 57.7% من وارداتها ضمن التجارة الأوروبية بصفة عامة، مما يبين أهمية الاتحاد الأوروبي لتحقيق أرباح اقتصادية لفرنسا.

وفي إطار ربط فرنسا لمستعمراتها القديمة بالاقتصاد الفرنسي، وبالتالي بالعملة الأوروبية الموحدة وذلك لتقويمها على مستوى دولي، مما يعود بالفائدة على مكانة الاتحاد الأوروبي الاقتصادية.

إن ما يؤكد أهمية العملة الأوربية الموحدة بالنسبة لفرنسا ، هو قبولها التخلي عن رمز من رموز هويتها واستقلالها وسيادتها هو عملتها الوطنية السابقة الفرنك الفرنسي، بالرغم من أنها من دعاة أوروبا الأمم وليس أوربا الفدرالية، وذلك لتأكدها بما ستحققه هذه العملة لفرنسا سواء اقتصاديا أو سياسيا نظرا لأنها تعول على قوة الاتحاد لإبراز مكانة فرنسا عالميا.

مما سبق يمكن القول بأن الاتحاد الأوروبي بالرغم من كل ما توصل إليه من سياسة نقدية فإن دوره النقدي مازال ضعيفا مقارنة مع الإمكانيات الاقتصادية، إذ أن أكثر من نصف العمليات التجارية العالمية تتم بالدولار الأمريكي. لذلك يمكن القول بأن مستقبل الوحدة الاقتصادية الأوروبية مرهون باليورو، وبالتالي أي تعثر له سيؤثر سلبا على الاتحاد الأوروبي، كما أكد ذلك "جان سنتير Jean Senter " رئيس المفوضية الأوروبية السابق بقوله:" **إن اليورو مغامرة غير عادية لكنه مرحلة حاسمة للبناء الأوروبي...كما أنه الحل الوحيد الطويل والممتد، لمواجهة الصعوبات التي تعرفها السوق الأوروبية والاضطرابات النقدية الدولية.**"[1]

2 السياسة الخارجية والأمنية المشتركة:

[1]- محمد دحام كردي، مرجع سبق ذكره ، ص 226.

حاولت فرنسا بعد نهاية الحرب الباردة تصور سياسة خارجية أكثر واقعية – مع عدم التنازل عن فكرة أن لها دورا خاصا في العالم عليها أن تقوم به – ، على هذه الخلفية استخدمت الاتحاد الأوروبي كوسيلة لتقوية وتوسيع نفوذها الجيوسياسي، عن طريق حشد التوجهات الأوروبية المشتركة، لذلك سعت إلى إرساء قواعد سياسة خارجية وأمنية أوروبية مشتركة، خاصة في إطار ارتباط الأمن الأوروبي بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث أثبتت أوروبا فشلها في مواجهة التحديات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة. لذلك عرفت فترة تسعينيات القرن الماضي وما بعدها تصاعدا في الأصوات، التي تطالب بأن يتبنى الاتحاد الأوروبي دورا أساسيا لأنه الضمانة الوحيدة لتجاوز الضعف الأوروبي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الإطار عبر الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك قائلا: " **إن أوروبا تبدو في موقع هش تجاه النفوذ الأمريكي الآخذ بالتنامي منذ نهاية الحرب الباردة، وإنها غير قادرة على تجاوز خضوعها للاستقطاب الأمريكي، مادامت تجد صعوبة في تعريف وجودها بصيغة جماعية فعالة... إن خلاص الأمم الأوروبية، هو في إعادة تجميع قواها وطاقتها في توحيد أوراقها الرابحة التي لا تزال قوية.**"[1]

وبتتبع مسار هذه السياسة، نجد بأن جذورها يمكن إرجاعها إلى بداية الخمسينيات بإنشاء "مجموعة الدفاع الأوروبي"، ولكن هذه المجموعة فشلت بسبب موقف فرنسا، التي رأت أن ذلك يمس بسيادتها الوطنية ويشكل قيود عليها في مجال الدفاع، حيث رفض البرلمان الفرنسي المصادقة على معاهدة إنشائها. [2] ومنذ عام 1969 بدأت محاولات تنظيم إطار جماعي بشأن السياسة الخارجية، وذلك بإنشاء " آلية التعاون السياسي الأوروبي"، والتي عقدت في إطارها اجتماعات دورية لوزراء الخارجية للتشاور والتنسيق في مجال السياسة الخارجية، وبدأت الدول الأوروبية من خلال هذه الآلية تصدر البيانات والقرارات الرسمية حول كثير من القضايا الدولية، وذلك في إطار قمة لاهاي 1969، كوبنهاغن 1973، باريس 1974، ولندن 1981، غير أن ذلك لم يكن يحقق الإجماع الداخلي بسبب اختلاف المصالح والسياسات الخارجية وتضاربها.[3]

ثم جاءت معاهدة ماستريخت وذلك في 28 فيفري1992، أين بينت فرنسا رغبتها في إقامة مجتمع أمني أوروبي، بتأسيس الإتحاد الأوروبي وإنشاء السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة كسند لهذا الإتحاد، وقد تطور مسار بناء وتكريس سياسة خارجية أوروبية مشتركة من خلال قمة سان–مالو الفرنسية– البريطانية والتي عقدت في ديسمبر 1998، والتي عدت محاولة جديدة لتقوية الاتحاد الأوروبي في المجال الأمني، حيث تم الاتفاق على وثيقة " سياسة الأمن والدفاع الأوروبية" بوصفها جزءا لا يتجزأ من السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، فقد نص البيان الختامي للقمة على أن" الإتحاد الأوروبي بحاجة إلى أن يكون في وضع يتيح له لعب دوره كاملا على المسرح العالمي"، وتحقيقا لهذا الهدف لابد من أن يمتلك الاتحاد القدرة على

[1]- جاك شيراك، مرجع سبق ذكره ، ص 61-62.
[2]- مجدان محمد، "تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة: سياسة أوروبا باتجاه الصراع العربي الإسرائيلي نموذجا"، **مجلة المفكر**، بسكرة: جامعة محمد خيضر كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 11 ، سبتمبر 2014، ص274.
[3]- هشام صاغور، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**، ط1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010، ص 58.

التحرك بصورة مستقلة، مدعوما بقوات عسكرية يمكن الاعتماد عليها، والوسائل اللازمة لتقرير استخدامها بغية الاستجابة لأي أزمة دولية.[1]

فقد كانت فرنسا في قلب تطور مسار بناء وتكريس سياسة خارجية أوروبية مشتركة، ففي اجتماع مجلس أوروبا في "كولونيا" سنة 1999، تم التوصل إلى إجماع حول إعطاء الاتحاد الأوروبي دور أقوى في إدارة الشؤون الدولية عن طريق تقوية سياسة دفاعية وآلية عسكرية ذاتية وهياكل مؤسسة لصنع واتخاذ القرارات، كما تم إنشاء منصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وعين " خافيير سولانا " كأول ممثل لهذه السياسة، وتتمثل مهامه في مساعدة مجلس الوزراء على تحضير وصيانة كل ما يتعلق بصنع وتنفيذ السياسة الخارجية والدفاعية المشتركة.

ثم جاءت قمة هلسنكي سنة 1999 للبحث عن أسباب فشل وعجز الإتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات، وخاصة أزمة كوسوفو، أين فشل الإتحاد فشلا ذريعا، فتم في هذه القمة الاتفاق على إنشاء قوة عسكرية أوروبية قادرة على حفظ السلم والقيام بعمليات إدارة الأزمات.

ثم كانت قمة نيس في ديسمبر 2000 والتي وضعت القواعد العملية لنواة القوة العسكرية الأوروبية كما أقرت إنشاء لجنتين لتسيير هذه القوة وهما اللجنة السياسية واللجنة الأمنية.

وفي سنة 2007 استحدثت معاهدة لشبونة منصب رئيس الإتحاد الأوروبي، كما أقرت تنشيط السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وتفعيلها، كما تم تأسيس مجلس الشؤون الخارجية الجديد وفصله عن مجلس الشؤون العامة، ومازال مسار بناء سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة قائما إلى الآن.[2]

أما عن اهتمامات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة فيمكن أن نجملها في الصور والأشكال التالية:

أ-الإستراتيجيات المشتركة:

تبين وجود قاعدة مشتركة بين دول الإتحاد الأوروبي، تصلح لتكون نظرة واضحة ومحددة المعالم لعلاقة إستراتيجية تربط بين الاتحاد وبين الأطراف الأخرى، وتحتل هذه النظرة مكانة خاصة في قائمة أولويات الاتحاد، لأسباب تتعلق بمصالح مختلفة ومتنوعة: سياسية، أمنية، اقتصادية، ثقافية...الخ، وتحتوي أي إستراتيجية مشتركة على تحديد دقيق لأهدافها، وكذلك للمرحلة الزمنية التي تستغرقها أو تغطيها ولحجم الموارد اللازمة لتحقيقها وطرق تدبيرها، وقد تكون العمليات المشتركة ذات طبيعة عسكرية أو عمليات إغاثة ...الخ، كما قد تتضمن إبرام اتفاقيات تنفيذية أو بيانات ...الخ.[3]

ومن أمثلة ذلك الشراكة الإستراتيجية مع روسيا، إذ شاركت هذه الأخيرة في التمارين المشتركة مع الإتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات، ففي بيان مشترك يوم 18 أوت 2004 أكد فيه الطرفان على ضرورة بناء شراكة إستراتيجية متوازنة ومتبادلة، ومثال آخر يتمثل في مشروع برشلونة والشراكة الأورومتوسطية عام 1995،

[1]- جرايمي هيرد، **القوى العظمى والاستقرار الإستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي**، ط1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2013، ص 299.
[2]- مجدان محمد، مرجع سبق ذكره، ص 275.
[3]- حسن نافعة، مرجع سبق ذكره، ص449.

التي أقرت ثلاث جوانب للشراكة: الشراكة السياسية والأمنية، الشراكة الاقتصادية والمالية، والشراكة في الأمور الاجتماعية والثقافية والإنسانية.[1]

ب العمليات المشتركة:

وهي العمليات الميدانية التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي في أوقات الأزمات أو الكوارث الطبيعية، بمفرده أو بالتعاون والتنسيق مع دول ومنظمات دولية أو إقليمية أخرى، إما بتقديم الإغاثة والمعونة الإنسانية للمتضررين من الكوارث والأزمات، أو بالمشاركة في حفظ السلام والأمن في مناطق بها أزمات أو نزاعات، بالمساهمة في قوات حفظ السلام في هذه المناطق.

وبالتنسيق مع شركائها في إطار الإتحاد الأوروبي تشارك فرنسا حاليا في ستة عمليات عسكرية، خمسة في إفريقيا وواحدة في البلقان، نذكر من بينها: عملية Eu For Althéa في البوسنة والهرسك، وعملية Eu NAVFOR Atlanta في القرن الإفريقي، وعملية EUTM Somalia في الصومال.

كما أنها تشارك في المهمات السلمية التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي، وهي حاليا 11 عملية، خمسة منها في إفريقيا، ثلاثة في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، وثلاثة في اوروبا، نذكر من بينها: EU JUST LEX في العراق، EUBAM في فلسطين، EUSEC ADC في جمهورية الكونغو...إلخ.[2]

والخريطة التالية توضح تموقع هذه العمليات بالتفصيل:

الخريطة رقم -09- العمليات العسكرية والبعثات السلمية للاتحاد الأوروبي في العالم

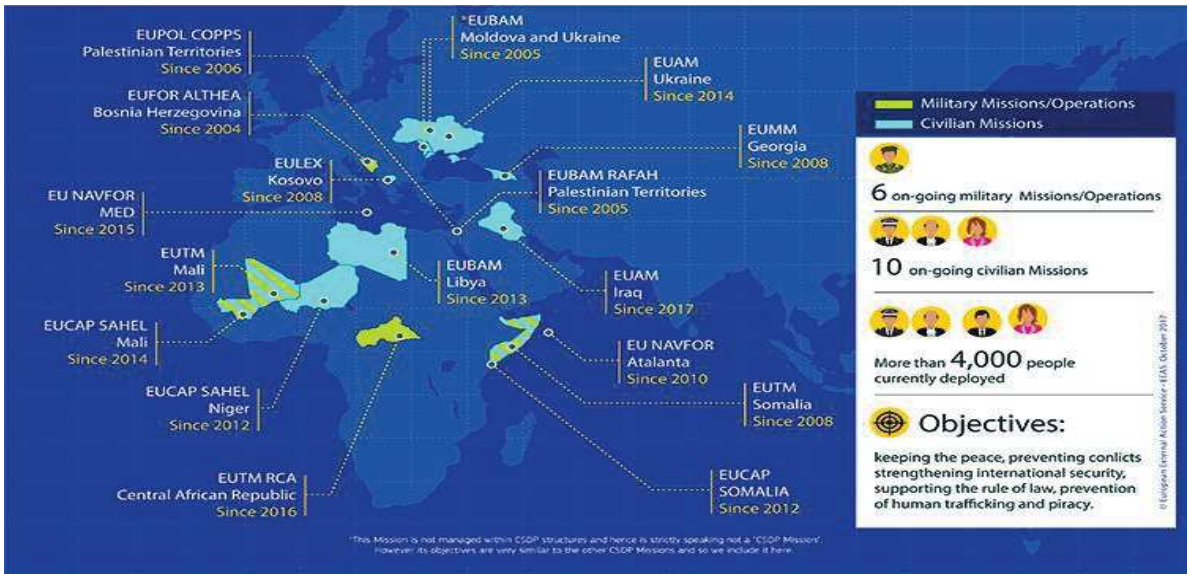

Source : https://eeas.europa. /military-and-civilian-missions-and-operations_en

ج- المواقف المشتركة:

تبين موقف الاتحاد الأوروبي من بعض القضايا الدولية، إما من خلال إصدار بيانات مشتركة كالتعبير عن التعاطف والتفهم، وإظهار حسن النية ومشاعر الرضا، أو الاستنكار والرفض والغضب تجاه طرف

[1] - مجدان محمد، مرجع سبق ذكره، ص 277.

[2] - "L'union européenne et la politique de sécurité de défense commune : la contribution de la France a la politique de sécurité et de défense commune de l'UE", en : https://www.defense.gouv.fr/english/dgris/international-action/l-ue-et-la-psdc-fr/l-union-europeenne-et-la-politique-de-securite-et-de-defense-commune (aout 2017)

معين، أو تجاه سلوك محدد لبعض الأطراف، وإما من خلال إجراءات عملية، كفرض عقوبات اقتصادية أو دبلوماسية أو غيرها، وهنا يجب أن يتم التعبير عن المواقف المشتركة من طرف مجلس الوزراء أو المجلس الأوروبي نفسه وبناءا على قاعدة الإجماع[1]، مما حال دون التوصل إلى قرارات جماعية في معظم الأحيان، وهذا ما أثر على مدى فعالية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

أما عن أهداف هذه السياسة الخارجية فإن معاهدة ماستريخت قد حددتها في الأمور التالية:[2]

- حماية القيم الأوروبية المشترك والمحافظة عليها، مثل قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وكذلك حماية المصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي والمحافظة عليها.
- حماية استقلال الاتحاد الأوروبي ككيان، واستقلال أعضائه وتقوية أمن الإتحاد وأمن دوله.
- المحافظة على الأمن والسلام في العالم والمساهمة الجادة في ذلك، بالإضافة إلى ترقية وتطوير التعاون بين الدول وتدعيمه، في إطار التوافق مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي.

أما عن أهداف فرنسا من خلال السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة فيمكن تلخيصها في مايلي : [3]

- إعادة النظر في العلاقات الأطلسية: فبعد التغيرات الهامة والمستجدات الكبيرة التي حدثت العالم، كان لابد من صياغة جديدة للعلاقات الأوروبية–الأمريكية، كما كان لابد من إيجاد صيغة جديدة لمهام ووظائف الحلف الأطلسي بتحويله إلى أداة لترقية الأمن والاستقرار في أوروبا، وذلك من خلال تسلم أوروبا تحت قيادة فرنسا شؤونها الأمنية من خلال الأطلسي، أي الاحتفاظ بالحلف الأطلسي في مجال حماية الأمن الأوروبي ولكن تحت قيادة وإشراف فرنسي لتحقيق الاستقلالية المنشودة.
- المشاركة في بناء نظام دولي تعددي جديد: لأن مصلحة فرنسا في قيام هذا النظام ذي الأقطاب المتعددة، وليس في بقاء نظام يهيمن عليه قطب واحد هو أمريكا، ولهذا فإنها تحاول من خلال السياسة الخارجية للاتحاد أن تعكس سلوكا يختلف إلى حد ما عن سلوك أمريكا، خاصة من خلال إعطاء الأهمية والأولوية للوسائل الدبلوماسية والسياسية بدلا من العسكرية والإستراتيجية، وتفضيل العمل الجماعي المشترك من خلال المؤسسات الدولية، خاصة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، بدلا من العمل المنفرد لأمريكا، بمعنى عدم الانقياد التام لرغبة وإدارة أمريكا في إصرارها على الإنفراد بالمبادرة واحتكارها لعملية صنع القرار الدولي وتنفيذه.
- التحرك نحو الجنوب: حاولت فرنسا توجيه الاتحاد الأوروبي نحو الجنوب أين توجد مستعمراتها القديمة، وذلك لحماية مصالحها في المنطقة، إضافة إلى ذلك احتواء المخاطر القادمة من هذه المنطقة، كما أنها تبحث عن تكريس نظرة وسياسة خارجية مشتركة تجاه المنطقة لتأكيد وزنها داخل الاتحاد الأوروبي، مقارنة مع ألمانيا التي تريد سحب الاتحاد الأوروبي نحو شرق أوروبا.

---

[1]- مخلد عبيد المبيضين، مرجع سبق ذكره، ص 186.
[2]- المرجع نفسه، ص 190.
[3]- المرجع نفسه، ص 169.

وفي حقيقة الأمر فإن عملية التحول من " إدارة العلاقات التجارية" داخل الاتحاد الأوروبي إلى "إدارة الشؤون الخارجية"، كانت وما تزال عملية صعبة وشاقة تتصف بالبطء وتكتنفها صعوبات عديدة، فهي لا تزال مستمرة لم تكتمل بسبب عدم تحقيق هدفها النهائي بعد، والمتمثل في الوصول بالاتحاد الأوروبي إلى الوضع الذي يمكنه من رسم وتنفيذ سياسة خارجية موحدة، يديرها باسم الأعضاء نيابة عنهم، بما في ذلك سياسة الدفاع والأمن، فمازلت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تحتفظ بمعظم الصلاحيات التي تمكنها من رسم وتنفيذ سياستها الخارجية في استقلال شبه كامل، وبخاصة فيما يتعلق بشؤون الأمن والدفاع، فهذه السياسة مازلت لحد الآن خاضعة للتجاذبات الداخلية و الخارجية، مما افقد الاتحاد الأوروبي الفاعلية في معالجة الكثير من القضايا الإقليمية والدولية، فالدول الرئيسية فيه خاصة مازالت لحد الآن تتحفظ على قيام الاتحاد بإتباع سياسة خارجية موحدة، بسبب تباين أولويات السياسات الوطنية واختلاف المصالح، فاتجاه ألمانيا الشرقي واتجاه فرنسا المتوسطي ما هي إلا نماذج تعكس هذه الحقيقة، إضافة إلى الضغط والتأثير الأمريكي، كلها أسباب ما زالت تمثل عائقا حقيقيا، مما يجعل من الصعوبة الادعاء بأن للاتحاد الأوروبي سياسة خارجية بالمعنى الدقيق.

وكخلاصة نستطيع القول بأن الواقع الدولي عزز من الحاجة الفرنسية للوحدة الأوروبية، فضلا عن أن هذه الوحدة هي الإطار الملائم الذي يوفر لها القيام بدور دولي واسع، كما أنها ستظل الآداة الرئيسية لضمان سلوك ألماني مقبول، وبقدر ما تبدو ألمانيا بحاجة للحفاظ على تحالفها مع فرنسا لتأكيد إلتزامها الأوروبي، فإن فرنسا تعتبر هذا التحالف هو أحد العناصر الأساسية لتأثيرها الخارجي، وذلك من خلال محاولة أوربة سياستها الخارجية.

المطلب الرابع: فرنسا وحلف الشمال الأطلسي نحو المواءمة

غالبا ما تكون المصلحة القومية للدول وأهدافها الإستراتيجية العليا هي المحرك الرئيسي لسياستها الخارجية، وهو ما حدث بالفعل في علاقة فرنسا بحلف الناتو مع مرور الوقت منذ تأسيسه سنة 1949، متأثرة في ذلك بالسياسة الديغولية المتمحورة حول السيطرة الوطنية على الردع النووي، تطور الوضع الاستراتيجي في العالم ومكانة فرنسا ضمنه، والاستقلالية السياسية لفرنسا والجماعة الأوروبية كوسيلة طبعا لخدمة مصالح فرنسا.

لذلك فقد اتبعت فرنسا سياسة غامضة تجاه الحلف الأطلسي بشكل عام، وتجاه أقوى عضو فيه الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، بالرغم من أنها من الدول التي روجت لهذا الحلف وأحد أعضائه المؤسسين، إلا أن ذلك لم يمنع الجنرال ديغول عام 1966 من اتخاذ قرار الانسحاب من هيكل القيادة العسكرية لحلف الناتو والاقتصار على العضوية فحسب،[1] ولكن فرنسا لم تخلو من الأصوات المنادية بالعودة إلى القيادة العسكرية للحلف، خاصة في التسعينات عقب نهاية الحرب الباردة وما حملته من تغييرات سياسية وإستراتيجية، إلى أن قررت بعد 40 عاما من انسحابها من الحلف عام 2009 العودة إليه، بل وتحاول لعب

[1]- André Dumoulin, « La France et l'OTAN : vers la normalisation ? », p16, en: https://www.cairn.info/revue-courrier-hebdomadaire-du-crisp-2008-20-page-5.htm (aout 2017)

دور مؤثر في مؤسساته العسكرية، وقد أثار هذا القرار عدة تساؤلات حول دوافع هذا القرار، وهذا ما سنحاول مناقشة في هذا المطلب، على أساس أن إعادة اندماج فرنسا في الحلف الأطلسي لا يعد قرار اعتباطي وإنما وجدت فيه مصالحها، حيث وجدنا بأن عضوية فرنسا في الحلف الأطلسي تعتبر كمثال محدد آخر لفهم التوجه الخارجي الفرنسي لفترة ما بعد الحرب الباردة.

الفرع الأول: الحلف الأطلسي في التصور الفرنسي خلال الحرب الباردة 1949–1990.

قبل أن نحلل قرار فرنسا بالعودة والاندماج في الهياكل العسكرية الأطلسية، لا بد أن نرجع إلى تاريخ مشاركة فرنسا في الحلف الأطلسي وخاصة بالتركيز على سياسة ديغول.

كانت فرنسا إحدى الدول المؤسسة لحلف الناتو، الذي تأسس كما هو معروف بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ورغم الانتصار العسكري الذي تحقق بهزيمة دول المحور وتحرير فرنسا، إلا أن النتيجة الأهم لتلك الحرب تركت أثرا سيئا على كل قارة أوروبا ومنها فرنسا، تمثل في الضعف الاقتصادي والبشري والسياسي الذي أصابها، مما أثر بوضوح على موقفها على الساحة الدولية، لذلك كان تأسيس حلف الناتو إيذانا بدور الريادة للولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الأوروبية، خاصة بعد أن حضيت بقيادة الحلف بعد تأسيسه.[1]

وقد كانت فرنسا غير راضية عن الحلف طول العشر سنوات الأولى لتأسيسه، حيث كانت فرنسا ممتعضة جدا من عدم قيام واشنطن بدعم برنامجها النووي تحت ستار منع انتشار الأسلحة النووية، في الوقت الذي قدمت خدمات كبيرة للبرنامج النووي البريطاني، وأوصلته إلى مرحلة إنتاج القنبلة النووية عام 1953، كما أن الموقف الأمريكي الصارم إزاء فرنسا في حرب السويس عام 1956، وكذا موقفها السلبي من المستعمرات، جعل باريس تدرك أهمية امتلاك قوة نووية مستقلة عن واشنطن إذا ما أرادت ممارسة دور قوة كبرى ذات سياسة خارجية مستقلة.[2]

وقد نتج عن ذلك إعادة تعريف المشاركة الفرنسية في الحلف الأطلسي، خاصة بعد وصول "ديغول" إلى الحكم عام 1958، حيث قرر الانسحاب من الحلف في مارس عام 1966، نتيجة عدم التوافق في وجهة النظر السياسية بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك نتيجة إعادة توجيه السياسة الخارجية الفرنسية بناءا على أسس جديدة وضعها ديجول والمتمثلة في" الاستقلال الوطني، التأكيد على أوروبا، وتجاوز نظام بالطا".[3]

وقد ضمن "ديجول" فكره هذا في رسالة بعث بها إلى الرئيس الأمريكي آنذاك "إيزنهاور Eisenhower "، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن على استعداد لكي تغير نظام التحالف العربي وتعطي فرنسا دورا متميزا. خاصة بعد اعتراض "ديجول" على كيفية اتخاذ القرارات المهمة في الناتو، حيث اقترح أن تصبح قيادة

---

[1]– طالب حسين حافظ ، "الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة "، **دراسات دولية**، بغداد: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد 46، 2010، ص 137.

[2]- Frédéric Bozo: « Alliance Atlantique : Réflexions sur la normalisation Française » **Annuaire Français de relations internationales**, France : la documentation française, Volumes XI, Septembre 2010, P349.

[3]- Maurice Vaïsse, »La France et l'otan : Une histoire », **Politique étrangère**, France: Institut français des relations internationales, no. 4, hiver 2009, P864

الحلف قائمة على أساس ثلاثي دعامته الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا والمملكة المتحدة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية عارضت هذا الاقتراح بصفتها القوة النووية الإستراتيجية في الحلف، فضلا عن أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقبل أي تحد مناوئ ومنافس لها في قيادة الحلف، حيث ترى أن نفوذها المطلق في الحلف هو الثمن الذي ينبغي أن تقبل به أوروبا الغربية، مقابل مخاطر الحرب النووية التي يحتمل أي تنساق إليها ضد الاتحاد السوفيتي في دفاعها عن حلفائها الأوروبيين.[1]

كما أن فرنسا رأت أن دور وأهداف الحلف تغير أكثر من مرة، ففي عام 1949 كان الهدف من تأسيس الحلف هو توحيد وسائل الدفاع الغربية في مواجهة الكتلة الشيوعية، على أن تحظى أمريكا بقيادة الحلف، إلا أن التغيرات التي فرضها امتلاك السلاح النووي، تعني أن كلا من الطرفين المتصارعين لن يتمكن من استخدامها ضد الآخر إلا انطلاقا من أراضي ليست أراضيه، ويستهدف أيضا أراضي ليست أراضي الخصم النووي، بمعنى آخر سيستخدم السلاح النووي من وعلى أراضي أوروبا، لذلك أعلن "ديجول" أن فرنسا لن تقبل بوجود الأسلحة النووية الأمريكية على أراضيها، إلا بشرط تحكمها الكامل بها، الأمر الذي رفضته الولايات المتحدة الأمريكية، وجاء هذا الموقف الفرنسي الاستقلالي بالتزامن مع التقارب السياسي الفرنسي – السوفياتي، على قاعدة اعتبار الاتحاد السوفياتي شريكا رئيسيا في ترتيبات الأمن القاري الأوروبي.[2]

فقد رأى "ديجول" أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من عام 1961 إلى 1966 فرضت تحولات سياسية على الحلف دون استشارة الدول الأوروبية، إلى أن إتخذ الحلف شكل محمية وليس تحالف بين الدول الأعضاء، لذلك رأى بأن فرنسا تخاطر باستقلاليتها، إذا ما استمرت تحت لواء الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة حينما فسرت باريس قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتغيير عقيدة الحلف من الانتقام الشامل إلى الحرب المحدودة، على أنه تراجع أمريكي عن توفير الحماية النووية للدول الأعضاء في الحلف. وبالتالي لابد أن تكون لفرنسا قوة نووية قادرة على مواجهة التهديدات السوفياتية على الأقل، وبناءا على ذلك قرر تكثيف نشاط فرنسا في مجال التسلح من أجل توفير رادعها النووي *، الذي يرمز لسياستها الوطنية المستقلة، وهذا ما تحقق بامتلاكها للسلاح النووي سنة 1964، وكذا إرساء الوفاق بين فرنسا وألمانيا، ليصبح نواة أوروبا المستقلة والقوية من الناحيتين السياسية والاقتصادية. [3] لذلك كان قرار الرئيس "ديجول" في مارس1966 بالانسحاب من مجلس وزراء الدفاع في الحلف الأطلسي، ومن اللجنة العسكرية التي تضم قادة القوات المسلحة لدول الحلف، وكذلك بسحب الأسطول الفرنسي من الجناح العسكري للحلف الأطلنطي تحت قيادة الولايات المتحدة الامريكة، ولكن ظلت فرنسا عضوا في الجناح السياسي للحلف.

وقد أرادت بهذا الإجراء تحقيق غايات متعددة في آن معا، فانسحابها من المنظومة العسكرية للناتو سيتيح لها إمكانية تطوير قوتها النووية بعيدا عن الضغوط الأمريكية، كما أن بقائها في الهياكل السياسية سيجعلها مرتبطة بأوروبا الغربية سياسيا واقتصاديا، ويجعلها تشعر بالأمان لأن حلفائها الأطلسيين سوف ينصرونها

---

[1] - طالب حسين حافظ، مرجع سبق ذكره، ص 138.

[2]- عدنان السيد حسين، **قضايا دولية التوسع الأطلسي**، ط1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009، ص19.

* في الوقت الذي ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا على تفجير قنبلتها النووية عام 1953، فإنها عارضت كل مساعي فرنسا لذلك.

[3]- أثير ناظم عبد الواحد الجاسور، "مواقف الدول الكبرى من عملية توسيع حلف شمال الأطلسي شرقا"، **المجلة السياسية والدولية** ، العراق: الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية، العدد11، 2009 ، ص 119.

في حالة تعرضها لعدوان سوفييتي، وهذا ما دفعها في عام 1974 إلى اعتبار الردع النووي الفرنسي جزءا لا يتجزأ من الردع الغربي العام.[1]

إن من يقرأ المواقف الفرنسية تجاه حلف الناتو في هذه الفترة، يجد أنه منذ تأسيسه كانت مواقفها معارضة أو متحفظة على الخطوات التي يتخذها الحلف، لأن فرنسا رأت منذ البداية أن هناك هيمنة أمريكية أكيدة على القارة الأوروبية لذلك فقد هدفت إلى أوربة الناتو، ووضع دعائم الأمن الأوروبي في نظام تسوده القطبية الثنائية، حيث حاولت في سنوات الحرب الباردة إقناع الأوروبيين بهذا الموقع وضرورة أن يكون لهم دفاع مستقل، إلا أنها لاقت ردود فعل سلبية.[2]

على إثر انسحاب فرنسا من المجلس العسكري للحلف، تم نقل المقر الرئيسي للحلف من باريس إلى بروكسل، ومن ثم لم يحاول الرؤساء الفرنسيون الذين تداولوا كرسي الرئاسة في فرنسا في فترة الحرب الباردة تغيير قرار الجنرال ديجول، غير أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة غيرت المعطيات كما سنوضحه في الفرع الثاني من هذا المطلب.

الفرع الثاني: تطور موقف فرنسا من الحلف الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة:

مع نهاية ثمانينيات القرن الماضي شهدت الساحة الأوروبية تحولات كبرى، مثل الثورات في وسط وشرق أوروبا وانحلال حلف وارسو، ثم انهيار الاتحاد السوفياتي في نهاية عام 1991، ومما لاشك فيه أن هذه المستجدات في البيئة الأمنية الأوروبية، وضعت حلف شمال الأطلسي أمام امتحان عسير، إذ أصبح لزاما عليه أن يقنع الأوروبيين أو يزرع لديهم إدراكا أن قيمته الدفاعية مازالت قائمة، رغم زوال الخطر الشيوعي، أي أن عليه أن يثبت لهم وجود أخطار جديدة تفرض إبقائه، [3] وفي حالة فشله في ذلك فإن وجود قوات أمريكية كبيرة في قلب أوروبا يصبح غير ذي جدوى، ويثير حتما استياء الرأي العام الأوروبي بل وحتى الأمريكي نتيجة للتكاليف الباهظة لديمومة هذه القوات، فضلا عن ذلك فإن التبدل في المدركات الأمنية الأوروبية وضع الحلف أمام معضلة فحواها: من يقود أوروبا سياسيا وأمنيا بعد الحرب الباردة؟ هل هم الأوروبيين من خلال ما يملكونه من مؤسسات سياسية وأمنية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واتحاد غرب أوروبا، أم الأمريكيون من خلال الناتو؟

وهذا ما دفع فرنسا إلى اعتبار هذه المستجدات بمثابة فرصة ذهبية، تمكنها من تحقيق سياستها الرامية إلى بناء أمن ودفاع أوروبي مستقل عن الناتو، تضطلع هي بنفسها بإدارة شؤونه، خاصة وأن الناتو بدت مبررات استمراره واهنة إزاء المعطيات الجديدة في القارة، وبالتالي ينبغي إنهاء الحلف وتفكيكه، وقد تزعمت فرنسا الاتجاه وشاطرتها فيه ألمانيا، واستندت في ذلك على الحجج التالية:[4]

– إن القاعدة العامة في العلاقات الدولية تؤكد أن الأحلاف ذات الطابع العسكري تزول بمجرد انتهاء التهديد الذي قامت من أجله، ونظرا لاختفاء الخطر الشيوعي من غرب أوروبا فإن الحلف الأطلسي لم يعد له

[1] - نزار اسماعيل الحيالي ، **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2003، ص63.

[2]- أثير ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سبق ذكره، ص 119.

[3] - نزار اسماعيل الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص 40-41

[4]- المرجع نفسه، ص 42.

مبررات للبقاء لعدم وجود تهديد يستند إليه، وفي هذا أشار الرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا ميتران" أثناء قمة الحلف في روما عام 1991 إلى: " **أن الحلف ليس شيئا مقدسا بل هو عرضة للتغيير وأنه ليس بديلا عن أوروبا** ".

–إن التحديات التي تواجه الأمن الأوروبي غداة نهاية الحرب الباردة ليست متأتية من دول كبرى مثل الاتحاد السوفيتي سابقا، بحيث تتطلب وجود مؤسسة عسكرية قوية لمواجهتها مثل الناتو، فالتحديات الحالية قادمة من دول صغيرة وضعيفة تعاني من صراعات داخلية ذات أصول عرقية أو دينية، ومثل هذه التحديات يمكن الأوروبيين حسمها سياسيا أو دبلوماسيا بما يمتلكونه من مؤسسات تقليدية دون الحاجة إلى القوة العسكرية للحلف. حتى ولو تطلبت هذه التحديات استخدام القوة من أجل الفصل بين الفئات المتقاتلة، أو حماية اللاجئين أثناء الحروب الأهلية، أو تقديم المساعدات الإنسانية لهم، فإن أوروبا قادرة على ذلك عبر اتحاد غرب أوروبا، الذراع العسكرية للاتحاد الأوروبي.

– إن واحدة من أهم الفرضيات التي قام عليها الحلف هو وجود توافق في المصالح والمدركات الأمنية بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد ظلت هذه الفرضية مقبولة طوال سنوات الحرب الباردة مادام الخطر الشيوعي قائما، فضلا أنها مكنت واشنطن من قيادة أوروبا سياسيا وعسكريا، استنادا إلى ما تملكه من قدرات عسكرية واقتصادية وإرادة في مواجهة أي تهديد صادر من الاتحاد السوفياتي وحلفائه سابقا، بيد أن هذه الفرضية لم تعد مقبولة اليوم لأن العلاقات الأوروبية–الأمريكية تشهد تنافسا اقتصاديا متزايدا، وأن كلا منهما بدأ ينظر إلى الآخر وكأنه خصم تجاري وليس حليفا، وبالتالي يتعين على أوروبا أن يكون لها سياسة موحدة ومستقلة، حتى تتمكن من مجاراة واشنطن في هذه المنافسة وتؤدي دورا فعالا ومستقلا في السياسة الدولية.

وهكذا ففي نظر فرنسا لا الحقائق التاريخية لنشوء الأحلاف العسكرية وزوالها، ولا الواقع الراهن لمعضلات الأمن الأوروبي، ولا الدور المستقبلي لفرنسا وأوروبا في السياسة الدولية، تبرر بقاء الحلف في أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة.

غير أن الواقع أثبت العكس، بتجسيد سيناريو معاكس للتصورات الفرنسية، حيث كانت استجابة الحلف الأطلسي لتغيرات البيئة الدولية الجديدة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة غير متوقعة، حيث بقي كحلف حيوي عمد إلى تطوير إستراتيجية جديدة تختلف عن الإستراتيجية التقليدية، بتبني أهداف وأدوار جديدة إلى جانب توسيع عضويته أيضا.

فمسألة حل الحلف لم تكن واردة في إستراتيجية أمريكا، وعكس ما كان متوقعا فقد قررت العمل بنظرية التهديد، لتؤكد على استمرار التحالف لاسيما في حالة اتفاق أعضائه على مصادر تهديد جديدة تعطيه المبررات الكافية للاستمرار والوجود، ومن مبررات استمراره تحقيق الاستقرار في دول شرق ووسط أوروبا والتي كانت تنتمي إلى الكتلة السوفياتية للحيلولة دون تفجير اضطرابات فيها، كما أن التهديد الروسي لم يختفي تماما، هذا إلى جانب حماية أعضاء الحلف من أي تهديد آخر محتمل، قد يأتي من الجنوب أي شمال إفريقيا والشرق الأوسط.[1]

[1] - محمد حسون،"إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة"، **مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، سوريا: جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص 504.

وقد شكلت قمة روما سنة 1991 البداية الفعلية لمسار التحول الاستراتيجي والوظيفي للحلف، بعد أن نوقشت في قمة لندن 1990، وذلك من خلال تبني وثيقتين هامتين لمستقبل الناتو، " إعلان حول السلم والتعاون" و"المفهوم الاستراتيجي الجديد"، الذي يطرح رؤية شاملة للهندسة الأمنية الأوروبية الجديدة في إطار "مفهوم موسع للأمن،"[1] يأخذ بعين الاعتبار ليس فقط العوامل العسكرية وإنما أيضا عوامل سياسية واقتصادية وايكولوجية...إلخ، ويتسع لكامل القارة الأوروبية انطلاقا من الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات، هذا المفهوم الواسع للأمن يقوم على ثلاث عناصر وهي: الحوار، التعاون والحفاظ على قدرة الدفاع الجماعي، ونلاحظ هنا أن العنصر الجديد هو التعاون والذي يراد من خلاله إرساء علاقات جديدة مع دول المعسكر الشيوعي –أعداء الماضي–، وكذا الحفاظ على علاقات سلمية مع دول جنوب المتوسط والشرق الأوسط، هذه الرغبة لم تمنع الحلف من إعادة التأكيد على المهمة التقليدية له وهي الدفاع الجماعي.[2]

إذا فقد قام الحلف بتوسع جيو سياسي ووظيفي نحو الشرق والجنوب، مما يعبر عن تبني مفهوم استراتيجي جديد للتكيف مع المتغيرات في البيئة الأمنية المحيطة، من خلال تطوير وظائفه وتوسيع نطاق عضوية*، وإمكانية القيام بمهام خارج المنطقة التقليدية التي انحصر فيها نشاطه إبان الحرب الباردة، وهذه العملية ترتكز على مجموعة من الأسس تتمثل في[3] :

- برنامج الشراكة من أجل السلام لدعم الأمن والاستقرار في وسط وشرق أوروبا.
- برنامج التعاون والحوار لمواجهة المخاطر المحتملة من جنوب وشرق المتوسط .
- الاضطلاع بمهمة منع و إدارة الأزمات داخل أوروبا وخارجها، عبر تمكين الحلف من العمل خارج المنطقة إذا اقتضت الضرورة والمصلحة ذلك، ووفق هذا المفهوم اتسعت مجالات التدخل العسكري لتشمل الأسباب الإنسانية وعمليات حفظ السلام ومنع انتشار السلاح النووي في الداخل أو الخارج، وهذا ما تأكد خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي أعطت مبررات مؤكدة لضرورة بقائه، ومن ثم فإن عملية التوسيع لا تعني دخول أعضاء جدد فحسب، وهي ليست لعبة أرقام أو عملية ميكانيكية بل هي تعبير عن استكمال البنية الجديدة لنظام الأمن الأورو–أطلسي.

وبالتالي فمرحلة ما بعد الحرب الباردة غيرت المعطيات، فالحلف الأطلسي الذي كان جامدا بسبب القطبية الثنائية الدولية والتهديد النووي أصبح أكثر نشاطا، وأحسن دليل على ذلك الأزمة اليوغسلافية عام 1992 عندما عجز الأوروبيين كليا عن فرض حل سلمي لها لأن الانقسامات في المصالح والمواقف كانت واضحة جدا، فألمانيا والنمسا وايطاليا أظهرت رغبة في عدم قيام وحدة يوغسلافية وتمسكت بحق الكروات والسلوفنيين بالاستقلال، ورأت بريطانيا أن هذا الاستقلال سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار في الجمهوريات الأخرى، في حين شددت فرنسا على إعطاء حق تقرير المصير لجميع الجمهوريات، واضطر الأوروبيون

---

[1] - عدنان السيد حسين، **قضايا دولية التوسع الأطلسي**، مرجع سبق ذكره، ص26.

[2] - زهير بوعمامة، **أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة**، ط1، الجزائر: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، 2011، ص 272.

* كان عدد دول الحلف الأطلسي في فترة الحرب الباردة 16 وهي : أمريكا، فرنسا، بريطانيا، اسبانيا، ألمانيا، تركيا، كندا، الدنمارك، اليونان، بلجيكا، أيسلندا، لوكسمبورغ، البرتغال ، النرويج، هولندا، ايطاليا ، ليصبح عددها بعد الحرب الباردة 29 دولة بعد انضمام 13 دولة وهي : جمهورية التشيك، هنغاريا، بولونيا، سلوفينيا، سلوفاكيا، رومانيا، بلغاريا، استونيا، لتوانيا، ألبانيا، كرواتيا، لاتفيا، وأخيرا مونتينغرو في 2017 .

[3]- زهير بوعمامة، مرجع سبق ذكره، ص 282.

عندئذ إلى اللجوء إلى الولايات المتحدة والحلف الأطلسي لحسم الحرب التي أخذت تتصاعد تجاه أمداء خطيرة، وهو ما تم فعلا عندما قامت طائرات الحلف بقصف المواقع الصربية في البوسنة والهرسك وفرض معاهدة دايتون للسلام عام 1995.[1] لذا تأكدت فرنسا قبل غيرها أن إقامة سياسة أمن ودفاع مستقلة عن الناتو، هي أقرب إلى المستحيل بعد أن حسمت الحرب سياسيا وعسكريا من قبل الحلف نفسه.

ونتيجة لما تقدم حدث تبدل جذري في الموقف الفرنسي من الدعوة إلى بناء دفاع أوروبي مستقل عن الحلف، إلى تكوين هوية أمنية أوروبية داخله، وذلك باتجاهها نحو تحويل اتحاد غرب أوروبا بمثابة الأداة العسكرية الأمنية للاتحاد الأوروبي، وعلى إحداث انسجام وتنسيق متكاملين بين اتحاد أوروبا الغربية وحلف الناتو باتجاه تقسيم العمل والمسؤوليات والصلاحيات بين الطرفين، وبالتالي أصبحت فرنسا تقود هذا التيار الذي يمكن وصفه بتيار "إدارة الدفاع الأوروبي" في إطار حلف شمال الأطلسي.[2]

وقد بررت فرنسا ذلك التبدل، بأنه من أجل تحقيق نوع من الموازنة بين نزعتها الاستقلالية ومصالحها القومية، وبين تغيير إستراتيجيتها الدفاعية من خلال الاندماج والتضامن مع حلفائها الأطلسيين [3]، وهي الحقيقة من أهم مؤشرات الاهتمام الفرنسي بالآلية الجديدة للحلف، فقد اقتنعت بأنه لا جدوى من استمرار التعارض بين " أوروبا الأوروبية" و "أوروبا الأطلنطية".

لذلك بدأت تظهر أصوات في فرنسا تنادي بالعودة إلى القيادة العسكرية لحلف الناتو، بناءا على ذلك أعلنت فرنسا في 5 ديسمبر 1995 على لسان الرئيس السابق "جاك شيراك"، عن نيتها للعودة التدريجية إلى القيادة المندمجة للحلف الأطلسي التي انسحبت منها سنة 1966، وقد سبقه في ذلك الرئيس "فرانسوا ميتران"، حيث عرفت الفترة 1990– 1993 مفاوضات سرية للغاية بين الاليزيه والبيت الأبيض، غير أن "ميتران" اختار أن لا يتجاوز ذلك خطوات محدودة باتجاه التقارب، وقد دفع الرئيس "جاك شيراك" هذه العملية خطوة إلى الأمام، عندما أعلن أن فرنسا سوف تنظم ثانية إلى مجلس وزراء الدفاع إضافة إلى المجلس العسكري، تاركة الحاجز الوحيد الأخير لإكمال عملية إعادة الاندماج هو العودة إلى الهياكل العسكرية للحلف.[4]

وهكذا يتضح لنا أن فرنسا مجبرة على ترتيب موقفها من الحلف باتجاه الارتباط به أكثر فأكثر، فخلال الحرب الباردة كان الخطر الشيوعي في أوروبا وعدم مصداقية الحلف في الدفاع عن غرب أوروبا، مبررا لنزعتها الاستقلالية وبناء قوتها النووية الذاتية، أما بعد زوال هذا الخطر فإنها فقدت هذا المبرر، بعبارة أخرى كانت النزعة الاستقلالية في "الذهنية الفرنسية الإستراتيجية" ضرورة من ضرورات الدفاع عن النفس، أما اليوم فإنها تعني الانعزال عن شؤون القارة، وخسارة ما تطمح إلى أن تكون عليه في بناء الأمن الأوروبي الجديد، وهذا ما لا تريده فرنسا لأنه يضر بمصالحها القومية والعالمية، وبالتالي فما عليها سوى اللحاق بركب الناتو

---

[1] - نزار اسماعيل الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص 44-45.
[2]- أثير ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سبق ذكره، ص10.
[3]- نزار اسماعيل الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص 64.
[4] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سبق ذكره، ص 268.

في حلته الجديدة، حتى وإن تم توسيعه نحو الشرق رغما عنها، فتلك مسألة لها أسبابها التي تتعلق بمصالحها وموقعها القيادي في الأمن الأوروبي، والتي نجد من أهمها:[1]

- إن التوسع نحو الشرق سيؤدي حتما إلى ارتفاع مكانة ألمانيا في البناء الأمني الأوروبي على حساب فرنسا، كما من شأنه تقوية الاتجاه الألماني الداعي إلى ضرورة أن يتخذ توسيع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق صيغة اندماجية سياسية، وعليه فإن في التوسع إمكانا لعزل فرنسا أو تحجيم دورها في الأمن الأوروبي، ولاسيما أن هناك اتجاها رسميا أمريكيا يعطي الأولوية لألمانيا في الشؤون الأوروبية، ويعتبرها الشريك الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة الأمريكية في قيادة الناتو وتقاسم الأدوار والأعباء، وهو الدور الذي تطمح فرنسا لبلوغه، لذلك سارعت للعودة إلى المنظومة العسكرية للناتو حتى لا تترك لأمريكا وألمانيا فرصة الانفراد باتخاذ القرارات وتقاسم الأدوار والمهمات فيه، كما يؤكد ذلك قول الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" في قمة مجلس تعاون الأطلسي المنعقدة في برلين عام 1996: " **إن فرنسا على استعداد للانضمام دون سابق إنذار إلى الحلف بحلته الجديدة أملا في أن تأخذ فيه موقعها الطبيعي**".[2]
- إن فرنسا لا تعارض فكرة التوسع من حيث المبدأ، لكنها ترى أن التهديدات الحقيقية للأمن الأوروبي تتركز في المنطقة التي تتولى حمايتها القيادة الجنوبية للحلف، وذلك لتفاقم مشكلاتها التي تهدد الأمن الأوروبي، كتصاعد حركات الإرهاب والجريمة الدولية وتصاعد الحركات الإسلامية المتشددة، وزيادة معدلات الهجرة غير الشرعية لمواطني الدول غير الأطلسية، وبالتالي فإن فرنسا تأمل من عودتها إلى الحلف تحويل اهتماماته الأمنية من التوسع وسط وشرق أوروبا، إلى التوسع جنوبا باتجاه حوض البحر الأبيض المتوسط، ولو بصيغة عقد اتفاقيات شراكة من أجل السلام بحكم خبرتها في التعامل معها نتيجة الإرث الاستعماري ووجود اللغة والثقافة الفرنسيتين، وعسكريا فإنه قد يدفع الحلف إلى تكليف فرنسا بتولي قيادة المنطقة، في ضوء إصرارها على تولي قائد أوروبي لهذه القيادة بدلا من قائد أمريكي، لكن الولايات المتحدة رفضت تعيين ضابط أوروبي لهذا المنصب المهم استراتيجيا، لذلك علقت فرنسا قرار العودة الكاملة إلى الهيكل العسكري المتكامل للحلف الأطلسي، بعد ما فشلت في أوربة الحلف الأطلسي.[3]

وقد أعيد فتح هذا الملف بقوة مع وصول الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" للحكم سنة 2007، أين بدأت فرنسا باتخاذ خطوات فعلية للعودة إلى الجناح العسكري للحلف، حيث عبر الرئيس السابق الفرنسي منذ وصوله للحكم رغبته في عودة فرنسا للحلف، وذلك لأول مرة في خطاب ألقاه أمام جمع من السفراء في باريس في 27 أوت 2007، وجاء هذا القرار كمفاجأة نظرا لأن الموضوع لم يكن قد أثير خلال الانتخابات الفرنسية، حيث شدد "ساركوزي" بأنه ليس هناك تنافس بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، بل عوضا عن ذلك هناك تكامل بينهما واستطرد ساركوزي قائلا: "**آمل في الأشهر القادمة أن نستطيع متابعة كلا من، تقوية أوروبا في الدفاع و تجديد منظمة حلف شمال الأطلسي، إضافة إلى علاقة الحلف بفرنسا بشكل عام، كل واحد**

[1]- لخميسي شيبي، **الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلس والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008**، ط1، مصر: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010، ص 148-149.

[2]- نزار إسماعيل الحيالي ، مرجع سبق ذكره، ص 65.

[3]- André Dumoulin, op.cit, P10.

مرتبط سوية مع الآخر، أوروبا المستقلة ذاتيا في الدفاع والتحالف عبر الأطلس الذي به سنكون قادرين على لعب دورنا في مداه بالكامل".[1]

وكانت ثاني مرة تحدث فيها "ساركوزي" حول خططه الأطلسية، في خطابه أمام الكونغرس الأمريكي في 7 نوفمبر 2007 قائلا: " **وأنا أقف هنا على هذه المنصة أمام الكونغرس، أقول لكم كلما كانت أوروبا أكثر نجاحا في الدفاع، كلما زاد احتمال أن يصبح قرارها في أن تحتل مكانها بالكامل في منظمة حلف شمال الأطلسي حقيقة واقعه، أرجو أن فرنسا كعضو مؤسسه للحلف وواحد من أكثر المساهمين المهمين عسكريا فيه، سوف تكون قادرة على أن تلعب دورا مهما في تجديد وسائل الحلف وقدراته، وأن يكون بإمكانها تطوير أفضل لعلاقاتها مع الحلف بالتوازي مع تطوير أكثر وتفويض أكبر لأوروبا في الدفاع".**[2]

يظهر الفحص الدقيق لسلسلة تصريحات "ساركوزي"، أنه من الخطأ الاستنتاج بأن نظرته الجديدة للحلف الأطلسي تترجم كرغبة في التحول إلى الحليف الأكثر وفاءا لأمريكا، وبالتالي تبعية كاملة لها، معلنا بذلك دفن طموحات فرنسا الدولية، وإنما بدلا من ذلك حاول حل معضلة وضع فرنسا القائم في الحلف، الذي أصبح يؤثر على وضعها الأوربي والدولي وذلك للإجابة على السؤال التالي: كيف تستطيع فرنسا الحصول على نفوذ فعال خلال التطورات الطويلة المدى التي عرفها الحلف الأطلسي؟

إن الحل بالنسبة له يتضمن ترتيبا مزدوجا، يربط بين إعادة دخول فرنسا الكامل في الحلف الأطلسي بشروط معينة، وهذا بحد ذاته يشير إلى أنه ليس لدى "ساركوزي" النية للالتحاق بهدوء في صفوف الأطلسيين، حيث طرح قائلا:" **فرنسا التي ترفض دورها بالكامل في منظمة شمال الأطلسي تفترض تحالفا يعطى فيه لفرنسا وأوروبا دورا أعظم لتلعبه".**[3] وهو في ذلك يشير إلى ضرورة التشارك بين أوروبا وأمريكا لتوفير الاستقرار، وبذلك لابد من الخروج عن قاعدة عدم التماثل لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التي وجدت منذ تأسيس الحلف، وهذا ما يستلزم تخلي فرنسا عن وضعها الخاص وتصبح عضوا "كاملا" في الحلف، وفي هذا الإطار صرح "ساركوزي": "**فرنسا تستطيع أن تدفع تطوير سياسة الأمن والدفاع الأوروبية إلى الأمام وهي عضو كامل في منظمة حلف شمال لأطلسي".**[4]

وبالتالي فإن إعادة الاندماج لا تعني نهاية "استثناء فرنسا" كقوة دولية مستقلة وفقا للتصور الديغولي، غير أن مبدأ الاستقلال كما أكد "ساركوزي" لا يعني عدم المشاركة أو الانخراط في السياسة الدولية، لأن هذه المشاركة لا يمكن أن تطغى على استعمال فرنسا لحقها في حرية الاختبار واتخاذ القرارات،[5] حيث اعتبر بأن عودة فرنسا إلى القيادة العسكرية لحلف الناتو، منحت فرنسا دورا أكبر في القارة الأوربية لاسيما بعد توسيع الحلف شرقا، وستضمن إقامة تحالف أوربي قوي مع الحفاظ على استقلالية القرار الفرنسي، وبذلك فإن المخاوف التي دفعت فرنسا للخروج من الحلف، انعكست بالاتجاه الذي يؤكد بأن أوروبا ستكون قوية ومؤثرة عندما تأخذ فرنسا موقعها الحقيقي في الناتو، والمتمثل في القيادة العسكرية للحلف وبذلك

---

[1]- جيسيلا مولر، "سياسة فرنسا الأطلسية الجديدة رفع فعالية الانضمام إلى الحلف"، ص25 ، في:
http://www.au.af.mil/au/afri/aspj/apjinternational/apj-a/2011/2011-2/2011_2_02_Muller.pdf (اوت 2017)

[2]- Frédéric Bozo, op.cit , p 352.

[3]- جيسيلا مولر، مرجع سبق ذكره، ص28.

[4] - المرجع نفسه، ص 30.

[5]- هادي يحمد، مرجع سبق ذكره.

سيكون الدفاع الأوربي أكثر قوة.[1] لهذا السبب برر الرئيس الفرنسي السابق "ساركوزي"، انضمامه مجددا للقيادة العامة في الحلف الشمال الأطلسي، بعد ما تم انتقاده بأن هذا التصرف ينقص من قيمة فرنسا ومن استقلاليتها في اتخاذ القرارات، لذلك وأثناء تقديمه "الكتاب الأبيض" في 2008/06/17، والخاص بإعادة تنظيم قوات الدفاع الفرنسية، لم ينسى أن يذكر بالثوابت الفرنسية التي خطها الرئيس الراحل "ديجول": "**إن اللجنة التي كلفت بصياغة الكتاب الأبيض خلصت، إلى أنه ليس هناك أي مانع في مشاركتنا في الأجهزة العسكرية لحلف شمال الأطلسي**"، وأضاف ساركوزي أمام ثلاثة آلاف عنصر من القوات المسلحة والشرطة الفرنسية: "**المبادئ التي فرضها ديجول سأجعلها شروطي في علاقاتنا بالأطلسي**."[2]

وتتمثل هذه المبادئ في:[3]

- محافظة فرنسا على استقلالها وحريتها في المشاركة في أي عملية يقوم بها هذا الحلف.
- عدم الخضوع القيادة العسكرية الفرنسية في زمن السلم لأي من أوامر قيادة الناتو.
- محافظة فرنسا على قدرتها الردعية كاملة، واستقلالية قرارها في استعمال السلاح النووي وذلك بعدم انضمامها إلى مجموعة التخطيط النووي التابعة للناتو.

وقد عبر عن ذلك بقوله: "**في الواقع، أنا أرى أن الصداقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ، وأوروبا لازمة لتوازن العالم، ولكن يجب أن نفهم جيدا معنى كلمة صداقة، الصداقة بالنسبة لي هي أن تكون مع أصدقائك وقت الشدة، وأن تقول لهم إذا ما أخطئوا، لذلك فإن الصداقة لن تكون حقيقية إلا إذا توفرت الحرية، وأنا أريد فرنسا حرة وأوروبا حرة، وأنا أطلب من أصدقائنا الأمريكيين أن يتركونا أحرارا، أحرارا في أن نكون أصدقائهم**".[4]

وبهذا فقد صوت أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية في 17 مارس 2009، لصالح عودة فرنسا الكاملة إلى القيادة العسكرية للحلف الأطلسي، تمهيدا بعودة إدماج فرنسا في هياكل الحلف بشكل تام خلال الاحتفال بستين سنة على إنشاء الحلف يومي 3 و 4 أفريل 2009، حيث عادت فرنسا رسميا إلى الهياكل العسكرية والتي خرجت منها لمدة تزيد عن 40 سنة.[5]

وقد أسفرت عملية إعادة الإدماج هذه، نشر أكثر من 800 من الأفراد العسكريين الفرنسيين داخل الهيكلية العسكرية للناتو (250 ضابط و 550 ضابط صف). وفي 20 جولية 2009 تم تعيين الجنرال الفرنسي "فيليب ستولتز Philippe Stoltz"، رئيس قيادة القوات المتحالفة للرد السريع ومقرها لشبونة، وهي واحدة من ثلاث قيادات التي يعتمد عليها في قيادة عمليات الحلف الأطلسي.[6]

كما تعتبر فرنسا رابع ممول للحلف الأطلسي بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا وبريطانيا منذ سنة 2009 حتي سنة 2013، وذلك بنسبة تتراوح بين 13,75% و11,42% من الميزانية العسكرية

---

[1]- طالب حسين حافظ، مرجع سبق ذكره، ص 138- 139.

[2]- هادي يحمد، مرجع سبق ذكره.

[3]- « La France et l'OTAN : la place de la France dans l'organisation du traité de l'atlantique nord », en : https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/politique-etrangere-de-la-france/defense-et-securite/la-france-et-l-otan (aout2017)

[4]- « La France puissance de l'avenir », entretien avec Nicolas Sarkozy, Ancien Président de la République Française, Op. Cit, p5.

[5]- Frédéric Bozo, Op. Cit, 347.

[6] - « La France et l'OTAN : la place de la France dans l'organisation du traité de l'atlantique nord », op.cit.

العامة للحلف الأطلسي.[1] أما سنة 2014 فقد تقدمت إلى مركز ثالث ممول للحلف الأطلسي بمبلغ قدر بـ 52,006 مليون دولار، بعد كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، وقد حافظت على نفس المركز سنة 2016 بالرغم من تراجع مبلغ مشاركتها قليلا إلى 43,620 مليون دولار، نفس الشيء بالنسبة لسنة 2017 فقد جاءت كثالث ممول للناتو بنسبة بلغت 10,63% بعد الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 23% وألمانيا بنسبة 14,64 %.[2]

إن هذه المعطيات تؤكد رغبة فرنسا لتأكيد مساهمتها المالية في الحلف الأطلسي K طامحة في ذلك إلى تعزيز مكانتها و إبراز دورها في توجيه قرارات وعمليات الناتو خدمة لمصالحها، وهذا ما جاء على لسان وزير الدفاع الفرنسي السابق "إيرفي موران Hervey Moran " حيث قال: "**إن عودة فرنسا إلى القيادة العسكرية لحلف الناتو، من شأنها أن تعطي لفرنسا فرصة جديدة للعب دور في تحديد إستراتيجية حلف الناتو**".[3]

كما تعتبر فرنسا خامس دولة مساهمة من حيث عدد القوات المنتشرة عبر العالم، حيث تشارك بأكثر من 4000 رجل فرنسي في العمليات التي يقوم بها الحلف الأطلسي.[4]

حيث شاركت منذ نهاية الحرب الباردة في عمليات حلف الناتو لإدارة الأزمات منذ بدايتها سنة 1993، وذلك من خلال عملية IFOR و SFOR في البوسنة من 1993 حتى 2004، كما شاركت في إطار قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات لحلف شمال الأطلسي عام 1999، بهدف إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد السكان المدنيين في كوسوفو، كما أنها مازالت تشارك حتى الآن في إطار قوات الناتو KFOR في كوسوفو لبناء السلام.[5]

كما تعد الأزمة الليبية سنة 2011 أحسن مثال على سياسة فرنسا الأطلسية الجديدة، حيث اعتبرت عضو جد نشيط في قيادة العملية العسكرية ضد نظام القذافي. فمنذ بداية الأزمة في 23 فيفري 2011، 5 أيام فقط بعد بداية عملية قمع أول مظاهرات سلمية في شرق ليبيا، لعبت فرنسا دورا سياسيا كبيرا، حيث اقترحت على شركائها الأوروبيين تطبيق عقوبات ضد العقيد معمر القدافي، ومنذ ذلك الحين شاركت فرنسا بشكل نشط في مفاوضات مجلس الأمن في الأمم المتحدة وذلك لتسليط عقوبات ضد نظام القدافي، وفي يوم 17 مارس وبمبادرة خاصة فرنسية– بريطانية، تم تبني قرار مجلس الأمن رقم 1973 والذي ينص على إنشاء منطقة حضر جوي في الأجواء الليبية، باستثناء الرحلات الجوية الإنسانية، وذلك لحماية المدنيين ضد الضربات الجوية من نظام القدافي، كما يخول هذا القرار جميع الدول الأعضاء باستعمال جميع الوسائل اللازمة لحماية المدنيين.[6]

---

[1] - « La réintégration de la France dans le commandement intégré de l'OTAN : quel coût et quelles pistes d'éco », p38, en : http://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/rapports-publics/124000631.pdf (aout 2017)

[2] - "Le financement de l'OTAN", en : https://www.nato.int/cps/fr/natohq/topics_67655.htm (aout 2017)

[3]- "عودة فرنسا إلى القيادة العسكرية للناتو تعزيز لدور أوروبا في الحلف"، في: http://www.dw.com/ar (اوت 2017)

[4] - "La France au sein de l'OTAN", en : www.defese.gouve.fr/actualites/dossiers/la-france-au-sein-de-l-otan (aout 2017)

[5]-"la France et l'otan : présentation",en : https://otan.delegfrance.org/La-France-et-l-OTAN-presentation (aout 2017)

[6]- الملحق العسكري لدى سفارة فرنسا بطرابلس: كريستيان هيرو، "دور فرنسا خلال الحرب في ليبيا"، في: http://www.almusallh.ly/ar/thoughts/221-vol-31-44 ، (اوت 2017)

بناءا على ذلك، وفي يوم 19 مارس 2001 وبعد عقد قمة باريس في قصر الايليزيه، وبمبادرة خاصة من فرنسا وبريطانيا تم التدخل العسكري في ليبيا، والذي تبناه الحلف الأطلسي لاحقا في 01 أفريل 2011 أي بعد أسبوعين من بداية التدخل حتى نهايته في 31 أكتوبر 2011. فلأول مرة وفي إطار عملية تحت لواء الناتو يوفر الأوروبيون الجزء الأكبر من القدرة العسكرية، والتي قدرت بحوالي 50%، على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية، قد شغلت فجوات كبيرة في مجالات رئيسية، مثل التزويد بالوقود على متن الطائرة أو المعلومات والخبرة العسكرية.[1] فربع العمليات الجوية الهجومية لعبت فيها فرنسا دورا محوريا، حيث شاركت بـ 5600 طلعة جوية تقريبا، وتم استخدام أكثر من 40 طائرة تابعة للسلاح الجوي الفرنسي، وحوالي 20 طائرة مروحية وطائرة بدون طيار، كما تم استخدام 27 سفينة تابعة للبحرية الوطنية الفرنسية، كما زودت فرنسا العملية بأكثر من 4200 عسكري فرنسي[2]، وكانت فرنسا هي من أنهت العملية وكان لها دور كبير فيها.

لذا يعتبر التدخل العسكري في ليبيا خطوة محسوبة للسياسة الأوروبية للدفاع والأمن المشترك منذ حروب البلقان في أوائل التسعينات، حيث أعلنت المبادرة من طرف الثنائي الفرنسي–البريطاني وتحت راية الحلف الأطلسي، لذلك اعتبر نقلة نوعية في كل مشروع الأمن والدفاع الأوروبي وكذلك في العلاقات الأمنية العبر أطلسية– بين الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي–، فقد أكدت كل الدراسات بأن "ساركوزي" أراد من خلال القضية الليبية خاصة، أن يظهر لأمريكا قدرة فرنسا في المجال القريب لأوروبا، كما أراد أن يعطي مصداقية لأوروبا التي تعتبر في نظر أمريكا كشريك عاجز.*

ويمكن القول في هذا الإطار بأن فرنسا ومنذ نهاية الحرب الباردة سعت وتسعى باستمرار لتحقيق التوازن بين ثلاثة أبعاد متميزة من سياستها الخارجية والأمنية: البعد الأطلسي، البعد الإقليمي الأوروبي، والبعد المتوسطي، وقد قدمت القضية الليبية لفرنسا فرصة لطالما حلمت بها لإظهار طموحها القيادي بشكل واضح في الأبعاد الثلاثة، وذلك بتبيان أو إعادة توزيع الأوراق بين كل من أوروبا، المتوسط والأطلسي، وتوضيح دور وأهمية فرنسا في كل مستوى منه،[3]أي الوصول إلى:

- تبوأ مركز قيادي يوازي مركز الولايات المتحدة الامريكية في الناتو على المستوى الأطلسي.
- قيادة السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة على المستوى الأوروبي.
- وإثبات هيمنتها ومصالحها التقليدية في المتوسط وخاصة شمال إفريقيا على المستوى المتوسطي.

إذاً فقد حاولت فرنسا بعد الحرب الباردة من خلال سياستها الأطلسية الجديدة التغطية على قوتها العسكرية المتوسطة، باعتبار الحلف الأطلسي وسيلة للتعريف والتعبير عن سياستها الخارجية الطموحة لدور

---

[1]- جيسيلا مولو ، مرجع سبق ذكره.

[2] - الملحق العسكري لدى سفارة فرنسا بطرابلس: كريستيان هيرو، مرجع سبق ذكره.

*لعبت أمريكا دور القيادة من الخلف في العملية الليبية، مما أجبر الأوروبيين على تحمل كامل المسؤولية في إدارة أزمة إقليمية تخصهم، كما عبر وزير الدفاع الأمريكي في 10 جوان 2011 :" إن الو.م.أ لا تنوي منذ الآن توفير ضمانات غير مشروطة للأوروبيين في ظل عدم قدرتهم على تحمل مسؤولية شؤونهم الخاصة".

[3]- Jolyon Howorth, « la France, la Libye, la PSDC et l'OTAN », **annuaire Français de Relations internationales**, France : la documentation française, volume XIII, Février 2012, p277 .

دولي رائد، فخلال مناقشة إعادة إدماج فرنسا في الهياكل العسكرية للحلف الأطلسي واستخدامه كإطار في عملية ليبيا، أُنتُقد "ساركوزي" بأنه يعطي ضربة قوية للسياسة الأمنية الأوروبية المشتركة، لكنه رد عليها:

"بأنه لا مجال للمقارنة بين الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي، وبأنه على فرنسا ضرورة الاختيار بينهما في بعض الأحيان، حيث وجد بأن عملية متعددة الأطراف وبهذا الحجم لا يمكن أن يؤطرها سوى الحلف الأطلسي."[4]

هنا يمكن القول بأن التحول الذي حدث على مستوى الحلف الأطلسي منذ نهاية الحرب الباردة، هو ما يمكننا أيضا من تفسير تطبيع العلاقات الفرنسية الأطلسية، فالحلف الأطلسي اليوم لا يعتبر كتلة عسكرية متجانسة، كما كان على مدى نصف قرن من الحرب الباردة، ففي ظل الأزمات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة بدءا من كوسوفو، ثم أحداث 11 سبتمبر 2001، ثم حرب أفغانستان والعراق، بينت إعادة تعريف الحلف لنفسه ولأهدافه، فقد أصبح الإطار السياسي–العسكري لهندسة متغيرة، بمعنى عبارة عن تحالف للمتطوعين، فالدول اليوم تستطيع بالرغم من عضويتها في الحلف أن لا تشارك في حرب لا تريد المشاركة فيها، كما حدث في إطار حرب الولايات المتحدة الأمريكية ضد أفغانستان والعراق، حيث امتنعت دول أطلسية عن إرسال جنودها، وبالتالي مبرر خروج فرنسا من الحلف قد زال وأصبحت فرنسا تستطيع أن تضع قيود على مشاركتها في العمليات العسكرية الأطلسية، فتطبيع العلاقات بين فرنسا والحلف الأطلسي لا يعني تخليها عن أهدافها الوطنية أو أهدافها كعضو متميز داخل الاتحاد الأوروبي.[1]

إذاً تعتبر العضوية الكاملة لفرنسا في الحلف الأطلسي كمثال محدد آخر لفهم التوجه الفرنسي الخارجي، فإعادة اندماجها في الحلف الأطلسي لا يعد قرارا اعتباطيا وإنما وجدت فيه مصالحها، وذلك لضمان مكانة لفرنسا ولأوروبا في الحلف الأطلسي الذي تكيف مع السياق السياسي والاستراتيجي الجديد لفترة ما بعد الحرب الباردة، والتي يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

– تسعى فرنسا إلى تجنب بقاء الحلف الأطلسي كأداة في يد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وجدت نفسها سابقا مهمشة عن مناقشة القضايا الدولية ذات الأهمية، لذلك خوفا من تهميشها وخوفا من المزيد من تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الأوروبية عامة والفرنسية خاصة، قررت العودة والاندماج في الأجهزة العسكرية.[1]

– التخلص من المظلة الأمريكية بإعطاء مكانة لها كدولة والإتحاد الأوربي ككتلة مسؤوليات جديدة في الإدارة السياسية العسكرية للحلف الأطلسي، لذلك جددت المطالبة بمنح قيادة القوات الأطلسية المتحالفة لجنوب أوروبا مقرها نابولي لضابط أوروبي أو حتى نائب أوروبي للقائد الأمريكي، وذلك لإعادة بعث السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة واسترجاع دور ومكانة وتأثير فرنسا في توجيه العلاقات الأمنية الأورو–أطلسية،[2] فمشاركة فرنسا في التعريف بإستراتيجية الحلف الأطلسي تأخذ بعين الاعتبار أهداف الاتحاد الأوروبي في مجال الدفاع، لذلك تطالب بتحديد مناطق مسؤوليات كل من الإتحاد الأوروبي والحلف

---

[4] - Ibid., p278.

[1]- Sébastien Pellissier et Alexandra Crépy, op.cit, p 07.

[1] - لخميسي شيبي، مرجع سبق ذكره، ص 148.

[2] - Frédéric Bozo, op.cit, p352.

الأطلسي، فالتحدي الأكبر بالنسبة لفرنسا هو على وجه التحديد الاعتراف بالإتحاد الأوروبي من قبل الحلف كلاعب استراتيجي كبير، ولكن ليس كمنافس، بمعنى يجب على كل منظمة أن تنشط في مجالها الخاص دون التدخل في سياسات بعضها أو التنافس بينها.[3]

– حاجة القوات الفرنسية إلى الاحترافية وزيادة فعالية القوات العسكرية في عمليات التدخل السريع، وهذا يتطلب عمليات تكثيف التشغيل المتبادل والمتكامل مع الحلف الأطلسي، وذلك في إطار سيادة العقيدة العسكرية الأمريكية وخبرتها في المجال العسكري خاصة المعدات العسكرية. وفي هذه النقطة بالتحديد يقول الجنرال الفرنسي "ابريال Abrial" أول ضابط فرنسي على رأس "قيادة التحول Commandant de la transformation" في الحلف الأطلسي: "**إن واحدة من أهم محاور العمل داخل الحلف، هي تحسين التوافق والتنسيق بين أعضاء الحلف، ليس فقط في مجال العتاد، ولكن أيضا على مستوى التدريب**". [4] إن التنسيق يعني إمكانية عمل الجيوش المكونة للحلف بشكل مشترك جنب إلى جنب، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات من بينها: البرامج les logiciels والخصائص التقنية والتكنولوجية المشتركة ...الخ، للوصول إلى فكرة مثالية حسب فرنسا وهي استخدام نفس الأجهزة من طرف كل الدول الأعضاء في الحلف، وذلك لأن فرنسا تعاني من خطر أن تفقد تدريجيا جزءا من قاعدة دفاعها الصناعية، تحت ضغط قوة الصناعات العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي من شأنه أن يقضي على مستقبل المشروع الأمني الأوروبي.

وفي الأخير يمكن القول بأنه إذا ما أرادت فرنسا تحسين مكانتها بعد إعادة اندماجها في الحلف الأطلسي، عليها أن تعمل في هذا المجال بالاعتماد على التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثاني: السياسة الفرنسية في إفريقيا ضمن هندسة الدور الفرنسي

إن المراقب الحصيف للسياسة الخارجية الفرنسية يدرك تمامًا أن هذه السياسة لا تخضع للحسابات السياسية الضيقة الناجمة عن تغيير رأس الحكم، فتاريخيًّا وعلى الرغم من تداول السلطة بين اليمين واليسار ظلت السياسة الخارجية متوازنة وقائمة على مبادئ رئيسية، ففرنسا تقسِّم العالم إلى مناطق جغرافية وتحدد داخل كل منطقة دولة حليفة قادرة على أن تكون محاورًا لفرنسا ، ولها القدرة على بسط النفوذ والأمن في تلك المنطقة، وفي هذا الإطار تعتبر إفريقيا المشروع الاستراتيجي الأول للدولة الفرنسية، وهو ما يفسر حرص جميع قادة فرنسا على وجود استراتيجي مستمر وقوي لبلادهم في قارة إفريقيا، وذلك على كافة الأصعدة الاقتصادية السياسية والعسكرية.

لذلك سوف نركز في هذا المبحث على تحليل مدى الارتباط الوثيق القائم بين الفكر السياسي والاستراتيجي الفرنسي وأبعاد التحرك الفرنسي النشيط في إفريقيا، وتحديدا في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي.

[3] - Sébastien Pellissier et Alexandra Crépy, op.cit 08.
[4] - Ibid, p07.

إن المفهوم السائد والغالب في الفكر الاستراتيجي الفرنسي على مستوى الدوائر العليا للقرار الفرنسي، يقر بأن استمرار النفوذ السياسي والاقتصادي الفرنسي في إفريقيا إنما يعني استمرار فرنسا دولة عظمى [2]، وبالتالي سوف نتناول تأثيرات جغرافيا الموقع والثروات والموارد الطبيعية على مواقف واستراتيجيات الدول، وذلك بدراسة " استراتيجيات بناء الدور والنفوذ الفرنسي في قارة إفريقيا والتي تمثل بالنسبة لفرنسا مصدر فكر سياسي واقعي، وفهم واع عميق للترابط الوثيق بين المصالح الاقتصادية للدولة والفكر السياسي والاستراتيجي للدولة ذاتها.

المطلب الأول: تطور سياسة فرنسا في إفريقيا

اعتمدت العلاقات الفرنسية الإفريقية على ميزتها التاريخية، وحافظت فرنسا على حضورها في إفريقيا انطلاقا من اعتمادها سياسة خارجية مميزة تجاهها بشكل عام وإفريقيا الفرنكوفونية خاصة.

حيث يعد الوجود والتحرك الفرنسي في إفريقيا من المسائل المصيرية لفرنسا، وهنا لا يغيب عن ذاكرة صانعي ومتخذي القرارات والسياسات الفرنسيين مقولة الرئيس الراحل "فرانسوا ميتران" : **" لا وجود لفرنسا في القرن الحادي والعشرين بدون إفريقيا."**[1]

فعلى حد تعبير أحد الكتاب الفرنسيين فقد بنت فرنسا إمبراطورتيها الكبيرة ليس لأغراض اقتصادية بحتة، ولكن أساسا لدوافع مرتبطة بالسمعة السياسية لفرنسا وذلك تعويضا للضعف الفرنسي الذي ظهر جليا، والقيام بمحاولات موفقة لإعادة بناء السمعة العالمية الإيجابية لفرنسا من أجل تحقيق صدارة أوروبية وقوة دولية لفرنسا، التأكيد عليها وخلق آليات لضمان استمرارها.[2]

بناءا على ذلك تعتبر فرنسا الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في الساحة الإفريقية، وبالتالي لفهم هذه العلاقة المعقدة وسر تمسك فرنسا بنفوذها في القارة لابد من الرجوع إلى تاريخ العلاقات الفرنسية الإفريقية.

---

[2] - خالد عبد العظيم ، **سياسة فرنسا في إفريقيا المصالح العليا والتحركات العسكرية: دراسة في الفكر الاستراتيجي الفرنسي**، ط1، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016، ص10.

[1]- Philippe Hugon, « la politique africaine de la France entre complexes et complexées », en : https://www.diploweb.com/La-politique-africaine-de-la.html (aout 2017)

[2] - عيد المجيد نعنعي وعبد العزيز سليمان نوار، **التاريخ المعاصر: أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، بيروت: دار النهضة العربية، 1973، ص120.

تقتضي دراسة العلاقات الفرنسية الإفريقية النظر فيها عبر المقارنة بين مرحلتين:

المرحلة الأولى: والتي شهدت المرحلة الاستعمارية القديمة.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة ما بعد الاستعمار في فترة الحرب الباردة وما بعدها من تحولات.

الفرع الأول: السياسة الاستعمارية الفرنسية في إفريقيا

على الرغم من بداية الحملات التوسعية والاستعمارية الفرنسية عبر العالم قبل ثورة 1789، إلا أن وتيرة التوسع تسارعت بعدها، خاصة بعد فشل الحملات العسكرية النابليونية في أوروبا عام 1815، فتحولت الأنظار بالتالي لتعويض الإحباط النفسي قاريا بالاستحواذ على مستعمرات خارج أوروبا وإعلانها ملحقات إقليمية فرنسية عبر العالم، فتعد المستعمرات أكثر من وسيلة لإنقاذ الكرامة الوطنية أو بناء مستقبل زاهر لفرنسا، فهي أيضا بمثابة أسواق ومربحة للصناعة الفرنسية.[1]

ويرجع الدور الفرنسي في إفريقيا إلى العهد الاستعماري الذي تعرضت له القارة من القوى الأوروبية، وذلك مع نهاية القرن 19 إثر مؤتمر برلين 1884[2]، وقد حظيت فرنسا بحصة الأسد وذلك بسيطرتها على 18 دولة افريقية، كما توضحه الخريطة التالية:

كانت الجزائر أول هدف استعماري لفرنسا من أجل السيطرة على إفريقيا لكن بوادره ترجع إلى ما قبل مؤتمر برلين وذلك سنة 1830، لتكمل بعد اقتسام الدول الأوروبية باقي حصتها وهي: تونس، المغرب، موريتانيا، السينغال، غينيا، مالي، النيجر، تشاد، كوت ديفوار (ساحل العاج)، الغابون، والكونغو برازافيل، بنين، بوركينافاسو، إفريقيا الوسطى، الكونغو الأوسط (كنشاسا)، كذلك مدغشقر، جيبوتي، فضلا عن جزر كومورو (جزر القمر)، وعدد من جزر المحيط الهندي. ثم وضعت فرنسا يدها على بعض أملاك ألمانيا السابقة في إفريقيا مثل الكاميرون وتوجو، وكانت هذه المستعمرات تمثل أهمية كبيرة لفرنسا، وخاصة الجزائر التي تعد أهم مستعمراتها، فقد كانت تنقل من تلك المستعمرات المواد الغذائية والمواد الخام الزراعية والمعدنية وموارد الوقود والطاقة، كما كانت تمثل سوقا واسعة للمنتجات الصناعية الفرنسية.[3]

لقد كانت فلسفة السياسة الاستعمارية الفرنسية تنفذ وفق تفكير ومفهوم العسكريين الفرنسيين الذين شاركوا غزو واستعمار الدول الإفريقية، وتحولوا إلى حكام لهذه الدول المستعمرة وانتزعوا كل السلطات والنفوذ من الزعامات المحلية، ومارسوا الحكم المباشر على الأفارقة المعتمد على القوة، وقد تطلب الحكم المباشر استخدام أسلوبين للحكم والسيطرة وهما:[4]

1- **سياسة الاستيعاب:** وهى فرض اللغة والثقافة الفرنسية ومفاهيم الحياة ونظم المؤسسات السياسية والاجتماعية الفرنسية على الأفارقة، وذلك عن طريق استخدام وسائل الترهيب والترغيب لتحويل الأفارقة إلى مواطنين فرنسيين.

---

[1]- Andrew. C, **la colonisation française en Afrique : aspect politique**, paris, cheam, 1984, P19.

[2]- زاهر رياض، **استعمار إفريقيا**، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1985، ص 156.

[3] - يوراس بول دي مانيال، **"الدور الفرنسي في إفريقيا تاريخه وحاضره ومستقبله"**، **قراءات إفريقية**، مصر: المنتدى الإسلامي، العدد11، مارس 2012، ص 60.

[4]- ياسر أبو حسين، " العلاقات الإفريقية الفرنسية"، في: http://www.islam4africa.net/more.php?catId=18&artId=159 (اوت 2017)

2- سياسة المشاركة أو الارتباط : اعتمدت على خلق زعامات ونخب إفريقية فرنسية التوجه، تقود شعوبها وفق سياسة وتوجهات الإدارة الفرنسية، والسيطرة على المجتمع الإفريقي بواسطة هذه النخب الحاملة للغة والثقافة والهوية الفرنسية، وقد أفرزت هذه السياسة قيادات إفريقية الانتماء فرنسية التفكير، تعاونت بلا حدود مع السلطات الاستعمارية الفرنسية وهى حتى الآن تحت مظلة الفرنكفونية.

الفرع 2-السياسة الفرنسية الإفريقية بعد تصفية الاستعمار (السياسة التعاونية):

جرت عملية تصفية الاستعمار ما بين الحربين العالميتين لكنها برزت بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، تحت ضغوطات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا، كما تميزت هذه العملية بالتدرج والتعقيد ولها تسلسل زمني وجغرافي محدد، مثلت الجزائر أصعب حلقة فيه باستقلالها سنة1962.

لقد أدت تصفية الاستعمار الفرنسي في إفريقيا إلى بروز حاجة ملحة للتفكير في إستراتيجية احتواء هذه الدول الحديثة الاستقلال، واستثمارها في تحقيق الأهداف العالمية لفرنسا سواء على مستوى عمليات الاستقطاب، التموقع العسكري، ضمان الموارد الأولية الإنتاجية أو الإستراتيجية، واحتكار الأسواق المحلية لهذه الدول كمنافسة تجارية مربحة، بحكم العلاقات التاريخية بين فرنسا وهذه البلدان ووجود اتفاقيات ثنائية محافظة على المصالح الفرنسية.

لذلك انتهجت فرنسا سياسة التعاون مع هذه الدول، التي استهدفت إبقاء هذه الدول تحت هيمنتها، واستمرار تبعيتها الاقتصادية لها. فبعد اختفاء الإمبراطورية الفرنسية ونهاية الاستعمار، كان هناك استمرار للإمبراطورية الفرنسية بطرق ووسائل أخرى، ففرنسا تنفق وتبدل الكثير من الجهود السياسية والاقتصادية...الخ، للحفاظ على النفوذ غير الرسمي في نطاق الإمبراطورية القديمة لها، مركزة في ذلك على المعاهدات والعلاقات الدبلوماسية والروابط الشخصية.[1]

وذلك على مستوى كل الإدارات المتعاقبة على فرنسا من "ديجول إلى ماكرون"، فالإستراتيجية الفرنسية اقتضت منذ حصول الدول الإفريقية على استقلالها السياسي، دوام الحضور الفرنسي في هذه الدول، والحرص على حماية المكاسب التي حصلت عليها في فترة الاستعمار المباشر. وهذا ما عبر عنه "ديجول" بقوله: **"إن اتجاهنا لتصفية الاستعمار هو الذي سينقذ مصالحنا ويأخذ الحقائق بعين الاعتبار، إن مصالحنا تقوم على ما يلي: حرية استثمار ما اكتشفناه، وما سنكتشفه من البترول والغاز الطبيعي، حرية استخدام المطارات وحق المرور لسائر مواصلاتنا مع إفريقيا السوداء."**[2]

إذًا فقد ركزت فرنسا على مبدأ العلاقة التبادلية: استقلال – تعاون ، بوضع القواعد التأسيسية لعلاقات تبعية بصفة تعاقدية، وقد ارتكزت بنية هذه العلاقة على عناصر عدة متداخلة، يتعلق الأول بالمساهمة الفرنسية من أجل تقديم العون لبلدان المنطقة، في حين يتعلق البعد الثاني بالعلاقات الاقتصادية، وعلى رأسها المبادلات التجارية بين الطرفين، حيث بقيت الدول الإفريقية في منطقة الفرنك، وذلك باستخدام هذه العملة الصعبة كمرجعية قياس وتقييم نقدي، هذا ما يعود على فرنسا بفائدة كبيرة، عن طريق شراء المنتجات

[1] - J.F.V. Keiger,, op . cit, p 200 .

[2] - علي محافظة ، **فرنسا والوحدة العربية 1945- 2000** ، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 287.

الإفريقية بالفرنك الفرنسي، والذي من شأنه أن يعزز موقف فرنسا المالي على الصعيد الدولي،[1] نفس الشيء بعد اعتماد فرنسا للعملة الأوروبية الموحدة اليورو، ويتعلق البعد الثالث في الجانب الثقافي الذي تعتمد عليه فرنسا بشكل كبير من خلال نشر قيمها وثقافتها ونموذجها الحضاري، أما البعد الأخير فهو التعاون في المجال العسكري عن طريق المساعدات التقنية والتدريبية.

هذا وقد حرصت فرنسا منذ بداية التفاوض حول اتفاقية روما المؤسسة للسوق الأوروبية المشتركة، على إعطاء مكانة متميزة لعلاقات السوق الأوروبية مع الدول الإفريقية منذ استقلالها، هذا النهج استمر مع مختلف المراحل التي عرفتها التجربة التكاملية الأوروبية.

غير أن عقد السبعينات والثمانينات شهد جمودا في العلاقات الفرنسية – الإفريقية، اقتصر التعاون من خلاله على مجموعة من الاتفاقيا ت الثنائية القائمة على منح بعض المعاملات التفضيلية الهامشية، إلا أنه مع مرور الوقت بدأت تتجمع عوامل سياسية واقتصادية، ذات أبعاد إستراتيجية كبرى، ما لبثت أن شكلت حافزا لدى فرنسا لصياغة سياسة فرنسية جديدة أخذت تتبلور مع ظهور ملامح النظام العالمي الجديد، الذي راح يرتسم مع نهاية الثمانينات من القرن العشرين وما تلاها من متغيرات حتى وقتنا هذا.

ففي فترة ما بعد الحرب الباردة، استعادت قارة إفريقيا أهميتها الجيواستراتيجية، لذلك ركزت فرنسا أولوياتها الإستراتيجية جنوبا، خاصة باعتقادها أن التهديد الرئيسي يأتي من الجنوب، واعتباره بمثابة قاعدة إرهابية تهدد أمن فرنسا. هذا بالإضافة طبعا إلى المصالح الفرنسية الاقتصادية، الثقافية، الإستراتيجية...الخ، المتزايدة في المنطقة، لذلك كثفت فرنسا من تواجدها على كل المستويات السياسية، الاقتصادية، الثقافية...الخ، سواء بمفردها في إطار علاقات ثنائية مع هذه الدول، أو من خلال توجيه الاتحاد الأوروبي نحو هذه المنطقة. وقد ركزت فرنسا على الدفاع عن مصالحها في المنطقة معتمدة في ذلك على الوسائل الدبلوماسية والتنموية والعسكرية بالإضافة إلى مهمتها التقليدية "المهمة الحضارية.

وبالتالي يرتكز اهتمام فرنسا بإفريقيا، بدرجة كبيرة على الخصائص الإستراتيجية للمنطقة بكل أبعادها الجيوبوليتيكية، الاقتصادية ، هذا بالإضافة إلى التهديدات الأمنية الآتية من هذه المنطقة والمنافسة الدولية المتزايدة الحدة عليها. إن كل هذا يدخل في إطار بناء حلقة أساسية في الإستراتيجية العالمية الفرنسية، بصفة تمكن فرنسا من تطوير قوة دولية، تساعد على بناء عالم متعدد الأقطاب.

إذاً فقد شكلت الظاهرة الاستعمارية محطة من محطات التعبير المباشر عن الاهتمام الفرنسي بالقارة الإفريقية، حيث كانت فرنسا أكثر القوى الاستعمارية حفاظا على علاقاتها بمستعمراتها السابقة، ففرنسا تسعى للحفاظ على نفوذها الاستراتيجي والسياسي في ما يسمى بـ "إفريقيا الفرنكوفونية "، لذلك فمنذ قيام الجمهورية الخامسة وإفريقيا بمثابة اختصاص أصيل ومطلق ومنفرد لرئيس الجمهورية وتحت إشرافه المباشر، والذي دوما يعهد بملف إفريقيا إلى رجل محل ثقته الشخصية كمستشار للشؤون الإفريقية، والذي يطلق عليه

[1] - المرجع نفسه ، ص 288.

"Monsieur Afrique"، مكتبه بقصر الاليزيه مما يدل على " شخصنة السياسة الفرنسية في إفريقيا "[1]، ففرنسا وإفريقيا يجمعهما كود تعامل تتداخل فيه العوامل الشخصية مع سياسة الدولة، وقد ركزت فرنسا في ذلك بناءا على العلاقات الخاصة التي تربطها مع زعماء إفريقيا والساسة والكوادر الدفاعية ورجال الأعمال، وبذلك يمكن القول بدرجة كبيرة من اليقين بأن فرنسا تفكر وتتحرك على أساس أن السياسة في إفريقيا غير مؤسسية، بل إن نجاحها يتمثل في أكبر قدر من شخصنة هذه السياسة بما يخدم مصالح فرنسا، وبالتالي شروط التعاقد بسيطة وواضحة، ففي مقابل تدعيم مصالح فرنسا، يحصل زعماء إفريقيا على دعم غير محدود من جانب فرنسا.

ولإبراز أهداف وآليات السياسة الفرنسية في إفريقيا، إرتأينا التركيز على كل من شمال إفريقيا، والساحل الإفريقي على أساس أهميتهما البالغة بالنسبة لفرنسا، وهو الأمر الذي يظهر من خلال نشاطها المكثف في هاتين المنطقتين، والذي سنتناوله بالتفصيل في المطلبين الثاني والثالث من هذا المبحث.

المطلب الثاني : خصوصية المغرب العربي في السياسة الإفريقية-الفرنسية

إن منطقة المغرب العربي، تحتل مكانة مميزة في السياسة الإفريقية الفرنسية، يمكن القول أنها تختلف في استراتيجياتها عن سياسة فرنسا مع باقي الدول الإفريقية فثمة أسباب تاريخية، حضارية مشتركة وجيواستراتيجية تدفع لهاته السياسة.

تشكِّل المنطقة إحدى أهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية، فالمنطقة كانت مجد فرنسا ومنطقة نفوذها التاريخية؛ لذا فمن الصعب تخيل قيام حكومة فرنسية أيًّا ما كانت توجهاتها بالتخلي عنها. ويعتبر هذا الإدراك استمرار لسياسة ثابتة وضعها ديجول، الذي أرسى تقليدًا لا يزال ساريًا يشرف بموجبه رئيس الدولة الفرنسية – بمعاونة مستشارين في قصر الإليزيه – على ملف الشؤون المغاربية، ويصنف هذا الملف على أنه " بالغ السرية ". خاصة عقب نهاية الحرب الباردة، من خلال سعي الدبلوماسية الفرنسية إلى استرجاع مكانتها في المنطقة، بواسطة سلسلة من المواقف والسياسات، والتي تعبر بوضوح عن تمسك فرنسا بالحضور فيها بشكل انفرادي ومؤثر عن باقي الامبرياليات في العالم، وذلك استجابة لما شهده عالم ما بعد الحرب الباردة من تحولات في بنية النظام الدولي بما حملته من تغيرات على مختلف المستويات ، ومنذ ذلك الوقت عرفت العلاقات الدولية موجة من التحولات مست العديد من المستويات التي شملت كل من المفاهيم،الفواعل، وحتى أشكال التفاعلات وطبيعتها.

الفرع الأول: تعريف منطقة المغرب العربي

[1] - خالد عبد العظيم، **سياسة فرنسا في إفريقيا المصالح العليا والتحركات العسكرية: دراسة في الفكر الاستراتيجي الفرنسي**، مرجع سبق ذكره، ص 21-22.

تعددت المفاهيم حول تسمية منطقة المغرب العربي ومجموع الدول المكونة لها، تبعا للمنطلقات الفكرية والإيديولوجية للمؤلفين الغربيين والعرب، وإجمالا يمكن التطرق إلى المفاهيم التالية:

– توصف المنطقة بشمال إفريقيا ، باعتبارها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوروبية ، والتي يفصلها عنها البحر الأبيض المتوسط ، وقد ظهر هذا المصطلح أثناء الحرب العالمية الأولى ، عند الانتداب الفرنسي على المغرب سنة 1912 الذي جاء بعد الانتداب على تونس سنة 1881 واحتلال الجزائر سنة 1830 ، فأصبحت بذلك دول شمال إفريقيا الثلاث تحت السيطرة الفرنسية تشكل إقليما جغرافيا ثقافيا وسياسيا أكثر وضوحا وتميزا من السابق ، كما أن هذه التسمية يفضلها الأوروبيون لأنها تهدف إلى إنكار عروبة هذه الدول ، وكأنها جسم غريب عن الأمة العربية و بالتالي إهمال الإرث الحضاري لدول المنطقة وامتدادها الثقافي العروبي الإسلامي .[1]

– يطلق على المنطقة أيضا إسم أرض البرابرة، باعتبار أن أصل سكان المنطقة بربري.

– لكن مع استقلال كل من تونس، المغرب، والجزائر، أخذ المصطلح العربي " المغرب " مكانته وأصبح يتداول في أوروبا نفسها، والذي يمثل القسم الغربي من العالم العربي، للتمييز بينه وبين المشرق العربي الذي يضم الشرق الأوسط والشرق الأدنى الذي يمتد من مصر إلى العراق، وتنتهي حدوده عند إيران وتركيا.

لكن وبالرغم من هذه التسميات المتعددة فإن الشيء الثابت، أن المغرب العربي يؤلف وحدة إستراتيجية متميزة ويتكون من خمسة بلدان هي: الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، ليبيا. وذلك باعتبارها تشكل المغرب العربي الكبير الموجود في شمال القارة الإفريقية، وتشكل بلدانه بالإضافة إلى القرب الجغرافي، التشابه في التضاريس والمناخ والنبات، وكذلك يمثل سكانه وحدة بشرية وثقافية، بحكم أصلهم ولغتهم ودينهم وحضارتهم وتاريخهم المشترك.

أما بالنسبة لدراستنا فإننا سوف نركز على الدول الثلاث الأولى: الجزائر، تونس، المغرب، نظرا لاعتبارها مركز أو نواة منطقة المغرب، بالإضافة إلى خصوصية علاقاتها مع فرنسا.

الفرع الثاني: المغرب العربي في التصور الاستراتيجي الفرنسي

لقد تحولت الإستراتيجية الفرنسية في المنطقة المغاربية من المواجهة العسكرية إبان فترة الاستعمار إل ى مرحلة التعاون والتعايش والتواصل الحضاري في فترة ما بعد الاستعمار، وخاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة أين تحول شكل العلاقة إلى علاقات تبدو للوهلة الأولى ترتكز على مبادئ التعاون ، تحت عدة مسميات شراكة، تعاون، تكامل...الخ، الأمر الذي يوضح مدى خصوصية المغرب العربي في سياسة فرنسا، وهذا ما يحتاج إلى قراءة واضحة للتاريخ، وفهم معمق للجغرافيا ودراسة انعكاسات المعطيات السياسية والاقتصادية والثقافية.

يرتكز اهتمام فرنسا بمنطقة المغرب العربي بدرجة كبيرة على الخصائص الإستراتيجية للمنطقة بكل أبعادها الجيوبوليتيكية، الاقتصادية ، السياسية...الخ، ولكن خصوصية علاقة فرنسا بهذه المنطقة تضيف لها عوامل

[1] - أحميدة أمحمد السنوسي ، **الاتحاد المغاربي دراسة في الجغرافيا الإقليمية والاجتماعية والسياسية** ، طرابلس: منشورات جامعة الفاتح، 1999، ص 23-24 .

تعني الفرنسيين بالدرجة الأولى دون غيرهم، أهمها عامل القرب الجغرافي. وتزداد أهمية البعد الجغرافي في هذه العلاقة ، بوضعها في سياق الإرث التاريخي للروابط الاستعمارية التي حكمت علاقة فرنسا بدول منطقة المغرب العربي– الجزائر، تونس، المغرب – طيلة أكثر من قرن، مما يعطي للبعد الإنساني والثقافي، أهمية خاصة بالنسبة لفرنسا من حيث جلب المكاسب أو تفادي "المخاطر".[1]

إن المحددات التي تتحكم في السياسة الفرنسية في المنطقة لم تتغير ولن تتغير، فالمصالح الفرنسية في هاته المنطقة خصوصا تعرف استمرارية، وهو ما يفسره كل مرة زيارة الرؤساء الفرنسيي ن منذ ديغول ميتران، شيراك ، ساركوزي، هولاند وماكرون حاليا. فهاته الزيارات تدور كلها حول نفس القضايا، على الرغم من بروز مؤشرات على اندراج مواضيع أخرى من تارة لأخرى على أجندة هؤلاء الرؤساء، فتبقى بصفة عامة السياسة الفرنسية المغاربية تندرج في إطار ما يعرف بـ"الحوار السياسي المنتظم"، [2] فستظل فرنسا حبيسة بعض المحددات في صلتها بالدول المغاربة، و هي محددات مرتبطة عموما بمصالح فرنسا لا بمصالح المستعمرات السابقة، التي تهدف دائما بأن تظل "متخلفة وفقيرة ومستقرة في الوقت ذاته"، وتتمثل هذه المحددات في ما يلي:

1 – المحدد الجيوبوليتيكي:

هي منطقة متصلة المفاصل متجانسة الخصائص والموارد بمساحة تقدر بـ: 6.048141 كلم مربع،* تقع في الجزء الشمالي من إفريقيا، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط الذي يفصلها عن جنوب أوروبا، والمحيط الأطلسي غربا، ومنطقة الشرق الأوسط والخليج شرقا.[3] ويشكل هذا الموقع الجغرافي المتميز عنصر تنوع لمنطقة تعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد جيو– إستراتجية موسعة ومترابطة : بدءا بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالا، فالبعد الإفريقي جنوبا(خاصة منطقة الساحل الإفريقي)، والبعد الشرق أوسطي شرقا امتدادا إلى الخليج وآسيا، وأخيرا البعد الأطلسي غربا كما توضحه الخريطة التالية:

خريطة رقم –10– توضح الموقع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي

[1] - Jean-François Troin et autres, **le Grand Maghreb (Algérie, Libye, Maroc, Mauritanie, Tunisie) mondialisation et construction des territoires,** paris : Armand Colin, 2006, p05.

[2]- أمين البار و منير بسكري ، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية** ، ط1 ، الاسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية، 2014 ، ص 31.

* هذه المساحة تشمل كل بلدان المغرب العربي: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا، وكذلك أراضي الصحراء الغربية.

[3]- أحميدة أمحمد السنوسي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

Source: http://www.voyagesphotosmanu.com/carte_maghreb.html

إن الموقع المتميز للمغرب العربي شمالا – على امتداد 4000 كلم من شريطه الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط – ، جعل من دول هده المنطقة نقاط مراقبة متلاحقة على الملاحة البحرية بين مضيق جبل طارق، ويشكل ممرا أطلسيا هاما نحو حوض المتوسط وإفريقيا، كما يعتبر الشريط البحري لحوض المتوسط، الذي تطل عليه دول المغرب العربي ممرا رئيسيا لنقل المحروقات، حيث أن 65 % من واردات النفط والغاز الأوروبية تمر عبر البحر الأبيض المتوسط.

إن هذه الخصائص الإستراتيجية للموقع الجغرافي، تجعل من منطقة المغرب العربي في حالة تجانسها ككتلة إقليمية موحدة، حزاما متوسطيا هاما، مما جعل فرنسا تربطها علاقة خاصة بهذه المنطقة، إضافة إلى عامل القرب الجغرافي، حيث لا يفصل جنوب غرب أوروبا سوى 15 كلم بين طنجة المغربية، و 160 كلم عن تونس، فيما لا تستغرق الرحلة جوا بين مرسيليا والجزائر سوى ساعة من الزمن، لذلك يؤكد السفير الفرنسي الخبير في القضايا الإستراتيجية "مارك بونيفوس Marc Bonnefous " على هذا العامل الجيواستراتيجي بقوله: " **المغرب العربي ؟ إنه جار لقد قلت كل شيء.**"[1]

إذاً تعتبر منطقة المغرب العربي أداة إستراتيجية هامة بالنسبة لفرنسا في سياستها المتوسطية والإفريقية على حد سواء، فمنطقة المغرب التي كانت خلال الحرب الباردة تستمد أهميتها المتوسطية ضمن إطار الصراع شرق –غرب، أصبحت بعد الحرب الباردة ساحة للتنافس المتوسطي، الذي تخوضه فرنسا مع المنافسة الإستراتيجية الأمريكية في البحر المتوسط وحوضه الغربي بالخصوص. كما تعتبر فرنسا منطقة المغرب العربي بوابتها الجنوبية نحو العمق الاستراتيجي الإفريقي، حيث المصالح التقليدية لها الموروثة من العهد الاستعماري، ومن هنا جاءت أهمية التحكم في المنطقة كمسألة حيوية :" نقل القوات، التزويد بالوقود..."، مما رشحها أن تكون منطقة تنافس بين القوى.

فانطلاقا من هذه المعطيات، من يسيطر على المغرب العربي، يستطيع أن يسيطر على حوض البحر الأبيض المتوسط وعلى العمق الإفريقي، بالإضافة إلى الشرق الأوسط .

2 – المحدد الاقتصادي:

بالإضافة للأهمية الجغرافية المتميزة التي يتمتع بها المغرب العربي، فإنه يتمتع بمجموعة من الموارد الاقتصادية الهامة، والتي زادت من أهمية المنطقة.

والخريطة التالية تبين أهم الموارد الاقتصادية التي يتمتع بها المغرب العربي وكيفية توزيعها:

[1] - marc Bonnefous," réflexions sur une politique arabe", **défense nationale**, paris: le comité d'études de défense national, N09, septembre 1998, p44.

خريطة رقم –11– أهم الموارد الاقتصادية في منطقة المغرب العربي

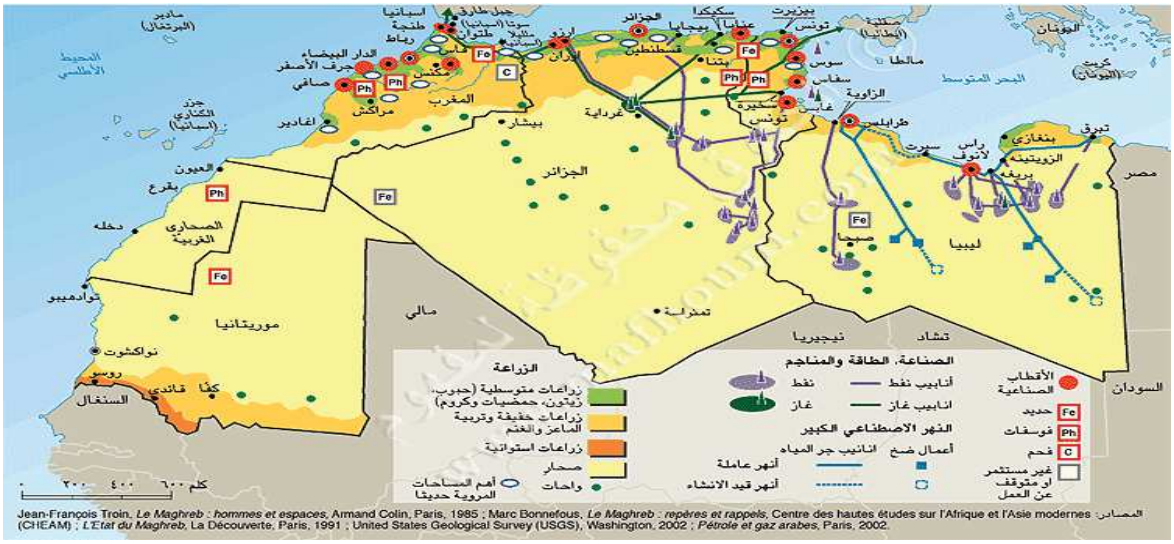

Source : http://histgeo-college.blogspot.com/2010/12/blog-post_2300.html

فالجزائر تعتبر من أكبر منتجي الغاز والنفط في العالم، نظرا لتمتعها بثروات طبيعية كبيرة من المحروقات، فهي تحتل المرتبة الخامسة في العالم بالنسبة لاحتياطي الغاز الطبيعي، والرابعة عشر بالنسبة لاحتياطي النفط،[1] وهي بذلك تعتبر ثالث أكبر مورد لفرنسا وأوروبا بالغاز. إضافة إلى اعتماد الجزائر على الفلاحة وخاصة زراعة الحمضيات والتمور والحبوب بدرجة أقل .

أما المغرب الأقصى، فيعتبر أول مصدر للفوسفات في العالم، كما يمتلك 70% من احتياطي الفوسفات العالمي، بالإضافة لاعتماده على الزراعة، مثل الحوامض والبطاطس، وعلى الصعيد البحري عن طريق امتلاكه لثروة سمكية معتبرة، وفي قطاع الصناعة يعتمد على المواد نصف المصنعة.[2]

أما بالنسبة لتونس، فيعتمد الاقتصاد التونسي على السياحة، وعلى الصناعة بالإضافة إلى الفلاحة حيث تشكل الصادرات من زيت الزيتون أهم صادراتها الفلاحية، حيث تعتبر تونس ثالث مصدر لزيت الزيتون في العالم، بعد اسبانيا وايطاليا. بالإضافة إلى امتلاك تونس لاحتياطي من المحروقات جد محدود، يمكن أن يصل إنتاجها من البترول إلى 5 مليون طن، أما إنتاجها من الغاز الطبيعي فيصل إلى 600 مليون متر مكعب سنويا، وبذلك تمثل صادراتها 25% من الناتج المحلي الإجمالي.[3]

كما يعتمد الاقتصاد الليبي على النفط إذ يبلغ احتياطيه ستة وأربعين مليار برميل، كما أن احتياطي طرابلس من الذهب يقدر بأكثر من مئة وأربعين طنا، أما عن موريتانيا فتعتبر ثاني أغنى شواطئ العالم بالأسماك بعد اليابان، إضافة إلى امتلاكها إحتياطي معتبر من البترول، الحديد، الفوسفات، الذهب.

إضافة لذلك تشكل منطقة المغرب العربي رهانا اقتصاديا استراتيجيا هاما بالنسبة لفرنسا، نظرا لأنها توفر سوقا تجارية واقتصادية استهلاكية واستثمارية من حوالي مائة مليون نسمة.

3 – المحدد الأمني:

[1] - laure borgomano-loup et autres , **le Maghreb stratégique première partie** , Italie : NATO défense collège, 2005 . p 21.

[2] - محمد الجابري ، **موسوعة دول العالم حقائق وأرقام** ، ط 1، القاهرة : مجموعة النيل العربية ، 2000 ، ص 226 .

[3] - المرجع نفسه ، ص 125 .

يعتبر الإقليم المتوسطي من ضمن أهم المحددات التي تتحكم في هوية فرنسا وآليات عملها المستقبلي، هذا الإقليم الذي يحتل فيه المغرب العربي موقعا استراتيجيا مهما تقوم من خلاله بلعب دور فعال، فمن المنظور الفرنسي يعتبر المغرب العربي منطقة ذات عمق استراتيجي مهم بالنسبة للمسائل والقضايا الأمنية " الاورومتوسطية ". وذلك انطلاقا من أن هذه المنطقة تمثل فعلا تناقضا كبيرا بين طرفيها، فالضفة الشمالية فيها دول متطورة ومتجانسة اجتماعيا واقتصاديا، في حين بالمقابل في الضفة الجنوبية هناك دول يسودها التخلف سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وعدم الترابط والتجانس فيما بينها، مما ساعد على انتشار العديد من الظواهر المرضية مثل: الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة السرية، انتشار المخدرات...الخ، والتي أصبحت تهدد أمن الضفة الشمالية – خاصة فرنسا – وتهدد استقرار المنطقة ككل. [1] الأمر الذي تعزز خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك عملت فرنسا منذ نهاية الحرب الباردة على تنميط علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع جيرانها المغاربة، في ضوء المتطلبات السياسية والأمنية الجديدة، أي الانتقال من المفهوم الضيق للأمن بالمعنى العسكري إلى تصور أكثر تعقيدا عن الأمن الإنساني، فالأمن لا يعني مجرد غياب الحرب، ولكنه يعني التعاون والاعتماد المتبادل لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لضمان الحد الأدنى من الاستقرار، لأن ضمان الأمن على الحدود البحرية الجنوبية يعتبر بالنسبة لفرنسا ضرورة جيواستراتيجية.

الفرع الثالث: الاستراتيجيات الفرنسية في المنطقة المغاربية

لقد اعتمدت فرنسا للحفاظ على مصالحها في المنطقة المغاربية، عدة استراتيجيات اختلفت باختلاف المصالح وفي هذا الإطار ركزت على الاستراتيجيات الفردية (فرنسا– الدول الم غاربية) بالإضافة إلى الإستراتيجية الجماعية (في ظل الاتحاد الأوروبي).

1– الإستراتيجية الاقتصادية في السياسة المغاربية لفرنسا:

أ– السياسة الاقتصادية الثنائية:

تحتل الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية مركزا مهما في إدارة السياسة الاقتصادية الدولية لفرنسا، وقد عملت فرنسا على ربط اقتصاديات الدول المغاربية بفرنسا مباشرة، وذلك من خلال:

❖ **السياسة المالية الفرنسية في المغرب العربي:**

سعت فرنسا لتكريس التبعية المالية لهذه الدول، من خلال إدراجها ضمن منطقة الفرنك الفرنسي، هذه التبعية المالية التي استمرت مع صدور العملة الأوروبية المشتركة " اليورو Euro "، مما جعل العملات الوطنية للدول المغاربية مربوطة بالعملة المرجعية الفرنسية، أن استعمال الدول المغاربية لهذه العملة سوف يعمل على دعم القيمة التجارية سواء للفرنك سابقا أو اليورو حاليا، مقارنة بالعملات الأخرى وبالتالي تقوية مكانة فرنسا الاقتصادية عالميا. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه التبعية المالية كرست بشكل كبير وواضح تفضيل الدول المغاربية للمتاجرة مع فرنسا بالدرجة الأولى، وهذا ما يخدم الاقتصاد الفرنسي، خاصة في

[1] - مصطفي بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف** ، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص20.

عصر العولمة والانفتاح الاقتصادي الذي عرفته الأسواق المغاربية، التي فتحت شهيتها للسلع والبضائع العالمية وخاصة الفرنسية منها، مما سوف يقوي من جهة أخرى الاقتصاد الفرنسي ويحافظ بالتالي على المؤسسات الاقتصادية بها. [1] إضافة إلى ذلك خلقت فرنسا مجالات هيمنة أخرى، عن طريق سياسة المساعدات المالية، والتي تعتبر أحد أهم ركائز السياسة المغاربية لفرنسا، الهادفة لتغلغل رؤوس الأموال الفرنسية في التركيبات الاقتصادية المغاربية بصفة تربطها بالاقتصاد الفرنسي، وذلك منذ استقلالها وحتى الآن.

وقد انعكست هذه السياسة المالية سلبا على هذه الدول، حيث وجدت نفسها محاصرة بدين خارجي كبير، وهذا ما زاد من تبعية هذه الدول لفرنسا، التي بقيت دوما الرابح الوحيد في إطار هذه العلاقات غير المتكافئة، فالدول المغاربية عليها أن توفي ديونها لفرنسا بالإضافة إلى فائدة هذه الديون، أو تعوضها مقابل ذلك بمشاريع استثمارية مباشرة، عن طريق خوصصة الشركات العمومية لهذه الدول.

❖ **موقع فرنسا في التجارة الخارجية لدول المغرب العربي:**

تعتبر دول المغرب العربي من أبرز الشركاء التجاريين لفرنسا في إفريقيا، ويتعلق الأمر تحديدا بالدول المغاربية الثلاث: الجزائر، تونس، المغرب، والتي تغطي مجتمعة نسبة 50% من المبادلات التجارية في إفريقيا. وعلى إثرها تمتلك فرنسا اليوم شبكة كبيرة من المصالح في مقدمتها المصالح الاقتصادية، حيث تتصدر الدولة الفرنسية قائمة الشركاء والمستثمرين على السواء.

تعتبر فرنسا – حسب إحصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية – أول شريك تجاري للجزائر، وذلك على مدى الفترة الموالية لنهاية الحرب الباردة تقريبا حتى أيامنا هذه ، حيث تشكل العلاقات التجارية خط بياني عرف ارتفاع تدريجي منذ سنوات التسعينات، حسب ما يوضحه الشكل التالي :

مخطط رقم -08- المبادلات التجارية بين فرنسا والجزائر 2016/1996 مقدرة بمليون يورو

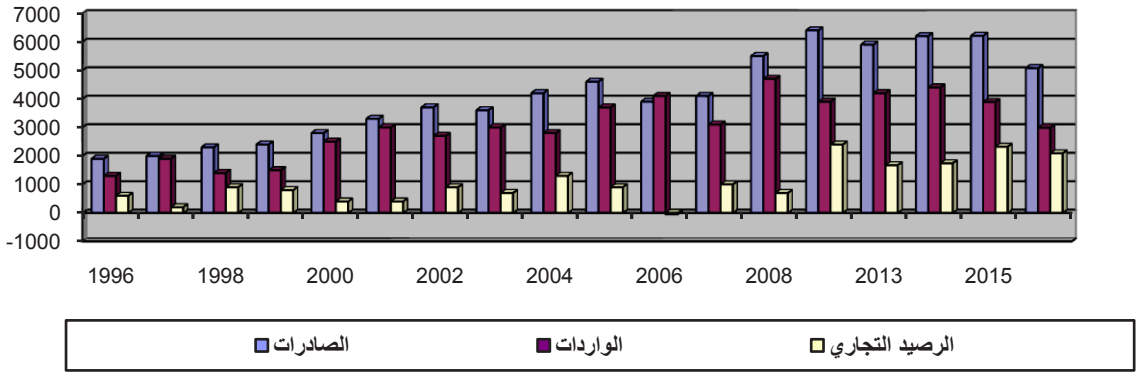

المصدر: مدرج منجز من طرف الباحثة بناءا على إحصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية

من خلال هذه الأرقام يمكن ملاحظة الدور المتقدم لفرنسا في قائمة الشركاء التجاريين للجزائر، كأول شريك تجاري (ثاني ممون وثالث زبون)، وبذلك تعتبر الجزائر الشريك التجاري الأول لفرنسا في إفريقيا،

[1] - شريط عابد ، " أثر ظهور اليورو على الاقتصاديات الدولية والعربية "، **مجلة بحوث اقتصادية عربية** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 38، ربيع 2007 ، ص 48-49.

وهي ثالث أكبر سوق للصادرات الفرنسية خارج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OCDE**، بعد الصين وروسيا. وتتركز نسبة الموارد الطاقوية في الواردات الفرنسية من الجزائر نسبة 91.38%، وبذلك تحتل مركز رابع مستورد لهذه المادة من الجزائر، بعد كل من ايطاليا واسبانيا وهولندا. فالجزائر تحتل مرتبة خامس مزود لفرنسا بالنفط وثالث ممون لها بالغاز، حيث تغطي 24% من حاجيات فرنسا من الغاز،[1] لهذا تمثل الجزائر مورد كبير ومهم لمصادر الطاقة لفرنسا التي تعاني من تبعية كبيرة للخارج في مجال الطاقة، وذلك بحكم افتقارها لهذه المواد ، إذ أن إنتاج الطاقة في فرنسا مرتبط أساسا بالفحم والطاقة الكهربائية.

كما تحتل فرنسا مرتبة الشريك التجاري الأول لتونس(أول زبون وممون)،وتصنف تونس ضمن الثلاثون دولة الأولى الشريكة لفرنسا، حيث تحتل المرتبة 29 كزبون و 19 كمورد لفرنسا حسب إحصائيات 2016.[2] فتحتل فرنسا المركز الأول في تموين الواردات التونسية وقد حافظت فرنسا على هذا المركز وذلك منذ التسعينات، ففي سنة 2002 بلغ حجم الصادرات الفرنسية لتونس 2080 مليون يورو، أما عام 2012 فقد ارتفع المبلغ إلى 3613 مليون يورو، وفي سنة 2016 بالرغم من تراجع الصادرات الفرنسية لتونس بنسبة 3% عن عام 2012، إلا أنها احتفظت بالمركز الأول في قائمة مموني تونس بمبلغ 3237 مليون يورو بنسبة 17 % من إجمالي الواردات التونسية. كما تعتبر فرنسا الزبون الأول لتونس بنسب متفاوتة، حيث قدرت عام 1990 بـ 26.6 %، أما عام 1996 فكانت 25.7 %. كما احتلت فرنسا نفس المرتبة عام 2004 بنسبة تفوق 33.1 %، أما سنة 2008 فقد بلغت نسبة الصادرات التونسية إلى فرنسا نسبة 29.3 % ، لتصل سنة 2016 نسبة 30 %.[3]

أما بالنسبة للمغرب الأقصى فلطالما اعتبرت فرنسا بمثابة الشريك التجاري الأول له (أول زبون وممون)، فقد تراوحت نسبة تغطية فرنسا للواردات المغربية خلال الفترة 1990–1997 ما بين 22.9% و 20.7% على التوالي،[4] كما ظلت فرنسا حتى عام 2012 محتفظة بالمركز الأول في قائمة الممونين، بإجمالي 4300 مليون دولار بنسبة 21.2% من مجموع الواردات المغربية، لكن منذ عام 2013 تراجعت فرنسا إلى مرتبة ثاني شريك تجاري للمغرب الأقصى وذلك بعد اسبانيا، وعرفت العلاقات التجارية تذبذبا لدرجة أن الميزان التجاري الفرنسي في إطار علاقاتها التجارية مع المغرب عرف عجزا كبيرا قدر بـ 319.2 مليون يورو سنة 2015، غير أن الأمور تحسنت بالنسبة لفرنسا مند بداية سنة 2016 حيث ارتفعت الصادرات الفرنسية بنسبة 13.6% وبذلك حققت فرنسا فائض في الميزان التجاري قدر بـ 25 مليون يورو.[5]

كخلاصة نصل إليها هي أن فرنسا هي المستفيد الأول من العلاقات التجارية مع دول المغرب العربي الثلاث، وذلك باعتبارها أسواق استهلاكية لمنتجاتها، بالإضافة إلى اعتمادها على استيراد المواد الأولية منها

[1] -" les relations économiques franco-algérienne", en : http://www.ambafrance-dz.org/article.php3?id_article=22#top (aout 2017)
[2] -"les échanges commerciaux franco-tunisiens", en : http://www.ambassadefrance-tn.org/france_tunisie/spip.php (aout 2017)
[3] - "Fiche Repères économiques Pays : Tunisie Informations sur le pays - Relations bilatérales - Soutien aux entreprises", en : http://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/fichepays_tunisie_20170623_1452_cle4cae1c(aout 2017)
[4] -"les relations économiques franco-marocaine", en : http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/pays-zones-geo_833/maroc (aout 2017)
[5] -"Les échanges commerciaux bilatéraux entre la France et le Maroc", en : https://www.tresor.economie.gouv.fr (aout 2017)

خاصة المواد الطاقوية والمواد الأولية الطبيعية الأخرى التي تزخر بها منطقة المغرب العربي، والدليل على ذلك أن الميزان التجاري غالبا يكون موجب لصالح فرنسا على حساب هذه الدول، مما يزيد من غنى فرنسا وتبعية الدول المغاربية لها.

ب – السياسة الاقتصادية الفرنسية الجماعية (في ظل التحاد الأوروبي):

رغم فشل بعض المحاولات الفرنسية وتعثر بعضها الآخر، تواصلت الدبلوماسية الفرنسية المغاربية، وذلك منذ قيام الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وكذلك مع تعاقب رؤساء الجمهورية الفرنسية من شارل ديجول ووصولا إلى ماكرون. وسوف نركز دراستنا على الشراكة الاوروالمتوسطية التي يشكل فيها بلدان المغرب العربي شركاء رئيسيين في المنطقة المتوسطية ككل بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فقد طرح الاتحاد الأوروبي ابتداء من سنة 1995 نوعا جديدا من العلاقات مع بلدان المتوسط، يتمثل فيما يعرف " بالشراكة الأوروبية المتوسطية "، معبرا عنها بما يسمى بمؤتمر برشلونة.

في البداية يجب أن نشير إلى أن المفهوم المطروح للشراكة، هو مفهوم أوروبي بمعنى أنه ليس مفهوما متوسطيا ينتج بعد اتفاق مختلف الأطر عليه، بل هو مشروع أوروبي بالأساس يتجه إلى إعادة تنميط العلاقات الاقتصادية والتجارية لأوروبا مع جيرانها المتوسطيين.[1]

وتترجم الشراكة الاورومتوسطية على المستوى الثنائي بتوقيع اتفاقية شراكة بين الاتحاد الأوروبي وكل شريك متوسطي، وقد كانت تونس أول بلد من بلدان المغرب العربي يوقع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في جويلية 1995، ليدخل الاتفاق حيز التنفيذ في 01 مارس 1998، وقد جاءت هذه الاتفاقية لمساندة التحديث الاقتصادي في تونس، لرفع مستوى المنافسة في قطاع الإنتاج، تمهيدا لإنشاء منطقة التجارة الحرة، ثم بعدها كانت متبوعة بالمغرب الذي وقع على الاتفاق في فيفري 1996، حيث دخل حيز التنفيذ في 01 مارس 2000،[2] وكانت الجزائر آخر دولة من الدول المغاربية الثلاث يلتحق باتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث تم التوقيع الرسمي في 22 افريل 2002، بعد أربع سنوات من المفاوضات العسيرة، وقد دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

وهنا يمكن القول أن فرنسا التي بادرت بفكرة الارتباط الأوروبي والتوجه نحو جنوب المتوسط، قد نجحت بشكل جيد في استقطاب هذا الكيان الإقليمي نحو منطقة المغرب العربي، حيث استطاعت أوربة السياسة الخارجية الفرنسية، فالاتحاد الأوروبي يستأثر بحجم وافر من المبادلات التجارية مع دول المغرب العربي مقارنة بدول ومناطق العالم المختلفة، إذ يعتبر أول شريك تجاري بالنسبة لهم، كما أن الحجم الكبير من المبادلات المغاربية الأوروبية هي من نصيب فرنسا، مما يبين الدور المركزي لها حتى في إطار العلاقا ت الاورومغاربية.

[1] - مفيد شهاب ، " نحو بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوروبية المتوسطية " ، **مجلة شؤون عربية** ،مصر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية العدد 88، 1996، ص 176.

[2] - علي الحاج ، مرجع سبق ذكره، ص 203.

فبالنسبة للجزائر يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول، إذ يتصدر قائمة الصادرات والواردات الجزائرية، حيث قدرت صادراتها تجاه الاتحاد الأوروبي سنة 2003، 7.67 مليار دولار أما الواردات فقدرت بمبلغ 14.10 مليار دولار، وقد تعزز هذا المركز الريادي خلال سنة 2008 بقيمة 20.84 مليار دولار صادرات بينما بلغت قيمة وارداتها من الاتحاد الأوروبي 39.90 مليار دولار.[1] لترتفع سنة 2014 أين بلغت صادراتها 40.37 مليار دولار فيما حققت الواردات مبلغ 29.68 مليار دولار بنسبة تغطية لسوق الصادرات الجزائرية مقدرة بـ 64.21%، أما سنة 2016 فقد مثلت واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي نسبة 57.95% في حين بلغت صادراتها تجاهه 47.47 % من مجمل صادراتها.[2]

كما يعتبر الاتحا د الأوروبي الشريك التجاري الأول بالنسبة للمغرب الأقصى، وقد عرفت المبادلات التجارية بينهما نموا وسرعة كبيرة، ففي الفترة بين 1995–2007 زادت قيمة المبادلات التجارية بأكثر من 80%، فقد بلغت الصادرات الأوروبية إلى المغرب سنة 2007 ، 13 مليار يورو ، في حين بلغت الواردات الأوروبية من المغرب قيمة حوالي 8 مليار يورو.[3] لتصل وارداتها منه سنة 2014 إلى حوالي 19 مليار دولار ، حيث غطت ما نسبته 51% من الواردات المغربية، لترتفع هذه النسبة إلى 63.7% سنة 2016 بمبلغ 21 مليار يورو.[4]

أما بالنسبة لتونس فيعتبر أيضا الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول، حيث قدرت الصادرات الأوروبية إلى تونس سنة 2006 بـ 8.73 مليار يورو، كما قدرت الواردات بقيمة 7.26 مليار يورو، بنسبة 63% من مجمل مبادلاتها التجارية، لترتفع صادرات الاتحاد الأوروبي إليها سنة 2010 إلى مبلغ 11.13 مليار يورو بينما بلغت الواردات 9.55 مليار يورو، أما سنة 2016 فقدرت قيمة الصادرات 10.54 مليار يورو في حين بلغت الواردات الأوروبية من تونس مبلغ 9.31 مليار يورو.[5] يتبين من خلال البيانات المذكورة أعلاه أن الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي دائما موجب على حساب الميزان التجاري المغاربي ، حيث يحرص الأوروبيين دائما على جعل هذه البلدان سوقا استهلاكية لمنتجاتهم.

2– الإستراتيجية الأمنية في السياسة المغاربية لفرنسا:

مع بداية التسعينات شكلت التحديات الأمنية أحد أهم المحاور الرئيسية في العلاقات الفرنسية المغاربية، نتيجة لتهديدات مختلفة، لذلك استجابت فرنسا لهذه الظواهر الأمنية المتعددة الجوانب – الهجرة السرية، الجريمة المنظمة، الإرهاب –، في محاولة منها لاحتوائها واحتواء الآثار التي يمكن أن تنجم عنها، وذلك سواء بطرق فردية في إطار علاقات ثنائية مع الدول المغاربية أو في إطار جماعي بحكم انتمائها إلى الاتحاد الأوروبي.

---

[1]- "حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر"، في: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur (اوت2017)

[2] - "Les statistiques du commerce de l'Algérie pour l'année 2016 ": en : http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Rapport%20annee%202016. (aout 2017)

[3] - "les échange du Maroc avec les principes partenaires", en: http://www.oc.gov.ma/EchangesBilateraux/echanges.asp (aout 2017)

[4] - "European Union, Trade with Morocco", in: http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs /tradoc (aout 2017)

[5] - "European Union, Trade with Tunisia", in: http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/ /tradoc (aout 2017)

أ – المبادرات الفرنسية الفردية:

اعتمدت الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في مواجهاتها للتهديدات الأمنية الآتية من منطقة المغرب العربي على مقاربة " الأمن اللين " Soft Security "، أكثر من اعتمادها على الوسائل العسكرية نظرا لطبيعة هذه التهديدات، لذلك يجدر بنا التنويه بأن التدخل العسكري في ليبيا سنة 2011 يعتبر استثنائيا لتأكيد زعامة فرنسا في المنطقة المغاربية، ودعم عودتها للقيادة العسكرية للحلف الأطلسي مما يتيح لها البروز كقائد في مجال مواكبة التغييرات الواقعة على السّاحتين الشّمال-إفريقيّة والشّرق-أوسطية، خصوصا وأنّ فرنسا تعدّ من أكثر الدول الغربيّة المعنيّة بهذه التطوّرات سواء لدواع تاريخيّة بناءا على دورها أثناء فترة احتلال شمال أفريقيا ، أو سياسيّة وإستراتيجية نتيجة قربها الجغرافي من المنطقة وإصرار دبلوماسيّتها منذ زمن بعيد على لعب دور فعّال فيها*.

ففي إطار مكافحتها لظاهرة الهجرة غير الشرعية من البلدان المغاربية التي تعاني منها فرنسا بشكل كبير، ونظرا لكونها أساسا ذات طابع اقتصادي وترتبط بفجوة النمو الاقتصادي بين فرنسا وهذه البلدان، لذلك قررت فرنسا بأن أي إجراءات كانت سواء على المدى المتوسط أو الطويل لن تكون ناجحة أو فعالة دون مساعدة هذه الدول على تحقيق التنمية الاقتصادية. فلجأت إلى تجديد وتعميق المساعدات المالية الفرنسية لهذه الدول، وذلك في محاولة منها لمعالجة الجذور الأساسية لهذه الظاهرة، كما أنها اتخذت مجموعة من الإجراءات نذكر منها: [1]

– اختيار الأفراد الذين يمكن أن تستضيفهم فرنسا، وذلك بتتبع سياسة انتقائية اتجاه المهاجرين.

– عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول المغاربية.

– كما أنها تعتمد بالشكل الأكبر على شرطة الحدود الفرنسية، المنتشرة عبر التراب الفرنسي والتي تركز على تفكيك الهياكل الإجرامية المنظمة التي تهرب المهاجرين، أو التي تشغلهم في فرنسا من دون حصولهم على حق الإقامة الشرعية.

وبحكم طبيعة الهجرة غير الشرعية، فإن فرنسا عملت على تطوير علاقات تعاون على المستوى الإقليمي والدولي، حيث يقوم المكتب المركزي الفرنسي بمراقبة الحدود، بإدارة العلاقات مع المنظمات الدولية المتخصصة Europol – Interpol . [2]

أما فيما يخص الإستراتيجية الأمنية لمواجهة الإرهاب وخاصة في منطقة المغرب العربي، وهذا ما اضطلع به بالتفصيل الكتاب الأبيض للأمن الفرنسي للفترة 2008–2020، حيث أكد على أن الأراضي الفرنسية مهددة بشكل كبير من أي نوع من الهجمات الانتحارية، والتي بينت وأكدت مدى فعالية الشبكات الإرهابية. كما أكد أن التحدي الكبير وبشكل مباشر مصدره من طرف ما أطلق عليه "بتنظيم القاعدة في شمال إفريقيا أو المغرب الإسلامي"، وبالتالي يجب على فرنسا اتخاذ كل التدابير الوقائية والهجومية ضده، خاصة بعد

* لمزيد من المعلومات حول التدخل العسكري الفرنسي في ليبيا سنة 2011 ارجع إلى المطلب الرابع من المبحث الأول في هذا الفصل.

[1]"- Immigration clandestine : une réalité inacceptable, une réponse ferme juste et humaine (rapport)" , en : http://www.senat.fr/rap/r05-300-1/r05-300-1.html (aout 2017)

[2]- " la lutte contre les filières d'immigration clandestine ", en : http://www.immigration.gouv.fr (aout 2017)

التأكد من إمكانية حدوث هجوم إرهابي على الأراضي الفرنسية، وذلك باستخدام وسائل غير تقليدية مثل الأسلحة النووية، الإشعاعية والبيولوجية والكيميائية، وبالنظر إلى حجم هذا التهديد فإن الكتاب الأبيض يراهن على الدور الحيوي للاستخبارات الفرنسية، ولجهاز مكافحة الإرهاب لمنع وقوع مثل هذه الأعمال، وذلك بالتركيز على أعمال ونشاطات كل من: [1] الشرطة الوطنية وخاصة من قبل وحدة التنسيق لمكافحة الإرهاب، أجهزة الاستخبارات الداخلية عن طريق المديرية المركزية للاستخبارات ، أجهزة الاستخبارات الخارجية خاصة المديرية العامة للأمن الخارجي.

بالإضافة إلى أجهزة و مديريات مختصة في قضايا الجمارك والمسائل المالية وهي:

المديرية الوطنية للاستخبارات والتحقيقات الجمركية ، مصلحة الاستخبارات ضد تحويل رؤوس الأموال غير الشرعية، وتعتمد فرنسا بالإضافة إلى هذه الأجهزة على مساعدات من طرف الوحدات العسكرية الفرنسية المتخصصة. كما تعتمد فرنسا على العديد من الوسائل الوقائية لحماية المدنيين والحفاظ على السلامة الإقليمية الفرنسية والتي تشتمل على: [2] رصد ومراقبة وكشف وتحديد تدفق الأشخاص والسلع المشكوك فيها، حماية الأماكن المعرضة للخطر بشكل خاص ومباشر ويقصد بها: شبكات النقل الجوي، البحري والأرضي والبنى التحتية الحيوية في البلاد، العمل دائما على تطوير سرعة اكتشاف الخطر أو التهديد، عن طريق تطوير الأجهزة والمعدات بآخر التطورات التكنولوجية، القادرة على اكتشاف المتفجرات بالإضافة إلى السيطرة على تدفق الاتصالات والمراقبة بالفيديو.

إضافة إلى العمل على عقد اتفاقيات ثنائية مع دول المغرب العربي للعمل المشترك والمتبادل لمواجهة هذه الظاهرة، وذلك بتبادل الأطراف للمعلومات عن أعمال إرهابية معتزمة أو تم ارتكابها، وعن أساليب التنفيذ والوسائل التقنية المستعملة من أجل تنفيذ هذه الأعمال، تبادل المعلومات عن الجماعات الإرهابية وأعضاء هذه الجماعات، ممن ارتكبوا جرائم إرهابية أو يعتزمون ذلك، على تراب أحد الأطراف والتي تمس بمصالح كل الأطراف، كما تم التعهد على ضرورة التعاون في إطار الالتزامات الناجمة عن القرار 1373* للأمم المتحدة، أو الالتزامات التي يتم التعهد بها في المحافل الأوروبية المتوسطية.

ب المبادرات الفرنسية الأوروبية في المغرب العربي:

لقد عملت فرنسا على تعزيز النهج الأوروبي المشترك في مجال الأمن والاستقرار، نظرا لعدم قدرتها من جهة، ومن جهة أخرى لطبيعة التهديدات الأمنية القادمة من الجنوب والتي تمتاز بالميوعة وسرعة الانتشار. لذلك سعت إلى بحث التعاون الإقليمي سواء بين الإتحاد الأوروبي ككل ودول المغرب العربي، أو بين الدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط فقط . ونجد من أهم المبادرات ما يلي:

[1]- "la lutte contre le terrorisme au livre blanc" , en : http://www.defense.gouv.fr/livre_blanc/lutter_contre_le_terrorisme(aout 2017)

[2] –Ibid.

*وبوجه خاص، يطلب القرار 1373 (2001) إلى الدول الأعضاء القيام بما يلي: تجريم تمويل الإرهاب؛ القيام فورا بتجميد أي أموال متعلقة بالأشخاص المشتركين في الأعمال الإرهابية؛ منع الجماعات الإرهابية من الحصول على أي شكل من أشكال الدعم المالي؛ عدم توفير الملاذ الآمن أو الدعم أو المساندة للإرهابيين؛ تبادل المعلومات مع الحكومات الأخرى عن أية جماعات تمارس أعمالا إرهابية أو تخطط لها؛ التعاون مع الحكومات الأخرى في التحقيق في تلك الأعمال الإرهابية، واكتشافها، واعتقال المشتركين فيها وتسليمهم وتقديمهم للعدالة؛ تجريم مساعدة الإرهابيين مساعدة فعلية أو سلبية في القوانين المحلية وتقديم مخالفي تلك القوانين للعدالة. والأمر الأكثر أهمية، هو أن القرار/1373/ قد أقر تحت الجزء السابع من دستور الأمم المتحدة، مما يجعله ملزماً لجميع الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، ويخول مجلس الأمن فرض إجراءات عقابية في حال تلكؤ أي دولة عن التعاون حسب مقتضيات القرار.

أ- حوار 5+5:

نشأت المبادرة التي أفضت إلى مشروع 5+5 سنة 1983، حيث أعلن الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" من مراكش عن فكرة عقد مؤتمر حول غرب حوض البحر المتوسط، ويخصص لدراسة القضايا الاقتصادية، وهو ما أيدته كل من تونس والمغرب، في حين دعت الجزائر إلى ضرورة توسيعه ليبحث أيضا في المسائل الأمنية، وقد رفض الاقتراح.

ثم بعدها توالت مجموعة من اللقاءات سنة 1988، ثم بعده ملتقى 24-27 ماي 1989، ثم اجتماع روما في 10 أكتوبر 1990، الذي جمع 9 وزراء خارجية دول غرب المتوسط 5+4 وهي: فرنسا، اسبانيا، ايطاليا، البرتغال، الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا، بعدها عقد لقاء ثاني يومي 26 و 27 أكتوبر 1991 بالجزائر، وشهد هذا اللقاء انضمام مالطا لتصبح الآلية معروفة بحوار 5+5. [1]

غير أن حوار 5+5 تعطل بفعل حرب الخليج ومواقف دول القوس اللاتيني خاصة فرنسا، وكذا بفعل الحصار على ليبيا في إطار أزمة لوكربي والمشاكل المغاربية خاصة الخلاف حول الصحراء الغربية.

وقد أعادت فرنسا تفعيل مشروع 5+5 وخاصة في مجال الأمن، عندما تم إطلاق مبادرة " 5 + 5 دفاع " رسميا من قبل وزراء دفاع العشر دول في باريس في 21 ديسمبر 2004، وهي اتفاقية تنص بأنه يمكن لكل دولة أن تشارك في هذه المبادرة وفقا لإمكانياتها وطموحاتها.[2]

ويرتكز هذا التعاون المتعدد الأطراف بشأن القضايا الأمنية في غرب المتوسط، على خطة عمل تقوم بها لجنة مركزية تجتمع مرتين في السنة تحت رئاسة واحدة من البلدان العشرة بالتناوب، ثم بعدها يتم المصادقة على أعمال تلك اللجنة من طرف وزراء الدفاع في اجتماعهم السنوي، الذي يكون في شهر ديسمبر من كل سنة، وقد تم تركيز أنشطة المبادرة " 5+5 دفاع " على المجالات ذات الأولوية، مثل السلامة البحرية، أمن الطيران، وحماية المواطنين.

ب- الشراكة الأورومتوسطية:

يمكن اعتبار الشراكة الأورومتوسطية بمثابة علاقات متعددة المجالات بين الدول المتوسطية والإتحاد الأوروبي، فهي إحدى الآليات التي يمكن من خلالها تكريس الأمن وفق المفهوم الأوروبي، [3] ومنه فالاهتمام الأوروبي بجنوب المتوسط قد تجسد في شكل أكثر وضوحا مع زيادة الهاجس الأمني الأوروبي اتجاه مستقبل الهجرة، وتدفق العمالة من بلدان جنوب المتوسط إلى بلدان شمال أوروبا، وما تطرحه من إمكانيات تصدير العنف والتطرف من بلدان الساحل الجنوبي للمتوسط إلى ساحله الشمالي، والامتداد في أعماق القارة الأوروبية، فبسبب الربط بين ظاهرتي الهجرة السرية والتطرف الديني والسياسي، تحولت الدول الأوروبية من مجرد قاعدة خلفية للجماعات الإرهابية إلى أهداف لنشاطاتها.

---

[1]- مصطفي بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف**، مرجع سبق ذكره ، ص90.

[2] - "Initiative 5+5 sur la sécurité en Méditerranée occidental « 5+5 défense »" ,en : http://www.defense.gouv.fr/europe_de_la_defense/partenariats/initiatives_5_5_defense/initiatives (aout 2017)

[3]- محمد صالح المصفر، "الاتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطية"، في: **العلاقات العربية الأوروبية حاضرها ومستقبلها**، ط1 ، باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997 ، ص 127.

لذلك حددت الشراكة الأورومتوسطية مجموعة من الأهداف أهمها مكافحة الإرهاب، والهجرة السرية، فقد وجه إعلان برشلونة 1995 دعوة للدول المشاركة من أجل تدعيم التعاون للوقاية من الإرهاب ومحاربته، خاصة عن طريق التصديق على الأدوات الدولية التي تنص على ذلك وتطبيقها.

ففي مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، فقد تضمن أول مؤتمر للشراكة الأورومتوسطية المنعقد في برشلونة 1995 هذه المشكلة، حيث يعقد موظفون إجتماعات دولية لدراسة التدابير العملية التي يمكن أن تتخذ لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والقضائية، والجمركية، وغيرها لمكافحة الهجرة السرية[1].

ومن بين أهم الإجراءات المعتمدة من طرف الإتحاد الأوروبي على الدول المغاربية للحد من ظاهرة الهجرة تتمثل في مايلي: [2]

* سياسة المساعدة على التنمية: ترى الدول الأوروبية أن الحلول قصيرة المدى لا يمكنها القضاء نهائيا على الهجرة غير الشرعية وإنما يجب تدعيمها بخطة على المدى المتوسط أو الطويل ، لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها هذه الدول ، وذلك بتقديم المساعدات المشروطة لهذه الدول.

* سياسة التأشيرة و مراقبة الحدود: بعد اعتماد نظام التأشيرة شنغن Schengen في الإتحاد الأوروبي، وضعت الدول المتوسطية وخاصة المغاربية في قائمة يطلق عليها اسم " القائمة السوداء " الممنوعة من الدخول إلى الإتحاد الأوروبي، إلا بعد دراسة شاملة عن هؤلاء الأفراد، وذلك باستثناء الأشخاص الممثلين رسميا لبلدانهم، كما تم في مارس 2004 اقتراح لجنة لإدارة الحدود الخارجية الأوروبية، و فعلا تم اعتمادها منذ 1 جانفي2005.

* بالإضافة إلى ذلك تعزيز التعاون مع الدول ذات المنشأ الأصلي للهجرة غير الشرعية، وذلك بالتنسيق بين الأجهزة الأمنية للدول الأوروبية والمغاربية.

* كما عملت الدول الأوروبية والمغاربية على معاقبة المهاجرين السريين، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات، منها: سياسة العودة إلى أرض الوطن، حيث تعمل دول الإتحاد الأوروبي على إعادة المهاجرين سرا إلى مواطنهم الأصلية.

ورغم أن المقاربة الأمنية قلصت قليلا من حدة الهجرة إلا أنها لم تقضي عليها، فأفواج الهجرة لا زالت تتدفق على أوروبا، مادامت الأوضاع السياسية والاقتصادية في المغرب العربي (والعالم الثالث بصفة عامة) مازالت على حالها " متدهورة "، فجهود التنمية لن تكون مجدية بتقديم مساعدات مالية من جهة وانتهاج السياسات الانتقائية الهادفة إلى استقطاب الكفاءات المغاربية بتسهيل هجرتها وإقامتها، شأن هذا أن يترك أثار جد سيئة على هذه الدول ويعيق التنمية.

أما في مجال مكافحة الإرهاب، فإن مؤتمر برشلونة 1995 لم يتناول ظاهرة الإرهاب بجدية كبيرة، غير أنه تم تدارك الأمر فيما بعد خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، نظرا للتصاعد الخطير الذي عرفته الظاهرة، لذلك أولى الاتحاد الأوروبي للتعاون في هذا المجال أهمية كبيرة وفي هذا الإطار تم الاعتماد على التنمية

[1]- Mendo , castro henriques and mohamed khachani , **security and Migrations in the Mediterranean : playing with Fire**, Amsterdam : IOS press , 2006. P38.
[2] - Ibid , p 42 .

الأوروبية المشتركة لتقنيات الكشف والحماية والبحث عن طرق جديدة مشتركة، إنشاء منظومات متطورة للإنذار المبكر، وقواعد مشتركة للبيانات وإدارة الأزمات وتحسين قواعد البيانات عن الشبكات الإرهابية ونظم السيطرة على الأسلحة والمتفجرات، وكذلك التفكير في ضرورة وضع تشريعات خاصة للتعامل مع حالات الأزمات الكبرى، وخاصة تعزيز قضية مكافحة الإرهاب في العلاقات الخارجية للإتحاد الأوروبي، خاصة مع الدول المغاربية والمتوسطية عامة.[1]

ج- تشكيل "الأوروفور" و "الأوروموافور":

في إطار التهديدات الجديدة التي عرفتها المنطقة الأورومتوسطية، أنشأت دول أوروبا الجنوبية سنة 1995 وحدتين للتدخل السريع في المتوسط، فعلى هامش اجتماع إتحاد أوروب ا الغربية الوزاري في لشبونة ماي 1995 وقعت كل من اسبانيا، فرنسا،ايطاليا والبرتغال الوثائق المؤسسة لكل من : Eurofor وEuromafore، وذلك لحماية أراضي دول إتحاد أوروبا الغربية. وقد أنشئت الوحدتان للمساهمة في تزويد أوروبا بقدرة عسكرية خاصة قابلة للانتشار في غضون أيام، حيث تبقى مشاركة الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي مفتوحة للمشاركة في عملياتها العسكرية وذلك للدفاع عن الأراضي الأوروبية.[2]

فقوات الأوروفور عبارة عن قوات برمائية للانتشار السريع، أنشئت عام 1995 وتم الإعلان عندها رسميا أو فعليا في 1998، وهي تتكون من 250000 فرد. أما قوات الأوروموافور فهي قوات بحرية- جوية بمثابة مبادرة ترويجية للقوات البحرية للاتحاد الأوروبي ، تأسست عام 1995 ، يوجد مقر قياداتها في قاعدة فلورنسا الايطالية كي تكون قريبة من نطاق العمليات المفترض.

إذاً فقد اعتبر تشكيل القوتين إشارة قوية لعدم استبعاد المقاربات الأمنية الفرنسية والأوروبية، المقاربة الهجومية البحتة، ذلك أن فرنسا اعتبرت نفسها في خطر من ظهور تهديدات صاروخية أو أسلحة كيميائية من المغرب العربي، وقد أثار إنشاء القوتين حفيظة الدول العربية، و اعتبرت على أنها عملية لإجهاض الحوار الأمني بين أوروبا والدول العربية المتوسطية، مما أدى إلى طرح تساؤلات عن نوايا الأوروبيين وجدوى مشروع الشراكة الأورومتوسطية في مثل هذه الظروف.[3]

3- الإستراتيجية الثقافية في السياسة المغاربية لفرنسا:

تعد القيم والمعايير الثقافية الفرنسية من الثوابت البنيوية والعضوية المعرفة لفلسفة سياستها الخارجية، خاصة مع إيمان الحكومات الفرنسية المتتابعة عبر السنوات والعقود ، بضرورة حفاظها على مكانة وموقع ثقافي ولغوي متميز عالميا ، وبالخصوص على مستوى مجال نفوذها التاريخي في المغرب العربي ، وذلك بهدف تحقيق فكرة طمس الهوية العربية لصالح هوية فرنسية ، لذا فأسس الإستراتيجية الثقافية الفرنسية بالمنطقة ترتكز على أهم مكونات الهوية:[1]

---

[1]- طارق رداف، " المغرب العربي في التصورات الأوروبية: الشريك أم المنطقة الحاجزة"، **شؤون عربية**، مصر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 163، خريف 2015، 193-194.

[2]- "la défense en Europe les initiatives multinationales", en : http://www.defense.gouv.frles_initiatives_multinationales/les_euroforces/euromarfor (aout 2017)

[3]- عبد النور بن عنتر،**البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر،أوروبا ،والحلف الأطلسي** ، مرجع سبق ذكره ، ص125-126.

[1]- محمد محمد داود، مرجع سبق ذكره، ص 48.

– اللغة (نشر الفرنكوفونية): و ذلك من خلال نشر اللغة الفرنسية على حساب اللغات الوطنية (العربية).

– القيم : و ذلك من خلال المحاولة في تغيير مبادئ و قيم و طرق تفكير شعوب هاته المجتمعات و قبول النموذج الفرنسي والقيم الفرنسية ، عن طريق المساعد ة في التـأطير والتكوين والبعثات العلمية ، والمراكز الثقافية الفرنسية، عمليات التوأمة بين المدن الفرنسية والمغاربية.

– الدين : يبقى هذا من خلال المحاولات الخجلة والمستترة الفرنسية للتنصير.

و قد ساعدها في ترسيخ سياستها الثقافية في المغرب العربي ثلاث عوامل هيكلية وهي: [1]

1 -الامتداد التاريخي للمصالح الفرنسية بالمغرب العربي خصوصا ، وهو ما يفسر بقاء فرنسا كشريك قوي بالمنطقة على المدى القصير والمتوسط على الأقل.

2 -النخب السياسية والاقتصادية في المنطقة وهي نخب فرنكوفونية ذات ولاء قوي لفرنسا.

3 -ترتكز سلطة فرنسا في المنطقة على التبعية الثقافية واللغوية.

وبذلك يمكن القول بأن فرنسا تركز على البعد الثقافي في سياستها الخارجية اتجاه المغرب العربي، وذلك لأنه يسهل عمليات قولبة الأذواق والعلاقات، بما يتماشى والمخططات الفرنسية في المنطقة على المستويات الثقافية (شكليا) وسياسيا واقتصاديا.

4– الإستراتيجية السياسية في السياسة المغاربية لفرنسا:

في هذا الإطار تم التركيز على ثلاث ملفات سياسية التي شهدتها ومازالت تشهدها المنطقة المغاربية مند نهاية الحرب الباردة، والتي تتمثل في:

أ – سياسة فرنسا تجاه قضية الصحراء الغربية:

لقد ارتكزت مواقف فرنسا من نزاع الصحراء الغربية منذ اندلاعه عام 1975 على مجموعة من المنطلقات التاريخية والإستراتيجية والاقتصادية المتداخلة، والتي وعلى الرغم من بروزها في بيئة الحرب الباردة، إلا أن تأثيرها على موقف فرنسا من هذا النزاع ظل قائما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وما تلاها. حيث ظلت قضية الصحراء الغربية أحد المعالم الكبرى للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المغرب العربي، حيث وفر الرؤساء الفرنسيون المتعاقبون على قصر الإليزيه، الدعم السياسي والمالي وذلك نتيجة عدة أسباب يمكن إرجاعها إلى: [2]

– الوفاق الإستراتيجي التقليدي القائم بين فرنسا والمغرب، باعتباره حليف إستراتيجي تقليدي للغرب.

– تعتبر فرنسا بأن استقلال الصحراء الغربية عن المغرب، عامل ممهد لامتداد النفوذ الجزائري إلى المحيط الأطلسي غربا، إضافة إلى عمقها المتوسطي والإفريقي عبر منفذ الصحراء الغربية، الذي تعتبره فرنسا تهديدا وإضعاف للموقع الإستراتيجي للمغرب، وبالتالي عاملا محاصرا للعمق الإستراتيجي الإفريقي لفرنسا جنوبا،

[1] - عبد الإله بلقزيز، "**الولايات المتحدة و المغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي**" ،**المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد259 ،سبتمبر 2000، ص44.

[2] - Benrramdan Abdelkhaleq , **le Sahara occidental: enjeu maghrébin ,** paris : édition khartala , 1992 , p 154 .

وأيضا يمنع من استفادة فرنسا بشكل مباشر من الثروات التي تتمتع بها المنطقة، خاصة في مجال الفوسفات والتنقيب عن الغاز والبترول وكذلك في مجال الصيد البحري.

– اعتماد فرنسا على إدارة موازين القوى الإقليمية في منطقة المغرب العربي وفق معادلة إستراتيجية، تحول دون بروز قوة إقليمية رئيسية مهيمنة قادرة على احتواء بقية الأطراف في المنطقة، وخاصة ببقاء وتكريس العلاقات السيئة والمتوترة بين المغرب الأقصى والجزائر اللذين يعتبران نواة المغرب العربي.

ب – سياسة فرنسا تجاه التجربة التكاملية في المغرب العربي: (اتحاد المغرب العربي)

تجاهلت السلطات الفرنسية المتعاقبة فكرة تعاون وتكامل الدول المغاربية، حيث عهدت فرنسا منذ حصول الدول المغربية على استقلالها على ربطها بعلاقات ثنائية معها، حتى يتسنى لها التفاوض مع كل دولة حسب المصالح الفرنسية فيها نظرا لتنوع خصائص الدول المغربية، وذلك لمنعها من تحقيق الوحدة والتكامل في إطار كتلة متجانسة، لأنها تعرف جيدا الإمكانيات التي تملكها هذه الدول، والتي من الممكن أن تجعل منها تجمعا إقليميا ذو تأثير كبير، خاصة من الناحية الاقتصادية. حتى الاتحاد الأوروبي الذي فضل التعامل مع الدول المغاربية بصفة منفردة، وذلك بينه ككتلة موحدة، وبين كل دولة مغاربية منفردة.

ففكرة اتحاد المغرب العربي لا تجد صدى لدى فرنسا أو الاتحاد الأوروبي، التي تريد توحيد المنطقة المغاربية كسوق وليس كثقافة وشعب وتوجه سياسي موحد، لذلك فهي تفضل التعامل مع كل دولة على حدا، بالرغم من أن اتحادها يعود بالكثير من النتائج الايجابية على فرنسا.

انطلاق من هذا الأساس كان اختراق فرنسا والاتحاد الأوروبي للدول المغاربية، والتي باتت تستخدم هذه الآليات لتحقيق أهدافها ومصالحها الإستراتيجية في السيطرة على المنطقة المغاربية. فكل المؤشرات تؤكد على تواتر واستمرار دوافع التعاون كخيار محوري في السياسة الخارجية الفرنسية، ولكن هذا التعاون لا يشكل استبدالا لتلك العلاقات الاستعمارية والاستغلالية السابقة، وبالتالي لا يمكن فهم العلاقات الفرنسية المغاربية، إلا بعد وضعها في إطار السياق التاريخي الاستعماري الذي نشأت فيه، كما أنها تشكل الضمانة الفعلية لاستمرار العلاقات غير المتوازنة بين فرنسا ودول المغرب العربي.

وبالتالي يشكل المغرب العربي أحد الأطر الإقليمية الأكثر حساسية في المنظور الاستراتيجي الفرنسي، تكمن هذه الحساسية ليس فقط بالنظر للقرب الجغرافي أو للتاريخ الاستعماري، ولكن أيضا لما تضطلع به هذه المنطقة من أهمية في التصور الفرنسي الكلي للتوزيع العالمي للمصادر والقوة، مما يمكن فرنسا من الارتقاء في السلم العالمي للقوة وفي دعم وزيادة ثقتها بنفسها. فلا يمكن فهم إستراتيجية فرنسا المغاربية، إلا انطلاقا من فهم إستراتيجيتها العالمية، فالمغرب العربي يأخذ قيمته في هذه الإستراتيجية، ولا تظهر قيمة الموارد التي ينطوي عليها إلا من منظار الإستراتيجية العالمية، والدرجة التي تساهم فيها هذه الموارد في هذه الإستراتيجية. وبذلك لا يمكن إرجاع دوافع العلاقة بين فرنسا والمغرب العربي إلى بعد واحد فقط، بل هي أبعاد: سياسية، اقتصادية، أمنية، ثقافية، وأخرى مرتبطة أساسا بالتطلعات العالمية الفرنسية.

المطلب الثالث: منطقة الساحل الإفريقي في المنظور الاستراتيجي الفرنسي

أعطت فرنسا أولوية فائقة لمسألة استرجاع نفوذها في مستعمراتها الإفريقية السابقة وخاصة منطقة الساحل الإفريقي، هذه المنطقة التي لطالما كانت مهمشة استراتيجيا اقتصاديا وسياسيا طيلة فترة الحرب الباردة، غير أنها أصبحت منذ نهاية الحرب الباردة وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تكتسب أهمية إستراتيجية دولية، جعلتها من أولويات اهتمامات ليست فقط فرنسا بل والقوى الكبرى بصفة عامة، خاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية أو الصين، وذلك لأن هذه المنطقة أصبحت تشكل أهمية جيو–أمنية واسعة، حيث تم اكتشاف مؤشرات نفطية هامة في تشاد وصحراء مالي، بالإضافة لكونها مصدر رئيسي لمعدن اليورانيوم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد تفاقمت الأزمات الداخلية في الساحل الإفريقي وتفشت ظواهر خطيرة كالجريمة المنظمة وانتشار الجماعات الإرهابية، مما يشكل تحديدا ليس فقط على أمن المنطقة، وإنما من الممكن أن يصبح بمثابة تهديد فعلي لدول الجوار والمجموعة الدولية عموما.

إن توفر الساحل الإفريقي على مثل هذه العوامل غير القيمة الإستراتيجية للمنطقة بشكل جذري في السنوات الأخيرة، وهي كلها معطيات دعمت بشكل قوي إدراج المنطقة ضمن أولويات الاهتمامات الخارجية لفرنسا الطرف المهيمن تاريخيا على المنطقة، لذلك تهدف هذه الدراسة من خلال هذا المطلب إلى البحث في متطلبات وبواعث الاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي.

الفرع الأول: التعريف بمنطقة الساحل الإفريقي

يتميز فضاء الساحل الإفريقي بفقدانه لتعريف واضح يحدده، فيلاحظ أن تعريف إقليم الساحل يواجه تحديات منهجية عدة، فأول ما يواجه الباحث حول المنطقة هو صوغ تعريف دقيق لهذا الإقليم، إذ لم تتشكل صورة متماسكة في البحوث السياسية حول هذا الفضاء.[1]

ولعل شساعة المجال الجغرافي للساحل الإفريقي خلقت نوعا من الاختلاف حول أي من البلدان التي تنتمي إلى هذا المجال سياسيا، فهناك من يعرفها تعريفا جغرافيا وهناك من يعطيها بعدا سياسيا.

لغويا مصطلح الساحل من أصل عربي ويعني الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء، أي الجانب من اليابسة المتصلة مباشرة بالبحر أو المحاذي للبحر بمعنى الشاطئ، أما تسمية "الساحل الإفريقي" فقد جاء كنتيجة لتشبيه الصحراء الإفريقية بالمحيط نظرا لشساعة المساحة التي تستغلها.[2]

جغرافيا يعرف الساحل الإفريقي بأنه ذلك الفضاء الجيوسياسي الفاصل بين فضاء في جيوسياسيين آخرين هما: إفريقيا الشمالية المطلة على البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا السوداء جنوب الصحراء.[3]

وبالتالي يمتد الساحل الإفريقي جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، فاصلا الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا، ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد وحتى إثيوبيا شرقا.

---

[1]- كريم مصلوح،**الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا**، ط1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014، ص 8.

[2]- عبد العالي عبد العالي حور، "التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي " **شؤون عربية**، مصر: الأمانة العامة لجامعة الدول، العدد 172، ربيع 2017، ، ص 187-188.

[3] - مهدي تاج، "المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي"، في: http://studies.aljazeera.net/ar/reports4.html ، (سبتمبر 2017)

وهناك من يحددها في جميع الدول التي شاركت في اجتماع اللجنة المشتركة التي تأسست بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل عام 1971 ويشمل كل من: السينغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد وبوركينافاسو ثم أضيفت كل من غينيا بيساو والرأس الأخضر ونظرا لزحف الصحراء تضاف كل من السودان، أثيوبيا، الصومال وكينيا.[1]

أما المفهوم الجيوبوليتيكي للساحل الإفريقي فإنه يرتبط بتحديد ورسم معالم المنطقة ابتداءا من التطورات التي تعرفها المنطقة، وبذلك فإن ضبط حدود المنطقة يختلف باختلاف التصورات الجيوسياسية للفواعل الإقليمية والدولية المهتمة بها، وهذا ما يبرر الاختلاف في طبيعة اهتمامات الباحثين وحتى الهدف المرجو من وراء دراستهم للمنطقة.

فهناك من يختزل المنطقة في ما يسمى بدول المحور المكونة من ثلاثة دول هي: النيجر، تشاد ومالي، على اعتبار أن هذه الدول تتقاسم خصائص مشتركة مرتبطة بعوامل تاريخية، فهي التي خضعت للاستعمار الفرنسي وحصلت على استقلالها في نفس السنة 1960.[2]

وهناك من يعرفها على أساس المنطقة الأكثر فقرا في إفريقيا وهي تضم: تشاد، النيجر، مالي، بوركينافاسو وموريتانيا.[3]

كما يعرف الساحل الإفريقي انطلاقا من المشاكل والأزمات الإثنية التي يعرفها وهو بذلك يضم كل من: السودان، مالي، النيجر، تشاد وموريتانيا وهو ما يعرف بقوس الأزمات.[4]

ونظرا لأنه لا يمكن حصر الاهتمام الفرنسي بالساحل الإفريقي في العامل الأمني فقط، فإنه لا يمكننا الاعتماد في هذه الدراسة على تعريف الساحل الإفريقي انطلاقا من كونه قوس أزمات، كما أن الاعتماد على عامل التصحر في تحديد المجال الجغرافي للساحل الإفريقي هو الآخر غير ممكن بحيث يجعل المجال شاسعا جدا مما يصعب دراسته، لذلك سيتم الاعتماد على التعريف الذي أجمعت عليه الكتابات المتعلقة بالمنطقة باعتبارها تضم ثماني دول هي: السنيغال، مالي، النيجر، موريتانيا، تشاد، بوركينافاسو، السودان وشمال نيجريا.

الفرع الثاني: الساحل الإفريقي كمركز محور في المعادلة البراغماتية الفرنسية دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التغلغل

شكلت الظاهرة الاستعمارية محطة من محطات التعبير المباشر عن الاهتمام الفرنسي بالقارة الإفريقية عموما ومنطقة الساحل الإفريقي على وجه الخصوص، وهو ما تعكسه خارطة توزيع القوى الاستعمارية

---

[1]- Mehdi Taje, « Sécurité et stabilité dans le sahel africain », occasionnel Paper, collège de défense de l'otan, VDC, Rome, P06, in: http://www.ndc.nato.int/download/downloads.php?icode=127 (septembre 2017)

[2]- Gérard François Dumont, « la sécurité du Sahara et du Sahel, la géopolitique des populations du sahel », P13, in : http://www.cerems.defense.gouv.fr/etudes/publications/cahiers%20du%20cerempdf (septembre 2017)

[3] - عشور قشي، "التنافس الفرنسي –الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التفاعل"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 46، 2015 ، ص 74.

[4] - أمحند برقوق، " الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية،" **العالم الاستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008، ص02.

الأوروبية على القارة الإفريقية، التي يمكن من خلالها تعداد العديد من المستعمرات الفرنسية في المنطقة:" مالي، موريتانيا، النيجر، تشاد، بوركينافاسو، السينغال....إلخ.[1]

وتعتبر فرنسا إحدى الدول الأوروبية التي استطاعت أن تحافظ على علاقات وطيدة بمستعمراتها الإفريقية، بل ربما الدولة الأولى في هذا المجال إذا ما قورنت بالدول الاستعمارية الأخرى، مثل : بريطانيا وإيطاليا والبرتغال، وقد تمكنت من بلوغ هذه المرتبة المتميزة في علاقاتها الإفريقية، نتيجة لسياسة محكمة ودقيقة طبقتها في بعض الدول الإفريقية في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية وكانت لهذه السياسة مرتكزات هامة، تهدف إلى الحفاظ مصالحها في القارة متخذة في ذلك عدد من الذرائع لشرعنة تدخلها في هذه الدول، كالحرب على الإرهاب والتدخل الإنساني لتعيد من جديد إلى الأذهان الاستعمار القديم، وبالتالي الإبقاء على دورها المؤثر في السياسة العالمية. وفي هذا الإطار تتسم العلاقات القائمة بين فرنسا ودول الساحل الإفريقي بعمق جذورها وتأصلها تاريخيا، حتى أنها باتت تمتلك أبعادا قوية على الأصعدة الإستراتيجية، الاقتصادية، الأمنية والثقافية.[2] ولا أدل على ذلك أحسن من التدخل العسكري الفرنسي في 11 جانفي 2013، إذ كانت من أكثر اللاعبين الدوليين انغماسا في الأزمة المالية منذ اندلاعها في عام 2012، حيث كانت صاحبة الدور الرئيسي في تدويل الأزمة المالية، وبذلك وتبعا لما باتت تلعبه فرنسا من أدوار ريادية في المنطقة وجب التساؤل حول منطلقات الاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي؟

يرتكز الدور الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي على عدة أبعاد نلخصها في ما يلي:

1-البعد الجيوبوليتيكي:

يشكل الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة الساحل الإفريقي عنصرا هاما، حيث تعرف بصفتها الخط الفاصل بين إفريقيا الشمالية البيضاء وإفريقيا جنوب الصحراء (السوداء)، أو الشريط الفاصل بين المغرب العربي وبلاد السودان كما توضحه الخريطة رقم -12- التالية:

[1] - عشور قشي، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[2] - حمد جاسم محمد، "المقاربة الإقليمية الجديدة لفرنسا، العودة لإفريقيا عن طريق مكافحة الإرهاب"، في: http://www.fcdrs.com/includes/download.php (سبتمبر 2017)

Source : http://www.european-security.com/n_index.php?id=5981

فدول الساحل إذاً تمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي غربا مرورا بالسنغال ودول غرب إفريقيا، ووسطها وصولا إلى السودان والبحر الأحمر، وبهذا الموقع يتضح بأنها منطقة محورية لأنها تعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد جيواستراتيجية، بدءا ببعد شمال إفريقيا شمالا، والعمق الإفريقي جنوبا، والبعد الأطلسي غربا، والآسيوي شرقا.[1]

من هنا يفسر الاهتمام الفرنسي بالمنطقة، فهي تنظر للساحل الإفريقي كمنطقة نفوذ جيوسياسي ومتنفسا لها بعد شمال إفريقيا، حيث تعتبره كقلب جيواستراتيجي لإفريقيا، وكمحور للعلاقات عبر البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا وغرب آسيا، وبالتالي تعد السيطرة على الصحراء الكبرى بمنزلة مدخل جديد للسيطرة على أغلب القارة الإفريقية.[2]

وبالتالي لا يمكن فهم الأهمية الحقيقية والإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي بمعزل عن المناطق المجاورة لها، والتي تتقاطع فيما بينها، فأهمية المنطقة من ناحية جيوبوليتيكية تشبه إلى حد بعيد الأهمية التي حظيت بها منطقة بحر قزوين، وهي المنطقة التي أخفت ورائها صراع القوى الراغبة في التحكم في مصادر النفط والممرات المؤدية إليها، ما جعلها تمثل أحد أهم العوامل المحفزة للصراع بالمنطقة، حيث تعتبر منطقة خليج غينيا من أهم المناطق الإستراتيجية المتاخمة لمنطقة الساحل وتأمينها يجب أن يمر عبر تأمين منطقة الساحل الإفريقي. لذلك أخذت فرنسا تقوي من سياسة تعريف الصحراء بما يتيحه الأمن والمكانة من ربط بين مكونات جيوسياسية مختلفة، فلا يمكن عزلها بشكل كلاسيكي، مثل عزل الصحراء عن خليج غينيا أو عزل المغرب العربي عنهما، وبالتالي تكمن الأهمية الجيو-إستراتيجية للساحل الإفريقي، من كون المجال الجغرافي لهذا الأخير قريب من منطقتين إفريقيتين لهما أهمية كبيرة بالنسبة لفرنسا وهما كما سبق الذكر المغرب العربي وخليج غينيا*.

وهنا يلاحظ أن الكتاب الأبيض للدفاع والأمن القومي لفرنسا لعام 2008، أشار باهتمام بالغ إلى القوس الممتد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي ومن موريتانيا إلى باكيستان، وكون هذه القوس تشمل منطقة الساحل، فإن ذلك يستدعي بحث فرنسا في تأمين مكانتها المستقبلية في إفريقيا من خلال تأمين دور أساسي في أحد المجالات الأكثر اضطرابا، وهو المجال الصحراوي الممتد بين المحيط الأطلسي والمحيط الهندي.[1]

وبالتالي تمثل منطقة الساحل الإفريقي منفذا جيواستراتيجيا لإفريقيا الشمالية وإفريقيا الغربية، وبصورة غير مباشرة إلى البحر الأحمر حيث الشركاء الاقتصاديين والعسكريين لفرنسا، وذلك بمراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وهو الممر المائي البالغ الأهمية على المستوى التجاري والاستراتيجي، بسبب مشاطئته المملكة

[1] - محمد بويوش، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء**، الأردن: دار الخليج، 2017، ص 16-17

[2]- كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص19.

* خليج غينيا منطقة مهمة جدا نظرا لما تتوفر عليه هذه المنطقة من ثروات نفطية وهي تتكون من 5 دول وهي غينيا الاستوائية، نيجيريا، الغابون، الكونغو وأنغولا، كما أنها تحتوي على ما يقارب 7% من الاحتياط العالمي للنفط.

[1] - كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص 191.

العربية السعودية وقربه من بقية دول الخليج، بالإضافة لكونه رابط للخطوط التجارية العالمية بين جنوب شرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط.[1]

2-البعد الاقتصادي:

تعتبر الدول المشكلة لفضاء الساحل الإفريقي من أفقر دول العالم ظاهريا ومن أغناها باطنيا، حيث أصبحت ذات أهمية جيواقتصادية تبعا لحجم الثروات المعدنية من كل الأنواع المتوافرة هناك، وعلى رأسها: الذهب واليورانيوم والفوسفات[2]، حيث تعتبر مالي ثالث منتج للذهب بعد جنوب إفريقيا وغانا، وتتميز النيجر بكونها ثالث دولة مصدرة لليورانيوم في العالم بعد استراليا وكندا، وذلك بنسبة 8.7% من الإنتاج العالمي، وهي بالتالي تغطي نسبة كبيرة من احتياجات فرنسا لهذه المادة الأساسية في المجال النووي، الذي يعتبر قطاع حساس بالنسبة لفرنسا ومن مسائل الأمن القومي، [3] إذ تعتمد فرنسا على تلبية نحو 75% من احتياجاتها من الكهرباء على الطاقة النووية وهو ما يفسر اعتماد فرنسا الكبير على خام اليورانيوم. فشركة أريفا الفرنسية " Areva" ظلت على مدى قرون أربعة ماضية تهيمن على حقوق استغلال اليورانيوم في النيجر، ومازالت فرنسا تعتمد على اليورانيوم الإفريقي وخاصة يورانيوم النيجر، هذا بالإضافة إلى استثمارات الشركات الفرنسية في دول مثل: السنغال، مالي، موريتانيا.[4]

هذا إضافة إلى ما تمتلكه المنطقة من موارد طاقوية ذات بعد استراتيجي كالنفط، الغاز، الطاقة الشمسية...إلخ، فاستغلال الثروات النفطية المهمة في الإقليم الساحلي أصبح واقعا ملموسا في التشاد، منذ عام 2003 وهي تصدر حاليا 200 ألف برميل يوميا، كما أن عمليات الحفر جارية في صحراء مالي وهي تنبئ بنتائج مشجعة، كما تعتبر نيجيريا أول منتج للنفط في إفريقيا بحجم إنتاج يومي يصل إلى 27 مليون برميل وباحتياطي يبلغ 36 مليار برميل، ومن المتوقع أن يتحول الفضاء الغربي لإفريقيا في المدى القريب إلى منافس جدي للخليج العربي من حيث الموارد النفطية، وهو ما عزز اهتمام القوى الدولية به.[5]

بالنسبة لفرنسا يعد استهلاك الطاقة قضية حيوية باعتبارها قوة اقتصادية وعسكرية، فهي تعتبر أن أي توقف للإمدادات النفطية سيشكل تهديدا لأمنها القومي، لذلك فهي تسعى إلى التنويع في مناطق وارداتها النفطية.

كما لا يمكن اعتبار المنطقة مركزا أو قطبا منتجا للنفط والثروات المعدنية فقط، إذ وضعت مشاريع الغرض منها إنشاء أنابيب النفط انطلاقا من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي عبر منطقة الساحل الإفريقي، ومن نيجيريا نحو المتوسط فأوروبا، حيث تعتبر منطقة الساحل منطقة عبور إستراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء والذي يربط النيجر نيجيريا والجزائر ويمتد على مسافة 4128 كلم بإمكانيات سنوية تصل إلى 30 مليار متر مكعب، ينطلق من واري في نيجريا ويصل إلى حاسي الرمل بالجزائر مرورا بالنيجر،

---

[1] - أحمد جعفري الوغزيزي، " بلدان الساحل الإفريقي الأهمية الإستراتيجية والسياسية والأطماع الغربية بين الأمس واليوم"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، الجزائر: جامعة غرداية، المجلد 8، العدد 1، 2015 ، ص 429.

[2] - عشور قشي، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[3]- عبد العالي عبد العالي حور، مرجع سبق ذكره، ص 192.

[4] - عشور قشي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[5] - المرجع نفسه ، ص77 .

ويسمح لأوروبا بالتزود بالغاز الطبيعي، وبالتالي لا يمكن تجاهل المصالح الفرنسية المرتبطة بهذا المشروع والذي من المنتظر أن يقلل إلى حد كبير من العجز الأوروبي وبالتالي الفرنسي في مجال التزود بالغاز الطبيعي، وقد بدأت أعماله بعد الاتفاق الذي أبرم بين الدول الثلاث سنة 2009.[1]

زيادة على ذلك وبتحول دول الساحل إلى دول غنية بالنفط، مما يؤهلها مستقبلا لتصبح سوقا للمنتجات الإقليمية والدولية خاصة الفرنسية نظرا للارتباط التاريخي بينهما، كما تتميز المنطقة بقدرات هائلة لاستخراج الطاقة البديلة عبر أشعة الشمس الساطعة فيها، وهي التي يمكن أن تعوضها عن حاجاتها الأخرى.[2]

4-البعد الأمني:

إذا كانت الطبيعة الجيو-إقتصادية لمنطقة الساحل الإفريقي قد شكلت عامل جذب واهتمام للأطراف الخارجية بها، فإن الطبيعة الجيو-أمنية منحت المسوغ لتلك الأطراف للوجود الفعلي فيها بكل أشكاله وأنواعه. فعلى المستوى الأمني تعرف المنطقة حالة غير مسبوقة من التردي الأمني، نتيجة بروز مؤشرات جديدة على مسرح المنطقة تؤكد مدى خطورة التحديات والتهديدات التي تتعرض لها دول المنطقة ومجتمعاتها على حد سواء، فاللاأمن الغذائي، التدهور البيئي، الفقر، الأمراض الفتاكة، والنزاعات الداخلية، كلها تحولت على شكل سلسلة من التحديات القديمة والجديدة التي أفضت إلى أمن معقد في المنطقة، نتيجة تداخل وتفاعل مختلف هذه العوامل التي أفرزت بدورها مجموعة من المعضلات الأمنية الأساسية التي سوف تتفاقم في السنوات القادمة بحكم استمرار هذه الحركيات السببية.[3]

وتظهر منطقة الساحل الإفريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة غير مسبوقة من الخطاب الأمني نتيجة لمجموعة من العوامل نوجزها في مايلي:

-الوجود الإرهابي في المنطقة الذي جعل منها ملاذا آمنا وقاعدة خلفية لعملياته، وذلك لما توفره المنطقة من تسهيلات لوجيستية وتكتيكية للتخطيط لمختلف العمليات الإرهابية، لذلك فهي تضم خريطة معقدة من التنظيمات الإرهابية تنطوي على مجموعات ودوائر متشابكة بحكم تشابك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وكذلك بحكم الفضاء الجغرافي الذي يجمعها والتحالفات الغير مستقرة التي تربطها، كما انها خريطة غير ثابتة لكونها تتغير بتغير الوضع السياسي والأمني بالمنطقة وبتطور الأوضاع في كل من العراق وأفغانستان. ويمكن اعتبار جماعتي "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" و" بوكوحرام" أهمها، بالإضافة إلى " حركة أنصار الدين"، "جماعة التوحيد والجهاد"، "أنصار الشريعة".

والخريطة رقم -13- التالية توضح أهم الجماعات الإرهابية ومناطق نشاطها في منطقة الساحل الإفريقي :

[1]- شمسة بوشنافة، " إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل: الرهانات والقيود"، في: https://www.facebook.com/permalink.php (سبتمبر 2017)

[2]- كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[3]- امحند بوقوق، " الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"، مرجع سبق ذكره، ص 2.

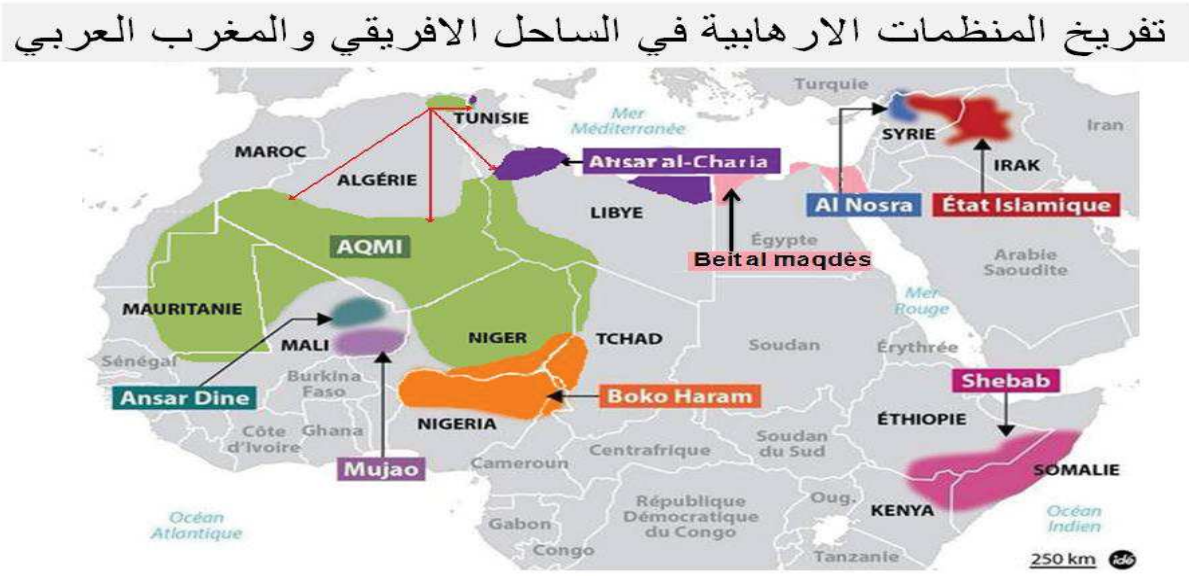

source: http://www.kapitalis.com/anbaa-tounes/2017/06/03/

– انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة وتجارة البشر والمخدرات والتهريب والهجرة غير الشرعية...إلخ، بالإضافة إلى هيمنة ظاهرة تجارة الأسلحة فيها، والتي جعلتها تحتل المرتبة الثانية ضمن قائمة أكبر أسواق العالم لهذا النوع من التجارة غير الشرعية.[1] كما توضحه الخريطة التالية:

خريطة رقم –14– توضح أهم طرق الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي

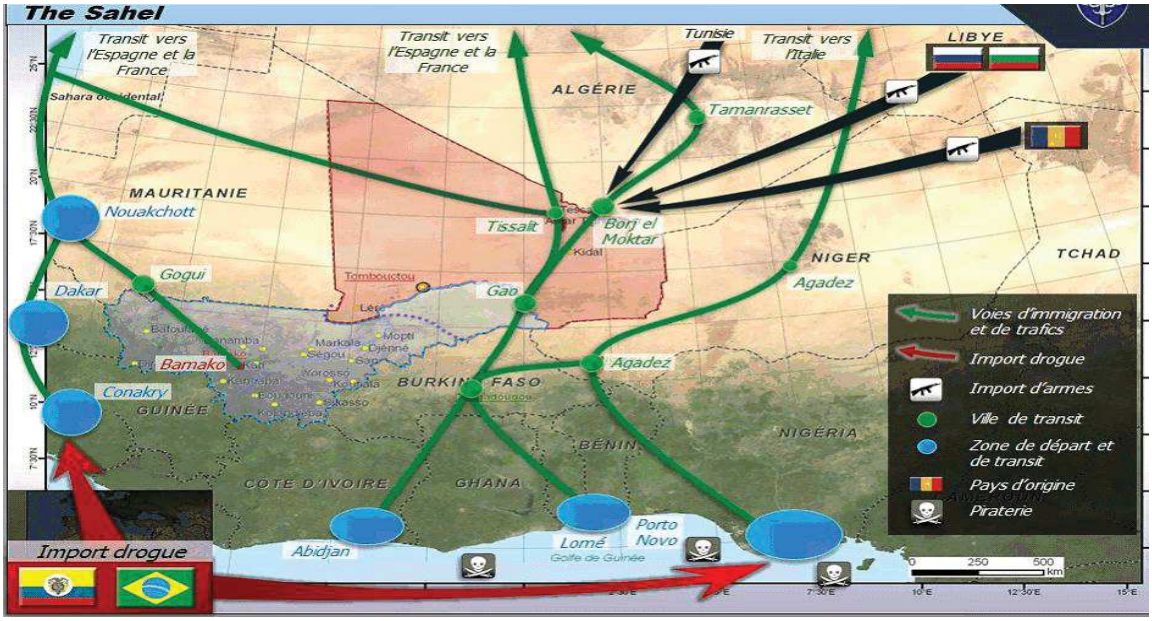

Source : http://www.senat.fr/rap/r12-720/r12-72010.html

وعلى الرغم من أن عدم الاستقرار الأمني في منطقة الساحل الإفريقي ليس بالأمر الجديد، وأن الإرهاب ليس هو المشكلة الأولى في المنطقة، إلا أن تزايد وتيرة العمليات الإرهابية في السنوات القليلة الماضية، والتداخل المتزايد بين الإرهاب والجريمة المنظمة قد منح المزيد من الاهتمام الدولي بهذا الجزء من القارة الإفريقية.

[1]- عشور قشي، مرجع سبق ذكره، ص 75.

وما زاد من حالة اللاأمن هذه هو حالة الفوضى التي تعيشها بعض دول الشمال الإفريقي وخصوصا ليبيا، حيث أن الحرب في هذه الأخيرة قد فسحت المجال أمام تنظيم القاعدة ومجمل الحركات المسلحة في المنطقة للتزود بالسلاح الليبي المنتشر بشكل عشوائي وفوضوي لتعزيز قدراتها العسكرية.

وبالتالي أضحت منطقة الساحل الإفريقي أحد الفضاءات الأمنية البالغة الأهمية والتعقيد، وقد اكتسبت أهميتها الأمنية هذه من عناصر متنوعة ومتداخلة جعلتها تخضع لإعادة التقويم، ويبدو أن التمثلات أو التصورات التي شكلتها أوروبا وخاصة فرنسا، بوصفها ذات اتصال مباشر بالمشكلات القادمة من الساحل وإفريقيا عموما، تكشف عن استمرار شيوع تمثلات الغرب عن سواها في هذه المنطقة.[1]

فإذا كانت العمليات الإرهابية في المنطقة تستهدف خطف الأجانب أو المنشآت الحكومية لدول المنطقة أو بعض العمليات في الدول المجاورة، فإن صانع القرار الفرنسي يخشى من تطور نشاط الجماعات الإرهابية إلى خارج الحدود الإقليمية ويتعداها إلى الدول الأوروبية عبر جنوب المتوسط، كما يخشى من تهديد مصالحها في المنطقة في حد ذاتها، وهو ما يشكل تهديدا للمصالح الفرنسية المتمثلة أساسا في تأمين واستقرار التنقيب عن النفط والمعادن.

انطلاقا من هذه الفكرة نستطيع تحليل الرؤية الفرنسية لخطر الإرهاب وموقع القارة الإفريقية في هذه الرؤية، وذلك من خلال الكتاب الأبيض للأمن والدفاع الفرنسي لسنتي 2008 و 2013، الذي ركزت فيه فرنسا على تقديم إستراتيجية متكاملة للأمن لا تركز فقط على الأبعاد العسكرية، ما يعكس استجابتها لعولمة التهديدات التي تواجهها، لذلك طرحت مفهوما جديدا واسعا للأمن القومي الفرنسي يتضمن حاجة فرنسا للتعامل مع أية تهديدات أو مخاطر مباشرة أو غير مباشرة تتعرض لها الدولة. بهذا المعنى فإن المخاطر والتهديدات كلاهما يشير إلى نطاق واسع من الأحداث ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية والأمنية والتكنولوجية أو حتى الصحية، وبناءا عليه فإن مفهوم الأمن القومي عبر وبقوة عن نية فرنسا لتبني اقتراب شامل ومتكامل لتحديد هذه المخاطر والتهديدات، التي ليس بالضرورة ان تكون نابعة من داخل الحدود الفرنسية وإنما قد تأتي من الخارج، الأمر الذي من شأنه أيضا تبرير أي تحرك فرنسي خارجي لمواجهة مثل هذه التهديدات.[2]

ويعتبر الإرهاب من أهم هذه التهديدات، والذي تم ربطه مباشرة بهشاشة الدولة وضعفها من جهة وبين كونها مصدرا من مصادر التهديد من جهة أخرى. ففشل الدولة في الاضطلاع بوظائفها وانعدام قدرتها على ممارسة سيادتها سوف يترتب عليه بالضرورة فشل الدولة في التعاطي مع التهديدات والمخاطر، التي من الممكن أن تتجاوز حدود هذه الدولة الضعيفة لتمثل تهديدا مباشرا لفرنسا.

على هذا الأساس اعترفت فرنسا صراحة بأهمية القارة الإفريقية في إستراتيجية الأمن والدفاع، إما من زاوية طبيعة المصالح الفرنسية في القارة، أو من زاوية طبيعة التهديد الذي قد تمثله، وهو ما يبرر التدخل الفرنسي في مالي وكذا في ليبيا.

---

[1]- كريم مصلوح،مرجع سبق ذكره ، ص 15.

[2]- رانية حسين خفاجة ،"فرنسا وجهود مكافحة الإرهاب في إفريقيا: تقاطعات الداخل والخارج" في، إبراهيم نصر الدين وآخرون، **الإرهاب وتأثيره على العلاقات العربية الإفريقية**، ط1، بغداد: المركز العراقي-الإفريقي للدراسات الإستراتيجية، 2016، ص 153-154.

وفي هذا الإطار نفسر تركيز البحوث والدراسات الفرنسية على الاهتمام البالغ بالمفاهيم المتنوعة للأمن في مقاربة وضع الساحل الإفريقي، وفي هذا الصدد يمكن وضع خمسة أطر أمنية متداخلة تم اعتبارها أساسية في تحليل الواقع الأمني الساحلي وهي:[1]

1 +الأمن ذو السمة الجغرافية: وهو يتعلق أساسا بمشكلات ناتجة من الانعكاسات الطبيعية والمناخية والبشرية للساحل الإفريقي.

2 +الأمن المرتبط بالمخاطر مثل: انتشار تجارة السلاح والتهريب والتطرف.

3 +الأمن الناتج من مشكلات سياسية وهو يتعلق أساسا بالنزاعات الحدودية وانعدام الاستقرار السياسي للدول الحديثة التكوين.

4 +الأمن ذو السمة الإنسانية، وهو يتأثر بالأطر المذكورة سابقا، ويؤثر أساسا في ندرة تحقيق الحاجات الأساسية ذات الصلة المباشرة بالإنسان كالفقر والأمية.

انطلاقا من هذه النقاط نستنتج بأن فرنسا تصنف دول الساحل الإفريقي ضمن دائرة الدول الفاشلة * الغير قادرة على السيطرة المنتظمة على مجموع ترابها، وهي الإشكالية المركزية المغذية لمخاطر الاستقرار والنزاعات المسلحة، لذلك وجب عليها التدخل لمساعدة هذه الدول على إعادة بناء نفسها حتى ولو كان ذلك بوسائل عسكرية، ففرنسا ترتبط مع أغلبية هذه الدول لكونها مستعمرات سابقة باتفاقيات أمنية ودفاعية ولها انتشار عسكري ملحوظ في المنطقة، وهنا تكمن القيمة الإستراتيجية للمنطقة أمنيا وعسكريا بالنسبة إلى فرنسا، وهو ما سنوضحه في الفرع التالي.

5-<u>البعد التنافسي</u>:

تتمتع منطقة الساحل الإفريقي بأهمية كبيرة لدى العديد من القوى الدولية على رأسها التقليدية منها وصاحبة التاريخ الاستعماري في المنطقة فرنسا، إضافة إلى القوى الحديثة على المنطقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين، مع هذا التعدد سعت هذه القوى إلى توثيق التحالف مع عدد من دول المنطقة لمواجهة ما أطلقت عليه "الإرهاب الدولي" من ناحية، وتأمين آبار النفط لضمان تدفقها للأسواق الغربية والدولية من ناحية ثانية. وبالتالي أصبح الساحل الإفريقي مسرحا للتنافس بين القوى الكبرى، وذلك راجع لخصوصيات لهذه المنطقة من النواحي الإستراتيجية، الاقتصادية، السياسية والأمنية.

فهذه القوى الكبرى تنظر بنظرة جيو-استراتيجية جديدة إلى المنطقة، وذلك لعوامل مرتبطة بضيق ساحات التنافس نتيجة تعدد القوى وتصاعد قدراتها، ومن تم فإن منطقة الساحل هي مجال لتقاطع اهتمامات فرنسية تقليدية مع أخرى أمريكية مع قوى يتزايد اهتمامها كالصين، بحيث أن ضيق جغرافيا التنافس تدفع بالقوى نحو ملء كل الأقاليم التي لها قيمة أو التي يرجَّح أن تزداد قيمتها، فالوجود الكثيف في الصحراء الكبرى يتيح للدول ربط الصلة مع شمال إفريقيا وعبرها بالبحر الأبيض المتوسط وغربا بالأطلسي، كما يتيح لها الامتداد

---

[1]- كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص 22-23

* الدولة الفاشلة هي التي تتوفر على الخصائص التالية: فقدان الدولة القدرة على أداء الوظائف الأساسية للحكم، فقدان الحكم في الدولة لشرعيته، عدم قدرة المؤسسات السياسية لتلبية المهام الأساسية للحكم الشرعي، الانهيار الاقتصادي.

جنوبا نحو وسط إفريقيا وخليج غينيا، وشرقا نحو القرن الإفريقي، بينما يعني عدم الوجود في هذه المنطقة انحسار في الحضور بشمال إفريقيا ووسطها.[1]

كما أن هذه القوى أصبحت تتسابق لترسيخ وجودها في دول المنطقة من خلال عدة استراتيجيات مستعملة عدة وسائل وآليات، من أجل تحقيق أهدافها المرتبطة أساسا بالثروة النفطية والمعدنية التي تكتسبها دول الساحل الإفريقي. وقد تبين من خلال الدراسة شدة التنافس الفرنسي الأمريكي على المنطقة، من خلال مزاحمة الولايات المتحدة لفرنسا صاحبة السبق الاستعماري إلى المنطقة، حيث بادرت أمريكا إلى وضع أسس لتمركزها في إفريقيا عموما ومنطقة الساحل خاصة، وذلك بتكثيف تواجدها على المستوى الاقتصادي والأمني، خاصة وقد أعطت هجمات 11 سبتمبر 2001 دافعا قويا لهذا التمركز بحجة محاربة الإرهاب، [2] مما دفع فرنسا إلى التصدي لكل محاولة تهدد نفوذها ومناطق تواجدها الإستراتيجية، حيث أصبحت الفاعل رقم واحد في الفضاء الإفريقي منذ وصول " فرانسوا هولاند" إلى سدة الحكم في فرنسا، واعتماد المقاربة التدخلية للحفاظ على مصالحها وتعميق نفوذها من جهة ومواجهة الاختراق الأمريكي للمنطقة من جهة ثانية، وهو النهج الذي حافظ عليه بل وأكد عليه الرئيس الحال "ماكرون"، من خلال تصريحاته وزيارته المكثفة إلى معظم بلدان القارة الإفريقية.

من الواضح إذاً أن الاهتمام الفرنسي بالقارة الإفريقية ينسحب على الاهتمام بالساحل الإفريقي اعتبارا بأن الإستراتيجية الفرنسية تجاه القارة الإفريقية هي شاملة، سواء من حيث مجالات الاهتمام "أمنية، اقتصادية، سياسية، عسكرية"، أو من حيث تغطيتها لكامل المجالات الجغرافية في القارة الإفريقية.

الفرع الثالث:المقاربة الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي الحرب على الإرهاب خدمة لأهداف جيو إستراتيجية

إن تأكيد فرنسا على أهمية وجودها في الساحل الإفريقي يكشف بالدرجة الأولى عن إدراكها لمركزية الساحل الإفريقي كمسرح لمجابهات وصراعات متعددة، حيث وصف المحللون الفرنسيون منطقة الساحل " بالمنطقة الرمادية" zone grise، لكونها منطقة تغيب فيها الشرعية تماما بعد أن انتشرت تجارة السلاح والمخدرات بشكل مخيف غير مسبوق في تاريخ هذه المنطقة، التي تمثل الظهير الجنوبي لشمال إفريقيا، بالإضافة إلى أنها أصبحت مجال مواجهة بين مختلف القوى الفاعلة في الساحة الدولية.[3]

ومن ثمة فإن فرنسا التي بنت منظورها للعلاقات الدولية على نبذ هذه القوى، شعرت بأنه لا مناص لها من طبع حضورها في الساحل الإفريقي بطابع خاص يميزها عن باقي القوى، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والصين، إضافة إلى ذلك، فإن هذا الحضور "المتميز" ضروري لتدعيم مصالحها المكثفة مع دول الساحل الإفريقي، فهذه الضرورة المصلحية فرضت على فرنسا استمرار حشد وسائلها للاستفادة من الإمكانيات الضخمة التي يوفرها الساحل الإفريقي.[1]

---

[1] - كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره ،ص 51.
[2] - شمسة بوشنافة ، " إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل: الرهانات والقيود"، مرجع سبق ذكره.
[3]- خالد عبد العظيم، **سياسة فرنسا في إفريقيا، المصالح العليا والتحركات العسكرية دراسة في الفكر الاستراتيجي الفرنسي** ، مرجع سبق ذكره ص 99.
[1] - عادل زغاغ وسفيان منصوري، " الساحل الإفريقي والإستراتيجية الأمنية الفرنسية نحو مقاربة جبو سياسية أمنية جديدة"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، باتنة: مخبر البحث: الأمن في منطقة المتوسط جامعة باتنة1 ،العدد 7، جويلية 2014، ص99.

وفي هذا السياق يمكن القول أن الحضور الفرنسي في هذه المنطقة هو محاولة لتحقيق هدفين رئيسيين: يسعى الأول إلى تقديم فرنسا كمخاطب يتوافر على ذاتية مستقلة في مواجهة مختلف التهديدات الأمنية المنبعثة من المنطقة، أما الثاني فسيهدف البحث عن وضعية اقتصادية مهيمنة في إطار العلاقات المركزية المحيطية.

وقد تمكنت فرنسا بصفتها قوة استعمارية تقليدية في الساحل الإفريقي من تطوير إستراتيجية تأثير تجاه دول المنطقة، تقوم على الجمع بين القوة الصلبة والناعمة، تعتمد مضامينها على الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية واللغوية، فتعتبر فرنسا قوة ناعمة بفضل سنوات الاستعمار الفرنسي الذي عاشته دول الساحل الإفريقي، تمكنت فرنسا من خلاله التغلغل في أعماق المجتمعات الإفريقية، ونتج عن ذلك أثر ممتد في علاقات فرنسا بمستعمراتها بعد استقلال الأخيرة حتى اليوم، وتعتمد فرنسا في علاقاتها الثقافية بالدول الإفريقية على عدة عناصر أهمها تكوينها للنخب الحاكمة، اللغة المشتركة، والمؤسسات التعليمية الفرنسية والمراكز الثقافية في إفريقيا، بالإضافة إلى المنظمة الفرنكوفونية التي تهدف فرنسا إلى تحويلها من مجرد تجمع ثقافي إلى حركة سياسية، لها صوت سياسي يؤخذ به على الساحة الدولية.

وتظهر فرنسا كقوة صلبة في منطقة الساحل الإفريقي بامتلاكها خاصة للوسائل العسكرية، وذلك نظرا لارتباطها مع معظم دول المنطقة باتفاقيات أمنية ودفاعية ولها انتشار عسكري ملحوظ في المنطقة.

بناءا على ذلك تعد السياسة الأمنية والدفاعية الفرنسية في إفريقيا إحدى العناصر والركائز الأساسية لقوة فرنسا في منطقة نفوذها والعالم، وبالتالي غدت فرنسا الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في إفريقيا، وتتضمن عملية تطبيق هذه السياسة خمسة عناصر وهي: المعرفة والتنبؤ، الردع، الحماية، المنع والتدخل، وقد أكدت وثيقة الأمن القومي لسنة 2013 على التداخل والتكامل بين هذه الآليات.[1]

ترتكز هذه السياسة الأمنية والدفاعية والحفاظ على نفوذها في الساحل الإفريقي على اتفاقيات التعاون والدفاع المشتركة مع دول المنطقة، إضافة إلى استعانة فرنسا بمجموعة من الترتيبات الأمنية نذكر من أهمها برنامج تعزيز القدرات الإفريقية لحفظ السلام Programme Recamp، الذي يهدف إلى دعم المؤسسات الأمنية الإقليمية في إفريقيا عن طريق تكوين خاص بعمليات حفظ السلام، وكذلك تدريب القوات العسكرية على كيفية إدارة الأزمات، هذا بالإضافة إلى المساعدة العسكرية التقنية والعملياتية، سواء عن طريق العتاد، التمويل، أو تعداد جيوش وتأهيلها لتصبح قادرة على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية إلى حد ما مع إمكانية نشر جنود فرنسيين على أراضيها الفرنسية، وهنا تجدر الإشارة أنه لا يوجد اتفاق يحدد حجم أو طبيعة المساعدات العسكرية والتقنية المقدمة للدول الإفريقية، هذه الثغرة في صياغة الاتفاقيات الطوعية تكمن مبرراتها في كون فرنسا حريصة على الحفاظ على بعض التوازن الإقليمي والاستقرار السياسي في مستعمراتها السابقة، وفي هذا الإطار تحتفظ فرنسا بحق رفع وزيادة مساعداتها وفقا للقوة التي تريدها أن تصعد في

[1]- رانية حسين خفاجة، مرجع سبق ذكره، ص 156.

المنطقة، فهذه المساعدات تزيد أو تنقض حسب الأهداف التي تريد فرنسا تحقيقها، ومن أجل ولاء الدول الإفريقية تمنع عنهم فرنسا كل إمكانية التزويد بالعتاد من الدول الأخرى.[1]

كما أن فرنسا اضطرت لتطوير سياستها للتعاون العسكري مع إفريقيا، فاعتمدت خطة حديثة تقوم على فكرة إنشاء قوة للتدخل السريع، ويتم توزيع الأدوار على القواعد العسكرية حسب خطورة الأزمة الإفريقية، حيث تمتلك فرنسا 4 قواعد عسكرية رئيسية دائمة في الساحل الإفريقي وذلك في كل من : مالي، بوركينافاسو، النيجر وتشاد، كما توضحه الخريطة التالية:

خريطة رقم –15– القواعد العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي

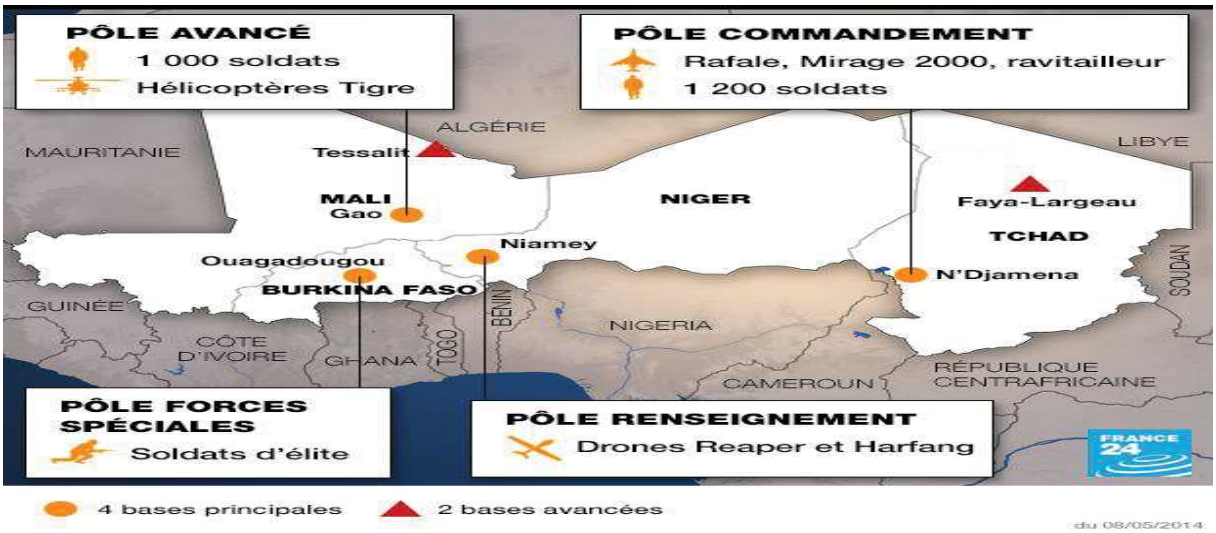

Source : http://www.france24.com/fr

فبعد تقليص فرنسا لتدخلاتها العسكرية في إفريقيا عموما خاصة منذ نهاية الحرب الباردة، إلا أنها في السنوات القليلة الماضية فعَّلت بقوة القيمة الإستراتيجية للمنطقة أمنيا وعسكريا، خاصة بعد سياسة الانتشار الصيني وبدرجة أكبر الأمريكي، التي تعاملت معها فرنسا بمزيج من مواقف دفاعية وتسليم الأمر الواقع وسياسة الترقب والانتظار، ثم عادت لتستغل التغيير الذي جاءت به سياسة إدارة أوباما الأقل توسعية في إفريقيا، وتبنت سياسة هجومية ذات طبيعة عسكرية، [2] من أجل تثبيت نفوذها ومراكز قوتها في المنطقة. *

وبذلك أضحت السياسة الفرنسية في الساحل الإفريقي تعتمد على المقاربة التدخلية العسكرية بامتياز والمفرطة في الإجراءات الأمنية، وهذا يندرج في إطار إستراتيجية استباقية تأخذ بالفكر العسكري الاستباقي الداعم لمفهوم أن الهجوم خير وسيلة للدفاع، وخير وسيلة لاجتثاث مصادر التهديد من جذورها. [1] فقد وجدت فرنسا في "الحرب على الإرهاب" حجة قوية لتبرير تدخلها سياسيا وعسكريا في منطقة الساحل الإفريقي، وليس

---

[1] - عادل زقاغ وسفيان منصوري، مرجع سبق ذكره، ص 96-120.

[2]- عشور قشي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

* لذلك ركزنا في هذا الجزء من الدراسة على المقاربة الأمنية الفرنسية في الساحل الافريقي، حيث أضحت فرنسا أكثر قدرة على الحركة والفعل.

[1] - خالد عبد العظيم، **سياسة فرنسا في إفريقيا: المصالح العليا والتحركات العسكرية، دراسة في الفكر الاستراتيجي الفرنسي** ، مرجع سبق ذكره، ص90.

خافيا أن المصالح الإستراتيجية هي السبب الحقيقي وراء اندفاع فرنسا وإصرارها على أن تكون حاضرة بقوة في قلب الحدث الإفريقي، رغم خطورة الوضع ورغم ضعف الدعم الخارجي.[1]

وفي هذا الإطار طالب قائد أركان الجيش الفرنسي " الجنرال بيير دو فيلييه Pierre de Villiers " بزيادة ميزانية الدفاع الفرنسية في السنوات المقبلة، حيث على الرغم من ارتياحه لميزانية الجيش الفرنسي الحالي والمقدرة بـ 32.68 مليار يورو سنة 2017، إلا أنه طالب برفعها إلى 2% من الناتج المحلي، أي أكثر من 40 مليار يورو، نظرا لما سيحققه ذلك من نتائج إيجابية على المستوى الاقتصادي والعسكري.[2]

فعسكريا ستحقق فرنسا ثلاثة أهداف متكاملة لتدعيم القوات الفرنسية وزيادة فعاليتها وهي:

1-استرجاع القدرات السابقة للجيش الفرنسي الذي توجب التخلي عن عنفه مؤقتا، لأسباب تخص الميزانية وفي وقت كان فيه الوضع الأمني مختلفا.

2-التوفيق بين العقود العملياتية وحقيقة القدرات من:" رجال وعتاد ودعم لوجستي وذخيرة.." التي تستخدم في العمليات.

3- ضمان المصداقية الضرورية للردع النووي الفرنسي من خلال تحديث مكونية: البحري والجوي.

أما اقتصاديا فيذكر قائد الأركان الفرنسي أن تطوير قدرات الجيش تعود بالفائدة على البلاد، ذلك أن كل "يورو" يستثمر في الدفاع يمثل "اثنين يورو" عائدات بالنسبة للاقتصاد الفرنسي (تشغيل، بحث وتنمية وتصدير...)، هذا فضلا عن استفادة الصناعة الفرنسية من البحث التكنولوجي العسكري – المدني، موضحا أن وجود قاعدة صناعية متينة ودائمة، يسمح لفرنسا بالحفاظ على استقلاليتها الإستراتيجية.

من خلال كل هذه العناصر نستنتج إذا بأن السياسة الفرنسية في الساحل عموما تعتمد على المقاربة التدخلية، من أجل تعزيز وجودها وتوسيع نفوذها في إطار حفاظها على مصالحها في المنطقة، وأحسن الأمثلة على ذلك التدخلات العسكرية التي قامت بها منذ جانفي 2013 كما سنوضحه من خلال عملية سيرفال serval وعملية بارخان barkhane.

1 -فرنسا تطلق عملية سيرفال وتستعيد السيطرة على شمال مالي

تعتبر حالة التدخل في مالي، تطبيقا للإستراتيجية الخامسة من استراتيجيات تنفيذ السياسة الأمنية والدفاعية والمتمثلة في التدخل الخارجي. مدفوعة بجملة من المصالح الإستراتيجية والاقتصادية والأمنية، تدخلت فرنسا عسكريا في مالي في جانفي 2013[1]، حيث أنه وبفعل قدراتها الدبلوماسية استطاعت صاحبة التجربة الاستعمارية من تعبئة المساندة الإقليمية والدولية بهدف تحرير الشمال المالي من قبضة الإرهابيين، وذلك بموافقة دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على هذا التدخل الذي كانت تنتظر تزكيته عمليا من الأمم المتحدة، وقد أعطت القرارات الأممية الثلاثة 2056 و 2071 و 2085 مسوغا شرعيا لهذه

[1]- محمد رجب: " التدخل الفرنسي في غرب إفريقيا محاربة الإرهاب أم حماية للمصالح"،في: http://alarab.co.uk/pdf/2015/01/07-01/p07.pdf (سبتمبر 2017)

[2] - يونس بلفلاح، " المقاربة الأمنية الفرنسية بالساحل الإفريقي في عهد ماكرون"، في:http://studies.aljazeera.net/ar/reports (سبتمبر2017)

[1] - عشور قشي، مرجع سبق ذكره ، ص81.

العملية، كما طلب الرئيس المالي بالنيابة "دياكوندا تراوري Dioncounda Traoré" من فرانسوا هولند رئيس فرنسا آنذاك القيام بهذا التدخل.[1]

وقد أطلقت فرنسا على عملية التدخل اسم سيرفال، التي بدأت في 11 جانفي2013 بتنسيق عسكري بين القوات الجوية والبحرية والبرية الفرنسية، وقد تمت عمليات القصف انطلاق من القاعدة العسكرية الفرنسية في "انجامنا" عاصمة دولة التشاد، بينما وصلت القوات البرية الفرنسية بحرا بالسفن الفرنسية عن طريق ميناء "داكار" عاصمة السنغال. وقد نجحت العملية في تحرير شمال مالي ودحر الإرهابيين إلى خارج الدولة وانتهت العمليات في 31 جولية 2014. وذلك حسب ما توضحه الخريطة التالية:

خريطة رقم –16– تشرح عملية سيرفال الفرنسية في الساحل الإفريقي

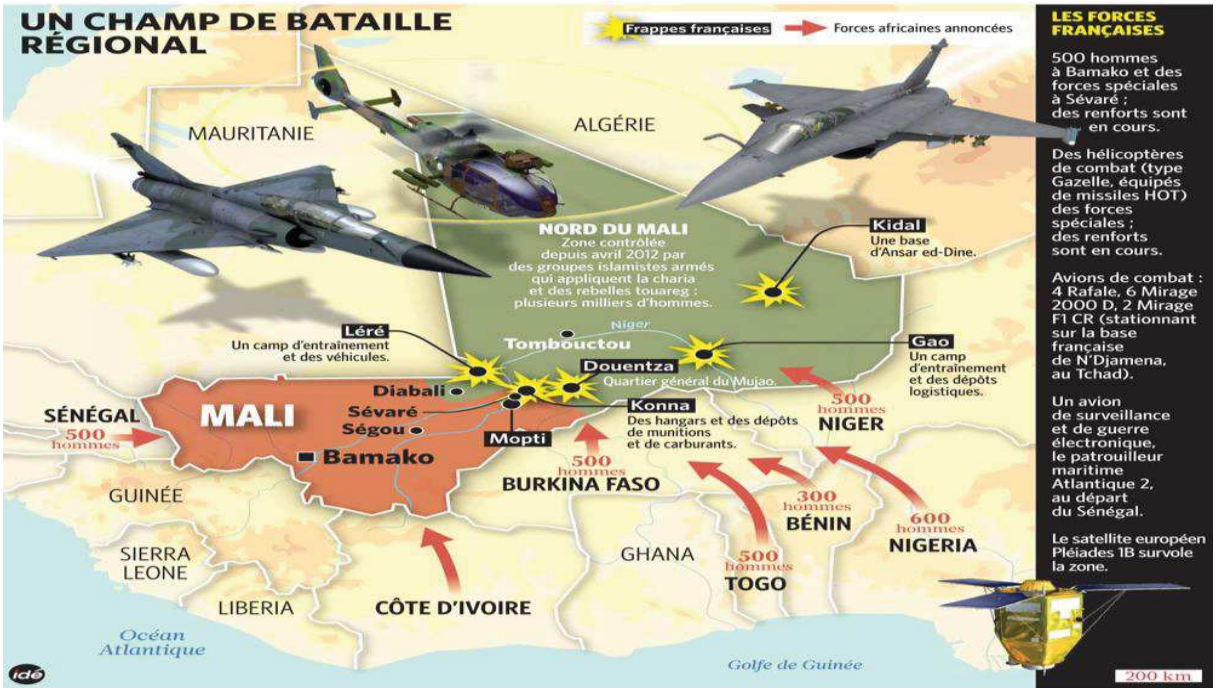

Source : http://histoire-geo.ac-noumea.nc/spip.php?article400

بالنسبة لفرنسا تشكل حالة مالي نموذجا للمخاطر الناجمة عن الدولة الهشة وعلاقتها بالإرهاب، وذلك نتيجة عجز الدولة عن بسط سيطرتها على كامل الإقليم في مواجهة الجماعات الإسلامية وتمرد الطوارق في الشمال، فضلا عن تفشي مشكلات التهريب وتجارة المخدرات عبر الحدود. وقد عكست تصريحات المسئولين الفرنسيين خشيتهم من تحول مالي إلى دولة إرهابية، مع ما يشكله ذلك من تداعيات بالغة الخطورة على فرنسا وأوروبا. فقد صرح الرئيس السابق "هولاند" بأن: " **فرنسا لا يوجد أمامها بديل إلا التدخل لمنع ظهور دولة إرهابية في مالي بما سيترتب على ذلك من تداعيات بالغة الخطورة على أمن فرنسا والغرب.**"[1]

لذلك أعلنت فرنسا على لسان وزير خارجيتها بأن التدخل في مالي يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف:[2]

[1] - كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره ،ص 280.
[1]- رانيا حسين خفاجة، مرجع سبق ذكره، ص 160.
[2]عبد النور عنتر، "التدخل في مالي: نظرة الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي"، مرجع سبق ذكره.

– إيقاف زحف المجموعات الإرهابية نحو الجنوب.

– الحفاظ على الدولة المالية واستعادة وحدتها التربية.

– التحضير لنشر قوة التدخل الإفريقية المرخص لها بموجب قرار مجلس الأمن.

لكن هذه الأهداف الرسمية محدودة جغرافيا بالتراب المالي، بيد أن الحقيقة غير ذلك، خاصة وأن الإرهاب ظاهرة عابرة للحدود، إن الهدف الاستراتيجي للتدخل في مالي هو حماية المصالح الفرنسية (الأمنية والاقتصادية) في الساحل وما ورائه، إن التدخل في مالي هو تأمين للنيجر والتشاد وبوركينافاسو وموريتانيا، فقد فهمت فرنسا لعبة الدومينو التي تلعبها الجماعات الإرهابية في مالي، فإن سقط مالي في أيديها ستسقط دول أخرى إن عاجلا أو آجلا، وعليه فهي تهدف من تدخلها إلى فرض عملية دومينو معكوسة تقلب تماما الاتجاه، بضرب الحركات الإرهابية في المنطقة ودرء أي عدوان مماثل على دول الجوار الهشة والمنكمشة.

وبناءا عليه ففرنسا تنظر إلى منطقة الساحل كمنطقة نفوذ جيوسياسي ومتنفسا ثانيا لها بعد حوض المتوسط وذلك للأسباب التالية:

1– التدخل في مالي يأتي في سياق سياسة هجومية في منطقة الساحل وغرب إفريقيا تتبعها فرنسا في السنوات الأخيرة، في إطار تنافسها مع الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فالنفوذ الفرنسي عرضة لخطر الإنحسار.[1]

2– استرداد شمال مالي ومنع الانفصاليين من الوصول إلى باماكو عاصمة مالي والتي تقع جنوب البلاد ويعمل بها 6000 من الرعايا الفرنسيين، كان من الممكن أن يصبحوا رهائن في حالة سقوط العاصمة.

3– تأمين استقرار التشاد: والتي تعتبر بالنسبة لفرنسا نقطة المركز لإمبراطورتيها في إفريقيا الساحل وجنوب الصحراء، باعتبار أن لها حدودا ممتدة بآلاف الكيلومترات مع 6 دول إفريقية تحيط بها من كل جانب، لأن تشاد دولة لا تطل على بحار أو محيطات، بمعنى أنها الدولة المفصلية التي تلحم محوري السياسة الفرنسية في إفريقيا ببعضها البعض، المحور الأول هو إفريقيا الغربية والتي تضم: النيجر، مالي، موريتانيا، السنيغال، بنين، بوركينافاسو، ساحل العاج، والمحور الثاني هو إفريقيا الاستوائية والتي تضم: جمهورية إفريقيا الوسطى، الكاميرون، الكونغو برزافيل، الجابون.

فمن يقرأ الأدبيات السياسة الفرنسية يلاحظ مدى اهتمام قادة وزعماء فرنسا بدولة التشاد، إذ قالها "ديجول" صراحة: "**من يمتلك زمام الأمور في تشاد يمتلك زمام الأمور في إفريقيا** ". وقد أكد على ذلك الرئيس السابق "هولاند" بعدما يزيد عن 60 سنة من مقولة "ديجول"، وذلك بقوله:" **لن يكون هناك أمن في إفريقيا بدون تشاد قادرة على أن تكون قوية وتضطلع بمسؤولياتها**".[1]

ففرنسا تحتفظ منذ عام 1986 على قاعدة عسكرية كبيرة في عاصمة انجامينا عاصمة التشاد، وذلك بعد محاولة قوات القذافي الاستيلاء على شمال التشاد "قطاع أوزو" الغني بمناجم اليورانيوم، وتضم القاعدة الفرنسية قوات جوية وبرية وجهاز مخابرات متطور، بما يؤكد وجود فرنسا عسكريا ومخابرات في مركز إفريقيا

[1] - عشور قشي، مرجع سبق ذكره ، ص 82.

[1] - خالد عبد العظيم، **سياسة فرنسا في إفريقيا: المصالح العليا والتحركات العسكرية، دراسة في الفكر الاستراتيجي الفرنسي**، مرجع سبق ذكره، ص81.

الفرنكوفونية، وقد كانت معظم الطلعات الجوية الفرنسية ضد متمردي شمال مالي عن طريق هذه القاعدة، فعملية "سيرفال" كانت تسعى أساسا إلى التأمين العسكري لشمال التشاد أين يقع "قطاع أوزو" ، وهو من أغنى مناجم اليورانيوم في إفريقيا والذي تبلغ مساحته 114000 كلم² والذي تستثمر فيه شركات معظمها فرنسية، وهو تأمين لاشك أنه يعتبر هدفا استراتيجيا على المدى القصير والمتوسط والممتد لدولة فرنسا.

4- تأمين حقوق اليورانيوم العملاقة في النيجر، فالنيجر بها ثاني أكبر منجم في العالم لإنتاج اليورانيوم بما يتيح لفرنسا استمرار تجديد ترسانتها النووية وتطويرها، وهو ما يتيح لمجموعة شركات "أريفا areva" الفرنسية، وهي المستثمر الرئيسي في النيجر أن تظل "منتجا استراتيجيا دوليا ثانيا" بعد الولايات المتحدة الأمريكية في السوق العالمية لصناعة المفاعلات النووية.[1]

نفس الشيء بالنسبة لموريتانيا حيث لفرنسا استثمارات كبيرة في مناجم الحديد، هذا بالإضافة لتأمين استقرار باقي النظم الموالية لفرنسا في منطقة الساحل وفي إفريقيا الفرنكوفونية، وضمان استمرار ولاء الزعماء السياسيين الأفارقة.

هنا يمكن القول بأن القوة والقدرة على الردع السريع للتهديدات سيظلان سياج أمان واستقرار للمصالح الاقتصادية والإستراتيجية للدولة، كما أن نفوذ الدولة لا يستمر إلا إذا استمرت قدرتها على ردع أي تهديد لمصالحها، هذا ما على فرنسا أن تفعله إذا ما أرادت الحفاظ على نفوذها ومصالحها في الساحل خاصة وإفريقيا عامة.

على الرغم من نجاح التدخل العسكري في وقف تقدم الجماعات الجهادية إلى الجنوب بل ودفعهم إلى خارج المناطق التي سبق وسيطروا عليها، إلا أن نجاحها في القضاء على الإرهاب يظل محل تساؤل لاسيما مع استمرار العمليات الإرهابية، الأمر الذي يثير تساؤلات حول جدوى التدخل العسكري في مالي.

2- فرنسا تطلق عملية بارخان للسيطرة على الوضع الحرج في منطقة الساحل 1 أوت 2014.

في الحقيقة إن عملية سيرفال التي تمت في صحراء شمال مالي قد نجحت في استعادة هذا الشمال الصحراوي لهذا البلد الإفريقي، ولكن حسب فرنسا فالمعركة لا يمكن أن تتوقف عند هذا الحد لأن نتائجها على مدى المتوسط لن تكون مضمونة، لأن الذي حدث هو أن القبائل المتمردة من الطوارق ولإرهابيين قد انسحبوا إلى أقصى شمال شرق مالي المعروفة بمنطقة "أدرار إيفوغاس" المحادية للجزائر، وهي منطقة صخرية شديدة الوعورة تعتبر عائقا منيعا للغاية أمام العسكرية الحديثة، لذلك أطلقت فرنسا عملية "بارخان" في 1 أوت 2014، أي مباشرة بعد الإعلان عن انتهاء عملية سيرفال، فحسب منظور الفكر العسكري الفرنسي تعتبر هذه العملية الضمانة الوحيدة لاستمرار السيطرة على الوضع الحرج في منطقة الساحل، والتي تجوبها قبائل تحوز عل كل أنواع السلاح المتطور وعلى دراية تامة بكل دروب الصحراء، [1]وبالتالي فهذه العملية تندرج في إطار إستراتيجية استباقي تأخذ بالفكر العسكري الإستباقي الداعم لمفهوم، أن الهجوم هو

[1] - المرجع نفسه، ص 83 – 84.

[1]- Ministère de la défense française, "opération Barkhane", p06 en : https://www.defense.gouv.fr/content/ BARKHANE-0118.pdf (septembre2017)

خير وسيلة للدفاع وخير وسيلة لإجتثاث مصادر التهديد من جذورها.[1] وتهدف هذه الإجراءات إلى إعادة ترتيب الوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا لتمكينها من الاستجابة للأزمات بالسرعة والكفاءة اللازمتين،[2] ويشترك في العملية بجانب فرنسا خمس دول إفريقية هي: موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر وتشاد، التي شكلت "تجمع دول الساحل G5 sahel" منذ فيفري 2014.[3]

ومنه تعبر عملية بارخان عن تحقيق وجود عسكري فرنسي دائم في منطقة الساحل لإحتواء ما أسماهم وزير الدفاع الفرنسي "الجهاديين" الذين ينشرون الفوضى والاضطراب في منطقة الساحل، وبالتالي زعزعة النظم السياسية القائمة في المنطقة مع تهديد كذلك بدرجة أو بأخرى لاستقرار دول شمال إفريقيا ذات الأهمية الكبيرة في الإستراتيجية العالمية الفرنسية.[4]

وفي إطار تقسيم العمل بين فرنسا والدول الإفريقية في منطقة الساحل، فقد تم إنشاء أربعة قواعد دائمة هي: قاعدة جوية ومركز للقيادة في العاصمة التشادية نجامينا، قاعدة إقليمية في جاو بمالي، قاعدة للقوات الخاصة في بوركينافاسو، قاعدة للاستخبارات في نيامي عاصمة النيجر. تحتفظ فرنسا من خلال هذه الشراكة بوجود قواتها العسكرية في مالي والتشاد، ولكن الوسائل الموجودة في هذين البلدين توضع تحت التصرف المشترك لكل الدول الأعضاء في هذه العملية، ويقود العملية الضابط برتبة جنرال انطلاقا من مركز قيادة مشتركة مقره نجامينا في تشاد.[5]

يعكس نشر القوات في خمس دول، إدراكا فرنسيا لأهمية تأمين الحدود وضرورة التعاون الإقليمي في أي جهد لمواجهة الجماعات الإرهابية، لاسيما هذه الجماعات التي باتت تعمل عبر الحدود وليس في دولة واحدة بعينها، للحيلولة دون أن تصبح طرقا دائمة يسلكها المجاهدين بين ليبيا والمحيط الأطلسي.[6]

والخريطة التالية توضح منطقة العملية، أهم القواعد العسكرية ونقاط الارتكاز، ودور فرنسا من خلالها:

خريطة رقم –17– تشرح عملية بارخان الفرنسية في الساحل الإفريقي

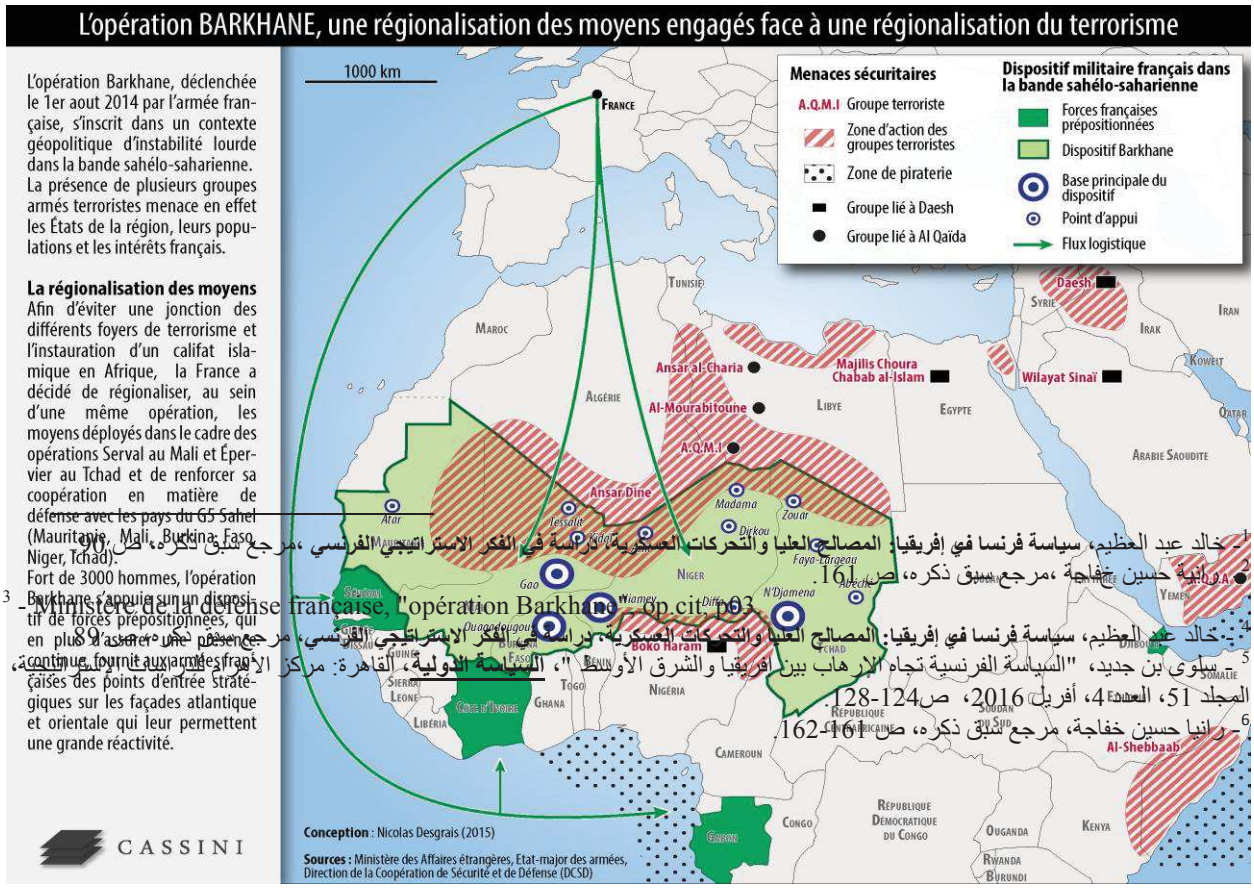

1- خالد عبد العظيم، **سياسة فرنسا في إفريقيا: المصالح العليا والتحركات العسكرية، دراسة في الفكر الاستراتيجي الفرنسي**، مرجع سبق ذكره، ص90.

2- رانية حسين خفاجة، مرجع سبق ذكره، ص161.

3- Ministère de la défense française, "opération Barkhane", op cit, p03.

4- خالد عبد العظيم، **سياسة فرنسا في إفريقيا: المصالح العليا والتحركات العسكرية، دراسة في الفكر الاستراتيجي الفرنسي**، مرجع سبق ذكره، ص89.

5- سلوى بن جديد، "السياسة الفرنسية تجاه الإرهاب بين إفريقيا والشرق الأوسط"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، المجلد 51، العدد 4، أفريل 2016، ص124-128.

6- رانيا حسين خفاجة، مرجع سبق ذكره، ص161-162.

Source : http://www.cassini-conseil.com/loperation-barkhane-un-imperatif-de-puissance-pour-la-france/

تضم عملية بارخان حسب وزارة الدفاع الفرنسية 5000 جندي، من بينهم 4000 فرنسي، فضلا عن تجهيز هذه القوات بطائرات مقاتلة، ومروحيات وعربات مصفحة وناقلات جوية، كما توضحه الخريطة التالية:

خريطة رقم –18– عدد القوات والعتاد الفرنسي من خلال عملية بارخان

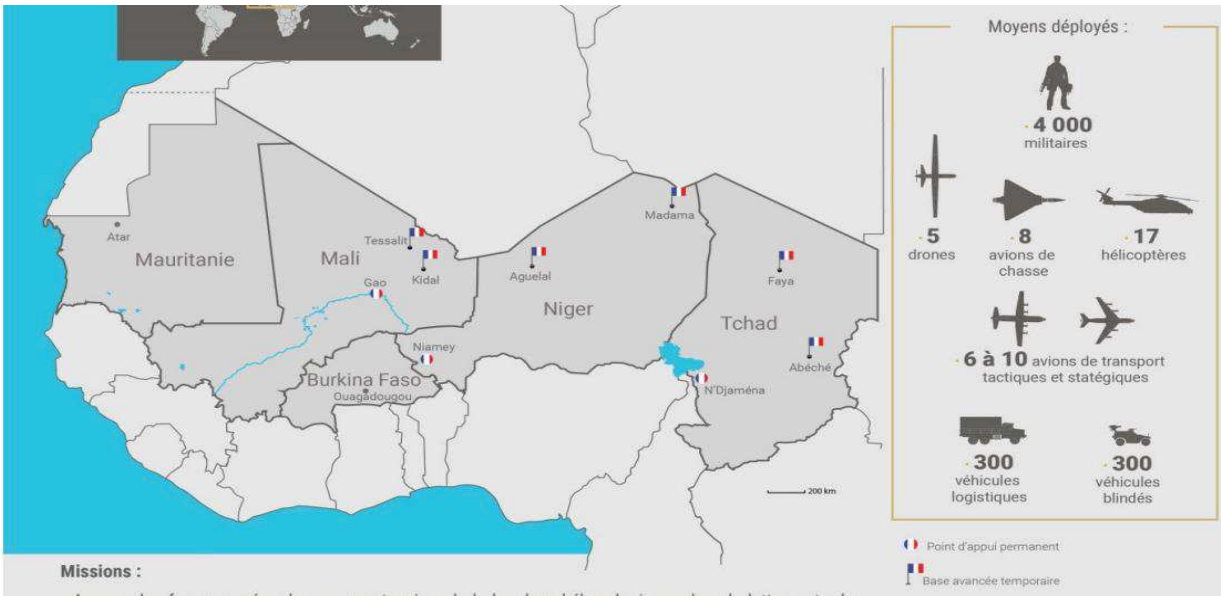

Source : Ministère de la défense française, "opération Barkhane", op.cit, p11.

في حقيقة الأمر فإن إطلاق عملية بارخان لا يتعلق فقط بالواقع الأمني في مالي والساحل، وإنما له علاقة وثيقة للغاية مع انهيار الدولة في ليبيا والتداعيات السلبية التي من الممكن أن تنجم عن تفاقم العنف في ليبيا، أخذا في الاعتبار إمكان امتداد هذه التداعيات السلبية إلى دول الجوار الجغرافي لليبيا وتحديدا بقية دول شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، التي تشهد حاليا نشاطا كثيفا للجماعات المتطرفة بعد انهيار الدولة في ليبيا، وهنا نلاحظ أن دولة تشاد هي الجار الجنوبي لليبيا، وكما سبق أن أوضحنا مكانة تشاد ضمن السياسة الفرنسية في إفريقيا، فانهيار تشاد يعني انهيار القطعة الرئيسية في الدومينو وهو الانهيار الذي إذا حدث، فسوف تفقد فرنسا مصداقيتها كداعم للنظم السياسية الحليفة لها في إفريقيا، مما سيؤثر على مصالح فرنسا في القارة.[1]

3– دور فرنسا من خلال الاتحاد الأوربي: "الإستراتيجية من أجل الساحل":

إضافة لذلك فإن هناك عاملا دوليا مهما يحسب لمصلحة استمرار الدور الفرنسي في القارة واستعادته لقوته ألا وهو الاتحاد لأوروبي الذي يمثل دعامة حقيقية لفرنسا لتحقيق مصالحها في القارة الإفريقية، وذلك في إطار التصدي لكل محاولة تهدد نفوذها في مستعمرتها القديمة ومناطق تواجدها الإستراتيجية، لذلك تم بعث مبادرة "استراتيجية من أجل الساحل" منذ سنة 2008 خلال الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي، حيث برز القلق الأوروبي من تفاقم الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل وهي الجهود التي كللت سنة 2011 بتبني مشروع " إستراتيجية من أجل الساحل"، وقد خصص الاتحاد الأوروبي لتنفيذ هذه الإستراتيجية غلافا ماليا

[1]- خالد عبد العظيم، **سياسة فرنسا في إفريقيا: المصالح العليا والتحركات العسكرية، دراسة في الفكر الاستراتيجي الفرنسي** ،مرجع سبق ذكره، ص 90.

بحوالي 650 مليون يورو، كما تركزت الإستراتيجية بالدرجة الأولى على ما سمتهم بدول القلب وهي: مالي، موريتانيا، النيجر، ، وهي تقوم على 4 محاور وهي:[1]

1- تشجيع التنمية، الحكم الراشد وحل الصراعات، وذلك بتحسين الظروف المعيشية والعمل على تقويم مؤسسات الدولة، ودعم ميكانيزمات الحوار الوطني لحل مختلف الصراعات.

2- تشجيع التعاون الإقليمي من خلال الحوار الفعال.

3- تقوية قدرات المؤسسات الأمنية الوطنية ودولة القانون من أجل مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة.

4- تحسين المستوى الإقليمي من خلال محاربة الفقر والتهميش الاجتماعي.

إذا فقد قامت هذه الإستراتيجية على الربط بين الأمن والتنمية في حل مشاكل المنطقة، وذلك بتشخيص العلاقة القائمة بين التحدّي الأمني والتنمية في منطقة الساحل، فللتهديدات ذات الامتدادات الخارجية كالإرهاب، تهريب المخدرات، الهجرة غير الشرعية، تجارة السلاح... الخ، تجد في الفقر وفشل الدولة أرضية خصبة لانتشارها. لذا تضمنت حزمتين من الأهداف تمتد على المديين القصير والمتوسط. فعلى المدى المتوسط تهدف إلى حرمان الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة من مجال النشاط والنفوذ الذي تتمتع به، ويكون ذلك عن طريق الاستقرار السياسي والأمن والحكم الراشد، والانسجام الاجتماعي في دول المنطقة، إضافة إلى زيادة الفرص الاقتصادية وتحسين مستوى التعليم، وهو ما يوفر الشروط الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة، ابتداءا من المستوى المحلي وكذلك الوطني وصولا إلى المستوى الإقليمي. أما أهداف المدى القصير فتتضمن تحسين إمكانيات وصول السكان للفرص الاقتصادية والتعليم، ويتركز ذلك بشكل خاص في المناطق الأكثر تضررا من اللاأمن والنشاطات الإرهابية، عن طريق زيادة الارتباط بينها وبين الأجهزة المركزية من خلال تعزيز تواجد هذه الأخيرة في تلك المناطق، ضمن المسار العام لإقرار الحكم الراشد. وعليه يمكن ملأ الفراغ الأمني/الحكومي في مناطق واسعة من الساحل الإفريقي، وهو الفراغ الذي عادة ما يتم استغلاله من طرف الجماعات الإرهابية لفرض هيكل مؤسساتي بديل للدولة من جهة، وداعم للنشاط الإرهابي والإجرامي من جهة ثانية. حيث سيتم العمل على دفع عجلة التنمية في هذه الدول من خلال فك العزلة وحفر الآبار وتشييد النقاط الصحية، هذا إضافة إلى محاربة "الاقتصاد غير المشروع" الذي تعتمد عليه مثل هذه التنظيمات المتطرفة كالتهريب. هذا ناهيك عن دعم قطاع الشرطة والدرك.[1]

فالملاحظ لمبادرة "مشروع من أجل الساحل" يجد أن الربط بين الآمن والتنمية كمدخل للمعضلات الأمنية في المنطقة لم يتعد مستوى تقديم المساعدات المالية، التي أثبتت فشلها كإستراتيجية فعالة لتحقيق التنمية، لغلبة الاعتبارات المصلحية والتغطية على خططه الاستنزافية لا أكثر. فالاتحاد الأوروبي يبحث في بناء سياسة تميزه في المنطقة لا تزال في بدايتها، نتيجة للمشكلات البنيوية والتوازنات داخل الاتحاد الأوروبي والتجاذبات بين قواه تصعب من مهمته في المنطقة.[2]

---

[1] - شمسة بوشنافة، " إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل: الرهانات والقيود"، مرجع سبق ذكره.

[1]- طارق رداف، " التصور الأوروبي للأمن والسلم في منطقة الساحل رؤية مشتركة أم مصالح وطنية"، في: https://platform.almanhal.com (سبتمبر 2017)

[2]- جميلة علاق، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، **مجلة العلوم الاجتماعية**،الجزائر: جامعة سطيف2، العدد 19، ديسمبر 2014، ص 337

وعموما يبقى تفسير العلاقات الأوروبية والفرنسية في المنطقة تكامليا، فلا تتميز الإستراتيجية الأوروبية للأمن والتنمية في الساحل بالطابع التدخلي كما تتميز به السياسة المنفردة التي تنتهجها فرنسا في المنطقة، كما أن هذه الإستراتيجية لا تحل محلها بل تعمل بالانسجام معها.

فعلى الرغم من الحديث عن الرغبة في التحرك الجماعي لاسيما في إطار الاتحاد الأوروبي، إلا أن فرنسا أكدت أيضا أن نجاحها في العمل بكفاءة في أي إطار جماعي، إنما يعتمد أيضا على ضرورة أن "تحتفظ بقدرتها على اتخاذ مبادرات مستقلة". بل إن فرنسا دافعت عن موقفها التدخلي في مالي عندما أكد الرئيس السابق "هولاند" أن: "**فرنسا طالما كانت منخرطة على الساحة الدولية بما يتناسب مع قيمها ومصالحها، وان هذا الدور يدعمه اقتصادها، أفكارها، لغتها، قدراتها العسكرية و الدبلوماسية ومقعدها الدائم في مجلس الأمن.**"[1]

كخلاصة نفهم بأن دول الساحل الإفريقي تشكل ممرا استراتيجيا فائق الحيوية والأهمية للمصالح العليا للدولة الفرنسية والذي نطلق عليه "الممر الإستراتيجي لليورانيوم والبترول والثروات المنجمية"، وبالتالي فتمركز فرنسا عند حافتي الممر: شرقا في تشاد من خلال قواعد برية وجوية، وغربا في السنغال من خلال قواعد بحرية، مما يضعها في وضع عسكري ممتاز يتيح تأمين هذا الممر الإستراتيجي عسكريا كما يتيح نقل وشحن الموارد عن طريق موانئ السنغال على الأطلسي والتي تستقبل السفن الفرنسية.

لذلك لطالما كانت سياسة فرنسا في إفريقيا مؤشرا على مكانة فرنسا كقوة كبرى في المجال الدولي، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن دور فرنسا الدولي في مجال مكافحة الإرهاب بوجه هام وتدخلها في مالي كنموذج لهذا الدور بوجه خاص، قد أكد على قدرة فرنسا على التحرك بمفردها واتخاذ زمام المبادرة بوجه خاص، مما أكد على قدرة فرنسا على التحرك بمفردها واتخاذ زمام المبادرة في المناطق التي تمثل مصدرا لتهديد مصالح فرنسا ومصالح شركائها.

وبالتالي فإن انسحاب فرنسا من إفريقيا يعني " تنكيس الراية السياسية الفرنسية" و "تراجع الاقتصاد الفرنسي"، نتيجة الحيلولة بينه وبين مصادره من الموارد الطبيعية وأسواق بيع الكثير من منتجاته، وهو الأمر الذي عبّر عنه الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران بقوله: " لا وجود لفرنسا في القرن الحادي والعشرين بدون إفريقيا"، وبالتالي لاشك بأن الفكر الاستراتيجي الفرنسي سيظل مركزا على بقاء الإمبراطورية الفرنسية في إفريقيا لأنها الضمانة الأولى وتكاد تكون الوحيدة لاستمرار فرنسا دولة كبرى.

[1]- رانيا حسين خفاجة، مرجع سبق ذكره، ص 166.

خلاصة الفصل

تأسيسا على ما سبق وبعد الحديث عن مختلف آليات توظيف فرنسا لدورها المنشود دوليا، وجدنا بأنها تسعى لتجسيد دورها كما تصوره صانع القرار بغية الوصول إلى نظام متعدد الأقطاب، متحفظة على النظام الأحادي الذي تروج له الولايات المتحدة الأمريكية نظام متعدد الأقطاب، فهي تسعى في عالم يغلب عليه الطابع التنافسي لتعزيز رؤيتها الخاصة بها، والحفاظ على قوتها والعمل على تطويرها، مما يمثل إرادة لاسترجاع مكانتها ودليل على تكيفها مع وسائل العولمة، ويمثل الاستثمار داخل المنظمات الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى حفاظها على مصالحها في إفريقيا هو مفتاح النفوذ الفرنسي في القرن الحادي والعشرين.

حيث اختارت فرنسا أن يدخل عملها الخارجي في إطار نهج متعدد الأقطاب للعلاقات الدولية، لأنها تعترف بأن تزايد عدد الفاعلين على الساحة العالمية قلل من نفوذها، لذلك من الواقعي أن تبحث عن حلول، وذلك بضم هذه الفواعل إلى نقاط قوتها لزيادة وزنها و نفوذها على مستوى دولي، حيث وضعت لنفسها عدة أولويات:

- العالمية من خلال منظمة الأمم المتحدة بحثا عن الدعم السياسي والاشعاع العالمي خاصة من خلال مجلس الأمن.
- الأطلسية من خلال الحف الأطلسي كسند عسكري مهم.
- الإقليمية من خلال الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية خاصة لتفعيل الدور الفرنسي دوليا.
- الإفريقية من جهة رابعة من خلال شمال إفريقيا والعمق الإفريقي حيث يعد الوجود والتحرك الفرنسي المعاصر في إفريقيا من المسائل المصيرية لفرنسا، حتى قيل أن إفريقيا تمثل أحد عوامل ثلاثة لمكانة فرنسا الدولية بجانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن وقدرتها النووية.

وبالاعتماد على هذه الأولويات تسعى فرنسا إلى عدد من القضايا الرئيسية: صلاحية نموذجها القانوني إسماع صوتها عالميا سواء مدنيا أو عسكريا، وتأثير دبلوماسيتها بشكل عام.

الفصل الرابع

حدود الدور الفرنسي بين التحديات الداخلية والتحديات الخارجية

بعدما تطرقنا لمختلف الآليات التي وظفتها فرنسا لتحقيق أهدافها الإستراتيجية بحثا عن الدور والمكانة الدولية المنشودة من طرف صانع القرار الفرنسي، نهدف من خلال هذا الفصل إلى فحص مدى تماسك المراهنة الفرنسية على هذا الدور المكانة، وذلك في ظل ما تواجهه من تحديات والتي تمثل ضغوطات على فعاليتها الدولية، وبالتالي قدرتها على تحقيق أهدافها وتطبيق استراتيجياتها.

ويمكن تقسيم هذه التحديات إلى ثلاث مستويات تختلف باختلاف بيئتها وصعوبة فرنسا على تجاوزها كالتالي:

1 –تحديات على المستوى العالمي: التنافس الدولي على مناطق النفوذ.

2 –تحديات على المستوى الإقليمي: متعلقة بمدى قدرة فرنسا على أوربة سياستها الخارجية.

3 –تحديات على المستوى الداخلي الوطني الفرنسي متعلقة بالمشاكل الداخلية التي تعاني منها فرنسا.

بناءا على ذلك سنحلل هذه التحديات بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، لمعرفة مدى تأثيرها على الدور الفرنسي المنشود؟ وكذلك مدى قدرة فرنسا على احتواء هذه التحديات؟

المبحث الأول: تحدي على المستوى العالمي: المنافسة الدولية على منطقة النفوذ التقليدية الفرنسية في إفريقيا.

تحولت إفريقيا إلى ساحة لتنافس سياسي وأمني مرتبط بالاختيارات الشاملة في السياسة الدولية للفاعلين الكبار، غير أن هذا التنافس لا يعكس بالضرورة ما تعكسه التفسيرات التقليدية ذاتها للتنافس الاستعماري في القرن التاسع عشر، فهو ينطوي على نزعة نفسية تقوم على تعزيز الأدوار والمحافظة على المكانة، وبالتالي حدث بذلك تغيير كبير من الحالة الأولى التي كانت فيها إفريقيا ساحة تقليدية لبعض القوى الأوروبية وعلى رأسهم فرنسا، إلى ساحة لقوى خارجية متعددة ومتنوعة ومتضاربة تتطلع إلى التموقع في إفريقيا خاصة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي.[1]

فبعد نهاية الحرب الباردة وفي ظل النظام الدولي الجديد، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، نشأت بيئة جديدة أثرت على الطرفين الفرنسي والإفريقي، ومن ثم شكل ومضمون العلاقات في ما بينهما كما سبق ووضحنا ذلك، فقد وجدت الدول الأوروبية خاصة فرنسا التي طالما احتفظت بمكانتها المتميزة في القارة الإفريقية، أنها أصبحت في مواجهة تحديات ومخاطر جديدة أهمها التنافس بين القوى الكبرى، والتي وجدنا من أهمها الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ففي ظل إعادة ترتيب النظام الدولي مثلت القارة الإفريقية المجال الحيوي للقوى الكبرى المتنافسة على القمة، أولا لما تمثله القارة من موقع جيو–استراتيجي حيوي، وثانيا لما تحويه من موارد ذات أهمية لهذه القوى لكسب نقاط لصالحها في إطار المنافسة على المكانة الإستراتيجية والاقتصادية.

المطلب الأول: تحدي المنافسة الأمريكية

[1] - كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص 231.

في إطار فحصنا لطبيعة العلاقة بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وجدنا بأن هذه العلاقة قد تميزت عبر فترات تاريخية مختلفة منذ 1945، وحتى يومنا هذا ببعض فترات التقارب والاتحاد، ولكن في نفس الوقت فإن سوء التفاهم والعلاقات المتوترة اللذان يعكسان ذلك التنافس بينهما، كانت واضحة بشكل متفاوت من فترة لأخرى، خاصة بعد الحرب الباردة وتحول طبيعة النظام الدولي، تغيرت الموازين الدولية، أين أصبح التوزيع الأحادي للقوة خاصة على المستوى الاستراتيجي–العسكري كما سبق ووضحنا ذلك في الفصل الأول من هذه الدراسة، هو الذي يشكل سلوكات الدول.

وفي هذا الصدد يمكن تحديد ثلاثة أنواع مختلفة لاستجابات الدول لهذا الوضع وهي كالتالي: الحياد، الاندماج أو الرفض[1]، وقد صنفت فرنسا ضمن فئة الدول الرافضة أو المتحفضة على هذا الوضع، وذلك لأنه يتعارض مع أفكارها وتوجهاتها العالمية، الرامية إلى تحقيق الاستقلالية الفرنسية، ونظام دولي متعدد الأقطاب.

وبالتالي فإن ضبط العلاقات الفرنسية الأمريكية أمر أساسي ومصيري بالنسبة للسياسة الخارجية الفرنسية وهي في الوقت الراهن تحت تأثير ثلاثة معايير:[2]

1 –ضرورة التسليم بقوة الولايات المتحدة الأمريكية عالم ما بعد الحرب الباردة خاصة بعد أحداث الحادي من سبتمبر، وبالتالي من العبث أو من غير المجدي محاولة مواجهتها بشكل مباشر من قبل فرنسا.

2 –تبقى الولايات المتحدة الأمريكية حليفة فرنسا نظرا للعديد من العلاقات التعاونية، الدبلوماسية، التجارية، الاقتصادية...إلخ

3 –ولكن مع ذلك توجد اختلافات بينهما والتي يمكن أن تكون قوية.

وبالتالي في تحليلنا للعلاقات بينهما، المسألة ليست كما هي في غالب الأحيان، وهي الاختيار بين هذه النقاط الثلاث، وإنما المزاوجة بينهم، فلا يجب التقليل من أهمية الصلات التي لا تزال قائمة بينهما، ولا من أهمية الخلافات بشأن القضايا الرئيسية في المجتمع الدولي: البيئة، حالات التدخل الإنساني، دور الأمم المتحدة...إلخ، وقد تمكن وزير الخارجية الفرنسية السابق هوبير فيدرين من أن يلخص لنا توجهات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بناءا على النقاط الثلاث المذكورة أعلاه،

[1]- Fréderic Charillon, « peut-il encore y avoir une politique étrangère française ? », op.cit, P917,918.
[2]- Fréderic charillon, « la politique étrangère de la France d'une puissance de blocage à une puissance de proposition », op.cit, p 452.

وذلك بالجملة التالية :" Amis, alliés, mais pas alignés "[1]، وهذا هو المسار الذي تنتهجه فرنسا في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إذا فالعلاقات بينهما مليئة بالتصدعات الكثيرة والعميقة رغم كل مظاهر التقارب والتحالف، فهناك عدم توازن في مجال القوة، ثقافة سياسية مختلفة...إلخ، فحقيقة هناك مصالح مشتركة، قيم ديمقراطية مشتركة، ولكن التضارب الثقافي عميق والاختلافات كثيرة، وفي هذا الإطار العام يمكن فهم المنافسة بين الطرفين في إفريقيا. فالعديد من المحللين الفرنسيين مازالوا يعبرون عن قلقهم الشديد نتيجة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة منذ نهاية تسعينات القرن الماضي وخاصة بعد هجمات 11 من سبتمبر 2001.

الفرع الأول: أسباب اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالقارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة

إلى فترة ليست ببعيدة كانت إفريقيا تحتل مكانة هامشية ضمن السياسة الأمريكية، لذلك نتساءل كيف استطاعت أن تحتل مكانة مهمة في السياسة الخارجية الأمريكية؟

إن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية لم تكن على وتيرة واحدة من الاهتمام بل ترددت بين الاهتمام والإهمال خاصة في النصف الأخير من القرن العشرين ولعل هذا التردد أو التذبذب يعود إلى كثرة العوامل والاعتبارات التي تتحكم في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا منها ما هو داخلي يتعلق بمصالح الولايات المتحدة الاقتصادية والسياسية والثقافية كما تراها الإدارة الأمريكية ومنها ما هو يتعلق بطبيعة النظام الدولي ومواقف الدول الصديقة والمنافسة والعوامل الإستراتيجية في تلك المنافسة.

فطوال فترة الحرب الباردة كان الهدف الرئيسي من اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة هو الحد من النفوذ الشيوعي وتعزيز المصالح الليبرالية الغربية، وقد كانت تعول في ذلك على الدور الذي تلعبه القوى الاستعمارية الأوروبية في المنطقة، وعلى رأسها فرنسا بحكم العلاقات التاريخية مع دول المنطقة.

ولكن منذ نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، بدأت اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه هذه المنطقة تزداد شيئا فشيئا، إلى أن تعززت بشكل أكبر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أين أصبحت الطرف الأكثر تأثيرا وحركة على الساحة الدولية، والساعي إلى إزاحة النفوذ الفرنسي منها بوصف المنطقة منطقة حيوية وواعدة اقتصاديا.[2]

---

[1]- Ibid, P452.

[2]- Abdennour Bemantar « **Regain d'intérêt américain pour le Maghreb quelques réflexions préliminaires** », dans : Abdennour Benantar et autres, **les états unis et le Maghreb région d'intérêt ?,** Alger: édition du CREAD,2007, P05.

فباعتبار الولايات المتحدة الأمريكية أهم قوة دولية فاعلة في عالم ما بعد الحرب الباردة، فمن المتصور أن لا تنحصر مصالحها القومية في مجالها الإقليمي وتتسع لباقي أرجاء العالم، فما تتسم به الإستراتيجية الأمريكية هو كونها كونية لا تقتصر على قارة أو إقليم أو منطقة بل تشمل كل العالم، غير أن هناك بعض المناطق تشكل لها مجالا حيويا أكثر من أخرى لما تتميز به من موقع استراتيجي أو ثروات حالية أو محتملة، أو لما تشكله هذه المناطق حاليا أو مستقبلا من تهديد للأمن الأمريكي، وفي هذا الإطار فإن التغيرات الهيكلية التي عرفها النظام الدولي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة تقويم وترتيب منظومة مصالحها وأولوياتها القومية، لذلك بدأت ملامح سياسة أمريكية جديدة تجاه إفريقيا تتضح مع بداية عام 1998، حيث سعت إدارة الرئيس " بيل كلينتون Bill Clinton " إلى تأسيس شراكة أمريكية إفريقيه جديدة، من خلال التركيز على دبلوماسية التجارة كأداة للاختراق بالإضافة إلى دعم قادة أفارقة جدد.

ففي هذا الإطار جاء في رسالة لمساعدة وزير الخارجية في الشؤون الإفريقية سنة 2000 أن:

" إدارة كلينتون قد نجحت في إعادة تعريف العلاقات بين الولايات المتحدة وإفريقيا، لقد تقدمنا خارج تلك السياسة القائمة على استغلال إفريقيا بسبب التنافس بين القوى العظمى وعقلية الراعي والعميل، ليكون في النهاية إرساء شراكة مع إفريقيا قائمة على المصلحة والاحترام المتبادل."[1]

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بدأ التفكير الاستراتيجي الأمريكي يعطي إفريقيا أهمية كبرى على قائمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تزايدت الأهمية الإستراتيجية للقارة وفقا للرؤى الأمريكية الجديدة، وهذا ما جاء في التقريرين حول إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنتي 2002-2006.

وبالتالي فقد غير التوجه الأمريكي الجديد من الأهمية الجيو-سياسية للقارة الإفريقية وخاصة منطقة شمال إفريقيا وذلك ضمن منطلقات اقتصادية، والساحل الإفريقي انطلاقا من البعد الاقتصادي المغلف بالبعد الأمني، والذي تعتمده الولايات المتحدة الأمريكية كمفسر لتدخلاتها في هذه المناطق تحت شعار مكافحة الإرهاب.[2]

من هنا يمكن تحديد أسباب اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بإفريقيا كالتالي:

---

[1]- Mamadou Ka, « la politique africaine des Etats-Unis de 1974 à 2005 : de l'engagement sélectif à la politique de legacy », canada : collège universitaire de saint boniface, P38, en : http://polis.sciencespobordeaux.fr/vol14n1/ka.pdf (octobre 2017)

[2] - السيد خالد التزاني، "الانتشار العسكري الأمريكي في إفريقيا الدوافع والرهانات"، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 436، جوان 2015، ص29.

1- إن الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية جاء نتيجة محاولات الإبقاء على التفرد الأمريكي في العالم، وهو هدف استراتيجي تسعى إلى تحقيقه في أي مكان من العالم، وبالتالي فقد أوجبت المكانة الجديدة التي اكتسبتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة، ضرورة إعادة صياغة الاستراتيجيات لتحقيق التفوق الشامل وفقا للإستراتيجية العالمية التي كانت بديلا لسياسة مناطق النفوذ الضيقة خلال الحرب الباردة، حيث كان الوجود الأمريكي في إفريقيا يؤدي وظيفة مراقبة النفوذ السوفياتي، وهو الدور الذي لم تكن تعترض عليه فرنسا آنذاك [1]، حيث فضلت الولايات المتحدة الأمريكية ترك تسيير شؤون القارة لحلفائها الأوروبيين، فهي لا تريد من جهة التورط في منافسة مع حلفائها من أجل منطقة لا تعرف عنها إلى القليل، ومن جهة أخرى فإن هذا الاختيار سيكون في صالحها ما دام سيخفض العبء عنها، ويترك لها المجال للمنافسة والصراع مع الاتحاد السوفياتي حول قضايا الحرب الباردة.[2]

لكن بعد نهاية الحرب وانهيار الاتحاد السوفياتي غيرت الولايات المتحدة الأمريكية وجهة نظرها، وذلك بإبداء رغبتها في التدخل في مناطق نفوذ لطالما كانت حكرا على بعض القوى الأوروبية وعلى رأسها فرنسا، وذلك من خلال تصريح كاتب الدولة السابق " وارن كريستوفر Warren Christopher " بقوله : **"لقد انتهى الوقت الذي كانت فيه إفريقيا مقسمة إلى مراكز نفوذ...فاليوم إفريقيا هي بحاجة إلى دعم كل أصدقائها، وليس فقط إلى دعم بعض الجهات"**[3]، وهو ما يأتي في سياق محاصرة نفوذ قوى كبرى بعد أن أصبحت ترى في القارة الإفريقية مجالا خصبا للاستثمار، وسوقا مهمة من الموارد الأولية.

2-ازدياد المرتكزات الإستراتيجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية الإفريقية في عصر العولمة، فالمحددات الثابتة مثل الموقع الاستراتيجي للقارة والثروات الطبيعية وخطوط التجارة، تدفع دوما إلى تأكيد أهمية إفريقيا في منظومة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.[4]

فالقارة الإفريقية تتوفر على حوالي 10% من احتياطي النفط العالمي، و 8% من احتياطات الغاز الطبيعي العالمية، بالإضافة إلى أنها تنتج 80% من بلاتين العالم وأكثر من 40% من ألماس العالم، و20% من الذهب والكوبالت [5]، وبذلك تعد إفريقيا المنطقة الأخيرة في العالم التي يوجد فيها احتياطي

---

[1] - الحاج إسماعيل زرقون، " المغرب العربي والصراع الدولي"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، الجزائر: جامعة غرداية، العدد 09، 2010 ، ص 237.

[2]- Chérif Dris, »la double stratégie américaine en Afrique sahelo-saharienne : pétrole et lutte antiterroriste », dans : Abdenour Benantar et autres, **les états-Unis et le Maghreb Région d'Internet** ?, op.cit , P52.

[3]- Yves Boyer, « le regain d'intérêt américain pour l'Afrique : quelles conséquences militaires et stratégiques ? », fondation pour la recherche stratégique (FRS), , P01, en : www.frstrategie.org/web/documents/publications/notes.pdf (octobre 2017)

[4] - لحسن الحسناوي ، "التنافس الدولي في إفريقيا الأهداف والوسائل"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد29، شتاء 2011 ، ص 107 .

[5]- المرجع نفسه، ص 107.

هائل، حيث تنتشر حقول النفط داخل القارة في كثير من دولها: أهمها شمال إفريقيا وغربها، وهو أسهل وأسرع في استخراجه، وسهولة نقل الخام المتدفق من الآبار إلى سفن راسية عند السطح تقوم بأعمال التصفية والتكرير، بحيث تصبح مشتقاته جاهزة للتحميل والتصدير مباشرة.[1]

وفي هذا الإطار تزود إفريقيا الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 18% من وارداتها الطاقوية، ومن المخطط أن ترفع واردات الولايات المتحدة من البترول إلى نسبة 30% سنة 2020، ومن المتوقع أن ترفع هذه النسبة نظرا لارتفاع الإنتاج الإفريقي للبترول مقارنة بالسنوات الماضية، وذلك بفضل تزايد الاكتشافات المهمة خاصة خليج غينيا والساحل الإفريقي، ونظرا لأن الولايات المتحدة تتصدر قائمة الدول المستوردة للبترول، إلا أنها غير عازمة على الحد من الاستهلاك بل تسعى في المقابل إلى تنويع مصادر النفط، حيث تم تحديد أهداف الطاقة وتحدياتها الإستراتيجية للسنوات القادمة في التقرير الذي أعد بإشراف "ديك تشيني Dick Cheney" نائب الرئيس الأمريكي السابق، والصادر في ماي 2001، ووفقا لهذا التقرير فإنه في غضون الأعوام العشرين المقبلة سيزداد استهلاك الولايات المتحدة من النفط بنسبة 33% كما شدد التقرير على ضرورة تقليل التبعية الأمريكية لنفط الخليج العربي الذي يمثل 20% من الواردات الأمريكية، وبما أن عمليات التنقيب في آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز تواجهها عدة عقبات جيولوجية كانت أو سياسية أو أمنية، فإن إفريقيا أضحت من أولويات واشنطن.[2]

3- تغير الرؤى والتصورات في الإدارة الأمريكية بشأن المشكلات والصراعات التي تعانيها بعض المناطق المعنية في إفريقيا، خاصة الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا، لما تتوفر عليه من موارد طبيعية، خاصة النفط.[3] وبالتالي ترجع أهمية القارة الإفريقية في الحسابات الأمنية الأمريكية إلى عوامل متعلقة بالعقيدة الأمنية الأمريكية المتعددة الأبعاد من جهة، وإلى عوامل أخرى متعلقة بقارة إفريقيا ذاتها، حيث تحتوي هذه المنطقة على ثروات ضخمة، إضافة إلى عوامل أخرى متعلقة بتجاذبات القوى بين أقطاب النظام الدولي على الموارد فيما يخص قارة إفريقيا، وارتباطها في أية توازنات مباشرة أو غير مباشرة بالمشاريع الشرق أوسطية.[4]

---

[1]- السيد خالد التزاني، مرجع سبق ذكره، ص 31

[2]- فوزية قاسي، "الساحل الإفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي: حماية تدفق الإمدادات من خليج غينيا"، **قراءات افريقية** ، مصر: المنتدى الإسلامي، العدد19، 2014، ص 30.

[3] - لحسن الحسناوي، مرجع سبق ذكره، ص 107

[4]- عبد الغاني دندان، " ما وراء الأمن: الأجندة الأمنية لشمال إفريقيا من منظور الاستراتيجيات الغربية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 41-42، شتاء-ربيع 2014، ص 13.

وبناءا عليه نلاحظ أن السياسة الأمريكية في إفريقيا تحمل أبعادا أمنية وطاقوية واقتصادية، من أجل بلوغ هدفين رئيسيين في المنطقة هما: مواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة واحتواء القوى الإقليمية النشطة في هذا الجانب كالجزائر وليبيا، أما الهدف الثاني فيتمثل في احتواء القوى الكبرى المنافسة لها خاصة منها الصين وفرنسا وتأمين الوصول إلى مصادر الطاقة.

إن هذا التموقع الأمريكي الجديد في إفريقيا، يوضح بشكل جلي نهاية تقاسم الأدوار بين الحلفاء التقليديين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي إعلان بداية تنافس طويل على هذا الرهان، بمعنى انحسار هامش التوافق الاستراتيجي الأمريكي– الفرنسي في منح فرنسا دورا نيابيا في إفريقيا، كما كان عليه الوضع خلال فترة الحرب الباردة، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر ميولا لتولي تنفيذ إستراتيجيتها في المنطقة بأدوات أمريكية.

لكن بينما تمثل قارة إفريقيا بالنسبة لأمريكا وسيلة لتحقيق أهدافها إلى جانب الشرق الأوسط، وبالتالي فهي تمثل نقطة في الإستراتيجية الأمريكية، على عكس ذلك تمثل قارة إفريقيا وخاصة الشمال والساحل الإفريقي منطقة جد حيوية بالنسبة لفرنسا.[1]

الفرع الثاني: مظاهر المنافسة الأمريكية لفرنسا في إفريقيا

يمكن حصر أهم مظاهر التنافس الفرنسي الأمريكي على إفريقيا في أربعة مظاهر رئيسية وهي:

1–المظهر الاقتصادي:

بالاستناد إلى المظهر الاقتصادي يمكن الحديث فعلا عن تنافس أمريكي فرنسي في إفريقيا، فالولايات المتحدة الأمريكية تريد بسط هيمنتها ونفوذها على مصادر الطاقة في المنطقة، خاصة الجزائر، الساحل الإفريقي وخليج غينيا، بالإضافة إلى ربط هذه الدول بشراكة معها عن طريق اتفاقيات التجارة

[1]- Aomar Baghzouz, « La rivalité américano-européenne au Maghreb », dans Abdenour Benantar et autres, **les états-Unis et le Maghreb Région d'Intérêt ?** , OP.Cit, P103

الحرة، وهذا فعلا ما حدث عبر "مبادرة ايزنستات" سنة 1998 مع دول الشمال الإفريقي الثلاث: الجزائر، تونس، والمغرب، والتي سميت لاحقا "بالبرنامج الاقتصادي الأمريكي في شمال إفريقيا" عام 2002، هذه المبادرة جاءت بعد تعطل وتعثر مسار الشراكة الأورو–مغاربية [1]، مما دفع بالجانب الأمريكي لاستثمار الشعور بالخيبة الذي أصاب الأطراف المغاربية بعد الوعود التي حملتها معاهدة برشلونة، وبالتالي فإن الهدف من هذه المبادرة الأمريكية هو تعزيز الروابط بينها وبين هذه الدول الثلاث في مجال التجارة والاستثمارات، على أساس أنها تشكل سوق واعدة مقدرة بـ 100 مليون مستهلك هذا بالإضافة إلى السوق الإفريقية ككل والتي تضم 850 مليون نسمة، مما شجعها للتفكير في إقامة منطقة للتجارة الحرة مع إفريقيا عامة مع بداية عام 2020.

لذلك فالسياسة الاقتصادية الأمريكية تجاه الأسواق الإفريقية أصبحت تتجسد في ما قاله وزير التجارة الأمريكي السابق "رون براون Ron Brown" : **" إن إفريقيا تمثل الحدود الأخيرة للمصدرين والمستثمرين الأمريكيين، وفيها إمكانيات وواعدة"**، كما عبر عن الخلفية التنافسية بين فرنسا(أوروبا) والولايات المتحدة الأمريكية، بقوله: **"الولايات المتحدة لن تتنازل عن أي سوق افريقية للدول الأوروبية، الشركاء التقليديين لإفريقيا."** [2]

كما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية استغلال عامل الخلفية الاستعمارية التاريخية للعلاقات الفرنسية مع دول المنطقة لصالحها، باعتبار الأمريكيين متحررين من هذا "الإرث التاريخي" وهو ما عبر عنه صراحة السفير الأمريكي في المغرب "إدوارد غابريال Edward Gabriel " بقوله: **" لنقلها بكل تواضع، نحن متواجدون كشركاء في هذه المنطقة لأننا أمريكا، بكل ما يمثله ذلك من نموذج سياسي، اقتصادي، وثقافي ناجح وجذاب، ولأننا لسنا أوروبيين بالإرث التاريخي لأوروبا في إفريقيا."** [3]

لذلك تحاول فرنسا إيجاد صيغ جديدة للشراكة مع إفريقيا، لكي تخرج من الموقف المعقد الذي وصفه وزير التعاون الفرنسي "شارل جوسلين Charle Jocelyn " بأن: **" فرنسا توفر معظم المساعدات وتحصل أمريكا على معظم الفوائد الاقتصادية."** [4]

ففي هذا الإطار تشير بيانات وزارة التجارة الأمريكية إلى أن التبادل التجاري يظهر تطورا لحجم التبادل السلعي بين الجانبين، ففي عام 2000 لم تكن هذه العلاقة تتجاوز 38.5 مليار دولار، في حين وصل

---

[1]- Yahia H zoubir, « the united states, Islamism, Terrorism, and democracy in the Maghreb the Predominance of security », in yahia H zoubir and Haizam Amirah Fermandez , **North Africa politics, region and the limits of transformation,** London: Routledge, 2008,p268

[2] - لحسن الحسناوي، مرجع سبق ذكره، ص 108.

[3]- Sami Makki, « la stratégie américaine en méditerranée «, **confluences méditerranée**, paris : L'Harmattan , N40, 2002, P128.

[4] - حمدي عبد الرحمن حسن، " سياسات التنافس الدولي في إفريقيا"، **قراءات إفريقية** ، مصر: المنتدى الإسلامي، العدد 02، سبتمبر 2005، ص 56.

هذا المؤشر في عام 2014 لنحو 85.5 مليار دولار، واللافت للنظر هنا هو تركيز أمريكا على النفط والتعدين في القارة السمراء.[1]

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تنشيط تجارة النفط الأمريكية–الإفريقية وتعميقها، بغرض تعزيز التنويع الجغرافي لإمدادات الطاقة، وللوصول إلى هذه الغاية لابد من أن تعمل أمريكا على تحسين المناخ الأمني، وتسهيل تدفق الاستثمارات والتكنولوجيا اللازمة، وبذلك أصبحت تستورد أكثر من 770 مليون برميل من النفط سنويا[2]، وفي هذا السياق أصبحت الشركات الأمريكية الكبرى أكثر نشاطا في إفريقيا، فقد تجاوزت صادرات النفط الإفريقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية 85 مليار دولار، فعلى سبيل المثال أصبحت شركة "اكسون موبيلExxon Mobil" ثاني أكبر منتج دولي للنفط في إفريقيا، ولقد تضاعفت نسبة الاستثمارات الأمريكية في القارة عبر عقد من الزمن، حيث ارتفعت من 9% عام 2000 إلى 22% عام 2004، لتصل إلى 21% عام 2008، وقد مثل النفط الإفريقي سنة 2014 نسبة 29% من إنتاج شركة "اكسون موبيل".[3]

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه من الناحية التاريخية والتقليدية تعد الشركات الأوروبية الأكثر نشاطا في القارة، وخاصة شركة توتال Total الفرنسية التي تعد أول منتج دولي للنفط في إفريقيا منافسة بذلك شركة "إكسون موبيل" الأمريكية، من جانب آخر يعرف مشهد النفط الإفريقي دخولا قويا لشركات النفط الأسيوية من أهمها " بتروتشاينا–Petrochina " الصينية، وهو ما يزيد من مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية التي تحججت بذريعة مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، لتسويغ وجودها العسكري وتكثيفه، والذي يهدف إلى – أولا وقبل كل شيء – حماية تدفق النفط الإفريقي.

2–<u>المظهر الأمني:</u>

على الرغم من الاختلاف في تحديد مفهوم الأمن في إفريقيا بين كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، واختلاف طرق معالجة هذه القضايا الأمنية، إلا أنه هناك نوع من التقارب أو لنقل تنافس منخفض الحدة مقارنة بالجوانب الاقتصادية والإستراتيجية.

غير أن وجود العديد من الأطر الأمنية في إفريقيا، يدل في حد ذاته على منافسة فرنسية– أمريكية للحصول على الريادة أو القيادة في هذه المنطقة، والتي يمثل الشمال والساحل الإفريقي فيها المركز الحساس، فإنشاء قواعد لها في هذا المركز من شأنه أن يسمح لها بالتدخل في كل أنحاء القارة الإفريقية،

[1] - عبد الحافظ الصاوي، "الاستثمار الأمريكي في إفريقيا"، في: www.alaraby.co.uk/economy (أكتوبر 2017)
[2] - عشور قشي، مرجع سبق ذكره، ص 79.
[3] - فوزية قاسي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

وتأمين السيطرة على " قوس عدم الاستقرار" الذي يمتد من أفغانستان إلى خليج غينيا، الذي تمر من خلاله حقول النفط الرئيسية من جميع أنحاء العالم.[1]

وفي هذا الإطار أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة "الحوار الأطلسي – المتوسطي" سنة 1994، والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1995، في نفس الوقت الذي خرجت فيه الشراكة الأورومتوسطية إلى النور، ففي إطار الحوار المتوسطي لحلف الناتو ، تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من جمع بلدان مثل الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، موريتانيا وتونس حول طاولة واحدة لدعم الحوار الأمني والسياسي بينهم، وبهذا تمكنت من دمج الجزائر في هذا الحوار الذي يمثل تغيرا كبيرا، لأنه يمثل مهمة لتحويل الجزائر عن المبادئ التي كانت تدافع عنها بحزم منذ استقلالها عام 1962، وذلك بضمان وتحييد الخطر المغاربي (وخاصة الجزائري) عن حليفتها إسرائيل وعن مصالحها في منطقة الشرق الأوسط .

وقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة محورية في إعادة تعريف منطقة المغرب العربي أمنيا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى إثرها قررت هته الأخيرة ربط علاقات عسكرية وأمنية وثيقة مع دول المغرب العربي، وذلك بترقية الدور الإستراتيجي للمنطقة في مجال " مكافحة الإرهاب الدولي "، سواء كان في منطقة المغرب العربي في حد ذاتها، أو لمحاصرة نشاط تنظيم القاعدة والجماعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي والعمق الإفريقي ككل.[2]

فانطلاقا من هذه المعطيات الجديدة سعت الإدارة الأمريكية إلى تدعيم العلاقات الأمنية والعسكرية مع الدول الإفريقية في إطار ما يسمى الحرب على الإرهاب، حيث ضاعفت الولايات المتحدة الأمريكية من استثمارها العسكري في إفريقيا بعد أن قدمت لها " الحرب على الإرهاب" الحجج الضرورية لذلك، وقد تأكدت التوجهات أكثر مع جولة الرئيس "جورج بوش الابن George W. Bush " لإفريقيا* في جويلية 2003 حيث صرح قائلا: "**لن ندع الإرهابيين يهددون الشعوب الإفريقية أو استخدام إفريقيا كقاعدة لتهديد العالم.**"[3]

وقد كانت هذه المؤشرات ممهدة لاجتماع سري عقد بتاريخ 23 و 24 مارس 2004 للمرة الأولى في مركز قيادة الجيش الأمريكي في مدينة شتوتغارت الألمانية، تمحور حول موضوع التعاون العسكري في المكافحة الشاملة للإرهاب وبصورة خاصة في منطقة الساحل الفاصلة بين المغرب العربي وإفريقيا السوداء،

---

[1]- سعيد الهوسي، " مكانة دول المغرب العربي الأمنية في الإستراتيجية الأمريكية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 33، شتاء 2012 ، ص 33.

[2] - Yahia H. Zoubir, "The United States, Islamism, Terrorism, and Democracy in the Maghreb The Predominance of Security?", op. cit , p 274.

*- زار الرئيس الأمريكي خلال هذه الجولة كل من السنغال، نيجريا، بوتسوانا وأوغندا وجنوب إفريقيا.

[3]- حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سبق ذكره، ص 57.

وبين المناطق النفطية في الشمال وخليج غينيا، وقد شارك في هذا الاجتماع ثماني دول افريقية وهي: التشاد، مالي، موريتانيا، المغرب، النيجر، السنغال، الجزائر، وتونس.[1]

وقبل ذلك أعلنت الحكومة الأمريكية في نوفمبر 2002 عن إنشاء "مبادرة عموم الساحل" والمعروفة بـ" مبادرة بان الساحل" Pan Sahel Initiative ، لمساعدة النيجر ومالي وموريتانيا والتشاد على مكافحة الإرهاب. وقد أصبحت هذه المبادرة عملياتية منذ مارس 2004، وذلك بميزانية قدرت بـ7.75 مليون دولار تزود كل من: مالي، موريتانيا، النيجر، والتشاد بمساعدات للتدريب ومعدات لتحسين أمن حدودها، بالإضافة إلى رفض استخدام أراضيها ذات السيادة من قبل الإرهابيين.[2]

وقد تحولت "مبادرة عموم الساحل" في عام 2005 إلى "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" "Trans-Sahara counter Terrorism Initiative"، لتشمل إضافة إلى الدول الأربع السابقة كلا من "الجزائر، السنغال، نيجريا، تونس، والمغرب" كما تمت إضافة ليبيا إلى هذا البرنامج في أكتوبر 2006، من أجل منع تحول المنطقة إلى ملجأ للجماعات الإرهابية، فهي إستراتيجية متعددة الأوجه ومتعددة السنوات تهدف إلى هزيمة التنظيمات الإرهابية من خلال تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب وتعزيز وترسيخ التعاون بين قوات الأمن في المنطقة وتعزيز الحكم الديمقراطي وتشويه سمعة الإرهاب وتعزيز العلاقات العسكرية الثنائية بين الدول والولايات المتحدة وقد قدرت ميزانية المبادرة في عام 2005 بـ100 مليون دولار وبمخططات تصل إلى 30 مليون دولار سنة 2006، وبمعدل 100 مليون دولار سنويا منذ عام 2007.[3]

كما تم إنشاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وهو عبارة عن مبادرة اقترحتها الولايات المتحدة الأمريكية ودعمتها عدة دول من بينها الجزائر، وقد تم تأسيس هذا المنتدى بصفة رسمية على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء في 22 سبتمبر 2011، وهو يهدف إلى مساعدة الدول التي في المواقع الأمامية والمناطق المتضررة من الإرهاب في الحصول على الإمكانات اللازمة التي تمكنها من التعامل مع التهديدات التي تواجهها.[4]

أما في منطقة القرن الإفريقي فقد عقدت الولايات المتحدة الأمريكية عدة اتفاقيات تسمح للجيش الأمريكي بحرية الحركة في هذه البلدان، لضمان أمن البحر الأحمر ومواجهة ما تسميه بالتنظيمات

[1] - السيد خالد التزاني، مرجع سبق ذكره، ص 32.
[2] - عشور قشي، مرجع سبق ذكره، ص 84.
[3] - المرجع نفسه، ص 84.
[4] - المرجع نفسه، ص85.

الإرهابية، وجدير بالذكر أن جيبوتي تحتضن القاعدة العسكرية الأمريكية الدائمة والرئيسية في القرن الإفريقي منذ 2002، حيث يوجد فيها بشكل دائم ما لا يقل عن 1500 جندي أمريكي.[1]

كما تتوفر القوات الأمريكية على موقع في أوغندا يتيح فرصة مراقبة جنوب السودان، حيث توجد آبار النفط، بالإضافة إلى حصولها على تسهيلات في مناطق مختلفة من القارة في كينيا، إرتيريا، ليبيريا.[2]

لكن يبقى أهم تحول تشهده العلاقات العسكرية الأمريكية بالقارة الإفريقية هو إعلان الرئيس السابق "جورج بوش" عن إنشاء قيادة عسكرية موحدة جديدة للقارة الإفريقية، في 7 فيفري 2007 والمسماة اختصارا بـ"أفريكوم Africom"، مهمتها الإشراف على جميع الأعمال العسكرية والأمنية في إفريقيا ماعدا مصر التابعة للقيادة المركزية، وفي الحقيقة يعتبر قرار إنشاء هذه القيادة تتويجا لاهتمام متدرج من جانب إدارة بوش بالقارة الإفريقية كانت إرهاصاته قد بدأت عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، فبعد محاولات عديدة باء جميعها بالفشل لتركيز مقر القيادة الإفريقية في بلد مغاربي أهمها الجزائر، استقر مقر القيادة أخيرا في مدينة شتوتغارت الألمانية، لينطلق العمل منها رسميا في 1 أكتوبر 2008.[3]

وقد نشرت الولايات المتحدة الأمريكية قوتها فيما لا يقل عن 33 دولة افريقية من بين 54 دولة في القارة، وذلك بنسبة أكثر من 60% خلال سنة 2016 عما كانت عليه منذ عشر سنوات، وبالتحديد سنة 2006 حيث كانت ما يقارب 1% فقط من القوات الأمريكية المنتشرة حول العالم من نصيب إفريقيا، بينما بلغت مع نهاية سنة 2016 ما يقرب من 26.17% داخل دول القارة، لتأتي في المرتبة الثانية بعد قوات الولايات المتحدة التي نشرتها في أفغانستان والعراق وسوريا واليمن بحجة محاربة الإرهاب.[4]

ويعكس إسراع الولايات المتحدة الأمريكية إلى ترتيب وجودها العسكري في إفريقيا، مدى تزايد أهمية القارة وظهورها كلاعب استراتيجي في مجالين من أهم المجالات لأمريكا هما:[5]

-محاربة الإرهاب الذي اتخذ له قواعد في إفريقيا.

- حماية الاستثمارات في القارة التي زادت إلى ثلاثة أضعاف وتأمين منابع النفط.

---

[1] - لحسن الحسناوي، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[2] - خيري عبد الرزاق جاسم،" قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة افريقية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 21، شتاء 2009 ، ص 92.

[3]- Robert G, Berschinski, « Africom's dilemma : The global war on terrorism, capacity Building, humanitarianism and the future of US security policy in Africa », in, : http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub827.pdf (octobre 2017)

[4] - عماد عرابي، "بعد تراجعها خلال السنوات الماضية...أمريكا تحكم سيطرتها على 33 دولة افريقية"، http://www.noonpost.org/content/16149 (أكتوبر 2017)

[5] - خيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سبق ذكره، ص 93.

في مقابل ذلك نجد زيادة انتشار القوات الفرنسية وتحويل العقيدة الإستراتيجية الفرنسية إلى الهجوم والاستباق، كما شهدنا من خلال عملية " سيرفال " و" بارخان " في الساحل الإفريقي كما سبق ووضحنا في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

3-المظهر الجيو-استراتيجي:

يعتبر من أهم مظاهر التنافس الفرنسي-الأمريكي، حيث تراهن كل منهما على الموقع الجغرافي المتميز للقارة الإفريقية، فهي تتميز بموقع استراتيجي مسيطر على خطوط الملاحة الدولية، سواء باب المندب على البحر الأحمر، أو عن طريق رأس الرجاء بجنوب إفريقيا، إضافة إلى جوار شمال إفريقيا جنوب المتوسط[1].

فمن خلاله تريد الولايات المتحدة الأمريكية دعم مخططاتها وأهدافها في الشرق الأوسط، بمعنى أن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة ليس بها بصفة كلية، وإنما لاستعمالها لأغراض أمريكية في مناطق أخرى، أي أنها نقطة في الإستراتيجية الأمريكية، على عكس فرنسا التي تهتم بإفريقيا في حد ذاتها والتي تشكل منطقة جد حيوية بالنسبة لها كآخر معاقل تاريخ ومجد فرنسا، لذلك فهدف التنافس بينهما هو بسط ريادة كل واحدة منهما على هذه المنطقة الإستراتيجية المهمة.

4-المظهر السياسي:

رفعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عهد الرئيس "كلينتون" شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان تجاه إفريقيا، إلا أن ما يلاحظ في هذا الصدد أنها تولي اعتبارات المصلحة القومية الأهمية القصوى في سياستها الإفريقية، وهو ما يعكسه اهتمامها بنظم ليست هي بالضرورة ديمقراطية بالمعنى الحقيقي، بل إنها في سعيها إلى تحقيق الديمقراطية تعمل على تشكيل نخب جديدة في إفريقيا موالية لها[2]، متحدية بذلك العلاقات التاريخية واللغوية التي تربط معظمها مع فرنسا، فتنمية دور قوى إقليمية تؤدي دور الحليف الموثوق للولايات المتحدة الأمريكية مثل: تونس والمغرب وإثيوبيا..إلخ ، تبدو إستراتيجية ذات جدوى في تقليل التكاليف الواجب دفعها عسكريا وإنسانيا على خلفية نكسة الصومال، رواندا، أنغولا ومناطق أخرى عالميا.[3]

---

[1]- "علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بإفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة"، في:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/AlakatDwal/sec03.doc_cvt.htm (أكتوبر 2017)

[2] - لحسن الحسناوي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[3] - جميلة علاق، مرجع سبق ذكره، ص 337 .

المطلب الثاني: تحدي المنافسة الصينية

بعدما كانت إفريقيا ساحة صراع على النفوذ وحلبة منافسة اقتصادية بين فرنسا والولايات المتحدة، دخل لاعب جديد من الوزن الثقيل على خط المنافسة هو الصين ، وذلك لما تتمتع به الصين من قوة اقتصادية هائلة جعلتها تلعب هذا الدور بفاعلية واقتدار.

لذلك تعتبر الصين اليوم أهم قوة صاعدة على الصعيد العالمي في فترة ما بعد الحرب الباردة، فإذا كان وزن الصين الاقتصادي المتزايد يمكن ملاحظته بسهولة، فإن معدلات النمو الصينية وتأثيرها على ميزان القوى العالمي هو ما يخيف القوى الكبرى في العالم، وهو أحد أهم الاهتمامات البحثية المطروحة لدى الأوساط الأكاديمية حاليا.[1]

فالصين غير راضية وتسعى لتحدي النظام الذي أقامته الولايات المتحدة، وبذلك تصنف الصين بأنها قوة تصحيحية صاعدة في النظام الدولي لتكريس نظام تعددي بدلا من النظام أحادي القطبية المنشود من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وهي كذلك من الدول القليلة التي تدافع بشدة عن المفهوم التقليدي للسيادة، فهي تكافح كقوة محافظة لإعادة تأكيد السيادة والاستقلال الداخلي في وجه المفاهيم الناشئة حول حقوق الإنسان، الحكم الذاتي والتدخل الإنساني، كما أن تحرك الصين نحو دعم حرية التجارة ودخول منظمة التجارة العالمية، أملته اعتبارات اقتصادية وخصوصا الوظيفية وأهمها رغبة الحزب الشيوعي الصيني الحاكم في تعزيز شرعيته عبر التنمية الاقتصادية.

ولتجسيد ذلك على الصعيد الدولي تبنت الصين سياسة " الصعود السلمي "، التي تعني إلى جانب بناء القوة والنفوذ الإقليمي والدولي الصيني، طمأنة الدول الأخرى حول طريقة توجيه هذه القوة المتنامية في الجانب الآخر، ولإزالة الشعور باللاأمن وعدم الثقة في أوساط جيرانها، تبنت الصين شعارات مسالمة شكلت الخطوط العريضة لسياستها الخارجية.

ترجع أسباب إتباع هذه الدبلوماسية، إلى أن الصين تسعى إلى تنمية وتطوير الاقتصاد الصيني، فبداية من عام 1979 أقرت الصين إصلاحات اقتصادية عديدة، وبذلك أصبحت الصين أحد أسرع اقتصاديات العالم نموا فخلال الخمسة وعشرين عاما الموالية لعام 1979، أصبح الناتج القومي الصيني ينمو بمعدل سنوي يقارب 10 %، ويتوقع العديد من الاقتصاديين أن الحكومة الصينية قادرة على مواصلة وتعميق

[1] - هنري كيسنجر،" الصين وأمريكا مسار العداوة الحرج"،في :
www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=306721&issueno=9701 (أكتوبر 2017)

الإصلاحات الاقتصادية، والإبقاء على معدلات النمو العالية، إذا نجحت في تفعيل المؤسسات المملوكة للدولة وإصلاح نظامها البنكي.

تلعب التجارة دور هائل في ازدهار الاقتصاد الصيني، حيث حقق نمو الصادرات الصينية عام 2005 نسبة 28 %، والواردات نسبة 17.6 %، والصين اليوم هي ثاني أكبر اقتصاد تجاري عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية.[1] حيث بلغ ناتجها المحلي الإجمالي 11.39 ترليون دولار عام 2016، أي بزيادة تقدر بنحو 7.6% عن عام 2015.[2] أما سنة 2017 فقد بلغ الناتج المحلي الصيني 11.93 ترليون دولار، بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي ما زالت تحافظ على صدارتها للاقتصاد العالمي، بناتج محلي إجمالي بلغ 19.36 ترليون دولار أمريكي. ومن المتوقع أن تتخطى الصين الولايات المتحدة الأمريكية لتتبوأ المركز الأول، نظرا لأنها تعد أسرع اقتصاد نامي خلال الثلاثين سنة الماضية بمعدل سنوي تخطى 10%، وبالرغم من تقلصه سنة 2017 ليبلغ حوالي 7%، إلا أنه يبقى أسرع نموا من الاقتصاد الأمريكي الذي اكتفى بنسبة 3.9% في نفس السنة، مما قد يقلب الموازين في المستقبل القريب مع حلول عام 2030 كما يتوقع بعض المحللين.[3]

هذا النفوذ التجاري الصيني هيمن على جنوب شرق آسيا وبعيدا عن هذه المنطقة، أيضا في أمريكا اللاتينية، الشرق الأوسط، وإفريقيا موضوع دراستنا.

الفرع الأول: تطور الإستراتيجية الصينية في إفريقيا

إن العلاقات بين الصين والقارة الإفريقية ليست جديدة، أو وليدة إفرازات الحرب الباردة وبعدها فقط، فهناك دلائل عديدة أنه منذ مئات السنين قامت علاقات تجارية بين الطرفين،[4] غير أن العلاقات الحقيقية جاءت بعد وصول "ماو تسي تونغ Mao Zedong " للحكم وإنشاء جمهورية الصين الشعبية، وقبل ذلك فإن حكومة بكين لم تكن تبدي اهتماما بعلاقاتها الإفريقية، خاصة أنها كانت تدرك أن غالبية المناطق الإفريقية مازالت تحت الحكم الاستعماري، لكن هذه النظرة اختلفت أثناء الحرب الباردة فقد بدأت بكين تولي اهتماما سياسيا بالدرجة الأولى بالقارة الإفريقية، حيث كانت تساند الخطاب الذي ميز العالم الثالث (جنوب–جنوب) المؤسس على الماضي، من خلال المناداة بالكفاح المشترك ضد كل الامبرياليات، إذ تقوم الدبلوماسية

[1] - عصام الزعيم، " صعود الصين وتحولها الأبعاد والآفاق "، في: http://www.albadil.net/?Id=287&page=ShowDetails&table=articles (أكتوبر 2017)

[2] - سمر إبراهيم محمد، " تصاعد مكانة الصين في الاقتصاد العالمي"، **آفاق آسيوية**، مصر: الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 01 ، ماي 2017، ص 78.

[3] -"World GDP ranking 2017, GDP by country ", in: https://knoema.com/nwnfkne/world-gdp-ranking-2017-gdp-by-country-data-and-charts (December 2017)

[4] - "تطور الإستراتيجية الصينية الجديدة في إفريقيا"، في: www.politics-dz.com (اكتوبر 2017)

الصينية منذ الثورة الشيوعية على اعتبار الصين واحدة من دول العالم الثالث. [1] فقد سبقت القارة الإفريقية معظم مناطق العالم في الالتقاء مع الصين في إطار مؤتمر باندونج عام 1955، وهو أول لقاء آسيوي إفريقي تأسست من خلاله منظمة تضامن الشعوب الآفروآسيوية التي لعبت فيه الصين دورا قياديا.[2]

لكن بعد الحرب الباردة، خاصة مع الإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها الصين والنمو الهائل الذي عرفته بعد اعتمادها على اقتصاد أكثر تحررا خاضع لمنطق السوق، انعكس هذا التوجه الجديد على علاقات الصين مع الدول النامية بشكل عام ومع إفريقيا بشكل خاص، فقد تحولت العلاقات الصينية–الإفريقية من علاقات التزام "إيديولوجي"، والتي زادت متانة في ظل الحرب الباردة في إطار دعم الصين لحركات التحرير الإفريقية ضد الامبريالية، إلى علاقات اقتصادية "براغماتية" قائمة على المصلحة والاعتماد المتبادل بين الطرفين.[3]

لذلك فمع بداية التسعينات عرفت العلاقات الصينية انتعاشا، وهو الأمر الذي ترسخ أكثر مع انطلاق "منتدى التعاون الصيني الإفريقي" الذي تأسس في أكتوبر سنة 2000، وشكل آلية فعالة للحوار والتعاون الصيني الإفريقي.[4]

إن الحضور القوي للصين داخل القارة الإفريقية لا يمكن عزله عن التطور الاقتصادي الكبير الذي حققته بعد الحرب الباردة، إلى أن أصبحت ثاني مصدر في العالم للسلع خلف الولايات المتحدة وهناك من يعتقد بأنها قد تصبح الأولى في العالم مع حلول عام 2030 كما سبق وأشرنا لذلك.

وتماشيا مع هذه المعطيات أصبحت الصين تنظر إلى إفريقيا باعتبارها خزانا مهما للموارد الأولية المهمة للصناعة الصينية خاصة النفط، بالإضافة إلى اعتبارها سوقا استهلاكية مهمة لتسويق منتجاتها الصناعية.

والملاحظ أن العلاقات الصينية–الإفريقية قامت على أسس سياسية واقتصادية أوسع وأعمق من المفهوم الضيق للاستحواذ الصيني على الموارد، خاصة في ظل تداخل عوامل داخلية وخارجية صينية كان لها دور في تشكيل السياسة المتبعة تجاه إفريقيا، إذ أسهمت الإيديولوجيا والاقتصاد والسياسة في تشكيل

[1] - أحمد حجاج،" التنافس الدولي على إفريقيا الصين تعيد اكتشاف إفريقيا"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 163، جانفي 2006، ص 137.

[2] - محمود أبو العينين وآخرون، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي (2001-2002)**، ط1،القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية ،2002، ص 338

[3] - لحسن الحسناوي، مرجع سبق ذكره، ص 118.

[4] - جورج ثروت فهمي ،" العلاقات الصينية الإفريقية شراكة اقتصادية دون مشروطية سياسية"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 167، جانفي 2007، ص89.

هذه السياسة، اعتمادا على الحاجات والمتطلبات التي تقتضيها هذه العلاقة في كل مرحلة من مراحل تطورها.[1]

إضافة إلى ذلك فإن استياء الأفارقة من سياسة وصراع فرنسا وأمريكا مما ساعد على وجود الصين بقوة في الفضاء الإفريقي، خاصة عندما وجدوا فيها ما يلبي طموحاتهم الذاتية، مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية، عدم ربط الاستثمارات بالشروط المسبقة، تحقيق التنمية المشتركة على أساس المنفعة المتبادلة " إستراتيجية رابح–رابح"، غير أن الصينيون لا يقومون بتجميل الاتفاقات الاقتصادية غير المتكافئة المبنية على موقف تفاوضي غير متكافئ، كما أن الصين لا تعمل على نشر أي إيديولوجيات فكرية أو ثقافية تذوّب الطابع الإفريقي مثل الأمركة والفرنسة.[2]

وبذلك أصبحت الصين الحليف المقبول لدى الأفارقة حيث فتحوا لها الباب الإفريقي على مصرعيه، وذلك لاعتبارات كثيرة منها: أنها عضوا دائم في مجلس الأمن الدولي، وأنها تتمتع بإمكانيات اقتصادية كبيرة يمكن أن تساعد دول القارة، علاوة على أنها تملك التكنولوجيا الحديثة التي من خلالها يمكن المساهمة في بناء القدرات الإفريقية، وبذلك وجدت الصين ضالتها في إفريقيا من خلال الاستثمارات في مجالات النفط والتجارة، وذلك بخلق نموذج جديد للشراكة مع المجال الإفريقي، اصطلح عليه بـ:" القوة الناعمة في إفريقيا".[3]

هذا ما فسرته فرنسا بأنه يشكل خطرا كبيرا على مصالحها الواسعة في المنطقة، وسوف نعمل على توضيح مظاهر المنافسة الصينية لفرنسا في المغرب العربي، والتي يمكن حصرها في الجانب الاقتصادي خاصة في جانب المبادلات التجارية بين الصين ودول المنطقة نظرا لتركيز الصين على هذا الجانب بشكل كبير.

الفرع الثاني:مظاهر المنافسة الصينية الفرنسية على إفريقيا (الرؤية الاقتصادية الصينية في إفريقيا)

بات حضور الصين في المشهد الدولي يشكل فعلاً جيو– سياسياً كبيراً، حيث تقود بكين في إفريقيا بصفة عامة، سياسة فتح أو غزو اقتصادي لا سابق لها، فهي تستثمر في كل شيء في كل القطاعات، الزراعية، الصناعية والمعدنية، مع رغبتها الواضحة التي يصعب إرواؤها في الحصول على البترول، هذا

[1] - ميمون مدهون، " الصين في إفريقيا محددات الشراكة ومرتكزاتها"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 203، جانفي 2016، ص 96.

[2]- نوح فلدمان، **الحرب الهادئة مستقبل التنافس العالمي**، ترجمة هشام سمير، ط1، السعودية: تكوين الدراسات والأبحاث، 2016، ص 148-149.

[3]- شفيعة حداد، " الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الو.م.أ- التنافس في السودان نموذجا" ، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10، جانفي 2014 ، ص 14.

التدخل الصيني الذي قلب الموازين ووضع فرنسا القوة ذات النفوذ التقليدي في المنطقة في ذهول كبير أمام هذا الاكتساح.

هذه المنطقة التي كانت إلى حدود البارحة حكراً على القوى الغربية الكبرى، فالعالم تغيّر، ومن بين هذه التغيرات أن صين القرن الواحد والعشرين لا تريد تعليم الأفارقة إنجيلها الثوري، كما كان الشأن في سنوات الستينات، ولكنها عطشى إلى النفط والمواد الأولية. [1]

ويعود دخول الصين إلى الساحة الإفريقية إلى حدثين مركزيين:

- اندماج الصين الكامل في الحياة الدولية، وكونها تريد أن تمارس ثقلها حتى في المناطق التي كانت غريبة عنها.
- ومن جهة أخرى فإن الاقتصاد الصيني هو في كامل توسعه، كما أن تطوره المثير يتكئ على حاجة كبرى للطاقة، فالصين هي ثاني أكبر مستهلك للبترول في العالم، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وقبل اليابان وألمانيا. فكي تحافظ على درجة نمو تقارب 8 ٪ فإنه سيتوجب عليها أن تستورد الموارد الطاقوية بطريقة ذكية.[2]

تواصل الصين بهدوء زحفها في أنحاء المعمورة ، فهي لا ترفع اليوم تلك الشعارات الطنانة التي طغت على خطابها على مدى العقود الأربعة التي تلت استقلالها في نهاية الأربعينات، وهي لا تولي اهتماما للايديولوجيا، أو لصراعها مع الامبريالية أو للتطاحن الطبقي بين الفقراء المسحوقين والأغنياء المستغلين، بل هي تزحف وتحفر المزيد من الثغرات في الأسواق العالمية لسلعها وصناعاتها، غير آبهة – رغم أنها عضو دائم في مجلس الأمن الدولي – بصراعات العالم ونزاعاته. فحين تحدث وزير الخارجية الصيني "لي تشاو شينغ Li Chao Ching " قبيل وصول الرئيس "هو جينتاو Hu Jintao " للمغرب الأقصى في افريل 2006، قال في السياسة الكثير ولم يقل شيئا كان المغرب يود سماعه، خاصة في قضية الصحراء الغربية، وكل ما قاله إن بلاده تحرص على **"تكريس مبدأ المساواة وتعزيز الثقة المتبادلة في المجال السياسي"** ، فالمسئول الصيني يقدم تصريحه بالرباط، وعينه على الجزائر شقيقة المغرب اللّدود، وخصمه في نزاع الصحراء الغربية، وهو يريد الجميع وليس طرفا لأنه يريد كل العالم مفتوحا أمام بضائعه، وليس سوقا

[1] - هند بطلموس،" المغرب والصين تفاعل دبلوماسي في عالم متغير"، في: http://www.annabaa.org/nbanews/57/097.htm (اكتوبر 2017)

[2]- international energy agency, ”Key world energy statistics 2017”, p41, in: www.iea.org/publications/freepublications/publication/KeyWorld2017.pdf (octobre 2017)

واحدا. [1] لذلك ركزنا على مظهر التنافس الاقتصادي بين كل من فرنسا والصين، وذلك لطبيعة التوجهات الصينية في حد ذاتها.

فبعد أن اخترقت البضاعة الصينية والتجار والمقاولون والعمال الصينيون الأسواق المغاربية، وتجاهل السلطات في الدول المغاربية لتحذيرات وتهديدات تجار ارتبطوا تاريخيا بالسوق الأوروبية، وتحديدا السوق الفرنسية أو حديثا بالسوق الأمريكية، وجد الصينيون أن هذه البلدان تشكل نقاط ارتكاز مفيدة، بل وضرورية نحو أسواق أخرى على غرار جبل علي بدبي نحو أسواق الشرق الأوسط ودول آسيوية، ونقطة ال ساحل الإفريقي، حيث استغلال مجالات البترول وشق الطرقات، وهي استثمارات انتزعت من بعض الدول الأوروبية، مثل فرنسا، لتشع هي الأخرى على الأسواق الإفريقية.

تتبني الرؤية الاقتصادية الصينية أساسا على مجموعة من العوامل المهمة والتي يأتي في أولويتها ضمان التزود بالطاقة والمواد الخام التي تحرك عجلة الاقتصاد الصيني ذي الاحتياجات الهائلة لموارد الطاقة، دون أن نغفل الرغبة العارمة لقطب اقتصادي رئيسي في النظام التجاري العالمي كالصين، في إيجاد موطئ قدم لها في قارة يكتسب جزء كبير من سكانها صفة المجتمع الاستهلاكي، هذا بالإضافة إلى أن كسب الدول الإفريقية يحقق للصين دعما وقوة سياسية في المحافل الدولية.[2]

تشير الإحصائيات إلى تطور حجم التجارة الصينية الإفريقية خلال العقدين الأخيرين، حيث وصلت معدلات تزايد حجم التبادل التجاري إلى 40.6% في عام 1997، بقيمة 5.67 مليار دولار، وهي قيمة جاوزت تلك التي تحققت في عام 1990 بـ 6 مرات .

هذا التوجه تجسد بقوة سنة 2000 بإنشاء "منتدى التعاون الصيني الإفريقي" لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية في الصين ثاني أكبر اقتصاديات العالم والبلدان الإفريقية التي تزخر بطاقات بشرية وموارد طبيعية هائلة، في القطاعين العمومي والخاص، وقد أصبح مؤخرا يضم في عضوية أكثر من 45 دولة افريقية، وهو ما أسهم في ترسيخ التغلغل الصيني في إفريقيا، ووضع العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية في مسار سريع حيث نمت التجارة الثنائية بينهما من 10.6 مليار دولار عام 2000، إلى 160 مليار دولار عام 2011، لتبلغ 200 مليار نهاية عام 2012، ووفقا للبنك فقد بلغ حجم التبادل بينهما نحو 222 مليار دولار سنة 2014، ورغم تراجعها سنة 2015 إلى 180 مليار دولار، إلا أن الصين حافظت

[1]- هند بطلموس، مرجع سبق ذكره.
[2] - الشيخ باي الحبيب، " الاستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية"، في:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/04/2014429114833298916.html (أكتوبر 2017)

على المرتبة الثانية ضمن الشركاء التجاريين لإفريقيا بعد الاتحاد الأوروبي بـ 439 مليار دولار، وأمام الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن المتوقع أن تناهز المبادلات التجارية الصينية الإفريقية 400 مليار دولار بحلول عام 2020.[1]

والخريطة رقم –17– التالية توضح مناطق التواجد الصيني في إفريقيا وكذا نسب التبادل التجاري:

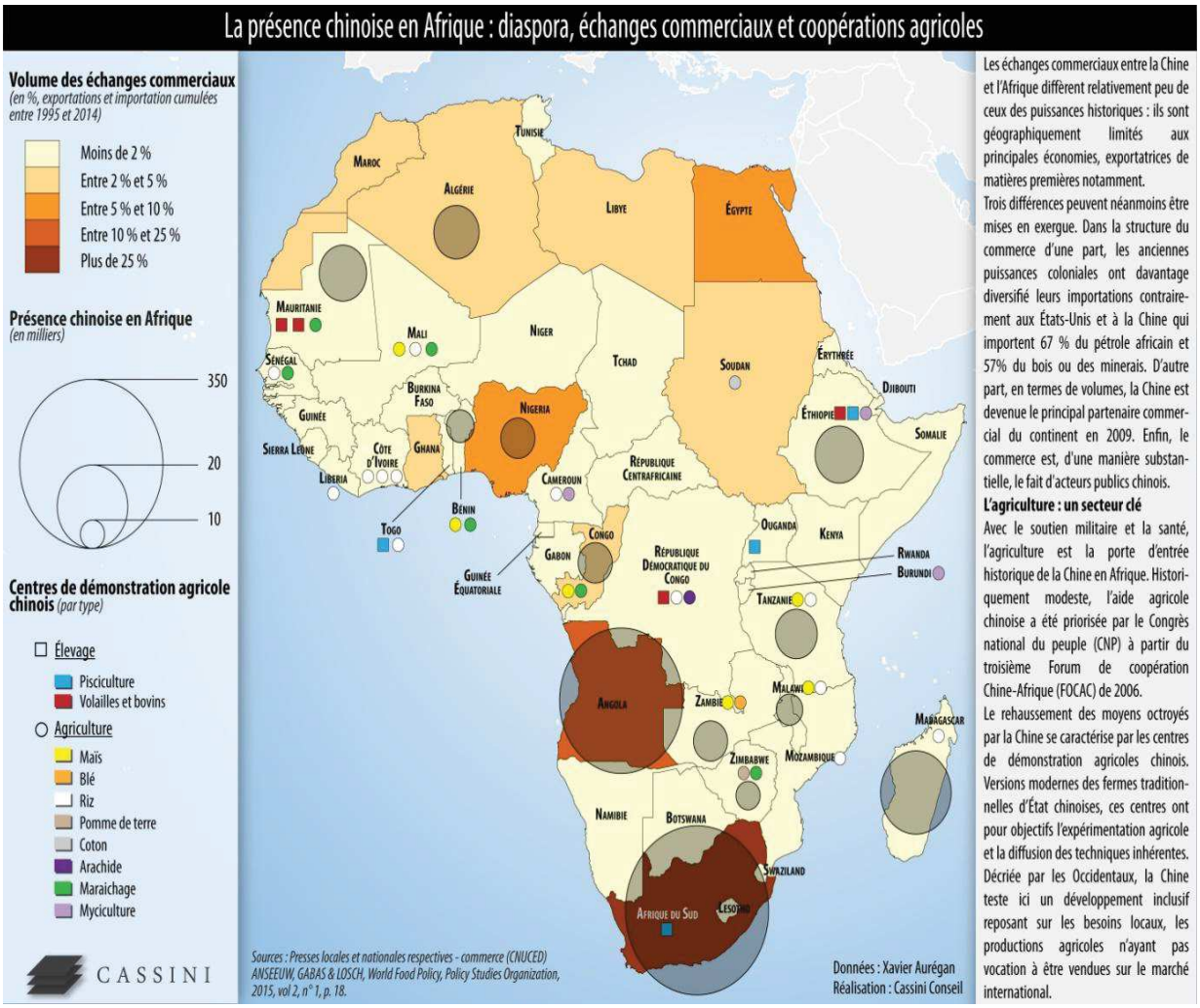

Source : Xavier Aurégan, «La présence chinoise en Afrique », en : www.diploweb.com/Chine-Afrique-ambivalences.html

تستثمر الصين في جميع المجالات من الطاقة والزراعة والتعدين والبناء وقطاعي التجارة والخدمات...إلخ، ويشرف على هذه العملية " بنك الاستيراد والتصدير". فبعد أن كان عدد المصانع والمؤسسات الصينية في إفريقيا عام 2005 نحو 700 شركة، قفز عددها إلى 2000 سنة 2013 و2500 شركة سنة 2017.[2]

[1] - "هل تصبح إفريقيا مقاطعة صينية"، في: http://www.noonpost.org/content/19934 (أكتوبر 2017)

[2]- "Les relations commerciales chine –Afrique en 4 chiffres", en : http://www.lemonde.fr/economie/articleles-relations-commerciales-chine-afrique-en-quatre-chiffres.html (octobre 2017)

فمع توسع الاقتصاد الصيني بمعدل نمو سنوي قوي انعكس على ازدياد الطلب على الطاقة والحاجة المتزايدة للموارد، مقابل عدم قدرة الإنتاج المحلي للموارد على الوفاء بالطلب المتزايد عليها، فكان لا مفر من توجيه الأنظار إلى الخارج للبحث عن مصادر بديلة، ففي عام 2004 باتت الصين أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن المتوقع أن يزداد استهلاكها للنفط والغاز من 33% حاليا إلى 60% بحلول عام 2020،[1]وإلى 80% عام 2030، وتشير التقديرات إلى أن 25% من واردات الصين الإجمالية تأتي حاليا من إفريقيا، مما حدا بها أن تصنف في أعلى سلم أولوياتها الاحتفاظ بعلاقات قوية مع موردي الطاقة الإفريقيين، على رأسها الجزائر، السودان، أنغولا والتشاد.[2]

ففي هذا الإطار تعتبر مصر ثالث أكبر شريك اقتصادي للصين في إفريقيا، حيث بلغت استثماراتها فيها 9.5 مليار دولار تتركز في قطاع المشروعات الصناعية والإنشائية والخدمات، كذلك تسيطر الصين على نسبة لا يستهان بها من حقوق النفط في السودان، حيث يبلغ إجمالي استثماراتها في ذلك المجال زهاء الأربع مليارات، وفي تشاد أنشأت شركة الصين الوطنية للنفط بالتعاون مع الدولة التشادية مصفاة نفطية في جويلية 2011، ولمدة 99 عاما تستغل فيها الشركة الصينية المصفاة بواقع 60% للجانب الصيني و40% للجانب التشادي.[3]

أما بالنسبة للجزائر فترتقي العلاقات الصينية الجزائرية إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية، حيث تقدر العمالة الصينية في الجزائر بنحو 30 ألف في مختلف المجالات " الطاقة– البناء– التكنولوجيا.."، موزعين على أكثر من 50 شركة صينية لإدارة حقيبة استثمارية تناهز أكثر من ملياري دولار ومبادلات تجارية تتجاوز 8 مليار دولار، وبهذا فهي تتصدر قائمة مموني الجزائر لتأتي بعدها فرنسا في المركز الثاني بنصف المبلغ حيث تقدر صادراتها للجزائر أكثر من أربع مليارات دولار،[4] كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم –07–أهم شركاء الجزائر في الواردات

[1] - جميلة علاق، مرجع سبق ذكره، ص 340.
[2] - لحسن الحسناوي، مرجع سبق ذكره، ص 120.
[3]- الشيخ باي الحبيب، مرجع سبق ذكره.
[4]- الوكالة الوطنية الجزائرية لتطوير الاستثمار،"حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر الفترة: عام 2016"، في: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur (أكتوبر 2017)

المصدر: الوكالة الوطنية الجزائرية لتطوير الاستثمار ، مرجع سبق ذكره.

ولعل هذا الاختراق الصيني للنفوذ الفرنسي في مناطق تمركز النفط في إفريقيا، جاء نتاج إستراتيجية مبنية على عدة محاور، منها تقديم المساعدات إلى الدول الإفريقية دون شروط سياسة وكذلك دعم استثمارات القطاع الخاص الصيني في إفريقيا، من خلال "مجلس الأعمال الصيني –الإفريقي" الذي أنشئ في نوفمبر 2004، الذي عمل على دعم استثمارات القطاع الخاص الصيني خاصة في كل من الكامرون وغانا والموزمبيق ونيجريا وجنوب إفريقيا.[1]

أمام تنامي الدور الصيني في إفريقيا كان من الطبيعي أن تنظر فرنسا وباقي الدول الغربية، إلى ذلك بقلق كبير وهو ما جعلها توجه مجموعة من الانتقادات إلى الصين، من قبل أن الصين تدعم نظما تسلطية وقمعية، ولا تربط بين قروضها وضرورة احترام حقوق الإنسان وأنها استعمار جديد للقارة، ولا تكترث للتهديدات الأمنية التي تعرفها القارة مثلها باقي الدول الغربية وخاصة الأوروبية منها، وبالتالي نستطيع تفسير التحركات العسكرية الفرنسية مؤخرا في شمال إفريقيا والساحل الإفريقي، كإستراتيجية لمواجهة النفوذ الصيني المتنافي في المنطقة، مما شكل تهديد حقيقي وملموس للمصالح الحيوية الفرنسية في المنطقة.

ومنه ووفقا لهذه المعطيات، يبدو من الواضح جدا أنه في الأعوام القليلة الماضية سجل الحضور الصيني في إفريقيا وجودا قويا، استقطع حيزا كبيرا من السوق التجارية الإفريقية، وكذلك في مجال الاستثمارات، فبالرغم من محافظة فرنسا على رتبة أول شريك تجاري خاصة لمعظم البلدان الإفريقية، إلا أن حصتها من السوق تأثرت فعلا، حيث أصبحت الصين تشكل أكبر منافس للمصالح الفرنسية في المنطقة إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يشكل أكبر خطر على مستقبل التواجد الفرنسي في المنطقة.

[1] - لحسن الحسناوي، مرجع سبق ذكره، ص 121.

فإذا كان يطلق على الصين اسم العملاق النائم ، فإن معدل النمو الاقتصادي الأسرع في العالم مكنها من لقب العملاق المتيقظ ، ومن المفيد أن نفهم أن هذا العملاق يريد استغلال موقعه الصحيح في العالم.

المبحث الثاني: تحديات على المستوى الإقليمي: مدى قدرة فرنسا على أوربة سياستها الخارجية

لا شك في أن الاتحاد الأوروبي يعتبر أول مجال إقليمي تصورته فرنسا لاستعادة دورها ومكانتها الدولية، لذلك أصبح من ثوابت سياستها ومحور حركتها الخارجية، مستندة في ذلك على قدراته الذاتية والدولية التي يمتلكها لبناء قوته المستقلة والمؤثرة في النظام العالمي، فبالرغم من التقدم الذي أحرزه إلا أنه مع ذلك يعاني من مجموعة من التحديات، والتي قد تؤدي إلى إعاقة سيره نحو مزيد من التطور في مشروعه الوجودي الكامل، وبالتالي من الممكن أن تحد من انطلاقته نحو آفاق أوسع وأقوى، الأمر الذي سيؤثر لا محال على مستقبل الدور الفرنسي، القائم على فكرة بناء وتطوير قوة موازية عالميا للقوة الأمريكية أو تتخطاها.

ويمكن تقسيم هذه التحديات إلى تحديات متعلقة بطبيعة العلاقة بين الدول المكونة للاتحاد الأوروبي وخاصة أقطابه أو الدول الكبرى فيه. بالإضافة إلى تحدي آخر خارجي مرتبط بطبيعة العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. والتي سنعمل على توضيحها من خلال مطلبي هذا المبحث.

المطلب الأول: تحدي نمط النظام المستقبلي للاتحاد الأوروبي

يعيش الاتحاد الأوروبي تحديا جوهريا يتمثل في تنامي التوجه الوطني والقومي في ظل صراع المصالح بين أقطاب هذا الاتحاد، وبالتالي فإن هوية النظام الذي سينتهي إليه المشروع الأوروبي مازال غير واضح المعالم حتى الآن.

فالمعروف أن الاتحاد الأوروبي بصيغته الحالية هو نمط فريد بين النظم السياسية في التاريخ الحديث والمعاصر، فهو بمؤسساته القائمة ليس دولة قياسا على نموذج الدراسة، من حيث اجتماع سياسي يرتكز على ثلاثة مقومات أساسية: الأرض، الشعب والهيئة الحاكمة، كما أنه ليس صيغة تجمع بين الفيدرالية والكونفدرالية، كما أنه ليس نظاما إقليميا أو قاريا سينتهي إلى قيام نموذج إقليمي أوروبي بجغرافيا سياسية جزئية أو كلية تشمل القارة الأوروبية برمتها، فهذا الفضاء الأوروبي لم يتحول بعد إلى إقليم بالمعنى

القانوني والسياسي، والمواطنة الأوروبية لم تتحول بعد إلى جنسية بالمعنى القانوني والسياسي لهذا المصطلح، والسلطة الأوروبية لم تتحول كذلك إلى حكومة بالمعنى القانوني والسياسي المتعارف عليه، لأن التنظيم السياسي والقانوني للسلطة يرتبط عادة بشكل الدولة التي تؤطرها.[1]

فالاتحاد الأوروبي إذا هو نمط فريد من نوعه على مستوى البنيان الهيكلي لنظامه السياسي، فهو يجمع في آن واحد بين خصوصيتين: خصوصية الوحدة الأوروبية كهدف استراتيجي من جهة، وخصوصية الدول الأعضاء المنضوية في مكونه السياسي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من جهة أخرى، وفي كل الأحوال لا أحد يمكنه تصور الصيغة التي سينتهي إليها هذا النوع من النظام السياسي، الأمر الذي يجعل مستقبل هذا النظام مفتوحا على تحديات مختلفة وإزاء ذلك انقسمت الدول الأوروبية إلى اتجاهات ثلاثة متباينة فيما بينها:[2]

1 -دول ترى في أن المشروع ليس إلا مجرد سوق تجارية، ولا أهمية لأي دور سياسي وهي دول أوروبا الشرقية.

2 -دول ترى ضرورة أن يستكمل الاتحاد الأوروبي مشروعه السياسي ودوره العالمي كقطب بازغ في الساحة الدولية وتقود هذا الاتجاه كل من فرنسا وألمانيا.

3 -دول تدعوا لبناء قوة سياسة وعسكرية واقتصادية أوروبية، ولكن بما يناسب مع المشروع الأمريكي ومَثَّل هذا التوجه بريطانيا.

إن تلك التوجهات المتباينة بين الدول الأوروبية أدت إلى إضعاف التأثير في السياسة الدولية، ويعود التباين إلى المنافسة الشديدة بين الدول من أجل محافظة كل دولة على مصالحها القومية العليا، واختلاف مواقف كل دولة من القضايا الدولية.

الفرع الأول: تحدي طبيعة العلاقات الفرنسية الألمانية

غالبا ما تركز التوتر الرئيسي داخل الاتحاد الأوروبي بين الأولويات الوطنية والمصالح الجماعية، حيث تتفوق الاعتبارات السياسية الوطنية على المصالح المشتركة، إذ تتحرك القيادات لحماية مصالحها الوطنية بالدرجة الأولى، وهذا ما تجسده العلاقات الفرنسية–الألمانية، في إطار رغبة فرنسا لأوربة قرارات سياستها الخارجية خدمة لدورها ومكانتها الدولية، ولكن هذه الأخيرة وجدت صعوبات كبيرة، نظرا للتحدي الذي تشكله ألمانيا في إطار الاتحاد الأوروبي، بحكم ارتباطها بهذا الكيان الإقليمي.

[1]- محمد مراد، مرجع سبق ذكره، ص 258-259.
[2] - محمد دحام كردي، مرجع سبق ذكره، ص 244.

فقد شهدت العلاقات بين فرنسا وألمانيا تطورا على عدة مستويات، فبالرغم من العداء التاريخي بينهما، إلا أنهما سَعَيا إلى تبني تصور مشترك في محاولة لخلق هوية أوروبية مشتركة، قادرة على تجاوز الخلافات التاريخية بينهما، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وجدت ألمانيا نفسها مقسمة إلى قسمين : [1]

– القسم الغربي المستقل والمعروف بألمانيا الغربية.

– القسم الشرقي والمعروف بألمانيا الشرقية تحت إدارة الإتحاد السوفيتي سابقا.

كما حظيت فرنسا بالسيطرة التامة على إقليم السار الألماني، وذلك وفق مؤتمر يالطا في 04 – 11 فيفري 1945 لتقرير مصير ألمانيا. فبقيت العلاقات متوترة بين الطرفين خلال الفترة 1945 – 1949، لذلك بدأت فرنسا في البحث عن سبل كفيلة لإيجاد حل لضمان أمن فرنسا من الخطر الألماني، وكان ذلك عن طريق المشروع الأوروبي كما سبق ووضحنا ذلك، والذي كان له هدفا كبيرا تمثل في بناء علاقات سياسية، ثقافية، اقتصادية، أمنية جديدة بين فرنسا وألمانيا، لم يكن أي فرد أوروبي أو حتى فرنسي أو ألماني، يتصور أنهما سيكونان محور ثنائي متعاون ومحرك لأوروبا وإنمائها وتطورها في كل الميادين، حيث كانت الإرادة السياسية كبيرة لدفع العلاقات الفرنسية – الألمانية نحو الأمام وجعلها علاقات متميزة.[2]

ولكن السؤال المطروح بقوة هو: هل يبقى هذا التحالف صامدًا في وجه المتغيرات والتطورات الدولية والإقليمية المتسارعة، خصوصًا مع التغيير الهام في ميزان القوى الأوروبية لمصلحة ألمانيا، ومع اختلاف وجهات النظر في العديد من القضايا الأوروبية والعالمية؟

لم تقضي كل هذه التطورات على كل التوترات الموجودة بين البلدين، و لكن ليس التوتر السابق الذي كان يتمثل في الجانب الأمني، وإنما طغى طابع آخر وهو الطابع التنافسي حول من يقود أوروبا، أو من يستفيد أكثر من الطرف الآخر، فالعلاقات غير متوازنة ومتفاوتة جدا بينهما خاصة على المستوى الدولي، فدبلوماسية الرتبة والعظمة التي تمارسها فرنسا، لا يمكن أن تقارن بتلك التي تنتهجها ألمانيا العملاق الاقتصادي ولكنها قزم سياسي، نظرا لامتلاك فرنسا للسلاح النووي بالإضافة إلى مقعدها الدائم في مجلس الأمن.[3]

---

[1] - Daniel colard, " l'Allemagne unie et les nouvelles relations franco-allemandes dans la nouvelle Europe 1990-2006", **Annuaire Français de relations internationales**, France : la documentation française, volume VIII, 2007, p396.

[2] - Leblond Laurent, op.cit, p 92 .

[3] - Daniel colard , "l'Allemagne unie et les nouvelles relations franco-allemandes dans la nouvelle Europe 1990-2006", op.cit , p 397.

وبالتالي العلاقة بين الدولتين تتواجد فيها نقاط تقارب وتعاون، ونقاط تخوف وتنافس واختلاف، وذلك حول كل من القضايا الأوروبية أو الدولية.

ومن بين أهم القضايا التي يتفق حولها الثنائي الفرنسي- الألماني، هي ضرورة ضبط علاقاتهما مع روسيا وذلك تخوفا من دور روسي جديد في أوروبا الشرقية، نظرا للترسانة العسكرية الكبيرة التي تمتلكها وعلى رأسها السلاح النووي، بالإضافة إلى امتلاكها لقوة اقتصادية معتبرة مدعمة بامتلاكها لمواد طاقوية مهمة كالغاز والبترول، وهذا ما جعل تصورات الثنائي الفرنسي- الألماني تتقارب من بعضها نوعا ما، وذلك بوضع سياسة موحدة في إطار الإتحاد الأوروبي، لاستبعاد الخطر الروسي وضمان أوروبا الشرقية كسوق ومجال حيوي لأوروبا وخاصة ألمانيا.

وهذا ما أدى إلى إدخال روسيا في اتفاق سنة 1995 مع الإتحاد الأوروبي في مجال الشراكة التجارية والسياسية، لضمان مراقبة السلوك الروسي اتجاه دول أوروبا الشرقية، كما تم عقد سنة 1994 وقبل الاتفاق السابق، شراكة من أجل الأمن لتطوير التعاون العسكري بينهما، ولكن الهدف الأوروبي من ذلك هو تقييد روسيا باتفاقيات تجعلها بعيدة على اتخاذ إجراءات لا تتماشى والسياسة الفرنسية- الألمانية تجاه أوروبا الشرقية .

كذلك نجد قضايا: الأقليات، والهجرة، والإرهاب واللاجئين، والتي شكلت إحدى أهم القضايا التي يتفق كل من فرنسا وألمانيا على الوقاية منها أو الحد منها، خاصة وأن أوروبا تعرف الكثير من الأقليات التي تطالب بالاستقلال، مثل " إقليم الباسك " في إسبانيا ، إقليم " سنجاك " الألباني في" مقدونيا "... إلخ، هذه الأقليات العرقية والدينية التي تشكل خطر كبير على أمن أوروبا.

هذا بالإضافة إلى خطر الهجرة واللاجئين، ويمكن تصنيف المناطق التي تأتي منها إلى ثلاثة مناطق رئيسية وهي: [1]

1 -أوروبا الشرقية خاصة: البوسنة، بولونيا...إلخ.

2 -إفريقيا وخاصة: مالي، النيجر، السنغال...إلخ.

3 -دول ضفة جنوب المتوسط خاصة: الجزائر، تونس، المغرب.

فعلى الرغم من ترجيح الخيار الأوروبي بالنسبة للثنائي الفرنسي الألماني، غير أن هذا لا يخفي حقيقة وجود مظاهر للاختلاف بينهما، و ذلك نظرا لاختلاف الغايات الإستراتيجية لكل طرف منهما.

[1] - de dieguez manuel, " universalité de la France", **revue politique et parlementaire**, paris : Presses Universitaires de France, N951, février 1992.p 26.

فكما هو معروف دائما عن سلوكات الدول الكبرى في النظام الدولي، فإنه بالرغم من ارتباط هذه القوى سواء بأحلاف أو اتفاقيات دولية وإقليمية، تبقى الدولة دائما لها مجال مفتوح في النظام الدولي، وذلك لكي تتحرك فيه لتطبيق سياستها الخاصة بها، تنفيذ إستراتيجيتها بعيدا عن التحالفات والاتفاقيات التي تربطها مع الدول الحليفة لها. وتكون هذه السلوكات المستقلة، بمثابة المتنفس للبحث عن مصالح تكون أكثر حيوية من المصالح التي قد تستفيد منها داخل إطار الحلف أو أي اتفاق ثنائي مع طرف آخر.[1]

وهذا ما ينطبق على العلاقات الفرنسية– الألمانية في إطار الإتحاد الأوروبي، باعتبار كل واحدة منها بمثابة دولة كبرى، سواء كقوة إقليمية في منطقة أوروبا، أو بصفتها قوة كبرى في إطار النظام الدولي، فالموقف الفرنسي يدعو إلى موقف مستقل، حيث وجدت فرنسا في أوروبا الموحدة الوسيلة المثلى لاستعادة أمجادها الغابرة ودورها الذي يتجاوز حدودها الإقليمية كقوة كبرى على مسرح السياسة العالمية. كما اعتبرت أن توحيد أوروبا هو بداية التخلص من التسلط الأنجلو – ساكسوني على القارة الأوروبية ، ومن مظاهر الأمركة التي غزت الحضارة الأوروبية. بمعنى أوضح، إن أوروبا الموحدة بالنسبة إلى فرنسا هي أوروبا تقودها فرنسا، ما يعيد تعويم الأسهم الفرنسية كقوة عالمية تنافس الولايات المتحدة على النفوذ داخل حدود القارة الأوروبية، وذلك باستغلال تحالفها مع ألمانيا في بناء أوروبا، لاقت فكرة الزعامة الفرنسية لأوروبا في البداية قبولاً لدى ألمانيا خصوصًا أن امتلاك فرنسا السلاح النووي ضمن لها تفوقًا استراتيجيًا داخل أوروبا الغربية، بالإضافة إلى موقع فرنسا القوي داخل مجلس الأمن ، باعتبارها إحدى الدول الخمس المتمتعة بممارسة حق الفيتو الذي أكسبها مكانة محترمة على الصعيد العالمي. كما أن ألمانيا كانت تدرك أن سعيها لزعامة أوروبا يمكن أن يؤدي إلى ظهور النعرات القومية الأوروبية ، وإلى بعث المخاوف التاريخية الراقدة المتوجسة من دور ألماني مسيطر على أوروبا، ظلت هذه المعادلة المتحكمة بالعلاقات الألمانية – الفرنسية، التي تحكمها التوازنات الدقيقة والمصالح الآنية لكلا الطرفين، سارية المفعول إلى حين ظهور تغيرات سياسية وجيوبوليتيكية على المشهد الأوروبي والعالمي ، فقد حملت هذه التغيرات بوادر دور ألماني جديد وفاعل في أوروبا كقوة إقليمية تزاحم فرنسا على زعامة القارة ويمكن أن تشكل في المستقبل القريب قوة عالمية ولو جزئيًا.[2]

[1] - باسل الحجار ، "العلاقات الألمانية الفرنسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة "، في: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content (نوفمبر2017)

[2]- المرجع نفسه.

حيث توقفت ألمانيا عن ممارسة "سياسة ضبط النفس" التي اتسمت بها الحكومات الألمانية في فترة الحرب الباردة ، [1] فألمانيا المتحدة بدأت تقول" لا " وتدافع عن مصالحها، حيث بدأت تتصرف مثل كل الفواعل الدولية الكبرى الأخرى، فبعد أن تحولت إلى قوة اقتصادية عملاقة في أوروبا واستعادت وحدتها، إندفعت إلى البحث عن دور مستقل وفاعل في أوروبا، غير أن هذه المعطيات أثارت مخاوف فرنسا من الطموحات القومية الألمانية وتطلعاتها العالمية، مما زاد الخوف من قيام أوروبا الألمانية بدلا من ألمانيا الأوروبية بسبب الحجم الاقتصادي والجغرافي والسكاني المتزايد.

ومن أبرز العوامل التي مهدت لبروز الدور الألماني على سدة الزعامة الأوروبية فنلخصها بالآتي: [2]

1- إدراك ألمانيا الحدود الحقيقية لقوة فرنسا التي تعاني من الضيق الاقتصادي، كما أن مؤسساتها العسكرية لا تمتاز بكفاءة نظيرتها الأميركية ، ففرنسا تحولت إلى قوة أوروبية متوسطة المدى لا تستطيع حتى حماية مصالحها الحيوية في الدول الأفريقية التي كانت تدور في فلكها فكيف تحمي أوروبا من أي خطر يتهددها اقتصاديا وعسكريًا؟

2- تحولت ألمانيا إلى دولة غير مؤذية، ولكن في الوقت نفسه محصنة بفضل الحضور العسكري الأميركي على أراضيها الذي منحها شهادة حسن سلوك أمام جيرانها. فبفضل ذلك تمكنت ألمانيا من استيعاب أوروبا الوسطى المنضوية حديثًا إلى الجسم الرأسمالي الديمقراطي ، وتمكنت من جذبها إلى فلكها بواسطة التجدد والتحرر الاقتصادي، الذي تحفزه استثمارات ألمانية ضخمة واقتصاد ديناميكي منفتح.

وبالرجوع إلى أهم قضايا الخلاف بين فرنسا وألمانيا فنجد من أهمها: الإستراتيجيات المتناقضة بين فرنسا وألمانيا حول مناطق النفوذ. ومن الملاحظ أن الاختلاف بين فرنسا وألمانيا سببه المصالح المختلفة والاهتمامات المتباعدة لكل منهما، فألمانيا تفضل الاهتمام بأوروبا الشرقية التي تعتبرها منطقة نفوذ خاصة بها، وتريد توسيع الإتحاد الأوروبي بانضمام هذه الدول إليه. وعلى عكس ذلك، فإن تعاملات فرنسا مكثفة مع الضفة الجنوبية للمتوسط ولا سيما منطقة المغرب العربي، والعمق الإفريقي، وبهذا وقعت فرنسا وألمانيا في لعبة شد الحبل، كل واحدة تريد توجيه الإتحاد الأوروبي لخدمة مصالحها بشكل إنفرادي في منطقة نفوذها الرئيسية .

وقد وصلت التوترات بين فرنسا وألمانيا ذروتها بشأن علاقاتها مع الضفة الجنوبية للمتوسط (وخاصة المغرب العربي)، بعد إطلاق الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي لمبادرته والمتمثلة في " الإتحاد من

[1] - Daniel colard , "l'Allemagne unie et les nouvelles relations franco-allemandes dans la nouvelle Europe 1990-2006", op.cit , p 401.

[2] - محمد دحام كردي، مرجع سبق ذكره، ص 242-243.

أجل المتوسط " سنة 2007 ، والتي وصلت إلى حد التهديد بتفكيك الإتحاد الأوروبي. فقد وجهت المستشارة الألمانية " أنجيلا ميركل Angela Merkel " انتقادات حادة لمشروع ساركوزي ، معربة عن مخاوفها من أن يؤدي إلى تفكيك كيان الإتحاد الأوروبي، قائلة في ذلك " **إنني أنظر بعين الشك إلى هذه الأفكار – المشروع المتوسطي – لأنها من الممكن أن تشكل تهديدا لكيان الإتحاد الأوروبي على المدى الطويل ... مما يؤدي إلى تفكيك الإتحاد الأوروبي .**"[1] حيث اعتبرت "ميركل" أنه ليس من حق فرنسا أن تقر بنفسها ودون استشارة أعضاء الاتحاد الأوروبي مسبقا تفاصيل قضية جوهرية كهذه، غير أن مجرى الأمور سار بالنهاية لصالح فرنسا التي استطاعت أن تجمع بين أغلب دول الاتحاد الأوروبي، فدشن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط انطلاقا من باريس في جويلية 2008.

بالإضافة إلى الخلاف الذي طرح نفسه مع بداية سنة 2011 مع بروز القضية الليبية، فقد رفضت ألمانيا الانجرار نحو الموقف الفرنسي المحبذ لتدخل عسكري في ليبيا ضد سياسة "معمر القذافي"، حيث انزعجت ألمانيا مما بدا وأنه مخطط تحاول عبره فرنسا، استغلال ظرف إنساني من أجل تمتين مكانتها السياسية والإستراتيجية والبروز كالمنقذ الأساسي لليبيين، ومن تم أتى قرار ألمانيا الامتناع عن التصويت لصالح القرار 1973 للأمم المتحدة، القاضي بضرورة حماية المدنيين الليبيين عبر كل الوسائل المشروعة.[2]

مما ترجم عدم وجود سياسة خارجية مشتركة بين دول الاتحاد الأوروبي، بالرغم من الجهود المعلنة من قبل هذه الدول، والتي تطالب وتركز على ضرورة توحيد الرؤى والتوجهات الأوروبية الخارجية، غير أن المصالح الذاتية لكل دولة أوروبية منفردة طغت على الروح الجماعية الأوروبية، وهذا ما تفسره العلاقات الفرنسية الألمانية، التي وصلت إلى مراحل متقدمة من التوتر.

غير أن الفرنسيون أدركوا نتيجة الوعي التاريخي الذي اكتسب من الحربين العالميتين الأولى والثانية، أن أي نكسة للتحالف الألماني – الفرنسي عبر خنق ألمانيا وحرمانها من مجالها الحيوي، سوف يرجع حلم الوحدة الأوروبية خطوات عملاقة إلى الوراء، وسوف يجعل فرنسا وحيدة وضعيفة بين ثلاثة عوالم مفترسة تتنازع الأدوار وتتقاتل ولو حتى على فتات المصالح. فعبر المحيطات التي خضعت لجبروتها وسيطرتها، تدنو الولايات المتحدة التي ترغب بأوروبا موحدة لكن مشوشة الأفكار، ضبابية في التعامل مع أزماتها

[1] - مصطفي صالح ، " الاتحاد المتوسطي خلفيات وسيناريوهات "، **العالم الاستراتيجي** ، الجزائر : مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 1، مارس 2008 ، ص 09 .

[2] - براء ميكائيل ، "أوروبا أمام الثورة الليبية اتحاد بمواقف متضاربة "، ص 04 ، في : http://fride.org/descarga/_AlJazeera_Qatar_BM_14_5_11.pdf (نوفمبر2017)

الداخلية على غرار الأزمة اليوغوسلافية أو البوسنة. وعلى الحدود الشرقية ينشط البركان الروسي تحت الجليد منتظرًا اللحظة المناسبة لاستعادة نفوذه التقليدي في أوروبا الوسطى والشرقية، والذي بدونه لا تعدو روسيا كونها قوة إقليمية متوسطة الحجم ، وأكبر دليل على ذلك الموقف الألماني – الفرنسي المشترك والمتماهي من أزمة أوكرانيا ومن وضع جورجيا التي أصبحت تؤرق روسيا، وبالتالي فأي ضرب لهذا التحالف الألماني – الفرنسي سيحيي التطلعات الروسية الجيوبوليتيكية النائمة تجاه أوروبا. أما بالقرب منها فهناك ألمانيا التي سينتهي، فور انهيار التحالف مع فرنسا والعمل الأوروبي المشترك، تماهيها الذاتي مع أوروبا، وبالتالي سوف تتبنى تعريفًا أكثر قومية وتشددًا لمصالحها وبالطبع على حساب الجارة فرنسا[1].

لكل هذه الأسباب السالفة الذكر، وعلى الرغم من تراجع العلاقات الألمانية – الفرنسية مقارنة بما كانت عليه سابقًا، لا بد من استمرار التعاون بين البلدين ، فأوروبا تبنيها برلين وتقودها لم يحن وقتها بعد، لاعتبارات تاريخية من جهة، ولعدم دخول الولايات المتحدة في حالة ضعف تجبرها على قبول تسيّد دولة واحدة على أوروبا من جهة أخرى. أما أوروبا تقودها فرنسا فـتبقى أمل منشود، ولكن الحقيقة الدامغة التي تأكدت هي أن أوروبا تحتاج إلى هذا التحالف من أجل تغليب مصالحها الفوق قومية على الخلافات الآنية والآتية.

الفرع الثاني: تحدي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (البريكسيت Brexit*)

بتاريخ 23 جويلية 2016 صوتت بريطانيا عن طريق الاستفتاء لمصلحة الخروج من الاتحاد الأوروبي بنسبة 51.9% ، مقابل 48.1% صوتت ضد الخروج.[2]

---

[1] - باسل الحجار ، مرجع سبق ذكره.

*- هو الاختصار لكلمتين هما Britain & Exit أي الجمع بين كلمتين هما بريطانيا والخروج معا، لتعني خروج بريطانيا المحتمل من الاتحاد الأوروبي.

[2] - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، " خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: التداعيات والعلاقة المستقبلية"،في:

وهذا يعني أن أكثر من 17.4 مليون شخص صوت للخروج من الاتحاد الأوروبي، وحوالي 16.1 مليون شخص صوت للبقاء في الاتحاد.[1]

بالطبع إن حدثا كهذا كانت له ردود أفعال على الساحة الدولية بصورة عامة وعلى دور الاتحاد الأوروبي وبريطانيا بصورة خاصة.

لقد تميزت العلاقة البريطانية الأوروبية قبل الاستفتاء بحالة يمكن وصفها بـ:" عدم الارتياح المتبادل"، القائمة على تاريخ طويل من عدم الثقة وعدم الانسجام في التوجهات والرؤى بين بريطانيا والجماعة الأوروبية، وخصوصا مع الدولتين الكبيرتين في الاتحاد:" ألمانيا وفرنسا"، فلم تكن بريطانيا متحمسة يوما لعملية التكامل والاندماج الأوروبي، إذ لم تكن بين الدول الست المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1951، بعد أن عارضت فرنسا طلب انتسابها مرتين نأت بنفسها عنها وتأخر انضمامها إليها حتى عام 1973، كما أنها قامت باستفتاء "بريكسيت 1" سنة 1975 والذي أبد فيه البريطانيون بأكثر من 67% البقاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية.[2]

غير أن الموقف البريطاني لطالما عرقل استكمال الاندماج الأوروبي في عدة مناسبات، ولطالما اعتبرت بريطانيا نفسها ولاسيما المحافظين فيها، دولة أطلسية أكثر منها أوروبية متخذة سياسة اقتصادية وخارجية أكثر قربا من الولايات المتحدة الأمريكية، لكن ذلك لم يمنعها من التطلع إلى تحقيق مصالح كبرى، سياسية، اقتصادية، من خلال الانضمام للنادي الأوروبي من ناحية، والاستمرار في تأدية دورها التاريخي في منع هيمنة فرنسية –ألمانية مشتركة على القرار الأوروبي من ناحية أخرى.[3]

غير أن التحول الجوهري وقع عندما عاد المحافظون إلى الحكم بعد غياب استمر 13 عاما، إذ طرحت حكومة رئيس الوزراء حينها ديفيد كامرون في عام 2010 فكرة إعادة الاستفتاء على البقاء أو الخروج من الاتحاد الأوروبي، والتي تحققت بعد فوزه بعهدته الثانية سنة 2015، حيث تم تبني قانون بتنظيم الاستفتاء قبل نهاية سنة 2017، وقد حدد التاريخ يوم 23 جويلية 2016 أين صوت الناخبون البريطانيون من أجل خروج بلادهم من الاتحاد الأوروبي.[4]

---

https://www.alaraby.co.uk/opinion (نوفمبر 2017)

[1] - نوار جليل هاشم، " خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي : دراسة في لأسباب والتداعيات" ، **المستقبل العربي**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 461 ، جويلية 2017، ص 40.

[2] - "علاقات بريطانيا والاتحاد الأوروبي..من المهد إلى اللحد"،في: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events (نوفمبر 2017)

[3] - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،" خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي...التداعيات والعلاقة المستقبلية "، مرجع سبق ذكره.

[4] - "علاقات بريطانيا والاتحاد الأوروبي...من المهد إلى اللحد"، مرجع سبق ذكره.

وقد تنوعت الأسباب التي أدت إلى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والتي وجدنا من أهمها ما يلي:

– أزمة منطقة اليورو واشتراط الاتحاد الأوروبي على الدول الأعضاء فيه تقديم مساعدات مالية لإنقاذ الدول المتعثرة مثل اليونان والبرتغال.

– رسوم العضوية في الاتحاد: إن مغادرة الاتحاد الأوروبي تؤدي إلى توفير التكاليف على الفور، حيث أن البلاد لن تسهم في ميزانية الاتحاد الأوروبي، إذ أنه في عام 2015 دفعت بريطانيا حوالي 13 مليار جنيه إسترليني كرسوم عضوية للاتحاد الأوروبي، وهذا مبلغ كبير جدا ويؤدي إلى الاستياء من قبل الكثير من الناس.

– يمكن أن يكون الاتحاد الأوروبي عبئا على الاقتصاد البريطاني، حيث يتم تخصيص مبلغ ضخم من المال للإنفاق في السياسات الزراعية المشتركة مثلا، بسبب البيروقراطية في مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

– كما يعتقد البعض أن البقاء ضمن الاتحاد الأوروبي هو مسألة غير حيوية للاقتصاد بريطانيا، فعند النظر إلى الفرص التجارية لبريطانيا نجدها أكثر شمولية في العالم، فخروجها من الاتحاد الأوروبي سوف يسمح لها باتخاذ القرارات المستقلة اللازمة لتحسين تجارتها الدولية.[1]

– مشكل الهجرة: حيث اشترط الاتحاد الأوروبي على أعضائه استضافة نصيب من المهاجرين الوافدين إلى أوروبا خاصة بعد الأزمات في الشرق الأوسط، مما اعتبره البريطانيون تهديد لأمنهم وهويتهم.

– زيادة الغضب تجاه ما اعتبره البريطانيون تدخلات للاتحاد الأوروبي في شؤونهم الداخلية.[2]

بعد استفتاء الخروج من الاتحاد الأوروبي ستواصل بريطانيا الالتزام معه بالمعاهدات والقوانين ولكن لن تشارك في أي عملية صنع قرار، بينما تتفاوض على اتفاق الانسحاب وشروط العلاقة مع دول الاتحاد الأوروبي، فقد يستغرق الخروج وقتا أطول من عامين، وهذا يتوقف على كيفية سير المفاوضات، على الرغم من أنه بموجب المادة 50 من معاهدة الاتحاد الأوروبي سيكون لديها سنتان للتفاوض على شروط الخروج.[3]

بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن توقيت "البريكسيت" لا يمكن أن يكون أسوأ من توقيته الحالي ، لأنه يثير مجموعة من التداعيات المحتملة على الاتحاد الأوروبي، والتي نجد من أهمها:

---

[1] - نوار جليل هاشم، مرجع سبق ذكره، ص 44-45.

[2] - مركز الإمارات للسياسات: وحدة الدراسات الأوروبية، " التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، ص3، في: http://www.epc.ae/sites/default/files/.pdf (نوفمبر 2017)

[3]- نوار جليل هاشم، مرجع سبق ذكره، ص 57.

– من المتوقع أن يؤدي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى تأثير كبير على مكانة الأخير ككتلة إقليمية فاعلة في السياسة الدولية، بسبب فقدانه جزءا كبيرا من ميزانية. فمع خروجها سيفقد 13% من سكانه، وقرابة 18% من قوة اقتصاده، فضلا عن أنها تعتبر المركز المالي الحقيقي الوحيد في الاتحاد. إضافة إلى الثقل الدبلوماسي والعسكري لبريطانيا فهي إحدى دولتين تمتلكان الأسلحة النووية، وتحظيان بحق الفيتو في مجلس الأمن إلى جانب فرنسا،[1] كما أنها تمثل ما مقداره 25% من الإنفاق على الدفاع الأوروبي و40% من الإنفاق الأوروبي على الأبحاث الدفاعية والتطوير، وهو ما سيجعل من الاتحاد الأوروبي أقل قوة في مواجهة تأثير القوى الكبرى أهمها: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا والصين.[2]

– إن خروج بريطانيا سوف يستدعي إعادة النظر في آليات اتخاذ القرار داخل مؤسسات الاتحاد، إذ سوف يؤدي خروجها إلى فقدان 29% من الأصوات في مجلس الوزراء الأوروبي، وكذلك 73 مقعد في البرلمان الأوروبي، ما سيتطلب إعادة تحديد الحد الأدنى للأغلبية المؤهلة، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى تغير في توازن القوى لمصلحة الدول الكبرى، التي تمتلك تمثيلا أكبر في مؤسسات الاتحاد في عملية صنع القرار الأوروبي "ألمانيا – فرنسا–إيطاليا".[3]

– التخوف الأكبر بالطبع هو مسألة ألا يتوقف الأمر عند خروج بريطانيا، بل أن يؤدي خروجها إلى إطلاق" تأثير الدومينو"، وهو ازدياد أصوات الأحزاب اليمينة المتطرفة المطالبة بالانفصال من الاتحاد الأوروبي داخل دول أخرى، مثل حزب الجبهة الوطنية الفرنسي، وحزب الحرية الهولندي، وحركة النجوم الخمسة الايطالية، التي بدأت بالفعل بالمطالبة باستفتاءات في بلدانها، إضافة إلى مطالبات شعبية في بلدان أخرى مثل اليونان بسبب أوضاعها الاقتصادية، وإذا سارت الأمور على هذا النحو فإن ذلك سيضع حدا لفكرة سادت لفترة طويلة مفادها أن التكامل الأوروبي بمثابة عملية لا رجعة فيها.

– قد تؤدي حالة عدم الاستقرار الاقتصادي في منطقة اليورو إلى تعرض الاقتصاد الأوروبي لانتكاسة ربما تسفر عن انهيار اليورو في حال لم تبادر دول الثقل في الاتحاد مثل فرنسا وألمانيا إلى إجراءات تحول دون ذلك.[4]

---

[1]- ماتياس ماتهيجز، " أوربا بعد البريكسيت: اتحاد أقل كمالا"، ترجمة: عادل زقاغ، ص 01، في: www.politics-dz.com/attachments/europeafterbrexit-pdf (نوفمبر 2017)

[2]- مركز الإمارات للسياسات، " التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[3]- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، " خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.. التداعيات والعلامة المستقبلية"، مرجع سبق ذكره.

[4] - مركز الإمارات للسياسات، مرجع سبق ذكره، ص 10.

- من الناحية الإستراتيجية سيؤدي خروج بريطانيا إلى زيادة الضغوط على المحور الفرنسي–الألماني بصفتهما أعمدة ارتكاز الاتحاد الأوروبي وذلك لاحتواء السلبيات الاقتصادية العسكرية لانسحاب بريطانيا.

وبالمقابل فإن خسائر المملكة المتحدة ستكون أكثر بكثير ، إذ أن 44 % من صادراتها تذهب لبلدان الاتحاد الأوربي في حين أن صادرات بلدان الاتحاد في اتجاه المملكة لا تتجاوز 8 % من مجمل صادراتها. بل إن المملكة المتحدة ستحصل على امتيازات تفضيلية أقل مع بقية بلدان العالم عندما تباشر المفاوضات التجارية والصفقات الاستثمارية المستقبلية بمفردها، كما يفقد المواطنون البريطانيون حقهم التلقائي في الدراسة، والعيش، والعمل والتقاعد في بقية البلدان 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وأكثر من ذلك، فإن فك ارتباط البلد عن 44 سنة من عضويته سيستهلك موارد بشرية ومالية يصعب تقديرها.[1]

لذلك فإن التأثير الكلي للخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي في هذه المرحلة سيكون من الصعب قياسه كميًا، مع ذلك يمكن القول بأن كلا الطرفين سيتأثر لا محال، وبالرغم من كل هذا سيبقى الاتحاد الأوروبي أكبر سوق في العالم وبريطانيا أكبر شريك تجاري له.

وبالتالي سيتعين على الاتحاد الأوروبي التعامل مع الانسحاب البريطاني ولو بصعوبة كالتكامل معها، فإبرام اتفاق الانسحاب ووضع إطار العلاقات المستقبلية يكونان فقط نهاية البداية لعلاقة أطول من ذلك كثيرا مع بريطانيا خارج الاتحاد الأوروبي، وذلك لأن بريطانيا لن تختفي تماما في المناقشات أو الشبكات السياسية في الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: تحدي العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي

إن ما وصلت إليه أوروبا اليوم من خلال الاتحاد الأوروبي الذي تحاول من خلاله إتباع سياسات من شأنها استرجاع عهد القوة الأوروبية القديم، والذي كانت فيه العلاقات الدولية علاقات أوروبية بالأساس، وفي هذا الإطار تندرج العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، من جهة قوة تفرض

[1]- ماتياس ماتهيجز، مرجع سبق ذكره، ص 01.

سيطرتها المادية والمعنوية متمثلة في أمريكا، ومن جهة أخرى قوة تحاول أن تجد لها مكانا في علاقات دولية تحكمها القوة، متمثلة في الاتحاد الأوروبي.[1]

فمنذ نهاية الحرب الباردة أخذت مشاعر الأوروبيين تتنامى نحو قدر من الاستقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية، وتصور بعض الساسة الأوروبيين وخاصة الفرنسيين أن أوروبا قد حانت فرصتها، مما جعل الاتحاد الأوروبي يشكل تحديا ومنافسا كبيرا للولايات المتحدة الأمريكية يستدعي منها مواجهته، رغم كون العلاقات الأمريكية–الأوروبية بكل القياسات من أهم العلاقات الثنائية في العالم، ورغم أن هذه العلاقات تبدو دائما في حالة تجانس، إلا أنها في الحقيقة في حالة خلاف، فلا شك أن الاتحاد الأوروبي بات يشكل خصما لأمريكا، ولكنه خصم من نوع جديد إنه " شريك خصم".[2]

وإزاء ذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لمنع الاتحاد الأوروبي من أن يصبح عملاقا سياسيا بعدما أصبح عملاقا اقتصاديا، لأن بروز الاتحاد الأوروبي كقوة عظمى ذات تأثير في السياسة الدولية سيحول دون الاستمرار في طموحاتها بالأحادية القطبية والهيمنة على القرار الدولي أطول مدة ممكنة، فهي تحرص على تقسيم أوروبا على أسس عرقية وإثنية لتكون حائل أمام وحدتها والإضعاف من دورها الدولي، ولهذا أرادت الولايات المتحدة الأمريكية وضع العراقيل أمام حركة تطور الاتحاد الأوروبي، أو الوقوف بوجه تحقيق أهدافه لأنه يهدد الأمن القومي الأمريكي.[3]

وهو الأمر الذي دفع خبراء أمريكيين إلى التفكير باعتماد وسائل كفيلة لاحتواء " الخطر الأوروبي" المحتمل، أهمها التلاعب الأمريكي بخريطة التفاعلات الإقليمية الأوروبية، وبخاصة بعد أن اتسعت مساحة هذه التفاعلات لتشمل دولا عديدة في شرق وشمال وجنوب القارة، كل ذلك بهدف قطع الطريق على مشروع الاندماج والتوحيد الأوروبي من جهة، وبالمقابل إيجاد مواطئ أقدام لأمريكا في عقر دار أوروبا من جهة أخرى.[4]

وقد عرفت سياسة الاختراق الأمريكي نجاحا في التأثير على عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد أهمها بريطانيا، التي تربطها علاقة ولاء وتبعية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في إطار تحالف أنجلوساكسوني غير مدفوع برغبة الالتحاق بقطار أوروبا الموحدة، فمن الناحية الجيوسياسية والاقتصادية من المحتمل أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية الفائز الأكبر من تفكك الاتحاد الأوروبي، فقد ارتفعت

[1]- سعدي كريم سلمان، " العلاقات الأمريكية الأوروبية في القرن الحادي والعشرين: تنافس أم مشاركة"، **دراسات دولية**، بغداد: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ،العدد 35، 2008، ص 78.
[2]- المرجع نفسه، ص 85.
[3]- محمد دحام كردي، مرجع سبق ذكره، ص 245
[4] محمد مراد، مرجع سبق ذكره، ص 256.

الولايات المتحدة الأمريكية إلى الهيئة العالمية عندما حارب الأوروبيون بعضهم بعضا واندثرت إمبراطورتيهم، وبالتالي يمكن أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية الرابح الأكبر بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بعد المفاوضات الحالية التي نتجت عن استفاء 23 جويلية 2016.

كما نظرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى دعوة بعض دول الاتحاد " ألمانيا، فرنسا، بلجيكا، لوكسمبورغ"، لإنشاء قوة دفاع أوروبية واللجوء إلى وسائل وطنية أوروبية للدفاع عن أمن دول الاتحاد خارج إطار حلف الناتو بارتياب شديد، لاعتقادها بأن هذا المشروع يتضارب وجوده مع وجود مركز قيادة قوات الحلف في أوروبا. [1]

ويعتبر مشروع الدفاع الصاروخي الأمريكي من أهم الموضوعات التي أثارت الانقسامات داخل حلف الناتو منذ نهاية الحرب الباردة، وانتقل الخلاف إلى الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لم تخف هذه الأخيرة سعيها إلى التفوق العسكري المطلق في العالم، وبالتالي ربط الأوروبيين دائما بالمظلة الأمريكية، فهي تعتمد على الجانب العسكري والأمني في محاولة للسيطرة على أوروبا ومنع ظهورها كقوة منافسة لها، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية رضي الأوروبيون بالحماية الأمريكية، ماعدا فرنسا، المتمثلة بتواجد 312 ألف جندي أمريكي وبمظلة نووية رادعة، وذلك للانصراف إلى ما هدمته الحرب، وبعد نهاية الحرب الباردة لم يتغير الوضع فمازالت القواعد الأمريكية منتشرة في أوروبا كجزء من الحلف الأطلسي، الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة.[2]

لذلك يتهم المسئولون الأوروبيون الولايات المتحدة الأمريكية بأنها دخلت في نفق "جنون العظمة" ونصبت نفسها قائدة للعالم، وصاحبة القرار المنفرد في شؤونه، وهي من الأسباب التي دفعت الاتحاد الأوروبي إلى محاولة بناء قوة عسكرية مستقلة عن الحلف الأطلسي.

ومن مظاهر الخلافات أيضا بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي إصدار العملة الأوروبية الموحدة، حيث لاحظت زيادة الإقبال على العملة الأوروبية في الأسواق العالمية، مما زاد من تخوفها بأن يؤثر ذلك على الدولار والاقتصاد الأمريكيين، ومع أن صادرات العالم مازال 50% منها بالدولار الأمريكي، مقابل 35% باليورو، إلا أنه أصبح يشكل تحديا جديا في وجه الدولار الأمريكي وهيمنته على الاقتصاد العالمي.[3]

---

[1]- بلال الشوبكي، " معوقات اكتمال الوحدة الأوروبية"، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 401، جويلية 2012، ص 128 .

[2]- سعدي كريم سلمان، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[3] - أحمد سعيني نوفل،" متحدون في التنوع: الاتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 26، ربيع 2010 ، ص 146 .

ومن المؤشرات أيضا على الاختلاف الأمريكي الأوروبي، الشراكة الإستراتيجية بين أوروبا وروسيا بسبب الحاجة المتزايدة إلى الطاقة –عصب الصناعة–، وتعد فرنسا وألمانيا وايطاليا في مقدمة الدول التي حصلت على مشروعات تتعلق باستثمار شركاتها في الغاز والنفط.

وقد أكد هنري كيسنجر في كتابه: "تشكيل دبلوماسية الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الواحد والعشرين" ، أكد على وجود صراع بين بلاده و الاتحاد الأوروبي قائلا:" **إن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت اليوم القوة العظمى الوحيدة في العالم، وأخذت بتشكيل سياسة خارجية جديدة بعد نهاية الحرب الباردة، وتبرز إستراتيجيتها الجديدة بوضوح في تزعم العالم، وفي الخلافات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي أدت إلى ظهور هويتين مختلفتين تقريبا: واحدة أمريكية وأخرى أوروبية، وإذا كانت أوروبا قد هيمنت على العالم لمدة خمسة قرون مضت، فإنها تعيش اليوم حقبة جديدة لا تقوم على ميزان القوى القديم، وترفض منطق السياسة الميكيافيلية بوعي أخلاقي جديد ينبذ أسلوب القوة، ويلتزم بالتفاهم والحوار الدبلوماسي والتعاون الاقتصادي مع دول العالم.**" [1]

ويمكن تلخيص نوع التحدي والاستجابة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي في ثلاثة خيارات:[2]

– الخيار الأول: استمرار بقاء مسار العلاقات الأمريكية–الأوروبية مراوحا بين التبعية للولايات المتحدة الأمريكية والشراكة، أحيانا، وهذا ما تفضله بريطانيا.

– الخيار الثاني: تغيير العلاقات الأمريكية – الأوروبية بخروج الاتحاد الأوروبي من حالة التبعية وزيادة قوته، لتكون له الكلمة المؤثرة على المستوى الدولي وهذا ما تسعى فرنسا إلى تحقيقه.

– الخيار الثالث: هو الاستمرار والتغيير معا، بمعنى الإبقاء على العلاقة مع تغيرات تصب في مصلحة الاتحاد الأوروبي نحو الأحسن وهذا ما تريده ألمانيا.

ونخلص إلى القول بأن توجه السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد الأوروبي من شأنها أن تجعل أوروبا تدور في فلكها، والوقوف ضد أي توجه استقلالي لأوروبا يجعل منها منافسا لأمريكا ويتعارض مع تطلعاتها للهيمنة العالمية. فهي تدرك أن أوروبا إذا ما حققت وحدتها واستقلالها ستكون كالشوكة في الجسد. وقد مكنها من تحقيق سياستها عجز أوروبا عن ترجمة استقلالها إزاء الولايات المتحدة بسبب تناقضاتها الداخلية، وخصوصا المخاوف الأوروبية من الهيمنة الألمانية، * وعدم رسمها لسياسة خارجية موحدة قائمة على استقلالية التحرك المعبر عن أوروبا الموحدة، وعدم قدرتها على بناء قوة عسكرية أوروبية خالصة

[1] - سيف الهرمزي، مرجع سبق ذكره، ص 311.

[2]- أحمد سعيد نوفل، " متحدون في التنوع: الاتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات"، مرجع سبق ذكره، ص 145.

* تعمل الولايات المتحدة في سياستها تجاه أوروبا إلى تقريب ألمانيا منها، وفي الوقت نفسه تحاول أن تجعل من ألمانيا هاجسا أمنيا لأوروبا في محاولة لزرع الفرقة بين دول أوروبا.

تخضع للقرار الأوروبي. وما لم يتم إعداد مشروع كبير لإيجاد قوة عسكرية أوروبية خالصة، ورسم سياسة خارجية موحدة ذات مصداقية في التحرك، ستظل أوروبا مجرد شريك يعول عليه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ولن تتطور إلى وجود متميز في إطار التحالف الغربي، ولا شك أن تواجد القوات الأمريكية المنتشرة في الساحة الأوروبية يحد من إمكانيات تحول أوروبا إلى قوة عالمية منافسة.[1]

وفي الأخير نستطيع القول بأن عدم قدرة الاتحاد الأوروبي على أداء دور عالمي لا يقتصر على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية أو تحديات داخلية فحسب، بل هناك حقيقة أخرى وهي أن لدى الدول الأوروبية إحساسا كبيرا وحتى الوقت الحاضر بأن بقائهم مع الولايات المتحدة الأمريكية يحقق لهم مصالح أكثر من الانفصال عنها، لما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية من قوة عالمية**. وبالتالي إذا أرادت فرنسا أن يكون للاتحاد الأوروبي قدرة تحدي الولايات المتحدة الأمريكية على المدى المنظور لابد من العمل على تطوير وحدته والحرص على إيجاد نفوذ خارجي، بالاعتماد على ما يمتلكه من عناصر قوة والقدرة على توظيفها واغتنام الفرص والقدرة على التحدي وتحمل أكلاف ذلك.

المبحث الثالث: تحديات على المستوى الداخلي الفرنسي

لقد أرادت فرنسا من خلال سياستها الخارجية –كما وضحنا سابقا– لعب دور عالمي، غير أن تجسيد هذا الدور كما تصوره صنع القرار الفرنسي اصطدم بتحديات أخرى داخلية إضافة إلى التحديات الخارجية، وهي تحديات مرتبطة بفرنسا نفسها تتمحور أساسا حول مشاكل داخلية تواجهها فرنسا.

حيث تعد القدرات والإمكانيات الذاتية الفرنسية أهم ضمان لتحقيق الدور الفرنسي المرجو على مستوى إقليمي وكذا دولي، لكن فرنسا تعرف منذ مدة صراع كبير مع التحولات التي أفرزتها العولمة، مما انعكس على قدراتها الذاتية التي عرفت مجموعة من التحديات الداخلية والتي نرى أهمها:

- المشاكل الاقتصادية الفرنسية.
- صعود اليمين المتطرف في فرنسا وتأثيره على الساحة السياسية.
- المشاكل الاجتماعية الهوياتية ولأمنية.

[1]- سعدي كريم سلمان، مرجع سبق ذكره، ص 93.

** هناك العنصر المعنوي السائد لدى الأوروبيين أن أمريكا هي التي حررتهم من العدو وساعدتهم على بناء أنفسهم.

فإلى جانب المشكلات الاقتصادية الكبرى والمخاوف التي يعاني منها الاقتصاد العالمي على غرار الركود، وتداعيات انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي، مخاطر الديون اليونانية على منطقة اليورو، وتصاعد الحديث عن "الحمائية" بقيادة أمريكا، فإن الأمور الداخلية أيضا في فرنسا لها وقعها على الاقتصاد، بداية من البطالة وصولا للتخوفات من العنصرية ومرورا بالتأثيرات التي ترتبت على العنف والإرهاب.

لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث فحص مدى توفر فرنسا على قدرات ذاتية لممارسة سياسة عالمية مؤثرة وفعالة ؟

المطلب الأول: تحدي إنعاش الاقتصاد الفرنسي

إن أهم تحد يواجه فرنسا هو "الوضع المالي"، ومن هنا جاء تشديد محللين كثر على أن وضع الاقتصاد الفرنسي هو في صلب الرهانات والتحديات التي يواجهها الرئيس الحالي ايمانويل ماكرون *، الذي اعترف بنفسه بتراجع الاقتصاد الفرنسي، مما قد يؤدي إلى تراجع الدور الفرنسي.

حيث تمر فرنسا بمرحلة تحول من دولة تمتلك اقتصادا غنيا حديثا، تميز باتساع ملكية الدولة وازدياد تدخلها**، إلى إقتصاد آخر يعتمد على آليات السوق في معترك الأزمة الاقتصادية العالمية التي يعرفها العالم منذ سنة 2008 والتي أثرت بشكل كبير على منطقة اليورو، من بينها فرنسا، ومن أهم التحديات الملموسة التي تعوق الانتعاش الفرنسي، فهو متلازمة "الإنفاق والميزانية" والتي أدت إلى عجز كبير في

* يقول المحللون إن العوامل التي عملت لصالح إيمانويل مك ارون أن 20% من الناخبين يعتقدون أنه أفضل مرشح يمكن أن يوجه الاقتصاد الفرنسي في المسار الصحيح، لكونه رجل اقتصادي وذلك حسب استطلاع للرأي أجراه معهد أودوسكا الاستطلاعات الرأي.

**حيث أن الزعماء الفرنسيين ملتزمين بالرأسمالية التي يحتفظون فيها بحقوق اشتراكية من خلال القوانين والسياسات الضريبية والإنفاق الاجتماعي.

الميزانية من جهة، وارتفاع الدين العام الفرنسي من جهة أخرى، وما لذلك من تبعات اقتصادية على المواطن الفرنسي، وانعكاسه على مجمل الاقتصاد الفرنسي، حيث أصبح الاقتصاد الفرنسي يفتقر إلى القدرة التنافسية، فالأجور المرتفعة ونظام العمل بـ 35 ساعة في الأسبوع ونقابات العمال القوية، كل هذا يجعل الإنتاج في فرنسا مكلفا جدا، في وقت الحاجة فيه إلى وظائف جديدة بشكل عاجل، فمعدل البطالة في البلد تجاوز 10%.[1]

الفرع الأول: تراجع نسبة النمو الاقتصادي

يشهد النمو الاقتصاد الفرنسي تراجعا منذ سنوات، حيث لم يبلغ سوى 1,2% عام 2016 ،[2] متأثرا بتباطؤ إنتاج السلع والخدمات وشبه استقرار للاستهلاك بسبب تراجع القدرة الشرائية للفرنسيين بشكل متواصل منذ أزمة 2008، فنمو مداخيل الأسر لم يرتفع إلا بمتوسط 0.6% سنويا منذ عام 2008 حتى الآن، مقابل 2,5% للمتوسط السنوي بين 1999 و 2007.[3]

ومنذ عام 2006 توسعت الفجوة بين نصيب الفرد في كل من فرنسا وألمانيا من الناتج المحلي الإجمالي لبلديهما 10 نقاط كاملة، ما يعكس التباطؤ الذي يشهده نمو الاقتصاد الفرنسي [4] خاصة منذ سنة 2008 تاريخ بداية الأزمة المالية العالمية، كما يوضح الشكل التالي:

[1] - "اقتصاد فرنسا: أزمة هيكلية"، في: http://www.dw.com/ar- .(نوفمبر 2017)

[2] - "هل ينجح ماكرون في إعادة التنافسية إلى اقتصاد فرنسا"، في: http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy ، .(نوفمبر 2017)

[3]- منير مطلق، "الرئيس الفرنسي الجديد أمام استحقاق إعادة التنافسية إلى الاقتصاد الفرنسي: النمو باهت والشركات تعاني من أعباء الضرائب وكلفة الإنتاج"، في: https://aawsat.com/home/article ،.(نوفمبر 2017)

[4] - "الضرائب المتقلبة وضعف المنافسة أبرز تحديات الاقتصاد الفرنسي"، في: https://www.alaraby.co.uk/economy .(نوفمبر 2017)

الشكل رقم -08- نسبة النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي الفرنسي 2002-2017

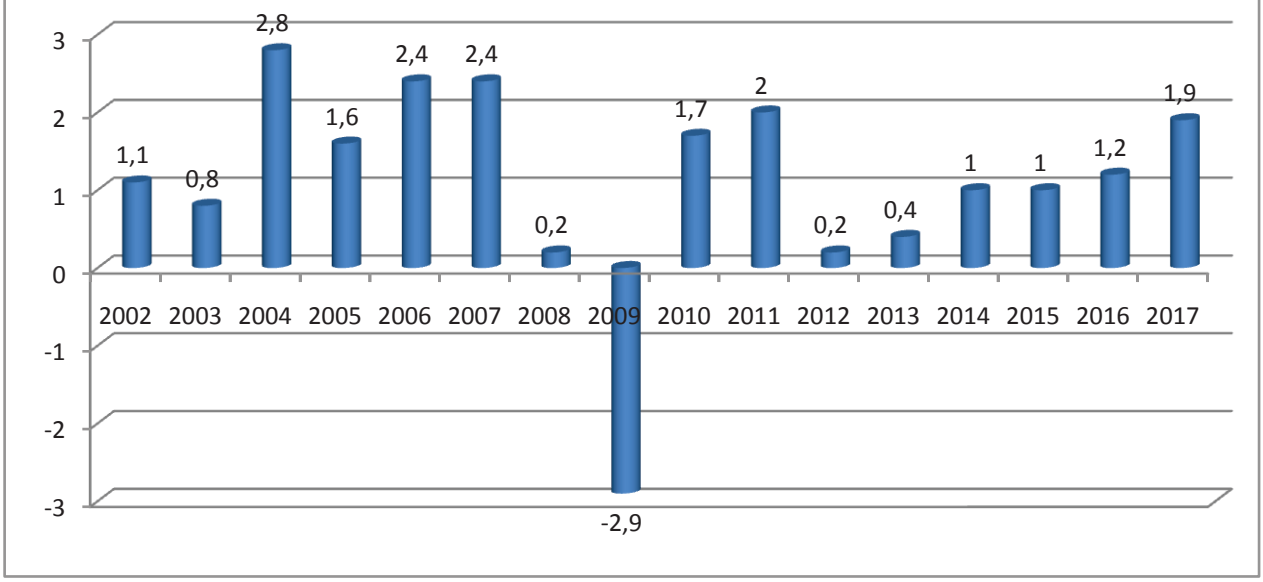

المصدر : منحى منجز من طرف الباحثة بناءا على إحصائيات المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء

من خلال الشكل نلاحظ مدى تأثير الأزمة المالية على الاقتصاد الفرنسي الذي انخفضت نسبة نموه من 2,4% عام 2007 إلى 0,2% عام 2008 ، ليواصل الانخفاض إلى حد العجز بنسبة 2,9-% عام 2009، وبالرغم من انتعاش الاقتصاد الفرنسي سنتي 2010 و 2011 على التوالي لتصل إلى 2% ، إلا أن الانتكاسة كانت سنة 2012 بانخفاض نسبة النمو مرة واحدة إلى 0,2% ومنذ تلك الفترة والاقتصاد الفرنسي ينمو بصورة محتشمة محصورة بين 0,7% سنة 2013 إلى 1,1% سنة 2016.

مما أثر على المكانة الاقتصادية لفرنسا دوليا، حيث تراجعت إلى مرتبة سادس قوة عالمية سنة 2016 بعد ما كانت الرابعة والخامسة منذ بداية التسعينات، وذلك بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان، ألمانيا، بريطانيا، وذلك حسب الناتج المحلي الإجمالي، والذي قدر بالنسبة لفرنسا 2570 مليار دولار.[1] وبالرغم من تحقيق الاقتصاد الفرنسي لبعض الإنتعاش منذ بداية سنة 2017، أين حقق الاقتصاد نسبة نمو قدرت بـ 1.9٪،[2] وهي نسبة لم تحققها فرنسا منذ سنة 2011، وبذلك استعادت فرنسا مركزها كخامس قوة اقتصادية دولية، إلا أننا لا نستطيع أن نحكم حاليا على وضعها الاقتصادي، وإمكانية تجاوز مشاكلها الاقتصادية إلا إذا تمكنت من المحافظة على نسب نمو معتبرة ومستقرة في السنوات القادمة.

[1] - منير مطلق، مرجع سبق ذكره.

[2] -« France : quelle a été la croissance économique en 2017 ? », https://www.latribune.fr (janvier 2018)

وإزاء ذلك تراجعت حصة فرنسا من الصادرات العالمية، بعدما كانت في بداية التسعينات 6,5% لتصل سنة 2000 نسبة 5%، لكنها حاليا تراجعت إلى النصف تقريبا بنسبة 3,5%.[1]

ويرجع المختصون تذبذب النمو الاقتصادي الفرنسي إلى عوامل عدة أهمها:

- تراجع القدرة التنافسية للمنتوجات الفرنسية، نظرا لوجود قوانين كثيرة تحمي العمال من حيث الأجور، فهناك حد أدنى للأجور مثبت بالقانون وملزم لأرباب العمل، فالمنتج في فرنسا تكون كلفته أكبر مقارنة بدول تنتج نفس المنتوج كألمانيا والصين قد تفوقها 20 ضعفا بسبب أجور العمال، وهذا يؤدي إلى فرق كبير بين أسعار المنتجات الفرنسية ومثيلتها من تلك الدول في السعر بما يتراوح بين 30-50%، وهنا يقول أحد المصدرين الفرنسيين: "**تنافسنا منتجات صينية أو إسبانية بكلفتها المنخفضة، ولا نستطيع أن ننافس المنتجات الألمانية المشهورة بجودتها العالية...كلفة إنتاجنا مرتفعة، مقابل مستهلك فرنسي يفقد قدرته الشرائية ويفضل شراء سلع رخيصة.**"[2]

وبالتالي تعاني الشركات من قوانين عمل قاسية وباهظة الكلفة تبعا لتوظيف أرباب العمل، لأن إجراءات التوظيف مثل الصرف وإنهاء الخدمات، معقدة ومكلفة.

- الضرائب المرتفعة على عائدات الشركات والبالغة نحو 33% وهي أعلى من دول أوروبا المجاورة، بالإضافة إلى ما تدفعه الشركة من ضرائب عن كل عامل لديها ومستحقات التأمين الصحي والاجتماعي وغيره.
- من نتائج هذا النظام الضريبي غير الملائم، معاناة فرنسا من تواضع نمو الاستثمار فيها سواء من رساميل فرنسية أو أجنبية، حيث تشير إحصائيات اتحادات أرباب العمل إلى أن عدد الشركات الفرنسة المصدرة يبلغ 100 ألف، مقابل 200 ألف في إيطاليا و 300 ألف في ألمانيا.[3]

نتيجة لذلك يسجل الميزان التجاري الفرنسي عجزا يتجاوز 3% من النتائج القومي الإجمالي وهي أعلى من النسبة المتفق عليها في إطار الاتحاد الأوروبي بأقل أو يساوي 3%.[4] والمنحنى التالي يوضح مدى معاناة فرنسا من عجز ميزانيتها كالتالي:

---

[1]- "الأزمة الاقتصادية الفرنسية المزمنة على طاولة ماكرون"، في: www.noonpost.org/content/17898 ، (نوفمبر 2017)

[2] - "الضرائب المتقلبة وضعف المنافسة أبرز تحديات الاقتصاد الفرنسي"، مرجع سبق ذكره.

[3] - منير مطلق، مرجع سبق ذكره.

[4]- « France : quelle a été la croissance économique en 2017 ? », op.cit.

منحنى رقم –03– تطور نسبة العجز العام الفرنسي 1995–2016

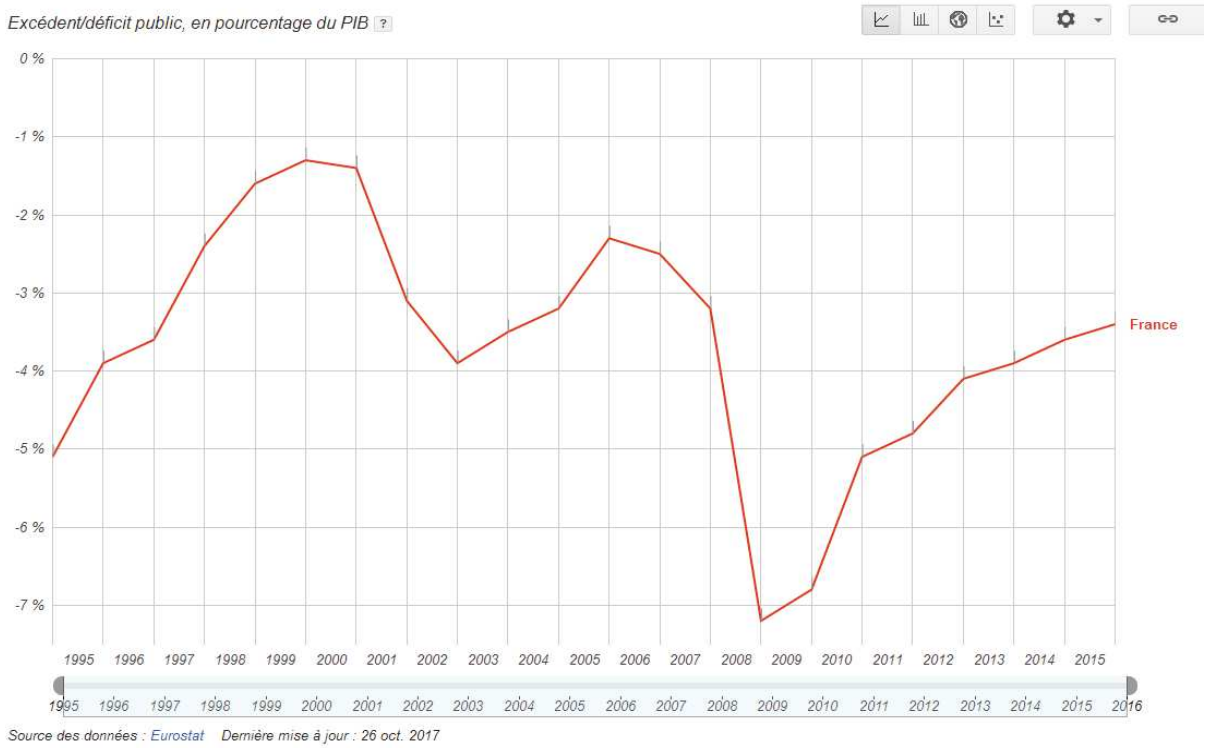

Source : http://ec.europa.eu/eurostat/fr/web/government-finance-statistics/statistics-illustrated

فقد عرف الميزان التجاري الفرنسي عجزا كبيرا خاصة منذ سنة 2009 وذلك بنسبة 7,2% من الناتج الإجمالي بمبلغ قدره 139 مليار أورو، بعدما كانت سنة 2008 بنسبة 3,2%، لتتراجع وتنخفض منذ سنة 2011 حيث وصلت نسبة العجز 5,1% بمبلغ قدر بـ 105 مليار دولار، ليصل سنة 2013 إلى نسبة 4,1 %، وسنة 2015 نسبة 3,6%، وبالرغم من انخفاض نسبة العجز سنة 2016 إلى 3,4% بمبلغ قدر بـ 75,9 مليار دولار،[1] إلا أنها مازالت بعيدة عن المتوسط المسموح به في الاتحاد الأوروبي مما يعني بأن الاقتصاد الفرنسي ليس في حالة جيدة.

وكما ربطنا حالة العجز الذي تعاني منه فرنسا على مستوى ميزانيتها بتراجع القدرة الاقتصادية التنافسية، إلا أنه يمكن إرجاعه إلى سبب آخر هو التبعية الطاقوية للخارج حيث تفتقر فرنسا لهذه المواد الأولية الرئيسية بالنسبة لبنيتها الاقتصادية، وعلى رأسها النفط والغاز، فتكلفة استيرادها تكلف الخزينة الفرنسية مبالغ ضخمة والتي كثيرا ما تتسبب في تعميق عجز ميزان المدفوعات.

[1] - « Dette et déficit publics en Europe », en : http://ec.europa.eu/eurostat/data/browse-statistics-by-theme (novembre 2017)

على صعيد آخر مرتبط بالعجز العام، يعاني الاقتصاد الفرنسي من نمو الدين العام الذي تقارب نسبته 100% إلى الناتج القومي الإجمالي، علما أن القاعدة الأوروبية المفروض احترامها لـ" إتفاقية ماستريخت" هي 60% فقط.[1]

فمن المعروف أن الدين العام لأي دولة هو انعكاس للعجز في الميزانية العامة التي تتأثر بمتغيرين: الإنفاق العام من جانب والإيرادات العامة من جانب آخر.[2]

وبالنسبة لفرنسا لا يوجد توافق بين الإنفاق العام وإيرادات الدولة لذلك فهي تعيش فوق مستوى قدراتها، وهذا ما يبينه تطور نسبة الدين العام من الناتج القومي الإجمالي، حسب المنحنى التالي:

منحنى رقم –04– تطور نسبة الدين العام من الناتج القومي الفرنسي 1995– 2016

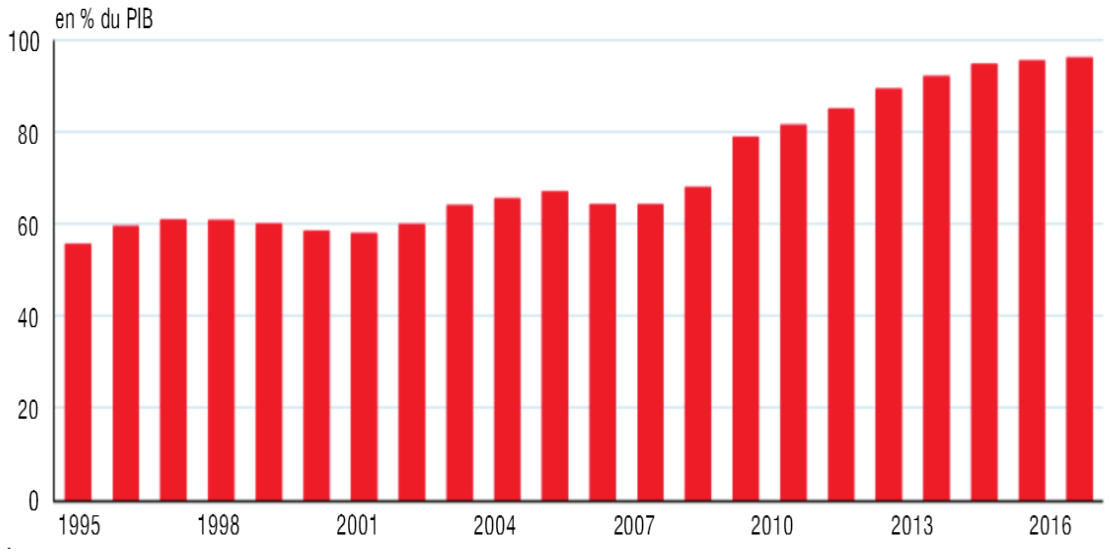

Source : «Dette et déficit publics au sens de Maastricht en 2016 » https://www.insee.fr/fr/statistiques

من خلال هذا الشكل البياني يتضح بأن مشكلة ارتفاع الدين العام تعاني منها فرنسا منذ التسعينات، إلا أنها تفاقمت في السنوات العشر الأخيرة، فبعد ما كانت تقدر بالمليارات إلا أنها حاليا تقدر بالبليون. فبعد ما كانت نسبة الدين عام 1995، 55,8% بقيمة 696 مليار يورو، إلا أنها بلغت بعد 10 سنوات سنة 2005 نسبة 67,1% ما قيمته 1,189 بليون يورو، ليصل سنة 2015 إلى 95,5% ما قيمته

[1]- "هل ينجح ماكرون في إعادة التنافسية إلى الاقتصاد" ، مرجع سبق ذكره.
[2]- سيف الهرمزي، مرجع سبق ذكره، ص 314.

2,101 بليون يورو، لتقارب النسبة 100% سنة 2016 والتي قدرت ب 96,5% أي قيمة 2,151 بليون يورو،[1] مما قد يفقد الاقتصاد الفرنسي مصداقيته أمام الشركات الوطنية والخارجية.

الفرع الثاني: زيادة نسبة البطالة

تعتبر أزمة البطالة من أهم المشاكل التي تواجه الدولة الفرنسية منذ مدة طويلة تعود إلى سنوات السبعينات، نتيجة سرعة الانتقال من الإنتاج على نطاق واسع إلى إنتاج متخصص يتطلب يد عاملة ذات مهارة عالمية،[2] لكن هذه المشكلة تفاقمت خاصة بعد الأزمة المالية التي عرفتها منطقة اليورو منذ سنة 2008.

ففي هذا الإطار تعد معدلات البطالة المرتفعة معوقا رئيسيا يحول دون تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الاقتصاد، فاستمرار مشكلة البطالة لفترات زمنية طويلة يؤدي إلى تناقص إنتاجية الاقتصاد، نتيجة بقاء جزء كبير من العمالة في حالة بطالة مزمنة. ويقاس معدل البطالة في فرنسا بقسمة عدد الأشخاص الذين يسعون ويبحثون عن فرص العمل على إجمالي قوة اليد العاملة.[3]

منذ 15 عاما كانت فرنسا وألمانيا تتمتعان بمستوى معيشي لا يضاهى، أما اليوم فمستوى المعيشة في ألمانيا أكبر من نظيرتها الفرنسية بخمس مرات، وكانت معدلات البطالة في فرنسا وألمانيا عند بدء التعامل بالعملة الأوروبية الموحدة 8 %، أما اليوم فقد انخفض معدل البطالة في ألمانيا ليصبح 4 % بينما ارتفع في فرنسا ليقترب من 10%، لذلك شكلت البطالة بين الشباب أزمة كبيرة في فرنسا، فمن بين 4 شباب فرنسيين تحت سن الخامسة والعشرون عاما هناك شخص عاطل عن العمل، وهي من بين أعلى المعدلات في أوروبا ولو أنها أقل من تلك التي تسجلها اليونان، إسبانيا وإيطاليا.[4]

وقد سجلت معدلات البطالة في فرنسا انخفاضا خلال الربع الرابع من عام 2017 مسجلة حوالي 9.2% مقارنة مع 9.5% في الربع الأول من نفس العام.

---

[1] - « Dette et déficit publics en Europe », op.cit.

[2] - Hélène Baudchon , « France : chômage, la profondeur du mal », p 03, en : http://economic-research.bnpparibas.comtype=document&IdPdf (novembre 2017)

[3]-« L'Institut national français de la statistique et des études économiques (INESEE) », « pour comprendre la mesure du chômage », p 02, en : https://www.insee.fr/fr/statistiques/fichier/2416930/insee-en-bref-chomage.pdf (novembre 2017)

[4] - "الأزمة الاقتصادية الفرنسية المزمنة على طاولة ماكرون"، مرجع سبق ذكره.

أما خلال الفترة 1997–2017 فقد بلغ متوسط معدل البطالة في فرنسا 9,30% مسجلة أعلى مستوى في الربع الأول من سنة 1997 بنسبة 11% ومستوى قياسي منخفض بلغ 7,2% في الربع الأول من عام 2008.[1] والمنحنى التالي يوضح تطور معدلات البطالة في فرنسا خلال هذه الفترة:

منحنى رقم -05- تطور نسبة البطالة في فرنسا1984–2017

Source : http://ec.europa.eu/eurostat/fr/web/government-finance-statistics/statistics-illustrated

يمكن القول من خلال المنحى البياني أعلاه بأن نسبة البطالة في فرنسا شهدت أعلى مستوى لها منذ سنة 1997، وذلك سنة 2009 بحوالي 9,5% بسبب أزمة الديون السيادية اليونانية، كما استمرت فيها موجه الارتفاع مسجلة أعلى معدل لها منذ سنوات 2014–2015 بنسبة 10,6% عند عتبة حوالي 2,8 مليون شخص وذلك حسب المركز الوطني الفرنسي الإحصاء INSEE إنسي،[2] لتصل نسبة ارتفاع البطالة إلى مستويات قياسية لم تسجلها منذ عام 1997، ويرجع محللون ارتفاع نسبة البطالة في فرنسا إلى تضرر قطاعات حيوية جراء الأزمتين العالمية والأوروبية، التي دفعت مصانع عديدة إلى إغلاق أبوابها والاستغناء عن عمالها، هذا بالإضافة إلى تأثير الهجمات الإرهابية التي عرفتها فرنسا في السنوات القليلة الماضية على القطاع السياحي الذي يعتبر قطاع حيوي بالنسبة للاقتصاد الفرنسي.

[1] - « Emploi et chômage en Europe », en : http://ec.europa.eu/eurostat/fr/web/lfs/data/database

[2]- « L'Institut national de la statistique et des études économiques (INESEE) », « pour comprendre la mesure du chômage », op.cit, p 04.

لكن بالرغم من انخفاض نسبة البطالة قليلا منذ بداية عام 2016 إلى نسبة 10%، لتصل مع نهايتها إلى 9,9%، كما وصلت في الربع الأخير من سنة 2017 إلى 9.2%، إلا أنها مازالت مرتفعة ومن شأنها أن تعرقل نمو الاقتصاد الفرنسي مستقبلا، حيث ستتزايد الصعوبات أمام الحكومة لتقديم العلاج الاجتماعي اللازم، سواء على مستوى التأمين الصحي، تعويض البطالة، والمساعدات الاجتماعية.

نتيجة لذلك قدم الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون المنتخب بتاريخ 14 ماي 2017 برنامجه الجديد، الذي من المتوقع أن يتجه نحو التكيف مع العولمة بشكل أكبر وتعزيز تنافسية المنتجات الفرنسية في الأسواق العالمية، وجذب الاستثمارات الأجنبية الكفيلة بخفض معدلات البطالة وإنعاش الاقتصاد الفرنسي، للخروج من الأزمة الاقتصادية التي رافقت فرنسا خلال العقود الماضية، وفي ما يلي أبرز المكونات الأساسية لهذا البرنامج:

- طرح خطة استثمارية عامة بقيمة 50 مليار يورو لخلق نموذج جديد للنمو وإنعاش الاقتصاد، وذلك على مدى 5 سنوات في خدمة جميع المواطنين، وتشمل مجالات البيئة والصحة والزراعة والنقل، فضلا عن التركيز على التنمية المهارات مستقبلا.
- دعم الاستثمارات الخاصة، عن طريق خفض نسبة ضرائب الشركات من 33,3% إلى 25%، هذا مع تخفيض الأعباء على الرواتب، بالإضافة إلى تحويل الضريبة على الثروة إلى ضريبة على الثروة العقارية.[1]
- تعليق دفعات مساعدات البطالة بعد رفض أكثر من عرضي عمل "محترمين"، وذلك لأن منحة البطالة أصبحت تثقل كاهل الميزانية الفرنسية، حيث ينوي الرئيس في هذا الإطار إلى توفير 25 مليار يورو في المجالات الاجتماعية للقطاعات الحكومية، و 15 مليار يورو للتأمين الصحي و 10 مليار لتأمين ضد البطالة، كما صرح بإلغاء 120 وظيفة في القطاع العام لمدة 5 سنوات من خلال قانون للتقاعد المبكر.[2]
- خفض الإنفاق العام بقيمة 60 مليار يورو خلال 5 سنوات، وذلك أملا بدفع العجز العام انطلاق من هذا العام تحت عتبة 3% من الناتج القومي الإجمالي لتتوافق مع معايير الاتحاد الأوروبي،[3] وفي هذا

[1] - Emmanuel Macron, « Mon contrat avec la Nation : Retrouver notre esprit de conquête pour bâtir une France nouvelle », p 11, en : https://storage.googleapis.com/en-marche-fr/ Programme-Emmanuel-Macron.pdf (novembre 2017)

[2] - أحمد سامي، "بعد فوزه بالانتخابات الفرنسية إيمانويل ماكرون...4 وعود اقتصادية"، في: http://www.masralarabia.com (نوفمبر 2017)

[3] - Emmanuel Macron , op. cit, p 11.

الإطار قرر خفض ميزانية وزارة الدفاع لسنة 2018 بقيمة 850 مليون يورو عن ميزانية 2017 والتي قدرت بـ 32,7 مليار يورو، مما دفع رئيس أركان الجيش الجنرال "بيير دو فيلييه Pierre de villier " إلى الاستقالة من منصبه.[1]

- كما يعول ماكرون من خلال خطته هذه على دعامة الاتحاد لأوروبي كالعادة، وذلك من خلال اقتراحه: توحيد الميزانية والبرلمان ووزير المالية في منطقة اليورو، تحديد فترة الإقامة المجازة لموظف أجنبي يخدم في فرنسا بعام واحد، ضبط الاستثمارات الأجنبية في أوروبا وحصر الدخول إلى الأسواق العامة الأوروبية للشركات التي تحصل على نصف إنتاجها على الأقل في أوروبا، بالإضافة إلى إنشاء صندوق أوروبي للدفاع لتمويل التجهيزات العسكرية المشتركة.[2]

وبذلك يؤكد ماكرون مرة أخرى مدى حاجة فرنسا لمساندة الاتحاد الأوروبي لبقائها ضمن صفوف القوى الكبرى في العالم، وخاصة على ألمانيا التي لم تتأثر كثيرا بالأزمة التي عرفتها منطقة اليورو، وبالتالي فإن نجاح هذه الخطة على المستوى الأوروبي يتوقف على مدى قبول ألمانيا لتقديم مزيد من التضحيات لصالح فرنسا والاتحاد الأوروبي.

من خلال هذه الخطة نجد بأن ماكرون يؤكد بأن أزمة فرنسا كانت نتيجة عدم قدرتها على حل المشاكل المصاحبة للعولمة والانفتاح الاقتصادي، وهو ما يتطلب إعادة النظر في أسلوب إدارتها وإعادة تكييفها مع التغيرات الداخلية، فتكيف فرنسا مع العالم الذي هو قيد التشكل مرتبط بحل هذه المشاكل، فإلى جانب المشكلات الاقتصادية الكبرى والمخاوف التي يعاني منها الاقتصاد العالمي، على غرار الركود وتداعيات انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي ومخاطر الديون اليونانية على منطقة اليورو، وتصاعد الحديث عن "الحمائية" بقيادة أمريكا، فإن الأمور الداخلية أيضا في فرنسا لها وقعها على الاقتصاد بداية بالبطالة، وصولا إلى التخوفات من العنصرية ومرورا بالتأثيرات التي تترتب على العنف والإرهاب.

المطلب الثاني: تحدي صعود اليمين المتطرف في فرنسا

يعد بروز اليمين المتطرف على الساحة السياسية الأوروبية إحدى أكثر الظواهر السياسية أهمية خلال العقيدين الأخيرين من القرن المنصرم في أوروبا، خاصة مع بداية التسعينات والتي عرفت نجاحات لافتة وغير متوقعة لأحزاب أقصى اليمين– أو ما يطلق عليه أحيانا أحزاب اليمين المتطرف الراديكالي أو

[1] - Alain Barluet, « la défense sous le choc des réductions budgétaires », en : http://www.lefigaro.fr/actualite-france (novembre 2017)
[2] - Emmanuel Macron , op. cit, p 21.

الشعبوي– في أغلب دول أوروبا الغربية وخصوصا في: النمسا، النرويج، الدنمارك، هولندا، سويسرا، وفرنسا، سواء في انتخابات المحافظات المحلية أو في الانتخابات البرلمانية والرئاسية وحتى انتخابات البرلمان الأوروبي، وبالرغم من تفاوت النتائج التي أحرزها أقصى اليمين بين الوصول إلى الحكم، أو المشاركة في تشكيل الحكومات، أو على الأقل المنافسة الجدية والاقتراب من تحصيل السلطة، إلا أنها تمكنت بالفعل من خلق نوع من الفوضى ضمن الأنظمة السياسة الأوروبية التي تميزت غالبا بالاستقرار، بحيث أصبح من الصعب على الأحزاب التقليدية ضمن اليمين أو اليسار تحقيق أغلبية مستقرة كما كانت عليه العادة، وأصبحت مجبرة على التعاون مع الأحزاب اليمينية المتطرفة بعدما كان مجرد حصول حزب يميني على عدد محدود من المقاعد في البرلمان حدثا يحرك القارة بأكملها، [1] وهو ما جعل هذه الأحزاب تنتفض على ماضيها كمجرد أحزاب مناسبات لتصبح فاعلا ومؤثرا ومنافسا ضمن الحياة السياسة الأوروبية، وترتقي لتكون أحد البدائل السياسية الجديرة بثقة الناخب الأوروبي عن القوى السياسية التقليدية ضمن اليمين واليسار.

وقد بدا ذلك واضحا منذ بداية القرن الحالي في فرنسا، وبالضبط منذ صعود الجبهة الوطنية الفرنسية بزعامة "جان ماري لوبان" إلى الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية عام 2002.

لذلك نتساءل: ما هو اليمين المتطرف؟ وما هي أسباب هذا الصعود المتنامي للقوى السياسية التي تمثله؟ وما هي انعكاسات وتداعيات صعوده على توجهات السياسة الخارجية الفرنسية؟

الفرع الأول: تعريف أحزاب المتطرف

لا يوجد اتفاق بين الذين تناولوا موضوع أحزاب أقصى اليمين حول تعريف جامع لليمين المتطرف رغم الاتفاق الحذر حول خصائصها المشتركة وسمتها المتطرفة.

عموما اليمين المتطرف مصطلح سياسي يطلق على الجماعات والأحزاب لوصف موقعها من المحيط السياسي، والفرق بين اليمين التقليدي واليمين المتطرف أن الأول يسعى للحفاظ على التقاليد وحماية الأعراف داخل المجتمع، والثاني كذلك، لكن الاختلاف يكمن في أن الثاني يدعو للتدخل القسري واستخدام العنف للحفاظ على تلك على تلك التقاليد والأعراف.[2]

---

[1]– رابح زغوني، "الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقاربة سوسيوثقافية"، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 421، مارس 2014، ص 122.

[2] - ريناس بنافي، "صعود اليمين المتطرف الأسباب والتداعيات، دراسة تحليلية"، في: http://democraticac.de/?p=46400 (نوفمبر 2017)

ويمكن القول أن اليمين المتطرف في أوروبا يتصف بالتعصب القومي لجنسه، والتعصب الديني ومعاداة المسلمين خاصة والمهاجرين عامة، وذلك لأنه يرى أن ما يحدث من جرائم وتدهور في مستوى المعيشة، بسبب زيادة الهجرة وأن لدى المسلمين والأجانب عامة عادات وتقاليد من شأنها أن تهدد هوايتهم وحضارتهم.

ورغم أن تشكيلات أحزاب اليمين المتطرف تختلف حسب السياقات الخاصة بكل بلد، فإنها تشترك كلها في خصائص عامة ومرتكزات إيديولوجية تميزها كتيار سياسي واحد ومتجانس، ومن هذه الخصائص النزعة الوطنية المفرطة والرافضة لكل أشكال الاندماج الإقليمي، بحجة حماية السيادة الوطنية.

وفي هذا الإطار يوصف اليمين المتطرف الأوروبي قائلا: **"إنه الحفيد المدلل للنازية الألمانية والفاشية الإيطالية، وهو أيضا التيار المعادي للأجانب وللأقليات وعلى رأسهم اليهود، وهو كذلك يمثل عودة أوروبية إلى الحتميات في الفكر والأحاديات في السياسة."**[1]

ويعرفها "هانز جورج باتز Hanz-George Betz"، كما يطلق عليها أحزاب جناح اليمين الشعبوية بأنها: **"تلك التي تنتقد السياسات الاقتصادية والاجتماعية للديموقراطيات الغربية دون مهاجمة أسسها، بحيث ترفض المساواة الفردية وتركيز على التجانس الإثني وتمقت المهاجرين، وهي أحزاب تؤمن بمركزية عالمية ونظام هرمي متركز على شخصية القائد الكاريزمية، وتستعمل الشعبوية كأسلوب فعال للتسويق السياسي."**

أما "كاس ميد Cas Mudd" فيرى بأن: **" الأسس الإيديولوجية المشتركة لليمين المتطرف الأوروبي تكمن في ما يلي: القومية أو الانتماء للوطن، العداء للأجنبي، حفظ القانون والنظام، وضرورة ضمان الدولة من خلال سياستها الاجتماعية رفاهية أفراد الأمة دون الأجانب."**[2]

غير أن أكثر المقاربات التي حظيت بالإجماع حول الخصائص المشتركة لأحزاب اليمين المتطرف الأوروبي، هي التي تنظر إلى هذه الأحزاب كنسق فكر ي موحد من خلال برنامجها المعادي للهجرة والمهاجرين، لذلك يطلق عليها أحزاب ضد الهجرة.[3]

---

[1]- شيرين حامد فهمي،" صعود اليمين المتطرف في أوروبا قبل وبعد تشارل إيبدو: بين التفسير الثقافي والتفسير السياسي الاقتصادي"، ص 01، في: http://hadaracenter.com/pdf (نوفمبر 2017)

[2] - رابح زغوني، مرجع سبق ذكره، ص 124.

[3]-Thomas Grevan, « The Rise of right-wing Populism in Europe and the united states a comparative Perspective », p01, in: http://www.fesdc.org/fileadmin/user_upload/publications/RightwingPopulism.pdf (novembre 2017)

فبالرغم من بعض الاختلافات في الأولويات المحلية، فإن جميع الأحزاب في أقصى اليمين الأوروبي تشترك في موقف موحد تجاه الحد من الهجرة وخطر المهاجرين، بحيث تصور المهاجرين كأنهم مشكلة في أربعة صور مختلفة: كتهديد للهوية الإثنو–وطنية، كسبب رئيسي للبطالة والجريمة ومظاهر أخرى للأمن الاجتماعي، وكمستغلين بسوء لما توفره دولة الرفاه.

دون إنكار وجود قواسم مشتركة أخرى في برنامج أقصى اليمين، أهمها انتقاد سياسات الديمقراطية الاجتماعية لليسار وتشجيع الفردية لليمين، ورفض الاندماج الأوروبي والدعوة لتقليص الضرائب ولتسديد عقوبات الجرائم...إلخ. وتؤيد عمليا هذا الاعتقاد ببرنامج سياسي ومجتمعي قوامه التمييز العنصري الواضح، من خلال التبني الصريح لمفاهيم عنصرية أهمها: كره الأجانب، الانتماء للوطن، التمييز العنصري.[1]

وترتيبا على ما سبق، يمكن تعريف اليمين المتطرف على أنه :" مجموعة من الحركات والتنظيمات والأحزاب السياسية، تدافع عن الأفكار والقيم الرجعية في جميع المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وهي ترتكز على النزعة الوطنية والأفكار والمفاهيم المحافظة والتقليدية، مدفوعة إلى أقصى الحدود، أو على إيديولوجيات فاشية، وبهذا الشكل فهي تنزع في غالب الأحيان إلى العنصرية، معاداة السامية ومعاداة الأجانب".[2]

الفرع الثاني– نشأة وتطور اليمين المتطرف في فرنسا

لقد برز اليمين المتطرف وتزامن مع الانقسام الذي حدث بين اليمين واليسار عام 1789، حيث جمع كل الجماعات والأطراف الرافضة للثورة الفرنسية والتي كانت تتمنى عودة النظام الملكي أو على الأقل عودته في ثوب جديد، مدعومة من الكنيسة الكاثوليكية من جهة وعلى الأرستقراطية من جهة ثانية، على أمل العودة إلى النظام السياسي والتراتبية الاجتماعية للعصور الوسطى، هذه التراتبية التي تنظر إليها من قبل هؤلاء على أنها نتيجة القانون الطبيعي ونتيجة حتمية للتطور التاريخي.

وبعودة الملكية عام 1814 ظن هذا التيار أنه انتقم من الثورة، ثم دعوا بعد ذلك الملك إلى المصالحة، لكن الملك لم يستجيب لدعواتهم وقام بحل مجلس النواب في عام 1815، فأصبح اليمين المتطرف معارضا للنظام إلى أن تمكنوا من الإطاحة بالملك شارل العاشر في سنة 1830.[3]

---

[1] - رابح زغوني، مرجع سابق ذكره، ص 125.
[2] - جيلالي بشلاغم، **العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف**، ط1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2016، ص 160.
[3] - المرجع نفسه، ص 154.

وفي ظل نظام الإمبراطورية الفرنسية الثانية أضحى اليمين المتطرف معارضا لنظام نابليون الثالث وللأيديولوجية البونابرتية، ومع ميلاد الجمهورية الثالثة سنة 1875، بقي اليمين المتطرف معارضا داعي إلى الملكية، وذلك في البرلمان وعلى مستوى المجالس المحلية واتصفوا بطابع المحافظين. وفي سنة 1889 برزت النزعة الوطنية بعد نشأة "رابطة العمل الفرنسي"، التي ظهرت كردة فعل على قضية الضابط اليهودي في الجيش الفرنسي والذي حكم عليه بالإعدام سنة 1894 بتهمة الخيانة، ودعت لمعاداة اليهود والأجانب والنضال من أجل تحرير فرنسا من كل نفوذ أو تأثير للديمقراطية، فكانت من أقوى التنظيمات الراديكالية والعنيفة المنتشرة في الأوساط الطلابية والثقافية والمؤثرة جدا في الرأي العام، وتأخذ هذه المنظمة قوتها من أفكار "شارل موراس Charles Maurass " الذي جعل من عودة الملكية أساس نظريته السياسية، فهو يرى أن الحركة الوطنية والدفاع عن الأمة يمر عبر إعادة تأسيس المجتمع الفرنسي في نظام تراتبي، بعكس أفكار الثورة الجمهورية وعصر الأنوار، ويدعو إلى عودة النظام الطبيعي الذي يحكم المجتمع من الأسرة إلى البلدية، وفي القمة يوجد ملك يسهر على انسجام الجميع.[1]

تضاعفت حركات اليمين المتطرف بين الحربين العالميتين وتجمعت خاصة حول قدماء المحاربين منها: رابطة المقاومين، الحزب الاجتماعي الفرنسي، هذه الحركات كانت تقوم بمظاهرات عنيفة ضد النظام البرلماني، كما وجدت أفكار اليمين المتطرف موطأ قدم لها في نظام حكم "فيشي Vechy" من سنة 1940 إلى 1944، إن أهم ما يميز تيار اليمين المتطرف بالإضافة إلى أفكار "شارل موراس"، العنف اللفظي والمادي في جميع أنشطتها، والذي يصل أحيانا إلى ارتكاب الجرائم، كما أن معاداة السامية تعد من الخصائص الثابتة لمنظمة العمل الفرنسية، والتي كانت تظهر يوميا في صفحات جرائدها مستهدفة اليهود وزعماء اليسار ومسئوليه، غير أن انهزام دول المحور في الحرب العالمية الثانية أدى إلى إضعاف ورفض اليمين المتطرف في أوروبا وفي فرنسا على وجه التحديد.[2] وهناك سببان رئيسيان لهذا الرفض، فمن جهة عدت الفاشية والنازية والحركات التي جسدتهما مسئولة بدرجة كبيرة جدا عن كارثة الحرب العالمية الثانية، ومن جهة أخرى فقد اتهمت وأدينت القوى السياسية لليمين المتطرف في البلدان التي احتلتها ألمانيا النازية ، حيث انتهجت تلك القوى في أغلب الأحيان سلوكا تعاونيا مع المحتل.[3]

غير أن ظهور تيار اليمين المتطرف تجدد في منتصف الخمسينيات على يد "بيار بوجاد"" Pierre Poujade" الذي أسس "الاتحاد من أجل الدفاع عن التجار والحرفيين" في نوفمبر 1953، والذي ركز من

[1]- المرجع نفسه، ص 159.
[2] - المرجع نفسه، ص 155-156.
[3] - ريناس بنافي، مرجع سبق ذكره.

خلاله على انتقاد النظام السياسي وضرورة إصلاح النظام الاقتصادي، مستغلا المخاوف التي ظهرت مع عملية التحديث والتصنيع التي شهدتها فرنسا، والتغييرات السياسية الكبيرة التي صاحبت تصفية الاستعمار خلال هذه الفترة، لذلك حقق نجاحا ملحوظا في الانتخابات التشريعية لعام 1956، حصل من خلالها على 11.6% من الأصوات بعدد 52 عضو في البرلمان [1]، غير أن وصول ديجول للحكم سنة 1958 أفقد الحركة مؤيديها، وأدى إلى تهميش واختفاء اليمين المتطرف عن الحياة السياسية الفرنسية مدة من الزمن، إلى أن عاد للظهور سنة 1972، بظهور "الجبهة الوطنية من أجل الوحدة الفرنسية" على يد" جان ماري لوبان" "J.M. le Pen"، وقد بدأ صعود الجبهة الوطنية بشكل واضح منذ سنوات الثمانينات، ففي الانتخابات المحلية في مارس 1983 حصل لوبان على 11.3% من الأصوات في الدائرة رقم " 20" في إقليم باريس، وفي محليات مارس 1985 تمكنت الجبهة الوطنية من الحصول على 8.8% من مجموع الأصوات المشاركة، وهو ما عجزت عنه في انتخابات مارس 1983 أين حصلت على 2% فقط. وقد بدأ استقرار وضع "الجبهة الوطنية" انتخابيا في فرنسا في الانتخابات التشريعية والإقليمية في مارس 1986، حيث طبق نظام الانتخابات الجديد على أساس التمثيل النسبي، الذي صدر بقانون 17 جويلية 1985، إذ استطاعت قوائم الجبهة الوطنية في الانتخابات التشريعية أن تحصل على 9.9% من الأصوات وأصبح لها 35 نائبا في البرلمان، فضلا عن ذلك فقد حصلت في الانتخابات الإقليمية على 9.6% وأدخلت بذلك أكثر من 130 مستشارا إقليميا في 21 من أصل 22 مجلس إقليمي فرنسي.[2]

وعلى الرغم من أن الانتخابات الرئاسية عادة ما تكون غير مواتية بالنسبة للمرشحين المتطرفين إلا أن "لوبان" حقق رقما قياسيا حتى ذلك الوقت في الانتخابات الرئاسية الفرنسية في أفريل 1988، حيث حصل على تأييد أربعة ملايين ونصف المليون ناخب يمثلون 14.4 % من الأصوات المشتركة في الانتخابات ، وهذا يدل على أن اليمين المتطرف أصبح عنصرا فاعلا في السياسة الفرنسية، خاصة بعد أن قَوَّى مركزه في مختلف الأقاليم، وثبت ركيزته لدى الأوساط الاجتماعية .[3] وتبرز ملاحظة جديرة بالاهتمام، وهي أن "لوبان" قد غير به ذه النتيجة ترتيب مراكز الأحزاب الفرنسية الفاعلة، فحل حزبه في المركز الرابع محل الحزب الشيوعي، تاركا المركز الخامس له، بعد أن كان الأخير لعقود طويلة يحتل أحد المراكز الأربعة الأولى في ترتيب القوى السياسية في فرنسا.[4]

---

[1] - هدى جمال عبد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص10.
[2]- المرجع نفسه، ص 11-12.
[3] - المرجع نفسه، ص 12.
[4] - ستار جبار الجابري، " أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا، دراسة في الأفكار والدور السياسي" **دراسات دولية**، بغداد: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد 35، 2008، ص 52.

إلا إن النجاح غير المتوقع الذي حققه اليمين المتطرف الفرنسي والذي أكد تأثير سياستها بشكل جلي وواضح، كان مع بداية القرن الحالي وبالضبط منذ صعود الجبهة الوطنية الفرنسية بزعامة " جان ماري لوبان" إلى الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية في فرنسا عام 2002، إذ حصل "لوبان" في الدورة الأولى على نسبة أصوات غير مسبوقة في تاريخه وهي 16.95%، أوصلته إلى المرحلة الثانية التي حصل فيها على 17.85%من أصوات الناخبين، مقابل 82.15% حصل عليها "جاك شيراك"، [1] وكانت هذه النتيجة بمثابة " زلزال" في الحياة السياسية الفرنسية، ونتيجة كارثية تعرض لها اليسار الفرنسي والمتمثلة في خروج " ليونيل جوسبان Lionel Jospin " من سباق الرئاسة الفرنسية في المرحلة الأولى.[2]

ويرجع سبب هذا النجاح الذي حققه اليمين المتطرف إلى أنه وجد أرضا خصبة لنشر خطابته السياسة المتطرفة وذلك منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد مثلت هذه الأحداث الإرهابية فرصة حقيقية لكافة الأحزاب اليمينية الأوروبية على بث خطابها السياسي المعادي للوجود العربي والإسلامي داخل أوروبا، خاصة بعد اتهام العرب المسلمين بالوقوف وراء تلك الهجمات، فالخوف من الإسلام صار الأداة السياسية الجديدة لدعم الأجندات السياسية اليمينية المتطرفة.[3]

وقد كان عام 2011 حاسما في مسيرة الجبهة الوطنية بعد أن حلت "مارين لوبان Marine Le Pen " محل والدها في قيادة الحزب، والتي نقلت الحزب من وضع هامشي إلى لاعب في قلب المشهد السياسي في فرنسا، كما جعلت من نفسها منافسا حقيقيا على أمل أن تكون أول رئيسة لفرنسا وأول زعيم من اليمين المتطرف للبلاد منذ الحرب العالمية الثانية، وكانت فترة رئاسة "نيكولا ساركوزي" إحدى أهم الفترات التي تصدر فيها اليمين المتطرف المشهد السياسي الفرنسي، عندما حصلت الجبهة الوطنية على 27%من الأصوات في الانتخابات البرلمانية التي عقدت في ديسمبر 2015،[4] وقد أضفت "مارين لوبان" ديناميكية على الحزب بفضل خطابها السياسي المتطرف ضد المهاجرين والإسلام والاتحاد الأوروبي والأجانب والتنوع الثقافي، متكئة على دغدغة عواطف المواطنين عن طريق التركيز على مكامن الخوف لدى الرأي العام، من قبيل تحميل المهاجرين واللاجئين مسؤولية تفشي البطالة والجريمة والتخلف [5]، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية منذ سنة 2008 التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الفرنسي كما سبق ووضحنا ذلك.

---

[1] - عمرو الشوبكي، "الانتخابات الرئاسية الفرنسية 2002 لماذا تقدم اليمين المتطرف"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 149، يوليو 2002، ص188.

[2] - ستار جبار الجابري، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[3] -عاطف سعداوي،" صعود اليمين المتطرف في فرنسا...الأسباب والتداعيات"، **الملف المصري** ،القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد33، ماي 2017، ص15.

[4] - بيار أبي صعب، " انتحار فرنسي: اليمين المتطرف يعزز موقعه"، في: http://al-akhbar.com/node/247678 (نوفمبر 2017)

[5] - عاطف سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

مما قاد "مارين لوبان" إلى التأهل للدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية الفرنسية الأخيرة في 2017 بحصولها على 21.7% من الأصوات في الدور الأول، مقابل حصول المترشح الوسطى "إيمانويل ماكرون" على 23.9%، لكن الشعب الفرنسي اختار "ماكرون" في الدور الثاني بنسبة 66.1%مقابل حصول " لوبان" على 33.9%[1]، فرغم خسارة اليمين المتطرف معركة الرئاسيات مرة أخرى، إلا أن النسبة التي تحصل عليها تدل على مدى قبول المجتمع الفرنسي لمثل هذه الأفكار، كما تدل على نجاح "لوبان" في تحويل حزبها من ظاهرة هامشية إلى قوة في وسط الساحة السياسية، والتي تعتبر بنظر خصومها حالة خطيرة وتقوقعية قد تدخل فرنسا ومعها أوروبا في نفق مجهول.

الفرع الثالث:أهم التنظيمات السياسية لليمين المتطرف في فرنسا

تتعدد التشكيلات السياسية والتنظيمات الاجتماعية الثقافية والمهنية ذات التوجهات السياسية المتطرفة، غير أن من بين أهم هذه التشكيلات نذكر ما يلي:

1-الجبهة الوطنية من أجل الوحدة الفرنسية:

تأسست في أكتوبر 1972، تجمع فيها العديد من المجموعات والمنظمات ذات التوجهات المتعارضة في غالب الأحيان: مخبرون سابقون، مقاومون وطنيون، قدماء المدافعين عن الجزائر فرنسية، كاثوليك متطرفون، معادون للسامية، وأخرى تمارس العنف ضد اليسار وضد اليمين المحافظ المتهم بالاسترخاء تجاه الاشتراكية، وتجمع في صفوفها حوالي 75 ألف منخرط.

ترأس الجبهة الوطنية " جان ماري لوبين" النائب السابق في حركة "بيير بوجاد" التي ظهرت في 1956،[2] ثم خلفته ابنته "مارين لوبان" سنة 2011.

ظلت تراهن على الأزمة الاقتصادية وعلى أن القضاء على البطالة يكمن في طرد العمال الأجانب، وأن الأمن يتحقق بالتخلص من الثقافات المتناقضة مع الثقافة الفرنسية، وكلما تشتد الأزمة الاقتصادية أو الأزمة الأمنية تزداد نسبة المصوتين للجبهة [3]، لذلك تعتبر أهم محور في اليمين المتطرف الفرنسي، كما اتضح ذلك من خلال الرئاسيات الفرنسية الأخيرة في ماي 2017.

2-الحركة من أجل فرنسا:

[1]- فايزة قارح، "أوروبا تتنفس الصعداء عقب انتخاب ماكرون رئيسا لفرنسا"، في: http://arabic.euronews.com/france-europe-reactions (نوفمبر 2017)

[2] - جيلالي بشلاغم، مرجع سبق ذكره، ص 162.

[3] - قيس جواد العزاوي، "العرب والانتخابات الرئاسية الفرنسية: قراءة في حصيلة الدورتين الانتخابيتين ورؤية لاستشراف مستقبل العلاقات العربية-الفرنسية"، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 280، جوان 2002، ص 42.

هي وليدة "حركة معركة من أجل القيم" والتي تأسست سنة 1994، بعد انقسام حزب التجمع من أجل فرنسا، تأسس هذا الحزب بزعامة "فيليب دوفيلي P. de Villiers" ومشاركة " شارل باسكوا C.Pasqua " للدفاع عن مبادئ السيادة والهوية الوطنية الفرنسية، وإعادة الحدود بين الدول الأوروبية إلى ما كانت عليها، وهي تدعو إلى إفراغ فرنسا من المهاجرين.

3- شباب – هوية Jeunesse Identitaire:

أنشئت في سبتمبر 2002 بعد حل المجموعة الراديكالية التي حاولت اغتيال الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك" في 14 جويلية 2002، بمناسبة الاحتفال بالاستقلال الوطني الفرنسي.

تدافع هذه الحركة عن الهوية الفرنسية وتدعو إلى الوطنية والعنصرية، تضمن في صفوفها حوالي 4000 ناشط.[1]

الفرع الرابع: أسباب صعود اليمين المتطرف في فرنسا

تعددت الأطروحات التي حاولت تفسير صعود اليمين المتطرف في فرنسا وأوروبا بصفة عامة، والتي ارتأينا أن نقسمها إلى ثلاثة كالتالي:

1-أطروحة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية:

ترتكز هذه الأطروحة على محدد الأزمة، فصعود الجبهة الوطنية في الانتخابات –بل صعود اليمين المتطرف في أوروبا– هو بسبب مخلفات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية. وقد ركزت الكثير من الأبحاث منذ ستينات القرن الماضي على دراسة تأثير دينامية التغيير الاقتصادي والاجتماعي في القيم والتوجهات السياسية للناخبين، ولعل أشهر الدراسات تلك التي قدمها "رونالد اينغلهارت" " Ronald Inglehart " عن الثورة الهادئة، حيث يقر أن تغييرا تدريجيا حدث في أوروبا نحو بروز قيم ما بعد مادية أو فوق مادية لدى طبقة الشباب والمثقفين وجيل المؤمنين ماديا عموما، بما ساهم في ظهور أحزاب اليمين المتطرف. غير أنه من وجهة نظر مقابلة، كان التحول الاقتصادي والاجتماعي نفسه سببا لما سماه " بييرو اغنازي Piero Ignazi. " الثورة الهادئة العكسية، التي ساهمت في رأيه في صعود اليمين المتطرف في الاتجاه المقابل، حيث يفسر "إغنازي" الرواج المتزايد لخطاب اليمين لدى الناخبين في كون هذا الخطاب استطاع ملامسة الانشغالات المتغيرة لدى بعض أفراد المجتمع، والتي لم تستطيع التيارات السائدة اليمينية واليسارية مواكبتها.[2]

[1]- جيلالي بشلاغم، مرجع سبق ذكره، ص162.
[2]- رابح زغوني، مرجع سبق ذكره، ص 129.

فصعود اليمين المتطرف هو نوع من رد الفعل الجماعي لطبقة معينة من الأفراد في المجتمعات الأوروبية ما بعد الصناعية، التي لم تستطع التكيف مع تحولات الاقتصاد المعولم الخدماتي أساسا الذي لا يعترف بالانتماء والجنسيات، حيث وجدت هذه الطبقة نفسها في وضعية مهمشة مع تزايد نسب البطالة والحرمان وتراجع الانسجام والتناسق المجتمعي، لذا فإن تزايد تدفق المهاجرين واستقبال طالبي اللجوء من دول العالم الثالث أساسا نحو أوروبا أحيا لدى هذه الفئة مفاهيم العنصرية وكره الأجانب، وهذا ما خلق بيئة ملائمة للقوى السياسية المتطرفة وظهور قادة متطرفين بشعبيات متزايدة، تبنوا برامج انتخابية للحد من الهجرة والبطالة والتشتت المجتمعي ومطالب أخرى للذين شعروا بالتهديد.[1]

وقد كانت فرنسا من أكثر الدول الأوروبية تأثرا بالأزمة الاقتصادية العالمية منذ عام 2008 والتي انعكست على التفاعلات السياسية الداخلية، فالفئات التي باتت تجد نفسها مهمشة اقتصاديا وتعاني من نسبة بطالة متزايدة، وأصبحت عاجزة عن مواكبة التحولات الاقتصادية المصاحبة لموجات العولمة، والعاجزة أيضا عن امتصاص أثر الأزمات الاقتصادية، الأمر الذي دفعها للانحياز إلى خطابات اليمين المتطرف.[2]

2- أطروحة الأزمة السياسية (انغلاق النسق):

هنا تقترح بعض المداخل التفسيرية الربط بين الصعود المتزايد لأحزاب اليمين المتطرف، وعوامل متعلقة بالجانب الممارسي والمؤسسي للحياة السياسية.

أولى تلك المقاربات هي نظرية التصويت العقابي أو الاحتجاجي، التي تفسر زيادة التصويت في مختلف الانتخابات الأوروبية لمصلحة قوى اليمين المتطرف، تعبيرا عن اتساع دائرة السخط وعدم الرضا عن سياسات اليمين واليسار خاصة، بما يؤدي إلى تشتت الموالاة التقليدية للأحزاب السياسية السائدة، ويغير بالتالي قواعد الانتخاب الاعتيادية لدى جماهير الناخبين، فيجد بذلك حصول اليمين المتطرف على مزيد من الأصوات تفسيره في رفض الناخبين لبرامج اليمين واليسار أكثر من كونه قناعة ببرامج أقصى اليمين.[3]

أما المقاربة الثانية فتعتبر بأن لجوء الناخب الفرنسي إلى اليمين المتطرف هو تعبير عن انغلاق النسق برمته، إذ لم يستطع النسق السياسي الفرنسي العلماني الديمقراطي، أن يتجاوب مع تحديات الهوية والأمن والهجرة، وعجز حتى الآن عن تقديم إجابات تؤسس للمواطنة المتسامحة، وتبدد مخاوف شرائح عديدة من

[1]- المرجع نفسه، ص 129.
[2]- عاطف سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 16.
[3] - رابح زغوني ، مرجع سبق ذكره، ص 129.

الشعب الفرنسي، كما لم يستطع النسق ذاته أن يقدم جوابا عن موقع الإسلام في فرنسا، وقد ذهب أحد الباحثين في هذا المعنى، حينما أطر أطروحته التفسيرية لصعود اليمين المتطرف في فرنسا "باللاأمن الثقافي" المهيمن على المشهد الفرنسي.[1]

3-أطروحة التفسير الثقافي – الحضاري:

تقوم هذه الأطروحة على فكرة رئيسية مفادها، بأن اليمين المتطرف من خلال تبنيه مواضيع جديدة سوسيو – ثقافية أساسا بدل المواضيع السوسيو – اقتصادية التقليدية تمكن من جذب جماهير الناخبين، إذ أن المعروف عن هذه الأحزاب أنها تروج لخطاب شعبوي مباشر دون أن يكون لها برامج عمل واضحة، فتلجأ إلى مواضيع كالخطر الإسلامي "الاسلاموفوبيا"، وتهديد قيم الحياة الغربية وعبء المهاجرين.

فالرسالة إذاً تبدو واضحة، لا تتعلق المسألة كثيرا بالمخاوف الاقتصادية بقدر ما هي مخاوف حول الثقافة والهوية الوطنية بقناع اقتصادي. فاليمين المتطرف استطاع أن يلتقط الشعور بعدم الأمان وعدم الثقة لدى الفرنسي خاصة والأوروبي عامة في عالم متغير بسرعة، وخاطبه من خلال خطاب سياسي يؤكد الحاجة إلى الحفاظ على الهوية الوطنية ضد التأثيرات الخارجية، قائم على التمييز بين الأنا والآخر، وقدم التزاماً بحماية الهوية الفرنسية من الثقافات الدخيلة، إذ أن أهم ما يميز اليمين المتطرف الأوروبي هو أنه استطاع النجاح حيث فشل اليمين واليسار التقليديان ، أي التكيف مع التحولات الثقافية والاجتماعية التي فرضها نسق العولمة على المجتمعات الأوروبية، والتي أدت إلى انكفاء الهويات القومية والحد من الخصوصيات الثقافية، ليعيش الخبرات والمواقف والاهتمامات القيمية للفرد الأوروبي، وما ساعد أكثر على اقتناع المواطن الأوروبي بخطاب هذا اليمين، أن الأخير أصبح مرنا بما فيه الكفاية ليتموقع ضمن السياق السياسي والثقافي، واستطاع أن يحرر نفسه من الخطاب التقليدي الذي يركز على الفوقية والدونية والفروق البيولوجية والعداء للسامية، ليتبنى خطابا جديدا يركز على الإثنو–قومية والوحدة الثقافية والتقاليد الوطنية.[2]

إن الارتباط الملاحظ بشكل متزايد بين العداء الصريح للإسلام والمهاجرين المسلمين في خطاب اليمين المتطرف الفرنسي والأوروبي عامة، وزيادة شعبيته ونسب التصويت له، يعتبر مؤشرا جديرا بالثقة للاهتمام بالتفسيرات الحضارية والثقافية لصعود اليمين، فمثل هذا الخطاب يلقى رواجا متزايدا لدى الناخب الأوروبي لأنه برنامج سياسي مقنع، بقدر ما هو استجابة لنسق فكري وتصور نمطي في عقل الأوروبي عن المسلمين في أوروبا ترسخ أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فالإسلام بهذا التصور هو تهديد

[1] - "اليمين المتطرف في فرنسا"، في: https://www.awaser.ws/file (نوفمبر 2017)
[2] - رابح زغوني، مرجع سبق ذكره، ص 132.

لقيم الغرب في الحرية والعلمانية والعقلانية...الخ، وبالتالي حين وجد هذا العداء للإسلام طريقه إلى الظهور في برامج وخطابات اليمين المتطرف جاءت النتيجة مزدوجة، صعود مميز للأحزاب اليمينية المتطرفة في مختلف الانتخابات الأوروبية وانتشار لظاهرة الاسلاموفوبيا على نطاق واسع.[1]

الفرع الخامس: تداعيات صعود اليمين المتطرف إلى السلطة في فرنسا

تتأسس الديمقراطية الفرنسية على التعددية الحزبية، حرية المعارضة السياسة والخضوع لإرادة الأغلبية، هذه الأركان الثلاثة تعطي الأقليات السياسية الحق في المعارضة النقد والدعوة إلى تغيير السياسات الحكومية عن طريق إقناع الرأي العام، وهذا ما سمح " للجبهة الوطنية الفرنسية " أن تبرز كقوة انتخابية مؤثرة في السياسة العامة، رغم أنها حركة تجمع في صفوفها الكثير من التنظيمات والأيديولوجيات المتباينة، لكنها تتوحد في معارضة الطبقة السابقة الحاكمة.[2]

وتتمثل إستراتيجية " الجبهة الوطنية " واليمين المتطرف في العمل السياسي بتحديد أعدائهم على المستوى الداخلي كما على المستوى الخارجي، وينظمون معاركهم الانتخابية ويعبئون برامجهم السياسية ضد هؤلاء الأعداء، ومن هنا تحول مفهوم العدو بعد نهاية فترة الحرب الباردة من التهديد الشيوعي إلى خطر الإرهاب الإسلامي، أين ربطت " الجبهة الوطنية " بين الهجرة والصورة النمطية للإسلام والعنف التي يبثها الإعلام الفرنسي المتأثر بالخطاب السياسي والدعائي لليمين المتطرف. كما ينظر قادة " الجبهة الوطنية " للاستعمار الفرنسي بأنه حالة طبيعية يندرج في إطار التمدد الحضاري لفرنسا في العالم، وأن الحرب هي الحاضنة الكبرى لنشأة الأمم، هذه النظرة تدل على التأثير العميق للفاشية والفكر التوسعي لدى قادة " الجبهة الوطنية الفرنسية "، وهو ما يمكن أن يشكل توجها خطيرا في السياسة الخارجية الفرنسية إذا ما تمكن اليمين المتطرف من اعتلاء السلطة في فرنسا، أو إذا تعدى تأثيره الحالي إلى شؤون السياسة الخارجية كما أنه من شأنه أن يؤثر على الاستقرار الداخلي الفرنسي.

إن قوة اليمين المتطرف في فرنسا تكمن في التطابق الكبير الموجود بين خطابه السياسي وبين الواقع السياسي والاقتصادي السائد في فرنسا، فوضع ملف وقف أمواج الهجرة والحد من تأثيراتها في مركز الخطاب السياسي " للجبهة الوطنية "، وتطور معالجته للمسألة أدى باليمين المتطرف للانتقال من الهامش إلى مركز العمليات، كلاعب مهم في الحياة السياسية والحزبية، فقد أصبحت " الجبهة الوطنية" بخطابها

[1] - المرجع نفسه، ص 133.
[2] جيلالي بشلاغم ، مرجع سبق ذكره، ص 186.

تشكل ضغطا على الحكومة الفرنسية من أجل تعديل سياستها العامة بما يخدم توجهات اليمين المتطرف السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية.[1]

كما أن وضع اليمين المتطرف في المعارضة، يجعله في وضع يسمح له بانتقاد السياسات الحكومية، وفضح الانحرافات والتجاوزات من خلال خطابه الشعبوي المرتكز على كشف أخطاء السياسات الحكومية وعجزها عن حل المشاكل الاجتماعية، الاقتصادية والأمنية للمواطن الفرنسي، ومن خلال التركيز على قضايا الهجرة والأمن والهوية والسيادة، وهذا ما يجعل من الخطاب السياسي لهذا التيار عامل إرباك وإضرار بالسياسات الحكومية.

إن خطر اليمين المتطرف لا يكمن في برامجه السياسية فقط، ولكن أيضا في التأثير الذي يمكن أن يمارسه على الأحزاب التقليدية حيث أنه يستطيع أن يساوم هذه الأحزاب في الأخذ باقتراحاته وسياساته، مقابل أصوات اليمين المتطرف في الاستحقاقات الانتخابية، وفي أحيان كثيرة تقبل تلك الأحزاب التحالف مع المتطرفين للوصول إلى المناصب الحكومية في جميع مستويات السلطة. [2]

كما تستطيع "الجبهة الوطنية" التأثير في السياسات الحكومية، من خلال المشاركة في مناقشة السياسة العامة وتعبئة الرأي العام ضد أو مع سياسات معينة، خاصة في ظل التحولات الدولية والأمنية وقضايا عدم الاستقرار في دول جنوب المتوسط، وضغوط الأزمة المالية والاقتصادية في الاتحاد الأوروبي.

لذلك ثمة عدد من التخوفات التي تثار حول تداعيات صعود اليمين المتطرف إلى السلطة في فرنسا، وبشكل خاص على وضعية المسلمين في فرنسا وسياستها المستقبلية تجاه المهاجرين، وعلاقاتها مع العالم العربي والإسلامي وغيرها من القضايا والمواقف العنصرية التي تضمنها البرنامج السياسي للجبهة الوطنية في رئاسيات 2017، حيث تبنت "مارين لوبان" مجموعة من المبادئ تتعارض مع الغرب بشكل عام، فتنكر التكامل، القانون الدولي، فهي تسعى لإخراج فرنسا من الاتحاد الأوروبي وإغلاق الحدود لمنع دخول اللاجئين، كما أنها ضد عضوية فرنسا في الحلف الأطلسي.

وهي أمور إن حدثت فإنها ستشكل تحديا كبيرا لمستقبل دور ومكانة فرنسا لأنها ستوقعها في انقسامات وأزمات داخلية هي في غنى عنها، إضافة إلى ذلك ففرنسا بدون الاتحاد الأوروبي تحكم على نفسها بالعزلة والانكماش إلى دولة متوسطة محدودة الإمكانيات ضعيفة أمام قوة ألمانيا الاقتصادية، كما أنها ممكن أن

[1]- المرجع نفسه، ص 186.
[2] - المرجع نفسه، ص 184.

تستدعي العداء التاريخي الذي جمعهما سابقا، مما قد يؤدي إلى نتائج كارثية على فرنسا خاصة وأوروبا والعالم عامة.

غير أن المبالغة في تقييم أثر صعود اليمن المتطرف على تغير السياسات في فرنسا في اتجاه عنصري، لا تأخذ بعين الاعتبار تعقيدات صناعة القرار السياسي الفرنسي، وتداخل الداخل والخارج فيه، ومعادلة الاستقرار السياسي والأمني، وحسابات المصالح الخارجية للدولة الفرنسية، وأيضاً لمصالح النخب السائدة. [1]

صحيح أنه بإمكان اليمين المتطرف أن يخلق بعض الزوابع، لكن العلاقات التي تحكم السلطات في النظام الديمقراطي الفرنسي واشتباك السياسة بالاقتصاد، وارتهان بعض المصالح الحيوية باستقرار المجتمع الفرنسي وتعدديته، هذا فضلاً عن المصالح الحيوية التي تربط فرنسا بمستعمراتها، سيجعل من الصعب الإقدام على تغييرات تقلب بشكل جذري سياسات الدولة العامة إزاء تلك القضايا.

نعم بالإمكان أن تتجه فرنسا تحت حكم اليمين المتطرف إلى اتخاذ إجراءات تضييقية على المهاجرين، وربما إنتاج قوانين تساعد على التخلص من بعضهم أو تعديل قوانين الجنسية، لكن سياسات التعاطي مع الهجرة في أوروبا لا تدخل فيها معاملات الداخل فقط، فثمة أوراق كثيرة تملكها دول مصدر الهجرة لا تستطيع فرنسا في ظل اليمين المتطرف أن تتحمل كلفتها في حالة الإصرار على انتهاج سياسات عنصرية تجاه المهاجرين.

في حين يرى ملاحظون أن صعود اليمين المتطرف سيضر بتماسك الاتحاد الأوروبي نفسه وبالتالي مستقبل الدور الأوروبي والدولي الفرنسي، والسبب في ذلك أن هذه الأحزاب طالما عبرت عن رفضها لسيطرة المنظمات الأوروبية على القرار الوطني لكل دولة.

فيما يرى آخرون أن هذا الصعود هو بداية النهاية لظاهرة التطرف السياسي، باعتبار أن الجيل الحالي الذي يحكم أوروبا ويعيش فيها في معظمه جيل تربى على قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في إطار عالم متداخل الحدود والثقافات، مما يجعله معاديا لتوجهات الأحزاب العنصرية وسياستها.

المطلب الثالث: الهجرة في فرنسا كرهان للأمن الداخلي: إشكاليات الاندماج وتحديات الإرهاب

تعرف الهجرة في علم الديموغرافيا بأنها: " الانتقال فرديا كان أم جماعيا من موقع إلى آخر، بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا أو سياسيا."[2]

---

[1]- "اليمين المتطرف في فرنسا"، مرجع سبق ذكره.

[2]- عبد اللطيف محمود، **الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي**، القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2003، ص 14.

كما أن الهجرة حسب العديد من الباحثين ظاهرة تاريخية ساهمت في إعمار الأرض، وهي تلعب دورا هاما في تلاقي مجموعات بشرية متنوعة الثقافات، مما يسمح بالتلاقح الثقافي وبناء حضارة إنسانية مشتركة.

وتمثل الهجرة السرية أو غير الشرعية أحد الأبعاد السيئة لهذه الظاهرة، والتي بدأت تخرج عن نطاقها التقليدي كمحاولات معزولة وأصبحت تعتمد على شبكات منظمة ومهيكلة حول شبكات متداخلة، تغذي إجراما عابرا للحدود يصعب التحكم فيه.

وعلى هذا الأساس تعرف الهجرة السرية أو غير الشرعية، بأنها:" انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا."[1]

لقد كانت الهجرة تحدث في البداية من الشمال إلى الجنوب في شكل حركات استعمار، وسرعان ما أخذت اتجاها معاكسا، حيث لجأت الدول الأوروبية الاستعمارية إلى العمالة الموجودة في مستعمراتها، خاصة خلال الحربين العالميتين، لكن مع بداية الثمانينات وخاصة بعد الحرب الباردة، أصبحت القضايا الأمنية من أهم الرهانات التي تطرحها الهجرة، وخاصة منها الغير شرعية باعتبارها مصدرا من مصادر تهديد استقرار وأمن فرنسا، لكونها من أهم البلدان الأوروبية المستقبلة لها، مما أدى إلى تنامي إدراك يجعل من الهجرة كخطر أمني على الأمن القومي الفرنسي من خلال علاقة الهجرة بالجريمة، العنصرية، التطرف والإرهاب، الإخلال بالنظام العام، كما أن الهجرة في إطار العولمة والاعتماد المتبادل أصبحت تشكل تحديا حقيقيا للنمط السوسيو–إقتصادي لفرنسا، وتهديدا محتملا لمنظومتها القيمية وحتى الحضارية، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول : ظاهرة الهجرة في فرنسا: دراسة مسحية لأهم التطورات التاريخية.

استقبلت فرنسا على مدار تاريخها أناسا من مختلف البلدان، ولكن موجة الهجرة زادت بصفة خاصة في نهاية القرن التاسع عشر مع الثورة الصناعية، وذلك بسبب احتياج فرنسا في هذا الوقت إلى أيدي عاملة كثيرة للعمل في المصانع، كما كانت فرنسا في هذه المرحلة تعاني من نقص في عدد المواليد، وبالتالي من تدهور في عدد السكان مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى وذلك بسب الثورات التي عرفتها فرنسا، إضافة إلى الحروب النابوليونية التي خسرت فيها فرنسا 2 مليون شخص ما مثل 15 % من عدد

[1]- المرجع نفسه، ص14.

سكانها خاصة الرجال، لذلك اضطرت لاستقبال الموجة الكبرى الأولى من موجات الهجرة والتي استمرت من عام 1870 حتى عام 1910.[1]

بعد الحرب العالمية الأولى وسقوط مليون ونصف قتيل فرنسي في الحرب، اضطرت فرنسا من جديد لاستقبال موجة ثانية من الهجرة الأجنبية وأصبحت فرنسا عندئذ البلد الثاني للهجرة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ارتفع عدد الأجانب في فرنسا من 1 مليون عام 1881 إلى 1 مليون و 532 ألف عام 1921 وفي عام 1931 كان تعدداهم قد بلغ 2 مليون و 175 ألف، وقد تكونت الهجرة هنا أساسا من الأوروبيين خاصة الإيطاليون والإسبان والبلجيكيون، ولم يكن هناك إلا قلة من العرب والمسلمين معظمهم قامت فرنسا بتجنيدهم من مستعمراتها المختلفة عبر إمبراطوريتها من دول المغرب العربي وإفريقيا.[2]

بعد الحرب العالمية الثانية اضطرت فرنسا إلى استقبال الموجة الثالثة للهجرة، مع توسع المحتوى الإثني للهجرة، حيث كانت هذه المرة في معظمها من دول شمال إفريقيا، بمعنى آخر فإنها كانت هجرة عربية إسلامية في معظمها، الذين شكلوا في فرنسا ولمدة طويلة قوة عمل هائلة ورخيصة، تم تجنيدها لإعادة إعمار فرنسا وتقوية إقتصادها وتوسيعه،[3] خاصة في عقد الستينات الذي كان عموما نقطة تحول كبيرة في مصدر الهجرة، ففي ظل هذه الفترة انخفضت أعداد المهاجرين القادمين من دول الجوار الأوروبي، وتزايدت في المقابل أعداد المهاجرين القادمين من شمال إفريقيا " الجزائر–تونس–المغرب"، ففي الفترة ما بين عام 1946 إلى عام 1977 وحسب المكتب الوطني للهجرة فقد حصل على الترخيص للإقامة بفرنسا حوالي 2.5 مليون شخص، من بينهم 38.5 % مغاربة وخاصة الجزائريين الذين بلغ عددهم 795920 وكانوا في تزايد مستمر، حيث عرف الاقتصاد الفرنسي في هذه المرحلة أوج ازدهاره، وقد صرح الوزير الأول آنذاك " جورج بومبيدو" عام 1963 قائلا: " **الهجرة هي وسيلة لتخفيف التوتر في سوق العمل، ولمقاومة الضغط الاجتماعي**"، أما وزير العمل "جان مارسيل جيننايJean-Marcel-Jeanneney" فلم يجد مانعا حتى في هجرة غير شرعية إذ قال: " **الهجرة السرية نفسها ليست نافعة، وإذا ما اتجهنا إلى الإعتماد فقط على الإتفاقيات الدولية الموقعة فإننا سنحتاج لربما لليد العاملة**".[4]

---

[1] - « étranger, immigré quelle différence ?: depuis quand la France est-elle un pays d'immigration? », P40, in : http://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/libris/_EX.pdf (novembre 2017)

[2]- إدريس بوسكين، **أوروبا والهجرة الإسلام في أوروبا**، ط1 ،الأردن : دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2013 ، ص 181.

[3]- رابح الصادق، " الإسلام في فرنسا: من الغياب إلى الظهور الهوياتي"، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 233، جويلية 1998، ص56.

[4]- إدريس بوسكين، مرجع سبق ذكره، ص187-188.

كما أن فرنسا تبنت تيارات الهجرة القائمة على أسباب تعليمية وسياسية، حيث كانت تنظر إلى هذا النوع من حركات الهجرة باعتبارها فرصة لربط الكوادر القيادية المستقبلية بها كقوة استعمارية سابقة، بهدف استغلالها في اكتساب نفوذ وسيطرة على قطاعات السياسة والإقتصاد والمجتمع والثقافة في الدول المستقلة حديثا.[1]

كما عملت فرنسا في هذه الفترة على تبني سياسة الرقابة والتنظيم لأمواج المهاجرين، حيث تم تأسيس " وكالة وطنية للهجرة " سنة 1952، والتي أوكلت لها مسؤولية تواجد الأجانب ووضعيتهم وأيضا تنظيم الإجراءات الخاصة بلم شمل هؤلاء بعائلاتهم.[2]

ومع ارتفاع معدلات الهجرة خلال فترة السبعينات حاولت الحكومة الفرنسية ضبط هذه العملية، وذلك بتبني قرارين حول تبعية مباشرة لأعداد المهاجرين حسب مستوى الشغل ووضعية السوق وذلك من خلال قانون مارسلان Marcellin وزير الداخلية الفرنسي في 23 فيفري 1972 وقانون "Fontanet" وزير العمل في 15 سبتمبر، 1972 اللذان ربطا الهجرة بتوفر مناصب الشغل و أقرا بأن فقدان العمل يعني مباشرة فقدان الحق في الإقامة.[3]

هذه السياسة تقوت منذ سنوات " 1973–1974" تحت ضغط الارتفاع الكبير لأسعار النفط وما سببه من أزمة اقتصادية لفرنسا والعالم، لذلك عمد الرئيس" جيسكار ديستان" إلى إيقاف نهائي لأي هجرة جديدة وبمراقبة شديدة لدخول الأجانب وإقامتهم في فرنسا، والتي تعبر عن بداية التشدد في سياسات الهجرة وتشجيع هجرة الكفاءات، وبالتالي يعتبر العامل الاقتصادي محدد رئيسي للسياسات الوطنية الفرنسية للهجرة.

وقد تداخلت العديد من العوامل منذ بداية الثمانينات لتجعل من الهجرة مشكلة جذرية في المجتمع الفرنسي، أهمها بداية نضال المهاجرين في سبيل حقوقهم، وأهم ما ميز هذه الفترة المسيرة الوطنية التي نظمت في باريس في 10 ماي 1980 ضد مشروع قانون خاص ببطاقات الإقامة وبمسائل أخرى، بالإضافة إلى إضرابات المهاجرين في مصانع السيارات بين عامي 1982–1983، والتي صاحبها تصريحات مدوية لكثير من المسئولين الفرنسيين، تتهمهم بأنهم مجندون ومستعملون لضرب الاقتصاد

[1]- يوخن أولتمر،" المسيرة الطويلة: أوروبا في قلب الهجرة المعولمة "، ترجمة هبة شلبي، **مجلة فكر وفن**، ألمانيا: منشورات معهد غوته، عدد 105، 2016، ص 29.

[2]- إدريس بوسكين، مرجع سبق ذكره، ص 184.

[3] - Dominique Schnapper "Les conséquences de l'immigration sur la société française", **Cahiers Français**, Paris: la documentation Française, N°383, décembre 2014, p36.

الفرنسي. هذا بالإضافة إلى تزايد حدة الهجرة غير الشرعية، التي أصبحت هاجسا لكل الحكومات الأوروبية وليس الفرنسية فقط، ففي جويلية 1984 انطلقت أول دراسة اقتصادية حول الحماية الاجتماعية تقول أن المهاجرين" عبء كبير على الحكومة الفرنسية ".[1]

الأمر الذي تزامن مع فترة حكم فرانسوا ميتران(1981–1995)، حيث عمد الاشتراكيون إلى تشديد إجراءات إقامة المهاجرين، كما عمد إلى حل مسائل الهجرة عبر الاتفاقيات الثنائية مع البلدان الأصلية للمهاجرين، من أجل الحد من أعداد المهاجرين الجدد ، كما اعتمدت السلطات الفرنسية منذ أفريل 1991، قوانين جائرة في حق المهاجرين مثل" تدابير العقوبة المزدوجة أي السجن والطرد"، ومنذ تلك الفترة تضاعفت قوانين الترحيل والتدابير العقابية ضد المهاجرين وبقيت مسألة عديمي الوثائق مطروحة حتى اليوم.[2]

ففرنسا التي كانت ومنذ مدة طويلة مقصدا للمهاجرين ومن كل أنحاء العالم، أضحت منذ التسعينات تحتل مراتب متدنية مرتين ونصف في استقبالها للمهاجرين مقارنة بباقي الدول الأوروبية. فقبل تسعينيات القرن الماضي لم تكن قضية الهجرة تمثل مشكلة بالنسبة لفرنسا، بحيث كانت في السبعينيات تشجع الهجرة إليها لتوفير اليد العاملة التي كان الاقتصاد الفرنسي بحاجة ماسة إليها، لكن العولمة بتجلياتها المختلفة وخاصة عولمة ثقافة العنف ومصادر التهديد جعلت فرنسا تدرك أن الهجرة القادمة إليها من الخارج تشكل مصدر خطر على أمنها، وتحديا للاستقرار السياسي عبر تنامي مظاهر العنف والجريمة في أوساط المهاجرين واتجاههم إلى تبني الأفكار المتطرفة، خاصة الذين يواجهون مشاكل الاندماج، بالإضافة إلى صعود اليمين المتطرف والشعبوي، وازدياد المخاوف والهواجس من فقدانها لهويتها الثقافية والحضارية ومن هنا أصبحت الهجرة قضية مركزية في السياسات الفرنسية الداخلية والخارجية على حد سواء.

الفرع الثاني: ظاهرة الهجرة في فرنسا كتحدي للأمن الاقتصادي والهوية الفرنسية بعد الحرب الباردة

في ظل الانفتاح الاقتصادي والثقافي العالمي على الآخر، الذي تفرضه عمليات العولمة الجارية على نطاق واسع، عرفت أوروبا عامة وفرنسا خاصة تزايد عدد المهاجرين وتدفق اللاجئين وطالبي العمل، بما أدى إلى تنوع وتعددية ثقافية في المجتمع الفرنسي، وفي هذا السياق لم يعد ينظر إلى المهاجرين فقط

[1]- رابح الصادق، مرجع سبق ذكره، ص 57.
[2]- إدريس بوسكين، مرجع سبق ذكره، ص 196.

كمصدر تهديد لفرص العمل ولدولة الرفاه في أوروبا، ولكن كمصدر تهديد للهوية والثقافة الوطنية أيضا من الآخر.[1]

لذلك فقد اتجهت فرنسا إلى التركيز على المهاجر" كعدو داخلي" له خصائص اجتماعية وإثنية ودينية، مرتبطة بتهديدات عالمية تشكل مصدر تهديد مباشر للنظام العام، وبهذا تتجه فرنسا إلى تعزيز بنائها القومي من خلال اعتبار الهجرة أحد أبرز التهديدات الأمنية الحديثة التي تواجه الأمن الفرنسي، وذلك على أساس أن هذه الهجرة قادمة من المستعمرات التي كانت بالأمس تحت سيطرة فرنسا، ومن هنا فإن الهجرة الوافدة تمثل استمرارية للعداء التقليدي والنزعة الاستعلائية التي تربط بين الهجرة والعنف والتخلف، وعليه فإن الهجرة في البنية الإدراكية الفرنسية ترتبط بما يلي: [2]

- تشكل خطرا للرفاه الاقتصادي الفرنسي لارتباطها بمشاكل البطالة، الفقر والضمان الاجتماعي.
- تشكل تهديدا للتماسك الاجتماعي والأنماط القيمية والثقافية الفرنسية.
- تشكل تهديدا للنظام العام والأمن الوطني الفرنسي نظرا لربطها بمظاهر الإجرام المنظم، التطرف والتعصب الديني، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وأحداث باريس 2015 كما سنوضحه في العنصر الثالث من هذا المطلب.
- تنامي حدة الصراع وفقا لثنائية وطني–أجنبي، وهذا ما يزيد من مظاهر العنصرية، انعدام التسامح، رفض الآخر، كره الأجانب والقومية المتطرفة في فرنسا.

1 - الهجرة كتحدي إقتصادي:

تشكل الهجرة وخاصة السرية منها تهديدا كبيرا لاستقرار فرنسا اقتصاديا وذلك راجع لعدة أسباب نوجزها في التالي:

- يربط الفرنسيون وخاصة المتشددين منهم بين مشكلة ارتفاع نسبة البطالة في فرنسا والهجرة، وذلك لأن هناك ارتفاع لما يسمى" بالعمل غير الشرعي" أو غير المؤمن، لدى المهاجرين الغير شرعيين خاصة، حيث أصبح معظم الفرنسيون يبحثون عن اليد العاملة الرخيصة وغير المؤمنة اجتماعيا، نظرا لأنها

[1]- رابح زغوني، مرجع سبق ذكره، ص 131.

[2] - Bernard Philip, **l'immigration**, paris : le monde édition, 1990,P80.

ليس لها حقوق اجتماعية أو اقتصادية تثقل كاهلهم، مما يؤدي إلى زيادة البطالة في المجتمع الفرنسي.[1]

وفي هذا الإطار صرح رئيس الوزراء الفرنسي السابق قائلا:" **إن المجتمع الفرنسي لم يعد بإمكانه استقبال كل بؤساء العالم، لذلك وجب على فرنسا إيقاف الهجرة العبر – وطنية لحركية انتقال الأفراد عبر الحدود، لأن المهاجرين باتوا عمالا ليسو من فئة العزاب ولكن عائلات بأكملها تسعى للإقامة بفرنسا بشكل دائم، في ظل سياق عام تخيم عليه مظاهر الأزمة الاقتصادية ويصبح معها إيجاد عمل أمرا مستحيلا.** "[2]

- كذلك يقيم الفرنسيون علاقة مباشرة بين الهجرة والعجز في ميزانية الضمان الاجتماعي، حيث ترتفع تبعية المهاجرين تجاه المساعدات الاجتماعية، خاصة بالنسبة للمتقاعدين، فلدفع معاش متقاعد واحد وجب على فرنسا أن تقتطع من أجور 3 عمال وذلك نتيجة تدهور الوضعية الاقتصادية، مما يؤثر سلبا على ميزانية الضمان الاجتماعي.
- كما أن الهجرة ونفقاتها تؤثر سلبا على ميزانية الدولة الفرنسية من خلال تكاليف حفظ النظام العام، العدالة، نفقات التعليم والتدريس، الصحة، التكوين المهني، بالإضافة إلى المساعدات الاجتماعية المختلفة للاجئين والتجمع العائلي.[3]

فحسب تقرير صادر عن مجلس التحليل الاقتصادي الفرنسي فإنه كلما تزداد حركية الهجرة الوافدة بـ 1% فإن أجور الفرنسيين تنخفض بـ 1.6%،[4] وهذا يعني أن هناك علاقة قوية وسببية مابين الهجرة، سوق العمل، والبطالة، وهذه العوامل تؤثر على الاقتصاد القومي الفرنسي.

2 - الهجرة كتحدي اجتماعي هوياتي:

أصبحت المجتمعات مهددة أكثر من الدول في ظل العولمة والظواهر العابرة للحدود، تدفقات الهجرة، الاستيراد الواسع للبضائع الثقافية الأجنبية...إلخ ، كلها جعلت الدول ترى بأن وظائفها تتغير دون مراجعة لسيادتها، فالدول ترى هويتها مهددة من طرف هذه الظواهر المتقاطعة، وبالتالي أصبحت الهوية مهددة أكثر من الأمن القومي، فلازال الخوف من انعدام الأمن لكن أمن من نوع آخر متعلق بالسلوكيات غير المادية للهجرة كضياع القيم الثقافية وأنماط المعيشة، وبالتالي فالأمن الاجتماعي مرادف للبقاء الهوياتي،

---

[1] - Ibid, p 85.
[2] - Chérif dris, « la question migratoire dans les relations euro-méditerranéennes entre intégration et obsession sécuritaires, **Hommes et migration**, France : Établissement public du Palais de la Porte Dorée - Musée national de l'histoire de l'immigration, N° 1266, avril 2007, p129.
[3] - Alain Gérard, « l'immigration : le cout de l'irresponsabilité »,en : www.observatoiredeleurope.com/Immigration-le-cout-de-l-irresponsabilite_a567.html (novembre 2017)
[4] - Gilles Saint-Paul, « Immigration, qualifications et marché du travail », en : http://www.cae-eco.fr/Immigration-qualifications-et-marche-du-travail.html (novembre 2017)

وهذا يعني التمييز بين"نحن" و "هم" بمعنى من يشكل تهديدا لبقاء "نحن" يعتبر فرضيا أمنيا، [1] فالهجرة بمثابة رهان أمني بالنسبة لفرنسا خصوصا بعد أن تمت أمننتها مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي، نظرا لأن صانع القرار الفرنسي يعتبر الهجرة بمثابة خطر يهدد المجتمع، فالمهاجرين في فرنسا وخاصة المسلمين الذين يبلغ عددهم 5 ملايين من جنسيات مختلفة، يشكلون بقيمهم ومعتقداتهم جزء من المجتمع الفرنسي مما يشكل تهديد كبير على قيم ومعتقدات المجتمع، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية من بطالة وتمييز في سوق العمل، مما يؤدي إلى ظهور" مشكلة الاندماج " في أوساط المهاجرين، وهذا ما يشكل خطرا على التماسك الاجتماعي لفرنسا وتهديدا لقيمها ومبادئها، وفي هذا الإطار يناقش العديد من الباحثين مشكلة التعايش بين مكونات المجتمعات الغربية، خاصة ما يتعلق بالتعامل مع شريحة المسلمين داخلها، ففي فرنسا لا تزال الإشكاليات قائمة بسبب طبيعة العقلية السائدة والتي تقوم على نوع من المركزية الأنانية والاستعلاء، مما يترتب عنه نظرة احتراز تجاه الطرف المختلف حضاريا، الأمر الذي يفسر تصاعد ظاهرة الإسلاموفوبيا عند الغرب بصفة عامة.[2]

فالمهاجر يجد نفسه بين أمام تحديين: تحدي الرفض الذي يواجهه من قبل المجتمع الفرنسي وصعوبة التكيف مع ثقافة وتقاليد وعادات غير ثقافته الأصلية، هذا إضافة إلى تدهور الظروف المعيشية، والتي من شأنها تغذية العنف خاصة في أحياء الضواحي، وبالتالي فإن السياسات التي اعتمدتها الحكومات الفرنسية المتوالية لضمان إدماج المهاجرين في المجتمع ولاسيما الجيل الثالث الذي يتمتع نظريا بكامل حقوق المواطنة، كشف عن فشلها في كل الميادين، لذلك على النظام اليوم مراجعة سياساته هذه، فالغالبية العظمى من الفرنسيين المنحدرين من الهجرة يشعرون بإحباط كبير لعدم الاعتراف بهم من قبل المجتمع الفرنسي، هذا في الحقيقة ما يدفع بالعديد منهم إلى التمرد على النظام العام وعلى القوانين التي لم تعطهم أدنى حقوقهم.

فالاندماج لا يعني فقط الحصول على الجنسية الفرنسية وإتقان اللغة واكتساب عادات المجتمع الفرنسي، بل يعني الحق في الحياة الآمنة والكريمة ومحو الصور السلبية التي رسمت عن المهاجرين، حقهم في المساواة في الحقوق كغيرهم من الفرنسيين في ميدان العمل، التعليم، التكوين، الصحة والسكن مع الاحتفاظ بهويتهم وديانتهم وثقافتهم الأصلية.

---

[1]- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر،أوروبا ،والحلف الأطلسي** ، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2]- محمد الغمقي،" قراءة تحليلية لأحداث فرنسا الدامية...مقاربة للتأثير على الداخل والخارج"، في: https://mugtama.com/hot-files/item/25808-2015-11-17-16-26-40.html (نوفمبر 2017)

ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى بعض القوانين الفرنسية مثل قانون منع ارتداء الرموز الدينية في المدارس، والذي تم بموجبه حظر الحجاب، والذي كانت له ردود أفعال سلبية في بعض أوساط المهاجرين، ففرنسا اعتبرت قضية الحجاب قضية أمنية رغم أن هذا البلد يعترف في دستوره بحرية المعتقد . وهو الأمر الذي يشير إلى الفشل الكبير لسياسات الاندماج في فرنسا، حيث بدأ المهاجرون يظهرون انزعاجهم و شعورهم بالاغتراب والاختلاف عن مواطنيها ومجتمعها وهذا بحكم كونهم قادمين من بلدان أخرى، فمما لا شك فيه أن الحكومات الفرنسية المتعاقبة تتحمل بشكل- مباشر أو غير مباشر- جزءا من المسؤولية حول أحداث العنف في فرنسا ، وهذا بسبب ما آل إليه حال المهاجرين من تهميش وتمييز ومشكلات اقتصادية واجتماعية، حيث تم إلغاء المنح الدراسية وإعانات السكن التي كانت تمنح لهم...الخ. [1]

بالإضافة إلى المشكل الذي تفرزه ظاهرة الهجرة والمهاجرين للأمن المجتمعي والهوياتي الفرنسي، فإن هنالك تحدي آخر نابع من المجتمع الفرنسي الأصلي في حد ذاته وهو تلك الفئات الواسعة التي تتبنى إتجاه حركية الهجرة الوافدة إلى فرنسا نظرة سلبية بل معادية لثقافتهم وقيمهم مما يضفي مزيدا من التحدي على التماسك الوطني والثقافة الوطنية وطريقة الحياة المحلية، إن عدم قدرة هؤلاء على التكيف مع هذه البيئة الجديدة واختيارهم لليمين المتطرف على حساب التيارات التقليدية كأفضل بديل لمواجهة تحدي الأجانب، من شأنه أن يدخل فرنسا في دوامة من الصراعات الداخلية التي قد تؤثر على استقرارها الداخلي، الأمر الذي سينعكس على دورها ومكانتها الدولية.

الفرع الثالث: الهجرة كإشكالية أمنية مرتبطة بالإرهاب

أدت التحولات البنيوية والنسقية التي طرأت على المشهد الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة على تصاعد حدة المخاوف الأمنية في فرنسا تجاه موجات الهجرة القادمة من الجنوب، حيث غلبت التصورات الإدراكية الأمنية على مستوى المشرعين وصناع القرار، ويمكن تفسير ذلك بتأثير البيئة الأمنية نتيجة تعقد الظاهرة وتداخل مستويات التحليل وتوسع أبعاد الأمن لتشمل مختلف الجوانب العسكرية، السياسية، الاقتصادية،المجتمعية والهوياتية، فالجريمة مرتبطة بالهجرة، والهجرة بدورها منتجة للتطرف والإرهاب.

[1]- إدريس بوسكين، مرجع سبق ذكره، ص 198.

غير أنها ركزت على الهجرة الوافدة من الجنوب والعالم الإسلامي، وذلك ما يمكن إرجاعه إلى عدة أسباب، منها أسباب خاصة مرتبطة بنفسية وذهنية المجتمع الفرنسي نتيجة رواسب تاريخية، وأسباب عامة تتعلق بتحولات البيئة الخارجية وتأثيراتها على البيئة الداخلية لفرنسا، ومن أهم هذه الأسباب مايلي:

- ظهور الحركات الإرهابية المتطرفة في دول جنوب الموسط، خاصة الجزائر، مما أثر في صورة المهاجر المقيم بفرنسا.
- الدور السلبي الذي لعبته وسائل الإعلام الفرنسية من خلال ربطها للمهاجرين بالعنف والإرهاب.[1]
- عوامل تاريخية ومجتمعية ساهمت هي الأخرى في الربط بين الإسلام والعنف، كالحروب الصليبية، وظاهرة العنصرية في فرنسا التي تعبر عن مشاعر العداء لغير الفرنسيين خاصة المسلمين، مما أدى إلى ظهور ظاهرة:" الإسلاموفوبيا" " L'islamophobie" التي تمثل ذلك الشعور المرفوق بالكره الشديد والمفرط المعادي للمسلمين، [2] فبحسب سبر للآراء، حول ظاهرة الإسلاموفوبيا وصورة المسلمين لدى الفرنسيين تأكد بأن: 77% من الفرنسيين لديهم صورة سلبية عن المسلمين، و 60 % أكدوا أن الإسلام متعارض مع قيم الجمهورية الفرنسية، وفي دراسة أخرى أكد أكثر من 53 % من سكان فرنسا بأن تدفق المهاجرين من شأنه أن يزيد من مخاطر وقوع إعتداءات إرهابية.[3]

ثم أتت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتزيد من تنامي الهواجس تجاه الهجرة القادمة من بدان عربية وإسلامية، لتتجه عملية صنع القرار تجاه المسائل المتعلقة بتنظيم حركية الهجرة الوافدة إلى فرنسا نحو التشدد والتقييد، وفقا لمسار يقوم على إعادة هندسة المنظومة الأمنية الخاصة بالهجرة وفقا لمقتضيات المصلحة الوطنية الفرنسية. حيث جعلت من إيقاف موجات الهجرة كمحور للاهتمامات الأمنية في مجال محاربة الإرهاب، مما يؤكد بأن هناك إجماع عل مستوى صناع القرار والسياسيين، وكذلك بين مختلف الأجهزة القضائية والمؤسسات البيروقراطية على إدراج قضايا الإجرام، الإرهاب والهجرة في سلة واحدة، ويرجع ذلك إلى قناعة لدى صناع القرار والرأي العام على حد سواء أن السياسات المفتوحة واستقبال المهاجرين قد أنتجت مسارات عكسية ومضرة للأمن القومي الفرنسي.

فكثير من الساسة الفرنسيين يبدون انزعاجهم من أن يشكل المهاجرون المسلمون فيها قواعد خلفية لما يسمونه بـ "الإرهاب " ، خصوصا مع ظهور مؤشرات تدل على أن ولاء هؤلاء المهاجرين ما يزال لأمتهم

---

[1]- هاني خلاف وأحمد نافع، **نحن وأوروبا شواغل الحاضر وآفاق المستقبل**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1997، ص 232.

[2]- رابح زغوني ، مرجع سبق ذكره، ص 132.

[3]- عبد الأمير رويح، " الهجرة إلى أوروبا.. وصمة الإرهاب تلاحق المجرمين"، في: https://annabaa.org/arabic/rights/7114 (نوفمبر2017)

الأصلية، وأن نقمة بعضهم على مستعمر بلدانهم السابق لا تقل عن نقمة شعوب بلدانهم التي ينحدرون منها، والتي لا تزال تنظر لفرنسا بعين الريبة والشك في نواياها إزاء واقعهم ومستقبلهم.[1]

وبذلك كانت النقلة عام 2006 عندما صدر قانون جديد متعلق بالهجرة، والذي جعل الهجرة في إطار قدرة الاستقبال وأيضا حسب حاجاتها الاقتصادية، وكل هذا في إطار الانتقال من " هجرة فوق الطاقة" إلى " هجرة إنتقائية".

إن الهجرة المنتقاة هي نوع من الهجرة يكون فيه لبلد الاستقبال حرية وحق اختيار مهاجريه، وذلك عبر منح الأولوية للعمال الأكفاء والذين يلعبون دورا مهما في التنمية والازدهار الاقتصادي للبلد المضيف، وتتيح هذه السياسة استبعاد حركية الهجرة التي تريد الاستفادة من مزايا نظام الحماية الاجتماعي في بلد الاستقبال.

وتتركز سياسة الهجرة المنتقاة على ما يلي:[2]

- يحق لفرنسا اختيار عدد معين مما يناسبها من المهاجرين حسب الحاجة الاقتصادية، والتي تتحدد وفقا لمعيار الكفاءة والخبرة المهنية، العمر...إلخ.
- إن الهجرة الانتقائية يرتبط تطبيقها بسياسة الاندماج، حيث يجبر الأجانب الذين يريدون الإقامة لمدة طويلة بفرنسا الاندماج الكافي في المجتمع الفرنسي عبر التوقيع على عقد الاستقبال والاندماج، وبموجبه فإن المهاجرين يستفيدون من تكوين معمق في مفهوم المواطنة واحترام مبادئ الجمهورية الفرنسية...إلخ، ويمنح للمحافظين سلطة تقدير درجة الاندماج المطلوبة لمنح بطاقات الإقامة وذلك بطلب رأي رؤساء البلديات.
- إن مدة الإقامة تتحدد بموجب عقد العمل وذلك من خلال استحداث بطاقة إقامة جديدة " بطاقة المهارة والموهبة"، مخصصة لكل أجنبي قادر على المساهمة في ازدهار وتنمية وإشعاع فرنسا.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف فإنه تم سن إجراءات مشددة لشروط التجمع العائلي والتي تعتبر كهجرة مفروضة، بالإضافة إلى وضع قيود صارمة ومراقبة الزواج المختلط، فرض شروط صارمة في منح "بطاقة عامل مقيم"، وهي مرتبطة بضرورة الحصول المسبق على عقد عمل وتأشيرة دخول لمدة طويلة المدى

[1]- عمار جفال ، "العلاقات بين المغتربين و دولهم الأصلية: حالة الجزائر"، في : كتاب جماعي حول **" الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق "** ، الجزائر : الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي و مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 2008 ، ص182.

[2] -« Immigration choisie », en : www.vie-publique.fr (novembre 2017)

للاستفادة من رخصة العمل، كما تم إلغاء مبدأ التسوية التلقائية للوضعية القانونية للمهاجرين غير الشرعيين بعد 10 سنوات من التواجد والإقامة على الأراضي الفرنسية.[1] وقد برر " ساركوزي " عندما كان وزير داخلية آنذاك سياسته هذه في مجال الهجرة، بأنها تلبية لمطالب الفرنسيين المتخوفين من الهجرة.[2]

وبقيت فرنسا تعقد وتحضر المؤتمرات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية، وفي ماي 2007 أنتخب " ساركوزي " رئيسا للجمهورية الفرنسية، وبمجيئه أستحدث منصب جديد تحت إدارته سماه " وزير الهجرة والهوية الوطنية "، وهكذا صار رسميا ينظر إلى الهجرة في فرنسا على أنها تهديد لأمن الشعب الفرنسي بكل أبعاده.[3]

كما يرى الرئيس الفرنسي الحالي إيمانويل ماكرون، بأنه خاصة بعد الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها فرنسا منذ جانفي 2015 والتي راح ضحيتها أكثر من 230 ضحية، رأى بأنه من الأفضل فرض الرقابة المشددة داخليا وخارجيا، حيث عمل على إنهاء حالة الطوارئ المطبقة منذ عام 2015، لكنه قرر محلها قانون أمني يمنح الشرطة سلطات موسعة للتفتيش والتنصت الالكتروني...الخ، هذا بالإضافة إلى تشديد الرقابة على الحدود وتأمينها والعمل على فتحها لحركة هجرة الكفاءات، التي اعتبرتها كفيلة بخدمة الأهداف الاقتصادية والتجارية والمصالح القومية الفرنسية.[4]

إن هذه التحديات الداخلية التي تعاني منها فرنسا تعبر عن أزمة متعددة الأبعاد تعاني منها الدولة بصفة عامة في زمن العولمة ، مما أدى إلى تراجع قدرتها على السيطرة على الأوضاع الداخلية لأنها أصبحت مخترقة من الخارج، أمام اندفاع صيرورة العولمة وكجزء من ديناميكية تسريع تنقل الرأسمال والسلع والخدمات وخطوط الإنتاج والعمالة، كانعكاس أساسي لهذه الصيرورة. لكن يبدو أن ما فرضته بديهيات الاقتصاد المعولم ستعيد ضبطه عمليات الإرهاب والهجرة غير الشرعية، بدفع الحكومات منفردة أو مجتمعة إلى إعادة النظر في سياسات فتح الحدود وحرية تنقل الأفراد والسلع والمال، [5] كما لمسنا ذلك من خلال إنتاج فرنسا لمنظومة حماية تضبط الهجرة وفق احتياجات الاقتصاد وخططه الوطنية، الإقليمية أو الدولية.

---

[1]- هايل نصر،"هجرة منتقاة وليست مفروضة"، في: www.ahewar.org/débat/show (نوفمبر 2017)
[2]- إدريس بوسكين، مرجع سبق ذكره، ص 200.
[3]- المرجع نفسه، ص 201.
[4]- " بعد عامين...فرنسا تستبدل الطوارئ بقانون الإرهاب " ، في: www.skynewsarabia.com/web/article (نوفمبر 2017)
[5]- مرزوق الحلبي ، " الإرهاب والهجرة يبنيان ما هدمته العولمة" ، في: http://www.alhayat.com/m/opinion (نوفمبر 2017)

فعلى الرغم من أن ظاهرة الهجرة من الناحية الموضوعية تشكل تحديا أمنيا حقيقيا على أمن فرنسا القومي وعلى المستويات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، ولكنها من الناحية الذاتية تشكل تهديدا أمنيا محتملا وتستخدم كأداة لتبرير وشرعنة الممارسات الأمنية القمعية، والإجراءات البوليسية لمواجهة الهجرة كظاهرة أمنية عبر–وطنية من خلال تشديد إجراءات الرقابة على الحدود، وتقييد سياسات الدخول، الإقامة، منح التأشيرات، اللجوء السياسي والتجمع العائلي، كما عملت على تعزيز آليات التعاون في إطار الترتيبات الإقليمية، خاصة في إطار الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى التنسيق مع الدول المصدرة للهجرة وعلى رأسها دول المغرب العربي.

كما يمكن القول بأنه بالرغم من اعتبار فرنسا الهجرة بمثابة تحدي، لكنها في مقابل ذلك لا تنفي أهميتها بالنسبة لها سواء اقتصاديا أو ديموغرافيا، فحسب دراسة نشرها معهد برلين للسكان والتنمية عام 2010 مفادها أن أوروبا لا يمكنها أن تحقق نموا ديموغرافيا مستقرا من دون الهجرة، حيث تعتبر مشكلة الشيخوخة إحدى أكبر ما يهدد وجود الشعوب الأوروبية بصفة عامة والفرنسيين بشكل خاص، فمع بداية القرن الواحد والعشرون بلغت نسبة الأفراد أكثر من 65 سنة في أوروبا 14%، أما الشباب أقل من 20 سنة فلم تتعدى نسبتهم 18 %، بينما نسبة الشباب في إفريقيا، آسيا وأمريكا الجنوبية فهي 35%، أما الأشخاص أكثر من 65 سنة فلم تتجاوز نسبتهم 5%.[1]

فتبقى إذا للهجرة آثار إيجابية على فرنسا باعتبارها منفعة على التنمية الاقتصادية لكونها تغذي الديناميكية الديموغرافية التي تعتبر ضرورية للنمو الاقتصادي، فالعمال المهاجرين هم أداة لزيادة الثروة الوطنية والطاقة الإنتاجية وحل مشكلة الشيخوخة، التي قد تؤثر بشكل كبير على مستقبل الدور الدولي الفرنسي.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لمختلف وأهم التحديات التي تواجه فرنسا على الأصعدة الثلاث الدولية، الإقليمية، والداخلية. فداخليا تعاني فرنسا من أزمة نتيجة مخلفات العولمة، التي اثرت سلبا على نمو الاقتصاد الفرنسي وقدرته التنافسية وزيادة نسبة البطالة، هذه الظروف التي وجدت من خلالها الأحزاب اليمينية المتطرفة الأرضية الخصبة مما زاد تأثيرها على المجتمع والسلطة السياسة، خاصة بتوظيفها لمشكل الهجرة

[1]- إدريس بوسكين، مرجع سبق ذكره ، ص 182 .

وربطه بالعنف والإرهاب، وضياع القيم والهوية الفرنسية، مما قد يؤثر على الاستقرار الداخلي وكذا الدور الإقليمي والدولي الفرنسي نظرا لنبذ هذه الأحزاب لفكرة الاتحاد الأوروبي، أو ربط فرنسا بأي تحالف دولي.

هذا بالإضافة إلى المشاكل التي يعاني منها الاتحاد الأوروبي الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها فرنسا لتكريس عالم متعدد الأقطاب، خاصة في ظل عدم قدرتها على أوربة سياستها الخارجية، مع وجود ألمانيا كقوة منافسة على قيادة الاتحاد الأوروبي.

أما الهاجس الآخر والذي يؤرق فرنسا كثيرا فهو منافسة القوى الكبرى لها في منطقة نفوذها التقليدية إفريقيا، آخر معاقل الإمبراطورية الفرنسية، مما اضطرها إلى تقاسم الأدوار معها.

كل هذه التحديات مجتمعة إن لم تتصدى لها فرنسا على المدى المتوسط ، فإنها سوف يكون لها تأثير على مكانة ودور فرنسا الدولية .

وفي محاولة لدراسة المسارات البديلة لمستقبل دور فرنسا في النظام الدولي، هذا المستقبل الذي تتبلور معالمه في إطار التحديات التي تعرفها فرنسا سواء الداخلية الخاصة بها، أو بالتفاعلات داخل الاتحاد الأوروبي، أو متعلقة بالبيئة الدولية بما لها من مواصفات ونتائج، وما يترتب عن هذه التحديات من صراعات، وأشكال جديدة من التعاون والتنافس.

وفي هذا الإطار ركزنا على ثلاث سيناريوهات مستقبلية، والمتمثلة في ما يلي:

السيناريو الأول: ثبات الدور الفرنسي

ويشير هذا السيناريو إلى وصول الإمكانيات الفرنسية إلى الحدّ المسموح به دوليًّا، إذ يقف الدور الفرنسي عند نقطة الثبات وذلك لمعرفتها بما توفره قدراتها من مساحة نشاط وتأثير دولي، مما يضمن لها صفة إحدى الدول الكبرى التي تتشارك وتتنافس مع بعضها في نفس الوقت لإدارة الشؤون الدولية تحقيقا لمصالحها الحيوية.

السيناريو الثاني: تصاعد الدور الفرنسي في النظام الدولي

نظرا لعدم احتواء القواميس ال فرنسية على ما يسمى بمبدأ الثبات، فمن المحتمل أن يتصاعد الدور الفرنسي في النظام الدولي في ظل مؤشرات قد تساعد على تحقيق هذا السيناريو، إذ إنّ الفكر الاستراتيجي الفرنسي كما سبق ووضحنا توسعيّ لا يقبل الارتكان يحن دائما بعودة أمجاد الماضي من جديد، خاصة مع وجود قيادات مؤمنة بها، تعمل جاهدة على تنفيذها من خلال مؤسسات متنوعة، باستخدام أدوات القوّة بشقّيها، الصلبة والناعمة، على نحو يجعلها قادرة على كسب أو شراء ولاءات شركائها الأوروبيين، إضافة

إلى القيادات السياسية في إفريقيا وممكن أن تتعداها إلى مناطق جغرافية أخرى، تحقيقا لحلمها بالدور العالمي النشط.

السيناريو الثالث: تراجع الدور الفرنسي

يشير هذا السيناريو المرجح إلى تراجع هامش الدور الفرنسي في النظام الدولي بحدوث تحوّلات تحول دون إحراز فرنسا لأي تقدّم استراتيجي، نظرا لما تعرفه فرنسا من مشاكل داخلية وكذلك المشاكل التي يعاني منها الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الرفض الأمريكي لإمكانية قيام فرنسا بما يتعارض ومصالحها الإستراتيجية، مما سيؤثر على مكانتها الدولية خاصة مع بروز قوى جديدة صاعدة أهمها الصين.

بعدما تطرقنا إلى السيناريوهات الثلاثة المحتملة لمستقبل دور فرنسا في النظام الدولي في ظل مجموعة من التحديات، نرجح في المستقبل القريب والمتوسط ويتراوح مابين 15 إلى 20 عام، السيناريو الأول ويمكن إرجاع أسباب اختياره، إلى أسباب متعلقة بمقومات القوة الفرنسية التي تضمن لها دور دولي نشط لكن في حدود جغرافية معينة لا تتعدى أوروبا وبعض مناطق نفوذها السابقة، أما الأسباب الأخرى فهي متعلقة بالديناميكية التي عرفتها وتعرفها وستعرفها العلاقات الدولية، الأمر الذي يجعل من الصعب توقع آفاق الدور الدولي الفرنسي.

خاتمة

انطلاقا من الرؤى والأفكار والأفعال التي تطرقنا إليها في موضوع بحثنا على كافة المستويات النظرية والعملية، ومن أجل الوصول إلى خاتمة للمضمون في محاولة لرصد مكامن القوة والضعف في تحقيق المنشود، بمعنى الوصول إلى تأكيد الفرضيات أو نفيها، وجدنا بأن الأحداث التي مرت على النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة والتي أفرزت شكل جديد لبنية النظام الدولي كما وضحنا ذلك في الفصل الأول من الدراسة، أثرت في الأدوار التي تمارسها القوى الدولية كونها المتغير التابع للنظام، والنتيجة كانت من خلال الدراسة بأن النظام الدولي ساهم بشكل كبير في البحث عن القوة والمصالح القومية للدول الكبرى، وهذا ما يثبت بأن التغيرات التي حدثت في بنية وتفاعلات النظام الدولي، زادت من محاولة القوى الكبرى لإعادة الترتيب لتوازن القوى في هذا النظام.

وبالرجوع لفرنسا فهي تعاني منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من هاجس مستمر وهو تراجع دورها ومكانتها الدولية بعد ما كانت تمثل قلب النظام الأوروبي، هذا الدور الذي لطالما مثل أحد أهم الأهداف الإستراتيجية الثابتة في الفلسفة السياسية الفرنسية، الأمر الذي تأكد بعد نهاية الحرب الباردة وما صاحبها من تحولات، مما جعلها تعيش في هاجس الخوف من فقدان الاستقلال أو على الأقل استقلال القرار، كما جعلها تعيش في هوس الانحسار والجمود. لذلك هنالك علاقة مباشرة بين التغير الذي حصل في البيئة الدولية بعد الحرب الباردة وبين التغير الذي تشهده السياسة الخارجية الفرنسية، مما قد يمكنها من الارتقاء في السلم العالمي للقوة، وبالتالي التخلص من هوس الانحسار لصالح دور فعال عالميا حسب ما يتصوره صانع القرار الفرنسي.

حيث واكبت عملية تغيير البيئة العالمية للسياسة الخارجية عموما، قيام الدول بإعادة تقييم مصادر وإمكانيات وأدوات سياستها الخارجية، حتى تتمكن من مواكبة التحولات المحيطة، غير أن التغير في السياسة الخارجية لا يتم بشكل مفاجئ وإنما بشكل تدريجي، لأن الدولة عادة ما تتجه نحو إقرار الأبعاد الرئيسية لسياستها الخارجية، مع إمكانية قبول التغير المحدود في الأبعاد الهامشية لتلك السياسة أو في وسائل وأدوات تنفيذ تلك السياسة كما يحدث في الدول الكبرى عامة، وهو ما تعبر عليه حالة فرنسا التي قامت بتغييرات على مستوى سياستها الخارجية ذات طبيعة برنامجية تكيفية طالت الآليات وليس الأهداف، بمعنى أنها تمحورت حول تطوير آليات تنفيذ أهدافها الإستراتيجية الثابتة كما تصورها صانع القرار الفرنسي، والتي عرفت استمرارية رغم التغيرات الدولية سواء قبل الحرب الباردة، أثناءها أو بعدها، وذلك لأنها تنطلق من مجموعة من المعايير المعرفية الذاتية الخاصة بها، انطلاقا منها تحدد الإطار وطرق العمل العامة لهذه السياسة الخارجية.

فهي تحتفظ لنفسها بدور فعال في تعريف أفعالها وقراراتها الخارجية، وذلك بتقويتها لسلطات رأس هذه الدولة والمتمثل في رئيس الجمهورية، الذي يضطلع بمهام كبيرة في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية

الفرنسية، وبالتالي تظل فكرة الاستقلال والسيادة الفرنسية المطلقة، هاجس السياسة الخارجية الفرنسية، هذه الرسالة التي تحتفظ بها فرنسا منذ القديم، وذلك لاستعادة مكانتها وتأثيرها في العالم.

كل هذا نظرا لارتباط القادة الفرنسيين بمجموعة من المبادئ التقليدية : العالمية، الاستقلال، النفوذ، التأثير...الخ، بمعنى أنه للبعد التاريخي قوة كبيرة في توجيه السياسة الخارجية الفرنسية، مشبعا بالقيم ونماذج اتخاذ القرارات وتقارير القوة الفرنسية في الماضي، والتي أراد ديجول وأتباعه استرجاعها بعد الحرب العالمية الثانية، هذا الخط الديجولي لا يزال نشط حتى الآن، على اختلاف الوسائل التي يستعملها كل رئيس فرنسي وصل إلى الحكم ، فكل هذه المصطلحات تعتبر تصورات أو تعبيرات مفاهيمية أو موروثات تساهم في صياغة تحديات الحاضر ومهام المستقبل، ويمكن من خلالها تحديد أبعاد الدور الخارجي الفرنسي حسب تصور صانع القرار له.

ولكن التناقض يكمن في أن فرنسا حاولت على مر التاريخ أن تحتل مكانة أكبر من قوتها وإمكانياتها، وذلك لأنها لا تمتلك الوسائل اللازمة لتنفيذ سياستها، فالعالمية التي يطمح لها القادة الفرنسيين من خلال عملهم الخارجي، هي أمل كبير لا يتوافق أو مفصول عن الواقع الفرنسي وذلك في زمن أصبحت فيه القوة النووية الفرنسية غير مجدية، نظرا لامتلاك قوى دولية ثانوية للسلاح النووي ، فالقوة النووية الفرنسية التي حققت نوعا من الاستقلال ضمن التحالف الغربي، قد زالت مع انهيار جدار برلين، بالإضافة إلى اقتصاد لا يقوى على خدمة تلك الطموحات الكبيرة بالرغم من تحقيقه لنتائج متقدمة عالميا منذ نهاية الحرب الباردة.

لذلك أدركت فرنسا في فترة ما بعد الحرب الباردة أن قوتها لم تعد كما كانت عليه، وحتى لا تظهر كقوة مهزومة وجب على فرنسا أن تكون واقعية بوضع خطط لا تتعدى إمكانياتها، وبهذا يمكن أن تحافظ على خصوصيتها وحتى لا تدخل في صدام مع دول أقوى ، لذا فضلت فرنسا أن تضع قوتها لخدمة القانون وأن تلعب لعبة الأمن الجماعي بهذه الطريقة يمكن أن تبقى فرنسا مخلصة لاسمها العالمي.

وبالتالي فالمقاربة الأوضح لتفسير السياسة الخارجية الفرنسية تقر بأنها قوة دولية ذات أهداف واضحة متمسكة بطموحات قوة تاريخية عظمى ذات تأثير ونفوذ عالمي واسع النطاق، وذلك من خلال القيم والمبادئ التي شكلت قاعدة فكرية منذ الجمهورية الخامسة، والتي عكست مدى تمسك فرنسا بأهداف أساسية، فالمكانة والخصوصية الفرنسية ما زالت تشكل محور السياسة الخارجية الفرنسية بل أصبحت اليوم تطرح أكثر من أي وقت مضى، بسبب التهديدات المتنوعة على مختلف المستويات التي تواجهها فرنسا. لذلك وجدت فرنسا نفسها أمام معضلة تمثلت في كيفية تجسيد الهوة بين هدفها في القيادة العالمية والوسائل الضرورية لتحقيق ذلك، فهي أصبحت تدرك بأنها في حد ذاتها ليس لديها الموارد ولا الثقل الاستراتيجي لتحقيق ذلك بمفردها، مما دفعها إلى تشجيع التوجه الاستراتيجي الأوروبي في السياسة الخارجية الفرنسية، لأن البعد الأوروبي يشكل بالنسبة لها بديلا استراتيجيا للإطار التقليدي من العلاقات

الثنائية مما يغطي عجزها من حيث وسائل الانتشار الاقتصادي، الدبلوماسي والاستراتيجي...الخ، كما أن هذه السياسة تسمح لها في نفس الوقت بالاستفادة من أداء دور المراقبة والاقتراح وصناعة القرار الجماعي الأوروبي، واحتواء وتحييد منافسة الدول الأوروبية لها، والرهان على تصدر الريادة الأوروبية على مستوى قرارات الاتحاد الأوروبي بصفة عامة، وذلك في اتجاه خدمة أهدافها الإستراتيجية.

وذلك في إطار سعي فرنسا لتحقيق التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي تتمتع بوسائل انتشار اقتصادية وإستراتيجية أكثر قوة وفعالية، عن طريق وضع هيئات وآليات عديدة لتفعيل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، ولكن مع بذل كل جهودها لتكون قائمة على التصور الفرنسي الذي يخدم إستراتيجيتها عالميا.

كل هذه الأمور يمكن اعتبارها بمثابة دوافع وأسباب أدت بفرنسا إلى اعتماد القوة الذكية كأداء استراتيجي في النظام الدولي، بالمزج بين عوامل القوة الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والعلمية والثقافية"، فبالرغم حنينها للماضي ونرجسيتها إلا أنها كانت واقعية إلى حد ما في خياراتها، حيث حافظت على أهدافها التقليدية لكنها حاولت استخدام آليات جديدة تتواءم مع المتغيرات الدولية، تعتمد على المزج بين شعارات ورموز القوتين " الناعمة" و" الصلبة "، لتثبيت أفضل لشرعية النفوذ والتأثير الذي تمارسه من خلال لعبة التحالفات والشراكات، خاصة بالاعتماد على المنظمات الدولية والإقليمية سواء تعلق الأمر بالأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، المنظمة الدولية الفرنكوفونية...الخ، بالإضافة إلى أهمية مناطق نفوذها التقليدية التي تعتبرها أساسية في المنظور الاستراتيجي الفرنسي المتوسط والبعيد المدى، وأخيرا من خلال دعم قوة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية، دون أن تنسى إمكانية استخدام القوة العسكرية كلما سنحت لها الظروف لذلك كما حدث مؤخرا في ليبيا والساحل الإفريقي، غير أنها شددت على ضرورة التركيز على جوانب التعاون الثنائي والجماعي لمواجهة التحديات والمخاطر، غير أن المواقف والسلوكات الفرنسية تسجل تناقضا واضحا مع هذه الرؤية، وذلك لأن كفاءة وفعالية المساهمة الفرنسية في أية استجابة جماعية، تظل مرهونة بحفاظ فرنسا على قدرتها على القيادة وعلى اتخاذ مبادرات، ولعل تفسير هذا التناقض مرجعه رغبة فرنسا في اكتساب التحركات الخارجية مظهرا شرعيا.

وبالتالي لا يمكن فهم تصور فرنسا لدورها الدولي إلا انطلاقا من فهم إستراتيجيتها العالمية، فهو يأخذ قيمته في هذه الإستراتيجية، وفي نظرنا أن الذي يحكم تصور فرنسا الجيواستراتيجي لنفسها، وبالتالي لدورها في العالم، وما يبدو لها كعقبة رئيسية أمام تحقيق أغراضها الإستراتيجية بعد الحرب الباردة، هو ضمان الأمن والاستقرار الداخلي والتقدم الاقتصادي و بناء نظام عالمي جديد قائم على التعددية القطبية والتشارك في اتخاذ القرارات الحاسمة للقضايا الدولية، يكون لفرنسا فيه مكانة وفعالية ملموسة.

كل هذا يعني أن السمة الرئيسية للإستراتيجية الفرنسية، هو انتقالها من إستراتيجية الهجوم التي سيطرت خلال أكثر من قرنين حتى بدايات القرن العشرين، إلى إستراتيجية الدفاع القائمة على الانكفاء

على نفسها وعلى القارة الأوروبية، وعلى أكثر وأهم المناطق الجغرافية خدمة لهذه الإستراتيجية الفرنسية وعلى رأسها منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، التي من الممكن أن تتيح لها استرجاع أمجادها في النظام الدولي حسب تصور صانع القرار الفرنسي.

بناءا على كل هذا يمكن أن نستخلص النتائج التالية والتي تؤكد صحة الفرضيات المطروحة في بداية دراستنا هذه:

1 -لا يمكن فهم السياسة الخارجية الفرنسية عامة وبالتالي دورها الدولي، إلا في إطار الفلسفة السياسية الكونية الفرنسية التي تبلورت منذ القدم.

2 -إن القرن الحادي والعشرين قرن انتشار القوة وتوسعها، وضبط إيقاع هذا الانتشار يتطلب إستراتيجية ثابتة الأهداف، لذلك سعت فرنسا بعد الحرب الباردة إلى تجديد ذاتها عبر المواءمة والتكيف مع واقع النظام الدولي، بما يضمن لها دورا ومكانة بارزة ضمنه وذلك بواسطة الشراكة لإدارة التغيير الدولي ومحاولة ترتيب النظام الدولي على أساس متعدد الأقطاب.

3 -إن الاستجابة الفرنسية عبر أدوات القوة الذكية كانت واضحة خاصة في قوتها الثقافية ومركزها في المؤسسات الدولية والإقليمية، خاصة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية الفرنكوفونية، حيث يشكل الاتحاد الأوروبي حلقة مهمة، في إطار سعي فرنسا لبقاء نفوذها، مجابهة المنافسة الدولية وتدعيم موقعها الدولي، كما تعتبر إفريقيا منطقة نفوذ أساسية في المنظور الاستراتيجي الفرنسي المتوسط والبعيد المدى، والمتمحور حول تحويل الهيكلة العالمية إلى نظام متعدد الأقطاب تكون فيه قطبا سياسيا. فهي بذلك فضلت أن تضع قوتها لخدمة القانون وأن تلعب لعبة الأمن الجماعي من خلال منظمة الأمم المتحدة، والقائد الإقليمي داخل الاتحاد الأوروبي، بهذه الطريقة يمكن أن تبقى فرنسا مخلصة لاسمها العالمي.

4 -كما استطاعت فرنسا عن طريق استخدامها للقوة العسكرية المباشرة أن تبين أنها مازالت قادرة على التحرك بمفردها، كقوة كبرى للدفاع عن مصالحها خاصة في منطقة نفوذها التقليدية "إفريقيا".

5 -إن فرنسا تلعب دورا يتعدى إمكانياتها، فبالرغم من نجاحها في بعض المواضع إلا أنها أخفقت في البعض الآخر نظرا لأنها تعاني من تجزئة وسائلها على عدة مستويات دولية، إقليمية، ووطنية لذلك وجدت نفسها في صراع على عدة جبهات معا:

- جبهة تصاعد الهيمنة الأمريكية، وبوادر صعود قوى دولية جديدة، مثل الصين.
- جبهة بناء قطب أوروبي فاعل في السياسة العالمية، لتكريس عالم متعدد الأقطاب.
- جبهة الحفاظ على مناطق النفوذ، لاستغلال ثرواتها ومنافعها، وتفادي أو احتواء مضارها كما هو الحال بالنسبة للمغرب العربي والساحل الإفريقي.

– جبهة التصدي لتنامي عوامل الضعف الداخلي، سواء ما تعلق منها بالتراجع الاقتصادي والديمغرافي أو تهديد التجانس القومي نتيجة الهجرة العالمية وصعود اليمين المتطرف .

6 – إن هذه التحديات لا تعني بأن الدور الفرنسي سينحسر على المستوى الدولي، فهي ستسعى في كل مرة إلى البحث عن حلول وبدائل، فالقدرة وليست القوة هي التي تحدد مكانة الدولة، وبالتالي فحسن التوظيف هو الذي يحقق المردود المرجو على مختلف الأصعدة، حتى وان كانت النتائج سلبية في بعض المواضع، لأنها تعطي دروسا مهمة من الممكن الاعتماد عليها في استشراف المستقبل.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية :

1- الموسوعات والمعاجم:

- الجابري محمد، **موسوعة دول العالم حقائق وأرقام**، ط 1، القاهرة: مجموعة النيل العربية،2000.
- مصباح عامر، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، ط1، الجزائر: المكتبة الجزائرية، 2005.

2 – الكتب:

- إبراهيم الظاهر نعيم، **إدارة الدولة والنظام السياسي الدولي**، الأردن: عالم الكتاب الحديث، 2010.
- إبراهيم سعد الدين وآخرون، **ديجول والعرب: العلاقات العربية الفرنسية، بين الماضي والحاضر والمستقبل** ، ط1، عمان: منتدى الفكر العربي، 1990.
- إبراهيم نصر الدين، **الإرهاب وتأثيره على العلاقات العربية الإفريقية** ، ط1، بغداد: المركز العراقي-الإفريقي للدراسات الإستراتيجية، 2016.
- أبو العينين محمود وآخرون، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي (2001-2002)**، ط1، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2002.
- أبو جودة الياس، **الأمن البشري وسيادة الدول** ، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008.
- أبو هيف علي صادق، **القانون الدولي العام** ، ط 1، الإسكندرية : منشأة المعارف ، 1995.
- أحمد سليمان الحمداني قحطان، **الأساس في العلوم السياسية** ، ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.
- إسماعيل الحيالي نزار، **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة** ، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003.
- إسماعيل محمد الديهي محي الدين، **تحولات العلاقات السياسية الدولية و تداعياتها على الصعيد العالمي** ، ط1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.
- الارناؤوط محمد وآخرون، **العرب والتحديات السياسية والاقتصادية والثقافية للعولمة** ، الأردن: منشورات جامعة آل البيت، 2000.
- الأطرش محمد وآخرون، **العرب وتحديات النظام العالمي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999
- البار أمين وبسكري منير، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية** ، ط1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.
- البحيري حسين علي، **القوة الناعمة**، القاهرة: المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، 2008.
- البزاز حسن، **عولمة السيادة حال الأزمة العربية**، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2002.
- الحاج علي، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** ، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- الزيدي وليد، **السياسة الفرنكوفونية والوطن العربي**، ط1، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010.

– السنوسي أحميدة أمحمد، **الاتحاد المغاربي دراسة في الجغرافيا الإقليمية والاجتماعية والسياسية** ، طرابلس: منشورات جامعة الفاتح ، 1999.

– السيد حسين عدنان، **قضايا دولية: التوسع الأطلسي**، ط1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009.

– السيد حسين عدنان، **نظرية العلاقات الدولية**، ط 1، بيروت: دار أمواج للنشر والتوزيع، 2003.

– السيد سليم محمد، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.

– السيد سليم محمد، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين** ، ط 1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002.

- المعيني خالد، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**، ط1، دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.

– النعيمي احمد، **السياسة الخارجية**، ط 1، عمان : دار زهران للنشر والتوزيع، 2008.

- الهرمزي سيف، **مقتربات القوة الذكية الأمريكية كآلية من آليات التغيير الدولي** ، ط1، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

– باستور روبرت، **رحلة قرن: كيف شكلت القوى العظمى بنية النظام الدولي الجديد** ، ط1، ترجمة هاشم احمد محمد، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010.

– بالطا بول وريللو كلودين، **سياسة فرنسا في البلاد العربية** ، ترجمة كامل فاعور ونخلة فريفر، بيروت: دار القدس، ب ت.

- بخوش مصطفي ، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف** ، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.

– بشلاغم جيلالي، **العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف** ، ط1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2016.

- بلقزيز عبد الإله، **الفرنكوفونية: أيديولوجية، سياسات، تحدد ثقافي –لغوي**، ط 1 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

- بن خليف عبد الوهاب، **الاتحاد الأوربي في الميزان الفرنسي الألماني**، الجزائر: دار قرطبة، 2009.

- بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا، والحلف الأطلسي** ، الجزائر:المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

– بوالشعير سعيد، **القانون الدستوري و النظم السياسية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2003.

– بوسكو ديفيد، **خمسة يحكمون الجميع: مجلس الأمن ونشأة النظام العالمي الحديث** ، ترجمة غادة طنطاوي، ط1، القاهرة: المركزي القومي للترجمة، 2014.

– بوسكين إدريس، **أوروبا والهجرة الإسلام في أوروبا**، ط1، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013.

– بوشنافة شمسة، **دور فرنسا في ظل النظام الدولي الجديد**،ط1، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016.

- بوعمامة زهير، **أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة** ، ط 1، الجزائر: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، 2011.
- بوقنطار الحسان، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي مند عام 1967**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
- بيليس جون وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- تيرسكي رونالد وفان اودينارن جون، **السياسات الخارجية الأوروبية هل مازالت أوروبا مهمة** ، ترجمة طلعت الشايب، ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016.
- جرجس فواز، **النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية – العربية و العربية الدولية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997 .
- جنسن لويد، **تفسير السياسة الخارجية** ، ترجمة: محمد بن احمد مفتي ومحمد السيد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، ط 1 ،1989 .
- حسين الطعان عبد الرضى، **تركز السلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة نموذج فرنسا**، ط1، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 2001.
- حسين خليل، **النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية**، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009.
- حسين خليل، **قضايا دولية معاصرة: دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد** ، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط 1، 2007.
- حقي توفيق سعد، **النظام الدولي الجديد دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة** ، ط1، لبنان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.
- حقي توفيق سعد، **مبادئ العلاقات الدولية**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2000.
- حمزة حسين الدليمي محمد، **الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي: دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية**، ط1، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع ، 2015.
- خلاف هاني ونافع أحمد، **نحن وأوروبا شواغل الحاضر وآفاق المستقبل** ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1997.
- دحام كردي محمد، **مستقبل الاتحاد الأوروبي: دراسة في التأثير السياسي الدولي** ، ط1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2014 .
- دو مونبرال تييري، عشرون عاما قلبت موازين العالم من برلين إلى بكين، ج 1 ، ترجمة داليا الطوخي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015.
- دورتي جيمس وروبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت: شركة كاظمة للنشر والتوزيع، 1985.
- رزيق المخادمي عبد القادر، **النظام الدولي الجديد الثابت والمتغير** ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

- رياض زاهر، **استعمار إفريقيا**، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1985.
- زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الخارجية**، مالطا: منشورات ايلغا، 1994.
- زكي محمد فاضل، **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية**، ط1، بغداد: مطبعة شفيق، 1975.
- سعد أبو عامود محمد، **العلاقات الدولية المعاصرة**، ط 1، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008.
- سعيد عبد المنعم ، **أمريكا و العالم الحرب الباردة وما بعدها** ، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر، ط 1، 2003.
- شيبي لخميسي، **الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلس والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008**، ط1، مصر: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010.
- شيراك جاك، **فرنسا جديدة فرنسا للجميع** ، ط1، ترجمة أنطوان الهاشم وأحمد عويدات، بيروت: منشورات عويدات، 1996 .
- صالح المصفر محمد، "الاتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطية" ، في : **العلاقات العربية الأوروبية حاضرها ومستقبلها** ، ط1 ، باريس : مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997.
- صبري مقلد إسماعيل، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات** ، ط5، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، 1987.
- عباس عطوان خضر، **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010.
- عبد الحميد حسن الحرث وحسين سالم غسان، **علم النفس الأمني**، ط1، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2006.
- عبد الحي وليد، **تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية** ، ط 1، الجزائر: مؤسسة الشروق للنشر والإعلام، 1994.
- عبد الحي وليد وآخرون ، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة** ، ط1 ، عمان : دار الشروق للنشر و التوزيع، 2002.
- عبد العظيم خالد، **سياسة فرنسا في إفريقيا المصالح العليا والتحركات العسكرية دراسة في الفكر الاستراتيجي الفرنسي**، ط1، القاهرة: درا الكتاب الحديث، 2016.
- عبد العظيم خالد، **النظام العالمي المصالح الاقتصادية والسياسية والتوجهات الإستراتيجية** ، ط1، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011.
- عبد المولى طشطوش هايل ، **مقدمة في العلاقات الدولية** ،الأردن: د.د.ن، 2010.
- عبيد المبيضين مخلد، **الإتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة** ، ط1، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2012.
- عودة جهاد، **الصراع الدولي مفاهيم وقضايا**، القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.
- عودة جهاد، **النظام الدولي نظريات و إشكاليات**، ط1، مصر: دار الهدى للنشر و التوزيع، 2005.
- غضبان مبروك، **المدخل للعلاقات الدولية**، ط 1، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007 .

- غيلبن روبرت، **الحرب والتغيير في السياسة الدولية** ، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2009 .
- فؤاد رسلان احمد، **نظرية الصراع الدولي دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة** ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،1986 .
- فوكوياما فرانسيس، **نهاية التاريخ وخاتم البشر** ، ترجمة: حسن احمد أمين، ط1، القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة، 1993 .
- قرني بهجت وهلال علي الدين، **السياسات الخارجية للدول العربية** ، ترجمة جابر سعيد عوض، ط2، القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002.
- كامل الخزرجي ثامر، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات** ، ط1، عمان: دار مجدلاوي، 2009.
- كتاب جماعي حول " **الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق** "، الجزائر: الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي ومركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 2008.
- محافظة علي، **فرنسا والوحدة العربية 1945- 2000**، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
- محمد داود محمد، **اللغة و السياسة في عالم ما بعد 11 سبتمبر**، القاهرة: دار غريب للطباعة، 2003.
- محمد علي ابو جادو صالح، **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية**، ط2، عمان: دار الميسرة، 2000.
- محمود الإمام محمد، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- محمود عبد اللطيف، **الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي**، القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2003.
- محمود غانم أماني، **البعد الثقافية في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات** ، القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، 2007.
- محمود منصور ممدوح، العولمة: **دراسة في المفهوم والمظاهر والأبعاد** ، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003 .
- مراد محمد، **أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة**، ط1، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010.
- مرسي ليلى ووهبان احمد، **حلف شمال أطلنطي: العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة** ، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2001.
- مرير الجميلي صدام، **الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد**، ط1، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009.
- مصباح عامر، **تحليل السياسة الخارجية**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2008.
- مصلوح كريم، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء** ، ط1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.
- مكرديس روي، **السياسة الخارجية في دول العالم**، ترجمة حسن صعب، بيروت: منشورات عويدات، 1961.

- منذر محمد، **مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة** ، ط 1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

- ميرل مارسيل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية** ، ترجمة حسن نافعة، ط 1،القاهرة: دار المستقبل العربي، 1996 .

- نافعة حسن، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2004.

- ناي جوزيف، **المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ** ، ترجمة: أحمد أمين الجمل، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997.

- ناي جوزيف، **مستقبل القوة**، ترجمة: احمد عبد الحميد نافع و السيد أمين شلبي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015.

- ناي. جوزيف .س، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية** ، ترجمة: محمد توفيق البجريمي، ط 1، السعودية : العبيكان 2007 .

- ناي.جوزيف س، **مفارقة القوة الأمريكية**، ترجمة : محمد توفيق البجيرمي، الرياض: مكتبة العبيكان، 2003 .

- نصر مهنا محمد، **علم السياسة**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.

- نعنعي عبد المجيد وسليمان نوار عبد العزيز، **التاريخ المعاصر: أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، بيروت: دار النهضة العربية، 1973.

- هيرد جرايمي، **القوى العظمى والاستقرار الإستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي**، ط1، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2013.

- يوسف حتى ناصيف، **النظرية في العلاقات الدولية**،ط1، بيروت : دار الكتاب العربي، 1985.

- يونس مؤيد يونس، **أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية**، ط1، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015.

3 - المجلات والدوريات:

- إبراهيم محمد سمر، " تصاعد مكانة الصين في الاقتصاد العالمي"، **آفاق آسيوية**، مصر: الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 01 ، ماي 2017.

- أحمد سعيد نوفل،" متحدون في التنوع: الاتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات "، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 26، ربيع 2010.

- احمد عامر كامل ومحمد علي أمنة، " الموقف الفرنسي من الإستراتيجية الأمريكية في العراق"، **دراسات دولية**، بغداد: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد 36، 2008.

- التزاني السيد خالد، "الانتشار العسكري الأمريكي في إفريقيا الدوافع والرهانات "، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 436، جوان 2015.

- الحسناوي لحسن، "التنافس الدولي في إفريقيا الأهداف والوسائل"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد29، شتاء 2011 .

- الحضرمي عمر، " الدولة الصغيرة القدرة و الدور "، **المنارة**، الأردن: جامعة آل البيت، المجلد 19، العدد 04، 2013.

- السعيد ادريس محمود، " الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية "، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 137، اكتوبر 1999.

- السيد سليم محمد، " ثورة يوليو و الدور الخارجي المصري "، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 149 ، يوليو 2002 .

- الشوبكي بلال، " معوقات اكتمال الوحدة الأوروبية"، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 401، جويلية 2012 .

- الشوبكي عمرو، "الانتخابات الرئاسية الفرنسية 2002 لماذا تقدم اليمين المتطرف"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 149، يوليو 2002.

- الصادق رابح، " الإسلام في فرنسا: من الغياب إلى الظهور الهوياتي"، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 233، جويلية 1998.

- العزباوي يسري، " ماذا يعني متعدد الأطراف؟ " ، **قراءات إستراتيجية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 08، أوت 2004.

- العزي غسان، " 11 أيلول 2001 والنظام الدولي تغيرات مفهومية محتملة "، **شؤون الأوسط**، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد 105، شتاء 2002.

- العليان عبد الله، " من صراع الحضارات إلى تعايشها "، **مجلة العربي**، الكويت: إصدارات وزارة الإعلام، العدد 532، مارس 2003.

- الهوسي سعيد، " مكانة دول المغرب العربي الأمنية في الإستراتيجية الأمريكية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 33، شتاء 2012.

- أمين حلمي أمينة، " الإقليمية مقابل التعددية في العلاقات الاقتصادية الدولية "، **أوراق اقتصادية**، مصر: ب.د.د، العدد 21، فبراير 2003 .

- أولتمر يوخن ،" المسيرة الطويلة: أوروبا في قلب الهجرة المعولمة "، ترجمة هبة شلبي، **فكر وفن**، ألمانيا: منشورات معهد غوته، عدد 105، 2016.

- بخوش مصطفى، " مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة "، **المفكر**، بسكرة: جامعة محمد خيضر كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 03، فيفري 2008.

- بخوش مصطفى، " التحول في مفهوم الأمن والترتيبات الأمنية في المتوسط "، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 174، أكتوبر 2008

- بخوش مصطفى، " مضامين و مدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة" ، **مجلة العلوم الإنسانية** ، بسكرة: جامعة محمد خيضر، العدد الثالث، أكتوبر 2002.

- بدران ودودة، "مفهوم النظام العالمي الجديد في الأدبيات الأمريكية "، **عالم الفكر**، الكويت: مطبعة الحكومة، العدد 3-4، 1995.

- برقوق أمحند، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية،" **العالم الاستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008.

- برقوق سالم، "الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي"، **العالم الاستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 3، ماي 2008.

- برقوق عبد الرحمان، "مفهوم النظام في مجال العلاقات الدولية "، **مجلة العلوم الإنسانية**، الجزائر : جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 03، أكتوبر 2002.

- بلقزيز عبد الإله ، "الولايات المتحدة و المغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي "، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد259 ، سبتمبر 2000.

- بن جديد سلوى، "السياسة الفرنسية تجاه الإرهاب بين إفريقيا والشرق الأوسط"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 4، أفريل 2016.

- بن عنتر عبد النور، " الدولة و العولمة و ظهور مجتمع مدني عالمي "، **شؤون الأوسط** ، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والدراسات والتوثيق، عدد 107، صيف 2002.

- بن عنتر عبد النور،" تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، عدد 160، افريل 2005.

- عبد النور بن عنتر، " الدولة و العولمة و ظهور مجتمع مدني عالمي "، **شؤون الأوسط** ، بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية والدراسات والتوثيق ، العدد 107 ، صيف 2002.

- بوبوش محمد، " اثر التحولات الدولية على مفهوم السيادة الوطنية "، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 56، 2006.

- بول دي مانيال يون اس، "الدور الفرنسي في إفريقيا تاريخه وحاضره ومستقبله "، **قراءات إفريقية**، مصر: المنتدى الإسلامي، العدد11، مارس 2012.

- بيبرس سامية، " ألمانيا الموحدة...تحديات داخلية ودور خارجي متصاعد "، **السياسة الدولية** ،القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، عدد 178 ، اكتوبر 2009.

- توفيق إبراهيم حسنين، " النظام الدولي الجديد في الفكر العربي "، **مجلة عالم الفكر** ، الكويت: مطبعة الحكومة، العدد 3-4 ، 1995.

- ثابت احمد،" مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي ... دورة القوة و التوازن الدولي الجديد"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 171، يناير 2008 .

- ثروت فهمي جورج، "العلاقات الصينية الإفريقية شراكة اقتصادية دون مشروطية سياسية" ، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 167، جانفي 2007.

- جبار الجابري ستار، " أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا، دراسة في الأفكار والدور السياسي" ، **دراسات دولية**، بغداد: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد 35، 2008.

- جعفري الوغزيزي أحمد، " بلدان الساحل الإفريقي الأهمية الإستراتيجية والسياسية والأطماع الغربية بين الأمس واليوم"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، الجزائر: جامعة غرداية، المجلد8، العدد 1،2015.

- جليل هاشم نوار، " خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي : دراسة في لأسباب والتداعيات"، **المستقبل العربي**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 461 ، جويلية 2017 .

- جمال عبد الناصر هدى، " صعود اليمين المتطرف في فرنسا في الثمانينات "، **السياسية الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 148، أكتوبر 1998.

- جواد العزاوي قيس، "العرب والانتخابات الرئاسية الفرنسية: قراءة في حصيلة الدورتين الانتخابيتين ورؤية لاستشراف مستقبل العلاقات العربية –الفرنسية"، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 280، جوان 2002.

- حامد ناصر، " الآثار الاقتصادية لتوسع الاتحاد الأوروبي "، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 157، يوليو 2004.

- حتى ناصف يوسف، " أي هيكل للنظام الدولي "، **عالم الفكر**، الكويت: مطبعة الحكومة، العدد 3-4، 1995.

- حجاج أحمد ،" التنافس الدولي على إفريقيا الصين تعيد اكتشاف إفريقيا"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 163، جانفي 2006.

- حداد شفيع، " الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الو.م.أ- التنافس في السودان نموذجا"، **دفاتر السياسة والقانون**، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10، جانفي 2014.

- حسون محمد، "إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة "، جامعة دمشق "، **مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية** ، سوريا: جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 24، العدد الأول، 2008.

- حسين حافظ طالب، "الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة "، **دراسات دولية**، بغداد: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد 46، 2010.

- حميش بن سالم، " الفرنكوفونية والفرنسية"، **المستقبل العربي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 255 ، ماي 2000.

- حنا الياس، "النظام الدولي والخيارات الأمريكية الجديدة "، **شؤون الأوسط** ، بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد 105، شتاء 2002.

– دندان عبد الغاني، " ما وراء الأمن: الأجندة الأمنية لشمال إفريقيا من منظور الاستراتيجيات الغربية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 41–42، شتاء–ربيع 2014.

– رداف طارق، " المغرب العربي في التصورات الأوروبية: الشريك أم المنطقة الحاجزة"، **شؤون عربية**، مصر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 163، خريف 2015.

– زرقون الحاج اسماعيل، " المغرب العربي والصراع الدولي"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات** ، الجزائر: جامعة غرداية ،العدد 09، 2010 .

– زغاغ عادل ومنصوري سفيان، " الساحل الإفريقي والإستراتيجية الأمنية الفرنسية نحو مقاربة ج ي سياسية أمنية جديدة"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، باتنة: مخبر البحث: الأمن في منطقة المتوسط جامعة باتنة1 ، العدد 7، جويلية 2014.

– زغوني رابح، "الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقاربة سوسيوثقافية"، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 421، مارس 2014.

– زمام نور الدين، "عولمة الثقافة المستحيل والممكن"، **مجلة العلوم الإنسانية**، بسكرة: جامعة محمد خيضر، العدد1، نوفمبر 2001.

– سابا إلياس ،" الأزمة المالية العالمية أسبابها وانعكاساتها"، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 360 ، فيفري 2009.

– سعد أبو عامود محمد، " الدور المصري في الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر"، **السياسة الدولية**، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 148، افريل 2002.

– سعد زغلول خالد، " ساركوزي وسياسة فرنسا الخارجية"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 169، جويلية 2007.

– سعداوي عاطف، "صعود اليمين المتطرف في فرنسا...الأسباب والتداعيات"، **الملف المصري** ،القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد33، ماي 2017.

– شقشوق محمد، "العولمة الثقافية المفهوم والتجليات"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 32، خريف 2011.

– شهاب مفيد ، " نحو بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوروبية المتوسطية "، **مجلة شؤون عربية**، مصر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية العدد 88 ، 1996 .

– شوقي ممدوح، " الأمن القومي والعلاقات الدولية "، **السياسة الدولية** ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 127، جانفي 1997 .

– صالح مصطفي، " الاتحاد المتوسطي خلفيات وسيناريوهات "، **العالم الاستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 1، مارس 2008.

– عابد شريط، " أثر ظهور اليورو على الاقتصاديات الدولية والعربية "، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 38، ربيع 2007.

– عامر كامل أحمد و محمد علي أمنة، " الموقف الفرنسي من الإستراتيجية الأمريكية في العراق"، **دراسات دولية**، بغداد: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد 36، افريل 2008.

– عباس الربيعي كوثر وسالم العلي مروان، " مستقبل النظام الدولية الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثره على المنطقة العربية – الاتحاد الأوروبي أنموذجا – "، **قضايا سياسية** ، العراق: جامعة النهرين كلية العلوم السياسة، العدد 26، 2012.

– عبد الرحمن حسن حمدي، " سياسات التنافس الدولي في إفريقيا"، **قراءات إفريقية**، مصر: المنتدى الإسلامي، العدد 02، سبتمبر 2005.

– عبد الرزاق جاسم خيري،" قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة افريقية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 21، شتاء 2009.

– عبد الشفيع عيسى محمد، " بعض التطورات الأخيرة في هيكل النظام الدولي محاولة موجزة في تصنيف العالم "، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 32، خريف 2011.

– عبد العاطي بدر، " أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 153 ، جويلية 2003 .

– عبد العالي حور عبد العالي ، "التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي "، **شؤون عربية**، مصر: الأمانة العامة لجامعة الدول، العدد 172، ربيع 2017.

– عبد الله الحربي سليمان، " مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته ، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 14، 2008.

– عبد الواحد الجاسور أثير ناظم ، "مواقف الدول الكبرى من عملية توسيع حلف شمال الأطلسي شرقا" **المجلة السياسية والدولية** ، العراق: الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية، العدد11، 2009 .

– علاوي محمد لحسن، " الإقليمية الجديدة : المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي "، **مجلة الباحث** ، الجزائر: جامعة ورقلة، عدد 07، 2009–2010.

– علوي مصطفى، "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي"، **السياسة الدولية** ، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 153، يوليو 2002 .

– علي حسين حيدر، "رؤية مستقبلية لتحولات القطبية الدولية"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية** ، العراق: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 43، 2013.

– فايز فرحات محمد ،" عولمة الأقاليم : الترتيبات عبر الإقليمية من الأمن إلى الاقتصاد"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 197، يناير 2012 .

– قاسي فوزية، "الساحل الإفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي: حماية تدفق الإمدادات من خليج غينيا"، **قراءات افريقية**، مصر: المنتدى الإسلامي، العدد19، 2014.

– قريشي ضياء، " العولمة: فرص جديدة وتحديات صعبة "، **التمويل والتنمية**، واشنطن: منشورات صندوق النقد الدولي، المجلد 33، العدد 1، مارس1996.

– قشي عشور، "التنافس الفرنسي –الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التفاعل"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية العدد 46، 2015.

– كاظم نعمة هاشم، "عالم أحادي القطبية أم متعدد الأقطاب"، **آفاق عربية** ، السنة 18 ، العدد 02 ، فيفري 1999 .

– كريم سلمان سعدي ، " العلاقات الأمريكية الأوروبية في القرن الحادي والعشرين: تنافس أم مشاركة"، **دراسات دولية**، بغداد: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ،العدد 35، 2008.

– كرم فوزية خدا، " التكتلات الاقتصادية العالمية و انعكاساتها على الدول النامية "، **مجلة العلوم السياسية**، العراق: جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، العدد 43 ،2011.

– كيبش عبد الكريم،" نحو نظام عالمي جديد"، **مجلة العلوم الإنسانية** ،الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، العدد 17، جوان 2002.

– لحسن محمد ، " الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي " جامعة ورقلة، مجلة الباحث ، العدد 07 ، 2009–2010.

– ماهر كامل ريمون ، " الانتخابات التشريعية والرهان الشيراكي على مستقبل فرنسا "، **السياسة الدولية**، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية العدد 149، افريل 1997.

– مجدان محمد، "تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة: سياسة أوروبا باتجاه الصراع العربي الإسرائيلي نموذجا"، **مجلة المفكر**، بسكرة: جامعة محمد خيضر كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 11، سبتمبر 2014.

– مدهون ميمون، " الصين في إفريقيا محددات الشراكة ومرتكزاتها"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 203، جانفي 2016.

– معوض احمد نازلي، " الإدراك الياباني للنظام الدولي "، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 15، 1995.

– مقبل ريهام ، " مركب القوة : عناصر و أشكال القوة في العلاقات الدولية "، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 188، افريل 2012.

– مقال بدون مؤلف، " فرنسا والتوازنات الدولية "، **شؤون الأوسط** ، بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد 109، شتاء 2003.

– ميليش فريد، " القوة وأهميتها في العلاقات الدولية"، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، سوريا: جامعة تشرين، العدد 06، 2014.

– نجم مفيد، "النظام الدولي الجديد: الإمكانات وغياب الإستراتيجية والمعايير"، **مجلة الفكر السياسي**، دمشق: اتحاد العرب، العدد 4–5، 1999.

- نواري أحلام، " تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية "، **دفاتر السياسة والقانون**، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح بورقلة، العدد 04 ، جانفي 2014.
- هلال علي الدين، "النظام الدولي الجديد الواقع الراهن واحتمالات المستقبل"، **عالم الفكر**، الكويت: مطبعة الحكومة، العدد 3-4، 1995.
- وحيد عبد المجيد،" الانتخابات الأمريكية وأزمة الشرق الأوسط "، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 79، 1985.

4 – مواقع الانترنيت :

- أبو حسين ياسر، " العلاقات الإفريقية الفرنسية"، في:http://www.islam4africa.net
- أبي صعب بيار، "انتحار فرنسي: اليمين المتطرف يعزز موقعه"، في:http://www.al-akhbar.com
- "الأزمة الاقتصادية الفرنسية المزمنة على طاولة ماكرون"، في: https://www.noonpost.org
- "الاقتصاد الفرنسي ضعيف وشركات السيارات تمنى بخسائر"، في:http://www.aljazeera.net
- "البرلمان الفرنسي يعطي الضوء الأخضر للعودة إلى الحلف"، في: http://www.france24.com/ar/20090316-france-sarkozy-marches-back-into-nato-command
- الحبيب الشيخ باي ، " الاستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية"، في: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/04/2014429114833298916.html
- الحجار باس ، "العلاقات الألمانية الفرنسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة "، في: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content
- الحلبي مرزوق، " الإرهاب والهجرة يبنيان ما هدمته العولمة"، في:http://www.alhayat.com/Opinion
- الحوت شفيق ، "دور اللغات في رسم النظام الدولي الجديد"، في: http://shafiqalhout.info/seventeen
- الزعيم عصام، " صعود الصين وتحولها الأبعاد والآفاق"، في:http://www.albadil.net
- السياسة الخارجية الفرنسية، " خطاب لوران فابيوس في المعهد العالي للتعليم بباريس 5 فيفري 2013 "، في : http://discours.vie-publique.fr/notices/133000389.html
- الصاوي عبد الحافظ ، "الاستثمار الأمريكي في إفريقيا"، **في:** www.alaraby.co.uk/economy
- الغمقي محمد،" قراءة تحليلية لأحداث فرنسا الدامية...مقاربة للتأثير على الداخل والخارج" ، في: mugtama.com/hot-files/item
- الفراوي نزار، "الثقافة والقوة الناعمة حروب الأفكار في السياسة الخارجية"، في: http://barq-rs.com/barq/wp-content/uploads/2016/08.pdf
- "الفرنكوفونية في سطور" ، في:http://majles.alukah.net/t9554
- "اقتصاد فرنسا: أزمة هيكلية"، في: http://www.dw.com/ar- .
- "الضرائب المتقلبة وضعف المنافسة أبرز تحديات الاقتصاد الفرنسي"، في: http://www.daralakhbar.com/news
- الملحق العسكري لدى سفارة فرنسا بطرابلس: كريستيان هيرو، "دور فرنسا خلال الحرب في ليبيا "، في: http://www.almusallh.ly/ar/thoughts/221-vol-31-44

- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، " خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: التداعيات والعلاقة المستقبلية"، في: https://www.alaraby.co.uk/opinion
- "المساعدة الإنمائية"، في: www.diplomatie.gouv.fr/ar/aide-au-developpemente
- الوكالة الوطنية الجزائرية لتطوير الاستثمار ،"حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر الفترة: عام 2016"، في: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur
- "أوروبا تتنفس الصعداء عقب انتخاب ماكرون رئيسا لفرنسا"، في: http://arabic.euronews.com/2017/05/08/france-europe-reactions
- "اليمين المتطرف في فرنسا"، في: https://www.awaser.ws/file
- باي الحبيب الشيخ ، " الاستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية"، في: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/.html
- بطلموس هند، "المغرب والصين تفاعل دبلوماسي في عالم متغير"، في: http://www.annabaa.org/nbanews
- "بعد عامين ... فرنسا تستبدل الطوارئ بقانون الإرهاب "، في:https://www.skynewsarabia.com
- بلفلاح يونس، "المقاربة الأمنية الفرنسية بالساحل الإفريقي في عهد ماكرون"، في: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/06/170618105015693.html
- بنافي ريناس، "صعود اليمين المتطرف الأسباب والتداعيات، دراسة تحليلية"، في: https://www.politics-dz.com
- بن عنتر عبد النور، "التدخل في مالي: نظرة الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي"، في : http://studies.aljazeera.net/ar/reports/
- بوشنافة شمسة، " إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل: الرهانات والقيود "، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول: " التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة " فيفري 2013، في: https://www.facebook.com/permalink.php
- "تأثيرات الأزمة المالية وإجراءات مواجهتها" في: http://www.aljazeera.net
- تاج مهدي ، "المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي"، في: http://studies.aljazeera.net/ar/reports
- "تحويل اليورو دولار والى أين ستنتهي المكاسب"، في: http://www.fxnewstoday.ae/forex/eur-usd-
- "ترويج الكتاب الفرنسي دوليا"، في: https://www.diplomatie.gouv.fr/ar
- "تطور الإستراتيجية الصينية الجديدة في إفريقيا"، في:https://www.politics- dz.com
- "تمويل عمليات حفظ السلام"، في: http://www.un.org/ar/peacekeeping/operations/financing
- جاسم محمد حمد، "المقاربة الإقليمية الجديدة لفرنسا العودة لإفريقيا عن طريق مكافحة الإرهاب "، في: http://www.fcdrs.com/includes/download.php
- حاتم لطفي، "السياسة الخارجية لمراكز الهيمنة الدولية"، في: http://www.ahewar.org/debat/show.
- حامد فهمي شيرين،" صعود اليمين المتطرف في أوروبا قبل وبعد تشارل إيبدو: بين التفسير الثقافي والتفسير السياسي الاقتصادي"، في: http://hadaracenter.com/pdf

- "حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر"، في:http://www.andi.dz
- حمدي عبد الرحمن حسن، "سياسات التنافس الدولي في إفريقيا"، في: https://archive.org/details/skrdieh
- خشيم مصطفى، " المفهوم الجديد للسياسة الخارجية ومدى علاقة ذلك بالسياسة الخارجية الليبية الجديدة "، في: http://archive2.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/19355
- رجب محمد، " التدخل الفرنسي في غرب إفريقيا محاربة الإرهاب أم حماية للمصالح"، في: https://alarab.co.uk/التدخل-الفرنسي-في-غرب-أفريقيا-محاربة-الإ
- رداف طارق، " التصور الأوروبي للأمن والسلم في منطقة الساحل رؤية مشتركة أم مصالح وطنية"، في: https://platform.almanhal.com
- رويح عبد الأمير،"الهجرة إلى أوروبا.. وصمة الإرهاب تلاحق المجرمين"، في: http://annabaa.org/arabic/rights/7114
- سامي أحمد، "بعد فوزه بالانتخابات الفرنسية إيمانويل ماكرون... 4 وعود اقتصادية"، في : http://www.masralarabia.com
- سعيد نوفل احمد، "الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة الواقع و التحديات"، في: faculty.yu.edu.jo/ANufal/Lists/.../83/الاتحاد%20الأوروبي.pdf
- شوكات خالد، "فرنسا و المغرب العربي شراكة الولاء للمستعمر"، في: http :www.islamonline.net/servlet_stallite
- شنكاو هشام ، " مفهوم القوة في العلاقات الدولية وعلم السياسة "، في: http://chengaouhicham.blogspot.com/2010/03/blog-post_5899.html
- عاطف سعداوي ،" صعود اليمين المتطرف في فرنسا...الأسباب والتداعيات"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 33، في: http://acpss.ahram.org.eg/News/16292.aspx
- عبد الشافي عصام، " نظرية الدور دراسة تأصيلية في المنطلقات الاجتماعية والسياسية " في : http://arabicenter.net/ar/news.php?action
- عباس عبد البديع أحمد، " أبعاد ومظاهر التغير في عالمنا المعاصر وتأثير ذلك على السياسة الخارجية بصفة عامة"، في: http://bohothe.blogspot.com
- عثمان عماد ، "بعد تراجعها خلال السنوات الماضية...أمريكا تحكم سيطرتها على 33 دولة افريقية"، في: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=27063
- "علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بإفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة"، في: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/AlakatDwal/sec03.doc_cvt.htm
- "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الريادة بعد الحرب الباردة"، في: http://www.un.org/ar/peacekeeping/operations/surge.shtml
- "عودة فرنسا إلى القيادة العسكرية للناتو تعزيز لدور أوروبا في الحلف"، في: http://www.dw.com/ar
- فاضل نعمة محمد، " الدبلوماسية الثقافية ودورها في تعزيز قرار السياسة الخارجية"، في: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=153363&r=0
- فرحات احمد، "قوة الثقافة الناعمة...جاذبية الإبداع بين فرنسا والإمارات"، في: http://www.alittihad.ae/details.php?id=57885&y=2016&article=full

- " فرنسا معدل البطالة "، في: https://ar.tradingeconomics.com/france/unemployment-rate
- فولر غراهام ،"هل كان صموئيل هانتينغتون محقا ؟"في : http://www.aljazeera.net
- قارح فايزة ، "أوروبا تتنفس الصعداء عقب انتخاب ماكرون رئيسا لفرنسا"، في: http://arabic.euronews.com/france-europe-reactions
- قراءة في كتاب " سياسة الثقافة أو ثقافة السياسة: تجربة فرنسا " تأليف الروسي سيرجي ايفانوفيتش كوسينكو وترجمة عماد طحينة ، في: http://aafaqcenter.com/post/180
- كاسن برنار، " معيار ثقافي ينافس الحق التجاري"، في: http://www.mondiploar.com/sept03/articles
- كيسنجر هنري،" الصين وأمريكا مسار العداوة الحرج"، في:www.aawsat.com/leader.asp
- "كيف فقد الاقتصاد البريطاني ترتيبه الخامس لصالح فرنسا؟"، في: https://www.alaraby.co.uk
- ماتهيجز ماتياس، " أوربا بعد البريكسيت: اتحاد أقل كمالا"، ترجمة: عادل زقاغ، في: /https://www.politics-dz.com/threads/urba-byd-albriksit-atxhad-ql-kmala.6150
- مركز الإمارات للسياسات، " التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، في: http://www.epc.ae/ar/publication/the-expected-consequences-of-britains-withdrawal
- مصطفى الغنيمي عبد الرؤوف ، "مستقبل التوغل الإيراني في سوريا في ميزان نظرية الدور في العلاقات الدولية"، في: https://arabiangcis.org/author/mustafaabdelraouf
- مصطفى شفيق علام، " تغير السياسات في الفكر الاستراتيجي ...الأنماط والمحددات "، في: http://eritreaonline.net/end/index.php/2013-01-16-
- مصطفى نادية محمود، "نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي و الدعوة إلى منظور جديد"، في: http://hadaracenter.com/pdf
- مطلق منير، "الرئيس الفرنسي الجديد أمام استحقاق إعادة التنافسية إلى الاقتصاد الفرنسي: النمو باهت والشركات تعاني من أعباء الضرائب وكلفة الإنتاج"، في: https://aawsat.com/home/article/920461/
- "هل ينجح ماكرون في إعادة التنافسية إلى اقتصاد فرنسا"، في: http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/
- "علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بإفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة"، في: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/AlakatDwal/sec03.doc_cvt.htm
- "هل تصبح إفريقيا مقاطعة صينية"، في: http://www.noonpost.org/content/19934
- " بعد عامين ... فرنسا تستبدل الطوارئ بقانون الإرهاب " ، في: www.skynewsarabia.com/web/article
- تطور الإستراتيجية الصينية الجديدة في إفريقيا"،في: www.politics-dz.com
- "علاقات بريطانيا والاتحاد الأوروبي..من المهد إلى اللحد"،في: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events
- موقع وزارة الخارجية الفرنسية ، الدبلوماسية الثقافية ، في : https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/diplomatie-culturelle
- مولر جيسيلا ،" **سياسة فرنسا الأطلسية الجديدة رفع فعالية الانضمام الى الحلف** "، http://www.au.af.mil/au/afri/aspj/apjinternational/apj-a/2011/2011-2/2011_2_02_Muller.pdf

- مولانا حميد، "القوة الناعمة "، في: http://www.siironline.org/alabwab/maqalat&
- ميكائيل براء ،"**اوروبا امام الثورة الليبية اتحاد بمواقف متضاربة**" ،ص 04، 2017/11/01 ، في : http://fride.org/descarga/_AlJazeera_Qatar_BM_14_5_11.pdf
- ناي جوزيف، "حدود القوة الأمريكية"، ترجمة علي حسين باكير، في: https://bakeerali.wordpress.com
- نصر هايل ،"هجرة منتقاة وليست مفروضة"، في: www.ahewar.org/débat/show
- "نماذج تأثير الحضارة على العلاقات الدولية"، في: www.annabaa.org
- هاني طاهر، " فرانسوا هولاند يشرح الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الفرنسية "، في: http://www.france24.com/ar
- "هل يحل ماكرون أزمة فرنسا الاقتصادية"، في: https://www.noonpost.org/content/17898
- يحمد هادي ، "ساركوزي يقترب من أمركا عبر الأطلسي"، في: http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_

ثانيا باللغة الأجنبية : (الفرنسية والانجليزية)

1- books / livres :

- Andrew. C , **la colonisation française en Afrique : aspect politique**, paris, cheam, 1984.
- Badie Bertrand, **Un monde sans souveraineté: Les Etats entre Ruse et Responsabilité**, paris : Fayard, 1999.
- Battistella Dario, **theorie des relations internationales**, Paris, press de sciences po, 2003.
- Benantar Abdennour et autres, **les états unis et le Maghreb région d'intérêt ?**, Alger: édition du CREAD, 2007 .
- Bernard Philip, **l'immigration**, paris : le monde édition, 1990.
- Bertaud Jean Paul, **La révolution française**, Paris : librairie académique, pemin,2000.
- Borgomano-loup laure et autres, **le Maghreb stratégique première partie** , Italie : NATO défense collège, 2005 . p 21.
- Charillon Frédéric et autres, **Politique Etrangère nouveaux regards**, paris : presse de sciences politiques , 2002
- Colard Daniel , **les relations internationales de 1945 à nos jours** , Paris: Armand Colin , 1997.
- David Charles-Philippe, Roche Jean Jacques, **Théories de la Sécurité : définition, approches et concept de la sécurité internationale**, Paris :Edition Montchrestien,2002.
- François George , **les relations franco-allemande** , paris: le monde edition , 1998.
- Girling John, **France political and social change**, London: Routledge, 1998.
- Gordon Philip. h. and Sophie meunier, **the French challenge: adapting to globalization**, Washington: the Brookings institution, 2004.
- Hughes James , Gwendolyn Sasse and Claire Gordon , **Europeanization and regionalization in the EU'S enlargement to central and eastern Europe , the myth of conditionality**, new York : palgrave Macmillan 2005.
- henriques Mendo , castro and khachani mohamed , **security and Migrations in the Mediterranean : playing with Fire**, Amsterdam : IOS press , 2006.
- jentleson Bruce W , **American foreign policy the dynamics of choice in the 21 century** , New York : Norton company , 2010.
- Keiger J. F.V., **France and the world since 1870**, New York: oxford university press, 2001.
- Kessler Marie Christine, **la politique étranger française acteurs et processus**, paris: presses de sciences po, 1999.
- Le blond Laurent, **le couple franco-allemand depuis 1945 chronique d'une relation exemplaire**, France : le monde edition, 1997.
- le quintrec Guillaume, **la France dans le monde depuis 1945**, paris: éditions du seuil, janvier 1998.

- Marchesin Philippe, **les nouvelles menaces: les relations nord-sud des années 1980 à nos jours**, paris: karthala, 1999,
- Mazzucelli Colette , **France and germany at Maastricht : politics and negotiations to create the european union** , new york : garland publishing, 1997.
- Moreau Defarges Philippe**, l'ordre mondial** , paris : Armand colin , 1998.
- Roche jean jacques, **théories des relations internationales**, 5 éme éditions, paris: éditions Montchrestien, 2004.
- Rosenau James N, **the united nation in a turbulent world** , Colorado : lynne , riemer publishers , 1992.
- Troin Jean-François et autres, **le Grand Maghreb (Algérie, Libye, Maroc, Mauritanie, Tunisie) mondialisation et construction des territoires** , paris : Armand Colin , 2006 , .
- Wong Reuben Y. , **the Europeanization of French foreign policy , France and the EU in east Asia** , new York : first published by palgrave Macmillan , 2006 . .
- Zorgbide Charles, **histoire de l'union européenne** , France : edition albin michel , 2005
- yahia H zoubir and Haizam Amirah Fermandez , **North Africa politics, region and the limits of transformation**, London, Routledge, 2008.

2- les dictionnaires :

-le petit robert, **dictionnaire de culture générale 2**, paris : éditions le dictionnaire le robert, 1993.

3- Periodicals / working paper:

- « La politique étrangère de la France », discours de jacques Chirac président de la république, lors de la réception des ambassadeurs. Palais de l'Élysée, jeudi 29 août 2002, **défense nationale**, paris : le comité d'études de défense national, N10, octobre 2002.
- Tardy Thierry , « la France et l'onu entre singularité et ambivalence « , **politique étrangére** , N04 , 2002 , p931-947.
- Andreani Gilles , « la politique étrangère de Nicolas Sarkozy « , **annuaire français de relations internationales** , France : la documentation française, Volume X , 2009.
-Badie Bertrand, Culture, identité, relations internationales, **Etudes maghrébines**, Casablanca : la Fondation du roi Abdul-Aziz Al Saoud pour les études islamiques et les sciences humaines, n°7, 1998.
- Bénassy Agnés -Quéré et Benoit Coeuré , "le rôle internationale de l'euro : chronique d'une décennie" , **revue d'économie politique** , France : Dalloz, vol 120 , 2010 .
- bonnefous marc, " réflexions sur une politique arabe " , **défense nationale** , paris : le comité d'études de défense national, N09 , septembre 1998
- Bozo Frédéric: « Alliance Atlantique : Réflexions sur la normalisation Française » **Annuaire Français de relations internationales**, France : la documentation française, Volumes XI, Septembre 2010, P349.
- Booth Ken, «Security and Emancipation», **Review of International Studies**, united kingdom: Cambridge university press, vol.17, n°4, 1991.
- carpenter Ted Galen," the new world disorder ", **foreign policy**, Washington: published by the Slate Group, N 84, autumn, 1991.
- Charillon Frédéric, " peut-il encore y avoir une politique étrangère française ? " **politique étrangère**, paris : institut des relations internationales, année 2002, volume 67, n 04
- Charillon Frédéric, « peut-il encore y avoir une politique étrangère française » ? , **Politique étrangère,** n°4 - 2002 – 67,année. pp. 915-929.
- Colard Daniel, " la conception française du nouvel ordre international après la chute du mur de Berlin ", **Annuaire Français de relations internationales**, France : la documentation française, Volume I, 2000.
- colard Daniel, " l'Allemagne unie et les nouvelles relations franco-allemandes dans la nouvelle Europe 1990-2006", **Annuaire Français de relations internationales**, France : la documentation française, volume VIII, 2007.
- de dieguez manuel, " universalité de la France", **revue politique et parlementaire**, paris : Presses Universitaires de France, N951, février 1992.

- Dominique Schnapper "Les conséquences de l'immigration sur la société française", **Cahiers Français**, Paris: la documentation Française, N°383, décembre 2014, p36.
- dris Chérif, « la question migratoire dans les relations euro-méditerranéennes entre intégration et obsession sécuritaires, **Hommes et migration**, France : Établissement public du Palais de la Porte Dorée - Musée national de l'histoire de l'immigration, N° 1266, avril 2007.
- Hermann Charles F. , « changing course when governments choose to redirect foreign policy " , **international studies quarterly** , Oxford : Wiley-Blackwell, Vol 34 , No 1 , mar 1990.
- Hoffman Stanley, « la France dans le monde de 1979-2000 », **politique étrangère**, France: Institut français des relations internationales (IFRI), n°2, 2000.
- Howorth Jolyon, « la France, la Libye, la PSDC et l'OTAN », **annuaire Français de Relations internationales**, France : la documentation française, volume XIII, Février 2012.
- Ingo Kelboom : " la France et l'unité allemande ", **revue politique et parlementaire**, paris : Presses Universitaires de France, N 1014 , avril 1994.
- la France, puissance d'avenir", Entretien avec Nicolas Sarkozy, Président de la République Française , **Politique Internationale** , paris : institut française des relations internationales (IFRI) , n 115 , printemps 2007.
- La politique étrangère de la France", discours de jacques Chirac président de la république, lors de la réception des ambassadeurs. Palais de l'Élysée, jeudi 29 août 2002, **défense nationale**, paris : le comité d'études de défense national, N10, octobre 2002.
- Macleod Alex et Catherine Voger-léger , « la France : d'une puissance moyenne à l'autre « , **etudes internationales** , canada : université de montréal, volume 35, N01 , mars 2004 .
- Macleod Alex et Héléne Viau , « la France : les institutions internationales au service du rang » , **études internationales** , canada : université de montréal, Volume 30, Numéro 2 , 1999 .
- Majza Beatrice, « la francophonie acteur des relation internationales », **Annuaire Français de relations internationales**, France : la documentation française, Volume VI, 2005
- Makki Sami, « la stratégie américaine en méditerranée «, **confluences méditerranée**, paris : L'Harmattan , N40, 2002, P128.
- Saliou Monique , « la France et l'onu, des ambitions mondiales « , **politique étrangère** , France: Institut français des relations internationales, N3 , 1993 .
- Seminatore Irnerio , « les relations internationales de l'après-guerre froide : une mutation globale « , **etudes internationales** , Canada : l'Institut québécois des hautes études internationales, vol 27 , N 03 , 1996 .
- Spence jack," entering future backwards: some reflections in the current international scene", **review of international studies**, Cambridge, Cambridge university press , vol 20, N 01, January 1994.
- Szeptycki Andrzej, "la conception Gaullienne de l'ordre européen", **Annuaire Français des Relations Internationales**, France : la documentation française, No 3, 2002.
- Tavernier Paul, « la France et l'onu «, **annuaire français de relations internationales**, France : la documentation française, Volume IX, 2008.
- Vaïsse Maurice, »La France et l'otan : Une histoire », **Politique étrangère**, France: Institut français des relations internationales, no. 4, hiver 2009.
- Vernant Jacques, " fondements et objectifs de la politique extérieure française ", **politique étrangère**, France: Institut français des relations internationales (IFRI), N 06, 1963.

3- Internet links :

- Ambassade de France en Algérie mission économique, " Commerce bilatéral France - Algérie en 2008", en : http://www.fia-pavillonfrance.com/pdf/me1-fiche-pays-algerie.pdf
- Aperçu du commerce extérieure de la France « données de référence : juin 2017, en : lekiosque.finances.gouv.fr/fichiers/Etudes/tableaux/apercu.pdf
- Aperçu du commerce extérieure de la France « données de référence : décembre 2017 », en : https://lekiosque.finances.gouv.fr/fichiers/Etudes/tableaux/apercu.pdf 13/08/2017.

- Barluet Alain, « la défense sous le choc des réductions budgétaires », en : http://www.lefigaro.fr/actualite-france
- Baudchon Héléne, "France : chômage, la profondeur du mal",en : http://economicresearch.bnpparibas.com
- Berschinski Robert G , « Africom's dilemma : The global war on terrorism, capacity Building, humanitarianism and the future of US security policy in Africa » strategic studies institute, November 21, 2007, in, : http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub827.pdf
- Boyer Yves, « la regain d'intérêt américain pour l'Afrique : quelles conséquences militaires et stratégiques ? », fondation pour la recherché stratégique (FRS), décembre 2006, in : https://www.frstrategie.org/publications/notes/le-regain-d-interet-americain-pour-l-afrique
- « Budget des nations unies », en: http://www.un.org/fr/aboutun/budget/contributions.shtml
- Cameron . G . Thies ,« Role Theory and foreign policy « , International Studies Association in: www.afri-ct.org/wp-content/uploads/2006/07/afri2005_majza.pdf
- charillon Frédéric,"la politique étrangère de la France d'une puissance de blocage à une puissance de proposition", en : www.cairn.info/revue-etudes-2005-4-page-449.html
- Chaubet François, « l'action culturelle française dans le monde : 150 ans d'expériences »,en: http://chmcc.hypotheses.org/2725
- « chronologie de l'histoire de la France », en **:** www.e-chronologie.org/france/france.php
- Colliard Jean Claude ,"the influence of political parties on the constitution" , in : http://www.palgrave-journals.com/fp/journal/v7/n1/index.html
- commission européenne, « comprendre les politiques de l'union européenne : commerce «, en : https://www.europedirectpyrenees.eu/ le-commerce-serie-comprendre-les-politiques
- commission européenne, « Budget de l'ue 2012 Rapport financier «, en : http://ec.europa.eu/budget/financialreport/2012/pdf/financialreport-2012_fr.pdf
- « Contributions des États Membres du l'ONU au budget ordinaire », en : http://www.un.org/fr/aboutun/budget/contributions.shtml
- « Coopération monétaire au sein de l'UE », en: https://europa.eu/european-union/about-eu/money/euro
- déclaration du président de la république française emmanuel macron à son arrivée au conseil européen , bruxelles 22 juin 2017 , en : http://www.elysee.fr/declarations/article/declaration
- « déclaration d'Emmanuel Macron au soir de son élection », en : www.youtube.com/watch
-« Dette et déficit publics en Europe », en: http://ec.europa.eu/eurostat/data/browse-statistics-by-theme
- Dumont Gérard François, « la sécurité du Sahra et du Sahel, la géopolitique des populations du sahel », Paris ; cahier du CREM, n°13, Décembre 2009, P13,en : https://halshs.archives-ouvertes.fr
- Dumoulin André, « La France et l'otan : vers la normalisation », en: https://www.cairn.info/revue-
- « Emploi et chômage en Europe », en : http://ec.europa.eu/eurostat/fr/web/lfs/data/database
-« Etranger, immigré quelle différence ?: depuis quand la France est-elle un pays d'immigration ?» ,en : www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/libris.pdf
- « Etude économique de la France » ,en : http://www.oecd.org/document.html
-"European Union, Trade with Morocco", en: http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs _
- « Exportations : le classement des secteurs où la France excelle », en : https://www.francetvinfo.fr
- « extrait de "Ensemble", livre de Nicolas Sarkozy », en : http://www.xoeditions.com/spip.php
- « Fiche Repères économiques Pays: Tunisie Informations sur le pays », en : http://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/fichepays_tunisie_cle4cae1c.pdf
- « France statistique « , en : http://www.statistiques-mondiales.com/france.htm
- France : quelle a été la croissance économique en 2017 ? », en: https://www.latribune.fr/economie/france/quelle-croissance-economique-en-france-en-2017-.html
- « France : quelle a été la croissance économique en 2017 ? », https://www.latribune.fr
-« France: les indicateurs du commerce extérieur », en : https://www.lemoci.com/fiche-pays/france/indicateurs/
- Gallis Paul, "France : factors shaping foreign policy , and issues in U.S french relations" ,in : https://digital.library.unt.edu/ark:/.../RL32464_2005Jan10.pdf

- Gérard Alain, « l'immigration : le cout de l'irresponsabilité », en : www.observatoiredeleurope.com
- Gilles Saint-Paul, « Immigration, qualifications et marché du travail », en : http://www.cae-eco.fr/Immigration-qualifications-et-marche-du-travail.html
- Grevan Thomas, « The Rise of right-wing Populism in Europe and the united states a comparative Perspective », in: www.fesdc.org/fileadmin/user_upload/.../RightwingPopulism.pdf
- Groupe uniting for peace , « la France et le maintien de la paix » , en : http://www.operationspaix.netlexique/assemblee-generale-et-maintien-de-la-paix.html
- Hackel Sylvia Julie, "le role de la France dans l'union européenne", en : http://docplayer.fr/7872304-Le-role-de-la-france-dans-l-union-europeenne.pdf
- Hélène Baudchon , « France : chômage, la profondeur du mal », en : http://economic-research.bnpparibas.comtype=document&IdPdf
-« Historique des opérations de maintien de la paix », en : www.un.org/fr/peacekeeping/operations/history.
- « Immigration choisie », en : www.vie-publique.fr
- « Immigration clandestine : une réalité inacceptable, une réponse ferme juste et humaine «, en : http://www.senat.fr/rap/r05-300-1/r05-300-1.html
- INESEE, « pour comprendre la mesure du chômage », en : https://www.insee.fr/fr/statistiques/fichier/2416930/insee-en-bref-chomage.pdf
- « Initiative 5+5 sur la sécurité en Méditerranée occidental « 5+5 défense », dans : http://www.defense.gouv.fr/europe_de_la_defense/partenariats/initiatives_5_5_defense/initiatives_
- "international energy agency, "Key world energy statistics 2017", in: www.iea.org/publications/freepublications/publication/KeyWorld2017.pdf
- Ka Mamadou, « la politique africaine des Etats-Unis de 1974 à 2005 : de l'engagement sélectif à la politique de legacy », canada : collège universitaire de saint boniface, en : http://polis.sciencespobordeaux.fr/vol14n1/ka.pdf
- Krotz Ulrich," national role conceptions and foreign policies : France and Germany comparded", en: http://aei.pitt.edu/9291/1/Krotz.pdf 19/11/2017.
-« l'Assemblée nationale française », en : http://www.assemblee-nationale.fr
- « L'union européenne et la politique de sécurité de défense commune : la contribution de la France a la politique de sécurité et de défense commune de l'UE », en : https://www.defense.gouv.fr
- « la défense en Europe les initiatives multinationales », en : http://www.defense.gouv.fr/la_defense_en_europe/les_initiatives_multinationales
-« La France et l'OTAN : la place de la France dans l'organisation du traité de l'atlantique nord », en : la-france-et-l-otan
- « La France au sein de l'OTAN », en : www.defese.gouve.frdossiers/la-france-au-sein-de-l-otan
- la France dans la construction européenne, en : www.prepasud.com/PDF/exemple_sujet_correction_histoire.pdf
- livre blanc sur la politique étrangére et européenne de la France 2008-2020, »la France el l'europe dans le monde » , en : http://www.ladocumentationfrancaise.fr.pdf
-« La France est le 5ème contributeur au budget ordinaire des Nations unies », en: https://onu.delegfrance.org/Le-financement-de-l-ONU-
-« la France et l'otan : présentation",en : https://otan.delegfrance.org/La-France-et-l-OTAN-presentation
- la France et le maintien de la paix «, en: www.unric.org/fr/fr-mo/4063-la-france-et-le-maintien-de-la-paix
-« la francophonie des origines a nos jours » , en : https://www.monde-diplomatique.fr/2011/09/A/20986
- « la politique agricole commune » , en : https://ue.delegfrance.org/la-politique-agricole-commune-pac
- « La promotion internationale du livre français », en

: www.diplomatie.gouv.fr/fr/la-promotion-internationale-du-livre-francais
- « La réintégration de la France dans le commandement intégré de l'OTAN : quel coût et quelles pistes d'éco », en: http://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/rapports-publics/.pdf

- « le Budget de l'organisation internationale de la francophonie», en: www.francophonie.org/Le-budget.html
- « Le financement de l'OTAN »,en : https://www.nato.int/cps/fr/natohq/topics_67655.htm
- « le réseau de coopération et d'action culturelle français », en : www.diplomatie.gouv.fr/fr/le-ministere-et-son-reseau/le-reseau-de-cooperation-et-d-action-culturelle/
-« Le rôle du Président dans la Constitution » , en : http://www.elysee.fr/ lapresidence&filename=le-role-du-president-dans-la-constitution.pdf
- Lequesne Christian, « la politique extérieure de François hollande : entre interventionnisme libéral et nécessité européenne », en: http://spire.sciencespo.fr/hdl -je-ps-lequesne-pol-exterieure.pdf
- « les 28 pays membres de l'union européenne », en : https://www.touteleurope.eu/les-pays-de-l-union-europeenne.html
-« Les domaines d'action de la diplomatie culturelle », en : diplomatie-culturelle/les-domaines-d-action-de-la-diplomatie-culturelle/
-« les échanges commerciaux franco-tunisiens », en : http://www.ambassadefrance-tn.org/france_tunisie/spip.php?article422
-« les relations économiques franco-algérienne », en : http://www.ambafrance-dz.org/article.php3?id_article=22#top
- « Les relations économiques franco-marocaine », en : http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/pays-zones-geo_833/maroc_410/france-maroc relations-.html
- « Les échanges commerciaux bilatéraux entre la France et le Maroc » , en : https://www.tresor.economie.gouv.fr/Ressources/File/433669
-« les opérations de maintien de la paix, fonctionnement et place de la France », en: www.diplomatie.gouv.fr/la-france-a-l-onu/la-france-et-les-operations-de-maintien-de-la-paix
-« Les partis politiques en France « , en : http://www.ambafrance-dz.org/IMG/partis_politiques.pdf
- « Les relations commerciales chine –Afrique en 4 chiffres », en : http://www.lemonde.fr/economie/articleles-relations-commerciales-chine-afrique-en-quatre-chiffres.html
- « Les secteurs économiques de pointe : un atout pour la France », en : https://www.diplomatie.gouv.fr
-« Les statistiques du commerce de l'Algérie pour l'année 2016 ": en : http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Rapport%20annee%202016.
- L'Institut national de la statistique et des études économiques (INESEE) , « pour comprendre la mesure du chômage », en : https://www.insee.fr/fr/statistiques/fichier/insee-en-bref-chomage.pdf
- Loic Gerbault, « la diplomatie culturelle française : la culture face à de nouveaux enjeux », en : www.interarts.net/descargas/interarts678.pdf
- Macron Emmanuel « Mon contrat avec la Nation : Retrouver notre esprit de conquête pour bâtir une France nouvelle », en : https://storage.googleapis.com/ Programme-Emmanuel-Macron.pdf
- Maillard.P," Le rôle de la France dans le monde : La politique extérieure de la France", en : http://www.lemonde.fr/idees/article/2014/08/13/diplomatie-francaise-et-politique-
- Majza Beatrice , « la francophonie acteur des relation internationales » ,en : www.afri-ct.org/wp-content/uploads/2006/07/afri2005_majza.pdf
- Marc François , rapporteur spécial de la commission des finances françaises , « participation de la France au budget de l'union européenne 2017 », en: https://www.senat.fr/commission/finances/2017
- Mehdi Taje , « Sécurité et stabilité dans le sahel africain », occasionnel Paper, collège de défense de l'otan, VDC, Rome, P06, in: http://www.ndc.nato.int/download/downloads.php?icode=127
- ministère de la défense français, « L'annuaire statistique de la défense 2013-2014 », en : http://www.defense.gouv.fr/sga/content/download/157833/1362975/file/Chapitre%202.pdf
- ministère de la défense français, « L'annuaire statistique de la défense 2016-2017 », en : http://www.defense.gouv.fr/sga/content/download/157833/1362975/file/Chapitre%202.pdf

- Ministère de la défense française, opération Barkhane, en : http://www.defense.gouv.fr/operations/operations/sahel/dossier-de-presentation-de-l-operation-
- ministère de la défense française, « Rapport au Parlement 2017 sur les exportations d'armement de la France », en : www.defense.gouv.fr/content/download/508792/8598747/file/RAP_2017.pdf
- « ministère de la défense, les chiffres clés de la défense 2017 », en: https://www.defense.gouv.fr/actualites/articles/chiffres-cles-de-la-defense-2017
- « ONU statistiques : Opérations de maintien de la paix », en: http://www.un.org/fr/aboutun/budget/peacekeeping
- « participation de la France au budget de l'union européenne , 2017 » en: www.senat.frcommission/finances/Participation_de_la_France_au_budget_de_l_UE2017.pdf
- Pellissier Sebastien et Alexandra Crepy, « la France dans les organizations internationales , quels projets « , en : http://bdc.aege.fr/public/La_France_dans_les_organisations_internationales_Quelles_influences.pdf
- Philippe Hugon, « la politique africaine de la France entre complexes et complexées », en : https://www.diploweb.com/La-politique-africaine-de-la.html
- Robert Keohane and Joseph Nye , « Power and Interdependence In The information Age » ، **Foreign Affairs** ،Vol: 77 ،No:5 ،(September- October 1998, in : https://www.foreignaffairs.com/articles/1998-09-01/power-and-interdependence-information-age
- "Rôle et fonctionnement du sénat" , en : http://www.senat.fr/role/index.html
- Sophie Claudel et autres, » la diplomatie culturelle face aux defis contemporains », en : http://tnova.fr/notes/la-diplomatie-culturelle-face-aux-defis-contemporains
- sekhri Sofiane , " the role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries " , **African journal of political science and international relations** ,Vol 03, N 10 , October 2009 pp 425-426, in : http://www.academicjournals.org/article/articleSekhri.pdf
- Taieb Joachim, « La politique étrangère d'Emmanuel Macron: une continuité du Hollandisme ? », en: http://les-yeux-du-monde.fr/actualite/europe/29269-la-politique-etrangere-demmanuel-macron-une-continuite-du-hollandisme
- "the responsibility to protect", report of the international commission on intervention and state sovereignty, in: www.iciss.ca/report-en.asp.pdf
- « une histoire de la francophonie », en : www.francophonie.org/Une-histoire-de-la-Francophonie.html
- "World GDP ranking 2017, GDP by country ", in: https://knoema.com/nwnfkne/world-gdp-ranking-2017-gdp-by-country-data-and-charts

فهرس

1- الجداول

- جدول رقم – 01 – يوضح مقارنة بين القوة الناعمة والصلبة..... 51
- جدول رقم – 02 – يوضح التحول في المجالات الدولية حسب جيمس روزنو.....57
- جدول رقم – 03 – يوضح رؤساء الجمهورية الخامسة حسب ترتيب تعاقبهم عل الحكم..... 116
- جدول رقم – 04 – يوضح أقاليم ما وراء البحار الفرنسية..... 133
- جدول رقم – 05 – يبين أهم التنظيمات والتجمعات الدولية التي تشارك فيها فرنسا عبر العالم..... 169
- جدول رقم – 06 – يوضح المدارس الثلاث المختلفة حول مفهوم الأوربة 222
- جدول رقم – 07 – يوضح الأبعاد الثلاثة لأوربة السياسات الخارجية الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي حسب مدارس الأوربة الثلاث..... ... 223
- جدول رقم – 08 – يوضح تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار..... 231

2- الخرائط

- خريطة رقم – 01 – توضح الموقع الجغرافي لفرنسا 132
- خريطة رقم – 02 – تموقع المفاعلات النووية على الأراضي الفرنسية..... 143
- خريطة رقم – 03 – القوى النووية في العالم حسب مخزون الرؤوس الحربية في جانفي 2017.....143
- خريطة رقم – 04 – خريطة توضح الانتشار العملياتي للقوات المسلحة الفرنسية سنة 2017.....144
- خريطة رقم – 05 – توضح مشاركة فرنسا في عمليات حفظ السلام للامم المتحدة سنة 2017 194
- خريطة رقم – 06 – توضح أعضاء المنظمة الدولية الفرنكوفونية.....206
- خريطة رقم – 07 – توضح توزيع المتحدثين باللغة الفرنسية في القارات الخمس.....209
- خريطة رقم – 08 – دول منطقة اليورو.....229
- خريطة رقم – 09 – العمليات العسكرية والبعثات السلمية للاتحاد الأوروبي في العالم.....235
- خريطة رقم – 10 – توضح الموقع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي.....258
- خريطة رقم – 11 – تبين أهم الموارد الاقتصادية التي يتمتع بها المغرب العربي وكيفية توزيعها.....259
- خريطة رقم – 12 – الموقع الجغرافي للساحل الإفريقي.....275
- خريطة رقم – 13 – توضح أهم الجماعات الإرهابية ومناطق نشاطها في منطقة الساحل الإفريقي.....278
- خريطة رقم – 14– توضح أهم طرق الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي..... 279
- خريطة رقم – 15 – القواعد العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي.....284
- خريطة رقم – 16 – تشرح عملية سيرفال الفرنسية في الساحل الإفريقي.....286
- خريطة رقم – 17 – تشرح عملية بارخان الفرنسية في الساحل الإفريقي.....289
- خريطة رقم – 18 – عدد القوات والعتاد الفرنسي من خلال عملية بارخان.....290
- خريطة رقم – 19 – توضح مناطق التواجد الصيني في إفريقيا وكذا نسب التبادل التجاري.....316

3- الأشكال والمخططات والمنحنيات

- مخطط رقم – 01 – يوضح التغير في النظام الدولي.....28
- مخطط رقم – 02- يوضح العلاقة بين السلطات الفرنسية الثلاثة والصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها الرئيس....131
- منحنى رقم -01- يبين تطور نسبة النمو الاقتصادي في فرنسا 2006-2017 138
- مخطط رقم – 03- يبين تطور حصة ميزانية وزارة الدفاع من الميزانية الفرنسية الإجمالية 2006- 2017
.....141
- مخطط رقم -04- يوضح تطور صادرات الأسلحة الفرنسية 2007-2016.....145
- مخطط رقم -05- يبين أهم البلدان المستوردة للأسلحة الفرنسية 2007-2016 ..... 146 -
مخطط رقم -06- يبين مكانة فرنسا في عمليات حفظ السلام مقارنة بالدول الكبرى الأخرى..... 193
- مخطط رقم -07- يبين التركيبة الهرمية في اتخاذ القرار السياسي الفرنكوفوني في فرنسا..... 208
- مخطط رقم -08- يوضح المبادلات التجارية بين فرنسا والجزائر 1996-2016.....262
- شكل رقم -01- يوضح دراسة السلوك الفردي باستخدام نظرية الدور..... 158
- شكل رقم -02- يوضح كيفية دراسة نظرية الدور للسياسة الخارجية..... 162
- شكل رقم -03- يوضح العلاقة بين قدرات الدولة ومساحة دورها..... 165
- شكل رقم -04- يبين استخدام فرنسا لحق النقض بين 1946-2015..... 187
- شكل رقم -05- يوضح مساهمة فرنسا في الميزانية العادية للأمم المتحدة..... 191
- شكل رقم -06- يوضح توزيع الصادرت والواردات الفرنسية حسب المناطق الجغرافية سنة 2017 232
- شكل رقم -07- يبين أهم شركاء الجزائر في الواردات.....317
- شكل رقم -08- نسبة النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الفرنسي 2002-2017.....337
- منحى رقم -02- يبين تطور تبادل التمويل بين فرنسا والاتحاد الأوروبي..... 225
- منحنى رقم -03- تطور نسبة العجز العام العم الفرنسي 1995-2016.....339
- منحنى رقم -04- تطور نسبة الدين العام من الناتج القومي الفرنسي 1995- 2016.....340
- منحنى رقم -05- تطور نسبة البطالة في فرنسا 1984-2017.....342

مقدمة 07
الفصل الأول: مظاهر التغير في النظام الدولي بعد الحرب الباردة وأثرها على السياسة الخارجية.....16
المبحث الأول: طبيعة النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة.....17
المطلب الأول: مفهوم النظام الدولي.....18
الفرع الأول: تعريف النظام الدولي.....18
الفرع الثاني: عناصر النظام الدولي.....20
الفرع الثالث: خصائص النظام الدولي.....25
المطلب الثاني: التحول في هيكل النظام الدولي.....29
الفرع الأول: تطور بنية وهيكل النظام الدولي..... 29
الفرع الثاني: جدلية طبيعة هيكل النظام الدولي بعد الجرب الباردة.....33
المبحث الثاني: التحول على مستوى المفاهيم بعد الحرب الباردة.....40
المطلب الأول : التحول في مفهوم الأمن.....41
الفرع الأول: تعريف الأمن..... 41
الفرع الثاني: تحولات المشهد الدولي ودوافع الانتقال من المفهوم الضيق للأمن إلى المفهوم الواسع.....43
المطلب الثاني: التحول في مفهوم القوة.... 47
الفرع الأول: تعريف القوة.....47
الفرع الثاني: أبعاد التحول في مفهوم القوة.....48
المطلب الثالث: التحول في مفهوم السيادة.....54
الفرع الأول: تراجع مكانة الدولة في عالم ما بعد الحرب الباردة 54
الفرع الثاني: مظاهر تحول مفهوم السيادة.....59
المبحث الثالث: أثر نهاية الحرب الباردة على التفاعلات الدولية والسياسة الخارجية للدول.....63
المطلب الأول: التغير على مستوى نطاق وأولوية الموضوعات والتفاعلات الدولية.....63
الفرع الأول: أثر بروز المتغير الثقافي على التفاعلات الدولية بعد الحرب الباردة.....64
الفرع الثاني : بروز المتغير الاقتصادي وأثره على التفاعلات الدولية.....72
الفرع الثالث: ازدياد الوزن النسبي للتفاعلات الإقليمية والمتعددة الأطراف.....82
المطلب الثاني : التغير على مستوى السياسة الخارجية.....85
الفرع الأول: مفهوم السياسة الخارجية..... 85
الفرع الثاني: مظاهر التغير في السياسة الخارجية بعد الحرب الباردة.....95
الفصل الثاني: طبيعة التغير في السياسة الخارجية الفرنسية بعد الحرب الباردة.....103
المبحث الأول: مضامين السياسة الخارجية الفرنسية.....104
المطلب الأول: الأصول التاريخية للسياسة الخارجية الفرنسية.....104
الفرع الأول: السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما قبل الحرب الباردة.....104
الفرع الثاني:السياسة الخارجية الفرنسية في فترة الحرب الباردة.....106

المطلب الثاني : السياسة الخارجية الفرنسية بعد الحرب الباردة.....112
الفرع الأول: اثر التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الفرنسية.....113
الفرع الثاني: أهداف السياسة الخارجية الفرنسية.....116
الفرع الثالث: ركائز السياسة الخارجية الفرنسية.....121
المبحث الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الفرنسية ومحدداتها.....125
المطلب الأول : مؤسسات صنع السياسة الخارجية الفرنسية.....125
الفرع الأول: السلطة التنفيذية.....125
الفرع الثاني: السلطة التشريعية.....128
المطلب الثاني : محددات السياسة الخارجية الفرنسية.....131
الفرع الأول: المحددات الداخلية.....132
الفرع الثاني: المحددات الخارجية.....151
المبحث الثالث: الدور الدولي للسياسة الخارجية الفرنسية: مقاربة تحليلية نظرية.....154
المطلب الأول: نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية والدور الفرنسي.....155
الفرع الأول: تعريف نظرية الدور.....155
الفرع الثاني: نظرية الدور في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.....159
الفرع الثالث: تفسير نظرية الدور للدور الفرنسي.....166
المطلب الثالث: الدور الدولي الفرنسي: مقاربة القوة الذكية كإستراتيجية أداء.....172
الفرع الأول: التعريف بإستراتيجية القوة الذكية.....172
الفرع الثاني: دوافع وآليات إستراتيجية القوة الذكية الفرنسية.....173
الفصل الثالث : الدور الدولي الفرنسي آليات التوظيف و الأداء.....181
المبحث الأول : دور فرنسا من خلال المنظمات الدولية والإقليمية.....182
المطلب الأول: فرنسا والأمم المتحدة طموحات عالمية: أولوية التعددية في السياسة الخارجية الفرنسية.....182
الفرع الأول: لمحة عن تطور موقف فرنسا من منظمة الأمم المتحدة.....183
الفرع الثاني: أهداف فرنسا من خلال منظمة الأمم المتحدة.....184
الفرع الثالث: مظاهر دور فرنسا من خلال الأمم المتحدة.....186
المطلب الثاني: المنظمة الدولية الفرنكوفونية : الثقافة والتاريخ في خدمة الطموحات الفرنسية.....196
الفرع الأول:الدبلوماسية الثقافية الفرنسية حقل اختبار القوة الناعمة.....197
الفرع الثاني:المنظمة الدولية الفرنكوفونية : تعريفها، تطورها، وسائلها..... 203
المطلب الثالث: الاتحاد الأوروبي: أولوية في العمق الاستراتيجي الفرنسي.....212
الفرع الأول: دور فرنسا التاريخي في نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي.....213
الفرع الثاني: أهداف فرنسا من خلال الاتحاد الأوروبي.....222
الفرع الثالث: مظاهر دور فرنسا من خلال الاتحاد الأوروبي.....224
المطلب الرابع : فرنسا وحلف الشمال الأطلسي نحو المواءمة.....237
الفرع الأول:الحلف الأطلسي في التصور الفرنسي خلال الحرب الباردة 1949-1990 238

الفرع الثاني: تطور موقف فرنسا من الحلف الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة.....240
المبحث الثاني: السياسة الفرنسية في إفريقيا ضمن هندسة الدور الفرنسي.....251
المطلب الأول: تطور السياسة الإفريقية لفرنسا.....252
الفرع الأول: السياسة الاستعمارية في إفريقيا.....252
الفرع الثاني: السياسة الفرنسية الإفريقية بعد تصفية الاستعمار.....253
المطلب الثاني: خصوصية المغرب الغربي في السياسة الإفريقية-الفرنسية.....256
الفرع الأول: تعريف منطقة المغرب العربي.....256
الفرع الثاني: المغرب العربي في التصور الاستراتيجي الفرنسي.....257
الفرع الثالث: الاستراتيجيات الفرنسية في المنطقة المغاربية.....261
المطلب الثالث: منطقة الساحل الإفريقي في المنظور الاستراتيجي الفرنسي.....272
الفرع الأول: التعريف بمنطقة الساحل الافريقي.....273
الفرع الثاني: الساحل الإفريقي كمركز محوري في المعادلة البراغماتية الفرنسية: دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التغلغ.....274
الفرع الثالث: المقاربة الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي: الحرب على الإرهاب خدمة لأهداف جيواستراتيجية.....282
الفصل الرابع : حدود الدور الفرنسي بين التحديات الداخلية والتحديات الخارجية.....295
المبحث الأول: تحدي على المستوى العالمي: المنافسة الدولية على منطقة النفوذ التقليدية إفريقيا.....296
المطلب الأول: تحدي المنافسة الأمريكية 297
الفرع الأول: أسباب اهتمام الولايات المتحدة بالقارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة.....298
الفرع الثاني: مظاهر المنافسة الأمريكية لفرنسا في إفريقيا.....303
المطلب الثاني: تحدي المنافسة الصينية.....309
الفرع الأول: تطور الإستراتيجية الصينية في إفريقيا.....311
الفرع الثاني:مظاهر المنافسة الصينية الفرنسية على افريقيا.....313
المبحث الثاني: تحديات على المستوى الإقليمي: مدى قدرة فرنسا على أوربة سياستها الخارجية.....319
المطلب الأول: تحدي نمط النظام المستقبلي للاتحاد الأوروبي.....319
الفرع الأول: تحدي طبيعة العلاقات الفرنسية الألمانية.....320
الفرع الثاني:تحدي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكسيت).....327
المطلب الثاني: تحدي العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.....331
المبحث الثالث: تحديات على مستوى الداخلي الفرنسي.....335
المطلب الأول: تحدي إنعاش الاقتصاد الفرنسي.....336
الفرع الأول: تراجع نسبة النمو الاقتصادي.....336
الفرع الثاني: زيادة نسبة البطالة.....341
المطلب الثاني: تحدي صعود اليمين المتطرف في فرنسا.....345
الفرع الأول: تعريف أحزاب اليمين المتطرف.....345
الفرع الثاني: نشأة وتطور اليمين المتطرف في فرنسا.....347
الفرع الثالث: أهم التنظيمات السياسية لليمين المتطرف في فرنسا.....351

الفرع الرابع: أسباب صعود اليمين المتطرف في فرنسا.....352
الفرع الخامس: تداعيات صعود اليمين المتطرف إلى السلطة في فرنسا.....355
المطلب الثالث: الهجرة في فرنسا كرهان للأمن الداخلي: إشكاليات الاندماج وتحديات الإرهاب.....358
الفرع الأول: ظاهرة الهجرة في فرنسا دراسة مسحية لأهم التطورات التاريخية.....359
الفرع الثاني: ظاهرة الهجرة كتحدي للأمن الاقتصادي والهوية الفرنسية بعد الحرب الباردة.....362
الفرع الثالث: الهجرة كإشكالية أمنية مرتبطة بالإرهاب.....366
الخاتمة.....372
قائمة المراجع 379
فهرس.....402
فهرس الجداول الأشكال والخرائط.....403
فهرس المحتويات.....405

ملخص

يعتبر " الدور" أكبر هاجس للدول خاصة الكبرى منها، ويظهر ذلك من خلال سياستها الخارجية المنتهجة في علاقاتها مع باقي الفواعل الدولية.

فلكل دولة دورا تضطلع به في النظام الدولي، والذي تحدده بناءا على فهم صانعي السياسة الخارجية لقدرات دولتهم ولشكل النظام الإقليمي والدولي والفرص المتاحة فيها، وبالتالي فسلوك الوحدات الدولية في النظام الدولي هو ترجمة لتلك الأدوار.

تهتم هذه الدراسة بمحاولة فهم الدور الفرنسي في النظام الدولي في ظل المتغيرات التي عرفتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والتي أسست لبداية مرحلة تاريخية جديدة عرفت وتعرف تفاعلات مختلفة عن ما سبقتها، ففي إطار الجدل الدائر حول طبيعة التوجه الجديد للسياسة الخارجية الفرنسية، تأتي هذه الدراسة وتحاول تحديد ملامح السياسة الخارجية الفرنسية ومختلف تحركاتها في ضوء تغير البيئة الإستراتيجية في أوروبا والعالم.

لذلك قسمت هذه الدراسة إلى أربعة فصول، خصص الأول لرصد التغيرات المحورية على مستوى طبيعة النظام الدولي وطبيعة المفاهيم والتفاعلات الدولية، وأثرها على السياسة الخارجية، بينما تناولنا في الفصل الثاني كيف تصور صانع القرار الفرنسي دور دولته في ظل هذه المستجدات، وما هي الإستراتيجية التي أطرت سلوكاتها الخارجية. أما الفصل الثالث فحاولنا من خلاله التركيز على أهم الآليات التي وظفتها فرنسا تجسيدا لدورها المنشود، بينما خصصنا الفصل الرابع والأخير لأهم التحديات التي تواجهها فرنسا على مختلف الأصعدة: الدولية، الإقليمية، والداخلية والتي من شأنها التأثير على مدى فعالية الدور الفرنسي في النظام الدولي.

وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه لا يمكن فهم تصور فرنسا لدورها الدولي إلا انطلاقا من فهم إستراتيجيتها العالمية، فهو يأخذ قيمته في هذه الإستراتيجية، وفي نظرنا أن الذي يحكم تصور فرنسا الجيواستراتيجي لنفسها، وبالتالي لدورها في العالم، وما يبدو لها كعقبة رئيسية أمام تحقيق أغراضها الإستراتيجية بعد الحرب الباردة، هو ضمان الأمن والاستقرار الداخلي والتقدم الاقتصادي و بناء نظام عالمي جديد قائم على التعددية القطبية والتشارك في اتخاذ القرارات الحاسمة للقضايا الدولية، يكون لفرنسا فيه مكانة وفعالية ملموسة.

Abstract

The " role " is considered as one of many obsessions for countries, especially the major ones. This clearly manifests itself in their foreign policy and in their relationships with other international actors.

Every country undertakes a role in the international system, which is determined by the views of foreign policy makers, and the potentials of their country at local, regional and international level, as well as the available opportunities. Thus, the international units' behavior in the international system is an interpretation of these roles.

This study tries to figure out the French role in the international system by taking into consideration the post-cold war changes which paved the path to the beginning of a new historical phase characterized by different interactions of those of previous phases. This study comes as a result of the controversy around the nature of the new French foreign policy orientation so as to determine its features and its different actions against the alteration of the strategic environment in Europe and the whole world.

Hence, this study was divided into four chapters; the first one is devoted to shed light on the substantial changes at the level of the nature of both the international system and the international concepts and interactions, in addition their impact on the foreign policy. The second chapter deals with the manner with which the French decision maker has conceived the role of France with regard to those updates, and what is the strategy that bounds its foreign behaviors. In the third chapter, we tried to focus on the main mechanisms employed by France to embody its presumed role. We devoted the fourth chapter to the main challenges that France is encountering on multiple international, regional and interior levels, which would influence the efficiency of the French role in the international system.

This study came to the conclusion that France's conception of its international role can only be understood by the comprehension of its global strategy; it takes its value from its strategy. From our point of view, what governs France's geo-strategic vision and, therefore, its role in the world as well as what seems to be a major obstacle against achieving its strategic objectives after the Cold War Is to ensure security, internal stability, economic progress and the building of a new world order based on multi-polarism and to share crucial decision-making on international issues where France has a concrete status and effectiveness.